

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والنسب والزيادات والنوادر
والفتاوى والواقعات مُدَلَّلَةٌ بِدَلَالَتِ الْمُتَعَدِّمِينَ بِحَمْدِ اللَّهِ

تأليف

الإمام برهان الدين أبي الفخائل محمود بن محمد الشافعي من تلامذة أبي رزيق

بحمد الله تعالى ٥٥١ هـ / ١١٦٦ م

الطبعة بمراجعة وتقديم

نعيم أشرف نور أحمد

المجلد الأول

المجلس العلمي

إدارة القرآن

المخطط البرهاني

أول طبعة قائمة نوى تعاليم الإسلام

سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٤م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة الاعمال والعلم والاسماء عندنا هـ
 نسخة مسجلة لدى جهات تعميمية لا يجوز اعادة طبع هذه النسخة بأية صورة
 او بغير اذنه المكتوبة كانت أو شفهية الا بحصول اذن من الناشر

الإسلام في القرآن والعقيدة الإسلامية

١- مقدمة
 ٢- العقيدة الإسلامية
 ٣- العقيدة الإسلامية في القرآن
 ٤- العقيدة الإسلامية في القرآن

المكتبة الإسلامية

P.O. Box 1, Japan Building 20011, Japan, Minato
 Central, Hong Kong 999022

1. P.O. Box 1	2. Japan Building
3. P.O. Box 1	4. Japan Building
5. P.O. Box 1	6. Japan Building
7. P.O. Box 1	8. Japan Building

جميع الحقوق محفوظة للإدارة العامة للعلوم والاعمال

مكتبة الإسلام
 توزيع سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحقيق الأمانة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فما أشهد هذه اللحظة، وما أروع هذا الأوان المبرور إذ نتجمع العالم
الإسلامي لأول مرة بكتاب المحيط الأبرهاني "أصغى موسوعة في تفقه الإسلامي،
بعد ما مضى على تأليفه ألف سنة تقريباً، وكأنه أن ينترس من الوجود، وما ذلك إلا
توفيق من الله سبحانه وتعالى وفعل منه.

فأله الحمد والشكر واسأله، بأن وفقنا لإتمام هذا المشروع، وبأن نرجو أن
يضع هذا العمل المتميز، اللذة في نأج رئيس؛ لأن أصر العلم وفولي المعرفة موقع
القبول، كفاء ما لا يقينا من الغناء في إخراجة وتحقيقه وتحسين مجيئه الحميل

ولا شك أن فضل إخراج هذا الكتاب العظيم يرجع إلى وإدنا المفضل عليه
رحمة الله المتعل الشيخ نور أحمد روج الله تعالى روحه ربور ضريحه؛ مؤسس
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ذكرناشي، حيث إن إخراج هذا الكتاب ما يرج أمانة
تراوده إلى أن بدأ بهذا المشروع في آخر حياته، ثم تركه لنا من تلاته، فجزاه الله خير
ما يجزيه عباده الصالحين، وأديه عد أفضل نواب المؤمنين العالمين، وحمل هذا
العمل الجليل في دحية حسناتنا وحسنه، أمير.

وما أن بدأزة إقرار والعلوم الإسلامية، قد خضعت من أشبهها والدنا
الفاضل الساجد والعالم المعجزة الشيخ نور أحمد، رحمه الله تعالى، إلى أن تدف
العلماء والمكبت الإسلامية، بكل ما هو مفيد وشافع من الكتب النادرة،
والمحفوظات المصنوعة النادرة، فمن لا نغنا في جهد دهم للوصول إلى هذا
الهدف؟ بحمد الله وحسن توفيقه.

وقد وفقنا في ذلك الصدد فأملنا أن نشرح أعني على مشكلة المصباح في

التي عشر مجلداً، والاعلام السبع، هي ثمانية عشر مجلداً، والذبايح على صحيح مسلم من الصحيح، في مجلدين، وكل هذه الكتب طُبعت لأول مرة في الطب الإسلامي.

كما نشونا «تفريح العسري» علم الأسماء والصفات، ثلاث مجلدات، و«شرح المكنوز» على الهدية، تعريفياتي في تعاليم محذات، ومجموعة اوسائل المكنوز، في ستة مجلدات، و«احتكام الخرافة» للمجاهدي في خمسة مجلدات، وغيره من الكتب الكثيرة.

هذا، وبعد نحن في حدود طباعة هذه الكتب المطبوعات المحذات، بمدينة بيروت المعروفة، فحسبنا بوجود نسخة مطبوعة من «المعجم البيهقي» الذي أحدث دور النشر في بيروت، وأيضاً، منذ الأسماء، تكون الطبعة المذكورة، إضافة مشيرة، على نسخ فيها اثنى آلاف الصفحات، فضلاً عن آلافها الطلحة الكثيرة، والتصحيفات العديدة الخطيرة، مع تضييقها لما لم يعمدوا، وإعادتهم لما لم يملوا، الأمر الذي حكم عبد الإلهاء لذلك، وتبنيه على ما هنالك، نصيحة في الدين، وذاقنا المعرور العسير.

والله تعالى سأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعظمه وأجله، وحاشه لإكراه، مشروعاتنا العديدة، ومنها: إخراج «التفسير المظهر»، و«كتاب المحبس»، للمعري، و«صنواك تقصص»، وعن ابن الإلهاء، «الاشعوراني».

كما سأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم، عتراً عند، وأن يرفع به الطلاب وأهل العلم والاحكام لنا صداقة حابزة، وأن يحفظ عبادنا، وعقولنا، وذاقنا إسلامنا وإيماننا، حسن بلقاء، وهم دامي، وأن يرحمنا من، والدينا ومشايخنا والمسلمين والعلماء جمعهم، إنه أرحم الراحمين.

الاشعوراني

أبناء الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى

غرة جمادى الأولى سنة ١٤٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فضيلة القاضي النقيب

العلامة الشيخ محمد نقي العثماني حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا الكريم، وعلى آله وصحبه
أجمعين، وعنئذ كل من بينهم روحاً نال يوم الدين،
وبعد.

فإن عصرنا هذا قد يمر على الصعيد العلمي والدراسي -يا حيا، كتب التراث
و بحفيظها، وإخراجها في حلقات شريفة من المطبعة الحديثة العراقية، مما نراه بحزن كل
طالب وخادم، فكلم من كتب كانت حبيبة في دوايا المكبات لم يحط برقيتها خيال.
عشرات المسنن إلا قلة قليلة من الرجال، خرجت اليوم إلى حيز الطبع والنشر بإسهم
محبتي العلم افتناء، والاستفادة من. وقد كتبت جماعة كبيرة من العلماء والدارسين
على تحقيق النسخ الخطية معتينة من مثل هذه الكتب، وأقبلت دور النشر على إخراجها
إخراجاً جسيلاً، وما زال عدد هذه الكتب يتزايد كل يوم وبشيء المختبرات الشخصية
والعامّة، فأخذت له عز وجل على ذلك.

ولكن من المؤسف أن محقق كتب التراث قد صرحت بهم عن إخراج كتب
الفقه العرفية بهذا الأسلوب الحديث. ولم نجد دور النشر في هذا المجال قد أتوا
لكتب المطبوعة القديمة، وسرعة كما هي، بدون تحقيق ولا تصحيح أو ترقيم، ولا
فهرسة تُعين الدارس في استخراج مسائل المطلوبة. ولما تحقق النسخ الخطية من الكتب
التي لم تطبع بعد، فلم يحرر على ذلك إلا عدد قليل جداً من المحققين، ونتيجة ذلك
أن دور سنة الفقه لا تزال اليوم تعاني من الصعوبات ما زالت تعانيه قبل عصر النهضة
والمطبع الحديث، ولا يستطيع الدارس نقله الأملا من أو يسمع بوسائل جديدة نوافذ

اليوم تُدرّس في الموضوعات الأخرى. ولا أن يستفهم بكتب التراث التي لم تخرج
بني مئة مطبعة حتى الآن.

ويبدو أن بذلة العناية نحو الكتب المفهومة سيبر رئيسي.

الأول: أن إقبال الناس على كتب الفقه أقل من إقبالهم على كتب الموضوعات
الأخرى. مثل: الحديث، والتاريخ، والأدب وغيره. وعدد المحققين في هذا الموضوع
قليل بالنسبة إلى هذه الموضوعات.

والثاني: أن كتب التراث في الفقه كتب ضخمة عاتية، ومسحها في مكتبات تعاليم
قليلة، وإن تحفيظها يتطلب جهداً كبيراً وعناء بالغاً ووقتاً طويلاً، وأن فهمها أصعب.
تكثر جزئياتها، والمتعدد فروعها، وتشتت مسائلها، فلا يجزئ عن ذلك إلا دور
المهمة العلمية والكفاءة العلمية الفائقة. وأصبحت تذوق التوفيق والثبات في سبيل العلم
والدين.

وكان كتاب المسحط سرهاني في فقه الحنفية، من الكتب التي غابت نسخها
حتى الخطية - من متناول أهل العلم منذ قرون، وكان الحصول عليه من أمثالهم في
كل عصر ومصر. من هذا الكتاب الزاخر بالعلم ونفعه من أكبر الكتب الموسوعة المرفقة
في مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وجدير بأن يسقى المحيط بالإحاطة
جميع المسائل التي رويت عن أصحاب المذهب، سواء أكانت من ضواهر الرواية، أو من
النبات، ولكن خريجات والتفريعات التي صدرت عن بعدهم، ولتتشاوي والبرازن التي
أقر بها العلماء إلى عصر المؤلف رحمه الله تعالى.

وكم كنت أتمنى أن يطبع هذا الكتاب، ويسرير مسائل الطبع الحديثة، ولكن كلاً
كنت أنظر إلى كساد سوق الفقه، وإلى قلة رغبة المحققين في كتبه لأصحاب سابقه الذكر.
والتي صعوبة هذا العمل الخسيس، يفتش أملي، ريتيه رحمتي في خضم المشاكل التي
يحاجها في قول دون تحبسه.

وكان زوج أختي المرحوم، مولانا محمد عبد الشفيق نور أحمد - رحمه الله تعالى -
من الرجال الذين كانوا في حوزتهم بذمة العيشة التي ارتاح بانتهاجهم المضارع الضعيفة،
فكانت حبهته كلها عبادة عن العمل الشدوب اشتواصل في هدف من الأهداف الدينية

والمدعوية، ووقفه الله سبحانه في آخر حياته للقيام بإخراج الكتب الصالحة النافعة من توافنا الثرى، وكان هذا العمل من أصعب الأعمال في باكستان أغلة من يساعده فيه، ولعمري الرسائل اللازمة له، وفقدان الآلات الباقية لطباعة كتاب عربى، ولكن الله تعالى كائن، خفي، لتذليل الصعاب، فلما سار إلى هدفه، سار بجماع قوته ومواهبه، وبشباط لا يفتقر ولا يتوانى.

فجعل من أهدافه السامية أن يخرج هذا الكتاب الموسوعى الكبير المحيط بالبرهانى فمسك المسالك الوعرة للحصول على نسخ كاملة منه، وتصويرها وإعدادها لتحقيقه، وبمؤثر تحقيقها إلى ابنه الفاضل - الذى هو خير خلف خير مطلق - ابن أختي العزيز الأستاذ الشيخ نعيم أنسرف حفظه الله تعالى فى عافية سابعة ورفاهية بالغة واستنضج همته واستشار نشاطه لهذا العمل الجسيم الذى ربى بفتح شره إلهان فى عمره وتقريره.

ومن أعظم ما تقر به العيون وتلج به الصدور أن هذا الشاب الفاضل قدر الله تعالى على يديه تحقيق هذه الأمنية الغالية، فاشتغل بهذا العمل المرموق طوال سنين بمريرة واستقامة فلما أنهى من نظرائه، فعمل هذا العمل سمير عيني، وتديم فكه - بانوغم ما يعنيه من كثرة الأعباء، وتنشعب لمسؤوليات، وخاصة بعد وفاة والده رحمه الله تعالى - حتى تمكن بفضل الله سبحانه وتعالى من إنجاز ما أسس وجهه مستطاع بالنظر إلى الظروف الميسرة، إنه جمع خمس نسخ للكتاب من بلاد مختلفة، وبذل غاية الاهتمام فى نسخها والمقارنة بينها، وتحقيق الكتاب وتصنيفه، وترقيم مسالته، ووضع فيارسه، وتحرير آياته وأحاديثه، ثم تولى هذا الكتاب بمقدمة ضافية مفصلة تحدث فيها عن المذهب الحنفى وتطوراته فى بسط وتفصيل، وعن حياته المؤلف وسائرته، وسكانه كتابه المحيط بين كتب المذهب، وحقق العروق بينه وبين المحيط الرسمى الدين المسمى، ثم أعقبها بترجمة الأعلام والمصادر الواردة فى المحيط المرهنى بما جعل هذه المقدمة كتاباً مستغلاً فى الموضوع يرداه به انقارئ بصيرة فى المذهب الحنفى.

ولا أريد أن أسهب فى الكلام عن المحيط البرهانى فمئة قد أعطاني عن ذلك محقق الكتاب، ولكنى أريد أن أشير بأن ما ذكره ابن عابدين رحمه الله فى شرح عقود

رسم المفتی من کون المحيط البرہانی من الکتب عبر الموثوق بها، ومما لا یجزز الإفتاء، متبیا، إنما کاد سبباً علی کونه مغفوداً، وکون نسخه بادرة، ولسر علی أساس کونه لایوثق بآلفه، أو لکونه حامعاً للطب والنایس، قد نبه علی ذلك الإمام عبدالحی الکنوی رحمه الله تعالی فی النافع الکبیر مقدمة الجامع الصغیر فلا ینبغی أن یغتر انطالبا بما اشتهر عن العلامة ابن عسین وغيره من کونه لایوثق به.

والحق أن هذا الکتاب من المصادر الموثوقة فی اللغة الحنفیة، جمع فیه المؤلف مسائل الأصول والنوادق والقنای ترتیب جید، وحبث قد وجدت عدة نسخ له من بلاد مختلفة ونسخها المحقق بعد المنارة بسببها، فلا مانع الیوم من الاستفادة منه والاعتماد علیه فی الفتوی والآراءات بمراعاة القواعد المعروفة.

وأرجو أن نشر هذا الکتاب سوف یمسر الباحثین، ویفتح لهم أفقاً جدیدة، فإنه مشتمل علی مسائل وقوائد قد لا توجد فی الکتب الأخری، وإنه یساعدهم فی التعمیر فیما بین ما هو مقول عن أصحاب المذهب، وین ما أخرجه من محققهم.

وإن طلاب العلم مبدینون بالفضل للمحقق الکتاب وناغمه، وأدعو الله سبحانه وتعالی أن یثقل جهده المشکور، ویجعله ثقیلاً کبیراً فی کفة حسناته، ویجزیه خیراً، ویجزله نجراً، ویبارک فی صمره وعلمه، ویوفقه لامتال هذه الأعمان الثقیمة، وینفع به وخدماته المسنمین، وصلى الله تعالی علی سیدنا ومولانا محمد، وعلی آله وأصحابه أجمعین، والله الحمد أولاً وآخرأ.

۲۹ / ربيع الأول / ۱۴۲۴ هـ

محمد تقی العثماني

دارالعلوم کراچی ۱۴

پاکستان

شهادة محمد بن عبد الله

تقديم

الاعلامية المحدث المحقق الدكتور بن عواد معروف

حفظه الله تعالى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دله إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد صعدت على الطليعة أتى به من الأضواء تكريم التاريخ، وهو من الأضواء المكتسبة لجمعية الكويت العلمية التي جمع فيه مؤلفه مسائل المسبوط وجامعين و السيرة، وورد عليها من المسائل المرافقة والفناني والسوازل والنوافذ مائة دليل المتقدمين، فترحب بهذا العمل العلمي الطليل الذي تهتز له القوس وتفرح القلوب، بما أن قد تم بصيغته من إخراج هذه الترسمة الفقهية العظيمة إلى الترتيب، فترحب بها وتترجم عن مؤلفها، متى هيأ الله لها نشر المعبود مؤلفاً على المستنير والدقيق، فيأخذ نفسه هذا لأخذ، ويصنق لهذا العمل العلمي جليل، الذي زين به من مؤلفات، فبلا عن الأضواء:

ومما يملأ فؤادنا من أن يجمع في شدة، أن لا العرف، أن يجمع في شدة أخرى علمي، أن يجمع في شدة إحصاءها الله عالم، لغة لغته، هي لغة الإسلام وشعاره الذي يعنى به أعداء الله في كل مكان، لأنها هي لمؤلف هذا المعظم الإسلامي تأثيرها الدافع على البعض والحلق والدين، لأنها تزيده العقل والخلق وغنى الدين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

وقد رأنا استعجاباً لصنيع هذا المؤلف الذي ينتشر بعد العرب والإسلام حينما

علمت شيئاً عن أصله وفننه ، فولده العلامة الخليل الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى حامل لواء نشر الكتب العربية في باكستان ومؤسس إدارة النشر والعلوم الإسلامية التي ستترت نفائس الكتب العربية مما عجز عن شره العرب أنفسهم ، وجنده لأمة الإمام العلامة محمد شفيع الديوبندي مفتي باكستان ، أول من نادى الأمة الباكستانية عند استقلالها بضرورة اتخاذ العربية لغة لها ، فشر مثاليته الشهيرة : الصفحات في فضل العربية على اللغات التي نشرت نشرته مع تعليقات عليه قبل أربعة والخمسة عشر عاماً ببيعداد ، وشرت إليه ونوّهت به في بعض كتبي لاسيما في كتابي الإسلام ومفاهيم القيادة العربية ، ثم خال صديقنا العلامة فقيه باكستان غير مدفع محمد نقي العثماني رحمه الله تعالى . وهؤلاء كلهم بذلوا مجهودهم وبفسوسهم وأموالهم في سبيل العربية والإسلام ونشرها والدفاع عن بيضة الإسلام في كل محفل وناد ، فلا يستعجب بعد هذا من صنيع ولدنا العزيز الشيخ نعيم أشرف بعد أن عرفنا أرومته وصنيعها .

وقد ركب الشيخ جدّة من الأمر فكتب درسه وافية قدّم بها لهذا الكتاب التفسير لوأفردت لحاوت كتاباً واقعاً يستحق به شهادة علمية ، تناول فيها تاريخ الفقه الحنفي ومراحل تطوره العلمي ، ثم كتب دراسة وافية عن المؤلف ، فعرف به وبأسرته ومناخه ومنزلته العلمية ، ثم تفرق إلى آثاره ومصفائه . وتناول بعد ذلك في فصل مستقل التعريف بالكتاب موضوع البحث ، فذكر شيئاً عن سبب تأليفه ووجه تسميته ، ومنزله بين الكتب الفقهية التي من بابته ، ثم أبان عن منهجه وموارده : وختم الدراسة النفسية ببيان النهج الذي اتبعه في تحقيق هذا الكتاب ، من وصف ، والنسج الخطبة والطرأ التي سار عليها في ضبط نصه والتعليق عليه .

والغاية بغضبط النص هي أسس التحققين ، لأن غاية أي تحقيق هو إخراج نص صحيح كما كتبه مؤلفه جهد المستطاع ، لكننا من أسفه وحننا بعض من يتعاني هذا العلم يكثر من التعليقات التي لا مبرر ولا مسوغ لها ، فكأنه يريد توثيق الكتاب بها ، تاركاً للنص من غير ضبط وتفصيل ، ومحلّق ما هو بالتعليق خفيق ، فحسب ما تقف على بصيرة من معرفة تملئ حواشيهما بالتعليقات !

وقد مياّن الله سبحانه سبيل نجاح هذا العمل العلمي اجليل ووفره على أحسن موقع

حينما هبّ إليه من يُعني بإخراجه بهذه ضلعية بارعة وصنعة جميلة ناهضة على أحدث أجهزة الطباعة المصرية التي تولى أمرها ووضع تنقيحها لهذا الكتاب الأخ الفاضل العالم الشيخ فهم شرف حفظه الله، فزاد الكتاب بصنيعة هذا ضبطاً ودقّة وجمالاً ورونقاً.

فليسعد الشيخ العلامة نور أحمد طيّب الله ثراه بولديه الذين صار أحبر سلف لخير خلف، وما خيّا ظن أبيهما فيهما، بل كانا كما أُمِّل وزادا، زادهما الله من فضله.

إن إخراج هذا النص صحيحاً متقناً مفصلاً مرفحاً مفهوماً هو أقصى ما يبتغاه الباحثون والمعيّنون بالدراسات الفقهية عامة وبدراسة فقه الإمام الأعظم خاصة. وحق لمن يتفح عمله هذا الإتقان أن ينوء بفضله، فالتشويه بالفضل هو أقل ما يكافأ به على إحسان العمل وأدعى له في تمجيد الأمل بإعادة الإفادة، والاستمرار على هذا النهج الحميد من العتابة في طبع تراث هذه الأمة انتى اختار الله لها العربية لغة وشعاراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أفقر العباد بشار بن عواد

من معروف العقادى الأعظمى

الدكتور حامداً ومصلحاً

كراچی فی ذی القعدة سنة ١٤٢٢ هـ

شباط / فبراير ٢٠٠٢ م

مقدمة التحقيق

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين مبينا محمداً محمد
صلى الله عليه وآله وعلى وآله الطيبين الطاهرين

وبعد : فانظر في من هذه المقدمة تقديم المعلومات الوافية حول محيط امرهاني من
تاريخه ، وأهميته . ومكانته بين الكتب الفقهية ، ومنهجه ، ومصادره ، والأعلام الذين استعاد
منهم مع حب هذا الكتاب ، وتقديم المعلومات عن مؤلف المحيط ، وأسره وشيوخه ،
ومكانته ، وذكر الكتب المؤلفة باسم المحيط ، والإنشاءات الواقعة في مصداق المحيط وبيان سبب
اشتغالها بهذا الكتاب ، وسببها في التحقيق ووصف النسخ الخطية وغيرها من المباحث المهمة
ولكن بما أن هذه الكتاب الذي بين أيديكم من أموات كتب الفقه الحنفي ، كنت أود أن
أقدم بإيجاز نبذة من تاريخ الفقه الحنفي ، نشأته ، وانتشاره ، وتطوره ونوسعه ، واستقراره في
أكثر دول العالم الإسلامي ، كما كنت أحب أن أشير إلى طبقات فقهاء الحنفية ، وطبقات
كبارهم ، ومسانئهم .

وبما اشتغلت بجمع المواد لذلك الموضوعات ، اطلمت على بحث قسم فقيس باسم
الفقه عند الحنفية للشيخ محمد إبراهيم أحمد علي خطبه . له تعالى الأستاذ بجامعة أم
القري بمكة المكرمة ، وجزاه الله خيراً . لفصل ما يميز عماده ، وجددت هذا البحث يوفي
تعرضي بأحسن طريق ، وأفضل أسلوب ، فاحصيت مباحثه في الفصل الأول . علماً أني بنيت
المقدمة على أربعة فصول وخاتمة :

١- الفصل الأول في تاريخ الفقه الحنفي ومراحل تطوره العامي

٢- الفصل الثاني في الكلام على مصاحب المحيط بذكر ترجمته وبعض أعضائه أسرته
لباردين ، وشايعه ومكانته العلمية ، وأمازه ومصفاه .

٣- الفصل الثالث في الكلام على المحيط البرهاني والتعريف به ، وسبب تأليفه ، ووجه

تسميته، وذكر المصادر اسم المحيط، وكان مشأ الأوهام في مصداق المحيط، وقد رجت العلبة في الكتب انتهى بمصيح مؤلفه ب .

٤- انفصال التاريخ عن ذكر المصادر والأعلام الذين استعان بهم في محيط في كتابه

٥- ١- الخاتمة في بيان سبب انفصالها بهذا الكتاب، وروى في السبع وروى جدا من الخاتمة

و في فوقي وأخير فيه يستعز

نعم الخريف من أحمد

الفصل الأول في تاريخ الفقه الحنفي نشأته، وتطوره ونوسعه، واستقراره

لا جدال في أن المذهب الحنفي هو فروع المدارس الفقهية الإسلامية انتشاراً، وأكثرها اتباعاً من المسلمين؛ إذ يبلغ عدد أتباعه اليوم أكثر من ثلث مسلمي العالم أي قرابة مائتي مليون^(١) ينتشرون في أنحاء العالم.

والمذهب الحنفي هو أول مذهب فقهي إسلامي من المذاهب المشهورة، وضع أسسه الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، توفي عام ١٥٠هـ^(٢)، وانتشر هذا المذهب في العالم الإسلامي، وظهرت بعده مدارس أخرى نافسته في الانتشار حتى إذا كان عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد وأبي يوسف^(٣) - تلميذ أبي حنيفة الأول وأحد الصاحبين - القضاة، فكان ذلك بداية العصر الذهبي للمذهب الحنفي، حيث أصبح من سلطات أبي يوسف توكيد القضاء، واختيارهم لكل أنظار الخلافة العباسية الواسعة، فكان لا يولي إلا أصحابه المنتسبين إلى مذهب^(٤)، والندوة العباسية وإن كان مذهبهم مذهب يدهم، أكثر قضائهم ومشايخ أسلافهم حنفيه، يظهر ذلك لمن تصفح كتب التاريخ، وكانت مدة حكمهم خمسمائة سنة تقريباً، وأما الملوك الساجدون وعندهم الخوازميون فكلمهم حنفيون، وقضاة ممالكهم حنفيون^(٥)، ولما ولي الملك السلطان نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي وقد كان حنفياً نشر مذهب بلاده الشام، ومنه كثرت الخلفاء بمصر^(٦).

وخضع المذهب الحنفي لما وجزر النفوذ السياسي وثقلاته، ولكنه احتفظ بثبوته وساطتاه

(١) صبحي المصباحي: الأوضاع التشريعية في الدول العربية ص: ١٢٠

(٢) انظر حسين بن علي الصيغري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص: ٨٨، محمد بن أحمد الذهبي: سابق الإمام أبي حنيفة وصاحبه ص: ٤٠، أحمد بن علي الخطيب الغطادي: تاريخ بغداد ص: ١٢٤، ٤٢٤.

(٣) أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم أجل أصحاب أبي حنيفة حتى قيل: لو لا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة ولا ابن أبي نبيلى، ولكنه نشر مذهبهم، وث قولهم، توفي سنة ١٨٢هـ.

(٤) أحمد شيمور: حذرت المذاهب الفقهية وانتشارها ص: ١٧

(٥) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ص: ٥٦-٥٧

(٦) محمود بن محمد غريوس: تاريخ القضاء في الإسلام ص: ٥٨.

وبغزده، حتى بلغ منه عضوية الأهمية في الشؤون السياسية غير أن هذا السلطان لم يقر إلا سلطاناً حقيقياً، بل كان فيه أن المذهب الحنفي هو مذهب الدولة الرسمية، لا يترتب في الأمور العشاء والغشاء، وهكذا أصبح شيخ الإسلام، وجميع المفتين، والمفتة مفتية، وبذلك بدأ وفاء لهذا المذهب، وذلك في جميع أنظار المملكة العثمانية^{١١}.

وإن يكن انتشار المذهب الحنفي بين الأفراد أقل مما هو في المذهب السني الذي حظي به، فقد انتشر في أنحاء الأرض، في الهند وباكستان، وجميع بلاد الاتحاد السوفياتي بحاري وسمرقند - تركمانيا - مصر - الجزائر، العراق، سوريا، والجزيرة العربية. فلا شك أنه قد قطعاً إسلامياً إلا أنه قد في الكثير من المسلمين السنيين لهذا المذهب^{١٢}.

وفي خضم هذا التفرد، وهذا الانتشار كان المذهب الحنفي من أكثر المذاهب المذهبية حضوراً في تراثه الفقهية، وفي علمائه الذين تأسسوا أعلى درجات التقدير في المحيطين الشعبي والسياسي. فقد حظي هذا المذهب بدرجة من المثابرة الفقهية لم يحظى بها مذهب فقهي آخر. وقال من عباه العلماء والمؤرخين ما لم يتطه مدسة أشراف، فكانت الكتب المؤرخة به لا تكاد تتركز في شخصي، منها المعروف بالتداول معتمد، أو غنياً حريلاً، وبسبب المعروف معه، وتكررت أنه حايه للثورات التي اجتاحت العالم الإسلامي في بغداد ودمشق وما وراء السمرقند. فعلى رسمه وأصبح تاريخاً نسمع به وقدره عن غيب، أو من تأييد ما أحسنه إلهنا في ضيائهما المؤرخات الموجودة من أديت، هي واقع هذا السيل من المؤلفات المختلفة فيه لا ورفضاً، يقف الصامت حائر في تقديره وتنقيده ليعرف ما يمكن استخدامه عليه، أما هذه الكتب وما لا يمكن.

وإذا أن من حملة من فضوليات هذا البحث، بيد ما أصبح عليه علماء الحنفية من اعتمادهم في لا أصبحاً نيل المذهب الحنفي، والتكسب عن الكتب التي يعتمد عليها علماء الحنفية معبراً عن الرأي يعتمد، فإنه لا بد في سبيل الوصول إلى هذا الهدف من استعراض الأدوار التي تلعبها هذا المذهب في نهضة العلوم منذ نشأته وظهورها حتى نشأت في نظره وتقدمه واسطلاح المذهب ونسبه.

١١: الأوقاف والبنية ١٢٠

١٢: طر حركات المذاهب الفقهية من ٦-١٢، لأرساغ، خريفه من ١٢-١٢، المحققين: نسخة التاريخ للإسلام من ٢٦

مراحل التطور العلمي للمذهب

ينقسم بعض مؤرخي المذهب الحنفي^(١) أعمامه إلى صفات ثلاث:

١ المـسـلف: ويعتبره "المصدر الأول من علماء المذهب ابتداء من الإمام أبي حنيفة والشافعية محمد بن الحسن^(٢) ثاني الصاحبين.

٢ الخلفاء: ويندرج تحت هذا من أتى بعد محمد بن الحسن من علمائه المذهب إلى شمس الأئمة الحلواني^(٣).

٣ المتأخرون: وهم من أتى بعد شمس الأئمة الحلواني إلى حافظ الدين البهاري^(٤).

ويرتبه هذا التقسيم ارتباطاً بتفكير أراء المذهب، بتطبيق المسلف أراءها أساس المذهب بدون جدال، وعلى ضوء أراء هذه الطائفة انتهت اجتهادات وتخريجات طائفة الخلفاء، أما طائفة المتأخرين فإن الحديث المذكور لها يد عن تحبا بعض علماء المذهب المشهورين من أمثال: شمس الأئمة السمرقسي صاحب البسوط، المتوفى سنة ٥٠٠هـ^(٥)، والسرغيني صاحب

(١) محمد عبد الغني البكرقي الفوائد السبعة في مراجع الحقبة ص ٢٤٩، وآخر ما قشفت لهذا الرأي في مطبعة كتابه عمدة الرعاية في حل شرح الوافية ص ١٥-١٦

(٢) الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة القريب. قال فيه الشافعي: ما رأيت رجلاً أعظم باخراً والحلال والعقل والتأنيق والبرح من محمد بن الحسن، مات سنة ١٨٩هـ. انظر ترجمته في الصبيري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٢٠-١٣٠، انقضي. مناقب الإمام أبي حنيفة صاحبها ص ٥٠-٦٠، الكونزي، تلويح الأمان في سيرة محمد بن الحسن الشيباني، قامه من فطونغا شاح التبراجه ص ١٥٩

(٣) شمس الأئمة الحلواني، عبد العزيز بن أحمد بن نصر من صالح شمس الأئمة المنقوش البهاري من ملامدة السمرقسي، إردوي، توفي سنة ٤٤٨هـ، وفيل ٤٤٩هـ، وفيل ٤٥٦هـ. انظر الفوائد البهية ص ٩٥-٩٧، كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٢

(٤) حافظ الدين البهاري، محمد بن محمد بن عبد الوهابي حافظ الدين الكبير لبخاري، ولد سنة ٦١٥هـ، كان شيخاً حافظاً ثقة متقياً محققاً مشتهراً بالتأنيق ووجوده السمعاني، توفي سنة ٦٩٣هـ. انظر الفوائد البهية ص ١٩٩-٢٠٠

(٥) شمس الأئمة السمرقسي: محمد بن أحمد بن أبي مهدي شمس الأئمة، كان إماماً علامة حجة متكلماً منظرًا أصلياً محبباً، من أشهر والعامة: المسوط شرح فيه كتابه الكافي، مات في حدود اثنين وأربع مائة، وفيل في سنه مائة وخمسة مائة. انظر الفوائد ص ١٥٨-١٥٩، طائفة السمرقسي، ص ١٥٨

الهداية،^(١) انكشف سنة ٥٩٣ هـ^(٢)، وعبد الله ابن محمود صاحب المختار، انكشف سنة ٦٨٣ هـ^(٣)، وغيرهم من أصحاب مؤلفاتهم عمدة من جاء بعدهم، وأضحى بعضها الناطق باسم المذهب، واحتل لرأيه الراجح.

وهناك تقسيم آخر يعتمد التفرع العلمي لعلماء المذهب كأساس له دون النظر إلى واقع وجودهم التاريخي، وهذا التقسيم أوسع انتشاراً وأكثر قبولاً، وأضحه ابن كمال^(٤) الفقيه الحنفي الشهير، وقسم فيه علماء المذهب إلى سبع طبقات:

١- طبقة المحدثين في الشرع كالأئمة الأربعة، ومن سلك مسلكتهم من تلاميذ فروع الأصول، واستشاط أحكام الفروع من الأدلة الأربعة، ويثل هذه الطبقة الإمام أبو حنيفة.

٢- طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة الشافعين على استحراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على مقتضى الفروع التي قررها استاذهم

الصفحة ٢٠ ص ١٨٠

(١) لم يعثر مؤلف الهداية - علي بن أبي بكر بن عبد الحلي الفرغاني المغربي، كذاً يماثل حقيقةً، يعتمد رابطاً للفقهاء، ولكنه الهداية من أشهر كتب الحنفية، لم يزل مرجعاً للفصل ومطراً للفقه، وهو كتاب فاضل لم يتخل عن ثمرته شتية. انظر مفتاح السعادة ج ١ ص ٢٦٤، للبركة ص ١٤٤ ١٤١

(٢) عبد الله بن محمود بن مودود لم ينفصل مجد قديس، عتق المختار وشرحه الاختيار، رحمه الله تعالى، ص ١٠٦، وانظر أيضاً مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٨١، وذكر أن وفاته كانت سنة ٥٩٩ هـ.

(٣) ابن كمال، ماشا: أحمد بن سليمان بن كمال، ماشا، أنسى رحمه الله، والكشاف بن الماس، وأما إرماع العلم بعد الأسر، وكان في العلم جبلاً واسعاً وطوراً شامخاً، توفي سنة ٥٩٤ هـ. انظر حاشيتي رده. التفتازاني الحامية ص ٢٢٩-٢٣٠ وقال عنه ابن عابد بن محمد بن كمال مآثر في العلوم، وفلسا أن يوحده في الأولوية مصنوعات (رد المحتار ج ١ ص ٢٦٠ تنص)، وانظر أيضاً التواتر البنية ص ٢٠-٢١) والتقسيم المذكور لطبقات علماء الحنفية أورده ابن كمال ماشا في كتابه على مسألة دخول ولد البيت في الوضوء على أولاد الأزد، ويغل التفصيل في ١٤٠. (نقش) ابن بن عبد القادر الشامي القاري: الطبقات السنية في ترجمه اصحاب ج ١ ص ٢١-٢٢، ابن عابد بن كمال مآثر ج ١ ص ٩٧، شرح رسم القصر ص ١٢-١٣، المكتوب: المراهبه ج ١ ص ٨١٧، وقد ناقش هذا التفصيل في المذكرات ص ٣٢-٣٣

وفد ذكر. انكشف في ص ١٠٢-١١٦ تعقيب المرجعي في كتابه المطبوع، انظر في ترجمة حشاه وان لم تعب الشان على هذا التقسيم ومناقشته له.

والمرجعي هو شهاب الدين ارحاني بن مياء الدين المرحاني. توفي سنة ١٣٠٦ هـ، وكتابه مطبوع في قرآن سنة ١٣٨٧ هـ. انظر حاشيتي القاصي ص ١١٥-١١٦

أما حنفية، وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع لكنهم يفسرونه في قواعد الأصول.

٣ - طبقة المتبذلين في مسائل التي لا راية فيها عن صاحب الفذهب كما خصافاً^(١)، وأبو جعفر الطحاوي^(٢)، وأبو الحسن الكرخي^(٣)، وشمس الأئمة الخوافي^(٤)، وشمس الأئمة السرخسي^(٥).

٤ - طبقة أصحاب التعريب من المقلدين كالمرزقي^(٦)، وأخيه^(٧)، فبهم لا يقدر أن على الاجتهاد أصلاً.

٥ - طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كآبي الحسن القندوري^(٨)، وصاحب الهداية ابن عيني^(٩)، وأمثالهم.

٦ - طبقة المقلدين المتأخرين على المتأخرين بين الأئمة ولدوي وأخيه^(١٠)، وظاهر المنهج، وظاهر آراءه وإكرواية الأئمة، كأصحاب الذوق المقلدة من متأخريه كصاحب الزكبي^(١١)، وصاحب المختار^(١٢)، وصاحب الرواية^(١٣)، وصاحب المجمع^(١٤)، وتأنهم أن لا ينفردوا في

(١) أحمد بن عمرو. وفيه من مذهب الخصاف، وتبعه صاحب المواليد أبو أحمد بن سراج مذهب المصنف، مات سنة ٢١٦ هـ. نظم قطبها: مع ابن سراج ص ٩٠، فقه آبية ص ١٩٩.

(٢) أبو حمزة الطحاوي. أحد بني محمد بن سلامة، نشأ عن أبيه فلقبه أبا حمزة، له توله مذهب، يترجم عنه الفذهب، وهو أول من جمع مختصراً في فقه الطغرائي، يترجم عنه، فقه آبية ص ٣٤٤، ومقدم مختصر الطحطاوي (أم الرواة لأحمد).

(٣) أبو الحسن الكرخي: عبيد بن أبي الحسن الكرخي، توفي سنة ٣٤١ هـ. (الطغرائي يترجم عنه ص ٣٩٠، التواليد آبية ص ١١٨، ١٠٩).

(٤) الرزقي: أحمد بن علي أبو بكر الرزقي المصنف، أنشأ له رسالة الحنفية في عصره، له كتاب أحكام التواليد، وشرح مختصر الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، مات سنة ٣٧٠ هـ. يترجم عنه التواليد ص ١٦، التواليد آبية ص ٢٧-٢٨.

(٥) أم الحسن القندوري: أحمد بن أحمد بن أحمد، صاحب مختصر القندوري، له مذهب، فقه آبية ص ٢٦٨، يترجم عنه ص ١٧، التواليد آبية ص ٣٠، ٣١).

(٦) صاحب التفسير: شافعي قال: أحمد بن أحمد بن محمود أبو الشوكات حافظه من التفسير، عنه بعضهم من المتبذلين في الفذهب، وقال: به الفذهب، وهو مؤلفه، في الفقه، توفي سنة ٤٦٠ هـ. يترجم عنه التواليد آبية ص ١٠١، ١٠٢، وشرح التزجيم ص ٤٣.

(٧) صاحب الرواية: محمود بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد، مؤلف الوجاهة المختصرة، الفقه آبية ص ٨٧، ٩٠.

(٨) صاحب المجمع: جميع البحرين: أحمد بن علي بن علي مظهر الدين المعروف بابن السعدي.

كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

٧- طبقة المقلّنين الذين لا يقدرّون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين^(١).

ونقد ناقش بعض كبار علماء الحنفية المتأخرين كالشهاب المرجاني، والكوثري هذا التقسيم، ولعل من خير من حدد نقطة الخلاف الشيخ النكوي حيث يقول: «وليعلم أن هذه القسمة مسبعة كانت أم خمسة^(٢)، وإن كانت صحيحة، لكن في اندراج الفقهاء المذكورين الذين أدرجهم أصحاب التقسيمات بحسب زعمهم في كل قسم تحت ذلك القسم نظر من وجوه^(٣)، فالتقسيم في حد ذاته كفاهدة عامة مقبول لدى الفقهاء الحنفية، والاعتراض منصب على انطباق القاعدة والتقسيمات على الأفراد المدرجين في كل طبقة أو عدم انطباقها.

ومنقضى النظر عن ما يدور من نقاش حول هذا التقسيم، فإنه ولا شك يشكل قاعدة قوية للاستئناس بها في تحديد أطوار ومراحل غر الفقه الحنفي، واصطلاح المذهب فيه، ومن ثم يمكن القول بأن للمذهب الحنفي في نظوره مر على ثلاثة مراحل أو أدوار:

المرحلة الأولى: دور التشوّه والتكوين:

وهو دور التأسيس، ووضع قواعد المذهب وأصوله الفقهية على يد مؤسسه وتلاميذه المقربين، ويتوافر هذا الدور مع الطبقة الأولى والثانية من طبقات الفقهاء - حسب توزيع ابن الكمال - طبقة المجتهدين في الشروع وطبقة المجتهدين في المذهب، وهو من ناحية أخرى يمثل 'طبقة السلف' من فقهاء الحنفية على التقسيم الآخر، ومن ثم يمكن القول بأن هذا الدور يبدأ من عهد الإمام أبي حنيفة، وينتهي بموت آخر الأربعة الكبار^(٤) من تلاميذه، وهو الحسن بن

و مجمع البحرين' جمع فيه بين مختصر القنوري ومنقحة الشافعي مع زوائد لطيفة، نوى سنة ٦٩٤ هـ، وقبل: ٦٨٣ هـ.

(١) النيسابوري: انطبقات السنية ج١ ص ٤٠-٤٢ بصرف.

(٢) يشير بذلك إلى تقسيم الكوثري الفقه، إلى خمس طبقات فقط، وهي الخمسة الأولى. (انظر مقدمة عمدة الرعايا ص ٧-٨)

(٣) عمدة الرعايا ص ٨٧، وقد ناقش الكوثري في كتابه 'حسن التفاضل' ص ٢٩-٣٢ هذا التقسيم ورد، ثم عقب على ذلك وذكر تعقيب الإمام المرجاني على هذا التقسيم في كتابه 'ناظرة الحق'. (انظر حسن التفاضل ص ٦٠٢-٦١٦)

(٤) تلمذ على الإمام أبي حنيفة الكثيرون، وقد نال أربعة منهم شهرة أكثر من غيرهم، وهم أبو يوسف القاضي، محمد بن الحسن، زفر بن الهذيل، والحسن بن زهارة اللؤلؤي.

ريادة المولوي الكوفي، المتوفي سنة ٦٠٤هـ^(١)

المرحلة الثانية: دور التوسع والنمو والاستثمار

ويشتمل هذا الدور المدة الثانية والرابعة من طينيات انقضاء طيفه المجهدين في المسائل التي لا روية فيها عن صاحب المذهب، «ملفة أصحاب التصاريحات»، ويدخل من ضمنها طيفه المختلف من طينة المتأخرين حسب التقسيم الأخير المذكور سابقاً.

دخلى هذا فهدا الدور يبدأ من وفاة الحسن بن زياد ٦٠٤هـ، وتنتهي بوجعة (إمام بعده بن أحمد بن محمود السنفي سنة ٧١٠هـ، وعده بعضهم من المجتهدين في المذهب، وقال به المصنف، وأمام بوجعة بعده ومحمد بن المذهب^(٢)).

المرحلة الثالثة: دور الاستقرار

ويشتمل على طينتين أخيرة وما بعدها من صفات انقضاء لآبئ التكميل، ويمكن القول بأن هذه المرحلة تبدأ من وفاة السنفي ٧١٠هـ إلى عصرنا هذا.

ويشتمل على دور من هذه الأجزاء، يشتمل من التمهيد من حيث تأثيرها على تطور اصطلاح المذهب.

١- دور النشوء والتكوين

أبو حنيفة، المحدث من فاضل رائد المصنفين، ومن ميسر أول مذهبهم، ولعل أنشدت تقويم للعلوم التي قام به أبو حنيفة ونظامه في تقويم النشوء الإسلامي القول الثاني.

انقضى زوارة عبد الله بن سبيح^(٣)، وسعد بن علفعة^(٤)، وعنده إبراهيم^(٥)، ونائبه

(١) اسم ترجمته في تاريخ القرايم ص ٣٦، المعاد ص ٦٠-٦١.

(٢) المولوي التحقيقات الشبه على المواليد أبيه ص ١٠١.

(٣) عده بن مسعود، ص ٣٦، سليم خدينا، وهاجر لهجر بن، وسيد، وأراد الله أن يهلكه، واد، بنات سنة ٤٣٠، واد، ٤٣٠، فإن حجر العتقاني الإلهام ص ٣٠-٣٦، ص ٣٦، واد، مسلمان حسن خدينا، الفكر المسمى ص ١٨٢-١٨٣، بن أبيه بن سبيح، صحت نصها، ص ٤٤-٤٥.

حماد^(١١)، وطلحه أبو حنيفة، وعنه أبو يوسف، وجزء من حماد، فدانوا الناس بالثلاثين من حرة^(١٢).

وقد القرن على ما يتخصص من المباحثة يصور تصويراً والعيان مركز مسألة النعم العليم الذي استقى منه أبو حنيفة فقهه، ومعبود هذا النعم بعد ذلك.

فأبو حنيفة وأبو حنيفة بن مسعود، الصاحبين خليلي، وابن مسعود جمع إلى روايته عن رسول الله فقه عمر بن الخطاب^(١٣)، واجتهادات علي بن أبي طالب^(١٤)، فدانوا الله فقه الخليلي عريقة الاسماء واللقب من هؤلاء الصحابة الأكرام^(١٥).

قال أبو حنيفة: دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين، فقال: يا أبا حنيفة! عن من أخذت العلم؟ قال: قلت: عن حماد عن إبراهيم عن محمد بن الحنفية، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس^(١٦). فقال أبو جعفر: صح صح^(١٧).

(١١) حماد بن عيسى بن حماد بن عاصم الجهمي. نحل إبراهيم الجهمي، نفعه عيسى بن مسعود حرمي نفعه عنه - مات سنة ٩٦ هـ، وقيل ٩٦ هـ. انظر أبو إسحاق الشيرازي لطبقات الفقه، ص ٦٩، ومحمد بن حبيب أبي بن عاصم، علماء أمير المؤمنين، والذكر ١٠٠، والذكر ١٠٠، ص ١٠٠.

(١٢) إبراهيم بن يزيد بن أسيد بن عمرو بن ربيعة الجهمي، قال عبد الحميد، كان خلفه بنده سنة، مات سنة ٩٩ هـ. طبقات الشافعية، ص ٨٤، والذكر السابق ج ١، ص ٢٥٩. واطار منظار علماء الأندلس، ص ١٠٠.

(١٣) حماد بن أبي سليمان: نفعه ياه نعم الشخص - مات سنة ١١٩ هـ. وقيل ١٢٠ هـ. طبقات الشافعية، ص ٨٥، ومشاهير علماء الأندلس، ص ١١١.

(١٤) ابن عباس: رواه ابن جرير، ص ١٩٩، ٢٠٠، وأبو جعفر، ص ١٠٠، والذكر السابق ج ١، ص ٢٥٩.

(١٥) عمر بن الخطاب: من خيار الصحابة، حجة الرعية العاروق، قال الحنفية وأبو حنيفة، أبو حنيفة الإسلام برسمه، قوله أبو بكر بن محمد بن مسلمة، ص ٢٢٢ هـ. انظر ابن عبد البر الأسعيات ج ٢، ص ٤٥١-٤٥٩، والإصابة ج ١، ص ٥١١-٥١٢.

(١٦) علي بن أبي طالب: حرم رسول الله، روح الله الخليفة، ووالد الطاهر، رابع الخلفاء الراشدين، قاله ابن جرير، ص ٢٢٢ هـ. انظر الأسعيات ج ٢، ص ٦٩٩-٦٩٨، والإصابة ج ٢، ص ٥٠١-٥٠٣.

(١٧) ابن عسك: بخله المفقود ج ١، ص ٥٠٠-٥٠١، والذكر السابق ج ١، ص ٢٥٩.

(١٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب: ابن عم رسول الله، ص ٢٢٢ هـ. انظر ابن عبد البر الأسعيات ج ٢، ص ٦٩٩-٦٩٨، والإصابة ج ٢، ص ٥٠١-٥٠٣.

ولذلك، فقد ذهب علماء من مدرسة وأصحاء، وفقيهاً عابري شريعة والتشيعي، وفنانون
 تيراهيم أحياناً لأحد عند أهل المذاهب الثلاثة، وهذه النصوص لا تثبت دعوى الكثرة من الأصول
 كذلك على مدى عراقة أصول هذا المذهب في مرحلة التأسيس، حيث حبيزة تاليف العلم حور
 كبر مصنف الشافعي "أركانهم"، على رأسهم حماد وأخرون من علماء الكوفة المشهورين
 في بونكة العلم الذي ورثهم إياه شيخهم عبد الله بن سعد.

والكوفة حظيت بعدة علماء من مدرسة ومثلاً شريفاً فقهياً، والكوفة كانت محاسبة
 حلاقة علمية، أشهر فقهائهم: "أبو موسى الأشعري"، ومن ثم كان هؤلاء، الصاعدة من
 الأثر، المعروفة التي تكونت هذه المذهب، وهي حبيزة، وأساسه الذي أطلق منه

كان أثر حبيزة معلوم من طرف آخر، فمن يتبع في تكديس مذهب الشافعي الكثرة، وكان
 تبادر إلى الذهن، "تعمده على إرائي السجدة الإمامية، فلهذا تلامذته فيرووه، بل اتبع
 طريقه، فوجدوا لا تجد في المناصب الأخرى، تلك هي طريقة الشافعي، بل في حكاية في القصة،
 ومن ثم كان خصائص هذا المذهب كون تدوير المسائل قبله على الشورى والمناظرات
 بعد الجدل، ويصور ذلك، لامة الكوفية هذه الطريقة فيقول:

وطريقه أن حبيزة في فقهه أسعده أن كان عند من رسته المسائل مع أصحابه يدور
 استدلالاً من المسألة، فيجيبه بكل ما له من حول وفكر، ثم يسأل أسعده أينما هم ما
 بعد ضوئها فضاء، فبعضهم مشوا على التمام، فلهذا يقرن من له أولاً حبيب يفتح لنا مع
 نصيب وأية الشيء، فيأخذهم عما عندهم في إرائي الحديث، فلهذا رأى أنه لا شيء عندهم
 أحد يصور حبيزة ثالثاً، فيصرف المحسني إلى إرائي المسألة، وفي آخر الأمر يحكم لأحد معاً

٢٣٢٢

(٧٩) الحبيب بن أحمد بن أبي حمزة، ٥٩٩-٥٩٥ هـ، الخطيب، ١٠٤٠ هـ، في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٢٢٩،
 والطبقات السنية ج ١ ص ٩٢-٩٣

(٨٠) صاه ولي الله، ١٠٤٠ هـ، الإلهام ج ١

(٨١) النظر لتاريخ بغداد ج ٣ ص ٢٢٩-٢٣٠ هـ، من أمثال الذين سبوا الإمام في حبيزة ص ١١

(٨٢) أبو موسى الأشعري: مبداه في رسم الأشعري، ولا يروى عنه في تاريخ بغداد، ولا في تاريخ بغداد،
 "الدرر، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤٠ هـ، وهو الذي قد أفلح في
 وأقرهم، وقال في بعض النسخ العام إلى: "أما مذهبهم، انظر الاستيعاب ج ١ ص ٣٦٣-٣٦٤،
 والإلهام ج ١ ص ٣٦٤-٣٦٥، طبقات الفقه ج ١ ص ٢٤

(٨٣) الكوفية: فقه أهل العراق وحسبهم ص ٢٦-٢٧، الفقه ج ١ ص ٥٩.

منه هو أصحابنا^(١).

وعطوف هذه الطريقة واضحة من أن أب حنفية اعتمد في وضع مذهب على أساس من تبادل الرأي يعرض فيه كل من فقه بطرأ على المذهب من وجوه الرأي في المسألة المطروحة عرضاً قريباً مذهباً بالحق حتى يتضح وجه الحق، فيعمل الرأي لواجب من غير أن يستبد فيه بنفسه ويقيم أحسنها منه في الدين، ومبلغه في النتيجة أنه لا سعة للمؤمنين^(٢).

وكان من نتائج هذه الطريقة المروية في الشريعة، أن كان مذهب

أولاً: مذهب جامعة لا فرد سارى معنى أن القول فيه هو ترجيح أربعة عشر من أئمة أهل

العلم.

وبلغ أنه حرب أصحابه على استبعاد الأحكام من الأدلة الشرعية، وطرح كافة

الاحتمالات العقلية وبسره الرأى، وهذا ما لا يوافق له دليل.

وأخيراً إذ دور تلازمه وانحصار دور المستمع المأمور، بل كاد دور السامع البقاء

من تكوين آراء المذهب يتلوه مع المؤسس له أمهاتهم، فلهذا الدور الذي حافظ لتلاميذ أبي حنيفة عليه سواء في حياة أستاذهم أو بعد وفاته. ومن ثم كان التلاميذ من الأصحاب، وعدونه تبعهم ممن الأثر في تكوين المذهب ما جعل أقوالهم وقرجياتهم تغتف في كثير من المسائل على قدم المساواة مع أقوال شيخهم، بل قد ترجح اختيارهم على ما اعتد به هو.

أصول استنباط المذهب

في رسالته إلى الخليفة أبي حنيفة المنصور: يحدث الإمام أبو حنيفة الأسبق الشرف عبد الله

يستطع مهاراته الفقهية، والقواعد التي تدر عليها المذهب يقول أبو حنيفة: إنما جعل يتدبر

الله لم يسهل رسول الله عليه الصلاة والسلام، ثم بأحاديث الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان

ونحوهم^(٣)، ويتولى في موقف آخر: وقد القياس الدور نحن فيه تطالب فيه اتباع أمر الله

تعالى، لا نأمره إلى أهل أمر الله تعالى إلى كتاب والسنة أو إجماع الصحابة والتابعين فلا

(١) الكوكبري: حسن الشافعي ص ١١-١٤، الكوكبري: هذه أهل الأمر من ص ٥٥-٥٧، (دائرة المعارف
الكبرى) ص ٤٩.

(٢) حسن الشافعي ص ١٢.

(٣) المغيرة السبكي ص ١٢٢-١٢٤، انظر أيضاً: أبو حنيفة ص ١٠-١٢، تاريخ بغداد ج ١ ص ٣٦٨، سابق، أبي حنيفة ص ٢٠-٢١.

نخرج من أمر الله تعالى^(١).

هذه هي الأصول التي بنى عليها أبو حنيفة مذهبه كما رسمها بنفسه وبيّان لأصوليون من الخنفة هذه الخطوط، ويحددون معالمها تحديداً أكثر وجوْهاً وملائمة لمذهب الأصولي، ومن ثم يرفقون أصول الفقه الحنفي على النموذج الآتي:

١- الكتاب.

٢- السنة المشاورة والمشهورة، أما حرم الاختلاف فيعتمد عليه ما لم يكن مخالفاً لقياس راجع.

٣- الإجماع.

٤- رأي الصحابة في الأمور التي لا مجال للرأي فيها.

٥- القياس بمعناه الواسع ليشمل الاستحسان والعرف^(٢).

فأبو حنيفة يستنبط مذهبه من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولقد منح أبو حنيفة القياس والرأي وزنًا خاصًا، وأكثر من الاعتماد عليه في استنباط مذهبه، بل وقدمه على بعض خبر الواحد من الأحاديث مما أعطى بعض معاصريه ذريعة قوية لمذهبه وإطلاق اسم مذهب أهل الرأي عليه، وهو اسم يروى ظاهره أنه كان يعتمد على الرأي اعتماداً كلياً من غير أساس آخر من الأدلة الشرعية. هذا الأثرهم ظهر، بل واشتد في حياة الإمام نفسه مما دفع بأبي جعفر المنصور إلى الكتابة إلى أبي حنيفة يستوضح الأمر - أخبرني عما أنت فيه، فقد وقع فيك الفاس، وزعموا أنك ذو رأي ومناصب اجتهاد وقياس، وكان جواب أبي حنيفة واضح وقصوح الحق، فالكتاب والسنة معتمدة، ثم يقول أبو حنيفة عن اعتماده على القياس: والله ما تكلمت بمسألة حتى أخذت نفسي بالصحيحة، وليس بين الله وبين الخلق قرابة، وقد قالت الصحابة والتابعين: الأمر بالرأي لا بالكبر والسمن، فعن رافق كان أقرب إلى الحق، وأوفق لبقراءان السنة، فالأولى أن يعمل بقولهم^(٣).

(١) الطبقات للسنة ١٤٩.

(٢) انظر الأصول المبرهنات ج١ ص ٢٧٩ للسرخسي، وما بعدها ج٢ ص ١٠٥، ١١٠، ١١٩، ١٢٠ وما بعدها. ر. رسائل ابن عابدين ج١ ص ١١٤ لـ محمد أمين (نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف) وعنه أهل العراق وحديثهم ص ٢٧، ٢٢٠، ٢٢٩ للكنزى، ر. القساري الهندية ج٢ ص ٢١١-٣١٢ لنظام وجماعة العلماء.

(٣) الطبقات السنية ج١ ص ١١٤.

واعتبرت أني حقيقة معنى التثبت وتقدمه على بعض غير الأعداء يمكن من إرضاء
عن الحديث الصحيح، أو حصر لقول مأثور، وتفضيل لرأيه الشخصي على ما صدر من
مشكاة البروف، وإنما كان لمزيد من الخرص والاحتياط؛ حتى لا يعتمد من الحديث إلا ما صحح،
فلا بد من الرأي الشخصي فيه أفضل بكثير من أن ينصب رأياً إلى رسول الله ﷺ من غير تأكد
وتحجيز، فالطلب في السببية والاجتماعية والتدبيرة التي مدت العراق عامة، والكوفة
خاصة خلال القرنين الذي جرى لأوّل جعل هذه المعلقة من أفعال كثير من الأحداث التي وضعها
أئمة الأئمة، وأصحاب النحل المختلفة من خروج وشيعة، هذا بجانب ما هو معروف من مداول
من أن الحديث في العراق كان قليلاً في ذلك العصر، إذ لم يجمع الشيعة المروية من غير أن
الحديث فيها، أصعب من ذلك، أنه لم يكن هناك كتب صحاح وأسانيد معتمدة مؤلفة، بل لم
يكن علم مصطلح الحديث وشروط التأصيل، قد اشتد هوداً^(٢٩).

في هذه الأسباب دعيت الإمام أبي حنيفة إلى أن يشتد في قبول ما يوصله من أحاديث.
ويضع من الشرواح المقامية ما يضمن من نظره صحة ما يعتمد من حديث وصحة نسبته إلى
قريب من الشيخ

فالإمام أبو حنيفة إذا ثبت رويته ما شدد في شروط الرواية والجمع^(٣٠)، وضعف رواية
أحد من إذا عارضها الجمع النجس، وقلّت من أحفظ روايته فقلّ حديثه، لا أنه تركه أحد من
متبعي^(٣١)، فما فعله أبو حنيفة هو ما يقصده أي وهدموا الأئمة، لورود في مثل ظروف أبي
حنيفة وبيته، فهو إذاً حاشاً لا عُدل لا على ما وثق من صحته، فلو أنه لأن يجتهد ويبحث غير
من أن يكذب على رسول الله

وعني أن رفع من ذلك قول قلّة رويته للحديث الخافي فله نسبة^(٣٢)، وإلا فالتوقع يؤكد أن

(٢٩) انظر الإنصاف ص ١٢-١٦ في قول الله تعالى، هذا قول العراقي ص ٢١-٢٩

(٣٠) ساد الله العلوس: الإنصاف ص ١٧٥-١٧٦، انظر نسخة رفع من عن الأئمة الأعلام ص ٢٦-٢٩-
٣٠، وأبي الله العلوي: الأنصاف ص ١١-١٥، من حيدرabad المقدمة ص ١٢٢، منكر المسمى ص ١
ص ٢١٥-٢١٦، هذا قول العراقي ص ٢٩

(٣١) جمع الكثرين وصحة الله تعالى في كونه ثابت الخطيب شروط الإمام أبي حنيفة في قبول الأحداث
ومع الأئمة، كما تكلم من ذلك في كتابه فيه أهل العراق، انظر مع أهل العراق ص ٣٢-٣٩، و
الحاشية

(٣٢) من حيدرabad المقدمة ص ١٢

(٣٣) مقدمة معالي الأعلام ص ١٠ من ٢١

أما حيفة روى الكثير، واعتقد الكثير من الأحداث في امتثالاته النقية، وتولا ذلك من واقع المذهب عبر واقع الآن، والتأخر في كتب مذهب يجده وسيرة مالأفة من الأحداث التي صحت عند الإسام وأسماها^١، فالتقاعده لأساسية عند حية غير الأساد، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما أخذ مما لا تنطبق عليه الشرع والشرع ونسبها وحدها^٢، ومن من يأبى حيلة أنه قليل الحديث، أو كثير لمخالفة الحديث، أو كثير الأخذ بالأحاديث الضعيفة، جهل لشرع وقب حير الأجدد عند الأئمة^٣، بل ويدل على أنه من كسر الحديث في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم، والتعويض عيب، واعتبار بده مقبولا^٤.

تدوين آراء المذهب ودور الصحاح:

دون للمذهب على عهد مؤسسه الإمام يكن غلبة^٥ مباشرا، فقد كان من شأن أبي

(١) روى^٦ روى أبي محمد من محدوده حواشي في يوم سنة ٦٦٠ هـ ألف كتابا سماه جامع سديد للإمام الأعظم، وقد خرج فيه حصة من مستأكله بروية الإمام أبو حيفة، ولا يسمى أن نرى هذا كتاب آثار أبي يوسف، للطحاوي معني الآثار، الكتاب الراسي في تفرع أحداث الهداية وغيره، ولقد من الأخلاص نفس مرويات أبي حيفة وأحاديث وعنده لغير.

١- أبو ب. ص ١٤١، المألفة باسم أبي محمد الأندلسي

٢- تقاسمي: يدافع المضام حراء، مقدمة علم أحمد ص ٥٨، ص ٥٩، ص ٦٠

٣- الكافي، مقدمة الرغبة ص ٣٥-٣٧

٤- الكون في نقد نقد الكون ص ٥٩-٥٥

٥- نسيم السمر ص ٣٤١-٣٤٥

٦- النجاشي: الشرائع الكبرى ص ٦٦-٧٠

(٢) لإمامه الشافعي، كحواشي مذهب في الطائفة المألفة من الأجداد، ومألفة إلى منه وشرع أبي محمد (المعبر السرخسي ص ٢٢١-٢٢٨)

(٣) الكون في: تأليف، تحقيق من ١٥٢-١٥٤، حاشية رقم ٣٦ من كتاب منه لغير العراق لجمع

(٤) بين محدثين، المقدمة ص ٢٤٧

(٥) يقول الأندلسي: . . . ولا يخفى أن إمام الأعظم أول من دون عنه الفقه، فأعقبه كتابا، فأول ألف كتاب الصلاة، كتاب العروص، ثم ألف كتابا، فصح منها صحيحه، فزادوا عليه، ونقصوا منها، وأبو هاء عديمها، فصاروا بها ما بعدهم، ومقدمة حراء الأولى من كتاب الأمن لعماد بن الحسن الكشي، تحقيق أبي الوفاء الأندلسي.

وقد المحمدي أن الإمام أبو حنيفة الجمال ألف كتابه الفقه الأشهر، ولا شك أنه سزايا غير أن كتابه الفقه الأكبر، وإن كان عظيم حتى قيل، إنه حوى من كتب سبعة، وقيل، أكثر لكن اختصره، فلما أصبح منه

حبيبة أنه إذا منعت الماء، فإنه لا يستقر الذي في حكم مسألة أمر أبا يوسف بنده بها في الأصول^(١)، ولم يكن أبو يوسف مع المعتز بالندوس، فالتفت أخوه والعلم على الإمام لا محمول عدداً، وقد عرفوا أنهم سبحانه وتعالى رجلاً^(٢)، وكان في حقائق درسه لا يقل عن الأربعين طالباً^(٣)، ينسود بالتدوين منهم عشرة ويتصدر أحدهم أربعة من فلاسفته هم: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ورويس الهندي، والحسن بن زياد، ولقد شارك هؤلاء الثلاثة في الأربعة في مقدمتهم أستاذهم - حال حياته - مشاركة واحدة في تكوين الأبناء المعهدة وتحديد المبادئ التي بنى عليها المذهب في المبادئ النظرية، وبذلك قاموا بدور العامل البناء بفتح لتت اثناء حيث يرى المهتمين. ولم تنف جهود أولئك الأربعة بالمقدسين عامة، والمصاحبين خاصة في تطوير المذهب بوجه شيعتهم، بل حلوا الأمانة، نقضاً على عاقبتهم، وبلغوا رتبة أستاذهم، فضموا على المذهب الذي جعله لهم، وكان دورهم نشأته لا تقيداً فقط، بل أخذ المصاحبات على عاتقها مهمة تنقيح الآراء التي تبنيها واعتمدوها على عهد أستاذهم. وإعادة دراستها وتحسينها وذلك في ضوء الأدلة الجديدة وتطور الظروف، والاجتهادية وتغير نظرة الإنسانية إلى مشاكل الحياة، فدا وجدها من الاستدلال وتوجيه أخديدها بطلبات تبنى آراء جديدة لم يتردوا في ذلك وهم في معلمهم هذا يصفون الفاعلة التي علمهم إيماناً بأستاذهم، إذا صح الحديث فهو مذهبي^(٤)، وإن توجهكم نيل فضولوا به، ويؤدي بهم ذلك إلى نسي آراء تركوها في مساوئهم مع أستاذهم. يقول أبو يوسف: ما كنت قبلاً خالفت فيه أباً

(١) أبو حنيفة من باب أئمة، (انظر الفكر السياسي - ج ١ ص ٢٣٨)

(٢) جاء في مقدمة الترجمة: وأما تحصيله: أي حبيبة فقد ذكروا أنها ملقة الأكبر، وكذا الوصية وكذا، أعلم والمعلم وكذا الفصول: وغير ذلك، ج ١ ص ٣٨

(٣) الشراير: سراد الكبري ج ١ ص ٥٩، فقه أهل العراق ص ٥٥-٥٦، حسن الخنثي ص ١٢، ١٦، ٦٤

(٤) طائفة كبرى: منتج اسعد ج ٢ ص ٢٤٧.

(٥) حسن الفاضل ص ١٣، فقه أهل العراق ص ٥٥

(٦) ابن عاصم بن زيد المحدث ج ١ ص ٦٧-٦٨، مقدمة الزعمية ج ١ ص ١٤، قال ابن سماعة: ونهادوا على واحد من الأئمة، ثم أخذوا جده من كلامه وقول الإله بفتح: امتوى في الاجتهاد والتقليد، ص ١٧٦ (مع رفع اللام)، وعن ربي الله للهلوي عن أبي حبيبة رصف الله قوله: تركوا قولي معبر رسول الله، فلهذا الجهد من أحكام الاجتهاد والتقليد، ص ٢٦، ويقول هذا القول أيضاً الشافعي في كتابه القول القائل في الاجتهاد والتقليد، ص ٢١-٢٥

حنيفة إلا أنه يقول قد خله أبو حنيفة ثم عقب عنه^(١). وهو ما قد خالفه زهير ابن الهادي، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن أبو حنيفة في إسمائهم أصلية ورعية كتبهم طاعة من كتب المذهب في الأصول والمصروع ومع ذلك دوت إراءهم مع إراء أبي حنيفة في كتب المذهب، وغدا الجميع مذهب أبو حنيفة مع هذا التحالف بل نسبوا على أن المنحوي في المذهب على رأي أبي حنيفة مرة وعلى رأي أحد هؤلاء من أصحابه مرة أخرى عنى اختلاف مداكمهم^(٢).

أما بلغ من تأثير الدور الذي قام به الصحابيُّان على فقهاء وتكوير آراء مذهب أن تميز مكة بشرط سعد بن زيد وحماد بن شهر شعبان سنة ١٠٠ هـ حتى لا يلى شعبه المذهب الحنفي بل يولى فيه ما يقولون في مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه حتى أبي يوسف ومحمد. فإن كل واحد منهم مجتهد في أصول الشرع لأربعة: المكاتيب والسنة وإجماع والقياس، ولكن واحد منهم أنه قول مستثنى غير قول الأصحاب في المسألة الواحدة الشرعية، وكيف نفسدنا عند المذهب مذهباً واحداً، ويقولون: أو الشك مذهب أبي حنيفة^(٣).

وأما زهير بن سعد، يصرح بأراءات حماد بن زيد، فالصاحبان أجاب أصحاب أبي حنيفة بأراءات زهير من عدم تكاد تقرب من درجة الساذجين واليهما إراء فائضة بمذاهب تعارض إراء شيخهما حنيفة إليه نتيجة احتجابهما ونظرهما في المكاتيب والسنة وأائدة الشرعية الأخرى، وكيف يمكن اعتدراهما مقلدين لأبي حنيفة، وإن تعسر إراءهما جزء من مذهب أبي حنيفة؟

يرى البعض من علماء المذهب أنه لا يمكن اعتدال الصوابين مقابلين للمذهب أبو حنيفة بالمعنى البسيط حتى التفتيش للتفتيش. وهم لهذا يرفعون قضية غرة وإسم، أو تصف أن كمالاً إنساناً ما مضى الأروعة للندرة من المعتمدين الذين يقلدون ما مضى في الأصول ولا يقدرون على مخالفتهم^(٤)، ويرى هؤلاء أن مخالفتهم للإمام في لأصوب كثيرة غير قليل، وأن الحق انهما من المجتهدين الميسرين^(٥)، وإلا عند مذهب أبي حنيفة مع مذهب أبي يوسف ومحمد وحسبهم الله تعالى بإجماع انهما مجتهدان معافان، مخالفتهما غير قبيلة في الأصول والفروع، لتواضعهم

(١) إلهامنا ص ٩٧، حسن نفسى ص ٧٤.

(٢) حسن نفسى ص ٧٩، ونظر الإيضاح ص ٨-٩، قول إلهامنا ص ٩٧.

(٣) حسن نفسى ص ٩٩.

(٤) نظر المطبوعات السنية ص ٤-٥، ص ٥٢٠، ص ٥٢١، ص ٥٢٢، ص ٥٢٣، ص ٥٢٤، ص ٥٢٥، ص ٥٢٦، ص ٥٢٧، ص ٥٢٨، ص ٥٢٩، ص ٥٣٠، ص ٥٣١، ص ٥٣٢، ص ٥٣٣، ص ٥٣٤، ص ٥٣٥، ص ٥٣٦، ص ٥٣٧، ص ٥٣٨، ص ٥٣٩، ص ٥٤٠، ص ٥٤١، ص ٥٤٢، ص ٥٤٣، ص ٥٤٤، ص ٥٤٥، ص ٥٤٦، ص ٥٤٧، ص ٥٤٨، ص ٥٤٩، ص ٥٥٠، ص ٥٥١، ص ٥٥٢، ص ٥٥٣، ص ٥٥٤، ص ٥٥٥، ص ٥٥٦، ص ٥٥٧، ص ٥٥٨، ص ٥٥٩، ص ٥٦٠، ص ٥٦١، ص ٥٦٢، ص ٥٦٣، ص ٥٦٤، ص ٥٦٥، ص ٥٦٦، ص ٥٦٧، ص ٥٦٨، ص ٥٦٩، ص ٥٧٠، ص ٥٧١، ص ٥٧٢، ص ٥٧٣، ص ٥٧٤، ص ٥٧٥، ص ٥٧٦، ص ٥٧٧، ص ٥٧٨، ص ٥٧٩، ص ٥٨٠، ص ٥٨١، ص ٥٨٢، ص ٥٨٣، ص ٥٨٤، ص ٥٨٥، ص ٥٨٦، ص ٥٨٧، ص ٥٨٨، ص ٥٨٩، ص ٥٩٠، ص ٥٩١، ص ٥٩٢، ص ٥٩٣، ص ٥٩٤، ص ٥٩٥، ص ٥٩٦، ص ٥٩٧، ص ٥٩٨، ص ٥٩٩، ص ٦٠٠، ص ٦٠١، ص ٦٠٢، ص ٦٠٣، ص ٦٠٤، ص ٦٠٥، ص ٦٠٦، ص ٦٠٧، ص ٦٠٨، ص ٦٠٩، ص ٦١٠، ص ٦١١، ص ٦١٢، ص ٦١٣، ص ٦١٤، ص ٦١٥، ص ٦١٦، ص ٦١٧، ص ٦١٨، ص ٦١٩، ص ٦٢٠، ص ٦٢١، ص ٦٢٢، ص ٦٢٣، ص ٦٢٤، ص ٦٢٥، ص ٦٢٦، ص ٦٢٧، ص ٦٢٨، ص ٦٢٩، ص ٦٣٠، ص ٦٣١، ص ٦٣٢، ص ٦٣٣، ص ٦٣٤، ص ٦٣٥، ص ٦٣٦، ص ٦٣٧، ص ٦٣٨، ص ٦٣٩، ص ٦٤٠، ص ٦٤١، ص ٦٤٢، ص ٦٤٣، ص ٦٤٤، ص ٦٤٥، ص ٦٤٦، ص ٦٤٧، ص ٦٤٨، ص ٦٤٩، ص ٦٥٠، ص ٦٥١، ص ٦٥٢، ص ٦٥٣، ص ٦٥٤، ص ٦٥٥، ص ٦٥٦، ص ٦٥٧، ص ٦٥٨، ص ٦٥٩، ص ٦٦٠، ص ٦٦١، ص ٦٦٢، ص ٦٦٣، ص ٦٦٤، ص ٦٦٥، ص ٦٦٦، ص ٦٦٧، ص ٦٦٨، ص ٦٦٩، ص ٦٧٠، ص ٦٧١، ص ٦٧٢، ص ٦٧٣، ص ٦٧٤، ص ٦٧٥، ص ٦٧٦، ص ٦٧٧، ص ٦٧٨، ص ٦٧٩، ص ٦٨٠، ص ٦٨١، ص ٦٨٢، ص ٦٨٣، ص ٦٨٤، ص ٦٨٥، ص ٦٨٦، ص ٦٨٧، ص ٦٨٨، ص ٦٨٩، ص ٦٩٠، ص ٦٩١، ص ٦٩٢، ص ٦٩٣، ص ٦٩٤، ص ٦٩٥، ص ٦٩٦، ص ٦٩٧، ص ٦٩٨، ص ٦٩٩، ص ٧٠٠، ص ٧٠١، ص ٧٠٢، ص ٧٠٣، ص ٧٠٤، ص ٧٠٥، ص ٧٠٦، ص ٧٠٧، ص ٧٠٨، ص ٧٠٩، ص ٧١٠، ص ٧١١، ص ٧١٢، ص ٧١٣، ص ٧١٤، ص ٧١٥، ص ٧١٦، ص ٧١٧، ص ٧١٨، ص ٧١٩، ص ٧٢٠، ص ٧٢١، ص ٧٢٢، ص ٧٢٣، ص ٧٢٤، ص ٧٢٥، ص ٧٢٦، ص ٧٢٧، ص ٧٢٨، ص ٧٢٩، ص ٧٣٠، ص ٧٣١، ص ٧٣٢، ص ٧٣٣، ص ٧٣٤، ص ٧٣٥، ص ٧٣٦، ص ٧٣٧، ص ٧٣٨، ص ٧٣٩، ص ٧٤٠، ص ٧٤١، ص ٧٤٢، ص ٧٤٣، ص ٧٤٤، ص ٧٤٥، ص ٧٤٦، ص ٧٤٧، ص ٧٤٨، ص ٧٤٩، ص ٧٥٠، ص ٧٥١، ص ٧٥٢، ص ٧٥٣، ص ٧٥٤، ص ٧٥٥، ص ٧٥٦، ص ٧٥٧، ص ٧٥٨، ص ٧٥٩، ص ٧٦٠، ص ٧٦١، ص ٧٦٢، ص ٧٦٣، ص ٧٦٤، ص ٧٦٥، ص ٧٦٦، ص ٧٦٧، ص ٧٦٨، ص ٧٦٩، ص ٧٧٠، ص ٧٧١، ص ٧٧٢، ص ٧٧٣، ص ٧٧٤، ص ٧٧٥، ص ٧٧٦، ص ٧٧٧، ص ٧٧٨، ص ٧٧٩، ص ٧٨٠، ص ٧٨١، ص ٧٨٢، ص ٧٨٣، ص ٧٨٤، ص ٧٨٥، ص ٧٨٦، ص ٧٨٧، ص ٧٨٨، ص ٧٨٩، ص ٧٩٠، ص ٧٩١، ص ٧٩٢، ص ٧٩٣، ص ٧٩٤، ص ٧٩٥، ص ٧٩٦، ص ٧٩٧، ص ٧٩٨، ص ٧٩٩، ص ٨٠٠، ص ٨٠١، ص ٨٠٢، ص ٨٠٣، ص ٨٠٤، ص ٨٠٥، ص ٨٠٦، ص ٨٠٧، ص ٨٠٨، ص ٨٠٩، ص ٨١٠، ص ٨١١، ص ٨١٢، ص ٨١٣، ص ٨١٤، ص ٨١٥، ص ٨١٦، ص ٨١٧، ص ٨١٨، ص ٨١٩، ص ٨٢٠، ص ٨٢١، ص ٨٢٢، ص ٨٢٣، ص ٨٢٤، ص ٨٢٥، ص ٨٢٦، ص ٨٢٧، ص ٨٢٨، ص ٨٢٩، ص ٨٣٠، ص ٨٣١، ص ٨٣٢، ص ٨٣٣، ص ٨٣٤، ص ٨٣٥، ص ٨٣٦، ص ٨٣٧، ص ٨٣٨، ص ٨٣٩، ص ٨٤٠، ص ٨٤١، ص ٨٤٢، ص ٨٤٣، ص ٨٤٤، ص ٨٤٥، ص ٨٤٦، ص ٨٤٧، ص ٨٤٨، ص ٨٤٩، ص ٨٥٠، ص ٨٥١، ص ٨٥٢، ص ٨٥٣، ص ٨٥٤، ص ٨٥٥، ص ٨٥٦، ص ٨٥٧، ص ٨٥٨، ص ٨٥٩، ص ٨٦٠، ص ٨٦١، ص ٨٦٢، ص ٨٦٣، ص ٨٦٤، ص ٨٦٥، ص ٨٦٦، ص ٨٦٧، ص ٨٦٨، ص ٨٦٩، ص ٨٧٠، ص ٨٧١، ص ٨٧٢، ص ٨٧٣، ص ٨٧٤، ص ٨٧٥، ص ٨٧٦، ص ٨٧٧، ص ٨٧٨، ص ٨٧٩، ص ٨٨٠، ص ٨٨١، ص ٨٨٢، ص ٨٨٣، ص ٨٨٤، ص ٨٨٥، ص ٨٨٦، ص ٨٨٧، ص ٨٨٨، ص ٨٨٩، ص ٨٩٠، ص ٨٩١، ص ٨٩٢، ص ٨٩٣، ص ٨٩٤، ص ٨٩٥، ص ٨٩٦، ص ٨٩٧، ص ٨٩٨، ص ٨٩٩، ص ٩٠٠، ص ٩٠١، ص ٩٠٢، ص ٩٠٣، ص ٩٠٤، ص ٩٠٥، ص ٩٠٦، ص ٩٠٧، ص ٩٠٨، ص ٩٠٩، ص ٩١٠، ص ٩١١، ص ٩١٢، ص ٩١٣، ص ٩١٤، ص ٩١٥، ص ٩١٦، ص ٩١٧، ص ٩١٨، ص ٩١٩، ص ٩٢٠، ص ٩٢١، ص ٩٢٢، ص ٩٢٣، ص ٩٢٤، ص ٩٢٥، ص ٩٢٦، ص ٩٢٧، ص ٩٢٨، ص ٩٢٩، ص ٩٣٠، ص ٩٣١، ص ٩٣٢، ص ٩٣٣، ص ٩٣٤، ص ٩٣٥، ص ٩٣٦، ص ٩٣٧، ص ٩٣٨، ص ٩٣٩، ص ٩٤٠، ص ٩٤١، ص ٩٤٢، ص ٩٤٣، ص ٩٤٤، ص ٩٤٥، ص ٩٤٦، ص ٩٤٧، ص ٩٤٨، ص ٩٤٩، ص ٩٥٠، ص ٩٥١، ص ٩٥٢، ص ٩٥٣، ص ٩٥٤، ص ٩٥٥، ص ٩٥٦، ص ٩٥٧، ص ٩٥٨، ص ٩٥٩، ص ٩٦٠، ص ٩٦١، ص ٩٦٢، ص ٩٦٣، ص ٩٦٤، ص ٩٦٥، ص ٩٦٦، ص ٩٦٧، ص ٩٦٨، ص ٩٦٩، ص ٩٧٠، ص ٩٧١، ص ٩٧٢، ص ٩٧٣، ص ٩٧٤، ص ٩٧٥، ص ٩٧٦، ص ٩٧٧، ص ٩٧٨، ص ٩٧٩، ص ٩٨٠، ص ٩٨١، ص ٩٨٢، ص ٩٨٣، ص ٩٨٤، ص ٩٨٥، ص ٩٨٦، ص ٩٨٧، ص ٩٨٨، ص ٩٨٩، ص ٩٩٠، ص ٩٩١، ص ٩٩٢، ص ٩٩٣، ص ٩٩٤، ص ٩٩٥، ص ٩٩٦، ص ٩٩٧، ص ٩٩٨، ص ٩٩٩، ص ١٠٠٠، ص ١٠٠١، ص ١٠٠٢، ص ١٠٠٣، ص ١٠٠٤، ص ١٠٠٥، ص ١٠٠٦، ص ١٠٠٧، ص ١٠٠٨، ص ١٠٠٩، ص ١٠١٠، ص ١٠١١، ص ١٠١٢، ص ١٠١٣، ص ١٠١٤، ص ١٠١٥، ص ١٠١٦، ص ١٠١٧، ص ١٠١٨، ص ١٠١٩، ص ١٠٢٠، ص ١٠٢١، ص ١٠٢٢، ص ١٠٢٣، ص ١٠٢٤، ص ١٠٢٥، ص ١٠٢٦، ص ١٠٢٧، ص ١٠٢٨، ص ١٠٢٩، ص ١٠٣٠، ص ١٠٣١، ص ١٠٣٢، ص ١٠٣٣، ص ١٠٣٤، ص ١٠٣٥، ص ١٠٣٦، ص ١٠٣٧، ص ١٠٣٨، ص ١٠٣٩، ص ١٠٤٠، ص ١٠٤١، ص ١٠٤٢، ص ١٠٤٣، ص ١٠٤٤، ص ١٠٤٥، ص ١٠٤٦، ص ١٠٤٧، ص ١٠٤٨، ص ١٠٤٩، ص ١٠٥٠، ص ١٠٥١، ص ١٠٥٢، ص ١٠٥٣، ص ١٠٥٤، ص ١٠٥٥، ص ١٠٥٦، ص ١٠٥٧، ص ١٠٥٨، ص ١٠٥٩، ص ١٠٦٠، ص ١٠٦١، ص ١٠٦٢، ص ١٠٦٣، ص ١٠٦٤، ص ١٠٦٥، ص ١٠٦٦، ص ١٠٦٧، ص ١٠٦٨، ص ١٠٦٩، ص ١٠٧٠، ص ١٠٧١، ص ١٠٧٢، ص ١٠٧٣، ص ١٠٧٤، ص ١٠٧٥، ص ١٠٧٦، ص ١٠٧٧، ص ١٠٧٨، ص ١٠٧٩، ص ١٠٨٠، ص ١٠٨١، ص ١٠٨٢، ص ١٠٨٣، ص ١٠٨٤، ص ١٠٨٥، ص ١٠٨٦، ص ١٠٨٧، ص ١٠٨٨، ص ١٠٨٩، ص ١٠٩٠، ص ١٠٩١، ص ١٠٩٢، ص ١٠٩٣، ص ١٠٩٤، ص ١٠٩٥، ص ١٠٩٦، ص ١٠٩٧، ص ١٠٩٨، ص ١٠٩٩، ص ١١٠٠، ص ١١٠١، ص ١١٠٢، ص ١١٠٣، ص ١١٠٤، ص ١١٠٥، ص ١١٠٦، ص ١١٠٧، ص ١١٠٨، ص ١١٠٩، ص ١١١٠، ص ١١١١، ص ١١١٢، ص ١١١٣، ص ١١١٤، ص ١١١٥، ص ١١١٦، ص ١١١٧، ص ١١١٨، ص ١١١٩، ص ١١٢٠، ص ١١٢١، ص ١١٢٢، ص ١١٢٣، ص ١١٢٤، ص ١١٢٥، ص ١١٢٦، ص ١١٢٧، ص ١١٢٨، ص ١١٢٩، ص ١١٣٠، ص ١١٣١، ص ١١٣٢، ص ١١٣٣، ص ١١٣٤، ص ١١٣٥، ص ١١٣٦، ص ١١٣٧، ص ١١٣٨، ص ١١٣٩، ص ١١٤٠، ص ١١٤١، ص ١١٤٢، ص ١١٤٣، ص ١١٤٤، ص ١١٤٥، ص ١١٤٦، ص ١١٤٧، ص ١١٤٨، ص ١١٤٩، ص ١١٥٠، ص ١١٥١، ص ١١٥٢، ص ١١٥٣، ص ١١٥٤، ص ١١٥٥، ص ١١٥٦، ص ١١٥٧، ص ١١٥٨، ص ١١٥٩، ص ١١٦٠، ص ١١٦١، ص ١١٦٢، ص ١١٦٣، ص ١١٦٤، ص ١١٦٥، ص ١١٦٦، ص ١١٦٧، ص ١١٦٨، ص ١١٦٩، ص ١١٧٠، ص ١١٧١، ص ١١٧٢، ص ١١٧٣، ص ١١٧٤، ص ١١٧٥، ص ١١٧٦، ص ١١٧٧، ص ١١٧٨، ص ١١٧٩، ص ١١٨٠، ص ١١٨١، ص ١١٨٢، ص ١١٨٣، ص ١١٨٤، ص ١١٨٥، ص ١١٨٦، ص ١١٨٧، ص ١١٨٨، ص ١١٨٩، ص ١١٩٠، ص ١١٩١، ص ١١٩٢، ص ١١٩٣، ص ١١٩٤، ص ١١٩٥، ص ١١٩٦، ص ١١٩٧، ص ١١٩٨، ص ١١٩٩، ص ١٢٠٠، ص ١٢٠١، ص ١٢٠٢، ص ١٢٠٣، ص ١٢٠٤، ص ١٢٠٥، ص ١٢٠٦، ص ١٢٠٧، ص ١٢٠٨، ص ١٢٠٩، ص ١٢١٠، ص ١٢١١، ص ١٢١٢، ص ١٢١٣، ص ١٢١٤، ص ١٢١٥، ص ١٢١٦، ص ١٢١٧، ص ١٢١٨، ص ١٢١٩، ص ١٢٢٠، ص ١٢٢١، ص ١٢٢٢، ص ١٢٢٣، ص ١٢٢٤، ص ١٢٢٥، ص ١٢٢٦، ص ١٢٢٧، ص ١٢٢٨، ص ١٢٢٩، ص ١٢٣٠، ص ١٢٣١، ص ١٢٣٢، ص ١٢٣٣، ص ١٢٣٤، ص ١٢٣٥، ص ١٢٣٦، ص ١٢٣٧، ص ١٢٣٨، ص ١٢٣٩، ص ١٢٤٠، ص ١٢٤١، ص ١٢٤٢، ص ١٢٤٣، ص ١٢٤٤، ص ١٢٤٥، ص ١٢٤٦، ص ١٢٤٧، ص ١٢٤٨، ص ١٢٤٩، ص ١٢٥٠، ص ١٢٥١، ص ١٢٥٢، ص ١٢٥٣، ص ١٢٥٤، ص ١٢٥٥، ص ١٢٥٦، ص ١٢٥٧، ص ١٢٥٨، ص ١٢٥٩، ص ١٢٦٠، ص ١٢٦١، ص ١٢٦٢، ص ١٢٦٣، ص ١٢٦٤، ص ١٢٦٥، ص ١٢٦٦، ص ١٢٦٧، ص ١٢٦٨، ص ١٢٦٩، ص ١٢٧٠، ص ١٢٧١، ص ١٢٧٢، ص ١٢٧٣، ص ١٢٧٤، ص ١٢٧٥، ص ١٢٧٦، ص ١٢٧٧، ص ١٢٧٨، ص ١٢٧٩، ص ١٢٨٠، ص ١٢٨١، ص ١٢٨٢، ص ١٢٨٣، ص ١٢٨٤، ص ١٢٨٥، ص ١٢٨٦، ص ١٢٨٧، ص ١٢٨٨، ص ١٢٨٩، ص ١٢٩٠، ص ١٢٩١، ص ١٢٩٢، ص ١٢٩٣، ص ١٢٩٤، ص ١٢٩٥، ص ١٢٩٦، ص ١٢٩٧، ص ١٢٩٨، ص ١٢٩٩، ص ١٣٠٠، ص ١٣٠١، ص ١٣٠٢، ص ١٣٠٣، ص ١٣٠٤، ص ١٣٠٥، ص ١٣٠٦، ص ١٣٠٧، ص ١٣٠٨، ص ١٣٠٩، ص ١٣١٠، ص ١٣١١، ص ١٣١٢، ص ١٣١٣، ص ١٣١٤، ص ١٣١٥، ص ١٣١٦، ص ١٣١٧، ص ١٣١٨، ص ١٣١٩، ص ١٣٢٠، ص ١٣٢١، ص ١٣٢٢، ص ١٣٢٣، ص ١٣٢٤، ص ١٣٢٥، ص ١٣٢٦، ص ١٣٢٧، ص ١٣٢٨، ص ١٣٢٩، ص ١٣٣٠، ص ١٣٣١، ص ١٣٣٢، ص ١٣٣٣، ص ١٣٣٤، ص ١٣٣٥، ص ١٣٣٦، ص ١٣٣٧، ص ١٣٣٨، ص ١٣٣٩، ص ١٣٤٠، ص ١٣٤١، ص ١٣٤٢، ص ١٣٤٣، ص ١٣٤٤، ص ١٣٤٥، ص ١٣٤٦، ص ١٣٤٧، ص ١٣٤٨، ص ١٣٤٩، ص ١٣٥٠، ص ١٣٥١، ص ١٣٥٢، ص ١٣٥٣، ص ١٣٥٤، ص ١٣٥٥، ص ١٣٥٦، ص ١٣٥٧، ص ١٣٥٨، ص ١٣٥٩، ص ١٣٦٠، ص ١٣٦١، ص ١٣٦٢، ص ١٣٦٣، ص ١٣٦٤، ص ١٣٦٥، ص ١٣٦٦، ص ١٣٦٧، ص ١٣٦٨، ص ١٣٦٩، ص ١٣٧٠، ص ١٣٧١، ص ١٣٧٢، ص ١٣٧٣، ص ١٣٧٤، ص ١٣٧٥، ص ١٣٧٦، ص ١٣٧٧، ص ١٣٧٨، ص ١٣٧٩، ص ١٣٨٠، ص ١٣٨١، ص ١٣٨٢، ص ١٣٨٣، ص ١٣٨٤، ص ١٣٨٥، ص ١٣٨٦، ص ١٣٨٧، ص ١٣٨٨، ص ١٣٨٩، ص ١٣٩٠، ص ١٣٩١، ص ١٣٩٢، ص ١٣٩٣، ص ١٣٩٤، ص ١٣٩٥، ص ١٣٩٦، ص ١٣٩٧، ص ١٣٩٨، ص ١٣٩٩، ص ١٤٠٠، ص ١٤٠١، ص ١٤٠٢، ص ١٤٠٣، ص ١٤٠٤، ص ١٤٠٥، ص ١٤٠٦، ص ١٤٠٧، ص ١٤٠٨، ص ١٤٠٩، ص ١٤١٠، ص ١٤١١، ص ١٤١٢، ص ١٤١٣، ص ١٤١٤، ص ١٤١٥، ص ١٤١٦، ص ١٤١٧، ص ١٤١٨، ص ١٤١٩، ص ١٤٢٠، ص ١٤٢١، ص ١٤٢٢، ص ١٤٢٣، ص ١٤٢٤، ص ١٤٢٥، ص ١٤٢٦، ص ١٤٢٧، ص ١٤٢٨، ص ١٤٢٩، ص ١٤٣٠، ص ١٤٣١، ص ١٤٣٢، ص ١٤٣٣، ص ١٤٣٤، ص ١٤٣٥، ص ١٤٣٦، ص ١٤٣٧، ص ١٤٣٨، ص ١٤٣٩، ص ١٤٤٠، ص ١٤٤١، ص ١٤٤٢، ص ١٤٤٣، ص ١٤٤٤، ص ١٤٤٥، ص ١٤٤٦، ص ١٤٤٧، ص ١٤٤٨، ص ١٤٤٩، ص ١٤٥٠، ص ١٤٥١، ص ١٤٥٢، ص ١٤٥٣، ص ١٤٥٤، ص ١٤٥٥، ص ١٤٥٦، ص ١٤٥٧، ص ١٤٥٨، ص ١٤٥٩، ص ١٤٦٠، ص ١٤٦١، ص ١٤٦٢، ص ١٤٦٣، ص ١٤٦٤، ص ١٤٦٥، ص ١٤٦٦، ص ١٤٦٧، ص ١٤٦٨، ص ١٤٦٩، ص ١٤٧٠، ص ١٤٧١، ص ١٤٧٢، ص ١٤٧٣، ص ١٤٧٤، ص ١٤٧٥، ص ١٤٧٦، ص ١٤٧٧، ص ١٤٧٨، ص ١٤٧٩، ص ١٤٨٠، ص ١٤٨١، ص ١٤٨٢، ص ١٤٨٣، ص ١٤٨٤، ص ١٤٨٥، ص ١٤٨٦، ص ١٤٨٧، ص ١٤٨٨، ص ١٤٨٩، ص ١٤٩٠، ص ١٤٩١، ص ١٤٩٢، ص ١٤٩٣، ص ١٤٩٤، ص ١٤٩٥، ص ١٤٩٦، ص ١٤٩٧، ص ١٤٩٨، ص ١٤٩٩، ص ١٥٠٠، ص ١٥٠١، ص ١٥٠٢، ص ١٥٠٣، ص ١٥٠٤، ص ١٥٠٥، ص ١٥٠٦، ص ١٥٠٧، ص ١٥٠٨، ص ١٥٠٩، ص ١٥١٠، ص ١٥١١، ص ١٥١٢، ص ١٥١٣، ص ١٥١٤، ص ١٥١٥، ص ١٥١٦، ص ١٥١٧، ص ١٥١٨، ص ١٥١٩، ص ١٥٢٠، ص ١٥٢١، ص ١٥٢٢، ص ١٥٢٣، ص ١٥٢٤، ص ١٥٢٥، ص ١٥٢٦، ص ١٥٢٧، ص ١٥٢٨، ص ١٥٢٩، ص ١٥٣٠، ص ١٥٣١، ص ١٥٣٢، ص ١٥٣٣، ص ١٥٣٤، ص ١٥٣٥، ص ١٥٣٦، ص ١٥٣٧، ص ١٥٣٨، ص ١٥٣٩، ص ١٥٤٠، ص ١٥٤١، ص ١٥٤٢، ص ١٥٤٣، ص ١٥٤٤، ص ١٥٤٥، ص ١٥٤٦، ص ١٥٤٧، ص ١٥٤٨، ص ١٥٤٩، ص ١٥٥٠، ص ١٥٥١، ص ١٥٥٢، ص ١٥٥٣، ص ١٥٥٤، ص ١٥٥٥، ص ١٥٥٦، ص ١٥٥٧، ص ١٥٥٨، ص ١٥٥٩، ص ١٥٦٠، ص ١٥٦١، ص ١٥٦٢، ص ١٥٦٣، ص ١٥٦٤، ص ١٥٦٥، ص ١٥٦٦، ص ١٥٦٧، ص ١٥٦٨، ص ١٥٦٩، ص ١٥٧٠، ص ١٥٧١، ص ١٥٧٢، ص ١٥٧٣، ص ١٥٧٤، ص ١٥٧٥، ص ١٥٧٦، ص ١٥٧٧، ص ١٥٧٨، ص ١٥٧٩، ص ١٥٨٠، ص ١٥٨١، ص ١٥٨٢، ص ١٥٨٣، ص ١٥٨٤، ص ١٥٨٥، ص ١٥٨٦، ص ١٥٨٧، ص ١٥٨٨، ص ١٥٨٩، ص ١٥٩٠، ص ١٥٩١، ص ١٥٩٢، ص ١٥٩٣، ص ١٥٩٤، ص ١٥٩٥، ص ١٥٩٦، ص ١٥٩٧، ص ١٥٩٨، ص ١٥٩٩، ص ١٦٠٠، ص ١٦٠١، ص ١٦٠٢، ص ١٦٠٣، ص ١٦٠٤، ص ١٦٠٥، ص ١٦٠٦، ص ١٦٠٧، ص ١٦٠٨، ص ١٦٠٩، ص ١٦١٠، ص ١٦١١، ص ١٦١٢، ص ١٦١٣، ص ١٦١٤، ص ١٦١٥، ص ١٦١٦، ص ١٦١٧، ص ١٦١٨، ص ١٦١٩، ص ١٦٢٠، ص ١٦٢١، ص ١٦٢٢، ص ١٦٢٣، ص ١٦٢٤، ص ١٦٢٥، ص ١٦٢٦، ص ١٦٢٧، ص ١٦٢٨، ص ١٦٢٩، ص ١٦٣٠، ص ١٦٣١، ص ١٦٣٢، ص ١٦

معه في هذا الأصل : الالتزام بمذهب إبراهيم وأقرائه^(١) ، فلكل واحد منهم أصول مختصة به ففردوا به عن أبي حنيفة وحلقوه فيها^(٢).

بل يرى المرحاني أن حالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي ، فليس يكونها^(٣) ، غير أنهم لمحسن تعظيمهم للأستاذ وقرط إجلالهم شعله ورعايتهم لحقه تشمروا على ثوبه شأنه ، وموغلوا في انتصاره ، والاحتجاج لأقواله ، وروايتها للناس ، ونقلها لهم وزدهم إليها والإفتاء عند وقوع الحوادث بها^(٤) . وهذا الموقف من المرحاني يؤيده فيه شيخ الحنفية في العصر الحديث الشيخ زاهد الكوثري^(٥) . ويجمع بين هذا وبين ما نقله المكتوي من أنهما مجتهدان متساويان بأنه لا يستلزم من انتسابهما عدم بنوعهما هذه الدرجة ، ويضمي الكوثري في بيان هذا الموقف ، فيقول : والحق أن الاجتهاد له طرفان : طرف على وأدنى ، وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد متفاوت متخالفه كل المخالف ، فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عمه من طبقة الاجتهاد المطلق المستقل ، وكم من الذين حلقوا على الانتساب من هو أحلو منزلة من الذين حاولوا الاستقلال^(٦).

في ضوء هذه النظرة بجيب الكوثري على تساؤل أمير مكة بقوله : إن إطلاق المذهب الحنفي على مجموع آراء هؤلاء اصطلاح ، ولا مشاحة فيه بالنظر إلى أن مذهب أبي حنيفة فقه جماعة عن جماعته كما سبق ، ومصدر كل رأى من تلك الآراء مجتهد مطلق يتابع دليل نفسه . فالإمامان والفقهاء فيما علمنا فيه دليل الحكم كما علم هو اجتهاداً لا تقليداً كما خالفناه فيما يان الدليل لهما على خلاف رأيهم ، فالتوافق بينهم في الرأي لا يدل على التقليد ، بل يدل على معرفة البعض دليل الحكم كمعرفة الآخرين ، وإلا ما بقي في الوجود مجتهد مطلق توافق المجتهدين في معظم المسائل ، ومنشأ ادعائه أن تلك الأقوال أقوال أبي حنيفة هو ما كان يجري عليه أبو حنيفة في تنقيح أصحابه من احتجاجه لأحد الأحكام المحتملة في المسألة وانتصاره له بأدلة ، ثم كروره بالرود عليه بنقض أدلته بتزجيجه الاحتمال الثاني بأدلة أخرى ، ثم نقضها بتزجيح احتمال ثالث بأدلة . . . تدوير أصحابه على النفع على خطوات ومراحل إلى أن

(١) ولي الله : الإصناف ص ٩.

(٢) حسن النفاذ ص ١٠٧ (تغريب المرجاني على تقسيم ابن الكمال).

(٣) حسن النفاذ ص ٣٠.

(٤) حسن النفاذ ص ١٠٧ ، مقدمة الرحابة ص ٩.

(٥) حسن النفاذ ص ٣٠-٣١.

يستقر الحكم المتعين في نهاية التمهيد، ويبدأون في الديوان في علاج المسائل المحصورة، فنصبت من ترجع عنده غير ما استقر عليه الأمر من تلك الأقوال بحد باده اخاص، فيكون هذا المترشح عنده قوله من وجه، وقول أبي حنيفة من وجه آخر من حيث إنه هو الذي أنشأ هذا الاحتمال، ودلل عليه أولاً وإن عدل عنه أعبر، ومصدق ذلك ما أخرجه ابن أبي العموم سمعنا أبا يوسف يقول: ما قلت قولاً حانفت فيه أنا حنيفة إلا وهم قول قد قانه أبو حنيفة، ثم رغب عنه^(١).

ولعل الشيخ ولي الله الملهوي يصور بدقة دور الصحابين في تكوين المذهب، ووضع أسسه بعد وفاة شيخهما فيقول: . . . وكان أشهر أصحابه ذكر أبو يوسف رحمه الله، تولى القضاء أيام هارون الرشيد، فكان سبباً لظهور مذهبه والقضاء به في أقطار العراق وخراسان وما وراء النهر، وكان أحسنهم تصنيفاً، وأزعمهم درسا، ومحمد بن الحسن، فكان من جبر أنه تفقه على أبي حنيفة رأى يوسف، ثم خرج إلى المدينة، عقرأ لوطاً على مالك، ثم رجع إلى بلده، فطبق مذهب أصحابه على لوطاً مسألة مسألة، فبرز باقي فيها وإلا فإن رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين مذنب أصحابه، وكذلك وإن وجد قياساً ضعيفاً، أو تحريجاً ليقا يحلفه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء، ويخالفه عمل أكثر العلماء، تركه إلى مذهب السلف مما يراه أوجح داهلاك وهما لا يزالان على محجة إبراهيم^(٢) ما أمكن لهما كما كان أبو حنيفة يعمل ذلك، وإني كان اختلافهم في أحد شيئين: إما أن يكون لشيخهما تخريج على مذهب إبراهيم نزاهته، أو يكون هناك لإبراهيم ونظراءه أقوال مختلفة يخالفون في ترجيح بعضها على بعض، فنصبت محمد رأى هؤلاء الثلاثة ونقع كثيراً من الناس، فتوجه أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى تلك التصانيف تلخيصاً وتغريباً وتخريجاً، أو تأسيساً واستدلالاً، ثم تفرقوا إلى خراسان وما وراء النهر، فسنى ذلك مذهب أبي حنيفة^(٣).

دوت أبو يوسف أراد المذهب في كتب كثيرة: منها الأمالي، والآثار، والنواوير وغيره^(٤)، وتكون الذي حاز قصب السبق في تدوين الموسوعة الأولى للمذهب، هو محمد

(١) حسن الفاخر ص ٧٣-٧٤.

(٢) يقصد إبراهيم التيمي.

(٣) ولي الله: الإنصاف ص ٨٩.

(٤) انظر مؤلفات أبي يوسف في حسن الفاخر ص ٢٨-٤١، طائكري مفتاح السعادة ص ٢

بن الحسن، وإذا كان أبو يوسف هو خليفة أبي حنيفة، فإن محمد بن الحسن يعتبر بحق المزمع الثاني لهذا المذهب، فعلى مؤلفاته اعتماد الحنفية وأصبحت كتبه هي الناطق الرسمي الأول باسم مذهب أبي حنيفة، بل كتبه هي العماد لكتف المدونة في مذهب المذهب^(١)، وقد قيل: إنه صنف في العلوم الدينية تسعة وتسعة وتسعين كتاباً^(٢).

وهي أشهر كتب محمد بن الحسن الحنفية:

١- التيسير ويعرف بالأصل، وهو أكبر ما وصل إلينا من مؤلفات محمد بن الحسن^(٣).

٢- الجامع الصغير، ويشتمل على نحو ألف وستمائة وأربعين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة، جمع فيها ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله^(٤).

٣- الجامع الكبير، جمع فيه ما رواه ملا واسطة عن أبي حنيفة رحمه الله^(٥).

٤- الزيادات.

٥- السير الصغرى.

٦- السير الكبير.

(١) الكونزى: منوع الأماني في سيرة الأئمة محمد بن الحسن السيماني ص ٦٧، يرى الإمام الكونزى أن كتب محمد بن الحسن من عماد الكتب المدونة في اللهيب الأخرى، يقول: ولا يتعنى مبلغ استخدام الكتب المدونة في المذهب من كتب محمد بن الحسن، فالأسفة التي هي أصل المدونة في مذهب مالك إنما أنشأها كتب محمد كعاصم، ولناقص إنما أنشأ قديمه وجزئته بعد أن تلقى على محمد، وكتب كتبه، وحفظ منها ما حفظ، وابن حنبل كان يعارض في المسائل من كتب محمد، وهكذا من بعدهم من الفقهاء، (بلوغ الأمان، من سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ص ٧٧). وقد ذكره ابن أبي عمير (١٨٥-٧٦) من تلامذة الإمام محمد المطوعة والخطوة، وأما ابن جرير في الوفاء المحض.

(٢) الفوائد البهية ص ٦٢.

(٣) بلوغ الأمان ص ٧٧، يحتاج مسعود ص ٢٦٢، وقد قسّم جزء مكفول من هذا الكتاب الجزء الأول بتحقيق أبي الوفاء الأقبلي طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بمطبعة إمام الدكن سنة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م، وأوله كتاب الصلاة، والجزء الآخر تحقيق الدكتور شفيق شعاع، وطبع مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٤، ويحتوي على كتاب البلوغ إلى الله.

(٤) بلوغ الأمان ص ٧٦-٧٩، وابن عثيمين، رسم نقش ص ١٩.

(٥) الكونزى ص ٦٧، وكان تلميذ محمد، الصغرى، فهو من روايته عن أبي يوسف عن الإمام، وما وصف به الكبير، فروايت عن الإمام بلا واسطة. (رد المحتار ج ١ ص ٥٠).

- ٧ التَّيْنَتَانِ

- ٨ - الوقفات .

- ٩ - النهار ونبات .

- ١٠ - البنية

- ۱۱-۱۲-۱۳

- ١٢ - الصفحة على أهم الحدة.

و نه گنبد 'ختمی کفر' و لا میجان اینک هه' ¹⁷¹.

نقدارتبط المذهب أخفى يكتب محمد بن الحسن أو تباطؤ يتأخر مع القول: إن المذهب الخلفي هو كتب محمد بن الحسن، وسوى لدى قوة هذا الارتباط في التوفيق لنفسه لكنه.

كتب الشافعي ومن تبعها عند علماء المذهب :

شريف الخليفة و: "انذهب على ثلاث لطائف"¹¹ من حيث اعتمادها في راجعها

١٦) قال الكورني: ومنه الكيسانيات. . . ويقال لها: الأمل، وكله يرى أن الكبانات هي الأمل، قال الكورني: والكيسانيات هي: . . . التي، . . . ما محمد بن أبي عمرو سليمان بن قيس الكورني، انظر أبيات من تخريج حديث الهدية، ج ١ ص ١ (الفتنة) إلا أن صاحب معجم استعادة يرى أن الأمل والكيسانيات كلمتان مفصلتان، وأن الصحيح في الثاني من أنهما لا يكسانان.

نظير «مفتاح السعد» جزء ١ ص ٢٦٦-٢٦٣، وفيه ذكر: «لأُمالي والذخائر»، ثم جمع بين «والتقديرات»
صحتها من أجل بساطة الكلام، وقد يوجد في بعض النسخ «الكتاب» والكتاب، وفلان: جمعها كتاباً وهي
بلية، ولكن هذا غير صحيح، والصحة ما ذكره، ألا

وقد طبعه الناشر المعروف انعمانيا بجدة، بإيداع الذكر سنة ١٣٦٠ هـ من الأمان، وغيره، مخفيته أبو الوليد،
 هذا جزء من الأمان، وهو من شعبة من مخطوطات الأمان، ثم نقل عن ابن القيم
 قول من له ربه. كتاب أمان محمد بن محمد بن الفقه، وهو الكتاب (انظر الأمان ص ٧١)

(٢) صبح بحیرہ آزاد اللہ کی سنہ ١٤٢٨ھ ١٩٦٥ء و تہمہ اصولیہ و صحیحہ، عارف علیہ رحمۃ اللہ کی کتاب
الکلیات لغت مرتبہ امیر المؤمنین الأفغانی

(٣) انظر التكملة: البداية مع الهداية ج ١ ص ٤٢ (المقدمة)، الفتاوى النجبية ص ١٩٣، مفتاح السعادة ج ١ ص ١٦٢، ص ٢٦٣، ميزان الأيمان ص ٧٦-٨٥.

جاء في كتاب الطهارة (ص ۱۵۲)، والبرهان لمصاب النفع (وهي مواد هاشمیه، ونوادیر ابن سعاده، ووادیر نیز رستم، ونوادیر دودش و شبلی و نوادیر المجله، ونوادیر بشر، ونوادیر میر شمس الخ داماد)، ونوادیر آملی، ونفسه، وناقدین سلیمان

(2) انخفضت نسبة المصروفات الإدارية من 23-24 في المائة إلى 19-20 في المائة، وبلغت نسبة المصروفات الإدارية 17-18 في المائة من إجمالي المصروفات.

مقدمتنا في المذهب

١ - تطبيقه الأول من المسائل هي ما يعرف بمسائل الأصول ، أو مسائل ظاهر الرواية ، وهي مسائل رويت عن أصحاب المذهب وهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن أحمد بن أحمد - ورواها عنهم - المؤلف - الثلاثة - وقد بلغت اسمهم وثم وأحسن وغيرهم ممن أخذ للفقهاء عن أبي حنيفة ، ولكن الغالب السامع في ظاهر الرواية أن يكون فروع الثلاثة أو فروع بعضهم^(١) ، وهذا التطبيق من المسائل تأتي في الدرجة الأولى تشديداً واعتباراً ، واعتقاداً ، فإن ما اتفق عليه أصحابها في الروايات الظاهرة يفتى به قطعاً^(٢) ، وعلى الناحية أن يفتى بمولاهم ، ولا يخالفهم برأيهم ، وإن كان محتملاً منعاً لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ، ولا يهتدون به ، ولا يبيع اجتهادهم^(٣) ، وهذه الفرع من الاعتماد لا نثبت أنها اجتهاد بل الثقة التي نالها الكتب التي رويت هذه المسائل ، وهي كتب كلهم تجميع مدلولات بتأليف الإمام محمد بن الحسن ، فكانت علامة المذهبية على أن المذهب ظاهر الرواية ، وبالأصول في فروعهم مما هي عليه الرواية ، وهو ظاهر المذهب ، وهو مؤلفي الرواية الأصوليون . هو الكتب الستة المشهورة للإمام محمد بن الخاقان القاسمي ، وهو جامع التكميم ، والسير المصنير ، والسير الكبير ، والمبسوط ، وسريادات^(٤) ، وإذا قيلت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد بن يونس بن عمار ، فهي ثالثة عنه إما مشاهير أو مشهور عنه^(٥) .

أما فرع من مسائل الخاقان فيفسر أن حقيقته كان شرطاً لتبليغ الفقهاء في عهد أبي يوسف القاضي ، ومن ثم كان هذا الكتاب - الذي جمعه محمد بن الحسن رواية عن أبي يوسف - مع

(١) التكميم : أعطت له ص ٤٢ .

(٢) محمد بن أحمد ، السير المصنير ، شرح ابن أبي عمير ، ص ١٩٩ .

(٣) معبر الأور مشفى الخاص ص ٥٠ ، فتاوى القاضي ، ص ٢٠٠ ، على هامش الفتاوى الهندية .

(٤) التكميم : مقدمة عدة المراجعة ص ١٥١ - ١٧٠ ، وفيه : وذكر في تكميم الأصول من فروع المذهب ، وجمعهم لم يرد ، لسير المستنير ، وذكر بعضه في حاشية أبي بصير لم يرد ، لسير المستنير ، وقال غير تكميم الأفكار : أن بعضه في الرواية عند بعض الرواية ، في المصنفين ، والسير والسيرات ، وقال ناس من روادهم : أن يكون اجتهاداً ، ولا يرد ، وهو غير مدقق ، والسيرات معدة ، في روادهم ، في مسائل لائحة الأثرية ، مقدمة جامع الزمخشري لفتحنا ، الطبع السادسة سنة ١٨٩٣ ، في طبع المطبعات التي في مصر ١٩٢٣ ، في المصنفين ص ٥٠ - ٦٠ ، في ربيع الثاني ص ١١ - ١٢ ، في المصنفين ص ١٢ - ١٣ ، في ربيع الثاني ص ٢٠٨٩ .

(٥) في المصنفين ص ٦٩ .

أبي يوسف في السفر والخلف^(١)

٢- نقطة الثانية من المسائل. مسائل التواتر وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين لا هي الكتب المذكورة^(٢) (أبي كتب معهما ستة) بل:

١- إما في كتاب أبو محمد كالكيفيات، والمهاجريات، والخم حائضات والرقبات، وسفر مسائل غير ظاهر الرواية، وإنما هي لها: غير ظاهر الرواية لأنها لم ترد عن محمد، بروايات ظاهرة لثبوت صحبة كالكاتب الأولى^(٣).

٢- وما أن تكون هذه المسائل قد رويت في كتب غير محمد بن الحسن كالخبر للحسن بن زياد، والأماشي لأبي يوسف.

ج- ومما الروايات المنقولة متفرقة كرواية ابن سبعة وأبى عن معمر وغيرهما كتواتر عن سبعة، وتواتر ابن هشام، وتواتر ابن رستم^(٤).

٣- أما الطبعة الثالثة من المسائل فهي الروايات أو المتواتر وهي مسائل متباعدة، وانتهوا، لم يتلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية، وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابها. وقد بين لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب للدلائل وأما طبعتهم^(٥)

وغيره عن السيد أن كتب محمد ثالث نصيب الأسد في غلبته للمذهب والروايات المرجح فيه، فقد انفرد بعضها بمثل النقطة الأولى، ولغة من كتبه زاحمة كتب أبي يوسف وغيره من أصحاب أبي حنيفة في تمثيل الطبقة الثانية، وهذا البعض لم يزل إلى الدرجة الثانية إلا بسبب الرواية، ودرجات من الصحة لا ينفرد في نفس الكتب، فكتبه في كلتا الطبقتين عن المذهب وأما، وينبغي أن لا يحض هذا من شأن كتب أبي يوسف، فمحمد بن الحسن جمع في كتبه ما رواه أبو يوسف وما رواه هو، فكتبه على هذا في جزئها بمثل حقه أبي يوسف ورأيه، وكتب أبي يوسف لم ترق إلى الدرجة الأولى لا فضل في ذاتها، بل تكون روايتها لم تصل إلى الصحة التي، ومنها كتب محمد بن الحسن، مثلها في ذلك كتب غيره من أصحاب أبي حنيفة ككتاب السمرقاني للحسن بن زياد.

(١) رسالة المفتي ص ٩١، قاضي راند، مخطوطات جامع الرموز ص ٧، بلخ، لأماهي ص ٧٩.

(٢) الطبقات السبعة - ص ١٣.

(٣) الطبقات السبعة - ص ١٣.

(٤) مقدمة الرعاية - ص ١٠.

(٥) الطبقات السبعة - ص ١٤. كشف النقاب - ص ١٢٥٢.

(٩) دور التوسع والنمو

في ضوء التقسيم السابق يمكن القول بأن هذا الدور مدبجاية القرن الثالث الهجري، ونشأ بنهاية القرن السابع للهجري، وهي فترة خصصة قرون اقتصت عن ظهور الكثير من مشاهير علماء الحنفية كما اشتهت بتوسع اجتهادات المذهب وتطور آراءه الفقهية.

لقد تميز الصدر الأول من هذه الفترة بظهور طبقة المشايخ، وهم كبار علماء المذهب الذين لم يماصروا الإحسان^(١)، وعلى أيدي هؤلاء المشايخ، وعلى ضوء اجتهاداتهم بدأت أولى خطوات الاصطلاح على تحديد مفهوم المذهب، نظهر، ولا شك أن هذه الخطوة لم تكن واضحة وشفافة على يد أئمة الصدر الأول من هذه الفترة، حتى إذا جاء المتأخرون من علماء هذا الدور، أعادوا يستقرئون آراء سلفهم، ما احتوت مؤلفاتهم، ويستخلصون منها الأسس التي يتبعونها جميعاً.

المذهب في هذا الدور:

أصبحت الروايات الظاهرة كرواية الأصول، انجموعة في كتب محمد بن الحسن المؤتمة عنها، والمعروفة بكتب الأصول هي النمط الأول للمذهب، فكثرت عدة المعاني في زماننا من أصحابها إذا استغنى عن مسألة، وسئل عن واقعة إن كانت المسألة مروية عن أصحابها في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم، فإنه يجمل إليهم، ويعنى بقولهم، ولا يخالفهم برأي، وإن كان محتجاً متفكراً، لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابها ولا يمدحهم واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم، ولا ينظر إلى قول من خالفهم، ولا تقبل حجته أيضاً لأهم عرفوا الأذنة. وميزوا بين ما صرح به وبين صفة^(٢)، وهذا النص لا بدعاء جلال الشافعي أن، منفي عليه مما ورد في كتب الأصول هو المذهب الذي لا يخالف، ولا يعنى هذا ماى حال أنه إذا تعددت الروايات الظاهرة في كتب محمد بن عبد الله بن الحسن، بل إن الرأي لراجع لا يخرج من كونه أحد هذه الروايات، والخلاف في تحديد الرواية التي يجب تقديمها حينئذ.

وتقدم وجهة نظر في التوجيه هو رأي عبد الله بن المبارك^(٣) من أصحاب أبي حنيفة

(١) مقدمة الرغبنة ج ١ ص ١٥-١٦.

(٢) فتاوى ذابى خان ج ١ ص ٣-٤. هامش فتاوى نهضة

(٣) أبو عبد الرحمن الرزقي صاحب أبي حنيفة، وأخذ عنه بحسب "توفى سنة ٢٨١ هـ - (١) نظر الصوري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٣١-١٣٧، والمواعظ الجيدة ص ١٠٢-١٠٤

حيث يرى أن يزدج مقول الإمام لا غير^(١) لأنه رأى الصحبة وزاخم التابعين في القولين، فقولهم أنه وأقوى^(٢)، فرائى أن حنيفة هو المقدم والله أحد من تلاميذه ثم لم يوفق.

ويخلص رأى بن المبرك للتطور التاريخي، فتجد مصاصب السمرانية^(٣) التي سنة ٥٧٥ هـ. ينص على أن المستوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة، ثم أبي يوسف، ثم محمدا، ثم زفر، والحسن بن زياد، وقيل: إذا كان أبو حنيفة في جانب، وصاحبه في جانب، فالعنى الأخير، ولأول ما صرح إذا لم يكن لنفسه محبة^(٤)، فالأثر في حال اختلاف الأئمة يختلف باختلاف نفس، فمن كان محبة يستطيع التعبير بين الآراء والتوجيه بينهما، على قول المبرك، كان له اختيار ما يترجح عنده من آراء الأئمة المنصوص عن عليها، وبإختيار حنيفة بين رأى الإمام وحده ورأى صاحبه معاً، والافقاع قد قدم قول أبي حنيفة، ثم أبي يوسف، ثم محمدا، ثم زفر والحسن بن زياد في مرتبة واحدة.

ويتحدد الاستصلاح بشكل أكثر دفعة بعد ذلك بقليل، وينطبق مفهوم المذهب تطوراً خصوصاً لما قضى حان^(٥) توفي سنة ٥٩٢ هـ. فيقول: فإن كتب مسألة مختلف بينهما بين أصحابنا، فإن كان مع أبي حنيفة رحمه الله أحد صاحبيه يؤخذ بقولهما ولو قرر الشرائط، واستجماع أدلة أصحاب قهيم، وإن خالف أباه حنيفة صاحبه في ذلك، فإن كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان، كإلغاء بظاهر تعدالة يؤخذ بقول صاحبه لتغير أحوال الناس، وفي المزاينة والعدالة ونحوهما يكثر فوائدهم، فيستماع المتأخرين على ذلك، وفيما سوي ذلك، يحير

(١) محمد بن محمد بن شعاب الترمذي: الترمذي لم يرد على حنيفة على غير افتراء اهله سنة ٥٢٤ هـ، واهله من جهة ١ من ٣.

(٢) ابن عديم: رد المحتار ج ١ ص ٧١.

(٣) الترمذي السمرانية على بن عثمان وحده لأنه من الأثر من تاريخ الدين الذي كان من انقضاء الحنفية، والصحبة سنة ٥٧٥ هـ. من ١٢٢١ هـ. على حنيفة، وأهذه المبرك في الاستدلال بالمتأخرين ج ١ ص ٧١، و ٩٠ من تراجم ص ٤٢ نلاحظ ما

(٤) رسم الفتى ص ٢٦، رد المحتار ج ١ ص ٧١-٧٠.

(٥) نصي حال، حسن تصور حجر كبير فمضى حان الأول جدي، كان إماماً كبيراً وبحراً عظيم عواصم في المعنى الدقيقة - توفي سنة ٥٩٢ هـ - التوفيق ص ٦١-٦٥، وقدره منبهرة عقبه له معروپ متعارف بين أئمة النعمان، والعقضاء، وثابت من نصبت عين من نصبت منحكم والإدلة، اكتشف الفسوف ج ١ ص ١٢٦٧.

المجتهد، وينقشى بما أفشى إليه رأيه^(١)

فإن لم تكن في المسألة رواية ظاهرة، بل ورد لها حكم في غير الروايات لظاهرة، فقد نص قاضي خان^(٢) "وإن كانت النسائية في غير ظاهر إرواية، فإن كانت نوافل أصول أصحها ما يعمل بها، فإن لم يجد لها رواية من أصحابنا، وتلق فيها المتأخرون على شيء، يعمل به"^(٣).

وهي ضوء ما عرفناه من الصوم من المذهبية يمكن القول بأن المذهب عند الحنفية في هذه الفترة كان يعني:

١- ما اتفقت عليه أراء الإمام وأصحابه في ظاهر الرواية.

٢- إذا اختلفت الروايات الظاهرة عن الإمام وأصحابه، فقد كان يعتمد تقديم قول الإمام أي حنفية على أقوال تلاميذه، اتفق أحد منهم لم يوافق، ولكن هذا الرأي تعرض لشيء من التفسير من المتأخرين من علماء هذا الدور، ومن ثم أصبح المرجح لديهم في حالة الاختلاف الرواية الظاهرة عن الإمام وأصحابه:

(أ) تقديم قول الإمام إذا تفق معه في الرأي أحد الصحاحين.

(ب) إذا تفق الصحاحين على رأي وخالفوا الإمام، فإن كتب المسألة بما يفسر فيها لاحتمار تدبير الزمان والمكان والعرف، فالذهب ما اتفق عليه الصحاحين.

أما إن لم تكن المسألة مما يحضّر لتأنيو التطور الاجتماعي، أو انفراد كل واحد من الصحاحين برأي مخالف للإمام، فالمجتهد يرجع ما يراه بناء على قوة المدرك، وغير المجتهد يطبق القواعد المعتمدة من قبل، وهي تقديم قول أبي حنيفة، ثم أبي يوسف، ثم محمد، ثم زفر والخمس^(٤).

أشهر المؤلفات في هذا الدور:

نشط علماء هذا الدور في توسيع الدائرة الفقهية لأراء المذهب، فتعرضوا لإبداء وجهات نظر المذهب في كثير من المسائل الخلافية، ونصدروا للتأليف والكتابة، حتى أصبحت هذه الفترة من أمتى فتارت تطور المذهب - إن لم تكن أغنىها - تكيفاً، ومرت مؤلفاتهم شئاً انجابالات

(١) فتاوى قاضي جلد ١ ص ٣ على هامش الفتاوى الهندية

(٢) المراجع نفسه.

(٣) رسم الفتاوى ص ٢٦-٢٨

الفقهية، ويمكن تصنيف مؤلفات هذه الفترة تحت الأقسام الآتية:

١- المختصرات أو المتون:

وهي مؤلفات تعرضت لأراء الإمام وأصحابه - المروية في كتب فقه الرواية وعبرها من الكتب المعتمدة - جمعاً واختصاراً ونو جيجاً بينها، وقد ظهر في هذا الميدان العديد من الكتب يذكر هنا القليل منها مما زال حظاً أو فر من الاعتماد والشهرة والتقدير ونونها تريباً زمنياً:

١- مختصر الطحاوي: يقول مؤلفه أبو جعفر الطحاوي: توفي سنة ٣٢١ هـ في مقدمته: "أجمعت في كتابي هذا أصناف الفقه التي لا يسع جهلها، ولا التخلّف عن علمها، بحثت اجوامات عنها من قول أبي حنيفة النعمان من قامت، ومن قول أبي يوسف يعقوب من يراهم، ومن قول محمد بن الحسن النيباني"، وقد رتبته على سبب ترتيب الخريفي "لأنه لكانه مختصر"^١

وهذا الكتاب أحد المتون لمعول حننيا في الفقه، يقول أنه انقأه الأفعاني: فهذا كما ترى قول المختصرات في مقدمته، ولأنه وأحسنها نهياً، وأصحها رواية عن أصحابها، فهو لها دراية، وأرجعها فتوى، ترى المماثل فيه على وجهها معروفة، معزوة إلى من رواها من الأئمة أئمة المذهب كأي يوسف ومحمد وزفر، الحسن بن زياد^٢

والإمام الطحاوي من المشايخ الكبار، من الصدر الأول من هذا الدور، ولذا فهو لم يتبع في ترجيحاته ما اختلف عليه من جاء بعده من علماء المذهب، بل نراه يرجح قول الإمام من مصالفة، وثارة قول أبي يوسف، وثارة قول محمد، وثارة يخالف ثلاثهم، ويرجح قول زفر مرة، والحسن مرة أخرى، وثارة يخالف الذكر - ويرجح رأيه، ويقول بما يؤيد رأيه اجتهاده - كما إذا ضرب ونحوها لأن كل هذا - وإذا صطوب، الروايات عن الأئمة يرجح مدعى على

(١) مختصر الطحاوي ص ٢١٢، الطحاوي

(٢) ترى: أبو إبراهيم إسحاق بن يحيى النعماني: حقه الله تعالى كان مدعاً عالماً عدلاً حسن الكلام - ص ١٠٠ - السوطي، المختصر وعمرها من سنة ٩٦٤ - (انظر صفات الفقه، المصنف: ص ٩ - ١٠ - الحسين أحمد الحادي، و"طبقات الشافعية" ج ١ ص ٣٩ لحسان الدين عبد الرحيم الأسدي

(٣) كتاب الطبوع ص ٢٠٧، ١٦٦٧

(٤) أبو الوفاء الأفعاني: مقدمة مختصر طحاوي ص ٢

بعض، ويروي أقوالهم بسنده وبين وجه التصحيح^(١)، وهذا معكك لم يكن عبره من أصحاب المتن إلا قليلاً^(٢).

٢- كتاب الكافي للمعاني الشهيد محمد بن محمد المتوفى سنة ٤٣٤هـ^(٣)، وهو كتاب مع فيه - بل اختصر فيه - كتب معتمد من الحسن السفة المعروفة - كتب ظاهرة وبروية^(٤)، بقول ابن عسدين: أعلم أن من كتب الأصول كتاب الكافي للمعاني الشهيد، وهو كتاب معتمد^(٥).

٣- كتاب المنقذ وهو للمعاني الشهيد أيضاً جمع فيه فوائد المذهب من الروايات غير الظاهرة، قيل فيه: نظرت في ثلاثمائة جزء مثل الأمالي وشتواف حتى انتفبت كتاب المنقذ^(٦)، وكتاب الكافي والمنقذ أصلان من أصول المذهب بعد كتاب محمد^(٧).

٤- مختصر الكرخي للإمام أبي الحسين عدا الله بن الحسين الكرخي، المتوفى سنة ٣٤٠هـ^(٨).

٥- مختصر المغيرة للإمام الشيخ أحمد المغيرة، المتوفى سنة ٤٢٨هـ^(٩).

وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو متن معتبر منذ أول بين الأئمة الأعيان، وشهرته تنس عن البيهقي^(١٠).

٦- منظومة النسخ في الخلاف للإمام أبي حفص نجم الدين عبد البر محمد بن أحمد

(١) انرجع فيه

(٢) انرجع فيه.

(٣) محمد بن محمد بن أحمد الشهير بالمعاني الشهيد المروزي النسخ، من القضاة سخاري، تم دلاءه من ادب خم ساد واورته. وقيل شهيداً من ربيع الآخر سنة ٣٣٤، وله أيضاً كتاب المنقذ. (الغوالي ص ١٨٥ - ١٨٦). وانظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٧٨

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٧٨، رسم النسخ ص ٢٠-٢١

(٥) رسم النسخ ص ٢٠.

(٦) كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٥١-١٨٥٢

(٧) المغيرة ص ١٨٥.

(٨) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٣٥، "نسخة" ص ١٠٨-١٠٩

(٩) انظر مقدمة رقم ١١١ من هذا البحث

(١٠) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٣١

الحنفي (ت سنة ١٢٣٧هـ)^(١)، وهو أول كتاب نظم في الفقه رتبها على عشرة أبواب: الأول: في قول الإمام، والثاني: في قول أبي يوسف، والثالث: في قول محمد، والرابع: في قول الإمام مع أبي يوسف، والخامس: في قوله مع محمد، والسادس: في قول أبي يوسف مع محمد، والسابع: في قول كل واحد منهم، والثامن: في قول زفر، والتاسع: في قول الشافعي، والعاشر: في قول مالك، أنها يوم السبت في صفر سنة ٥١٤ هـ، وعدد أيبانية أئقان والنسعة والستون وستمائة^(٢).

٧- تحفة العلهاء: للإمام أبي بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، توفي سنة ٥٥٢ هـ^(٣)، زاد فيه على 'مختصر القندوري'، ورتب أحسن ترتيب^(٤).

٨- مداة المبتدئ: للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرعيتاني الدرعايني الحنفي -توفي سنة ٥٩٣ هـ- وهذا الكتاب جمع فيه المصنفين "مختصر القندوري" و "الجامع الصغير"، وقال في مقدمته: كان يخطر ببالى عند ابتداء حالى أن يكون كتاب في الفقه فيه من كل فرع، صغير الحجم كبير الرسم، بحيث وقع الاتفاق بتطويف الطرق وجدت فاختصر المنسوب إلى القندوري أجمل كتاب من أحسن إيجاز وإعجاب، ورأيت كبراء الدهر يرغبون الصغير والكبير في حفظ الجامع الصغير^(٥)، فهمت أن أجمع فيهما^(٦).

٩- المختار: لأبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى -توفي سنة ٦٨٣ هـ- وقد شرحه في كتابه الاختيار لتعليق المختار وهما -أبى المختار وشرحه- كتابان معبران عند الفقهاء^(٧).

قال في مقدمة المختار: وبعد فقد رغب إلى من وجب حوايه على أن أجمع له مختصراً في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه

(١) كان إماماً قاصداً لأصولها متكلماً مصرياً فقيهاً حافظاً لحواشياً أحد الأئمة المشهورين بالحفظ والافتقار، وله تصنيفات جليلة في التفسير والفقه، وأحل تعصماته، التبشير في التفسير، وله المطبوعة، وهو أول كتب نظم في الفقه، (الفوائد العجبة من ١٢٩-١٥٠)

(٢) انظر ترجمته في النوائذ ص ١٥٨

(٣) كشف الظنون ج ١ ص ٢٧١

(٤) الفوائد ص ١٤١-١٤٢.

(٥) الفوائد ص ١٤٦.

(٦) مقدمة كتاب المختار للقندوري.

١- الميسوط: لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي^(١) -توفي سنة ٤٩٠ هـ- وهو من أكبر الكتب المعتمدة في المذهب. لا يحمل بما يخالفه ولا يركن إلا إليه ولا يفتي ولا يعول إلا عليه^(٢)، وقد شرح فيه كتاب الكافي للحاكم الشهيد. والذي احتصر فيه كتب محمد بن الحسن يقول السرخسي في مقدمة 'الميسوط': ومن فرغ نفسه لتصنيف ما فرعه أبو حنيفة رحمه الله، ومحمد بن الحسن انشيانى رحمه الله، فإنه جمع الميسوط لغيره المتعلمين، والتيسير عليهم بسط الألفاظ، وتكرار المسائل في الكتب ليحفظوها، شاءوا أو أبوا إلى أنه رأى الحاكم الشهيد أبو القاض محمد بن أحمد المروزي رحمه الله إرفاقاً من بعض المتعلمين عن قراءة الميسوط ليسط في الألفاظ وتكرار في المسائل، فرأى الصواب في تأليف المختصر يذكر معاني كتب محمد بن الحسن رحمه الله الميسوطة فيه. وحذف المكرر من مسائله توفيقاً للمقتسبين ونعم ما صنع.

قال الشيخ الإمام رحمه الله: ثم أتى رأيت في زمني بعض الإعراض عن المنطق من الطالبين لأسباب: فمنها قصور الهمم لبعضهم حتى اكتفوا باختلافات من المسائل الطرأ، ومنها ترك التصحيح من بعض المدرسين بالتطويل عليهم بالذكاك الطردية التي لا فقه تحتها، ومنها تطويل بعض المتكلمين بذكر ألفاظ الفلاسفة في شرح معاني الفقه، وخطف حقود كلامهم بها، فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر، لا أزيد على المعنى المؤثر في بيان كل مسألة اكتفاء بما هو المعتمد في كل باب. وقد انقسم إلى ذلك سبيل بعض الخواص من أصحابي زمن حبسى حين ساعدوني لأنسى أن أملئ عليهم ذلك، فأجبتهم، وأسأل الله التوفيق لنصواب^(٣).

٢- بدائع الصنائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني^(٤) -توفي سنة ٥٨٧ هـ- وهو شرح واسع لكتاب 'تحفة الفقهاء' المتقدم ذكره.

٣- الهداية لأبي نخسن علي بن أبي بكر المرغيناني، وهو شرح على كتابه 'بداية المنتهى' ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري، وإذا قال الكتاب أراد القدوري^(٥).

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) ابن عابد: رد المحتار ج ١ ص ٧٠.

(٣) السرخسي: مقدمة كتاب الميسوط.

(٤) ملك العلماء. وصيته إلى كتاباته، وقد يقال له: النكاساني (المؤلف له ص ٥٢).

(٥) كتبه التطوير ج ٣ ص ٢٠٣.

وكتاب الهداية: كتاب فاضل لم تكتحل عين الزمان بظلمته^(١).

يقول مؤلفه في مقدمته: إنه لما ألفه بداية البتدي شرحها بكتاب سماه كتابه المنتهى^(٢) تبينت فيه نفاذ من الإطباق، وخشيت أن يبحر لأجله الزكاتب، فصرفت العنان والعناية إلى شرح آخر موسوم بالهداية^(٣) أجمع به بنوفل الله بين عبون الرواية، وفنون الدراية^(٤).

وقد حرر صاحب كشف الظنون^(٥) مسيح مؤلف الهداية في الترحيح بين أقوال أئمة المذهب بقوله: وعادته أن يحرق كلام الإمامين من المدعى والدليل، ثم يحرق مدعى الإمام الأعظم، ويبسط دليله بحيث يخرج الأجواب من أكتفهما، وإذا كان غريبه معالفاً لهذه العادة يفهم منه الجبل إلى ما دامنى الإمامان^(٦).

فقد حفظ الهداية بقدر كبير من عناية علماء المذهب، وشرحاته بكثير من الشروح المذكورة في مظانها، كما خرجت أحاديثها وحررت^(٧)، وقد اختصر الهداية الإمام محمود بن أحمد الشيرازي^(٨) في كتابه «وقاية الرواية»، والذي أصبح أحد النسخ المعتمدة في الفقه الحنفي على ما سبق بيانه.

٤ الاختصار لتعليق المختار لأبي القاسم عبد الله بن محمود بن مودود توفي سنة ٦٨٣ هـ- يشرح فيه كتابه المختار، وقد جاء في مقدمته: وبعد! فكنت جمعت في عنقوان غريبين مختصين^(٩) إلى الأدلة على البتديين من أصحابي، وسببته المختار للفتوى، عذرت فيه قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إذ كان هو الأول والأولي: فلما تداولته أيدي العلماء، واشتغل به بعض الفقهاء طلسوا مني أن أسرحه شرحاً أشير فيه إلى غلط مسائله ومحاسنها، وأبين صورها، وأنبه على مآثيها، وأذكر فروغاً يحتاج إليها، ويعتمد في التقل عليها، وأنقل فيه ما بين أصحابنا من الخلاف، وأهمله موجزاً فيه الإيضاح فاستخرت الله تعالى، وفوضت أمري إليه، وشرعته فيه مستعيناً ومنوئلاً عليه، وسميته الاختصار لتعليق المختار، وزدت فيه من لمائل ما أعجز به البلي، ومن الروايات ما يحتاج إليه في الفتوى^(١٠).

(١) محتاج السعداء ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) مقدمة هداية.

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٢٢.

(٤) انظر كشف نظير ج ١ ص ٢٠٢٢ - ٢٠٢٩، و محتاج السعداء ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٧٢.

(٥) انظر ترجمته في القوائم ص ٢٠٧، وانظر أيضاً كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢.

(٦) مقدمة الاختصار لتعليق المختار.

جـ- الفتاوى والواقعات :

نصتني علماء هذا الدور لما يجد من مسائل ، ومن يقرأ من قضايا ، وأحداث تحتاج إلى بيان رأي المذهب فيها ، وبذلك ظهرت الطبقة الثالثة من طبقات المسائل ، وهو ما يعرف بالواقعات ، والنوازل ، والفتاوى ، ويعرف علماء الحنفية هذه الطبقة من المسائل بأنها مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئل منهم ، ولم يحدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب ، وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وحلم جرهم كثير^(١) .

ولقد كانت الفتاوى تخصص في المصدر الأول بكتب شاحنة ، وتذكر متصلة عن مسائل ظاهر الرواية ، ثم يجمع المتأخرون هذه المسائل في مجموعة واحدة في جامع قاضي خوار^(٢) والخلاصة وغيرهما^(٣) .

ويميز بعضهم كما جاء في كتاب المحيط^(٤) الرضى الذين السرخسي ، فإنه ذكر أولاً مسائل لأصول ، ثم النوازل ، ثم الفتاوى ، ونعم ما فعل^(٥) .

ولم نزل الفتاوى والتأليف فيها مبدئاً خصباً للعلماء الفريزين في المذهب في المصنوع التي نلت عصر الأئمة الثلاثة ، ومن ثم كثرت كتب الفتاوى بكثرة المحققين في المذهب ، وتعدد القضايا ، وتنوع المشاكل ونجدة العادات والأعراف باختلاف البيئات التي يعيش فيها المجتهد ، ولتشتهر من هذه الكتب الكثير نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض كتب الفتاوى التي نالت تقدير المعلقين من العلماء وشأن المبرزين منهم :

١- النوازل في الفروع ، للإمام أبي التائب نصر بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم السمرقندي المشهور بـ "إمام الهدى"^(٦) - توفي سنة ٣٧٢ هـ - وهو أول كتاب جمع - فيما علم - النوازل ، وجمع فيه فتاوى المتأخرين للحنفيين من مشايخه ، وشيوخ مشايخه كـ محمد بن مقاتل أرازى ، ومحمد بن سلمة ، ونصير بن يحيى ، ويذكر فيها اختياره أيضاً ، وهذا الكتاب

(١) الخطبات المسببة ج ١ ص ٢٤

(٢) الخلاصة : حلاصة الفتاوى لظاهر بن أحمد بن عبد الرشيد السجاري - توفي سنة ٥٤٢ هـ - (المؤلف ص ٩٤)

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤

(٤) اختلاف في سنة وفاته ، فقبلي : ٣٩٣ هـ ، وقيل : ٣٧٥ هـ ، وقيل : ٣٧٢ هـ ، وغير ذلك . (الظفر القلندر ص ٢٦٠)

هو أصل الرافعات غير الأصول^(١).

فقال مؤلفه: "وصنعت كتابين من أقاويلهم. أحدهما: عيون المسائل، والآخر: النوازل، وأوردت في "العيون" من أقاويل أصحاب ما لبث عنهم رواية في هذه الكتب، ومن النوازل من أقاويل المشايخ، وشيئا من أقاويل أصحابنا ما لا رواية عنهم أبقت في الكتب ليسهل على الناظر طريق الاجتهاد^(٢)".

٢- فتاوى شمس الأئمة الحلواني: وهو عبيد العزيز بن أحمد بن نصر ابن صالح الحلواني^(٣) - توفي سنة ٤٤٨ هـ أو ٤٤٩ هـ -.

٣- فتاوى حوهر رازق: وهو أبو بكر محمد بن الحسين البخاري المغربي، أبو خواهر زاده^(٤) - توفي سنة ٤٨٣ هـ -.

٤- حاوي، لمصري: لمحمد بن إبراهيم بن أنوش المصري - توفي سنة ٥٠٥ هـ -، وهذا الكتاب أصل من أصول كتب الحنفية، وفيه شيء كثير من فتاوى المشايخ يرجع إليه، ويعتمد عليه^(٥).

٥- المناوي الكبير: لحسام الدين عمر بن عبيد العزيز بن عمر بن مازة المعروف بأحمد الشهيد^(٦) - توفي سنة ٥٣٦ هـ^(٧) - قال في مقدمته: لما سئلت عن الفتاوى حملت لذي صدق في الآخرين على تصنيف جامع بين ما أوردناه الفقيه أبو الميثاق في "نوازل"، وبين ما أوردناه أبو العباس الناطقي في واقعاته، وبين فتاوى الإمام أبي بكر محمد بن المغيرة، وفندوا أهل سمرقند^(٨).

٦- الفتاوى النيسبية: للحجج الدين عمرو بن محمد النيسبي الشهير بـ علامة سمرقند:

(١) مقدمة الرسالة ص ١٠٠.

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٨.

(٣) على ترجمته ص ١٠٩ من هذا البحث.

(٤) كتاب إسمائنا خلاصة، وكان من عظماء ما وراء النهر، شيخ الجمعية بمآورة المير، (انظر الموائد ص ١٦٣-١٦٤).

(٥) كشف الظنون ج ٢ ص ٦٢٤، ونظر الموائد ص ٦٤٦-٦٤٧.

(٦) إسم الغرر في الأصول، تبرز في الحقول، والمقولات، كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء، له اليد الطولى في الخلاف والمذهب، (انظر الموائد ص ١٤٩).

(٧) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٢٨-١٢٢٩.

وهو صاحب المنظومة - المتوفى سنة ٥٣٧ هـ - وهذه الفتاوى أحاط بها من جميع ما سأل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره^(١).

٧- الفتاوى الولولجية: لعبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق الولولجي - المتوفى سنة ٥٤٠ هـ^(٢).

٨- خلاصة الفتاوى: لظاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري - توفى سنة ٥٤٢ هـ - فخصه من الواقعات و'الحزنة'، وهو كتاب معتبر عند العلماء معتمد عند الفقهاء^(٣).

٩- الفتاوى السراجية: لسراج الدين علي بن عثمان بن محمد التميمي الأروشي الفرجاني - المتوفى سنة ٥٧٥ هـ^(٤).

١٠- فتاوى قاضي خان: وهو فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الشهير بقاضي خان - توفى سنة ٥٩٢ هـ^(٥).

وهذه الفتاوى مشهورة مجبول بها متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء^(٦)، وقد جمع في هذا الكتاب من المسائل التي يغيب وقوعها، ولمس الحاجة، وتدور عليها وقعات الأمة، وتقتصر عليها رغبات الفقهاء والأئمة. وهي أنواع وأقسام: فمنها ما هي مروية عن أصحاب المتقدمين، ومنها ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين، وفيما كثر فيه الاقترب من المتأخرين، فيقول: اقتصررت فيه علي قول، أو قولين، وقلمت ما هو الأظهر، واغشحت بما هو الأشهر^(٧). وقد بلغ من اعتماد الفقهاء لهذه الفتاوى أن قال قاسم بن قطلوبغا في تصحيح القدوري: ما يصححه قاضي خان مقدم على تصحيح غيره لأنه فقه النفس^(٨).

١١- الحناوي القدسي: لجمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القاسبي - المتوفى في

(١) المجمع نفسه ص ١٢٢.

(٢) الفوائد ص ٩٤، وذكر صاحب الكشف أنها الظهير الذي أبي المكارم إسماعيل بن أبي بكر الحنفى - المتوفى سنة ٧١٠ هـ - (كشف الغنون ج ٢ ص ١٢٢).

(٣) الفوائد ص ٨٤.

(٤) انظر ص ٧٢ من هذا البحث.

(٥) انظر ص ٧٤ من هذا البحث.

(٦) كشف الغنون ج ٢ ص ١٢٢.

(٧) مقدمة فتاوى لاضي خان، عدهش 'لفتاوى الهندية' ج ٢ ص ٢.

(٨) الفوائد ص ٦٥.

حدود سنة ٥٩٣ أو سنة ٦١٠ هـ.^(١)

١٢ المحيط البهراني: لـحمود بن تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بن حماد بن مارة البخاري - توفي سنة ٦١٦ هـ -^(٢)، وهو الذي بين أيديكم، وستتكلم عليه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه المقدمة.

قال في مقدمته: فجُمعت مسائل المبسوط، والجامعين والسير والزيادات، والمختل بها مسائل النوادر الفتاوى والنوازل، وضممت إليها من الفوائد التي استغفرتها من والدي، ومشايخي زمامي.^(٣)

١٣ الذخيرة أو ذخيرة الفتاوى. ونعرف أيضاً بالـذخيرة البهرانية للمؤلف السابق ذكره، وهو اختصار لكتابه المحيط، وذكر في مقدمة الذخيرة: وقد جمعت أنا في حداثة سني وعقربان عمري في إثناء ما رفع إلي من مسائل الوقعات أيضاً، وضممت إليها أجاسها من الحوادث، وجمعت أيضاً جملة أخرى استفتي مني مدة مقدامي بصرقند، وقد ذكرت فيها جواب ظاهري للرواية، وأضفت إليها من واقعات النوادر، وما فيها من أقوال المشايخ، وكان يقع في قلبي أن أجمع بين هذه الأصول الثلاثة، وأمهدها أساساً، فشرعت في هذا الجمع، وأوضححت أكثر المسائل بالدلائل، وسعت الجمع بالذخيرة.^(٤)

١٤ الفتاوى الظهيرية: لظهير الدين محمد بن أحمد بن عمر - توفي سنة ٦١٩ هـ -^(٥) وذكر فيه أنه جمع كتاباً من الوقعات والنوازل مما يشهد بالافتقار إليه، وتوالت غير هذه.^(٦)

ثقوم كتب هذه الفترة:

تلك هي بعض مما اشتهر من مؤلفات هذه الفترة الفقهية من تاريخ المذهب الحنفي، وقد اشتهرت في جملتها ثلاثة اتجاهات من التفكير الفقهي، ويمثل كل اتجاه نوع خاص من

(١) وفي سبب الكتاب إلى مؤلفه خلاف (انظر كشف الظنون ج ١ ص ١٦٢، الفوائد ص ٢٤٧).

(٢) كان من كبار الأئمة وأعيان فقهاء الأمة، ومن مؤلفاته شرح أبي القضاة للمصنف، الفوائد ص ٢٠٥-٢٠٧، لكن كتاب ج ٣ ص ١٦٩. وانظر أيضاً الفوائد ص ٢٤٦ حيث ذكر الخلاف في مولده.

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ٦١٩.

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ٨٢٢-٨٢٣.

(٥) الفوائد ص ١٥٦-١٥٧.

(٦) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٢٦.

الكتب، وهي:

- ١- المختصرات أو المتنون: وهي إعادة تنويع لأقوال الإمام وأصحابه من أئمة المذهب، والترجيح بين هذه الأقوال لا اختيار أوجه: فيكون فو لا معتمدًا راجعًا في المذهب.
 - ٢- الشروح: وهي كتب اعتضدت المختصرات محورًا لها تبيانًا وتفصيلًا، وذكر الأمثلة.
 - ٣- الفتاوى: وهي آراء واحتجادات فردية مخرجة على أقوال أئمة المذهب، والأصول التي رسموها، وتعرض غالبًا بجد من قضايا لم تعرض لها الإمام ولا مبيده إلا أنها قد تعرض بالمخالفة للرأي الراجح في المذهب لدلائل يراه القس.
- وفد ان كل من هذه الأنواع من المؤلفات درجة معينة من التقدير لدى علماء المذهب المتأخرين عمومًا، سواء منهم من كان في الشطر الأخير من هذه الفترة، أو من أتى بعدهم.
- فالمختصرات أصبحت متونًا معتمدة في أعلى درجة من الاعتماد بعد كتب الأصول لأنها لضبط أقوال صاحب المذهب، وجمع فتاواه الفردية عنه، تضمنانها ملحقه مسائل الأصول وظواهر الروايات في صحت وعدانها^(١)، ومن ثم لا يعدل عنها شيئًا^(٢)، وما فيها مقدم على الشروح والفتاوى^(٣)، ونس كالمختصرات متونًا معتمدة، بل المعتمد منها تلك التي أخذ أصحابها على عاتقهم أن لا يذكروا من الأقوال إلا الراجح الصحيح كمختصرات الطحطاوي، والكرخي، والخصاص، والقُدوري^(٤).

ورأى الشروح في المراجعة الثانية بعد المتن اعتمادًا، وذلك لالتصافها بالمتون من حيث كونها - أشود - محورًا أساسيًا لها، وضعت لتعصلي وبيان وتوضيح ما جاء في تلك المتنون، ومن ثم فما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى، فشرح كل متن ببله درجة واعتمادًا.

أما الفتاوى: فيكونها في عامتها اجتهادات فردية ونحريجات على لأصول مع احتمال في المخالفة للرأي الراجح، فبما تأتي درجة ثالثة من الاعتماد، يلحقها طاب رأي المذهب حينما لا يجد مبيغاه في المتن أولًا، ثم في الشروح ثانياً^(٥)، وأما ما في الفتاوى فقد علمت أنه

(١) محمد بن حبيب المصفي: إرشاد أهل النية إلى إيمان الأئمة (٨) ص ٤.

(٢) ابن علقمير: رتبة المختار ص ٢٠٩.

(٣) رسم نظير ص ٣٣، مضعة الرعاية ص ٩٠.

(٤) انظر رسم بعض ص ٣٦، ٣٧، الفتاوى ص ١٠٩، ١٠٧، حاشية التعليقات السنية، مقدمة الرعاية ص ١٠، إرشاد أهل النية ص ٣٥١-٣٥٢.

(٥) حسن المصادر.

مخلوطاً بأثره المتأخرين، فهو أقل درجة من الترادف، فإنه ما بهما ليس جميعه من أقوال صاحب النفقة، وليس له إسناد برهني قائله، ولا أصحابها في درجة أئمتنا الثلاثة في التشفاع والعدالة، ولا في درجة أئرب الفتا من حيث البرهنة والبرهنة والعدالة، ولا من حيث العلم والإنصاف، والحقيقة الصبغة، فلا يعمل بها ولا يقبل ما فيها لما لم يوجد في كتب الأصول والتواتر الإبرهاني يوافي قواعد المذهب الأصولي، ويقوم على صحته الدليل^(١).

٣- دور الاستقراء

يتخذ بيدنا إلى القرن الثامن الهجري، ويستمر إلى هذا العصر، وهي فترة تؤكد تقارب ستة قرون عصف خلالها حردن، التزم مع بالأمة الإسلامية وأثرها عصفاً لا تزال تروح تحت طهره، وكان من نتائجها أن ركزت الحركة الفقهية، وانصرف علماء الفقه عن محاولة الإنشاء والإبداع إلى اجترار ما تركه لهم الأولون من آثار، وكان أن اتسب أعمال هذه الفترة بوسه استكراء، فأكثر مؤلفات هذه الفترة لا تؤكد تتجاوز الشروح، والحوشي، والتعليقات، والنقص، والورد، والمجور لا يتميز هو الأثر الفقهية التي تركها علماء المذهب الأول والمتابع ولعل مظاهر هذا الانحسار الفقهية ظهرت قبل القرن الثامن إلا أنها تم تكن من القوة والبرهنة بحيث يمكن اعتبارها ظاهرة في تلك الفترة، فقد طلت محاولات التعزيز والإبداع واضحة في الدور السابق على الرغم من كونه من فوائده.

وصفلاح المذهب والرائح وإن لم يطرأ تغيير جوهري على مفهومه الذي حدد في الدور السابق، إلا أن انصراف علماء هذا الدور إلى أفتو التساقي وإنشاء عيم لها بحث، وبندقة، وتأيداً أرفضاً كانه عظم الأثر في بلورة ذلك الاصطلاح، وتحدث معاملة بصورة أكثر وضوحاً وبنياً خاصة في ضوء العصر بط التي حررها علماء القرن الثاني عشر ومن بعدهم^(٢).

وفيما أن تصدق تلك الفرواق بجدد منا أن باقي بعض الفرض على قاعدتين أساسيتين في نفقة الخفية والنفقة الإسلامية عامة. هذان الفاعدان اللسان أكدهما إمام المذهب،

(١) إيساداعلي المتحصن ٣٥٠-٣٥١

(٢) كتبني عبدوي رسالة لأمة بعنوان شرح مفرد، رسم الفنى بحث فيها بالتفصيل القضايا التي تعرفت لها هذا البحث، وهو أشير إليه في هذه التعليقات ولسم رسم الفنى

وطبقهما تلامذته، والمتأخرون الكبار، واعتمد عليها المتأخرون اهتماماً توفيقاً في تحديثهم لقضايا الفقه، القول بالإجماع في المذهب.

القاعدة الأولى

صح عن الإمام أبي حنيفة قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي، كما ثبت أنه قال لأصحابه: إذا توجه لكم دليل فقولوا به.

ولا شك أن تطبيق مثل هذه القاعدة الأساسية يتطلب من الفقيه أن يكون مجتهداً أدلاً للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من مسوغاتها^(١)، ومن ثم يكون قادراً على الترحيح بين الأدلة، وتمييز الصحيح من الضعيف.

وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن المجتهدين من أهل المذهب إذا نظروا في الدليل، وعملوا به صح نسبته إلى المذهب، وإن كان ما رجحوه غير موافق لما اشتهر عن صاحب المذهب نفسه لكونه مدبراً ياذن صاحب المذهب إذا لزم أنه لو علم بضعف دينه رجح عنه، وأنتج الدليل الأقوى^(٢).

ولقد كان تطبيق هذه القاعدة شريان حياة المذهب، وتطوره المتواصل في عصوره الذهبية حين توفر العلماء الفاضلون على تطبيق القاعدة، لكن في هذا الدور المتأخر من أدوار تطور المذهب الحنفي أصبح تطبيق هذه القاعدة محلولة خاصة في حدود العبود التي وضعت على إطلاق التطبيق، يقول ابن عابدين: ينبغي تقييد ذلك بما إذا وافق قولنا في المذهب إذا لم ياذنوا في الإيجاب فيصاحب خروج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه أئمتنا؛ لأن اجتهادهم أقوى من اجتهادنا^(٣)، فالنقبة في هذه التصور المتأخرة ليس له خروج - وإن ظن من نفسه القدرة على الاجتهاد - من دائرة الأقوال الفروية من أئمة المذهب ومتأخريه الكبار، حتى وإن غلب أنه وجد دليلاً أقوى مما استدلل به المتقدمون، فالظاهر أنهم رأوا دليلاً أرجح مما رآه حتى لم يعتبروا به^(٤)، فترجيحات المتأخرين يجب أن لا تخرج من دائرة أقوال السلف من علماء المذهب، ولا يستثنى

(١) رسم الفتى ص ٢٤-٢٨.

(٢) رد المحتار ص ٦٨.

(٣) رسم الفتى ص ٢٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٤.

من ذلك إلا حالات الضرورة، فعند الضرورة يجوز الإفتاء بخلاف أقوالهم^(٢)، لقد بلغ من حرص بعض المتأخرين على التقييد بهذه المصنوع أنهم رفضوا قول ترجيحات انكمال بن الهمام^(٣) - حاشية المحققين - وأحد البارزين من علماء الدور الثالث، فهو لا يرون أنه لا يعمل بأبحاث شيعت أئمة فخرية المذهب^(٤).

أما القاعدة الثانية

فقد نقل عن الإمام وأصحابه قولهم: لا يحل لأحد أن يشتري قولنا، حتى يعلم من أين قولنا^(٥).

ومعنى هذه القاعدة أن معرفة رأي الإمام لا يكفي لقبوله والعمل به، بل لا بد من معرفة الدليل الذي لا يحل أن يعتني بذلك حتى يعلم دليل إمامه، وهذا مقتضى كما يقول ابن عابدين^(٦) محمول على فتوى المحتشد في المذهب بطريق الامتناع والخبر على أصول الإمام وأصحابه^(٧). ويصرح ابن عابدين على هذا الرأي فيقول: إن الشايخ اطلعوا على دليل الإمام، وعرفوا من أين قال؟ واطلعوا على دليل أصحابه، فيروى عن دليل أصحابه عن دليله فيعتون، ولا يظن أنهم عذروا عن قوله بجهلهم بدليله، فإننا نراهم قد شحروا كتبهم بحب الأدلة، ثم يقولون: لفتوى على قول أبي يوسف مثلاً، وحيث لم يكن أهلاً للنظر في الدليل، ولم نقل إلى رئيسهم في حصول شرائط التصريح والتأصيل، فعين حكاية ما يقولونه^(٨).

(١) نفس المرجع ص ٢٩

(٢) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحبيب كمال الدين النيسابوري في إمام الهمام السكندري السمرقاني الموفى سنة ٩٦١ هـ - كان إماماً فاضلاً في الفقه، فروعاً في الأصول، وله تصانيف مشهورة منها شرح الهداية المشتمل على الفقه، وقد شروعه في تأليفه سنة ٨٩٩ هـ، وانتهى إلى كتاب الوكالة، وكمله من هناك إلى آخر الكتاب الموفى لشمس الدين أحمد بن قويد المعروف بقاضي زاده الموفى سنة ٩٨٨ هـ، وسماها «سائح الأفكار» لاظهر الفوائد وحاشيتان من ٩٨٠-٩٨١، وكنف العيون جزء من (٢٠-٣٠)

(٣) رسم الفقه ص ٢٦-٢٧.

(٤) نفس المرجع ص ٢٧، إرشاد أهل السنة ص ٣٠٩-٣١٠.

(٥) رسم الفقه ص ٣٢.

(٦) نفس المرجع ص ٢٩.

فى ضوء هاتين القاعدتين وتفسيرهما حدد المتأخرون من علماء هذه الفترة موقفهم من أقوال ثمة المذهب وفروا أن ما خالف فيه الأصحاب إمامهم الأعظم لا يخرج عن مذهبه إذا رجحه المشايخ المعتبرون، وكذا ما ابتاعه المشايخ على التعرف للحادثاته بالزعم، أو للضرورة، ونحو ذلك لا يخرج كدام مذهب أبقاء لأن ما رجحوه لرجيح دليله مأذون به من جهة الإمام، وكذا ما بنوه على تعبير الرومان، والضرورة باعتبار أنه لو كان حياً نقال بما قالوه؛ لأن ما قالوه إنما هو معنى على قواعده أيضاً فهو مقتضى مذهبه، لكن ينبغي أن لا يقال: قال أبو حنيفة: كذا، إلا فيما روى عنه صريحاً، وإما يقال: مقتضى مذهب أبى حنيفة كذا كما قلنا، ومثله تخریجات المشايخ بعض الأحكام من قواعده، أو بالقياس على قوله، ومنه قولهم: وعلى قباص قوله يكذباً يكون كذا، فهذا كله لا يعدل فيه قال أبو حنيفة: نعم، إنه يسمى مذهب

ومضى ابن عابدين فى توضيح موقف المتأخرين بالنسبة لأقوال المتقدمين، ومدى انصراحها تحت علم للمذهب، فيقول: والظاهر أن نسبة المسائل للخوارج إلى مذهب أقرب من نسبة النسائل التى قال بها أبو يوسف، أو محمد إليه؛ لأن الخوارج مبنية على قواعده وأصوله، وأما المسائل التى قال بها أبو يوسف، ونحوه من أصحاب الإمام، فكثير ما بسى على قواعده لهم مخالفوا فيها قواعد الإمام لأنهم لم يلتزموا قواعده كلها كما يعرفه من له معرفة بكتب الأصول^(١).

وكنتيجة لما تقدم يتضح لك أن الصحيح من مذهبنا نوعان:

أ- صحيح دراية وهو الذى نهى دليله وقويت حجته وتداخله عن كان صدوره وإبنا كان صدوره.

ب- وما هو صحيح رواية، نشبهونه عن القائل به سند صحيح متواتر أو شهرة أو أحياناً^(٢)، ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقها الرواية^(٣)،
والنفس الثانى يتوصى تحته:

١- أقوال الإمام أبى حنيفة نفسه.

٢- أقوال أصحاب الإمام للمخالفة لأقوال نفسه، وإلى رجحها المشايخ.

(١) نفس المربع ص ٢٥.

(٢) إرشاد أهل الفقه ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٣) رد المختار ج ١ ص ٧.

³- آراء المشايخ: يهيئ على العرف، وتغيير الزمان أين خالفت آراء الإمام.

4 - تخریصات المتأیض علی العمل (الامام).

والتميز في اعشاره هذه. الإمام الشافعي هي أقواله المروية عنه أما غير ذلك، فهي معتقديات، وأقوال أعدائهم وضدهم. والآراء التي أعانها فهمي تدل على مذهبه على غير المعلوم والشعور في الاصطلاح: فبدخل الحق ما دام بيننا الإمام من الآراء لا أنما التدرج تحت نص عدمه ورد عنه، أو أخذت تخريباً، أو قياساً ينص من نصوص الإمام، واعتزله هذه الشمول في مفهوم مذهبه أي حقيقة هذه الباب وأما لعمري المذهب وتطوره غير القبول.

هذا هو تصنيف المتأخرين للمسائل من حيث علمها وحججها، وانظر، ما تحت اصطلاح: مذهب أبي حنيفة، ثم قواعد التجميع بين هذه الأقوال والقصائد التي تعتمد في تجميع رواية علمي رواية، ومن ثم اعتبار إحداهما المعتمد للتفريق والمذهب للمرائي المراجع في مذهب أبي حنيفة، قلنا اعتمد المتأخرون على ما حارره عنه. لدور الثاني من أمثال قضى خا، وغيره. ولكنهم أدخلوا على تلك الآراء من التعديل والتغيير ما يؤه ضروريا لتحيين الفرص.

ضموا بطل المذهب :

حرر علماء الحنفية المتأخرون، وبنى مقدّمهم عالم النحى فى عصره "ابن عابدين"^(١) الضوابط التى يمكن تطبيقها لتحديد القول الراجح المعتمد فى مذهب أى حنفية، ويمكن إيجاز هذه الضوابط فيما يأتى:

١٠- المتفق عليه من فلاح الرواية هو المذهب، وإذ لم يصرح العلماء بتصحيحه واعتماد، لكن إذا رجع إلى الشايخ^١ فلا غير طاهر الرواية، فالمذهب هو ما رجع إليه الشايخ،

(۱) "تظہر فیہ" یعنی "ظاہر ہو گا"۔

[illegible]

(٤٤) انور الله شاہ السبیل فی ترویج : هذا ما نال المشايخ : من لم يدرك الإمام (مفتي دار الحماية) ص ٦٥

فإن القاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة إلا أن ينصوا على أن الفتوى عليها^(١).

وإذا اتفق أبو حنيفة وصاحبا على جواب لم يجز العدول عنه إلا لضرورة^(٢).

٦- إذا اختلفت الأقوال المروية في ظاهر الرواية :

أ- فإن صحح المشايخ أحد القولين : فإن كان التصحيح بأفعل التفصيل حيز المفتي بين الروايين ، ولا يزم أن يفتي بالصحيح فقط ، وإن كان التصحيح لكلا القولين ، فإن كان بصيغة أفعل التفصيل يفتي بالأصح ، وقيل : بالصحيح ، وإلا خير المفتي^(٣).

ب- وإن لم يصحح المشايخ أحد القولين أو الأقوال : فإذا اتفق مع الإمام أحد الصاحبين قدم قولهما.

وأما إذا انفرد عنهما بجواب وخالفاه ، فإن انفرد كل منهما بجواب أيضاً بأن لم يتفقا على شيء واحد ، فالظاهر ترجيح قوله [الإمام] أيضاً ، وأما إذا خالفه واتفقا على جواب حتى صار هو في جانب ، وهما في جانب ، فالأصح التفصيل بين المجتهد وغيره ، فالمجتهد يختار الأرجح بناء على قوة الدليل ، وغير المجتهد يرجح في حقه قول الإمام^(٤).

وهنا فينبغي لا بد من ملاحظتهما عند ما يفتي الصاحبان على قول يخالف قول الإمام ، أولاًهما : أن الترويج إنما هو حق للمجتهد ، أما في زماننا حيث لا وجود لمجتهد فلا ترجيح بين قوله الإمام وصاحبيه ، بل يتعين الأخذ بقول الإمام ، ثم أبي يوسف ، ثم محمد ، ثم زفر والحسن بن زياد^(٥).

وقد ينبغي أن يغاير جميع قول الصاحبين ، أو أحدهما على قول الإمام إذا كان ثمة موجب لذلك وهو إما ضعف دليل الإمام ، وإما للضرورة والتعامل كترجيح قولهما في

(١) رسم المفتي ص ١٦ ، ٢٨ ، ٢٩ بنصرف . وانظر معين الخكام ص ٢٧ على بن خليل الطرابلسي ر الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٣١٢ و رد المحتار ج ٦ ص ٧٤ .

(٢) رسم المفتي ص ٢٦ .

(٣) رد المحتار ج ٦ ص ٧٦ بنصرف .

(٤) رسم المفتي ص ٢٦ - ٢٧ بنصرف . وانظر رد المحتار ج ٦ ص ٧٠ - ٧١ ، و الفتاوى البزازية ج ٥ ص ١٣٤ ، و الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٣١٠ ر مظاعة الرماية ج ١ ص ١٣ ، محمد ابن مصطفى الحاددي حاشية على الفروع شرح الفروع ص ٦ - ٧ .

(٥) رسم المفتي ص ٢٦ - ٢٨ بنصرف . مقدم الرماية ج ١ ص ١٢ .

المزاوغة والعدالة. وإما لأن خلافتها بسبب اختلاف العصر والزمان وأنه -أي للإمام- لم يشاهد ما وقع في عصرهما وإنما كعده انقضاء بظاهر العدالة.

أما إذا لم يوجد موجب للترجيح، فإن القنن يظل على الخيار، ويحمل بما أنقضى إليه رأيه^(١).

٣- إذا لم يوجد في المسألة رواية عن أبي حنيفة فحينئذ يوجد بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول محمد، ثم بظاهر قول زفر وأحسن، فقولهما في مرتبة واحدة - وغيرهم الأكثر - فلا كسر إلى آخر من كتب كبار الأصحاب^(٢)، والظاهر أن هذا في حق غير المجتهد أما المعنى المجتهد فيتخير بما يترجح عنده دليله نظير ما قبله^(٣).

٤- إذا لم تكن المسألة مريدة في صاهر الرواية، وإنما ذكرت في كتب غير طاهر الرواية تعين لأحد، جاء في غير طاهر الرواية إذا كانت موافق أصول أصحابنا^(٤).

٥- أما إذا لم يوجد في الحادثة رأي للإمام وأصحابه، ولكن تكلم فيه المتأخرين قولاً واحداً يؤخذه، فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين، ثم الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون بأبي حفص، وأبي جعفر، وأبي الليث، وانطحاوي وغيرهم ممن يعتمد عليهم^(٥).

٦- فإن لم يكن هناك جواب متصور من عنده فإن كان القنن مجتهداً أعمل في اجتهداده، وتأمل ونظر وتدبر في القضية ليجد المخرج الصحيح^(٦)، ويجتهد برأيه إذا كان يعرف وجوه الفقه، ويشاور أهل الفقه فيه^(٧)، وأما إذا لم يكن المعنى مجتهداً، بل مقلداً، فعليه الأخذ بقول أفقه الناس عنده، ويضيف الجواب إليه^(٨).

تلك هي القواعد العامة التي وضعها علماء الحنفية لأجل إتمام تحرير القنون الرجوع في

(١) رسم القنن ص ٢٧ تصرف.

(٢) رسم القنن ص ٢٧ تصرف، فتاوى قاضي خان، ج ١ ص ٣ تصرف.

(٣) رسم القنن ص ٢٦-٢٣

(٤) نفس المرجع ص ٢٧

(٥) فتاوى قاضي خان ج ١ ص ٣، رد المحتار ج ١ ص ٧١، رسم القنن ص ٣٣، مضمة الرعاية ج ١ ص ٢٤.

(٦) رد المحتار ج ١ ص ٧١، مقدمة الرعاية ج ١ ص ١٣.

(٧) رد المحتار ج ١ ص ٧١، رسم القنن ص ٣٣

(٨) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٣١٢.

والناظر في هذه التعبيرات يجد بعض التفاصيل في مدلولاتها مما يحتم القول بأن بعض هذه اللفاظ أكد من بعض، فننظر الفئتين أكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرهما، ولفظ به يعني أكد من لفظ "الفئتين عليه"، والأصح أكد من الصحيح، والأحوط أكد من الأحاط^(١).

ولا شك أن الإشارة بهذه الاصطلاحات وأمثالها تسهل للقارئ الباحث معرفة الرأي الراجح من غيره، إلا أن التساؤل يظهر واضحا فيما إذا تعارض إيمان معتبران في التصحيح أو بتعبير آخر، إذا كان هناك قولان مصححان، فأي التصحيحين يأخذ؟

يعرض ابن عديدين الجواب على هذا التساؤل عوضاً جعيلاً فيقول رحمه الله: وحاصل هذا كله أنه إذا صحح كل من الروايتين بلفظ واحد كأن ذكر في كس واحدة منهما هو الصحيح أو الأصح، أو به يعني، تخير المقتضى.

وإذا اختلف اللفظ فإن كان أحدهما لفظ "الفئتين فهو أولى؛ لأنه لا يعني إلا بما هو صحيح، وليس كل صحيح يعني به؛ لأن الصحيح في نفسه قد لا يعني به لكون غيره أوفق لتغير الزمان، والضرورة ونحو ذلك، فما فيه لفظ "الفئتين يتضمن شيئين: أحدهما: الإذن بالفئتين به، والآخر: صحته؛ لأن الإفتاء به تصحيح له، بخلاف ما فيه لفظ الصحيح أو الأصح مثلا.

وإن كان لفظ الفئتين في كل منهما فإن كان أحدهما يفيد الحصر مثل: وبه يعني، أو عليه الفئتين، فهو الأولي، ومثله مثل أولى - نلفظ: عليه عمل الأئمة؛ لأنه يفيد الإحصاء. وإن لم يكن لفظ الفئتين في واحد منهما، فإن كان أحدهما بلفظ الأصح، والآخر بلفظ الصحيح^(٢)، ففيه خلاف:

١- فاشتهور عند المصنف أن الأصح أكد من الصحيح، فعليه ترجيح الرواية التي قبل عنها: إنه أصح.

٢- ويرى بعض العلماء أن الأخذ بما وسم بلفظ الصحيح أولى من الأخذ بما حكم عليه بأنه أصح؛ لأن الصحيح مقابل الفساد، والأصح مقامه الصحيح، فقد وافق من قال: الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح، وأما من قال: "الصحيح" فممنه ذلك الحكم الآخر

(١) رسم الخش ص ٣٨ ومقدمة الرعاية ج ٦ ص ١٦.

(٢) رسم الخش ص ٣٨-٣٩.

فسد. فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد^(١).

ويجوز، أيضاً، عيدين من ثبوت الموقف من هذا الاصطلاح، فيقول: لكن هذا يجب إذا كان التصحيحان في كتابين، أو لو كانا في كتاب واحد، من إمام واحد، فلا يثنى الخلاف في تقديم الأصح على الصحيح؛ لأن إشعار الصحيح بأن ما يابىه فاسد، لا يثنى بعد التصريح بأن مثالبه أصح، إلا إذا كان في المسألة قول ثالث يكون هو الفاسد، وكذا لو ذكر تصحيحين من إمامين. ثم قال: إن هذا التصحيح اشتمل أصح من الأول مثلاً، فلا شك أن مراده ترجيح ما عجز عنه بكونه أصح.

وإن كان كل منهما يلفظ 'أصح'، أو 'الصحيح'، فلا تنبه في أنه يصحير بينهما إذا كان الإمامان، أحدهما من رتبة واحدة، أما لو كان أحدهما أعلم، منه يختار تصحيحه كما لو كان أحدهما في الحقيقة، والآخر في البرزخ مثلاً، فإن تصحيح القاضي خان أقوى.

وكذا تنجز إذا صرح بتصحيح أحدهما فقط بلفظ 'أصح'، والآخر بلفظ 'أو لأولى'، أو 'الأصح'، وسكت عن تصحيح الأخرى، فإن هذا اللفظ يفيد صحة الأخرى، لكن الأولى الأخذ بما صرح بأنها الأصح لزيادة صحته، وكذا لو صرح في أحدهما بالأصح، ولم يصرح بالأخرى بالصحيح، فإن الأولى الأخذ بالأصح^(٢).

(١) نفس المصدر، ص ٣٨.

(٢) ذكر نور عاين بعد ذلك قواعد الترجيح التي ينشئ على نفسه - من رتبة - تبعاتها، أعطي له، إذ لم يكن في الأصل من قولين صحيحين، أو أكثر - يقول ابن هابس: إذا كان في المسألة قولان مصححان، فانفضى الخيار ليس على إحداهما، بل إذا كان يمكن لأحدهما ترجيح قبل تصحيح أو بعده، ثم يستشهد بما ذكره المصنفات، وأثبت ما جرحها.

- ١- إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ 'الصحيح'، والآخر بلفظ 'أصح'، فالمشهور ترجيح الأصح.
- ٢- إذا كان أحد القولين بلفظ 'الفتوى'، والآخر بلفظ 'حكم'، فموجب بلفظ 'الفتوى'.
- ٣- إذا كان أحد القولين المصححين في ملكه، والآخر في غيره، فمقدم ما هو الخو.
- ٤- إذا كان أحد القولين هو قول الإمام الأعظم، والآخر قول بعض أصحابه، فمقدم قول الإمام.
- ٥- إذا كان أحدهما طاهر اثره، لا يقدم على الآخر.
- ٦- إذا كان أحد القولين قائم على المشايخ العظام، فيقدم على غيره.
- ٧- إذا كان أحدهما الاستحسان، والآخر القياس، فمقدم الاستحسان، إلا في مسائل.
- ٨- إذا كان أحدهما أشبه للرفق، فيقدم على الآخر.
- ٩- إذا كان أحدهما من أهل الترمذ، فإن ما كان أقوى أثرهم، أو أسهل عليهم، فهو أولى بالاعتداد.
- ١٠- إذا كان دليل أحدهما أوضح وظاهر، وبعض علم، وكثر منه إرجاعات بقولته، وكذا إذا لم يصح تصحيح واحد من الخو.

فمقدم ما عجز عن هذه المرحلات (انظر رسم المتن ص ٣٩-٤٠).

ولا يسمى أن يقوم بها إلا إذا لم يكن في هذه المصطلحات عامة في كتب الفقه الحنفي، علماً بأن ذلك مصطلحات خاصة ببعض الكتب - إن لم يكن بكثير منها - يلتزم بها مؤلفوها ويوضحونها عدة في مقدمات كتبهم، فأول الأقوال التي اتفقت في فتاوى الإمام قاضي خان له مربة على غيره من أصحابه لأنه قال في أول الفتاوى: "وبما كتبت فيه الأقوال من المتأخرين احصرت على قول أو قولين، وقد علمت ما هو الظاهر، وانتهجت به هو لأشهر"، وهذا صاحب ملئى الأنهر: "لزم تقديم القول المعتمد"، ومن بعده من كتب التي تذكر فيها الأقوال ما تشاء كتهذبة وشروحه، وشروحه الكثير، وخافي النسبي، والمبدع وغيره من الكتب المسبوبة، وقد حوت المدة فيها عند حكاية الأقوال أنهم يؤخرون قول الإمام، ثم يذكره دليل كل قول، ثم يذكرون دليل الإمام متبناً لطول عدل مثله غيره، وهذا ترجيح له أن أقوال الإمام إلا أن يتصور على ترجيح غيره".

الكتب المعتمدة:

يحتار علماء الحقبة طالب العلم من الاعتماد في نقل المذهب على غير الكتب المعتمدة عند العلماء، فلا يسوغ أن يعمل بكل كتاب مؤلف في الفقه، فإن الكتب المتداولة في زماننا هي كتب جمعتها الرعايا المتأخرون من أطراف خوافي "، بحيث قد عشت ورجب سابع المراجع من الأحوال وحسن المراجع له، نعلم أنه لا ثقة بما يذكر به أكثر أهل زماننا من جهة

(انظر ص ٦٠)

١٦) ماون قاضي خان على هامش الفتاوى الجديدة ٦٠ ص ٢

٢١) ملئى الأنهر: "كتب إبراهيم بن محمد أقبلي، حطرت جامع الدلائل محمد خان باغملطغا، قد عالماً بالعلوم العربية والتفسير والحديث، وكتب له به طولي في الفقه والأصول، وكتبه في القوم بعد، حبه، توفي سنة ٩٤٦هـ، وقد حذر سبعين من حمراء، استقر المعانيه ٦٩٤ (انظر ص ٦٠) وقد ذكر في نسخة ملئى الأنهر حاشية: "وسمعت مدثر أخلاف من العلماء وقد كتب من أمهات الكتب المتأخرين، أنه لم يترك الكتب المذكورة، فيكل من بعده به حفظ قبله، قالوا: أو كتابه الحديث والأصحح ويعود، فإنه مرجوح بالندة لأنه ليس كذلك، ولما أحسنه، أو تشبه على الأصح والأقوى، وما هو عندنا للفتوى. (ملئى الأنهر ص ٦١)

٢٢) سم الفقه ص ٣٦

٢٣) طبعه برضا من الشافعي ٣٤١

كتاب من الكتب الأخيرة خصوصاً غير المحررة^(١).

وبهذا الصدد هناك حقيقتان لا بد من التنويه عنهما:

أولاهما أن الإجماع قائم بين علماء الخفية المتقدمين واذة آخرين على أن كتب ظاهر الرواية هي أساس المذهب وله، وأن ما كان فيها يعني به وإن لم يصر حوايتيها^(٢).

وثانيهما أن هذه الكتب تحتوي في الغالب على أكثر من قول، أو رواية، وإن علماء الخفية من المشايخ ممن جاء بعد الفقيه الأول، ومن تبعهم قد قاموا بالترجيح بين هذه الأقوال، وتقديم ما يرون أنه الأرجح في ضوء الأصول والقواعد التي رتبها الإمامون والمبدا، حتى لو كان ما احتاروه من غير ظاهر الرواية، ولقد صرح الحنفية بأنه إذا صحح علماء المذهب ما يخالف ظاهر الرواية، فالمعتمد حينئذ ما صرحوا بتصحيحه، وهذه التوجيهات^(٣) قدمت إلى الميدان العلمي الذي هي مختصرات مركبة مخددة مؤلفوها على أنفسهم أن لا بدعروا فيها إلا لأرجح المقدم من الأراء.

في ضوء هاتين الحقيقتين يظهر أن كتب ظاهر الرواية، وإن كانت هي أساس المذهب إلا أنها تعرضت للتصنيف على أيدي المشايخ حتى حثروا لأرجح، والأقوى دلالة والأصح لتفتقر من الأراء ليكون ما احتاروه هو المذهب، وبناء على ذلك تم نصيب كتب ظاهر الرواية وأراء طاهر الرواية كلها على إصلاقتها هي المذهب، بل على الباحث أن يغتنى أولاً عن مارجحة المشايخ واختاروه.

ومن هذا يظهر واضحا أهمية الدور الذي قام به المشايخ في تحديد مفهوم المذهب، كما تظهر أهمية كتبهم التي ضمنوها اختياراتهم، وأهمية القاعدة التي اتفق المتأخرون عليها من أن ما في المتن مقدم على ما في الشروح، وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى^(٤) بل يمكن اعتبار هذه القاعدة هي المفتاح الذي إلى معرفة المذهب عند المتأخرين لا بد للبحث أن يصعبا نصب عينيه دائماً بحث عن رأي الأرجح في المذهب.

ولا ينبغي اللحن بأن هذا ينقص من قيمة كتب ظاهر الرواية، أو بعض من درجتها، بل لا تزال هي الأساس.

(١) اسم النص من ١٣، رد المحتار ج ١ ص ٦١.

(٢) رسم المتن ص ٦١.

(٣) نفس الموضع ص ٦٦.

(٤) نفس الموضع ص ٤٦، مقدمة الرعاية ص ١٠.

ومن المعلوم بديهيًا أن اختيارات المشايخ إنما ترجع بين ما تعددت فيه الروايات الظاهرة، وفي الغليل النذر اختاروا من غير ظاهر الرواية، ومن ثم فكسبهم في حقيقتها لا تعدو كونها احتصاصاً لكسب ظاهر الرواية، وأراءهم لا تخرج عن دائرة ظاهر الرواية إلا في الغليل، والغليل جدًّا.

وكنتيجة لما تقدم فإن الكتب المعتمدة عند الحنفية هي:

١ كتب ظاهر الرواية: وهي الكتب الستة التي ألفها محمد بن الحسن، ونالت تقدير المتأخرين كما حطت باعتماد المتقدمين، فمرتبة كتب الأصول الستة عندنا كالصحيحين في الحديث^(١).

وقد ذكر علماءنا أن الكتب الخمسة التي هي كتب ظاهري الرواية وأصول المذهب كالأخبار الثواتر، والمشهورة، وأن المتون كالصوم، ووجه الشبه هو النقل عن مؤلفيها، فالكتب الخمسة كالأخبار الثواتر، أو المشهورة هي نقلها عن محمد ابن الحسن رحمه الله والنوادر، أو المشهورة، لا في كونه حقًا يجب اتباعه على سائر المكلفين^(٢).

ولقد جمعت هذه الكتب في كتاب الكافي للحاكم الشهيد، فالكافي حظي بما حظت به الكتب الستة من الاعتماد، ومن شروحه التي نال الثقة والاعتماد كتاب المبسوط للإمام أثير خسي إذ لا يعمل بما يخالفه، ولا يركن إلا إليه ولا يفتي ولا يعول إلا عليه^(٣).

على أن هنا قيد سبق وإن نزلنا عنه، ولا بد للباحث من ملاحظته حين الأخذ بالروايات الظاهرة، ذلك أن المتأخرين يرون أنه إذا تعددت الروايات الظاهرة، فالراجح والمعتبر في المذهب هو ما رجحه كبار المشايخ حتى لو كان ما رجحوه من غير ظاهر الرواية^(٤). ومن ثم فالفضل هو ما اختاره المشايخ في كتبهم ومختصراتهم المعروفة بالتون المعتمدة.

٢ المتون المعتمدة وهو اصطلاح أطلقه الحنفية المتأخرون على بعض المختصرات التي ألفها الحاذق من علماء المذهب الذكيين المشتهرين بالتمحيص والتدقيق، وما صححته هذه المتون هو نسخة الآراء المعتمدة الراجحة عندهم.

وبعنى بالتأخرين هنا: علماء الشطر الثاني من الدور الثالث إلى عصرنا هذا، وأهمية

(١) إسناده أهل المذهب ١٣٩-٢٥٠.

(٢) نفس المرجع ص ٢٣٥.

(٣) انظر ص ٧٧ من هذا البحث.

(٤) انظر ص ٨٩ من هذا البحث.

هذه المتنوع ومدى اعتمادها تظهر جلية واضحة في قولهم: إن المتن موضوع لنقل ما هو المذهب، فلا يعدل عما فيه^(١).

وتجديد المقصود بالمتن العتمدة في هذا الاصطلاح، وتعيين مسمياتها يختلف باختلاف العصر نقطةً وتأخراً، فقد كان يراد بها سابقاً متنون كبار متباينين وأجلة فقهاء كتصانيف الطحاوي، والكرخي، والخصاص، والخصاف، والحاكم^(٢)، وهي تصانيف معتبرة ومؤلفات معتمدة^(٣) يعود تأليفها إلى بداية الدور الثاني حسب التقسيم الذي سار عليه هذا البحث.

وكشيحة منطقية لتطور المذهب، ونوع العلماء فيه، فقد اتسع مفهوم هذا الاصطلاح عند المتأخرين في الدور الثالث، وأصبح مفهومه يشمل متوناً، ومختصرات أخرى، وهي المتنون التي مصغرها يميزون بين المراجع والمراجع، والمقبول والمردود، والمغوى والضعيف، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح المقبول والقوي^(٤)، فالت من الثقة ولا اعتماد ما نالته ثلث المؤلفات المقدمة في التأليف حصراً مع التيسيم المطلق، والاعتراف للسائقين بفضلهم، ومرة مؤلفاتهم في المذهب.

فالمتن المعتمدة عند ابن عابدين هي:

المتن المعتمدة كالبداية و مختصر القدوري و المختار و النهاية أو الوفاة و الكنز و المنقى ، فإنها الموضوع لنقل المذهب^(٥)، ويتجديد أكثر يرى الإدم اللكنى أنه قد كثر اعتماد المتأخرين هي:

١- الوفاة ٢- كثر الدفاتر ٣- المختار ٤- مجمع البحرين ٥- مختصر القدوري، وذلك لما علموا من حلافة مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل يعتمد عليها.

وأشهرها ذكرها أقوالها اعتماداً: ١- الوفاة ٢- الكنز ٣- مختصر القدوري، وهي المراد بقولهم: المتن الثلاثة.

(١) رد المحتار ج٤ ص ٢٠٩.

(٢) الفوائد البنية ص ١٠٧.

(٣) إرشاد أهل الله ص ٢٣٥٩.

(٤) الفوائد البنية ص ١٠٧.

(٥) رسم المتن ص ٣٦-٣٧.

«إذا أهلكوا المثلون، لأربعة: أرادوا هذه الثلاثة، واختار أو المجموع^(١)، وقد يراد بالمثلون الأربعة: اختار، والكفر، والوقاية، ومجمع البحرين^(٢)».

ولعل أشهر هذه المثلون وأكثرها استعمالاً عند علماء عصرنا هما: مختصر القنوري^(٣)، وفيه الكتاب عندهم، وهو ثوب المثلون^(٤)، وكنز الدقائق^(٥) فهو كما يقول المحمدي: «وقد فاق كثير الدقائق باقي المثلون شهرةً، وكثرت شروحه وحواشيه^(٦)».

وترتبط هذه المثلون بكتب الأصول ارتباطاً توليدياً، وأثبتنا، بأساسه، في القنوري -أقدمها-: هو المشهور بـ «الكتاب»، وهو مختصر لم يرتض مؤلفه فيه إلا ذكر الراجح من مختلف أراء طاهر الرواية، وتطبيقات المشايخ، والاختار: اختار فيه مؤلفه قول الإمام أبي حنيفة، فصار يجمعان آراء أئمة المذهب من كتب طاهر الرواية، وكتاب النفاة: ألفه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، توفي سنة ٧٤٧هـ^(٧)، اختصر فيه كتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية، ووقاية الرواية من تأليف تاج الشريعة محمود المحبوبي جد مؤلف النفاة^(٨)، وكان الهدف من تأليفه أن يقدم مختصر أن كتاب لهداية يستطيع حفيده حفظه بسهولة، فكتاب النفاة مختصر الوقاية^(٩) التي هي مختصر الهداية لقبول عند أبواب البداية والنهاية^(١٠).

والهداية: تأليف الإمام المرغيناني هي كما سبق ذكره، شرح للهداية، والهداية جمع بين القنوري والجامع الصغير لمحمد بن الحسن، ومجمع البحرين: جمع بين مختصر القنوري والمنظومة التيمنية.

فأنت ترى تسلسل هذه الكتب وارتباطها ببعض أوضاعها اعتمادياً يعود بها إلى الأصول

(١) مقدمة الرعاية ج١ ص ٢٠، انظر.

(٢) نقول السبب ص ١٠٧، ومحمد بن حنيفة: النظرية الواضحة إلى ابواب الراجحة ص ٣٤٨، للمحمدي. فلهذا الشرح في الإسلام ص ٣٤.

(٣) نظرية الواضحة ص ٣٤٨.

(٤) فأسسه بتتبع ص ٣٤، وقد ذكر فيه عدداً من الكتب المشهورة في المذهب الحنفي، واعتمد عليها، انظر ص ٣٣، ٣٦.

(٥) ترجمة مسية هي فوائد السبب ص ١٠٩-١١٢.

(٦) نظم ترجمته في فوائد السبب ص ١٠٩-١١٢.

(٧) على القاري الهروي. فتح باب الفتاة شرح كتاب النفاة، تحقيق عبد الغني أبو عده ص ٩.

السنة، وبلغ أكثره إلى جامع الصغير^١ تأليف محمد بن الحسن، و محضر
القُدوري^٢. ثم إن يجمع الرابع من الروايات القديمة من الكتب الستة الشهيرة: كتب ظاهر
الرواية، ويؤكد مختصر القُدوري بكون القاسم المحدث، وقطب الرعي في هذه المتن،
وخاصة بما أريد بها التوثيق والاعتبار والمصحح والقُدوري^٣.

وقد ألف إبراهيم ومحمد أحسن كتاباً أسماه ملخص الأجر جمع فيه مسائل اختار
الأربعة: القُدوري، واختار، وكثير، والوفائية، وحقول فيه أسعت إليه ما يحتاج من مسائل
الفرج، وندوة من الهدية^٤، واجتهد في عدم ترك شيء من مسائل الكتب الأربعة،
الهداية منه في الألف، وضع على فروع من الخدمة الاعتقاد^٥، ويسعى أن يشير بما إلى
أمور الألفية.

١- أن ما استنبطه من أن المتن مرصعة بقول اذهب ومسائل ظاهر الرواية
إن هو حكم غائب لا كلي، فإنه كثيراً ما يذكر ترتيب المتن مسألة هي من تدرج تحت الشرح
للتقدمين مخالفة لمبدأ الأئمة^٦، وكذا قولهم: إن المتن موصوفة بقول مذهب الإمام أبي
حنيفة حكيم غالي لا كثري. فكثيراً ما ذكر، وبينما مذهب صاحبها، إذا كان واحداً^٧.

٢- أن ما في المتن مصحح تصحيحاً آخر مما حدث إن مؤلف الكتاب التزموا وضع القبول
لصحيح، فيكون ما في غيرهما مقابل الصحيح إلا إذا ورد التصريح بصحيح ما في غير
شرك، فيكون مقدم على ما ورد فيها^٨ لأنه تصحيح صريح، لتقدم على التصحيح
لأثره^٩.

٣- أن القول بـ «م» أقول المتن على ما في الشروح، وما في الشروح على ما في
المتن، وهذا قول أقول المتن، وهذا نص، والشروح على المتن، وهذا نص، فلا أن
هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما إذا به يوجد التصحيح التصريحي في الطائفة

١) وقد ترجمته

٢) مقدمة ملخص الأجر ص ٩

٣) كشف الظنون ص ٢٠ ص ١٨١٦، انظر أيضاً مسنده للشيخ ص ٣٥.

٤) مقدمة لرعاية حد ص ١٠

٥) بحر المصالح

٦) راجع أيضاً ص ٣٦ ص ٣٦.

الاحتياطية^{١١}، فإن واحد، قدم القول انصرح بتصحيحه.

فلنصريح بالتصحيح للرأي وترجيحه، يجعله هو الرأي المعتمد في المذهب، حتى لو كان معارضاً لما في المتن، ونعمل هذا قايماً في المذهب.

٤- لا بد أن نرى هنا أن ما ذكرته من المتن المعتمدة إنما هو رأي أغلبية أيضاً، وإلا فهناك من علماء الحنفية من يرى أن المتن المعتمدة هي تلك التي أتت عن أيدي كبار المشايخ، فالمتن المعتمدة هي أمثال مختصر الطحاوي^{١٢}، و مختصر الكرخي و مختصر الحاكم الشهيد و مختصر القديري .

وأما المختصرات التي جمعها المتأخرون كالتوفيقية و التكثر و الثنائية ونحوها، فإن أصحابها وإن كانوا علماء صالحين فغالبهم لا يملكون عدداً لا أسماء، فكيف يمكن أن يثبت أصحاب تلك المختصرات من الفقهاء مع حلول مختصرات المتأخرين عن الإسناد والحق، وعدم سلامة كلامهم، فلا يعتمد عليها مثل الاعتماد على المختصرات المتقدمة، وإنما يعمل بما فيها من المسائل الضرورية والمشهورات، وما صح نقله في المذهب اعتماداً على الشهرة، أو ظهور الحق، أو إسناده على موافقته للأصول، ودلالة الأدلة عليه، لا لأنه أورده واحد من أصحاب هذه الكتب^{١٣}.

ولعل الشارح من بين الرأى ظاهر لا حفيظ، فمختصرات المشايخ الكبار : الطحاوي، والكرخي، والشهيد، والقديري مبنية، ومعتمدة على كتب طاهر الرواية، ولترجيح بين أفرادها، ومتون المتأخرين مبنية في مجملها على كتب طاهر الرواية جمعاً أو اختصاراً، أو ترجيحاً على ما سبق بيانه إضافة على احتوائها لأثر المشايخ الكبار وترجيحهم، فالتابع واحد وإن اختلفت الروايات.

٤- كتب الشروح

والقصد بها شروح المتن المعتمدة بوجه خاص، والشروح الأخرى بوجه عام، وهي تأتي بعد استوفاء درجة في الاعتماد، وقد أئتم الدور الثالث بكثرة الشروح، وأحوط أن نكتبها العلماء المتأخرون على المتن وغيرها من كتب المتقدمين، وليس كل هذه الشروح، والمؤلفات بالقلب المعتمد، بل منها ما هو الموضوع الذي لا يقبل ترجيحه، وسنبين إن شاء الله

(١١) مقصوداً الرعية عدة من: ١.

(١٢) إرشاد أهل السنة ٣٤٦-٣٤٧.

٨٨٥ هـ^١.

١١- الترتيب والتصحيح شرح لمختصر لندوي : الذي قاسم بن فصوله الخفص - توفي

سنة ٨٧٩ هـ^٢.

١٢- البحر الرائق شرح كثر الدقائق لزبن العبدلين بن إبراهيم بن نجم الخفص : المتوفي

سنة ٩٦٩ / ٩٧٠ هـ^٣ : وقد صار كتابه هذه الخفصية ومرجعهم^٤.

١٣- بعض من فرض كتب الشروح التي ألفها العلماء في تنقيح لغتهم، وإتمام ما ذكرها، أو ترعاه، علماء الخفصية خاصة المتأخرون جداً والمعاصرون، من الذين اعتدوا أقوالها، ولا يعني هذا إلا أن أذكر بأن فترة ما بعد الألف إلى عصرنا هذا قد زحرت بالكثير والكثير من المؤلفات والشروح، الخواشي منها ما هو بالعربية، ومنها ما هو باللغة الأوردية أو التركيبية وغيرهما من اللغات، واشتهرت بعض هذه الكتب في أقطارها، تداولها أئمة العلماء، ولكن لا نستطيع الجزم بمدى اعتمادها أو دورها فيها من أراء وتغريبات، إلا أن الذي لا يمكن تجاهله من كذا أن هناك من بين الكتب التي ألفت بعد الألف كتاباً برزت من بين الصفوف، وأحدثت مرام، عدة كل عالم ومتعلم، والذين هم من هذه الكتب:

١- مجمع الأمهر شرح لمنطق الأئمة لعبد الرحمن بن محمد ابن سليمان المعروف بشيخي زاده، توفي سنة ١٠٧٨ هـ^٥.

٢- رد المختار معنى المر المختار شرح تصوير الأبصار، والمنهج حاشية ابن عابد بن^٦، وهذا الكتاب يكاد يتسم نرى لشهرة بين كتب الفترة الشاعرة، فهو مستخدم أكثر العلماء

(١) كان محمداً إماماً في الأصول والمقولات، من تصنيفه معروف وشروح تدور، وموافق الأصول و
المؤلفه ص ٨٤.

(٢) أبو العبدل بن الدين قاسم بن فطرس الخفص تلمذ على الكمال بن الهمام الخفص، كان له من علاقه، نظر التواتر ص ٩٩، وله ترجمة مطولة في المصنف، للاعلام للسخاوي ج ٦ ص ١٨٤-١٩٠، وانظر أيضاً كشف الظنون ص ٦٤ ص ١٦٢.

(٣) التواتر ص ١٣٤-١٣٥ حاشية ٢.

(٤) نعم الدين الغري: الكواكب الشاعرة ج ٣ ص ١٥٤، وانظر رد المختار ج ١ ص ١٩.

(٥) ويعرف أيضاً باسم شيخ الإسلام (نظر أهمية المعارف ج ١ ص ٤٤٩) وكشف الظنون ج ٢ ص ٨١٥.

(٦) انظر ترجمته ص ٢٢٥ من هذا الكتاب.

انحصريين ، ولكتاب حاشية على كتاب الدر المختار لمحمد بن علاء الدين المحمدي^(١) ، والذي شرح فيه كتاب تنوير الأبصار لمحمد ابن عباد الله السمراني^(٢) ، وبالرغم من أن الدر المختار قد طرأ في الأقطار ، وسار في الأمصار ، وفاق في الأشتار إلا أنه قد بلغ في الإيجاز إلى حد الإلفاظ^(٣) ، ولذا أصبح من الكتب التي لا تعدد^(٤) .

يقول ابن عابدين في مقدمة حاشيته موضعاً منبجاً في هذه الحاشية : وقد التزمت فيما يقع من لشرح من المسائل والصويف مراجعة أصله المتقول عنه وغيره خوفاً من إسقاط بعض القيود والشرائط ، وبدلت الجهد في بيان ما هو الأقوى ، وما عليه الغنى ، وبيان الرجوع من مخروج ، مما أطلق في الفتوى أو الشروح معتدلاً في ذلك على ما حوره الأنصه الأعلام من المتأخرين العظم^(٥) .

ولاشك أن منهج المصنف وشهرته بين العلماء قد جعل هذا الكتاب من أشهر الكتب المعتمدة المتداولة بعد زمن المؤلف إلى عصورنا هذه ، ورغم أن المؤلف نفسه وإياه الأجل قبل أن يتم تأليفه ، فأكدناه اسم محمد علاء الدين ابن عابدين في كتابه تكملة رد المختار على الدر مختار .

٢- عمدة الرعاية في شرح الوقاية : وهو حاشية لمحمد عبد الحفي الأنصاري اللكنوي^(٦) على كتاب شرح الوقاية لعبيد الله بن مسعود ، و عمدة الرعاية : وهو أحد الكتب

(١) محمد بن علي بن محمد الشافعي ، الدر المختار ، المحقق : الأصيل الدين بن المعروف ، المحقق : هبة الخفيع ، وصاحب التعليقات نقله في ألفه بعد رد ، توفي سنة ١٠٨٨ . (سفر الحسي : خلاصة الأثر ج١ ص ٦٣-٦٤ ، وانظر رد المختار ج١ ص ١٥-١٦)

(٢) محمد بن عباد الله بن أحمد الخطيب السمراني الغري حنف المذهب رأس الفقه في عصره ، وكان إماماً جامعاً كبيراً حسن السمعة قوي لمعة كثير الأطلاع ، توفي سنة ١٠٠٤ هـ . (الحسين : خلاصة الأثر ج١ ص ١٨-٢٠ ، بصرف)

(٣) رد المختار ج١ ص ٤ .

(٤) ر - م المقي ص ١٣

(٥) رد المختار ج١ ص ٤ .

(٦) محمد بن عبد الحفي بن لؤلؤ بن عبد الحليم اللكنوي الهندى الفقيه المحدث ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ ، انظر هبة الخفيع ج١ ص ٣٨٥ ، وترجمته لنفسه في التعليقات السنينة على الفوائد البهية ص ٢٤٨

لشهوره المتداوله بين علماء لغاه الهندية^(١)

٤- كتب الفتاوى:

مبدان الفتوى ميدان واسع شازى فيه علماء لطيفة المتقدمون والمتأخرون. وأظهر انكتيرون منهم براعة وتمكن منقطع الطير. وكتب الشارح تاشي في الدرجه لثالثه بعد كتب الشرح والتفريغ حيث يستأنس بالفتاوى إذا لم يكن رأي في المتن والشرح. فإذا لم يوجد في رواية الأصول، ولا في رواية التواتر حكمه للحاقه يؤخذ بما هو الأصح والأثبت من المواقف والفتاوى الأمتى والأفضل إلى ما هو أقرب من التعارض^(٢)

والتفصيل به، كتب الشارح لا فاعده له يمكن الاعتماد عليها ألهم إلا تفصيل العبد المشهورين لما ورد فيها، وتناولهم لأراءها، ومن ثم تتباين كتب الفتاوى شهرة وأمتى حتى إننا نجد من يقول إن أصل الكتب هو خلاصة العتائون، ثم فتاوى فاضل خاند، ثم لمحيض و النحرير، والمناظر، والحزله، والمحنة إلا أن هذا التخصص مردود من آخرين بأنه يحكم محض، مجرد تحيين صدر عن مؤي^(٣)

على أنه من الممكن القول إن هناك من كتب الفتاوى ما حاربت إعجاب بعض العلماء وعادهم في مختلف الأعمار، ويؤثر الانتماس بها في كتب العلماء ولا يستأنس بأراءها، ومن أشهرها:

- ١- الفتاوى المولوية نعيم الرتبة كولواجي، توفي سنة ٩٥١ هـ
- ٢- الفتاوى السراجية: السراج الدين علي بن عثمان الأديبي سراج الدين، توفي سنة ٩٧٢ هـ.

٣- الفتاوى الحانية: القاضي حن الحسن بن منصور، توفي سنة ٩٩٢ هـ.

٤- الفتاوى الظهيرية: الظهير الدين محمد البعلري، توفي سنة ١١٩ هـ.

٥- الفتاوى العربيه: الشيخ الدين إبراهيم بن علي الطرسجي الحنفي، توفي سنة

(١) انعم علماء الهند بالذهب الحنفي، ولهم فيه فخر من المؤلفات، وهو من الفروع المهمة في الإسلام وسوائه. ونحن هنا نذكر مع أسد العلماء والادب وغيره المؤلفات هذه التي شملت (١٢٨٦-١٣٤١ هـ) في كتابه الثقافة الإسلامية في الهند (الطبعة ١٩٥٥-١٩٦٨)

(٢) إرشاد أهل مكة ص ٣٥٤

(٣) المرجع نفسه ص ٣٦

٧٥٥ هـ^١.

٦- القنوي: النثر حاشية لعالم بر علماء الحنفية، توفي سنة ٨٠٠ هـ^٢: جمع فيه مسائل المذهب لمرهاتني أو الفخورة و إسخانة، المصهريه^٣.

٧- القنوي: البرازية لمحمد بن محمد البرازي، توفي سنة ٨٢٧ هـ^٤: وهو كتاب جامع يخص فيه زيادة مسائل الفتاوى و المراجعات من الكتب المختلفة، ورجح ما ساء عنه الناس، يذكر الأئمة أن عليه التدويل، وسماء المطامع الوجيز^٥.

٨- القنوي انصاسية: وهو تشيع قسم من مخطوط الحنفية، في سنة ٨٧٩ هـ^٦

٩- الفتاوى الخيرية: تأليف ابنين بن أحمد بن ميرزا بن علي بن زين الدين عبد الوهاب الأيوبي الفارسي الرمي، توفي سنة ١٠٨٦ هـ^٧.

١٠- الفتاوى الهندية: وهي المعروفة أيضاً بفتاوى عاتكبر نسبة إلى السلطان محمد أورنگزيب عالم كبر، توفي سنة ١١١١ هـ أو ١١١٨ هـ أحمد ملوك الهند، والذي أمر بتأليفها، وأسند القيام بذلك إلى الشيخ نظام الدين النيسابوري^٨، وكان الهدف منها أن يزلوا كتباً جامعا لظهر الروايات التي تلقى عليه، وأتمى بها المجلد، وجميعها فيه من النوادر، تأليفها العمدة بالفتوى كيتلا بقوت الاحتياط في العمل، والاجتهاد عن الخطأ

١١- إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد فاضل الفقه الحنفية، نعم الدين الطرسوسي، مات سنة ٧٥٨ هـ، نظر الفتاوى الشريفة من ١٠٩٠ هـ^٩.

١٢- واسم كتاب راند فاضل، وقد أشار إلى جمعة أخذوا الأعظم، وقد ذكر صاحب هدية العارفين أن المؤلف توفي سنة ٧٨٦ هـ، وهو راجع قلم - والله أعلم - كان أصحاصه الكتب التي جمعها في كتابه فاضل حقه التاريخ كما هو معلوم. وله تحكيك كلفة، الطون تاريخ و منه، انظر انكشف، ١٠ من ٢٦٨. و هدية العارفين ١٢٣ من ٢٣٢، وذكر المحقق أن وفاته كانت سنة ٨١٠ هـ (نفسه الشريعة ص ٣٤)

١٣- نسخة الظرف، ج ١ ص ٢٦٩

١٤- محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكوفي الشهير بالسرياني، كان من أهم تراجمه في القنوي و لأصول، لاقتوت من ١٨٧-١٨٨ هـ، وانظر ترجمته في النسخة، لعمامة ص ٢٢١

١٥- كشف الطون ج ١ ص ٢٢٩

١٦- كتيب الفتوح ج ٢ ص ١٢٢٧، وقد تقدم ماله منه في البحث.

١٧- نظر ترجمته في حاشية العارفين، ص ٣٥٨.

١٨- كشف الطون (مبسطة هداية العارفين) ج ٢ ص ٧٦٩ أعاد ذلك بطهراني

والمثل

وقد كُتبت لأجل ذلك هذه الكتابات في زمنه عليه السلام، ليس بهدف انتيخ نظام المذكور،
وأغنية الوجود لهم:

١- القاضي محمد بن الحسين الحارثي في كتاب

٢- الشيخ علي بن أبي حمزة في كتابه

٣- الشيخ محمد بن أبي الخليل الحارثي

٤- القاضي محمد بن أبي الخليل الحارثي

ونقد وزج العمل بينهم على أربعة أقسام، ولا شك أن صحاح هذه الأعمال مستند على
أثر الأئمة من العلماء، ذكر منهم صاحب الطبقة الإسلامية في القرن خمسة عشر عاماً
بالأصالة إلى الخليفة الساساني ذكرها، وقد أثبت جهود هؤلاء العلماء، فكانت نتيجة هذا
الكتاب الخالص، على أن يفي عن مؤلفه مبلغ ما في كتابه، وقد أوضح هذا العلماء
مبهم في مقدمته للكتاب، حيث جاء أنهم اقتصر على الأكثر على طاهر الروايات، ولم
يلتفتوا إلا نادر ما في الروايات، وذلك فيما لم يجدوا حرجاً من أسئلة في طاهر
الروايات، أو وجد حرجاً من التواتر موسوماً بعلامة التفتي، ويقطوع على رواية من التعقيدات
بعد رتبها مع التواتر، أو الروايات، ولم يغيروا الأحكام إلا لما في ضرورة من جهة، وإذا وجدوا
حرجاً من محققين كل عهداً موسوماً بعلامة التفتي، وسددة الرجحان، أو لم يكن واحد منهما
معتماً به يعلم به قوة الدليل وإسرها، تبين هذا في هذا الكتاب^(١).

فلا غرو أن أصبحت هذه القشور من أحليها وأغنيها في كتبه فاسل وسهولة لحداد،
وحال العبد^(٢)، وأل بعد هذه الكتاب إلى اليوم من المراجع العشرة في اللغة الحنفية^(٣).

وهذا لا بد أن ينبى إلى أن هذه القشور ما هي إلا جمع لأراء المذاهب الأربعة من ماضي
عصر المفسرين، وأثبتت كما يروى من هذه الأسوأراء الحديثة بعضهم من قضايا مستجدة

(١) إسناده صحيحاً حسن^(٢).

(٢) إسناده صحيحاً حسن^(٣) من ١١٠ - ١١١ بعد الحنفية الحنفية

(٣) إسناده صحيحاً حسن^(٤) من ١١٠ - ١١١ بعد الحنفية الحنفية

(٤) إسناده صحيحاً حسن^(٥) من ١١٠ - ١١١ بعد الحنفية الحنفية

(٥) إسناده صحيحاً حسن^(٦) من ١١٠ - ١١١ بعد الحنفية الحنفية، وإسناده صحيحاً حسن^(٧) من ١١٠ - ١١١ بعد الحنفية الحنفية

محدثة كـ، هو العادة في إطلاقات اسم الفتاوى.

١١- الفتاوى الحامدية لحمد بن علي بن إبراهيم العمادى، توفى سنة ١١٧١هـ^{١١}، وقد اختصرها عدة متأخرون ابن عمدين في كتابه "تنقيح الحامدية"، وأصبح المختصر يضارع الأصل شهرة واعتماداً، وليس من أسهر هذه الفتاوى في عصرنا. الفتاوى اخائية لفضي خان، و"الفتاوى الهندية" التي جمعت بأمر السلطان الغولى عالمكبر، والفتاوى الشيرازية، والفتاوى الخيرية، والفتاوى الحمدية^{١٢}.

كتب لا تعتمد.

وضع علماء الحنفية معايير عامة تطبق على الكتب لمعرفة ما لا يعتمد منها، ويستمرص فيمابقى هذه الضوابط، والكتب التي نصوا على عدم اعتمادها لفتاوى لا يدرأها تحت أحد هذه الضوابط وهي:

١- شدة الإيجاز والاختصار المخل، ولذا فإنه لا يجوز الإلتئام من الكتب المختصرة كـ الشهير^{١٣} و"شرح الكفر للعبيد"^{١٤}، و"الفر المختار شرح تنوير الأبصار"، و"ينبغي الخلق الأشبه والنظائر"^{١٥}، فإن بها من الإيجاز في التعبير ما لا يفهم معناه إلا بعد الإطلاع عاى وأخذها، بل فيها مواضع كثيرة من الإيجاز المخل^{١٦}.

وتحتم التنبيه هنا أن مؤلفي هذه الكتب لا طعن فيهم، بل هم من أجلة العلماء النبوازين

(١) بنى دمشق، وله الكثير من المؤلفات، انظر ترجمته في مجلة خافوق ج ١ ص ٢٦١.

(٢) الألفية المشروحة في البلاد العربية ص ١٢٠ للمحدثى، وانظر ترجمته من الكتب المشهورة ألفه التشريع في الإسلام ص ٣٩٠ للمصطفى إلا أنه ينسب مع حظه له ذكر فيس الكتب المشهورة بعض المؤلفات التي يصح علماء أخفيا على عدم اعتمادها للفتاوى كما سبأى بانه، وانظر أيضاً مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٦٦-٢٨٧ لطاشكبرى زاده، حيث ذكر عدداً من الكتب المعتمدة المشهورة

(٣) التبر: المقصود به شهر المقنف شرح كنز الدقائق لعمربن إبراهيم بن محمد بن خنق لمعوت - سراج الدين، توفى سنة ١٠٠٥ هـ، وهو أعموربن العلاء بن بن إبراهيم بن محمد (القطر الحبيب)، وعلامته الإثر ج ٢ ص ٢٠٦-٢٠٧

(٤) العبيد محمود بن أحمد بن موسى بن الدين العبيد، توفى سنة ٨٥٥ هـ، وكتابه الذي شرح فيه كمر الدقائق اسمعومر المحقق (انظر ترجمة المؤلف من ألقوم للبيئة ص ٢٠٧-٢٠٨)

(٥) الأشبه والنظائر للزين العابدين بن إبراهيم بن محمد بن خنق.

(٦) رد المحتار ج ١ ص ٧٠ لابن عابد بن، ودرسم الفتى ص ١٣، ومقدمة الرعية ج ١ ص ١٠-١١

نشهد بذلك تراجمهم، واعتماد اواضع في كثير من الموقوف إلا أنه كثيراً ما يذكر المؤلف محترماً في نفسه، ومزلفه غير معتبر لعدم التزامه فيه الشئب والشئب. وجمعه غير رطب وباسن^(١).
 ٢- عدم الاطلاع على حاله وأحواله، شرح الكثير من "ما يمكن"، وشرح الشفاة المذهب "المتأخر" جامع الرموز، وشرح مختصر الوقاية لأبي الكدر، فإنه رجل مجهول وكاتب كذلك^(٢).

ومما حلاصة كيداني المنسوبة إلى لصفه فله لصفى، فإب وإن اشتهرت في بلاد ما وراء النهر المشرك، وتداولوا هذا حصفاً واستدكاراً، إلا أنه لم يعرف إلى الآن حال مؤلفها من هو؟ وكيف هو؟^(٣)

٣- شرت عدم اعتد مؤلفي لتفهم الأتوم الضعيفة في اللغة، ومن هذه الكتب: "أه نصائب ثم ثلثين مختار من محمود بن محمد الزاهدي" العنبري الاعتقاد حفي الفروع، المواني من مآلات وخمسين ومنماتة ك النقة، والحواري، والحنى شرح مختصر التهورى، وزاد الأئمة وغير ذلك^(٤). فتصائب الزاهدي غير معبرة عالم بوحده مطابقتها تعبرها لكوها جامعة لمرطب واليابس^(٥)، وقد كان من لأسباب التي أدت إلى عدم اعتماد كثير من المهتمين اشتداده إلى كتب الزاهدي^(٦)، لا تزال^(٧)

ب- لسراج ابراهيم الموضح لكل طالب محتاج، وهو شرح مختصر الخلدوي كذا أبو

(١) مقدمة الرخامة ج ١ ص ١٢.

(٢) ما يمكن: معين الدين محمد بن عبد الله الصراحي تهراني العمدة الحنفية الشهاب ما يمكن - تولى منه ٩٥١ هـ، له شرح كتاب الفرائد، راجع هدية العارفين ج ٢ ص ٩٤٧. وكشف الخواص ج ٢ ص ١٤١٥.

(٣) الفهستاني: محمد بن حماد الدين الحراساني الفهستاني شمس الدين الحفري، توفي سنة ٩١١ هـ، ص ١٠٠. جامع الرموز في شرح عقائد - زبدة العارفين ج ٢ ص ١٤٤٤.

(٤) مقدمة الرخامة ج ١ ص ١١.

(٥) ارجع ص ١٢، وأطرحه خلافاً، فمن نسبها إلى مؤلفه معين.

(٦) أطرحه فرحت في الفرائد ص ٩١٤-٩١٣ هـ، وذكر أنه مؤلف ... ص ٦٤٥ هـ.

(٧) مقدمة الرخامة ج ١ ص ١٢، وأطرحه روضة المتقين ص ١٣.

(٨) الله الله ص ٢١٦.

(٩) مقدمة الرخامة ج ١ ص ١١.

يكر من علي الحدادي^(١)، المسمى سنة ٨٠٠ هـ، وعنده المولى بيركلى من جامعة الكتب المكتوبة الضعيفة غير المتبعة^(٢).

٢- مشتت في الأحكام في الفتوى الحنفية لفخر الدين يحيى بن عبد الله الرومي^(٣)، والكتب معدود من جملة الكتب المتداولة الواهية^(٤).

ومن الفتاوى غير المتعمدة مما أدخل في نطاق الصواب المسبقة:

- ١- فتاوى إبراهيم شاهي من مؤلفات القاضي شهاب الدين الدولة تبادي^(٥).
- ٢- الفتاوى الصوفية لمفضل الله الصوفي محمد بن أيوب، انت من سنة ٦٦٦ هـ، وهي ليست من الكتب المعتمدة، فلا يجوز العمل بما فيها إلا إذا علم موافقها للأصول^(٦).
- ٣- فتاوى ابن عجمه وهي معروفة باسم الفتاوى الزينية في فقه الحنفية^(٧).
- ٤- فتاوى الطوري^(٨).

هذا ما نرى عليه إحتية من الكتب التي لا تعتمد لفتوى، والصواب التي طبقوها. وهذا أمور لا بد من التنويه عنها. وهي:

أولاً: أن عدم اعتماد هذه الكتب لا يعنى طردها بعيداً ونردها، بل لا يجوز الإستهانة من هذه إلا أن علم المنقول عنه، وأخذ منه^(٩)، والحكم في هذه الكتب غير المعتمدة وأمثالها، أن يؤخذ ما صفا منها، ويترك ما كثر منها، وأن لا يؤخذ بما فيها إلا بعد التأمل والتفكر الناقد،

(١) أبو بكر بن علي بن محمد الحداد، الحبيب بن أبي البراء القصبه نصى، مولى عام ٨٠٠ هـ، انظر هدية قضاة فن أجا، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) كتيف لفتاوى سنة ١٦٣١ هـ، مقدمة الرعاية ج ١ ص ١١.

(٣) يحيى بن عبد الله القفريه الحنفي الرومي، الأصول، الناظر سنة ٨٦٤ هـ، انظر هدية لعازين ج ٢ ص ٥٢٨.

(٤) كتيف لفتاوى ج ٢ ص ١٦٩، ومقدمة الرعاية ج ١ ص ١٢.

(٥) مقدمة الرعاية ج ١ ص ١٢.

(٦) كتيف، أطول ج ٢ ص ١٢٢، وانظر مقدمة الرعاية ج ١ ص ١٢.

(٧) ابن نجيم: زين العالمين (الدين ابن برهم: رد المحتار ج ١ ص ٧٠، مقدمة الرعاية ج ١ ص ١١، كتيف للصون ج ٢ ص ١٢٢، والفتاوى ص ١٢٢.

(٨) رد المحتار ج ١ ص ٧٠، مقدمة الرعاية ج ١ ص ١٢.

(٩) رد المحتار ج ١ ص ٧٠ ورسم المعنى ص ١٣.

ولم يلاحظ عدم مبالغة فلاسبول ويكتب اعتبره^{١٢}

ثانياً: أن الكتاب قد يكون غير معتمد لسبب من الأسباب المذكورة، ثم يقرر بعد ذلك، ما يترتب به انتفاء السبب المرجح لعدم اعتماده، فيصبح معتمداً مقبولاً، وتعلل من الأمثلة التي ذلك ما نقله الكوكبي في كتبه، نقلاً عن ابن أسير حجاج الحلبي من أن المصنف المرحوم كُتب غير معتمد، وأنه لا يجوز الإفتاء منه، ولا النقل منه^{١٣}، وذلك لأن الكتاب مفقود وغير متداول.

يقول الكوكبي: ثم لما سمعنا أنه مطبوع رأيناه كتاباً نفيساً مشتملاً على مسائل معقدة متجستة على المسائل لغربية غير المتصورة إلا في مواضع قليلة، ومنه واقع من كتب كثيرة، وبه على ذلك، وقد غير الكوكبي رأيه في هذا الكتاب، وصرح بأن الحكم بعدم جواز الإفتاء منه ليس إلا لكونه من الكتب لغربية المفقودة غير المتداولة لا لأمر في نفسه، ولا لأمر في مؤلفه، وهو أمر يختلف باختلاف الأعصار، ويبدل بالأقصار، فكم من كتب يصير مفقوداً في عصر، وهو موجود في إقليم آخر، وكم من كتب يصير نادر الوحيد في عصر، كثير الموجود في عصر آخر، ف المصنف المرحوم لما كان مفقوداً في بلادنا وأعصرنا، عذره من الكتب التي لا يبق منها لعدم تداولها وعدائها، فإن وجد تداولها وانتشر في عصرنا، أو في إقليم يرتفع حكمه، فإنه لا شبهة في كونه معتمداً، فمما اعتد عليه من جهة، بعضه من أبواب الاعتماد، ونحوه مقلداً^{١٤}.

ختم البحث:

يشعر الكثير من الباحثين أن طريق الوصول إلى معرفة القول المأثور العتيق في مذهب الحنابلة يحيط كثير من الغموض والاضطراب الناتج عن تعدد آراء والاجتهادات، وهذا الشعور تزايدت الحاجة التي تُشعر بها تأليف المؤلفين المحدثين، وهي لجنة ضمن فطاحل من علماء الخنفة في الهند، جاء في مقدمة الغاوي: إلا أن الكتب المصنفة المتداولة، والمصحف لمؤلفه المتداولة في هذا الفن لا تنسى العليل، ولا يغامر منها العليل، إذ بعضها طارح يستغنى

١٢ مقدمة المرحوم جاد ص ١٣

١٣ مقدمة المرحوم جاد ص ١٠١، الفوائد النبوية ص ٢٠٦

١٤ المرجع، ص ٢٠٦ - ٢٠٧

المسائل وأكثرها منطوقاً على الروايات المختلفة المتعارضة اندلائل^(١) وليس هذا الشهور حاشاً بعلماء الهند من الحنفية، بل يشار إليهم بعض من كبار علماء الدولة العثمانية المذنبين وكل إليهم تأليف مجلة الأحكام العدلية حيث قالوا: وعلى الخصوص من مذهب السادة الحنفية؛ لأنه فام به مجتهدون كثيرون متفاوتون في الطبقة، ووقع فيه اختلافات كثيرة، ومع ذلك لم يحصل فيه تنقيح كما حصل في فقه الشافعية، بل لم تزل مسائله آتت متشعبة، فتستلزم القول الصحيح من تلك المسائل والأقوال المختلفة، وتطبيق الحوادث عليها غير جد^(٢).

لا شك أن هذين التصحيحين يوجبان ضمناً بأسباب هذا التفرع الذي يشوب المذهب الحنفي، وهي أسباب تكوثر، وقد اكتمت عبر التاريخ الطويل الخفايا لهذا المذهب، ولو تمنا في هذه الأسباب لرأينا أنها في حقيقتها ميزت قائلها المذهب، وكان لها رد فعل متأخر على فهمه واتساع آرائه، ويمكن تلخيص هذه الميزات والأسباب فيما يأتي:

١- اتساع الرقعة التي انتشر فيها مذهب الحنفية اتساعاً لا يقارعه فيه أي من المذاهب الأخرى، فقد وصل المذهب الحنفي إلى أقصى أركان المعمورة والنتائج الطبيعية لهذا الانتشار الواسع وجود المذهب في بيئات وأقاليم تتباين بيئياً كلياً في المناخ والعادات الاجتماعية، المعروف وطابع الناس، ومن ثم فقد كان لعلماء هذه الأقطار المتباعدة في قطر وإقليم، اجتهاداتهم الخاصة وتوجيهاتهم وتخرجاتهم التي تختلف عن ما رآه الآخرون من علماء المذهب خاصة بالنسبة للأحكام الشريعة على العرف والعادات، والتي تفسر بتفسير الزمان، ولقد لعب اختلاف الفترات والبعد المكاني دوره الواضح في تبين الاجتهادات، فالكتب في كل قطر كانت تؤولف بلغة قومهم كما كانت تؤولف بالعربية إلا أن تبادل هذه الكتب مع الأقطار الأخرى والأقاليم المتباعدة كان يبطئ في كثير من الظروف، والمثل واضح في عصرنا هذا، فمئات الكتب تؤولف في المذهب الحنفي بلغات شبه الفارة الهندية، وبتة أولها علماءها، وتنتشر آرائها، وتصبح معتمدة مقبولة بينما الحنفية الآخرون في بلاد العرب في منأى عن ذلك، والعكس صحيح أيضاً.

٢- طبيعة الأصول التي بنى المذهب عليها، واستنبط منها، والتي تترك لاجتهاد المجتهدين المجال الواسع في الترجيح والتخريج، تطبيقاً لبادئ انقياس والاستحسان وغيرها.

٣- كثرة المؤلفات في هذا المذهب كثرة تصل إلى مستوى النخبة، ولقد كان لمنع

(١) الفتاوى الهندية ج ١ ص ١.

(٢) مجلة الأحكام العدلية: تقرير اللجنة.

المذهب الحنفي بالنفوذ والسيطرة في أقطار الأرض الإسلامية لسبب ضوئية، وخاصة في الدول العثمانية، والخلافة العثمانية الأثر الأكبر في كثرة المؤلفات، ونشاط علماء المذهب للكتابة، ومداونة كل الإبداع والسبق بالتحريجات والاجتهادات خاصة، وقد كان القضاء إماماً له، كما في تلك الدولتين، وكانت تصدر في الفتاوى، ومتبعة لإسلام لأنظمة الخفية، وهي أمور تعزى الدكتورين على الترتيب بكل معجم الإبداع في هذا المجال التي يحقق لهم خير الدين والدين.

ومع كل هذه المسور، وهذه الأسباب، فإن الباحث خفف لا بد وأن يقر بأن لوصف إلى التراجع من المذهب، فإن كان أصعب في المذهب الحنفي منه في غيره من المذاهب إلا أنه ليس بالمعبر جملة إذا بذل العنيل من الجهد مع معرفة الفصول والقواعد التي خفيها علماء اجتهاد لهذا العزم.

فالفارق يرى من خلال هذا البحث أن القول المعتمد في المذهب الحنفي يكاد يكون محصوراً فيما يرجحه كبار علماء المذهب المتقدمين والمتأخرين، وهذا الترتيب ليس مطلقاً، من هو في دائرة الآراء المنسوبة إلى الإمام نفسه، ولا مبدئية الذين شاركوه في تباعده هذه الآراء، وسعوا منهج الإمام بعد وفاته، ومن ثم نكتب الأصول، وما تضمنته من أقوال فاهمة من مجال الترتيب والاختيار إلا في أسفار النثر، والترجيح بين هذه الآراء له ضابط معلومة محررة لا بد من اتساعها لكل من تصدى لهذه المهمة.

وقد أخذ بعض كبار علماء المذهب على عاتقهم أن لا يهتم أن لا يتعرضوا بالذكر إلا ما هو واضح، وهم إن تعرضوا لغيره من الأقوال، فلا بد أن يبيوا جهة هذا القول راجعاً أقوى، أو قوياً مرجوحاً، أو ضعيفاً مردوداً، وكتبت لمجهوداتهم كانت المنهج المعتمدة التي نالت أعلى درجات الاعتماد من علماء المذهب، ثم كانت سروح هذه المتنوسج التي الباحث وطلابه.

أما ما يجد من حوادث، ويعرف من مسائل، فقد خصصها الحنفية بكتب الفتوى، والفتاوى إذا غلبت آراء فقهاء بعضهم، وتضمنت فيها من درجته أهمية ومنزلة التي يعترف بها العلماء الآخرين، فهي إذن آراء شخصية لا تتحدد أو جديتها إلا بمعرفة مدى غلبة قائلها، وعرفته بقوم المذهب وأصوله وضوابطه.

فصيان في المذهب الحنفي أو جدتاً نسباً من الغموض في معرفة القول الواضح المنفي به؛ أولاً، أن الآراء الشخصية والفتحيات التي جدت بعد محصور تأليف الشيوخ المعتملة -

وخاصة تلك التي عجلت فضاها مستجدة. والتي تضمنتها كتب الشروح والفتاوى لم تحظ بانشفاح الكام لإزالة ما قد يكون بينها من تعارض.

وثانيهما: أنه كنتيجة لتطبيق القاعدة التي تنص على تغيير الأحكام المبنية على العرف بتغيير العرف واختلاف الزمان، نجد من الضرورة إعادة النظر في بعض الأحكام المرحية، والتي تندرج تحت هذه القاعدة، وهو أمر لم تحظ كتب الفقه في غالبها بما يستوجب وفوف الباحث حائزاً أمامها متوذاً في قبول الرأي كقول نهائي في القضية.

لقد كانت هناك أكثر من محاولة على المستوى الرسمي والفردى لإزالة هذا اللبس والغموض.

أما على المستوى الرسمي فقد كانت المحاولة الأولى، والتي أمر بها السلطان أورث زيب بيادر حيث كلف لجنة من العلماء بتأليف كتاب يكون حاوياً لعظم الروايات الصحيحة مشتملاً على جل الروايات الصحيحة بين ألف من السنين، ويميز الضعيف من القوي^(١)، فظهرت الفتاوى الهندية أو فتاوى عالم كير.

والمحاولة الرسمية الثانية جاءت بعد الأولى بفترة من الزمن حيث شعرت الدولة العثمانية بالحاجة إلى ذلك، فعينت لجنة اسمها جمعية المجلة مجلة جمعيتي مؤلفة من سعة علماء برئاسة أحمد جودت باشا ناظر ديوان العدلية^(٢).

وكما جاء في التقرير الذي رفع إلى الصدر الأعظم على باشا في غرة محرم سنة ١٢٨٦هـ، فإنه لم يزل الأمر معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهل المأخذ، عارياً من الاختلافات، حاوياً للأقوال المختارة، سهل المطالعة على كل واحد، ويوجب الإفادة العلمية اجتمعنا في دائرة ديوان الأحكام، وبادرنا إلى تريب مجلة مؤلفة من المسائل والأمور الكثيرة الوقوع للارمة جداً في قسم المعاملات الفقهية مجموعة من أقوال السادة الحنفية الموثوق بها، وقسمت إلى كتب متعددة، وسميت بالأحكام العدلية، وقدم ترتيب المجلة عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٨٦ م^(٣).

وقد صدرت مجلة الأحكام العدلية فراغاً كبيراً في عالم القضاء والمعاملات الشرعية، فبعد أن كانت المسائل مبعثرة في كتب الفقه العديدة، وكانت الفتاوى والأقوال متعددة،

(١) الفتاوى الهندية ج١ ص ٣.

(٢) فلسة الشريع في الإسلام ص ٣٤.

(٣) نفس المصدر ص ١١.

ومختلفة في الموضع، ولو أخذنا أصح الأحكام الشرعية وأصعبها تأتياً لاحتاج رجال القانون إلى عناية كبير لفهمها وتطبيقها^(١).

إلا أن المحلة على سبيلها لا يمكن اعتبارها مرحمةً فقهيةً كاملاً، فلم تتعرض المحلة للبيانات والوقف، كما لم تتعرض للأحوال الشخصية المتكاثرة... إلخ.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول بأن كل ما جاء في المحلة هو الرأي الراجح عند الحنفية، فهي وإن كانت مأخوذة بوجه عام من كتب ظاهر الرواية إلا أنها إذا تعدت الأقوال عند الإمام الأعظم وأصحابه اختارت المحلة القول الذي رآه موافقاً لحاجات العصر والمصلحة العامة، ثم إنها تركت في بعض المسائل القليلة ظاهر الرواية، وأخذت بغيرها.

وأخيراً، تركت المحلة قول الفقهاء الحنفية في مسائل عظيمة^(٢)، ولا شك في أن المحلة محاولة ناجحة لتقديم الفقه الإسلامي في ثوب جديد وصياغته قانونية حديثة حيث يسهل فهمه على المحدثين من المحامين وأرباب التقنين، ولهذا الغرض فلم تتبع المحلة الأسلوب التقليدي في سرد الأحكام الفقهية، بل نظمت في مواد قانونية متصلة بعضها عن الآخر يجمعها كتاب أو فصل.

وقد اكتسبت المحلة قوتها من الأمر الهاملي بتطبيقها في محاكم الأقطار الإسلامية الخاصة بالخلافة العثمانية، فأصبحت بذلك المرجع الوحيد للقضاة في أحكامهم، وأصبح القاضي ملزماً بتنفيذ بنود المحلة وموفاها، وألقت إجنهادها لم لم توافقه.

أما على الصعيد الفردي فأشهر المؤلفات كتاب ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار^(٣)، والذي أخذ على عاقته أنه يبين الرأي كراجع المختار للفتوى، ولعل مما يزيد من أهمية هذا الكتاب أنه قد قام بتكميلته نحن المؤلف في كتابه تكملة رد المحتار، ولعل المؤلف محمد علاء الدين بن عابدين هو أحد أعضاء اللجنة التي قامت بتأليف المحلة^(٤)، وقد ظل من عضويتها مدة تقرب من ثلاث سنين، ثم استعفى^(٥).

ختاماً، لمن هذا السحت يلقى الضوء على اصطلاح المذهب عند الحنفية، ويساعد الباحث في التوصل إلى الرأي الراجح في هذا المذهب الفذ. وإته أسأل التوفيق والقبول.

(١) نفس المصدر ص ٦٧.

(٢) المصدر السابق ص ٦٥ يتصرف.

(٣) المصدر نفسه ص ٦٣ اختصبة رقمها ٢.

الفصل الثاني في الكلام على صاحب المحيط البرهاني

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

هو محمود^(١) بن الصمد السعيد، تاج الدين أحمد بن أحمد بن الصمد الكبير مرهاني الدين عبد العزيز بن عمر بن مرزوق كان من كتوة الأئمة وأعيان فضاء الأمة، زماما ورعا محتشبا متواضعا، عالما بملأ جوارحهم، سيرا في حراء، وكان من أسرة عمر بن مباركة التي مكثت على بلاد فارس المهر فاسم أسرة آل مرهاني من سنة ٤٥٠ هـ إلى سنة ٦٠٩ هـ، واحتضنت لهذه الأسرة ثم ذلك الزمان رئاسة الدين والدنيا. ولد بمرهاني سنة ٥٥١ هـ الموافق سنة ١١٦٥ م

أخذه العلم ومشايخته:

وأخذ العلم عن أبيه الصمد السعيد، وعن عمه الصمد الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز، وهما أحدا عن أبيهما عبد العزيز بن عمر عن شمس الأئمة المير حمص، عن طحطاوي، عن أبي علي السعدي، عن أبي بكر محمد بن الفضل، عن عمه له السيد موسى بن زكريا، إلى الحجة في زيارة المير زين الدين بن علي بن أبي طالب سنة ٦٠٣ هـ الموافق سنة ١٢٠٩ م، استند أثناءها من العلماء الأفاضل وصاروا من هؤلاء الذين روى عنهم في الإفتاء، بلاده إلى آخر الأمر، وتوفي سنة ٦١٦ هـ الموافق سنة ١٢١٩ م ونزلت له من الكتب عالما فقيها صاحب مؤلفات. عنه ظاهر بن الصمد محمود، مستحق ترجمته

بعض أعضائه أسرته البارزين:

أما ذكرنا في السابق أن صاحب المحيط المرهاني كان من أسرة علمية متدرة، وبنت عليه عظيم، ولتذكر هذه الأسرة يتنبأ شخصيات بارزة علمية إليها مثل:

١- أبيه أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مرزوق الصمد السعيد، تاج الدين أبو الصمد الشهيد، نفيقه على أبيه مرهاني الملقب الكبير عبد العزيز بن علي شمس الأئمة بكر ابن محمد

(١) راجع لذكره في معجم علماء الشيعة، ص ٢٠٥. وراجع المراجعين في معجم علماء الشيعة، ص ٢١١.

أخذ المعلم عن القاضي أبي زيد الديوبسي عن أبي جعفر الأستروشي عن أبي بكر محمد بن الفضل عن عبيد الله السبزوئي عن أبي حفص الصغير عن أبي حفص الكبير عن محمد، وأخذ أيضاً عن أبي نصر أحمد بن عبد الله الخيزاني عن أبيه عن أبي بكر محمد بن الفضل - وكان إماماً، فاضلاً، ولي قضاء بخرى، وفاة عامه سنة ٤٤٠ هـ - بن أحمد بن أبيه أبو نصر جده الملقب بالدين حامد بن محمد، وكانت ولادته في شوال سنة أربع عشرة وأربعمائة، ووفاته في رمضان سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة، وهو جد صاحب المحيط من جانب الأم^(١).

٦ - أنه طاهر بن الملقب بصدر الإسلام بن برهان الدين صاحب المحيط والذخيرة محمود بن تاج الدين المصدر السعيد أحمد بن برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر ابن عازز، كان من أعيان الفقهاء الخنيفة، له اليد الطولى في المروغ ولأصول، ومشاركة ثامه في المفعول والمفعول، وله الفتوى وتفناؤي، أخذ عن أبيه صاحب المحيط عن أبيه المصدر السعيد، وعن عمه حاتم الدين عمر الصدر الشهيد، وها عن عبد العزيز بن السرخسي عن الحلواني، وأخذ أيضاً عن فخر الدين قاضي خان

فيظهر من هذا أن بيت صاحب المحيط المروغني بيت علم عظيم واجتمعت لهم رئاسة العلم والدين والدنيا وأكثر علماء بخارى وأطرافها في ذلك الزمان أخذوا العلم من هذه الأسرة الطيبة.

ذكره في كتب الرجال والطبقات :

في كتاب أعلام الأخيار للعلامة الكفوي^(٢).

الشيخ الإمام المصدر الكبير برهان الدين مفتي المشارق والمغرب محمد بن المصدر السعيد تاج الدين أحمد بن برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر ابن عازز، صاحب المحيط البرهاني، ووالد صدر الإسلام طاهر بن محمود، كان من كبار الأئمة وأعيان فقهاء الأمة، إماماً ورعاً مجتهداً متواضعاً عالملاً فاضلاً كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب، وله الساع المعتمد في حسن الكلام ومعرفة الأدب، حسن النظر، جميل الطريقة، مصيب الفكر، رب المعلوم كبير الركن أبوه وجدته وأبوه كلهم كانوا أصدور العلماء الأئمة الخ.

وذكره العلامة عبد الحى النكتوي في تعليقه : الشافعي الكبير عن الجامع الصغير للإمام

(١) رقم ١٠ ص ٢٢

(٢) نقلت هذه المعارة من مقدمة إسماعيل في كشف ما في شرح الإفادة للعلامة عبد الحى النكتوي.

«حسب رخصه الله غلظ دمه عراج الخاضع لتعذيبه»، فقال:

«سمي القدر برهان الدين محمد بن الصدر السبع نواح السابغ منه»^{١٠٤}،
القدر برهان الدين الكندي، عبد العزيز بن محمد بن مازة، كان من كبار الأئمة، أفتى بفتح
الأمة، محمداً بنواصباً، قالوا له: «ما لك في خلافه؟» قال: «أفتى في حسن
الكلام وسيرة الأدب، أحد العلم عن أبيه القدر السبعين عن عمه أحمد، الشهيد حسام
الدين محمد بن عبد العزيز، وهذا أحدنا عن أبيه ما عدا ذلك، يرمي من غير علم في الأمة
العلماء، من الأجداد، من أبي عمير السفي، عز أي كرم محمد بن القدر»^{١٠٥}
عن عبد الله بن عوف^{١٠٦}.

وحتى يرعاه للإسلام الذي نرجي في تعليم المهام عن شجرة صانعة الهداية، أنه قال:
كان القدر الأجبر برهان الأئمة جعل، فتدعى لأئمة الصدر السبع نواح - بن والصد
الشهيد حسام الدين، وقت انصحوه الكفرى بعد جميع الناس في، وقد يتم لاز - فبعد ذلك
وش في ذلك الوقت، ففتوا: «الغربة وتولوا الأمة»^{١٠٧}، يأنوس من أقطار الأرض، «بعد من
أدأهم أباقتهم في ذلك شغل، عالم أبناء عم أكثر فقهه، الأما صر في اللغة الغير»^{١٠٨}
في «سيرة العزير»^{١٠٩}.

ابن مازة - الإمام برهان الدين أبو المعلى محمد بن الصدر السبع نواح أمير أحمد بن
برهان السمر عبد العزيز بن عمر الحجازي الحنفي المعروف - من علماء بغداد، له عدة أعمال
رحمته وجميلة^{١١٠}، له في كتابه «سيرة العزير»^{١١١}.

وذكره ميرزا حسين النوري في الأعلام وقال:

الرجل في ١١٦٠ هـ - ١١٦٠ هـ الموافق ١٦٦٠ م - ١٦٦٩ م.

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن محمد بن الصدر السبع نواح في الرغبات برهان الدين من
أما «فقد السبع نواح»^{١١٢}، له من الأعمال: «سيرة العزير»^{١١٣}، من الأعمال: «سيرة العزير»^{١١٤}،
من السبع نواح في بلاد^{١١٥}.

وفي «سيرة الأدب العربي»^{١١٦}.

برهان الدين (أو برهان الإسلام) محمد بن أحمد بن الصدر السبع نواح في ابن مازة

...

١٠٤. مع تكملة فقه الخاضع لتعذيبه في السيرة العزير^{١٠٥}.

١٠٥. هذا هو: ١٠٦٢ هـ.

١٠٦. الأعلام: ١٠٦٢ هـ.

وُلد بمرغينان سنة ٥٥٦ هـ الموافق سنة ١١٥٦ م وخرج إلى مكة سنة ٦٠٣ هـ الموافق سنة ١٢٠٦ م وتوفي سنة ٦١٦ هـ الموافق سنة ١٢١٩ م.^(١)

مكانته العلمية:

قد ذكرنا في السابق أن الله سبحانه وتعالى هباً لصاحب الحبيب البرهاني أسرة صالحة علمية التي نأخذ بيده إلى الخير ونحمله على العلم مع سعة العيش ورغد الذي ساعده على التفرغ لطلب العلم حتى صار عالماً كاملاً بما فقيها حافظ قوانين الشريعة نسخ الفروع والأصول، عالم العقول والمقول، محدث منبر أصولياً، عظيم القدر جليل المحل، غزى بالعلم والأدب، وارث المجد عن أب فاب، ومصنفاته عامة والمحيط خاصه أصدق شاهد على فضله وكماله، وقد جعله الكفوى في أعلام الأخيار من أكابر المتأخرين من أئمة الثانية، يقول الإمام الشافعي نقلاً عن الكفوى في النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير^(٢):

اعلم أن لأصحابنا الخفية خمس طبقات:

الأولى: طبقة المتقدمين من أصحابنا: كتلامذة أبي حنيفة، نحو أبي يوسف ومحمد، وزيد وهريثم، وهم كانوا يحتشدون في المذهب، ويستخرجون الأحكام من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قررها أسادهم، فإنهم وإن خالفوه في بعض الفروع لكنهم قدوة في الأصول، بخلاف مالك والشافعي وأحمد وغيرهم فإنهم يخالفونه في الفروع غير مقلدين له وهذه الطبقة هي الطبقة الثانية من الاجتهاد.

الثانية: طبقة أكابر المتأخرين: كتابي بكر الخصاف، والطحاوي، وبني الحسن الكرخي والحلواني والسرخسي وفخر الإسلام ابن زوي، وقاصيخان، ومصاحب الذخيرة والمحيط البرهاني الفصير برهان الدين محمود، والشيخ طاهر أحمد صاحب النساب، وخلاصة المناوي، وأمثالهم، فإنهم يقدرون على الاجتهاد في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، ولا يقدرون على مخالفته، لا في الفروع ولا في الأصول.

والثالثة: طبقة أسعاب التخرص من المقلدين: كائرازي وأضراره، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين، فنقول عن أبي حنيفة أو أصحابه، وما وقع في

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/٦٠٢.

(٢) النافع الكبير ٨.

لهذا في بعض المواضع: كذا في تخريج الروايات من هذا الباب.

والرابعة: طبقة أصحابه، كتخريج من الطائفتين: كتابي الحسنى أحمد القشيري، وشرح الإمام إبراهيم الدين صاحب الهداية، وتأليفه، وشأنهم قد حصل بعض الروايات على بعض أسلوبهم. هذا أولاً، وهذا أصح روايات، وهذا أوضح رواية، وهذا أقوى أدلة، وهذا أقرب بالناس.

والخامسة: صفة المحدثين، القادرين على التمييز بين الأقوى والضعف، والظاهر الرواية ورواية النادرة، كتشخيص الأئمة النكروني، وجلسات الدين الخصيري، وحافظ الدين التميمي وغيرهم، مثل أصحاب المتن المعتمد من المتأخرين: فحاصل اختياره، وصاحب الوثيقة، ومن يجب الجمع في شأنهم لا يحدوا في شأنهم الألف والافرواق، والروايات الصعبة، وهذه الطبقة أدنى صفت المحدثين. ثم الذين هم دون ذلك، إمامهم كانوا، إمامهم علمهم، وإمامهم تقليد، نعماء عصرهم، لا يعني لهم أن يتناولوا بطريق الحكمة، كما ذكره الكفوي أيضاً. انتهى.

فالعلامة الكفوي رحمه الله تعالى جعل صاحب المحيط في الطبقة السابعة للفتناء في صف الإمام الطائفة، والآخرى في خلاص السور حصى الأئمة الفضلاء، وعدد من كبار المتأخرين أعلى مرتبة من الإمام الرازي والقندري وصاحب الهداية وغيرهم.

ودفع الإمام المكتوب في التعليقات السنية على الفوائد السنية أن من حصل يائس قسمه الفتناء على سبع فئات، وعلا صاحب المحيط اثره في من انضمت الثالثة إلى طبقة المحدثين في المثال.

ويعرف بذلك علماء هذه ومن بعده وكان يغرب به المثال كما شاهد في قول أبي كتاب العميد الحكي أبي حنيفة لا نقدي صاحب غاية البيان شرح الهداية في آخر كتابه الشيباني: لو كان الأسلاف في حنبلي لا تصومون وثلاث أو خمسة اجتهادات، ولقد لم

.....

(١) تعليقاته على الفوائد السنية ص ٢٠٦.

(٢) أمير كتاب السيد في أمير سائر نواحي الدين المكنون في حيلة الإقناع في القدر في سنة ١٠١٠ هـ، وأخيه وزير أمير محاور. وإتقان نسبت بكر الألف وسكون لسانه العرفية وفاف معونه بعد ما قلب بعد تولد. وهي بعض تلامذة حوزة والده عنه أنه قال: وجدت بخط أمير كتاب مصححاً جنتح الألف - بكرة سنة خمس ومائة و... وأول من أحسن أسرها حريص من حكمة الله على الأمور الحارثي غير شعور الأئمة محمد الكفوي من صاحب الهداية، وكانوا في الحلية بأغراض اللغة باللغة والبرية ونحوه في مثل سنة ثمان وخمسين ومائة. راجع الفوائد السنية ص ٢٠٦.

يوسف: ماز الشبان أرقعت. وقال محمد: احس، وقال زهير: أنفت. وقال أخس: أمنت. وقال أبو حفص: أمنت فيما نفرت، وقال أبو منصور: حفت. وقال الطحاوي: صدفت. وقال الأثرخي: بورك فيما بعدت. وقال الجصاص: أحكمت. وقال أبو زيد: أصرت. وقال شمس الأمانة: وجدت ما عالت، وقال أبو بكر الإسلام: مهوت. وقال نجم الدين النسفي: مهوت، وقال صاحب الهداية: ب غواص البحر ضرت، وقال صاحب المحيط: مغب فيما أغلت وما أسررت إلى غير ذلك من كبريات الذين لا يحصى عددهم^(١).

آثاره ومصنفاته:

ترك صاحب المحيط ١٥٠ مؤلفات وجمعة ضخمة كلها في اللغة، ومن الألف: آن جميعها لم تقطع ولم تنشر إلى الآن وهي:

١- نعمة الماوي:

ذكره في كشف الظنون. وقال: نعمة الفتوى للإمام يرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفي صاحب المحيط، المتوفى ٦٦٦ هـ، قال: هذا كتاب جمع فيه الصدر الشهيد حسام الدين ما وقع إليه من آخرات ولوافيات، وضم إليها ما في الكتب من اشتكالات، واختار في كل مسألة إيجاباً وبياناً مختلفاً، وأدوّن هتابة، ما هو أشبه بالأصول غير أنه لم يرب المسائل ترتيباً، وبعد ما أكرم بالشهادة فقام واحد من الأعداء بترتيبها، وتوبيه، وبسببها أنشأها، وجعلها أنوعاً وأجناساً، ثم إن العبد الرجعي حمود بن أحمد بن عبد العزيز زاد على كل حسب ما يحاسبه، وذيل معنى كل نوع من مصنفاته، نسى^(٢).

٢- البحر برد البرهاني في فروع الحنفية^(٣).

٣- ذخيرة الفتوى المشهورة بالذخيرة البرهانية

يقول عنه صاحب خليفة في كشف الظنون: ذخيرة الفتوى للإمام يرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عبد من مازة البحاري، متوفى سنة ٦٦٦ هـ. اختصرها من كتابه المشهور بالبحر برد البرهاني كلاهما مقبولان عند النجاشي، أوله:

...

(١) بحواله إليه ص ٥٠.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣١٣-٣١٤.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣١٥.

الحمد لله مستحق الحمد والثناء، إلخ، قال الإمام برهان الدين: إن سيد الإمام المصنف الشهيد حسام الدين، وهو عم المصنف، صنع معتنقاً قد استغنى عنها، وأحال جواب كل مسألة إلى كتاب موقوف به، أو إلى إمام يعتمد عليه. وهي وإن صغر حجمها، فقد جوت كبيراً من الأحكام، وقد جمعت أنا في حداثتي، و عمران عسرى في إختصارها، ما رفع إلي من مسائل التوابع ألبتة. وضممت إلي أجابها من الحوادث، وجمعبت ألبتة جمعة آخر أمشي مني مدة ماضى سمروا، ذكرت فيها جواب ظاهراً لروايته، وأخرى من إلبها من وأدعت الروايات، وما رواها من أقوال المشايخ، وكان يقع في قلب أن أجمع بين هذه الأصول الثلاثة، وأمهدها آتياً، وأجودها أصنافاً وأجوداً، وقد انضم إلى ما وقع في الشرح بعض الأحياء، فشرحت في هذا الجمع، وأومضت أكثر المسائل بالندائل، وسميت المجموع «الذخيرة» ونحنته بالفوائد لكثرة ما في، وفي هذه العرفين: ذخيرة القاري ثلثة مجلدات^١.

ويقول الشيخ عبد الحى اللخنتى: قد طالعت الذخيرة وهو مجموع غريب معتبر، حاو على مسائل كثيرة، محتج على الواقعات العربية... إلخ^٢.

٥- شرح توبه القاضى للخصاف.

٥- شرح إجماع تصدير للشهيد في الفروع.

٦- شرح الزوائد للصبغاني

٧- الطريقة الرومانية.

٨- فتوى تبرهاني

٩- المحيط التبرهاني في لغة النعماني هذا الكتاب ندى بين أيديكم وستكلم عليه

بالتفصيل فيما يأتي

١٠- إشارات إلى الفقه.

١١- التوجيه في النماز، أوله: الحمد لله أئدي، وبوره أسبلى... إلخ، قال: لما فرغت من تصنيف المحيط والوسيط، صرفت العناية إلى تصنيف الوحي، وهو مرتب على ترتيب الجدلية^٣.

(١) كشف النقاب ١/ ٥٢٣، ٨٢٤.

(٢) حدة المعارف ٢/ ٤٠٤.

(٣) راجع الفوائد السبع من ٢٠٦ ومعه اسمعاني كتبه ما في شرح التوقاة للعلامة عبد الحى السكوني

(٤) كشف الظور ٢/ ٢٠٠٩.

الفصل الثالث في الكلام على المحيط البرهاني

لعل هذا الكتاب من أعظم وأضخم الكتب في انطقه الحنفى وحرفى هذا الكتاب بأن يسمى مرسوعة فضيحة لأن أحاط في هذا الكتاب - كما سمع - مسائل الكتب الستة لظاهر الرواية، أى كتب الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى - وهى: الجامع الكبير والجامع الصغير، والسير الكبير والسير الصغير، والمبسوط والزيادات، كما أخرج بها مسائل النوازل والفتاوى والواقعات وكثيراً من النوازل الشرعية والقواعد التى اختصها المؤلف من كتب الفقهاء، وبحث الفرائض المطالع لهذا الكتاب من سعة علم مؤلفه ودقة نظره وفور اطلاعه وحسن ترتيبه وجودة تنظيمه، والاستيفاء البالغ فى الكلام.

التعريف بالمحيط وسبب تأليفه:

المحيط فى عرف الفقهاء: هو ما أحيط فيها بعامة مسائل الفقه مع مبانيها ومعاربها، من مسائل المبسوط والجامعين والسيرين والزيادات، وأخرج بها مسائل النوازل والفتاوى والواقعات، والنوازل والقواعد والفتاوى.

والمحيط البرهاني لا شك فيه أنه جامع لجميع هذه الصفات بأعلى درجة الكمال، جمع فيه مؤلفه فقه الأحكام الشرعية عن طريق أبى حنيفة وأهم ما صنف فيه إلى زمن المؤلف من كتب ظاهر الرواية الستة وكتب النوازل والنوازل والواقعات والفتاوى، والكافى والمتنقى للحاكم الشهيد، والمبسوط لشمس الأئمة السرخسى وغيرهما من الكتب، مرتباً بترتيب يدعى ومنهج فريد، وزع المباحث على الكتب ووزع الكتب على الفصول، والفصول على الأنواع.

سبب تأليفه يظهر من كلام المصنف فى أول هذا الكتاب العظيم حيث يقول:

لم يزل العلم موروثاً من أول لآخر، ومفولاً من كافر إلى كافر حتى انتهى إلى جندودى وأسلافى السعداء الشهداء، فكانهم شرحوا ما بقى من الفقه بجملا. وقد وقع فى رأى أن أنشبه بهم بتكليف أصل جليل يجمع وجل الأحوال الحكمة والنوازل الشرعية، ليكون عوناً لى فى حال حيائى واحساناً لى بعد وفائى، قال عليه الصلاة والسلام: «إذا مات ابن آدم انقطع

عنه عطفه إلا من ثلاث . . . إيج" ، وذكر من حسنيتها : " نعم ، يتمتع به " . وقد انضم إلى هذا الرأي شعاعان بعض لإخوان ، فغالط الشعاعهم بالإجدة ، وجعلت مسائل أقيم ط واجامعين والسيرى والريدين ، وألحقت بها مسائل النواتج والخواصات ، وضاعت إنيها من الموائد التي استغنى عنها من والى . واستقرت التي حفظتها من مشايخ زمانها ، وفصلت الكتاب تفصلاً ، وجعلت المسائل حجاباً ، وأخذت أكثر مسائل بدلائل عون عليها المتقدمون ، واعتمد عليها المتأخرون ، وصحلت فيه عمل من طب لي أحب ، وسست كتبت بأ المحيط .

ونقصت من ينفع فيه أو يتفقد به مدة حياتي ، أو بعد التفرغ لي - أن يدعوني ، بأن يتقبل الله في دنياه جهتي ، ويحل كتابي هذا نقلاً في ميراثي ، ولا يغرب به وجهي . وقد استوفيت من رده ، وما توجبني إلا مائة عاية توثقت ، وإليه أتيب ، وهو حسب جبانته ، ونعم الحبيب . انتهى .

اسم الكتاب ووجه تسميته :

ويظهر من ديدانة المصنف أن القرب سماه به المحيط لتمام وجهه أن المؤلف أحاط فيه على مسائل البسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والزيادات ، كـ : أحاط على مسائل النواتج والخواصات ، والخواصات ، والخواصات ، والخواصات .

ولكن ذكر في كشف المظنون عن تسمي الكتاب ، وأخبر أن اسمه : " المحيط البرهاني في البقية النعماني " ، وكذا في غير من الكتب ذكر هذا الاسم ، وفي بعض الكتب ذكر المحيط البرهاني فقط ، فظهر بعد التأمل أن المصنف سماه المحيط فقط ، ولكن بسبب أن عمدة مصنعات توجد اسم المحيط كما سيحى ذكرها ، فلتعريف بينه وبين الآخرين أشهر الكتب يدور من المصنف به المحيط البرهاني نسبة إلى تقي : برهان الدين أونسية إلى لقب هذه برهان الدين القصار . لكن عمر بن عبد العزيز ، كما نقل العلامة المذكور عن القوي رآدي حبه ، قال :

أقول هذا المحيط هو البرهاني لأخوه : أبي حنيفة برهان لأخوه . " (١)

منشأ الأوهام الواردة في عبارات العلماء

في مصداق المحيط ونسبته إلى المؤلف:

وهناك بحث لابد من الاطلاع عليه، وهو أن عدة كتب توجد باسم المحيط في أنواع من العلوم مثل:

ذكر المؤلفات باسم المحيط:

- ١- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد الصاحب الوزير المتوفى سنة ٣٨٤هـ.
- ٢- المحيط في اللغة لعبد الملك بن علي المؤذن الهروي المتوفى سنة ٤٨٩هـ.
- ٣- المحيط في اللغة لأحمد بن سليمان المعروف بـ"أبي كمال" المتوفى سنة ٩٤٠هـ.
- ٤- المحيط في الطب لأبي سعيد بن أبي مسلم ابن أبي الحجاج المنهري - غيات الطبيب.
- ٥- المحيط لـ"ندويستي" في الفقه.
- ٦- المحيط شرح الوسيط في الفقه.
- ٧- محيط التجويزي في الفقه.
- ٨- محيط القاضي في الفقه.
- ٩- المحيط في الجمع بين المذهب والوسيط في فروع الشافعية لعصام الدين أبي حامد محمد بن بونس الأربلي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٨هـ. ذكر كلها صاحب كشف الظنون.
- حتى إن في الفقه الحنفي يوجد كتابان باسم المحيط:
- ١٠- الأول: المحيط للمرهاني هذا الكتاب الذي بين أيديكم.
- ١١- والثاني محيط السرخسي مصنفه: محمد بن محمد بن محمد رضى الدين السرخسي كما ذكره الشيخ العلامة محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى في فيض الباري شرح صحيح البخاري حيث يقول:
- واعلم أن المحيط ثلثان: الأول للمرهاني، وقد ذكر مولانا عبد الحى فقه في أوبعين مجلداً، وقد وأبته في خمسة مجلدات، والثاني للشيخ رضى الدين السرخسي انتهى^(١)، ويقال له: المحيط الرصوى.

وينسب إلى رضي الدين الرضوي ثلاثة محيطات: الكبير في عشرة مجلدات، والوسط في أربعة مجلدات، والصغير في مجلدان.

ولعله صنف أولاً في عشرة أجزاء، ثم لخصه في أربع، ثم لخصه في مجلدين. والذي صنفه في عشرة مجلدات وأه وطالعه الإمام الشيخ عبد الحى المكنزى حيث يقول^(١):

وقد طالعت من المحيط الرضوي الذى ذكرناه عشرة مجلدات مجلداً مشتملاً على كتاب المضارة، ثم الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصوم، ثم الحيض، ثم الحج، ثم الكسب، ثم البيع، ثم النكاح، ثم النفقة، ثم الطلاق، أوله: الحمد لله الذى وحد وإخلال والكرم والأفضل والعدل فى الأعمال... إلخ، وقال بعد ما وصف علم الفقه: جمعت فى هذا الكتاب عدة مسائل الفقه مع بيانها على حتم ترتيبها، وجودة تقسيمها إلى آف مال. وبدأت كل باب بمسائل مبسوط لما أتتها أصول متينة، وأردتها بمسائل النوادر والتوابع؛ لما أتتها من أصول المسائل متروكة، ثم أختتمتها بمسائل إجماع؛ لما أتتها من زيادة الفقه مجموعة، ثم ختمتها بمسائل الزبدات لما أتتها على فروع الجامع مزينة، وسعيتها محيطاً لما أتته محيط عماسي الكتب... إلخ.

وطالعت أيضاً منه مجلداً آخر مشتملاً على كتب الوكالة والكفالة والحوالة والرهن والفساغة والرهان، ومجلداً آخر مشتملاً على كتب الفصاحي والدييات والحدود والسرقه والغصب والإكراه والوصايا، ومجلداً آخر، وبه شتم الكتاب فيه كتاب حداث الرعية وكتاب تعنى فى المرض وكتاب الدور وكتاب الغرائض - انتهى كلام الشيخ عبد الحى المكنزى رحمه الله تعالى -.

والحمد لله تشرقت أيضاً بزيارة نسخته المصورة بكر نشى عند الأستاذ الشيخ مولانا نور ولى خان حفظه الله تعالى فى مكتبة جامعة أحسن العلوم وأصله فى مدينة كاشغر، وهذه النسخة كاملة وأصبح الخط إلا فى مواضع منها، وتحتوى على ٩٧٣ صفحة على القطع الكبير. وطالعت بعض المواضع منها فوجدت المسائل فيها مخرجة غير مرتبة خلاف ما سمعت ورايت فى كلام بعض الشايخ أنهم ذكروا أن رضى الدين الرضوى شتم ترتيب المسائل فذكر أولاً مسائل ظاهري الرواية ثم النوادر والغرائب والواقعات، بل وجدت هذه الميزة تماماً فى المحيط البرهانى كما تشاهدون أيضاً عند مطالعة هذا الكتاب.

صاحب المحيط حنف، وذكر المدرس، وكان في نساه لكثرة، فتعجب عليه الفقهاء، وكنوا فيه رقاعاً إلى نور الدين محمود ابن زكي، يدعون أنهم أحدها عنه تصحيحاً كثيراً؛ ومن ذلك أنه قال: في الخبر الأخير، فعزل عن التدريس. فصار إلى دمشق، وكان الكاساني صاحب البدائع قد ورد في ذلك الزمان رسولا، فكتب له نور الدين خطه بأغلبية خلاوته، فمضى في الرسالة، ثم عاد وتولى التدريس بها، وتولى الترمذي بدقيق تدريس الخاتونية، فلما مرض فلق كعب المحيط، وأخرج منه مئة مائة دينار، وأوصى أنه لقبرق عنى المصنفاء بالندسة المذكورة.

ورضى الدين السرخسي كان تلميذاً للنصير الشهيد عم صاحب المحيط البرهاني حيث يقول في باب توعية بنسب النسب من كتابه المحيط:

قال: حكى أستاذنا الإمام الأجلي حماد الدين عمير بن عبد العزيز أن مره عن والده برهان الدين رحمه الله أن طريفة الخططين عرفت بالوحي أنها:

ذكر الأوهام في مصداق المحيط البرهاني:

واعلم أن كثيراً من العلماء قد وقعوا في المعاصي في مصداق المحيط ومصفه كما شاهدت في كلام الترمذي صاحب الجوهر المضية. وصاحب كشف الغطاء لب المحيط الرضوي إلى نسس الأئمة السرخسي، وذكر في فيض الباري شرح صحيح البخاري أن المحيط البرهاني تصنيف لجده شارح الإلفية، وهو خلاف الواقع، ومصنفه ألقوا المحيط الكبير عن محيط السرخسي وهو خلاف الواقع أيضاً. كما سنذكره وحضه جعلوا محيط البرهاني نهجاً من تعديف رضى الدين السرخسي وغير ذلك من الأخطاء.

وبعد، لا مانع من كتب المطبوعات والرجال وأسامي الكتب والمؤلفات توصلت إلى أسباب الأمور وعمايتها تعين على التوصل إلى الحقيقة وفهم هذه المخالعات والأخطاء. وهي:

١- الأول: أن صاحب المحيط البرهاني ورضي الدين السرخسي كانا من أصول تاسر في نوجبة رضى الدين السرخسي أنه لما كان في حلب تعصب عليه جماعة من الفقهاء وكان أكثر الناس تعصفاً عنه اتهمه فتجار الدين الهذلي، وافتخار الدين الهذلي في سنة ٩٦٦ هـ في نفس السنة التي توفي فيها، صاحب المحيط البرهاني كما ذكره ابن الأثير في التكمال في حوادث سنة ٦٦٦ هـ حيث يقول: فيها توفي عمه أغلب افتجار الدين بن الفضل

الهاشمي الحسني العقبة الحنفي رئيس الخفية بحلب روى الحديث عن عمر أبي طامى: "ربيع
ملح وعين أبي سعد السمعاني وغيرهما - انتهى -".

فلا يصح ما سيجي النقل عن القيسري أباندي أن رضى الدين السرخسي توفي سنة
٥٤٤ هـ لأن صاحب المحيط البرهاني عصره ولد سنة ٥٥١ هـ.

٢- الثاني أن صاحب محيط السرخسي اسمه محمد بن محمد بن محمد رضى الدين
السرخسي، وهو غير شمس الأئمة السرخسي لأن اسمه محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر
شمس الأئمة السرخسي وهو من أكابر فقهاء الخفائية، توفي سنة ٤٩٨ هـ، ولا يوجد تصنيف
لشمس الأئمة السرخسي باسم المحيط، فلا يصح ما يقفه كثير من الناس أن محيط السرخسي
يصنف شمس الأئمة، والمحب من صاحب كشف القبول أنه عبد المحيط السرخسي من
تصانيفه.

٣- المحيط البرهاني كان نافراً جداً، وما وصل إلى زمن طويل إلى بلاد الشام والعرب،
ولعل السبب فيه صحاحته وصعوبة فتحه وسحبه. فكثير من العلماء الكبار ما تشرفوا بمطالعته،
مثل العلامة القزويني صاحب الجواهر الخفائية، والعلامة ابن نجيم الحنفي المصري. وقال ابن
قمير حجاج الحنفي: إنه مفقود في ديوانه والوجود بأيدي الناس إنما هو المحيط الرصوني^(١).

٤- وبسبب مجرة رضى الدين السرخسي إلى بلاد الشام، كما سبق في ترجمته، ضاع
كتابه هناك، كما يقول صاحب الجواهر الخفائية حين ذكره المحيطات الثلاثة
للسرخسي: والثلاثة رأيتهم بالذهرة، وملكتم منهم اثنين. الصغير والأوسط^(٢)، ويقول
الميرزا أبيان: وهذه الثلاثة الأخيرة موجودة بمصر والشام^(٣).

٥- المحيد الذي ذكره العلامة أنه أربعمائة مجداً هو المحيط البرهاني لا محيط
السرخسي، لأنني رأيت محيط السرخسي (الذي يقاتل عنه: إنه في عشرة مجلدات) كاملاً في
٩٧٢ صفحة وهو أقل من ربع المحيط البرهاني، لأن نسخ المحيط البرهاني التي بين أيدينا أكثرها
مشملة ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف صفحة أو أكثر.

٦- إذا ذكر في كتب الفقه المحيط مطلقاً أو ذكر المحيط الكبير فالمراد منه المحيط
البرهاني، كما نقل الشيخ عبد الحى الكنتري في مقدمة عمدة الرعاية بحل شرح الوقفية قول

(١) الفهرستية ١/ ٢٠١.

(٢) راجع الجواهر الخفائية المحققين بنحيف الدكنو الخطر ٣/ ٢٥٧.

(٣) راجع الفوائد الدرة ص ١٨٩.

ابن أبي حنيفة الخليلي^{١١} حيث يقول الكوفي: قال من الخليفة في شرح الديباجة عند ذكر مصنف
أخيه الكندي أثر يخص من المسائل^{١٢}.

وسواء الخبط

(يقول الخليلي) المظاهر أن مراده بالخبط الخبط البرهاني للإمام برهان الدين صاحب
الذخيرة كما هو المراد من إطلاقه لغير واحد مصنف الخلاصة والنهاية، لا الخبط للإمام
رضي الدين السرخسي^{١٣}.

قال النكتوي: لقد أصاب (أي الخليلي) في أن الخبط إذا أطلق يراد به الخبط البرهاني في
الكتب، شذوذه وهو الذي كتب، أطلقه قبل اطلاعي على كلامه هذا^{١٤}.
وذكر صاحب الحاشية كيف انطوى قول من الخليلي: وأصحابنا يفرقون بين الخبطين في
المنطق فتقولون لتكثير الخبط البرهاني، والمصغير الخبط السرخسي.

وهذه النتائج التي نوصفنا إليها شيد عبارات العبد، التي أطلق في نقدها والكلام عليها
المصباح عبد الحي، تلك النكتوى تحت ترجمة العلامة، نسوي المادير السرخسي وإليك نصه
بتمامه: حيث يقول

محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي الدين^{١٥} السرخسي مصنف المحط كان إماماً
كثيراً جامع العلوم العقلية والعملية، أخذ العلم من الصدر الأئمة، حكام الدين، عمر عن أبيه
برهان الدين الكبير عبد الله بن عمر الخلوفاي عن أبي علي السلفي عن محمد بن الفضل،
قال في أخوه المصنف قال ابن العديم قدم حلب، ودرس بالدرية والخلابية بعد محمود
ابن عوف، فتعصب عليه حساسة وسببه إلى التفسير، وماله من بعهده وقصر، وذكرنا أن هذا
الكتاب تصنيف شيخه، وأنه ادعاه لصدقه، وكان أكثر الناس دعواً عليه شيخه، وذكرنا أن
أبو هاشم عبد الغني بن الفضل البرهاني^{١٦}، ثم الخليلي الهاشمي، وكتبوا فيه، فأما ابن
الدين محمود بن زكري، وأحدوا عنه تصديفاً كثيراً، فاعزل عن التدريس، صار إلى دمشق.

(١١) هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي حنيفة الخليلي، مصنف حاشية الحاشي شرح
منية المصطفى، تلميذ الخافض ابن سحر وابن الهمام، المتوفى عن مائة خمس المئذون سنة
٨٧٩. فتواتر إليه من ٢١٣.

(١٢) راجع التواتر إليه ص ٢٤٦.

(١٣) قال ابن أبي حنيفة في موطأه سنة ١١٦ هـ فيها أثر في عمدة العبد، افتخار الدين بن أبي
الهيثم السرخسي الفقيه الحنفى، رئيس المدرسة، صاحب وهي الحديث عن عمدة المصنفين بن أبي
محمد السرخسي، وغيرهما انتهى.

وكان صاحب الأبدائع قدوة في ذلك الزمان رسولاً، مكتب له يوم الدين جعله بالدراسة والعبادة، فتولي التدريس بها، وتوفي الرضى بدمشق، ولما خرج سمائة ديناراً وأوصى أن تنفق على الفقهاء - انتهى -

وصادفت ما حرره مولانا قطب الدين الخفي نزيل مكة، وكذا قد ألفه طبقات الحنفية، وصانع عليها سبعة كثيرة، وعمتها في هذه مذبذبة، ثم أحرق مع كتبه، وكان في صدد تجديد ما حيث فاذ في ترجمته : برهان الدين صاحب المحيط البرهاني محمود ابن الصغير الحسين تاج أحمد بن برهان الدين القسري الكبير عبد العزيز بن عمر بن مازة ابن أخ حكام الصناديق لتهدا. وحسام الدين أستاذ صاحب المحيط وصاحب التهذيب، ويعني بصاحب المحيط رضى الدين برهان الإسلام محمد بن محمد بن محمد الشريفي مصنف المحيط الكبير.

قال الغريوز آبادي في ترجمته : هذا المحيط نحو من أربعين مجلداً رأيت بشيرار وممكنه، وهو أربعة محيطات والثاني عشرة مجلدات، والثالث أربعة مجلدات، والرابع في مجلدين. وهذه الثلاثة الأخيرة موجودة بمصر والشام.

وكان وفاته يعني رضى الدين في سنة أربع وأربعين وخمسمائة، انتهى كلام

الغريوز آبادي

قلت : فعمل هذا المحيط هو البرهاني لمحمود نسبة لمؤلف إلى جده برهان الأئمة، قال بن أمير حاج في شرحه على مقدمة أبي الميث بعد أن استطرذ إلى نقل مسألة من المحيط البرهاني : هذا المحيط لا يوجد بغيرنا، والموجود بأيدي الناس إنما هو المحيط النحوي انتهى.

يفهم لي أن صاحب المحيط البرهاني متأخر عن صاحب المحيط النحوي قليلاً، انتهى كلام قطب الدين.

كما قال الغريوز آبادي في ترجمة رضى الدين : قال عبد القادر أيضاً في الجواهر المضية : محمد بن محمد بن محمد المؤلف برضى الدين برهان الإسلام الشريفي مصنف المحيط، وهو أربع مصنفات المحيط الكبير، وهو نحو من أربعين مجلداً، أحبرني بعض أصحابنا الحنفية أنه رأى في بعض بلاد الروم، والثاني عشرة مجلدات، والثالث أربعة مجلدات، والرابع في مجلدين، وهذه الثلاثة رأيتها بالقاهرة، وملك منها اثنين الصغير والوسط - انتهى -

قال الفوتى الفاضل على بن أمر الله بن محمد الشهير بن الحناني : هذا الموضع من

ضبط فيه المصنف ، ولم يحط به علماً ، والصواب أن المحيط الذي جعله كبيراً ليس تصنيف رضى الدين السرخسى ، إنما تصنيفه المحيط الذي جعله وسطاً ، والذي جعله صغيراً ، وأما الكبير فهو للإمام برهان الدين ابن أخ الصدر الشهيد . وأصحابنا يفرقون بين المحيطين ، فيقولون للكبير : المحيط البرهاني ، ولغيره : المحيط السرخسى .

قال الجامع : كما قال الغير وزايدى قال صاحب مدينة العلوم : من الكتب الفقهية للمحيط للشيخ رضى الدين برهان الإسلام محمد بن محمد بن محمد السرخسى ، صنف المحيط أربعة مصنفات كبير في أربعين مجلداً ، ومتوسط في اثني عشر مجلداً ، وصغير في مجلدات أربعة ، وصغير في مجلدين ، وقدم حطب ودرس بعد محمود الغزنوى - انتهى - .

وفى كشف الظنون : محيط السرخسى عشرة مجلدات ، ويقال له : الرضوى ، صفة أولاً ، ثم خصه قال فيه : جمعت عامة مسائل الفقه مع مبانيها ومعانيها ، أبدأ كل باب بمسائل البسوط ، ثم أنها أصول مثبتة ، وأردفها بمسائل التوارد لما أنها أصول المسائل المنزوعة ، ثم مسائل الجامع ، وسماه محيطاً لشموله على مسائل الكتب وفوائدها ، أوله : الحمد لله الذى للجهد والجلال - انتهى - .

وفيه أيضاً المحيط الرضوى أربعة مجلدات لرضى الدين بن العلامة الصدر الحنفى محمد بن محمد بن محمد بن محمد السرخسى الحنفى ، ومحيطاته ثلاثة : الأولى عشرة مجلدات ، والثاني أربعة ، والثالث مجلدان ، وهذه الثلاثة موجودة بمصر والروم والشام .

وقال ابن الحنفى في حواشيه على الدرر على قوله فى أوائل الكتاب : واختاره فى المحيط ، ما نصه : أراد به محيط الإمام رضى الدين السرخسى ، وهو ثلاث نسخ : كبرى وهى المشهورة بالمحيط حيث أطلق غالباً ، ووسطى وصغرى - انتهى - .

وفى حواشى الأشباه والنظائر لمسيد أحمد الحموى عند عد صاحب الأشباه الكتب التى طالعها ، وذكر منها للمحيط الرضوى ، قيل : لم يقف المصنف على المحيط البرهاني ولا على الأخيرة البرهانية التى هى مختصر المحيط ، وهما لمصنف واحد ، وهو برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد ، وهو ابن أخى الصدر الشهيد عمر ابن برهان الدين عبد العزيز ابن عمر ابن مازة ، وأبوه أيضاً إمام كبير يعرف بالتاج السعيد ، إلا أنه لم يعرف له مؤلف مشهور ، وكثيراً ما يملط فيه الطلبة فيظنون أنه صاحب المحيط الكبير ، أعنى رضى الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسى ، وليس كذلك .

أقول : سيأتى فى كلام المصنف النقل عن المحيط البرهاني ، فإذ صح ما ذكره هذا

الفاعل . يكون فعل المصنف منه . المراسلة - انتهى - .

وقال ابن بيم الصري صاحب لأشياء في رسالته التي ألفها في سورة وقف اختلاف الأجوبة فيها ، إذا على بعض المحدثين أسند مسألة مذكورة في المحيط البرهاني : إنه نسخها من المحيط البرهاني ، وقد قال ابن أمير حاج في شرح سيرة المصلي : إنه مفقود في دياره ، وعلى تقدير أنه مفقود في دون أهل عصره لم يكن النقل منه ، ولا لإقتناء عنه ، صرح به في فتح القدير من كتاب القضاء أنه لا يحل النقل من الكتب العربية . وقد رأيت هذه العبارة بعينها وحرفها في المحيط الرضوي ، فأخاها منه ، ونسبها إلى البرهاني ظنا منه أنه لا يطلق علم زوده أحد - انتهى - .

قلت : لقد أوجشني هذه العبارات المحتاجة من وجوه :

أحدها : أنه يعلم من إفادة صاحب المراهق المصنفة وصاحب المدينة وصاحب القاموس أن المحيط الكبير الذي هو نحو من أربعين مجلداً ليس بحس ، وإن الخنثى يقول : إنه المحيط البرهاني لصاحب الدخيرة محمود ابن أبي العبد الشيبه

وثانيها : أنه يعلم من كلامهم أن لرضي السير أربعة مجلدات ، ومن المعلوم أن لصاحب الدخيرة أيضاً محيطاً شهيراً يدعى المحيط البرهاني ، فيكون هو محيطاً خامساً ، وابن الخنثى يقول : إن له ثلاثة مجلدات ، والرابع هو المحيط البرهاني

وثالثها : أنه يعلم من كلام ابن أمير حاج أن مفقود في ديار الشام هو المحيط البرهاني ، وأعلام العيون ينادي صاحب القاموس بحكم أن المفقود هو المحيط الكبير الرضوي .

ورابعها : أنه ذكر القطب . لكني ظناً أن صاحب المحيط البرهاني متأخراً قليلاً عن صاحب المحيط الرضوي مع أنه ذكر هو . وعينه أن صاحب المحيط الرضوي ليس له المصدر الشهيد ، ومن المعلوم أن صاحب المحيط البرهاني أيضاً تلميذ له . ولعله الشهير ، وهذا كما في ديباجة الدخيرة الذي هو مختص المحيط حمام الدين بلغة الأندلس ، فيلزم أن يكون متدبرين لا متقدمين ومتأخرين ، إلا أن يقال مراده تأخر وفاة صاحب المحيط البرهاني .

وخامسها : أن مفاد كلام جماعة أن النسخة الكبرى من محيطات السرخسي نحو أربعين مجلداً ، ومفاد كلام ابن الخنثى أن المحيط البرهاني ، والنسخة الكبرى من محيطات السرخسي نحو عشرة مجلدات ، وسادسها : أن مفاد كلام ابن الخنثى أن المعية إذا أطلق يراد به النسخة الكبرى من محيطات السرخسي عائباً ، وهو خلاف ما صرح به ابن أمير حاج في

حسب المحقق شرح منتهى المصلح من أن المراد به حيث أطلق في الكتب المتداولة المحيط البرهاني^(١) اهـ.

الدوحة العلمية للمحيط البرهاني بين الكتب الفقهية:

لا شك فيه أن هذا المحيط يعد من أهم كتف الفقه الحنفي ومن أهم مصنفاته، ويسبب الفقه عليه والاعتماد له لا نجد كتاباً مهماً في الفقه الحنفي خالياً من الإحاطة إلى المحيط، بل الكتب مشحونة بإحالات إليه، ونحو أحصيا الإحالات إليه في محله واحد من الفتاوى الهندية فوجدناها أكثر من خمسمئة إحالات، وكذلك صاحب الفتاوى الثاثر خانية جعل رمزاً مستقلاً للمحيط وهو (م) للإحالة إليه، ومصنفاته مليئة من عبارات المحيط، وكذلك العلامة محسن بن محمود الزاهد^(٢) صاحب الفقه جعل رمزاً مستقلاً للمحيط وهو (هم) واستناد كثير^(٣) منه، وكذلك حال الكتب الأخرى من انبحر الرائق والدر المختار ورد المختار والأشياء والنظائر لابن نجيم وغيرها من الكتب المعتمدة الفقهية.

وعلى كل حال كل من تصفح الكتب العنسية يتضح عنه أن العلم قد استفاد كثيراً من هذا الكتاب على عوزه وندرته وعدم طبعه ونشره إلى الآن.

ونجد لهذا الكتاب مكاناً مرموقاً ورثة فائقة عند أهل العلم، حتى رأيت في ترجمة

(١) راجع الفوائد البيهية ص ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١.

(٢) سنن ابن مسعود بن محمد أبو الفرجاء بجم الدين الزعفراني الغزيمي نسبة إلى غزمية - صنع المين للمعجمة ومكون الرأي المعجمة نه أقيم المكسورة ثم الياء الثمانية أثناء السكون ثم الون فقهية من فصائل غوارزم، كان من كبار الأئمة وأعيان فقهاء، عالمًا كاملاً، نه أئمة الياسفة في الخلاص والمذهب والبلغ الغزول في الكلام والمناظر، وله تصانيف ثلثي ماوت بها الزكائن، منها شرح مختصر الفقير شرح نفيس مائع، د تحفة العبد لتتبع الفقيه، استصفاها من البحر المحيط للشيخ الغزويني، وكتاب أخاوي في رسالة الناصرية. وأحد العلوم عن الأكرام منهم محمد بن عبد الكريم التركستاني عن الدعوات الكاشاني عن بجم الدين عمر النسخي عن أبي السمر محمد البردة في، وأنها أخذت عن ناصر الدين الطبري صاحب المطرب تليد الزمخشري^(١) وعن صدر القراء عبد الأئمة يوسف بن محمد الحوازمي، وعن سراج الدين يوسف السكاكي، وعن فخر الدين القاضي بديع، وبعد ما بلغ ربة الفصل والكلام رحل إلى بغداد، وناصر الأئمة والمصلا، ثم بلغ الروم، وتوطن بميامنه، وقارس المنها، ومن مصانيفه أيضاً زاد الأئمة ولاحقته في الأصول وأجابه في الجيوش والكلام، ذكر الفري وغيره، أم، مات سنة ٦٤٨ هـ (راجع الفوائد العنسية ص ٢١٢)

العلامة عبد اللطيف الكركماني^(١) وقد أن مشهوراً باستدراكه ما ذكره أبو الفوارس أنه قال: «طاعة المحيط الشريفة مدة مرة».

وما هذا إلا لكونه أجمع وأشمل وأوسع الكتب الثغفة الخفية؛ يقول صاحب خليفة في كتب الطهري: «خيرة العاوي للإمام بهمان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز ابن عمر ابن ماره البخاري، المتوفي سنة ٦١٦ هـ اختصرها من كتابه المشهور به المحيط البرهاني كلامه مفيد لكل سدا العلماء»^(٢).

ويقول العلامة عبد الحى الكوكى في المنهاج الشبهه عنه:

منحى الله تعالى عنا هذه برأيه كتاباً نيساً مستعلاً على مسائل معتقدة منجنا عن المسائل الغريبة الخيرة المحترمة برأيه ليس جامعاً للذهب واليايس، بل فيه مسائل مفيدة وتعاريف مرصعة.

ولكن لما ذكرنا سابقاً أن المحيط البرهاني كتاب من أندر الكتب وكثير من العلماء هم يظلموا عليه، ولما مر سابقاً أن الأمر لثباته على كثير من العلماء في مصداق المحيط بين المحيط الكركماني والمحيط الشريفي. فند بعض العلماء المحيط البرهاني من الكتب المبرمة المعتمدة ومنهم العلامة ابن نجيم، ولكن وجه ظنه هذا ليس إلا بذاته بل عدم وجوده في زمنه وبسبب كذا يظهر من كلامه الذي نقله لشيخ عبد الحى الكوكى في المنهاج^(٣).

قال ابن نجيم النورى صاحب الأنبيا في رسالته التي ألفها في صورة وقف، اختلف لأجوبة قباراً على بعض الخاتمين المستدين بمسألة مذكورة في المحيط البرهاني: إنه نقلها من المحيط البرهاني، وقد قال ابن أمير حج في شرح منية المصطفى: إنه مفقود في ديارنا.

(١) هو العلامة عبد اللطيف افتخار الدين الكركماني، قال السخاوي: فاهم الفاهم مرتين، وابن أخيه عمه الزين فاسم واسم الأمشاط، وحكى في عنه أنه سمعه يقول: «طالع المحيط البرهاني مدة مرة»، وكان فصيها مستحضر لغز مع الذهب مع الحرة القائمة بالماء واليابان والمطلوع وعوها تحت كان لغز من بلاد مصر من هو أفضل من الشريفي، وحين مع العلامة البخاري في دلالة التلميح، وكثره إثراء شديداً، وذكر في ذلك تصنيفاً، وهو دفع على بحثه الضم النصيرى وله على كذا بحقيقة والتقية حوائص منطق كثيرة الموائد، ومنج له عماد، نزل به له نلى الفرس، واستمر إلى ٧٠٠، ظهر بعض مروج، إلى حله، وبما أنه مروج يوم وعمله. وكان له حال لغز عنه أنه شرح اشباان لمجيب، كذا في الفرس للامع، اهد طوب لأنايل بتراحم الأفاضل، رقم التر حدة ١٧٩.

(٢) كتب الطهري ٨٧٣/٩-٨٢٤

(٣) راجع الفوائد، شبيهة من ٤٠٠

وهلى تعليلير أنه ظفر به دون أهل عصره لم يحل النقل منه، ولا الإفتاء عنه، صرح به فى فتح القدير من كتاب القضاء أنه لا يحل النقل من الكتب الغربية، وقد رأيت هذه العبارة بعينها وحرولها فى المحيط الرضوى، لما أخذناها، ونسبها إلى البرهانى ظناً أنه لا يطلع على كذبه أحد - انتهى - .

وكذلك العلامة اللكنوى أيضاً قبل مشاهدته للمحيط البرهانى عنه أولاً فى المنافع الكبير من الكتب الغير المعتمدة، ولكن لما وجدته وطالعه، رجع من قوله هذا، قال فى المنافع الكبير^(١):

ومن هذا القسم: للمحيط البرهانى، فإن مؤلفه وإن كان فقياً جليلاً معدوداً فى طريقة المجتهدين فى المسائل لكنهم نصروا على أنه لا يجوز الإفتاء منه، لكونه مجسوراً للوطب واليابس. اهـ

ثم رجع العلامة اللكنوى من كلامه هذا وكتب فى الحاشية:

قد وثقنى الله بعد كتابة هذه الرسالة بمطالعة للمحيط البرهانى فراجته ليس جامعاً للوطب واليابس، بل فيه مسائل منقحة وتقايرج مرصعة، ثم تأملت فى عبارة فتح القدير وعبارة ابن نجيم فعملت أن أمتنع من الإنشاء منه ليس لكونه جامعاً للفت والسمن، بل لكونه مغفولاً نادر الوجود فى ذلك العصر، وهذا أمر يختلف بحسب اختلاف الزمان فليحفظ هذا، اهـ

وقال العلامة اللكنوى فى الفوائد البهية الذى ألفه بعد المنافع الكبير^(٢):

وليعلم أنه ذكر ابن أمير حاج الحلبي فى حلية المحلى شرح منية المصلى فى شرح الديباجة، وفى بحث الأغسال أنه لم يغف على المحيط البرهانى، ونقل صاحب البحر الرائق عنه أنه مغفود فى ديارنا، ثم حكم بأنه لا يجوز الإفتاء منه، واستد لما ذكره، ابن الهمام أنه لا يحل النقل من الكتب الغربية، كما مر منا نقله فى ترجمة رضى القمين محمد ابن محمد السرخسى، وظن بعضهم أن حكمه بعدم جواز الإفتاء منه لكونه جامعاً للوطب واليابس، وبناء عليه ذكرته فى رسائل المنافع الكبير فى عداد الكتب الغير المعبرة.

ثم لما منحنى الله مطالعته رأيته كتاباً نفيساً مشتملاً على مسائل معتمدة متجتاً عن المسائل الغربية للمعبرة إلا فى مواضع قليلة، ومثله واقع فى كتب كثيرة، فوضع لى أن حكمه بعدم

(١) المنافع الكبير ص ٢٨.

(٢) راجع الفوائد البهية ص ٢٠٦.

حراز الإفتاء قد ليس إلا نكوة من الكتب الثرية المفقودة النير المندولة، لا لأمر في نفسه ولا لأمر في مؤلفه. وهو أمر يختلف باختلاف الإعصار، ويتبدل تبدل الأقطار، فكم من كتب يصير مفقوداً في إقليم، وهو موجود في إقليم آخر، وكم من كتب يصير غير الوجود في عصر كثير الوجود في عصر آخر، فالمحيط البرهاني لم قال مفقوداً في بلاد وأعصاره، هذه من الكتب التي لا يبنى منها، لعدم تدولها، وغرابتها، فإن وجد تداوله وانتشاره في عصر أو في إقليم، يرفع حكمه هذا، فإنه لا شبه في كونه معتمداً في نفسه، قد اعتد عليه من جاء بعده من أرباب الاعتماد وأفتو يتقله، وقد قال صاحب الكشف في حرف القال الذمير البرهانية للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البحاري، اختصرها من كتبه المسهولة بالمحيط البرهاني، وتلاهما بقول عند العلماء - انتهى -.

منهج صاحب المحيط في تأليفه:

أكثر الكتب الكثرة في الفقه الحنفي أصحاب كانوا متقدمين شرح أحد المتون المعبرة وكانوا تبعي في اختيار المسائل شرح اشجع صاحب المتن، كما تشاهد في المنسوخة للرخسي أنه شرح كتاب الكافي للحاكم الشهيد رحمه الله (وقد مترجمته في هذه المقدمة) وكذلك بدائع الصنائع لحلا، الذين أبي بكر الكاساني وهو شرح لكتاب تحفة الفقهاء للعلامة الدين السمرقندي، وكذلك كتب الاختصار شرح للمختار، وكذلك فتح القلوب لآل الهمام شرح للهداية، وكذلك البحر الرائق شرح لكتن اندقائي، وكذلك رد المحتار لأبي عابدين الشافعي شرح على الدر المختار للحصكفي، وكذلك غيرها من الكتب.

وأصحاب المتون يجعلون مجالهم صيغاً مخافة التطويل مع استبعادهم جميع أبواب الفقه، والاختصار مراد في جميع المتون المعبرة، وهذا الأمر قد اشترج أيضاً في حدهم. أما المحيط فمصنف مستقل ومؤلفه ما قيد نفسه بشرح من أو كتاب، فكان حراً في اختيار المباحث ورتبها ترتيباً خاصاً، وكثير ما يذكر في هذا الكتاب ما بحث فقهاء مهمة بادرة لا توجد في غيرها من الكتب الفقهية الأخرى.

وكان المستغنى أراد أن يحيط في هذا الكتاب على المقام الخليلي المتداول من زمن الإمام أبي حنيفة إلى زمن المؤلف حيث جمع فيه كتب ظاهر الرواية السنة، وكتب النوادر والنوازل ووافقاته والصناعات كما أحاطت في كتب المحاكم الشهيد رحمه الله. الكافي والمنهلي وشرح

الكافي والمبسوط لسرخسى وغيرها من المؤلفات والفتاوى والدلائل،
وركز ترجيحته بذكر أصول المذهب الحنفي وفروعه ودلائله، وما دخل كثيراً في ذكر
اختلاف الآقون بين المذاهب الفقهية المقارنة.
والنتيج المؤلف في هذا الكتاب كما هو نتيج الكتب الفقهية، فوزع الباحث على الكتب،
مثل: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، . . إلخ ووزع الكتب على المصنوع،
والقصود على الأنواع.
وراعى في ذكر المسائل الترتيب. حيث قدم مسائل الأصول أي ظاهر الرواية، ثم ذكر
النواميس والفتاوى والواقعات.

الفصل الرابع في ذكر المصادر والأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط وأحال إليهم مؤلفه

استفاد المصنف في هذا الكتاب من مراجع قيمة نسبة إلى بنصر المنور. فلهذا العلماء لتقديم، فذكرهم في هذا الفصل على ترتيب المعتمد بذكر ترتيبهم، وأهم مؤلفاتهم وأهم هرفق - .

إبراهيم بن إسماعيل أبو إسحاق ركن الإسلام الواحد المعروف به الصغار^١ أبو ربحه وحده. ومن أنه كتب من أفاضل الحنفية، وهو ثقة على والده، مات ببخارى في السادس والعشرين من ربيع الأول سنة ٥٣٤ هـ ربيع وثلاثين وخمسين مائة، وله تصانيف، منها كتاب تلخيص الزاهد، وكتاب السنة والجماعة، وأخذ عنه جيد عده، منهم: فخر الدين فاضل حاك الحليم بن منصور بن محمود الأوزجندی

إبراهيم بن دسوق أبو بكر المروزي^٢

ثقة على محمد، وروى عن أبي عيسى نوح الخامع، وسمع من مالك وغيره، وقدم بغداد غير مرة، فروى عنه أئمة الحديث أبو عبد الله أحمد بن حنبل وغيره، وعرض لأمور عليه ألفففا، فاستمع، وله أنوار كتب عن محمد، استفاد صاحب المخطوط من روايته كثيراً. قد على البصري: روى عن أبي عيسى نوح المروزي وأحمد الحلبي، وهما من ثقة على أبي حنبل، وسمع من مالك والنوري وحملان سامه وغيرهم، مات بمشاور، مما هذا حد حة - .

نسبه إلى مرو بفصح الميم وسكن في العراق المهمة من آخره، وأمه معروفة بقال له، مرم الشاهجهان، وكان فتحه سنة ثلاثين من الهجرة، وإحدى الزنى الفحة بعد الوافق في نسبة للمفرق منه وزير المروزي، وهي ثياب مشهورة بالعراق، منسوبة إلى قرية بالكوفة، لذا ذكره السمعاني.

١: إمع الفراء في أبيه من ٧.

٢: رجع بطققات السنة ١/ ٢٢٥، و بطققات السنة ٩.

أبو الحسن المرتضى^(١)

كان من أجل أصحاب أبي منصور محمد الأنباري، ومن كبار مشايخ سمرقند، وله كتاب إرشاد المهتدي، وكتاب الزوائد والفوائد وكتاب في الخلقة، اسمه علي بن سعيد كما في الأنساب: المرتضى سببه إلى رشتين - جسم الرواء المهملة وسكون السين المهملة وضم انا، المشاء القوقية وسكون العين المهملة وفتح الفاء - ثم آخره «و» قرية من قرى سمرقند منها أبو الحسن علي بن سعيد المرتضى - انتهى -.

وهي طبعات انتشاري: علي بن سعيد المرتضى: من كتاب مشايخ سمرقند له كتاب إرشاد المهتدي وكتاب الزوائد والفوائد في أنواع العلوم، وهو من أصحاب الماتردي الكبير - انتهى -.

أبو جعفر الأسروشي^(٢)

تلقاه علي أبي بكر محمد بن الفضل عمر عبد الله البغدادي عن أبي عبد الله أبي حنيفة الأصغر عن أبيه أبي حفص الكبير عن محمد، وأخذ أيضاً عن أبي بكر الجصاص الرازي عن أبي الحسن الكرخي عن أبي محمد السردعي عن يعقوب بن موسى عن محمد، وتلقاه عنه القاضي عبد الله أبو زيد لدينسي صاحب الأسرار.

يقول العلامة عبد الحفيظ الأندلسي: الأسروشي سببه إلى أسروشه - ضم الألف وسكون السين المهملة وضم الواو المهملة وسكون الواو وفتح الشين المهملة في آخره - من بلدة كبيرة وز سمرقند ودون صبحون، وقد يزد فيه الشاء، ويقال أسروشي، والصحيح هو الأول، والله السامع العاني.

أبو حفص الصعير^(٣)

محمد بن أحمد بن حفص بن الزرقان، مولد بني عجل، عائلته مالرواء النهر، شيخ الحنفية أبو عبد الله البخاري، تلقاه بوالده العلامة أبي حفص، قال أبو عبد الله ابن منده: كان عائلته أهل بحري أو شبيجه. وقال أحمد بن سلمة: سئل محمد بن إسماعيل

(١) راجع الفوائد السبعة ص ٦٦.

(٢) الفوائد السبعة ص ٥٧.

(٣) الفوائد السبعة ص ١٩.

البحراني صاحب «جامع التصحيح» عن الثوري، فقال: «كلامه» فقالوا: «كيف بتصريف»
 فقال: «القرآن بتصريف الألفية» فأخبر محمد بن يحيى بذلك، فقال: «من أنى مجلسه» فلا
 يأتي، فخرج محمد بن أحمد عجل إلى بخاري، وكثب للذهلي إلى حاتم أمير بخاري وإلى
 شيوخه، ثم هبط خالد حتى أخرجه محمد بن أحمد ابن جعفر إلى بعض رباطات
 «الزينة» وكان «محمد بن أحمد» صاحب اليد جثة وحمل وسمع من أبي الوليد الطيالسي
 والحداد بن يحيى بن عمار وغيره «ورافق الذهلي في الطريق مدة» وله «سبب الأهواء
 والاختلاف» والرواية «تطهر» وثالث ثقة إمام «ويزيد زاهداً رابياً صاحب سنة والتماع» وثالث
 أبوه من كبار ثلاثة محمد بن الحسن، انتهت إليه رئاسة الأصحاب بخاري، وبني أبي عبد
 الله هذا، وبلغ عليه أئمة، قال ابن مسعود: «موفى في رمضان سنة أربع وستين ومائتين»

أبو حنيفة الإمام^(١)

هو الحسن بن ثابت بن روضي، نضم الرضا له اسمه، وفتح الطاء المهيمنة، وهبيل:
 «متحيز»، كان في تعاليم أنوار شمس الله، المختار لأبي ماء الإمام الغيبة الكوفي، وجده، وطم
 من أهل كابل، قيل: «من أهل بلخ» ومن أهل الأنبار، «بين من أهل ترمذ»، وهو الذي صدقه
 الحرق فاعتق مولاه من بني نعيم الله، وولد له علي الإسلام، وقيل: إنه لعصان بن ثابت بن
 الحسن بن الحرزيك، من أئمة فارس من الأحرار، وما وقع عليه رفر.

والعصان بن الحرزيك أبو سنان هو الذي أهلى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ألفاً
 لودج في يوم مهر جاند، فقال علي: «مهر حوزنا في يوم كذا»، فقال الخطيب في تاريخه:
 «ذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب، وهو صغير، فادعاه بالركعة» «وهي دينه»، وقيل: «في
 مفتاح السعادة» أنه ثابت توفي وتزوج أم الإمام جعفر الصادق، وثالث الإمام صغير أو تسمى في
 حوز الإمام جعفر الصادق، وهذه مشقة عظيمة.

وقال ابن خلكان: أدرك الإمام الأربعة من الصحابة، وهم أسير بن مالك بالبصرة، وعبد
 الله بن أبي أوفى بالكرخة، وسهيل بن سعد السعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثقه
 بمكة، ولم يلق أحداً منهم ولا أحد منهم، وكان ابن حجر: إنه روى عن أبي أوفى حديثاً
 واحداً، وذكر الخطيب في تاريخه بعد ذلك رافى أسير بن مالك رضي الله تعالى عنه، وقال ابن

(١) في نسخة كتب كثيرة، أخط فيه جهالة الأئمة، استعملنا هذه النسخة من نسخة المطبعة بصحيح العلامة عماد
 الدين الكوين، بحسب الله تعالى.

حجج قد صرح كما قال الذهبي أنه رآه وهو صغير ، وفي رواية قال : رأيته مراراً ، وكان يغضب بالمدح ، وجاءه من طريق يده روى عنه أحاديث ثلاثة ، وأنتب العيني رحمه الله بالمدح من الصحابة ، وردده عقب الشيخ الحافظ فاسم الحنفي ، وقيل : إنه أثرك بالنحو نحو محشرين محاببي ، وإن لم يلق كلهم ، وقال الخوارزمي في مسند الإمام : اتفق العلماء على أنه روى عن أصحاب رسول الله ﷺ أو سبعة ، أو ثمانية على اختلاف الروايات

وفل هو القارى في شرح شرح النجاة عن السخاوى قد اعتمد أنه لا رواية للإمام عن أحد من السحابة لصغره في زمن إدراكه إياهم ، وكان هو زاعدا عابدا وزعا نفعيا كثير المطبوع كثير المصمت دالام التضرع إلى الله تعالى صاحب الكرامات ، وقد عذ مشايخه فيبلغ أربعة آلاف ، شيخ ، كذا في مفتاح السعادة .

وذكر الخطيب في تاريخه وغيره أن أبا حنيفة رأى في المنام كأنه نبش قبر رسول الله ﷺ، ويصيح عظامه إلى صدره، فبحث عن سريره محمد ابن سيرين، فقال ابن سيرين: صاحب هذه الرؤيا يثور علمائه يسبقه إليه أحد قبله.

قال الشافعي: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة، فقال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمت في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لغناه بحجته، وروى حرملة بن يحيى عن الشافعي أنه قال: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة. وروى الربيع عن الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة رحمه الله. وروى أبو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول: من أراد أن يعرف بعضه فليأخذ أبا حنيفة وأصحابه، كانوا في تعلق بالأخبار.

وقال يحيى بن معين: الفقه فقه أبي حنيفة على هذا أدركت الناس. وقال ابن المبارك: قال ابن خنابل: قال أبو عبد الله ما أبعد أبا حنيفة عن الغيبة ما سمعت يشاب عبدا له قط. فقال: هو أعقل من أن يسلط على حسناته ما يذهبها. وروى أنه حج حمسا وخمسين حجة. وأنه صلى صلاة الفجر بوضوء الشتاء أربعين سنة. وكان غل يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة. وكان يسمع بكاءه في الليل حتى يرحمه جيرانه. وقال أنس بن مالك في الطباق: قال عبد الله بن المبارك: بلغنا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد. وكان نومه جالسا ينام لحظة بين الظهر والعصر. وفي الشتاء ينام لحظة من أول الليل. وقال الحسن بن عمار: قال أبو حنيفة: رحمه الله وغفر له: لم تغفر منذ ثلاثين سنة. ولم تنم منذ ثلاثين سنة. أربعين سنة.

قال ابن خلدون: فمثل هذا الإمام لا ينك في دمه ولا في زوجه وتحفظه، وبعض من

الأعلام المتألفين الذين لهم تعصب لا يثبون بالظن على الأئمة ، كما خطب طعن على أبي حنيفة والإمام أحمد ، وكأين الخوري فإنه تابع المختلط في انضمام على أبي حنيفة ، وقال سبطه : ليس التعجب من المختلط فإنه طعن في جماعة من العلماء ، إنما التعجب من الجحد كيف سلك أسنوبه ، وكأين نعيم فإنه ثم يذكر أبا حنيفة في أحقية . وذكر من دونه علماء وزهدا ، فإن ابن حجر في بعض رسائله : إن الظن إن كان من غير قرآن الإمام فهو مغلط لما قاله أبو كتهبه أسداه ، وإن كان من أقرانه فلا يعتد به ، لأن قوله الأقران بعضهم في حض غير مقبول كما صرح به الذهبي . قاله : ولا سيما إذ لاج أنه أعداؤه لمذهب ، إذ الحس لا يتعز منه إلا من عصه الله تعالى .

وقال الشاح المبكي . ينبغي نت أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين فإياك ثم يذك أن تصغي لي ما تنق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري ، وقال ابنزالي : أما أبو حنيفة فنقد كان ، أيضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى ، خائفا منه ورعا وجه الله تعالى بعلمه . والعجب من مقلدي الإمام الشافعي كيف يطعنون به ف كان يتأدب معه الإمام الشافعي . هل هذا إلا طعن إمام مذهب .

قال الشعراني في المزان : لو أتتيف المقلدون لإمام مالك والشافعي لم يضعف أحد منهم قولا من أقوال أبي حنيفة بعد أن سمعوا مدح أنسهم له ، وثو لم يكن من التزوي برفعة مقامه إلا كون الإمام الشافعي ترك الفتوت في كسب ، لما صلى عند قبر الإمام أبي حنيفة لمكان فيه كفاية في لزوم أدب مقلديه معه ، وقد اكتشف لبعض أصحاب الكتف كالإمام الشعراني وغيره أن مذهب الإمام أبي حنيفة آخر المذاهب انقطاعا كما هو أول المذاهب الفوت .

وما في الدر المختار من أنه يحكم بمذهب عيسى عليه السلام فهو أمر لا دليل عليه . قال الحافظ السبوطي : إن ما يقال : إن عيسى يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطل لا أصل له . وكيف ينق نبي أنه مقلد محتدأ بل بما يحكم بالاجتهاد ، أو بما كان بعينه قل من شريعتنا بالوحي أو بما فعله منها وهو في السماء ، أو أنه ينظر في القرآن فيضهم منه ، وانفق معه على الفاري وقال : إنه أمر لا أصل له ، ولا منع من أن يتزل على عيسى عليه السلام وحي . فإنه ليس دليل قاطع على أنه لا يتزل الوحي بعد نبينا ﷺ ، نعم أنه لاني بعد نبينا ﷺ انسي ملخصا .

وكذا من اخترع ادوات المنفة الجهلة أن الأخير عليه السلام تعلم من أبي حنيفة ثلاثين سنة في حبه . وبعد موته من قبره ، قال على الفاري : أما ترى أن الخضر عد من عباد الله قال

نعالي في شأنه: ﴿أَيُّهُ رَحْمَةٌ مِنْ عِبَدِنَا وَغُلَّتْ عَنْهُ لَدُنَّا عَيْنٌ﴾^(١)، وكان قد علم موسى عليه السلام، فكيف يكون من جملة تلاميذ أبي حنيفة؟ وكذا من الافتراءات أن الإمام المهدي يقلد تاج حبيبه قال علي الغفاري: إنه «مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد». وقال الشيخ ابن عمر الشهدني يحرم عليه القياس، وما يحكم هو إلا بما يقضى إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعث الله تعالى نبيه رسوله، وعلى كل تقدير فكيف يقلد أبا حنيفة، وقد أوردوا في مناقب أبي حنيفة أحاديث.

منها: أنه عليه الصلاة والسلام قال: إن آدم «مفتخر بي وأنا أفتخر برجل من أمتي» اسمه نعمان، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي. وروى عنه عليه الصلاة والسلام أن سائر الأسباط يفتخرون بي وأنا أفتخر بأبي حنيفة، من أمته فقد أحسن، ومن أبغضه فقد أبغضني. كذا أورد في الدر المختار ناقلاً عن التتمة شرح مقدمة أبي الليث.

وأورد القاسمي أبو البقاء ابن القصب، المكي في القصب، المعنوي شرح مقدمه الفهرنوي حديثاً آخر لفظه من رواة أبي هريرة في أمتي رجل اسمه نعمان، وكنيته أبو حنيفة. هو سراج أمتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي.

وقال ابن الجوزي: إن هذه الأخبار موضوعية، وانفق معه الحفاظ الذهبي والحافظ السيوطي. والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الحنظلي.

وشأن أبي حنيفة أرفع من أن يثبت له فضل يمثل هذه الأحاديث الموضوعية، ويكفي في إثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة. منها: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وضع يده على سلمان، فقال: لو كان الإيمان عند الفريانية رجالاً من هؤلاء^(٢)، وفوله: من هؤلاء جمع اسم الإشارة وانتشار إليه سلمان وحده، على زيادة الجنس، ويحتمل أن يراد بهم أهل انعمهم كلهم، وقد كان جد أبي حنيفة من دوس.

وقال الحفاظ السيوطي: هذا الحديث الذي رواه الشيخان أصل صحيح يعتمد عليه في الإشارة إلى أبي حنيفة، وقال العلامة الشافعي صاحب الميرة، ثميد الحفاظ السيوطي: ما

(١) سورة الكهف الآية ٦٥.

(٢) أخرجه أبو الحسن في «معجمه المختصر» (٢/٦٦٩)، وابن أبي شيبة في «معجمه» (٣٢٥/٦، ٣٢٥/٦)، سقط. لوقان الدين... يلخ، والطبراني في الأوسط (٨٨٣٨)، وابن راهويه في «معجمه» (٢/١٦٥)، والطبراني في الكبير (١٠٤٧٠)، وابن أبي عمير في «المرشد» (١٨٢/٦) وللدلي في «معجمه» (٥٠٨٤).

حرمه نبت من أن لا حجة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لاسك فيه لأنه لم يمنع من أنه فارس في العلم ببلغه أحد.

وقال القسمي: وأما سلطان القرمي فهو وإن كان أعظم من أبي حنيفة من حيث السجدة لكنه لم يكن في العلم والاحتياط بشي المديني وقدوين أحكمه كآبي حنيفة، وقد يوجد في المعظم ما لا يوجد في الفاضل.

ومنها: ما أورده العلامة أبي جعفر النخعي من أنه عليه الصلاة والسلام قال: ترفع رتبة الدنيا ستة خمسين ومائة، وهذا على سبب الأئمة الكبار؛ إذ هذا الحديث محمول على أبي حنيفة؛ لأنه مات في تلك السنة، وقال ابن عبد البر: لا تشككم في أبي حنيفة بموه، ولا نفسه في أحد يسمى القول فيه، جلي وأد ما رأيت أفضل ولا تورخ ولا أفقه منه. وقال بردين هيرة أمير أعرافين أوراد إلى القضاء بالكوفة أيام مريم بن محمد آخر ملوك بني أموية، فبقي عليه فضوه مائة سوط عشرة أيام، كل يوم عشرة أسواط، وهو على الامتناع، فبعد أي ذلك خفي سببه.

ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد، وأورد أن يولي القضاء، فبقي بخلاف عليه معصوم، وخلف أبو حنيفة أن لا يفعل، وجري بينهما قتال واستقر الإمام على الامتناع، فغمر به بن الحبر، ونقل أن الإمام قال: أنه لا أصلح للقضاء، فقال له المنصور: كذبت أمك، فقال له الإمام: أرفف بعارك أن تولى فاضب من هو كذاب، وحكى الطحطبي أيضاً في بعض الروايات إن المنصور جعله فاضباً جبراً، وتولى الإمام القضاء يومئذ، وبعد اليوم ليس استكنى الإمام فمريض سنة أيام، لم مات.

وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة، كما قال ابن حجر. وقيل: سنة إحدى وستمائة. وقيل: سنة سبعين. وقيل: سنة إحدى وستين. وتوفي في رجبه وقيل: في شعبان سنة خمس مائة. وقيل: ثلاث وخمسين بعد أبي الحسن. وقيل: إنه لم يمض في السجن. وقيل: أنه دفع إليه دوح فيه سم فمضغ. وقال لا أعين على قبل يسمي، فصب في فيه خبثاً. وقيل: إن ذلك بحضرة المنصور، وسام منه، صلى عليه الحسين بن عمار، وحز من صلى عليه مقدار خمسين ألفاً، وحال المنصور، فضلى على غيره. وكان الناس يصلون على قبره إلى عشرين يوماً، كما في مفتاح السعادة، ودفن في بغداد، وقبره هناك يزار، وصح أن الإمام ما أحسن بأهوت سعد همدان وهو جند فسي الله تعالى عنه وعن تبعيه.

أبو علي الدقاق^(١)

قرأ على مرسى بن نصر الرازي، وهو أمتا لأبي سعيد البردعي، وله كتاب الخيض، و
الدقاق - بفتح الدال المهملة وتشديد القاف الأولى - يبدل من يبيع: الدقيق، ويعينه: ذكره
السمعاني.

أحمد بن إسحاق بن شيبان أبو نصر الصغار^(٢)

كان من أهل بخارى سكن مكة. وكثرت تصانيفه وانتشر علمه بها، ومات بالطائف،
وروي أنه حاول في حفظ الفقه والأدب ببخارى

قال العلامة الذكوري: هو جد إبراهيم بن إسماعيل أبو إسحاق الصغار الذي مر ذكره،
ورأيت في أنساب السمعماني في نسبه عكساً، فإنه قال عند ذكر المشهورين بالصغار: وأبو
نصر إسحاق بن أحمد بن شيبان بن نصر بن شيبان الأديب الصغار البخاري من أهل
بخارى، له بيت في العلم إلى الساعة ببخارى. ورأيت من أولاده جماعة

ذكره الحاكم أبو عبد الله الخافض في تاريخ نيسابور، وقال: أبو نصر الفقيه الأديب
البخاري الصغار قدم علينا حاجاً، وقد طرب الحديث في أنواع من العلم، وسكن أبو نصر
هذه مكة، وكثرت تصانيفه وانتشر علمه، ومات بالطائف وقره بها، ثم قال السمعماني: ولله
أبو إبراهيم إسماعيل بن أبي نصر الصغار كان إماماً فاضلاً قولاً بالحق، لا يخاف في الله لومة
لائم، فثله أخا فان نصر بن إبراهيم المعروف بشمس لذلك ببخارى لأمره بالعرف ونهيه عن
المنكر، وكان فقه في سنة إحدى وستين وأربعمائة.

أحمد بن الحسن بن علي أبو حامد الفقيه المروزي^(٣)

عن الحاكم والمخطيب أنه كان فقيهاً عارفاً بالأصول والفروع، أخذ يفتد عن أبي الحسن
الانكراخي، ويبلغ عن أبي القاسم الصغار، عن نصير بن يحيى، عن محمد بن سماعة عن
أبي يوسف، وكان حافظاً للحديث بصيراً بالتفسير، صنف الكثير. وله تاريخ يذيع وود بذلك
وتفقه، ثم عاد إلى خراسان، فتولى قضاء القضاة.

(١) راجع الفوائد للبيهقي ص ١٤٦.

(٢) عنوان النبوة ص ١٤.

(٣) راجع الفوائد للبيهقي ص ١٨.

رُح ابن الأكبر في الكامل ومياته سنة ست وسبعين وثلاثمائة، حيث قال في حوادث: فيها توفي أحمد بن الحسن بن علي أبو حامد المروزي، ويعرف بابن لصيرى الفقيه الحنفي، نفق بعدد على أبي الحسن الكرخي، وتوفي في سنة الفاضل بخراسان، ومات في مصر وكان غابلاً محدث ثقة انتهى -.

أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري

أخذ الفقه عن محمد بن الحسن وعن شمس لأئمة، قدم محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح بخاري في زمان أبي حفص الكبير، وجعل يفتي، فنهى أبو حفص، وقال: لمن يأهل له فلم ينه، حتى مثل عن حسين شرماني بن شاذ أو بقرة، فأفتى بالحرمة، فاحتج الناس عليه، وأخرجوه من بخاري.

قال اللكوي: توصيفه بالكبير بالنسبة إلى أبيه، فإنه يكنى بأبي حفص الصغير، كما قال علي القنري أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير الإمام المشهور، أخذ عن محمد، وابنه أبو حفص الصغير نفق عليه، ولأبي حفص هذا اختيارات ينفق فيها جميعاً الأصحاب.

وله كتاب الأهماء والاختلاف، والرد على اللعنة، وكان ثقة إماماً ورعاً زاهداً زاهداً صاحب سنة وأتباع، وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن، اتبعت إليه زيادة الأصحاب سخاري، وإلى أبي عبد الله هذا، انتفى عليه أئمة، قال ابن منته، توفي في رمضان سنة أربع وسبعين ومائتين. انتهى كلامه.

ومن هنا ظهر أن لابن أبي حفص الكبير ثنتين، أبو حفص الصغير وأبو عبد الله، فما وقع في كشف القلون^(١) عن أسامي الكتب والفنون، كانت جلبي في حرف الراء الرد على أهل

(١) راجع البحر مرعيت ٢٧٢، ٢٤٩/٢، والفوائد البهية ص ١٨.

(٢) يقول الشيخ عبد الحلي النكوي في فوائده: من كتاب جامع لأخبار الكتب المعتمدة في الإسلام، فيسب وأحوال مصنفيه وروايتهم، ثم يصف في باب مثله، طالعت أوله، ورواه طين بلخ أنوار أنما من معاني الكتب والعهدة... ورواه كلام يفرح أرواح أطلعه على هذه ذات مفهوم والمعرفة. حمد الله الخ من له منتهر. فكانت جسر، واسمه مصطفى، كما ذكره هو في حرف التاء فقيم لتاريخ ربحي لمعظم هذا الكتاب مصطفى بن عبد الله القسطنطيني مولداً وسناً الشهير بحاجي سليمان، وهو شمل على نتيجة كتاب التاريخ، سركته في شهرين من شهر سنة ثمان وخمسين وألفه انتهى -.

وذكر لسبب غلام علي البكرامي في نسخة آخر كان في آثار همدستان أن صاحب كشف القلون هو

الأهواء، لأنى عبد الله المعروف بأبى حفص الكسروية من تلمذ، و أوصوب انشروبه بأبى
حفص الصغير .

أحمد بن عبد العزيز بن عمرو بن حازم القصب السعيد تاج الدين أب المؤلف^(١)
وفد تقدم ذكره فى الفصل الثانى من هذه المقدمة عند ذكر أسرة صاحب المحيط

أحمد بن عيسى أبو القاسم الصفار^(٢)

أخذ عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبى يوسف، وكان إماماً كبيراً، إليه
الرجعة يلجأ، فنفته عليه أبو حامد أحمد بن الحسين المروى، مات سنة ست وثلاثين وثلاثمائة
فى السنة الثمانيون فى بيت أبو بكر الإسكاف، وذكر أنفارى: أحمد بن عيسى أبو القاسم الصفار
مات سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وفيه محاذيره على ذكر الكفوى فى تاريخ وفاته .

أحمد بن على أبو بكر البزازي الجصاص^(٣)

كان إماماً عظمياً فى عصره، أخذ عن أبى سهل الزجاج عن أبى الحسن الكرخي، عن
أبى سعيد انور عن موسى بن نصير المزاري عن محمد، واستقر التدريس له ببغداد،
وانتسب إليه، وكان على طريق الكرخي فى التبرع والزهد، فيه شجع وعليه مخرج، وبه
أصناف منها: أحكام الفرائض، وشرح مختصر الكرخي، وشرح مختصر الفلاحى، وشرح
المفصل الخارج المعروف بكتاب على الأسنولى المتوفى سنة سبع مئتين وألف مائتين، وهذا كله يدل
على أنه من رجال القرن الحادى عشر، وكان تاج كتف الطول مائة ألف فى ما بينها متخلفة، وأكبرها
مشقة على ذكر مصنفات أهل القرن الثانى عشر، وأعلم من روايات من جاء بعده فثبت كتف أطول
ثلاثة دهور مرتبته

(١) راجع الطبقات السنية رقم ٢٢٩ من ٣٦١

(٢) العوائد الجدية ص ٢٦

(٣) راجع سير أعلام النبلاء ١٦٦/٣٤١، وأخبار أبى حنيفة وأصحابه للتيسري ص ١٦٦، والعيقات السنية
١٢٧٧، وأخبارهم ج ١ ص ٨٤، والعوائد الجدية ص ٢٠١، وأعمال العلامة اللكهنوى: حمل بعضهم
من أصحاب التخرج من المقلدين الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لا حرج عليهم بالأصول
يقدرون على فهمها، فمجلد دى وجهين، وتمتص بعض المصنفات، وأنه ظلم فى حقها، ونزول له عن
محلها، ومن نفع تصانيفه والأصول المتقدمة، أنه علم إلى الدين حذوهم من اجتهدين كشس الأئمة وغيره
كهم عيال عليه، فهو أسمى بأن جعل من لاجئين فى المذهب .

جامع محمد، وكتاب في أصول الفقه، وشرح الأسماء الطيبة، وأربع القضايا، مات سبعمائة الحجة سنة سبع وثلاثمائة، وكان مولده بغداد سنة خمس وثلاثمائة.

قال الحارثي: الخ مائة من ذبائح الجحيم. وثالثها: أعداد المهملات في آخره صداد أخرى. وهذه النسبة إلى العمل بالحصى ذكره السمعاني، وفي طبقات القناري أحمد بن يحيى بكر الريازي الأدم الكبير الشأن المعروف بأحصا، وهو لقب له، وذكره بعض الأصحاب بغير الراءى وبعضهم بلفظ الجصاص. وهذا واحد. خلافاً لرواه أنهما اثنان، كما حصر به صاحب القاموس في صفته للمختصة، سكني بغداد، وعنه أخذ فقيه هذا، وإليه انتسب رواية الأصحاب، قال الخطيب: هو إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته، وكان مشهوراً بالزماد، فخطب في أن يسي القف، فامنع، وأعيد عليه الخطاب، فلم يفعل، ثم نه على أبي سهل وعلى أبي الحسن الكرخي، وبه انتقم وعليه تخرج.

وقد حل بغداد سنة خمس وعشرين، ثم خرج إلى الأهواز، ثم عاد إلى بغداد، ثم خرج إلى بفساور مع الحاكم الشيبابوري بأمر شبيه أبي الحسن الكرخي ومشورته، فعانت الكرخي وهو ببفساور، ثم عاد إلى بغداد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

أحمد بن عمر بن بهيم الحنصالي¹

أخذ من أبيه عمر بن معمر عن الحسن عن أبي حنيفة، كان يوصي حاسياً عازراً يذهب
أبي حنيفة، وصنف للسهمي بالله كتاب الخراج، فلما قتل المهدي نهب الحصان، وذهب
بعض كتبه من ذلك كتاب عمله في مسائل الحج، وله كتاب الحيل وكتاب الوصايا، وكتاب
الشروط الكبير والصغير، وكتاب الرضاع وكتاب النواصر والمسجلات، وكتاب أدب
الغضاير، وكتاب اللغات على الأبواب، وكتاب أحكام المعصير، وكتاب ذرع الكعبة وكتاب
أحكام القف.

والخصاف يفتح الحاء المعجمة ولشديد العبادة المهمة آخره فاء - يقال لمن يخفف العمل وغيره، ذكره السمعاني وغيره، وإنما نشير بالخصاف لأنه كان يأكل من صنعه، كما ذكره ابنهبي في أغلام النبلاء، ومن تسميته كتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، وكتاب الفطر وأحكامه، وكتاب مسجد الفطر - كما ذكره القاري.

وَقَالَ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ دَانَ دَانِيًّا بِدِينِهِ وَدَانَ

(١) راجع اندازاً. تَبْهِيَةُ عَمْسٍ.

ويحيى من عند أحمد إسماعيلي، وعلى بن الحسن، وأبي نعيم الفعيل بن ذكين، في خلق، وكان فاضلاً فارضاً حليماً عارفاً بمذهب أصحابه، ودعاً زاهداً يأكل من كسب يده، مات سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب الثمانين.

قال شعس الأنعة الحلواني: الخفاف رجل كبير في العلوم، وهو من يصح الاقتداء به - انتهى -.

أحمد بن محمد^(١) بن أحمد أبو الحسن البغدادي القهقري^(٢)

فيل: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها: قدورة، وقيل: نسبة إلى بيع القديور وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، أخذ الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البرقي عن حوسى الرازي عن محمد، كان ثقة صدوقاً، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، صنّف المختصر وشرح مختصر الكرخي، وكتاب التجريد مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والثاني، ذكره عن الدلائل، كانت ولادته سنة اثنين وستين وثلاثمائة وحات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد.

أحمد بن محمد بن حامد أبو بكر الطواريسي^(٣)

ذكر في الجواهر المضية أنه روى عن محمد بن نصر النوزي وغيره مات في الحرام سنة أربع وأربعين وثلاثمائة بسمرقند.

قال الجامع: ذكره السمعاني في ذكر نسبه، وقال: الطواريسي - بفتح الطاء المهملة والألف بين الواوين وسكون الاء المقطوعة بالسين من تحت في آخرها السين - هذه النسبة إلى طواريس قرية من قرى بخارى عنى ثمانية فراسخ منها، منها الفقيه الفاضل الورع الزاهد الثقة أبو بكر أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم الطواريسي، كان من عباد الله الصالحين، روى عن

(١) قال العلامة الذكوى: ذكره ابن كمال باشا الرومي، ومن نسبه في أصحاب الشرح من المقلدين الذين شأنهم تحصيل بعض الروايات على بعض من دون قدوة على الاجتهاد، ونعقبه بعض الفضلاء بأن القهقري مقدم على شعس الأنعة الحلواني زماناً وأعلى منه كفاً، وأطول باعاً قماً باله نقض مرتبه من مرتبه.

(٢) راجع القوائد العلمية ص ٢٠.

(٣) القوائد العلمية ص ٣١.

محمد بن نصر المروزي ومحمد بن الفضل البلخي، وأثنى عليه أبو سعد الإدريسي في كتاب الكمال - شبي ملحظاً - .

أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي^(١)

إمام جليل القدر مشهور في الأفاق، ذكره الجمين علوه في بطون الأوزاق، وكذا سنة تسع وعشرين، وقبل: سنة ثلاثين ومائتين، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وكان يقرأ على المنبر الشافعي^(٢) وهو خاله، وكان الطحاوي يكثر النظر في كتب أبي حنيفة، فقال له المروزي: «هذه لا يجيئك شيء»، فغضب واشتغل من عنده، وتفقه في مذهب أبي حنيفة^(٣).

(١) راجع سيرة أعلام العلماء ٩٧/١٥، وملتصوم الزاهرة ٢٢٩/٣، والقهر سنت لأن المنبر من ٢٠٦، والفوائد الحبية من ٣١، ويقول العلامة اللكوني: «هذا ابن كمال باشا وغيره من طبقة من يقدر على الاجتهاد في المسائل التي لا روية فيها، ولا يقدر على مخالفة صاحب المذهب، لا في الفروع، ولا في الأصول، وهو منظور فيه، فإنه له درجة عالية ورتبة شامخة، قد خالف بها صاحب المذهب في كثير من الأصول والفروع، ومن طالع شروح معاني الآثار وعبد من مصنفاته يجده بخلاف خلاف ما اختاره صاحب المذهب كثيرا، إذا كان ما يملك فيه قويا، فألقته من المجتهدين الذين يتسولون إلى إمام معين من المجتهدين لكن لا يفلسونه لا في الفروع، ولا في الأصول لكنهم متعصبين بالاحتراف، وإذا اتسبوا إليه لسؤلهم حريقه في الاحتراف، وإن اسخط عن ذلك، فهو من المجتهدين في المذهب القادري على استخراج الأحكام من القواعد التي قررها الإمام، ولا تنحط مرتبته عن هذه المرتبة أبداً على رغم أنف من عمله منقطع، وما أحسن كلام المولى عبد العزيز القويون الدهنوني في بيان المحدثين حيث قال ما يعرفه - إنه مختصر للطحاوي بهذا على أنه كان مجتهداً، ولم يكن مثلاً لمنسحب الخنمي تقليداً محضاً، فإنه اختار فيه أشياء تحالف مذهب أبي حنيفة، لا لاجل أنه من الأدلة القوية تنسبه وباحتماله فهو في حق أبي يوسف ومحمد لا ينحط عن مرتبتهم هي المقول شاهد.

(٢) هو من كبار أصحاب الشافعي بعدد في المنتهين شيوخ، وعده بعضهم مجتهداً مستقلاً، وهو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق بن إبراهيم، ذكرني القسري تلميذ الإمام الشافعي، قال أبو إسحاق: كان زاهداً عالماً مجتهداً متطيراً عارفاً على المعاني الدقيقة، وكذا سنة ١٧٥. توفي في شوال سنة ٢٤٤، وكان حجاب الدعوة، كذا في طبقات ابن خزيمة، وفي مرآة الجنان أنه أضرهم بطريق الشافعي وفتاواه، كتف كتبا كثيرة من: الجامع الكبير والجامع الصغير والمختصر، وهو أصل الكتب للمصنف في مذهب الشافعي، والمروزي سنة إلى مؤلفه كلب بعض منسحبا.

(٣) يقول العلامة اللكوني في السعفيات الحسية: «هذا بذلك حفر جروا الانتقال من مذهب أبي حنيفة، وأما في بعض الفتاوى أن المتصنف يميز، فيستعمل على ما إذا انتقل لغيره ديني أو ينسبهم المذهب المنفصل عنه، وإلا فلا، وما في بعض الفتاوى أنه يجوز للشافعي أن يكون حنفيًا، ولا يجوز العكس، فذهب لا ينع وتشدد والبرج لا يفتت إليه.

وصدر إماماً، فكان إذا دُرِّس أو سُحِب في شيء من المشكلات يقول: «رحم الله خدائي لو كان شيئاً تتعز عن يمينه»^(١).

أخذ الطحاوي الفتنة عن أبي جعفر أحمد، ثم حرج إلى الشام، فنفى أبا حازم عبد الحميد قاضي القضاة بالشام، فأخذ عنه، عن عيسى بن أبان عن محمد، وكان إماماً في الحديث والأخبار، وسمع الحديث من كثير من المصريين والعراقيين القادمين إلى مصر، وله تصانيف حليمة معتمدة، فيها أحكام النصارى، وكتب معاني الآثار، ومشكل الآثار، والمختصر، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجمع الصغير، وكتاب الشروط الكبير، وانصفي، والأهم سط. والمحاضر والسجلات، وأوصايا والفرائض، وكتاب أدب أبي حنيفة، وتاريخ طبرستان، والتواريخ المقهمة، وأورد على أبي حنيفة فيما أخطأ في اختلاف النسب، والرد على عيسى ابن قمان، وحكم أراضي مكة، وقسم الفروع ونظامها وغير ذلك. والطحاوي يفتح الطاء والخاء المهملتين، نسبة إلى صحبة قرية بصعيد مصر.

أحمد بن محمد بن عمرو أبو النعمان الناطلي الطبري^(٢)

نسبه إلى علي بن جعفر أبو يعقوب، قال أمير كاتب في فصل^(٣) العمل من غاية البيان. عر من كبار علماء العراقيين، تبعه أبي عبد الله الخرجاني، وهو نسب إلى بكر الجصاص الرزي، تلميذ الزكري، تلميذ البردعي لحفيد القاضي أبي حازم بليمة عيسى ابن أبان فلعين محمد بن الحسن، وفي الجواهر المصنفة هو أحد لفهها، الكبار وأحد أصحاب المواقعات والخوارزم، ومن تصانيفه الأجناس والفروقات والمواقعات، وله الهدية، مات يدرى سنة ست وأربعين وأربعمائة، ذكر الفارابي أنه حدث عن أبي حنيفة ابن شاهين وغيره، وذكر في نسبه

(١) قال: «شاء عبد العزيز الدهلوي في سنة المحدثين: هذا الحكم من مشيئة الزاني لا من مشيئة ماله». وإن مثل هذا التبع عن رأي حنيفة من اللغو ولا كفاية فيه، بخلاف شاعريه، فإن عنده من المتقدمة والآخر هو ما جرى على الناس من قصد - انتهى ملخصاً -

يقول العلامة الكندي: «من أنعم الله على الدنيا... هذا... يصح إذا كان يربته لفظ لا جاء من شيء ومن لغة القاضي، كتب في مصر لكثرة، وما زاد كلامه يمينه لطفة لا يجرى على الاستدلال، «الكثرة» واحدة به به عبد الحميد، كما لا يخفى على ماله في العقد.

(٢) جامع الفوائد المصنفة ١/ ١٦٦، محتاج السعادة ٢/ ٢٧٩، والمواهب الجيدة ص ٣٦.

(٣) قال العلامة الكندي: «في التلخيصات النسخة هكذا وجدت في نسخة الكندي، والتي رحمتها في غاية البيان أنه مذكور في باب الماله الذي يجوز له أن يصر، وما لا يجوز له.

أحمد بن محمد بن عمر .

أحمد بن منصور القاضي أبو نصر الإسماعيلي^(١)

أحد شراح مختصر الطحاوي، كان إماماً تبحر في الفقه في بلاده على العلماء، ثم رحل إلى سمرقند، وناظر الأئمة ودرس للطالين والفقهاء، رصار ترجيع إليه بعد السبيد أي شجاع فانتظمت له الأمور الدينية، وظهرت له الآثار الجميلة.

قال الالكوتى: وكانت وفاته على ما في "كشف القلوب" سنة ثمانين وأربع مئة، ونسبته إلى إبيجاب - بكر الألف وسكون السين المهملة وكسر الاء - الموحدة بعدها مئة ثمانية ثم جيم ثم ألف ثم باء موحدة - كذا ذكره القارى نثلاً عن المحدث، وطبعة السمعاني بالقاهرة موضح الباء الأولى، وقال: إنه بلدة كبيرة من تغور الترك.

أحمد بن موسى الكششي صاحب "مجموع التوازي"

كان فقيهاً مانحاً كاملاً لم يجم إليه من عصره النفس، وأخذ عنه وارتفع شأنه، قال في "الكشف": مجموع التوازي كتاب لطيف في مروج الخفية للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكششي^(٢)، ظن ابن نجيم أنه نعل الكششي، وليس كذلك كما أنه عليه تقى الدين، أوله: الحمد لله الذي ثم فناء سيد الأصفاء... إلخ، ذكر أنه جمعه من فتاوى، منها فتاوى أبي الثلبت السمرقندي، وفتاوى أبي بكر بن الفضل، وفتاوى أبي حفص الكبير وغير ذلك، انتهى، وسبأني صبط لفظ الكششي في ترجمة الحسن بن نصر بن إبراهيم الكششي.

إسماعيل بن الحسن بن علي أبو محمد^(٣)

القفه الراشد كان إمام وقته في انقروغ والأصول، أخذ عن أبي بكر محمد ابن الفضل عن عبد الله السبزموني عن أبي حفص الصغير عن أبي حفص الكبير، مات في شعبان

(١) انقوائد الجبه ص ٤٦

(٢) راجع انقوائد الجبه ص ٤٦.

(٣) ذكره في كشف الظن، في موضعين بلفظ الكشش بإسقاط النون على النسبة إلى كش، وهي قرية على ثلاثة فراسخ من حرغان هي الحبل.

(٤) راجع انقوائد الجبه ص ٤٦.

منه انتم و آره ها

بشر من (تواید بن محمد انکندی لغاصم)^{۱۱۰}

أحد أصحاب أبي يوسف، وروى عنه كذا وأه إليه. وروى القسمة بعد ما هي زمان
اعتصم بالله مات سنة ثمان وثلاثين، مائتين، قال البكري: قال القاري إنه كان متعاضدا
على محمد بن الحسن، ويكنى الحسين بن مالك يمينا، وغفر له: قد جعل محمد هذه الكتب
فأعمل أنت مماثلة واحدة، وكان صالحا دينيا عبدا، واسع لطفه حسنا في ذات أخكم مقدرا عنه
أبى يوسف، وروى عنه كذا وأهاليه، سمع من مالك وسماه أبي زيد وغيرهما، وروى عنه
الحفظ أبو يعقوب بن يعقوب بن يعقوب، وقال عنه أبو حمزة السلمي: سألت أبا عبد الله عن شيء
أنزلني، فقال ثقة، وقال أحمد بن حنبل: قال يعقوب بن كنان يومئذ زكيا، قال يعقوب بن
ما خلف بن شاذان.

الحسن بن حمص انف عمي أبو علي البجلي¹¹

[illegible]

(١) انجمن معارف اسلامی، ۱۳۸۳، ص ۱۶۷. و لحاظ با این که در این کتاب، در مورد مذاهب ص ۱۱۰.

(٢) اعمد أهم المصنفين في القرنين ١٦ و ١٧ هـ.

الحسن القاضي الماتريدي^(١)

كان رفيقاً للمريد أبي شجاع محمد بن أحمد بن حمزة والقاضي علي السعدي، انتهت إليهم رئاسة الحنفية في زمانهم.

الحسن بن أبي مالك^(٢)

تفقَّه على أبي يوسف وبرع، وتفقَّه على محمد بن شجاع، وعن الصيبري أنه قال: الحسن بن أبي مالك ثقة في روايته، عزيز العلم، كثير الرواية، وكان أبو يوسف يشيِّبه بحسن يحمل أكثر ما يطيق.

الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي^(٣)

صاحب أبي حنيفة، كان يقطاً قطناً فقيهاً نبياً، وعن يحيى بن آدم: ما رأيت أوفقه من الحسن بن زياد، ولحق القضاء بالكوفة بعد حفض ابن قبات سنة أربع وتسعين ومائة، ثم استعفى، وكان محباً للسنة وأتباعها، حتى كان يكسو مخالطه ما كان يكسو نفسه، وأخذ عنه محمد بن سماعة ومحمد بن شجاع الثلجي وعلي الرزاعي وعمر بن مهير والد الحطاف، وله كتاب المجرد والأمال، وعن الطحاوي أن الحسن بن زياد والحسن بن أبي مالك ماتا في سنة أربع ومائتين، وفي هذه السنة مات الشافعي بمصر.

ذكره السمعاني عند ذكر اللؤلؤي بعد ما ذكر أنه نسبة إلى بيع اللؤلؤ، وفي طبقات القاري قد عدَّ الحسن بن زياد من جدد لهذه الأمة ذبها على رأس مائتين، كذا في مختصر غريب أحداث الكتب الستة لابن الأثير، وعدَّ فيها من التوابع: المؤمن ابن الرشيد، ومن الفقهاء: الشافعي. ومن أصحاب مالك: أنسب بن عبد العزيز.

الحسن بن علي طهبر الدين الكبير بن عبد العزيز المرعشي^(٤)

الملقَّب بـ ظهير الدين أبو الحسن: تفقَّه على برهان الدين الكبير عمه العزيز ابن

(١) المعزلة البيه ص ٦٥.

(٢) راجع أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيبري ص ١٥٥، وأجروم المصنبة ٢٠٤/١، والقواعد البيه ص ٦٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٤٣/٩، والمعزلة البيه ص ٦١.

(٤) المعزلة البيه ص ٦٢.

عمر ابن مازة، وشمس الأئمة محمود الأزجندی، وزكي الدين الخطيب محمود ابن الحسن الكلباني، وهم تفقهوا على شمس الأئمة السرخسي عن الخنوافي، ونسقه عليه ابن أخيه افتخار الدين طاهر صاحب الخلاصة، وهو آخر المتفقهين عليه، وظهير الدين محمد بن أحمد صاحب الفتاوى الشهيرة، وفخر الدين الحسن بن منصور الأزجندی، وكان فيها محدثاً شر العلم إسماعيل وتصنيفاً، وصنف كتاب الأفضية والشروط والفتاوى والفتاوى وغير ذلك. والمرغيناني نسبته إلى مرغينان - مفتاح الميم وسكون الراء المهملة وكسر القين المعجمة وسكون الباء بعدها نون - بلدة من بلاد فرغانة، ذكره السمعاني

داود من رشيد احوارومي^(١)

من أصحاب محمد بن الحسن وحفص بن غياث، سكن بغداد، وروى عنه مسلم وأبو داود وابن مساجة والنسائي، وله النوادر، ومات سنة ثلاثين ومائتين، ذكره في الجواهر المفضية.

ذكره الخفاف ابن حجر العسقلاني في الهدى الساري مقدمة فتح الباري، ووصفه بأحد الثقات، وقال: وثقه ابن حبان وغيره، روى عنه مسلم وأبو داود وابن مساجة، وروى له البخاري حديثاً بواسطة، وكذا النسائي، وغفل ابن حزم، وقال: إنه ضعيف فذكره أشبه عليه - انتهى -.

زفر بن الهذيل بن قيس البصري^(٢)

كان أبو حنيفة يثق به ويعظمه، ويقول: هو أكبر أصحابي، وقال الحسن بن زناد أن المقدم في مجلس الإمام كان زفر، وعن سليمان العطار قال: تزوج زفر ودعى إلى عرسه الإمام، فالتزم منه أن يخطب - فقال في خطبته: هذا زفر إمام من أئمة المسلمين، وعلم من أعلامهم في شرفه وحبه ونسبه. قال أبو عبيد: كان ثقة مأموناً، دخل البصرة في ميراث أخيه، فخشيت به أهل البصرة، فعمدوا الخروج منها، ومات بها سنة ثمان وخمسين ومائة، ومولده سنة خمس بعد المائة. وعن داود الطائفي، قال: كان أبو يوسف وزفر يتناظران في الفقه، وكان زفر جيد اللسان، وكان أبو يوسف يفسطيه في تناظره، فربما سمعت زفر يقول له: أي زفر؟ هذه أبواب مفتحة عند أيها شئت.

(١) الجواهر المفضية ١/ ٢٣٧، والعلل المبيية ص ٧٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨، والفتاوى المبيية ص ٧٥.

عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي^١

ولد سنة ثمان مئيرة ومائة، وهو سولي لرجل من حشمة، له أخو إزمية، وأبو هان
تركاً عبد حب أما حشمة، وأخذ عنه عمه، نظم أبي حنيفة، وسأله عن بدء أمره. فقال
كث جالساً مع أخواني في السند، فأثنا وشربنا إلى الليل، وكنت مولعاً بصوت العود
والنظم، وبك مجد، فمريب في منامي فذكر رأسي على شدة، يقول: **هالك يان شبيب**
أمو أن أحتفم فلهبهم للكرامة ونسأل من الحق^٢، قلت: بلى فاشتبهت، وحسرت
عودي، وخرقت، كدر عيني، فكان هذا أول وهدي.

مات ميت مصرفاً من تعزير سنة إحدى، ثمان مائة، وصنف لكذب الكثرة

وتدبسط للأعلام في بعض حكاياته وقصائده الياسمين في سرادق الحسان وابن عثمان
وغيري وغيرهم. وذكر العلامة اللخمي^٣ من ذلك في رسالته مفيدة للدراسة مقدمة
الهداية، وبالجملة له محلاته ورواياته متفرقة عليها، هذا حاشي لم لطويل في ذلك، وهذا فعلاه
كثيرة.

عبد العزيز^٤ من أحمد بن حمر بن صالح شمس الألفة أخلواني البخاري^٥

صنفه عبد الصدر بفتح إحداء المدة، مسكور اللام بعدها وأول له أعم مكنة في آخرها
نيز - منسوب إلى عمل الخيل، ومن القاصوس الطلو صدف، وحس كبر فني ودعا حلاوة
وخلوة، حلواً بالنظم والحدائق، ويتضمن ١٠٩٠٠ و١٠٩٠٠ و١٠٩٠٠ و١٠٩٠٠ و١٠٩٠٠ و١٠٩٠٠
الخلاصة تسمى الألفة أخلواني، ويقال: سمر يان النول - النسي -

نقشه على الحسين بن علي النسي عن أبي بكر محمد بن الفضل بن عبد الله السلمي

(١) مولد السيرة ١٠٣

(٢) سيرة الخلفاء، الألف ١١٠

(٣) عام من كتابه، انشأه من سبيل، الألف ١٠٣ من رسالة وقف البيت من المتخصصين من المسائل التي لا
رواية منه من صاحب الذهب الثمين لا يخالفوا صاحب هذه، لا في المروية ورواية الأعمام، يأتي
بناظر الألف من النسي أبي لانس ويدا، ويجه شيب عمر جيا منه، وذكر أني حاشي يوسف بن
عمر، أولاً في أروى في حواشي شرح الرواية، مسند بحدرة لعيسى بن عبد الله المحمدي، ثم انظر من ماله
لرؤس من المدة من السجدة، فنيبة غيره، بـ أحت عهدان عدم أخو ومخرج، كبد، و... في من
البناء الأعظم جاز نقية الحاد، أروع نظام، و... و... من السجدة، كبد، و...
وميات وشمس الألفة ليس كبد، كبد ذكر الألف ١٠٣

(٤) سيرة الأعلام ١١٨، ١١٧، والمواعيد ١٠٣

عن أبي حفص الصغير عن أبيه عن محمدا وروى شرح معاني الآثار عن أبي بكر محمد بن عبد
 بن حمدان عن أبي إبراهيم محمد بن سعيد البرقي عن النضالوني، ونقله عليه شمس الأئمة
 بكر الزرعي وأبو محمد علي وشمس الأئمة محمد السرحي، ومن تصانيفه المبسوط.
 أروح الغاري وفاته سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، وقد حدث عن أبي شعيب صالح بن
 محمد بن صالح بن شعيب، ومن تصانيفه المبسوط، وله كتاب لرواد، نقل منها في الفتاوى
 الصغرى - انتهى -

عبد لله بن الحسن أبو الحسن الكرخي^(١)

أخذ الفقه عن أبي سعيد المودعي عن حماد بن عيسى حبيفة عن أبيه عن
 جده، وانتهى إليه رئاسة الحنفية بعد أبي حنيفة، وكان له طلبة عالية تميزوا^(٢) من المجتهدين في
 المسائل، وله اختصار وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير، وكان مولده سنة ستين
 ومائتين، ومات سنة أربعين وثلاثمائة ليلة النصف من شعبان، ومن تفرغ عليه أبو بكر الرازي
 أحمد الخبصي، وأبو علي أحمد بن محمد الشاشي الفقيه، وأبو حامد أحمد انطري،
 وأبو القاسم علي التوحي وعبرهم.

ذكر السعدي أن الكرخي حبة إلى كرخ، قرية شرقي المعراف، منها أبو الحسن عبد
 الله بن الحسين بن ولهم الفقيه الكرخي، سكن بغداد، حدثت بها عن إسماعيل بن إسحاق
 القاضى ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وروى عنه أبو حفص بن شاهين وغيره.

عبد الله بن عمر بن عيسى القاضي أبو زيد الدبوسي^(٣)

نسبه إلى دوسية، فرأى بصرقند، تفقه على أبي جعفر الأستروشي عن أبي بكر محمد
 بن الفضل عن عبد الله السبزمي، وهو أول من وضع علم الخلاف، وأجل تصانيفه الأملار،

(١) القوائد نسبة ص ١٠٨

(٢) دار الكرخي: ذكره ابن كعب - شارحيه - وثمة عدة خصائص والمطاحون من هذه الطائفة، ويؤيد عن
 ذلك ما خالف هؤلاء الأخوة الإمام أبا حنيفة من المذنبين، ولهم أخبار في الأصول - مخالف
 أصول صاحب المدعي، في كتاب الأصول مشهورة، وكيف يصح جعلهم من هذه الطائفة، وأولى الوجوه
 عددهم من أصحاب التوحيد.

(٣) القوائد نسبة ص ١٠٩

وله النظم في الفتاوى وكتاب منه في الأدلة

ذكر السمعاني أنه كان يدرسه قبل في الفقه وسمع شرح الحجج، وكان له تلميذ يدعى
وسخري وناظر مع الفحول، توفي سخري سنة ثمانين، وأربع مائة.

علي بن الحسين ذكر الإسلام أبو الحسن السعدي

سنة إلى بغداد، بضم السين الممددة، وسكون العين الممددة بعدها دال مهملة، ساجية من
نواحي مصر، كان إماماً فضلاً فيها ماطر، مكر بخاري وتفسير للإفتاء، وبني القضاء،
انتسب إليه بإسناد الحديث، وأجل أنه في الوزر والواقعة، ذكره في فتاوى خاضيجان
وسائر مصابير الفتاوى، أخذ لفظه عن شمس الأنعة السرخسي، روى عنه شرح النجاشي
الكبير.

كانت وفاته سنة إحدى وسبعمائة وأربع مائة، كذا قال السمعاني، وقال: كان إماماً
واضلاً، مازج جماعة، شيعي، ومن تصانيفه: انتقى في الفتوى، وشرح الجامع الكبير،
ذكره القاري وغيره.

علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البردوي

الإمام الكبير الجامع بين أشتات العلوم إمام الدنيا في الفروع والأصول، له تصانيف
كثيرة معروفة، منها المسوط أحد عشر مجلداً، وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير،
وكتاب كبير في أصول الفقه، مشهور بأحد البردوي، معتمد معتمد، وكتاب في تفسير
القرآن يقال: إنه دافع عنه، وحزب كل حزب في ضمن مصحف، وغناء الغنى، في اللغة،
ولله في حدود سنة أربع مائة، ومات في الخامس من رجب سنة اثنين وثلاثين وأربع مائة، ورحم

(١) قد انبأ به في ١٢١

(٢) اجمع الموائد السبعة في ١٢١

(٣) قال العلامة الكبير في تصانيفه السبعة: أجمع وهو معاصرنا في كتاب: أجمعنا ذكر الصحاح السنة
ولمكة سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وهو خطه حتى صدر من نقاشه سنة ثمان مائة، قاله الشيخ
داود، هو شرح جامع البحري كذا، وأخرج عن عبد الله ذكر الفحول، كما أجمع جماعة سنة اثنين
وأربع مائة، ولا يخفى على من أجمع تصانيفه كتابه العظيم أن ياب أوفى، تثيره، وبما قد تسمو في
بما رجع إليه القبول، وروايت بعضه، فسر نقله نقله، بحسب أن يشهد نقلاً، وقع في
قول، وقد تعاهد عن الخط والخلل.

عمر بن عبد العزيز بن عمر بن حمزة أبو محمد حسام الدين المعروف بالصدر المشهد^(١)
 وقد تقدم ذكره في الفصل الثاني من هذه المقدمة عند ذكر أسرة صاحب الحيط .

عمر بن محمد بن أحمد مفتي القفلق نعم الدين أبو حفص الأسدي^(٢)
 كان إماماً فاضلاً أصوباً منكماً عسراً محاداً، فليها حافظاً بحوثاً، أحد الأئمة
 المشهورين باخلاقه النافرة، والقول للثام عن الخواص والعموم، أحد النفع عن صدر الإسلام أبي
 السمر محمد الزمزمي عن أبي يعقوب يوسف الساري عن أبي إسحاق الحاكم النوفلي عن
 لهندواني عن أبي بكر الأعمش، وأبي بكر الإسكافي وأبي القاسم النصفاني والأعمش عن أبي
 بكر الإسكافي عن محمد بن محمد عن أبي سليمان الجوزي سمي عن محمد . والصد عن بصير
 بن يحيى عن محمد بن - مائة عن أبي يوسف

وله تصنيفات جلية في التفسير والفقه، وأجل تصنيفاته تيسير في التفسير، وله
 منظومة، وهو أول كتاب نظم في الفقه، وكتاب المرافقة، وعن اسمعاني أنه قال - فقيه
 عرف بالذهب والأدب، مختلف التصنيف في الفقه والحديث، ونظم الجامع الصغير، وقيل .
 إنه صنف قريباً من مائة مصنف، وله شيوخ كثرة، قد جمع أسماء مشايخه في كتابه معاً :
 نعداد شيوخ عمر، ونقده عليه أنه أبو التليث أحمد بن عمر معروف بالحد النسمي، وقرأ
 عليه حصص شيوخه صاحب التمهيد وأبو بكر أحمد النعمي المعروف بالذهبي، ومن تصنيفه
 أيضاً : طلة الطائفة في شرح الفاظ كتب أصحابنا، وقيل : إنه تأليف عبد الكريم تلميذ حيدر
 الإسلام، وحدث السلفي في شرح وثلاثين وخمسمائة بمرقد، وولادته بصف سنة إحدى
 وستين وأربعمائة.

قال العلامة العنكوي : ومن تصنيفه الأشعار بالبحث، من الأشعار في عشرين مجلد
 وكتاب المضارع، وكتاب الغد في علماء سمرقند محمد بن مجاهد، وأبو يحيى، وقيل : إنه
 كان، يعلم الإنس والنس، ولذلك قيل له معنى التفاز، كذا قال القاري، وقال أيضاً : حكى أنه

(١) راجع ترجمته الموقر لمصنفه : ١٢٩/٢، وتاج التراجم رقم له جزء ١٣٩ من ١٦٦، والمعارف البية
 ص ١٤٩.

(٢) راجع القوائد البية ص ١٤٩.

أورد أن يزور جردية الرمحشري في مكة، فمما فقم وصل إلى داره، وقد أساء لفتحها، فذار العلامة الرمحشري. من هذا "فقال عمر، فقال الرمحشري التصريف، فقال مجيم الدين ياسيني: عمر لا يصرف، فقال الرمحشري: إذا نكر تصريف، وقال السمعاني: صنفت التصانيف في الفقه والحديث، ونظم الجامع المصنف، وصنعت مجموعته من الحديث، ورأيت فيها من النماط وتعبير الأسماء والرموز ما قد بقيت كثيرًا، وكانت موزعة في الجامع والتصانيف، وذكره ابن حجر فأطاع، وقال: "أول فقهية هائلة محدثة مفسر الأدبيات متناهية قد كتبت في الفقه والحديث والأثر وطبقات من مذهبنا".

عيسى بن إمام من صدقة القاضي أبو موسى^(١)

نقله علي بن محمد بن حسن، وعن الخطاط سمعت بكاء بن قتيبة يقول: سمعت حلال بن يحيى يقول: ما في الإسلام قاضي فقه من عيسى، وله كتاب صحيح، وتنفه عليه أبو حازم النخعي عبد الحميد أسناده الطنجري،

ذكره السمعاتي عند ذكره القاضي، وقال: سئل عنه القاضي يحيى بن آدم عن علي بن أحمد، لعسكر وقت خروجه مع القامان إلى قم، فلم يزل على عمله إلى أن رجع بحري، ثم تولى القضاء بالفسطاط، فلم يزل عليه حتى مات، وأما الحديث عن إسماعيل بن جعفر وعائش بن بشر ويحيى بن زكريا بن أبي رافع وسحمد بن الحسن وغيرهم،

وهو ابن محمد بن سماعه، كان عيسى ابن إمام من الزجبة، وقد يهمل معنى، وكانت توجه إلى محمد بن الحسن، فقدول: هؤلاء هم يخاللون حديث. وكان عيسى حسن الخلق حديث، فصلى معناه ما تصح، وكان يرم مجلس محمد. فلم أفرقه عن جدي من مجلسي، فلما فرغ محمد، قلت: هذا ابن ثبات ابن صدقة، معه ذكر، ومعرفة بالحدوث، وأنا أسمع إيت ثباتي، ويؤمن. إباحات الحديث، فالتعلي عليه، وقال: ليس من الناس وأنا مخالف من الحديث، هكذا على حسنة وعشر من ثبات من الحديث، فجلس محمد بحبيه معه ما فيه من الشرح، وبأقواله، والله أعلم بالذات. فلم يزل عيسى محمد من الحسن ثم ما سديت، وقال: أن حازم القاضي. مما رأيت لأهل بغداد أكثر حديثا من عيسى وبشر بن الوليد، ومات بالفسطاط في المحرم سنة ٢٢١.

(١) انظر سير اعلام النبلاء، الجزء ١٠، ص ١١٠، الجزء ١٢، ص ٢٤٦، والفتاوى الكبرى، ص ١٥٩.

باب النشرة، ما حصل له النصح، فأطلق، فخرج في آخره عمدة إلى فرغانة، فمات له الأسماء
حين يميزه، ووصل إليه الغلبة فكمس الإملاء.

والنصر خمس سبعة إلى سرخس، فتفتح الحين وفتح المراء، ومكن من الحاء، فلهذه قدسية من
بلاد خراسان، وهو اسم رجل مكن هذا الموضع. وعسى، وتثبت، فهو فخريني، ذكره
السمعاني.

وفي مدينة النعمان تخرج خمس الأئمة محمد العبد الخوي، ومات في حدود
خمسائة. وقيل: مات في نغان وثلاثين وأربعمائة.

محمد بن أحمد بن محمود القاضي أبو جعفر السفي

كان من أعيان الفقهاء، أخذ عن أبي بكر الردي عن النكره، ومات سنة أربع عشرة
وأربع مائة، قال الجميع: ذكر القاضي أنه له ثمانية في الخلاف. وكان زاهدا ورعا، مدققا،
فيسر فوعا، يحكي أنه مات ليلة ميمم ما من خمس ألبان وسو. الحلال وكثرة العيال، فوقع في
حاضرة من من فروع مذهبه، فأعجب به، فقدم برقص في داره، ويطلق. ليس الملوكة وأثناء
الملوك، سألته روحه فاحرها فتحدث.

محمد بن الحسن بن أبي عبد الله الشيباني

كان أبوه، أصابه من الشدة، فقدم أبوه إلى العراق، فولد محمد بن أبي، وثبت يكون
وذاب الخرافات. وسمع عن مائة رتبة الأوزاعي والذوري. ووجدت أنا حبيبة وأحمد
لغفه عنه، وكان أعظم الناس بكتاب الله، ماقرأ في العربية والنحو والحديث. وعن أبي عبيد
ما رأيت أعظم بكتاب الله من محمد بن أبي، وعن أبيه أنه قال: أدركت من محمد بن
عبد من عنه، وما رأيت رجلا سميت أحف روحه، وهو الذي نشر علم بني حبيبة، وإنما

(١) راجع التوكل السفي ١٢٧

(٢) قال النكري: عدو بن كمال من طبقة النحويين الذين لا يخالصون أعاصير في الأصول، من جامعة في
حسب الفساحي، وهذا عدو بن يوسف بن كمال، وهو سمعت عليه من معاصير النحويين في الأصول، ثم هو غير
فيلية، فالحق فيهما من النحويين أن يكونا، فصارا مع به عدد الرجال، الله، ثم في أصول النحويين والرو
أعدا له في غير تخصصه، وقد حفظت له من رتبته في جامع النكري، ثم يطلع لجامع النحويين.

(٣) راجع سير أعلام النبلاء ١٢٤/٩، والله تعالى أعلم ١٢٣

ظهر علم أبي حنيفة بتصفيفه، وفي المقدمة قيل: إنه صنف تسعة وتسعين كتاباً، كلها في العلوم الدينية، وقيل لأحمد: من أين لك هذه المسائل، الرديفة؟ قال: من كتب محمد.

وفي الخواهر المفضية: نحن ابن عبد الحكيم سمعت الشيخ يقول: قال أحمد: ألفنا سبب مائتين ثلاث مئة، وسمعت بمصنف حديث وثمناً ألفاً، وأحمد عنه أبو حنيفة الكبير أحمد بن حنبل، وأبو سفيان، جواز جدي، وموسى بن نصير الرافعي، ومحمد بن سماعة، ومعلّى بن منصور وإبراهيم بن رستم، وهشام بن عبيد الله، وعيسى بن أبيان، ومحمد بن مقاتل، وشاذان بن حكيم وغيرهم، وقال الإقاضي في شرح الهداية: إنا نسمى المبسوط أصلاً لأن صنفه أولاً ثم صنف كتاب الجامع الصغير ثم الجامع الكبير ثم الزيادة.

يقول العلامة اللكنوي: جلالة وثاقته مستغففة مشهورة، وقد أسى عليه كثير من المؤرخين، منهم ابن حنكأ في تاريخه، والبيهقي في مرآة الحنفية، والذهبي في الأنساب والتهذيب في العبر بحدود من عبر، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، وسقطوا في ذكر أصوله، وطوئوا الكلام في ذكر مناقبه، وله تصانيف كثيرة سبب المبسوط والجامع الصغير طالعته، والجامع الكبير طالعته، واسير الكبير طالعته والسبب الصغير طالعته والزيادات طالعته، وهذه هي المصنفات العروية والأصول عندهم، والرقبات والهارونيات والكيسانيات والخارجانيات، وكتب الآثار والمطالعانتهما، وقد بسطت الكلام في ترجمته، وذكر تصانيفه، وما يتعلق بها في مقدمة الهداية، ثم في مقدمة شرحي الشرح الوفاة المسمى بالسعاية، وفني الله لانشباهه. كما وفني لا يشبهه. ثم في السافع الكبير من بطالع الجامع الصغير، وأذكر فيه من كل ذلك في مقدمة حاشيتي على موطأ المسند بالتحليل المعتمد على موطأ محمد.

محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف بشكر خواهر زاده^{١١٦} كان إماماً في ضلالة طريقة حنابلة معترة، وكان من عظماء عاونه التهر، وله المخذصر والتنجيس والمبسوط المعروف بمبسوط بكر خواهر زاده. ومنه كتب الفخاري مشحونة به كره، والمشهور به خواهر زاده عند الإطلاق، شأنه أحدهما هذا، وهو ابن أخت القاضي أبي

(١١٦) مجمع مير أعلام البلا ١/ ١١٦، الخواهر المفضية ١/ ٣٢٦، ٤٩/ ٢، والفوائد البنية ص ١٦٤.

كانت محمدين احمد كيناري، وهو مستخدم، مات في حساري الاولى سنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة، والثاني وهو متأخر وهو الامام دار الدين محمد بن محمود الكوردي ابن أميت شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكوردي. مات في سابع ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وستة مائة كما في الخبر المصنف.

وهي الثَّشْبُ: هو حراره - شمس الحراء معجمة وفتح الحاء والهاء - بعد الألف والراء
الساكنة والمُرَافَى: مفتوحة، هاء ثاقف أخرى وفي آخرها الالاف انية ياء آخرها هاء - هذ الكلمة
قيلت لمساعدة من العشاء - كانوا من أحب لأحد العلماء - فتسبب إليه - لتجسبه - منهم الإجماع
أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري - وقيل - الحسن بن الحسين بخاري - كان
يدنو حراره - وكان - وضع ابن آخر الثاقف الإجماع ثم نزلت محمد بن أحمد بخاري - كان
إماماً فاضلاً معروفاً في مذهبه أبي حنيفة وغيره - جمع فيها من كل حدس - وكان به منهية
أصطفى بخاري - وسبع أباد باسم الفضل منصور ابن عبد الرحيم الكافولي وأما قصر أحمد بن
نضلي أخاه في والحقه بأبي عمير ومحمد بن عبد العزيز القصري وأما سعيد بن أحمد
الأصبهاني وغيرهم - وروى لنا عنه أبو نصر محمد بن عثمان بن عفي بن محمد الشيبكندي - ولم يجدنا
عنه رواية - مما به الإجماع الحافس والمعتبر من حمادي الأولى سنة ثلاث وتسعين
أو بعدة سنخاري

محمد بن الفضل بن بكر الفضلي الكماري، الحارثي.

قال ابن ماكزوم وسخا حليلا، عمن وافى الرواية مقلدا في المزايا، وحل إليه أنه
ليلا ومثاهير كتب القناري شحيرة بقضاه وبرياته، أخلا الخفا عن الاستاذ عبد الله
لسه مرسى عن أبي حفص الضحير عن أبيه عن سعيد، ومات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة.

محمد بن جعفر بن طرخان بن حکیم الاندلسیؒ

كان من المفقود، فقد هي إلى ذلك، كانت بعد سنين في ذلالت، انه، و كان ابو، حقيق من اجله،

[illegible]

(٤) مُتَمَلِّقٌ : مُتَمَلِّقٌ ، مُتَمَلِّقَةٌ ، مُتَمَلِّقُونَ ، مُتَمَلِّقَاتٌ .

(*) $\mathcal{L}_1 \subseteq \mathcal{L}_2$ and $\mathcal{L}_2 \subseteq \mathcal{L}_1$

المحقق، وذلك ثقة في الحديث، وله تصانيف فيه.

محمد بن سلام أبو نصر البلخي^(١)

الثقة بذكر في الفنا، له رواية بكيفية، وثارة به، وهو صاحب النطفة العالية حتى إنهم عدوه من أئمة أبي حفص الكبير. وما وقع في بعض الكتب نصراً من سلام فخلط، قال الخناع: ذكر القليبة أبو البث في آخر كتابه التوارث أن وفاته كانت سنة خمس وثلاثمائة.

محمد بن سنان بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله التميمي^(٢)

حدث عن أبي البيث بن سعد وأبي يوسف ومحمد. وأحد الفقهاء، وعمر الحسن ابن زياد. وكتب التواتر عن أبي يوسف ومحمد ١٠٠، وثلاثمائة المائتين وثلاثة. ومائة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. بلغ هذا السن وهم يركب الخيل، ويقتضون الأبقار، ويصلي كل يوم سائتي ركعة، ورؤى القضاة يسمون بعد موت يوسف بن الإمام أبي يوسف سنة اثنين وتسعين ومائة، فلما ضعف بصره استعصى، ولم مات قد، يحيى بن معين: مات وبجاجة العلم من أهل الرأي، له كتاب أدب القاضي وكتاب المناشر والمعاملات والتواتر ومهر عا، ونقشه عليه أبو جعفر أحمد بن أبي عمران، البغدادي شيخ الطحاوي، وأبو بكر بن محمد النعمي، وعبد الله بن جعفر أبو علي الرازي وغيرهم.

ذكر القناري أنه من الحفاظ للقب، وحكي عنه أنه قال: أقمت أربعين سنة لم تقنني التكبير، الأولى إلا يوماً واحداً، مات فيه أبي، وقد قنني صلاة واحدة مع جماعة، فماتت مصليتها خمساً وعشرين مرة، أريد بذلك التضعيف، فعليش عيني، فأتاني ت، وقال: يا محمد صليت خمساً وعشرين مرة، ولكن كيف لك بتأنيب الملائكة؟ انتهى.

يقول الشيخ عبد الحى اللكهن: هذا حكاية مصرية تدل على أن ما ورد في الحديث من أن صلاة الجمعة تزيد على صلاة الفجر خمساً وعشرين درجة أو سبعمائة وعشرين درجة، مما أضافه الجميع من حيث المجموع بالهيئة المخصوصة، فلا يحصل ذلك الفضل من صلي صلاة جمرات

(١) لمؤاندة النبوة ص ١٦٩.

(٢) راجع سير أعلام النبوة، ١/١٠٠، ١١٦، ١١٧، المجموع المرفوع، ٢/٢٧٠، أسرار، جبعة، أصحابه ص ١٥١، والمؤاندة النبوة ص ١٧٠.

ولو ألف مرة، وفي ذلك تهديد عظيم على فضل الجماعة انتهى - .

محمد بن شعاع أبو عبد الله النخعي^(١)

تلقه على الحسن بن أبي مازن والحسن بن زياد، وبرع في العلم، وكان فقيه لعراقي في
وقته والمقدم في الفقه والحديث مع ورع وعبادة، مات فجأة سنة سبع وستين ومائتين مائة، في
صلاة العصر، وله كتاب تصحيح الآثار وكتاب التواتر وكتاب انقضاة وكتاب الرد على
الشيعة وغيره، وله ميل إلى مذهب المعتزلة.

وسكني أبو عبد الله النهرواني صاحب القلعي قال: سمعت النخعي يقول: ولدت في
رمضان سنة إحدى وثلاثين ومائة، وتوفي في صلاة العصر وهو ساجد لأربع نيات خلطت من
دي الحجة سنة ست وستين ومائتين انتهى منحصراً -

وفي شهر السلاء في الطبقة الرابعة عن محمد بن شعاع الغني أحد الأعلام البغدادي
الحفيظ، ويعرفه ابن النخعي - سمع من ابن عتبة ووكيع وأبي أسامة وطبقتهم، وأخذ
الحروف عن يحيى بن آدم والفقه عن الحسن بن زياد، وكان من محور العلم، وكان مائة
بعيداً ونحوه ثلاثة، وله كتاب المسالك في ألف وستين جزء، وعاش نحو ثمانين سنة،
ومات سنة ٢٦٦ - انتهى - .

محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو حنيفة الفقيه البلخي المهندي^(٢)

شيخ كبير وإمام حليل الفكر من أهل بلخ، كان على جانب عظيم من الفقه والرواية،
واللهذا والورع، ويقال له: أبو حنيفة الصغير لقبته حدث بفتح، وأفتى بالمشكلات وأصبح
المصلا، تلقه على أبي بكر الأعمش عن أبي بكر الإسكافي عن محمد بن مفع عن أبي
عليه عن محمد بن أبي حنيفة، وتلقه عليه نصر بن محمد أبو الخليل أديبه وحده كثير،
وكان وفاته بخاري سنة اثنين وستين وثلاثمائة.

محمد بن علي أبو عبد الله الداعقاني الكبير^(٣)

(١) مسر أعلام النبلاء ١٢/٣٧٩، المعجم الزاهرة ٣/٢٩، والنوادر النبوية ص ١٧١

(٢) النوادر النبوية ص ١٧٩

(٣) النوادر النبوية ص ١٨٢

انتهت إليه رئاسة اشرافيين ، وولي القضاء سمعاً بعد موت ابن مأكولا ، ونفقه على الحسين بن علي الصيمري ، عن أبي بكر محمد الخوارزمي عن أبي بكر أحمد الجصاص عن الكرجي عن الردي عن أبي علي الفدا عن الرازي عن محمد ، ولد سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، ومات سنة ثمان وتسعين وأربع مائة بعداد ، وله شرح مختصر الحاشم . وصنف السمعاني بقوله : كان فقيهاً فاضلاً ، ولي القضاء ببغداد سنة ، وكان إليه القضاء والرئاسة ، نفقه على أبي عبد الله الصيمري ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن علي المصوري الحديث ، روى له عنه عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي والحسين بن الحسن المقدسي . وكانت ولادته بالديار سنة أربع مائة ، ووفاته سنة ثمان وسبعين وأربع مائة ببغداد ، وأولاده وعليه باقون إلى الساعة - انتهى - .

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الحاكم القهبري

ساحاكم الشهيد المروزي القلبي

ولي القضاء بسناراشم ولأمير صاحب خراسان وزارته ، وقتل شهيداً في ربيع الآخر سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، سمع الحديث عمرو علي أبي رجاء محمد بن حمدويه ، وهو يروي عن أحمد بن حنبل وهيرة ، وسمع منه أئمة خراسان وحفاظهم ، وصنف المختصر والمنتهى والكافي وغيره . وكتاب الكافي والمنتهى أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد .

ذكره السمعاني فيمن اشتهر بالشهد ، وقال أبو الفضل محمد بن محمد ابن أحمد ابن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الحاكم المروزي : عُفي الحاكم الشهيد ، عالم مرور وإمام أصحاب أبي حنيفة في عصره . وقد خدنا صاحب خراسان ، وقد كان له قد فضاء بحاري يشتغل في الأمير الحفيد ، يدرسه الفقه ، فلما صار إلى الوزارة قلده أجرة الأمور كلها ، وكان يفتي من اسم الوزارة ، سمع بوز علي محمد بن عصام بن سهل ومحمد بن حمدويه ، وبابري إبراهيم بن يوسف ، وبغداد إبراهيم بن خلد . والكوفة علي أبي كمال بن أبي جليل ، وبكرك المفضل بن محمد ، وباصر أحمد بن ساجان العمري ، وبخارو محمد بن سعيد النوحاياتي وحققهم ، وكان يدعو في أسواق صلاته يقول : اللهم اوزني الشهادة إلى أن سمع عتبة اللينة التي قتل من غدها جبلية وصوت السلاح ، فقال : يا هذا ؟ فقالوا : أهل العسكر قد اجتمعوا ،

بالموت لذت فيه حين من أرافقهم عنده، فقال: اللهم عذراً، ثم دعا بالخلق، فحضر
 معه واعتل. وليس أحسن الكفن، ولم يزل طول الليل يفسلى إلى أن أصبح، وقد اجتمعوا
 عليه. وبعث السلطان إليهم عسكراً يتنهم، فقاتلوهم وقتلوه وهو ساجد في ربيع الأثر من
 أربع وثلاثين وثلاثمائة. وكان يحفظ مشير القاء من حديث رسول الله ﷺ، ونصاريه تاذل عشر
 كمال فضله كالكافي والماتني أشهر مخلصاً، (وذكر) السمعاني والقوي وغيرهم أن ثابداً له
 أحكام الطاعين صاحب استمالة قد تمت عليه وأبعده.

محمد بن مقاتل القزويني^(١)

من أصحاب محمد بن الحنفية، قال لذهبي: حدث عن وكيع وطيفه

محمد بن موسى بن محمد بن مكر الخوارزمي^(٢)

كان ثقة مذهب، تفقه على الخاص من البخاري عن المروزي عن الحروري عن محمد بن
 أحمد بن أبي عبد الله الحسين بن علي الصيرفي، وأنه أبو قتاسم مسعود بن محمد النخعي
 الخوارزمي، وعن الصيرفي: ما شاهدته لباس في الثوري والإمامية، وحسن التدريس مثله،
 يدرج إلى ولاية الحكم مراراً، فاستغنى، مات سنة ثلاث وأربع مائة.

قال العلامة عبد الحفيظ المكنوني: ذكر على القزويني أنه عمر على رأس المائة أربع مائة من
 تلاميذه من يدين أنه محمد بن محمد بن أبي جعفر، كذا في مختصر غريب الأحاديث لأبي الأثير، وكان معظماً
 عند الخاصة والعامة، لا يقل لأحد من نفس بر أو صلة ولا حدة، قال الخطيب:
 حدثنا أنه أبو بكر الترمذاني وسبغته به كثر بالجميل، فسألته عن مذهبه من الأصول فقال:
 سمعته يقول: ديني الدين المعجز، وليس من الكلام في شيء - شيء -

فعلى من منظور أبو يحيى الرازي^(٣)

روى عن أبي يوسف ومحمد الكتب والأعمال، وأبو زر، مات سنة إحدى عشرين
 المائتين، كان مشهوراً لأبي سايه ابن الجوزي، وهذا من أروع الدين وحفظ الحديث بالمراسم
 الرفيعة، وروى عن مالك والشافعية وحفظه ببر حبة، وروى عنه من المذنبين والحنابلة في غير

(١) إجماع إماماته المذبية من ٢٠١

(٢) توفاته المذبية من ٢٦٨.

(٣) إجماع إماماته المذبية من ٣٦٨، وتوفاته المذبية من ٤٦٥.

الجامع . روى أنه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، كذا ذكره القزويني ، وفي الكشاف لفحصي قال العملي : هو ثقة نبين صاحب سنة ، علموه غير مرة تلفظاء فأبى ، وكان من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد - انتهى - .

موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني^(١)

أخذ الثقة عن محمد ، ركب مسائل الأصول والأدب ، وكان متاركاً لعني ابن مصور ، عرّض عليه المأمون القضاء فلم يقبل ، توفي بعد الثنتين ، وله لسير الصغير والوفاة وغير ذلك .

نصر بن أحمد بن العباس أبو أحمد الغياضي^(٢)

تفقه عام ، والده أبو نصر عن أبي بكر الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد ، وكان ثقة أقرانه ووجه زمانه . شرع في المذهب ، ورحل إليه فنهت البلاد في طوافات والوفاء حتى روى عن أبي حفص النخعي حفيد أبي حمص الكبير أنه قال : الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العباسي كان على مذهبه ، ولو لم يكن مذهباً محتاراً لم يعنفه ، وعن الحكيم أبي القاسم السمرقندي ما خرج من حراسان إلى ماوراء النهر منذ مائة سنة ، مثلاً الغيبة أبي أحمد الغياضي علماً وفقهاً وثديناً

نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو التث الغيبة السمرقندي^(٣)

المشهور بإمام الهدى ، أخذ عن أبي جعفر الهمداني عن أبي النعاس تصفاً عن نصر بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف ، وقد تغير الثوران والوفاة والعبارة والتأويل ، وخزنه الثقة ويثان الأعرافين وشرح الجامع الصغير وزيه الغافلين وغير ذلك .

يقول العلامة عبد الحى الكنتري : ذكر صاحب مدينة العلوم وفاته ليلة الثلاثاء لأحد عشر ليلة حلت من جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وذكر صاحب الكشاف ومعه عند ذكر ليسان (التفسير وزيه الغافلين من خمس وسبعين وثلاثمائة ، وعد ذكر شرح

(١) راجع الجواهر النيرة ٢/ ١٧٦ ، والمعارف النيرة ص ٢١٦

(٢) المعرف النيرة ص ٢٢٠

(٣) المرفاة النيرة ص ٢٢٠

الجامع سنة ثلاث، وبسبب رتبته، أضاف رحمه الله ذكر حياته القصة من ثلاث وثلاثين سنة،
«سألتني من الكفري أنه ما من سنة ٣٧٤، وقد طأه من ابن أبيه الاستمال ترتيبه لعديدين
«حرارة القصة، وكانها مغيرة»

شهر من يحيى العلم^(١)

أخذ الفقه من أبي سليمان الطوسي عن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن

محمّد بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي^(٢)

أنه يروي الجماعة؛ لأنه كان جامعاً للعلوم، كان له أربعة مجالس، مجلس الأثر،
مجلس أفلاكل أبي حنيفة، ومجلس النحو، ومجلس الشعر والأدب، وكان على قضاء مرو،
نقطة على أبي حنيفة وابن أبي نبيس، وأخذ الحديث عن ابن أبي طرفة والتفسير عن الكلبي والمغازي
عن أبي إسحاق

وفي الأسناد: أحمد بن عبد الله بن عبيدة المروزي، فبني على القصة به لأنه أول من جمع
قصة أبي حنيفة، وقبله لأنه كان جامعاً بين العلوم، وكانت له أربع مجالس، وهو نوح أبي
أبي مريم يزيد، قال أبو حاتم بن حبيب، هو من أهل مرو، يروي عن المروزي ومفضل، ويروي
عن العريضي وأهل بلد، صاحب سنة ثلاث وسبعين بعد المائة، وكان على بقلب الأسانيد،
ويروي عن المنشآت ما ليس من أحداث الأئمة، لا يصور الاحتجاج به بحال، انشور
مختصاً، وهذا كملت كثيراً من مساعدة عقير، في هذه، ثم يذكر فاضلاً للاختصار.

هشام بن محمد الله المروزي^(٣)

نقله على أبي يوسف، أحمد بن محمد، مات في منزله بالمدينة، دفن في مقبرته، وله التواتر
«وعدة الأثر، ونقله عن أبي حنيفة، ومات في سنة ١١٠، وعنه أبو حاتم قال: «الغيب»
وسبب عمدة الشيخ، وانقلت في العلم سبع مائة ألف درهم، وقال أبو حاتم: «مستوفى حارثيت
«عظم قدره»، وعمر ابن حبان قال: «كان هشام ثقة»

(١) لم يذكر في نسخة من ٢٢١

(٢) لم يذكر في نسخة من ٢٢١

(٣) لم يذكر في نسخة من ٢٢٣

يحيى بن علي بن عبد الله الزاهد الزندوسى^(١)

كان إماماً فقيهاً ورعاً، أخذ عن أبي حفص السفكردى، ومحمد بن إبراهيم الميلىنى وعبد الله بن الفضل المحمىزى، وله تصانيف منها: النظم والروضة، ذكر صاحب الكشف في اسمه حسين بن يحيى حيث قال: روضة العلماء للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخارى الزندوسى أوله: أشكر الله شكرًا كثيرًا إلخ، قال: جمعت هذا الكتاب وأسلته مرارًا على الأصحاب، وكان عدلياً عن المسائل والفقه والحكم، فسألنى بعض من قبلنى بالجلوس فى مجلس العامة بأن أصفه ثانياً، فصنفت كتابي هذا، وجمعت فى أول كل باب من أخوات المسائل بمقدار خمسة إلى عشرة، ثم بنيت عليها الكتاب والأخبار والحكايات مجسداً تاماً، وسبته روضة العلماء، وكان اسمه الأول: روضة النادرين - انتهى -.

والزندوسى - بفتح الزاى المصجمة وسكون النون وفتح النال المهملة وكسر الواو وفتح السين مهملة ثم نه مثناة فوقية - كذا ذكره الفارسي، وقد يقال: الزندوسى - بزيادة الياء بعد الواو -.

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف^(٢)

كان صاحب حديث حافظاً، ولزم أبا حنيفة، وغلب عنه الرأى، وولى قضاء دغلة، فتم يزول بها حتى مات سنة ١٨٢ فى خلافة هارون الرشيد، وابنه يوسف ولى قضاء الجناح الغربى فى حبة أبيه، ونوفى سنة ١٩٢، وكان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب الإمام وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها وبحث علم أبي حنيفة فى أقطار الأرض، وله الأملى والتواذر، وكتاب الخراج، وجلالة مستفيضة ونرجمة فى كتب كثيرة.

يوسف بن محمد أبو عبد الله الجرجاني^(٣)

تفقه على أبي الحسن الكرخى، وكان عالماً برجل إليه فى الواقعات، وله خزنة

(١) الفوائد البية ص ٢٢٥.

(٢) الفوائد البية ص ٢٢٤.

(٣) الفوائد البية ص ٢٣١.

الآنكمل في هذه مجلدات. ونسرح التريده، ونسرح اخصاص الكتب، ومختصر كتاب
الكم يعني

الخاتمة

سبب انشغالنا بهذا الكتاب العظيم:

لما خرجت من جامعة العلوم الإسلامية بنوري ناول كرئيس سنة ١٩٨٢م التحقت بالدراسات العليا به في قسم الحديث تحت إشراف فضيلة الشيخ العلامة الفداد للحدث عبد الرشيد النعماني حفظه الله تعالى، وكنت أشارك في زياراتي الكثيرة للشيخ في مكتبه بجيبه محللين ضخمين، ويبدو لناظر ليها يأول وهلة أنهما محتريان على نسخة خطية لكتاب نادر عديم.

فمرة سألت الشيخ عنهما، فأخبرني بهما وأقاد أنهما حرران من انحيط البرهاني وما اكتمل الكتاب في هذين الجزئين، بن الأهل من ربعة موجود فيهما، وعليه الأصناف أن هذا الكتاب انقب ما ران مسطوطاً في العالم إلى الآن، ولا توجد نسخة الكاملة في انعام إلا نادراً.

فوقع في قلبي: ليتبا كنت كاملة، فأدلل عليه والذي العالم المجاهد الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى الذي كان حياً في ذلك الوقت، وكان رحمه الله في السنوات الأخيرة من حياته يستويبه نشر الكتب النادرة الفبة.

وأخذت هذه الفكرة موقعا لما اطلعت بعد بضعة أيام على كتاب خلاصة للإسلامية للعلامة الشيخ عبد القدوس الهاشمي رحمه الله تعالى، وذكر فيه أنه كتب مقالة حول المحيط البرهاني، وكان رحمه الله حياً في ذلك الوقت، فزرت الشيخ في بيته وسأله عن تلك المقالة، فاعتزل وتدحني نسخة من تلك المقالة، كما أقاد أنه مطلع على نسخة خطية كاملة نامعيط وأنه شاهدها نعمها وطالعه واستعاد منها وهي موجودة في إحدى الفري بقرب إسلام آباد عاصمة باكستان، فقرر حث قرحاً بالند باستماع هذا الخبر، وأقست هذه الفكرة أمام الوالد رحمه الله تعالى، فتلقيها بالقبول، وتستر عن ساعته اخذ لأخذ تصديقه وإخراجه ورجعه ونشره.

وكان الوالد رحمه الله بعونه الفبة وطبيعته الجؤالة، ضي الترمية وهالي الهسة، كان له قلب متحمس للإسلام وأهله، حياته كلها كانت عبارة عن جهاد متواصل وعمل دائم، وحرارة مستمرة، يؤدى أعماله وأرجائه بكل نشاط، لا تعرف كحنا الشعب والاكتمل في معجم

حياته التي تسب على خمس وستين سنة

سافر إلى إسلام أود وأخذ رفته من هناك ذكري الشيوخ فاسم أشرف حفظه الله الذي كان يدرس آنذاك في جامعة إسلام آباد، وذهبا إلى تلك القرية التي تسمى نسخة المحيط، وبعد المتابعة والمواصلة مرآة بأصحاب المحيط، فأر بأحد تصويره بعد المواجهة عدة مشاكل، حيث أصحاب النسخة ثم بر صواب خراج الكتب للتصوير، فأحضر الولد ماكنة التصوير من المدينة إلى تلك القرية مع موظفيا، وعملوا ليلا ونهاراً، وأخذوا تصوير الكتب.

ثم رجع الولد رحمه الله تعالى إلى كراتشي وأمرني أن أشتغل بهذا الكتاب. وأد اختار نخبة من المعلماء لنسخ هذا الكتاب وتصحيحه وتحقيقه، فبدأنا هذا العمل الخليل تحت إشراف الولد رحمه الله، وأخذنا منه أكثر من ربع العمل، وواجهنا مشاكل شديدة في نسخ الكتب بسبب وحدة النسخة وعدم توفر السبع الأخرى، حتى اطلعت على نسخة لمدينة المنورة، ولما خرج الولد رحمه الله في آخر سفره إلى الحرمين الشريفين للعمرة سنة ١٤٠٦ هـ فآخذ تصويره ورجع به أمنا ومطمانا.

ولكن ما قدر الله له أن يرى إتمام هذا العمل الطويل في حياته الدنيوية وتغلب إلى رحمة الله في سنة ١٤٠٧ هـ إن الله وإيا الله راجعون.

بعد وفاة الولد عزم جميع أئمة أن يواصلوا مسيرته نشر الكتب النادرة القيمة عامة والمحيط البرهاني خاصة، وأحببنا أن نجر هذا العمل بداية الاهتمام على مستوى علمي رفيع، وشعرنا أن هاتين النسختين أي نسخة أم صليبة، ونسخة المدينة لا تكفيان لعملية التحفيظ ونصحيح النصوص، فما ركب أبداً الجهد حصول النسخ الأخرى للمحيط حتى نرتق في الله سبحانه وتعالى في مدة يسيرة بالحصول على تصوير ثلاث نسخ أخرى نسخة مظاهر العلوم من الهند، نسخة بغداد من العراق، نسخة بنوري تاود من كراتشي.

ولما قابلنا العمل السابق، المكتمل باستمداد النسخة الفاضلية، قبل توفر هذه النسخ الأربعة فوجدنا فيه اختلافاً كثيراً وأحضاء فاحشة، فهذا اضطررنا إلى إنقاء ذلك العمل وبدانا من جديد بالنسخ والمقابلة باستمداد من النسخ الخمسة.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

كما سبق بعد بحث كثير ، و قد في يبيع وجهه فتكبر بن حبيب ، انفصل من الله سبحانه وتعالى على تصوير خمسة نسخ من هذا الكتاب ، أربعة منها ١٢٠٠ وواحدة منها ناقصة . واعتدنا في غنم هذا الكتاب على هذه النسخ الخمسة ، وإليك تفصيلها

١- نسخة بغداد (ورمزها في التحقيق : الأصل)

جعلناه أصلاً في التحقيق لوضوحها وحسن ترتيبها وسهولة القراءة فيها . اطلعت على هذه النسخة عن طريق د . م . من المخطوطات الملكية ، الأولى ، الأربعة ، بالموصل .

وأصلها في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، تصفح وتكرّم تصويرها الأستاذ محمد الشريف حفظه الله تعالى بواسطة خاله الأعظم فضيلة الشيخ المفتي والقاضي محمد تقي العثماني حرهما الله تعالى . نضى ما عده .

وهذه النسخة كاملة ، في أربعة مجلدات كبار ضخمة ، تحتوي على خمسة آلاف ومائتين وواحد وأربعين صفحة (٥٢٤١) ، على القطع الكبير . وعدد الأسطر في الصفحة : ٤٥ ، وعدد الكلمات في سطر : ١٥٠ تقريباً ، وخطه خط نسخ جميل واضح .

وهي بعض المواضع بالهدأة من خط النسخ إلى خط الرأفة ، وهو لا يبالى في شراك أكثر من شخص واحد في الكتابة . وتوجد في بداية المجلد الأول والثاني عبارة تبين منها أن أصل هذه النسخة موقوف لله سبحانه وتعالى وإليك نصه

أحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه وذرته أجمعين أما بعد : فقد أوقف هذا المجلد الثاني من محيط أميره في في لندن د . م . الوزير المكرم والمستور الفخيم ، والي بغداد الوزير سفيان بن أبي بكر الله من الخير ، بحسب ويرحمي ويشاء ، أمين يرب العلمين على مدرسة المصفاة وفقاً صحيحاً قرضياً وحسباً أبدياً ، حيث لا يخرج من المدرسة المربوة ، فمن بذله بعد ما سمعه فإنما يثمه على الدن بدلونه إن الله سميع عليم .

وتوجد في عدة مواضع أحسن الوقف ، وما وجد في أي مكان اسم النسخ ولكن بعدد أربع حنف الجزء الثاني في آخره حيث يكتب باسمه :

نجز الجزء الثاني من المحيط البرهاني بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، أسأل الله الإعانة على التمام والغفر بدار السلام، ببركة سيدنا محمد خير الأنام، عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، وذلك صبيحة يوم الأربعاء ثامن محرم الحرام سنة ١٤٥٨ هـ والله أعلم - انتهى -

٣- نسخة مظاهر العلوم (ورمزها في التحقيق "ظ")

أصل هذه النسخة محفوظة بمكتبة الجامعة الدينية الشهيرة: مظاهر العلوم بمدينة سهارنر بالهند، ورمزنا لها بـ "ظ"، وهي أجود النسخ التي بين أيدينا صحة، ولكن بنط أحرفها صغير جداً، يحس القارئ في قراءتها صعوبة، وكثير من صفحاتها تأثرت وامرأت بسبب وصول الماء أو الرطوبة إليها. ولأنك أنها أصبحت النسخ، ورجعنا عباراتها عند الإمكان، وهذه النسخة مصححة مفروءة ومقابلة توجد عليها علامات القراءة والتصحيح. وبدل عليه هذه العبارة التي وجدناها في آخر النسخة:

بنسخ مقابلة من أوله إلى آخره، وذلك بحسب الطاقة الاحتياط، فصحح إن شاء الله تعالى، وكتبه الفقير إليه محمد بن عبد الله الحنفي حفظه الله بقطعه الخفي لثاني شعبان المعظم أحد شهر سنة ١٣٦٦ هـ.

كما توجد علامات التصحيح الأخرى مثل كلمة "صح" ووجود النبايات الناقطة في الحواشي وعلامة الإلحاق في المتن ووجود الدوائر المنقطة.

وفرح الناسخ من نسخة هذه النسخة في يوم الأربعاء أربع عشر من ليلة من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٣٣ هـ، واسم ناسخه كما هو مكتوب في آخر الجلد السابع: محمد بن علي بن حسن ابن تاج الدين.

وهذه النسخة أيضاً كاملة في ثمانية مجلدات، عدد صفحاتها: ٥٠٠٠ تقريباً، وعدد الأسطر في صفحة: ٣٣، وعدد الكلمات في سطر: ١٦.

ومعذراً في تحصيل تصويرها خالنا المعظم فضيلة الشيخ خورشيد عالم حفظه الله تعالى أستاذ الحديث بجامعة دار العلوم بديوبند الهند، وتحمل المشاق والمتاعب في أخذ تصويره حيث سافر مراراً إلى سهارنر - جزاء الله بأحسن ما عنده - ومدير مكتبة "مظاهر العلوم" لم يأذن له بإخراج النسخة من المكتبة للتصوير، ولكن جزاء الله خبراً أذن في أن يكتري ماكينة التصوير من السوق مع صاحبها، ويصور داخل المكتبة، ففعل الشيخ حسب ما طلب، وبقيت الماكينة أياماً عديدة في المكتبة، وصاحب الماكينة يحضر كل يوم في المكتبة، ويصور النسخة أمام المدير بغاية

الإلهام والوحى، عز وجل الله الرحمن الرحيم، جزاء الله الجزاء، جزاء الله الجزاء.

٣- نسخة مكثبة بحارف حكمت بن ابي اسد الميموني

(اور سزا فی التحقیق: ۴۰)

حصل عليها : الدكتور المرحوم الشيخ نور أحمد - رحمه الله تعالى بعد ما سافر إلى إحدى مدن
الشرقية وحصل هناك بواسطة ما يكره فيلزم من معهد المحلة هذه - جامعة الإسلام بالمدية

وعنه المصنف أيضا: «في أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وعشرين (٤٣٨٨) - وعنده الأنصاري: «عصبات: ٣٩» وعدد الكلمات: ٦٥ ألفين، مكتوب بخط سحر جميل

وهذه النسخة مصححة مقروءة ومقابلة لوحيد عليها علامات التصحيح مثل :
كلمة صم أو حذو العبدات المنفعة في آخر نص وعلامة الإلحاق في ...

یونیورسٹی جس جگہ پر علامہ اعلیٰ تعلیمی کالج ہے اور اس کالج پر اس کتب خانہ کا نام ہے

قد وقع الفراغ من كتابة الكتاتيب المحيط في علم الفقه بعد وفاة حسن بن يوسف بن الفقيه
 أحمد بن محمد بن كنجديد، فراجعوا إلى روضة الفلاح، حيث كان قد احتفظ بحالته في علوم
 الدين في يوم الخميس التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٠٩٥ هـ من قوافل الخط في هذا
 المكنب، فابنكر المالك والكتاب والدعاء، لبعض الله له ما يشاء وما نأخر، اللهم اعلم الحقبة
 بذلكه.

فهي قدم نسخة اعتمدت عليها في التحليل

٤- نسخة كتب خانہ خاصہ: (ورسہ ۱۸۸۱ء) (ف)

[illegible]

وهذه الصفحة تحت إشراف محققين. وناسخ المخطوط الأول. غير باسم المخطوط الثاني

وكانه مركبة من سكتين مختلفتين

وعلى الأسف، لا يوجد اسم للمصنف، ولا يخفى كتابة هذا المجلد، ولكن يتبين من عبارة مؤدب في آخر المجلد الأول: أن هذه السبعة كتب في تصرف الشيخ آية الله بن أبي حمزة، وبعد وفاته انتقلت إلى أحد حاشيته ملا خان محمد كمال الدين، وبعد وفاته وهبها بالعموم أحد ورثاته حاكم تلك الديار في ذلك الزمان، اسمه أبو الفتح سید مهر حیدر محمد، وهو سلطان، وذلك في سنة ١٢٢٥ هـ، ولما رأى الخاتم هذا المجلد الأول من الحديث، نشره في الصحف، وطلب أصلياً فوجد أيضاً ناقصة، فأمر بتجديدها، جعل محققاً، فإنه لم يستكمل هذا النقص، فهذا النقص الأمور بعد معنى تام، جهل مبلغ أمر هذا النقص في سنة ١٢٣٥ هـ.

ومع ذلك هذه السبعة كتير الخطأ والفقرة، وكثير من فعله أن الكتاب غير موجوداً فيها، مكتوب بخط ورسم غير سليم، وغير أكثر الواضع، ثم هذا الكلمات غير متعطفه، ولما جعله، القراء، فيها

وعدد صفحات هذا المجلد ١٧١٣، وعدد الأسطر في صفحته ٣٦، وعدد النماذج في سطر ٣٢ تقرب.

أما المجلد الثاني من هذه نسخة قلمكوب بخط نسخي، وخرج باسمها من كتابخانه ١٢٨٢ هـ الموافق ١٧٦٨ م. في هذه نسخة جيدة، حيث أنه في سنة وخمسة أشهر فقط، وأمسحه كما هو مكتوب في آخر الصفحة:

كتبه الحافظ الفقيه الفاضل له، محمد بن محمد صادق أستاذ باق الزمان ميرزا، وكاتبه ميرزا محمد باقر، وجمع حواشي به، والله حسب زرفه، وشيخه آية الله تعالى تقرب سنة ١٢٨٢ هـ، وأمر حاكم ذلك المنطقة محمد خدای داد

عدد صفحات هذا المجلد ١١٦٠، وعدد الأسطر في صفحته ٤١، وعدد الكلمات ٣٢ تقريباً

٥- نسخة نورى ناون (ورمزها في التحقيق أب):

هي نسخة ناقصة، مكتوبة على مجلد فقط من البداية إلى آخر كتاب الثاني، أنسابها في مكتبة مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامى بمكة المنى
(هي مكتوبة على ألف وتسع وستين (١٠٦٩) صفحة وعدد الأسطر في الصفحة:

٣١، وعدد النسخات في المخطوط: ٢٠.

وهي أجدد النسخ خطاً وكتابة، لشيها كانت كاملة، واشترى هذه النسخة لهذه المكتبة العلامة المحدث الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى صاحب معارف السنن شرح سنن الترمذي، من رجال حماد بها إليه من بلاد أفغانستان.

منهجنا في التحقيق:

لقد سلكنا في تحقيق الكتاب المنهج التالي:

فمننا نتناول النسخ الخمس، ونساخت الكتاب، وجعلنا نسخة تعداد الرموز لها بـ 'ب' أصلاً كما بينت وجهه في السابق، واتبعنا في النسخ والمقابلة الخطوات التالية:

١- أثبتنا العبارات المتطابقة منها باستعداد النسخ الأخرى بين المعقوفين [١] وبين المصدر في الحاشية.

٢- أثبتنا الفروقات المهمة بين النسخ في الحاشية.

٣- أثبتنا اختلاف النسخ في الفروقات التي لا أثر لها في المعنى مثل 'نعاني' و 'صلى الله عليه وسلم' و 'أعدأعلم' و 'أيضاً' و 'الإمام' و انتهى وغيره.

٤- واستمعنا في تصحيح الكتاب في كثير من المواضع بكتب الغنم المعتمدة التي تنقل عبارات المحيط، وأحاط مؤلفوها إليه من: المتناولي، التناولي، الخانية، والمتناولي الهندية، والمنية لمختار المراهدي.

٥- إذا ظهر لنا في النص خطأ أو تحريف أو تصحيف أصله، ننبه عليه في الحاشية.

٦- إذا وجدنا في النص بياضاً، رغمكنا من معرفته، وحاج إلى البياض احتياجاً أكيداً أضفناه بين معقوفين مع بيان مصدره في الحاشية.

٧- أما الكلمات التي سقطت من النص، واستردكها النسخ في المهمات، وأشار إليها بهم فقد أوردناها في النص دون التنبيه عليها.

٨- سفت الكتاب على الفوائد الإملائية المعروفة في هذا الزمن من وضع علامات الترقيم، وتوزيع الجداول في المعقوفات عموماً ملتزمين على تفهم رؤس الفقرات.

٩- رقت أهم المسائل بالترقيم المتسلسل من بداية الكتاب إلى آخره تسهيلاً للإحالة عليه وتمييز عناصره عموماً بارزاً، وهدم غير أرقام الفهرس بتغيير الطباعات.

١٠- عزوت الآيات القرآنية بذكر سورها وأرقامها.

- ۱۱- غرّخت الأحاديث المرفوعة في المصادر المعتمدة باختصار
 ۱۲- وضعت فهرساً تفصيلياً شاملاً لمواضيع الكتاب ومسانله، مما يعين القارئ
 لاستخراج السائل والمبحث من الكتاب بسهولة ويسر.

شكر وتقدير:

ولا بد لي وقد أنهيت تحقيق هذا الكتاب وطبعه أن أتوه بكل من ساعدني على إخراجهِ،
 وأخص بالذكر منهم:
 شقيقي الأستاذ فہیم اشرف نور الہدی ساعدني في أمور الطباعة وإخراج هذا الكتاب في
 ثوب فنيب نظير.

والأستاذ المفتي إنعام الحق حفظه الله تعالى والأستاذ المفتي عبد القادر حفظه الله تعالى،
 اللذين أقرغا جهودهما لمقابلة الشيخ المخلف.

كما أقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المفتي عبد الغفار، والأستاذ الشيخ شبیر أحمد
 والأستاذ شاء خالد حفظهم الله تعالى حيث ساعدونا بتصحيح الملائم المطبوعة.
 والأستاذ الشيخ أبو طاهر صديق والأستاذ أمير حمزة حفظهما الله تعالى اللذين
 ساعدونا في إدخال النصوص في انکسپیوٹر مجزی اللہ الجامع أحسن وأفضل ما مجزی به
 عباده الصالحين.

ومدنا في خدمة هذا الكتاب جهداً كبيراً، ونحفظنا المضائق والذاعب لمدة خمس عشرة
 سنة متتالية، وكل ذلك ابتغاء أن يكون من العمل الصالح عند الله تعالى، ورجاء أن نالنا دعوة
 كريمة عن ينفع به فساد بها، وأن يجعله من ذخيرة حسناتنا وفي حسنات والدنيا يوم لا ينفع
 مال ولا بنة، وأن يجعله نالاً للأمة الإسلامية في تطبيق حياتهم بشريعة الله سبحانه وتعالى
 ويسنة نبيه الكريم.

وها هو جهتنا بين يدي القارئ الكريم فلا نطيل بذكره، ودعو الله سبحانه وتعالى أن
 يبسر لنا إتمام نشر هذا الكتاب وخدمته، هو مولانا نعم المولى ونعم النصير. آمين يارب
 العالمين.

كتبه نعيم اشرف نور احمد

۱۴۲۴/۵/۱۵ھ

کراتشي - پاکستان

نسخ المحيط البرهاني :

توجد عدة نسخ لهذا الكتاب العظيم في العالم، بعض منها كاملة وبعضها ناقصة، بعضها في المكتبات الحكومية، وبعضها في المكتبات الشخصية، وبعد البحث والتحرى علمنا بوجود النسخ التالية:

١- نسخة كاملة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. قسم تصوير المخطوطات تحت رقم ٢١٦.

٢- نسخة أخرى كاملة في المكتبة العاصلية بقرية كزمي أفغان باكستان.

٣- مجلدان منه في مكتبة مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي بكرانشي.

٤- الجزء الأول منه في رئاسة تونك بالهند.

٥- ثلاثة أجزاء منه في الخزنة المراه فورية، مكتوبة بخط قديم، وهي الأول والثاني والثالث.

٦- نسخة أخرى كاملة في مدرسة مظاهر العلوم ببلدة سهارنפור بالهند، وهي مكتوبة في سنة ١١٣٣هـ ولعل هذه النسخة منقوطة من نسخة المدينة المنورة.

٧- نسخة أخرى في مكتبة شيخ الإسلام، مكتوبة في سنة ١٠٩٥هـ، وهي في أربعة مجلدات، كذا أفاده الشيخ العالم أبو الوفاء أفغانسي المرحوم رئيس مجلس إحياء المعارف التعمانية بالهند.

٨- نسخة أخرى في الخزنة المصرية الفهرس ج ١ ص ١٢٥، وهي في أربعة مجلدات.

٩- مجلدان من نسخة أخرى في الخزنة المذكورة، هما الثالث والرابع.

١٠- خمسة أجزاء من نسخة أخرى في تلك الخزنة بها حروم، وهي الثاني والثالث والخامس والسادس.

١١- نسخة أخرى في أياصوفية في عشرة أجزاء تحت رقم ١٤١٦-١٤١٥، وهي الأول والثاني والرابع مكرراً، والخامس والسادس والبيع مكرراً، والتامع والعاشر.

١٢- نسخة أخرى في مكتبة عاشر أفندي تحت رقم ٣٩٢، وهي محتوية على الجزء الأول والثاني والثالث.

١٣- نسخة أخرى في المكتبة المسيحية تحت رقم ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ في ثلاثة مجلدات.

١٤- نسخة أخرى في مكتبة محمد باشا في أربعة مجلدات، برقم ١٦٤٥ إلى ١٦٤٨.



١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٠

میں نے

تقديم

and

1

4

صورة صفحة من نسخة مكشاة عارف حكمت بأفندية الثورة الرموز لها بـ ١٣م



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة جامعة مظاهر العلوم بالهند المرموز لها بـ (ظا)

[illegible]

صورة مرفوعة من نسخة مكتبة الدعوى، والتحقيق بينوري تالان كراتشي للمرموز لها بـ «ب»

الحمد لله خالق الأنبياء بقدرة ، وفائق الإصباح برحمته ، شافع الشوائع بقضه ،
ومبدع النافع بقوله ، منزل الكتب على الأنبياء ، ومنقش الفصحى في السبع ، مالك الزمان ،
ومذلل الأسماء ، رافع العلم ومدادها ، ودافع الجهل ومريده ، أوصل الرسل حجة على
الخالقين ، ونجى راس الرسالة بسيدنا محمد النبيين ، صلى الله عليه وعلى آله من الأنبياء
والرسلين .

قال العبد الضعيف ، الراجي بغض الله ، الخائف من عذله ، السعيد على كرمه ، محمد
محمود بن الصدر الإمام الأجل السعيد ، برهان لأئمة التعزير ابن عمر رحيم الله تعالى :
إن معرفة أحكام الدين من أشرف المناصب وأعلاها ، والتفقه في دين الله من أرفع المكاتب
وأزكاه ، ومحادثات العلماء محدودة إلى استئذان حواطر العلماء ، وإن أزلهم مربوطة بإذنه
ضيق لعنه ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَوَلَّوْا قُوَّةً إِلَىٰ الرُّسُلِ وَآلِى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ ﴾
سورة طه : ١٥٥ .

وكفى العالم شرفاً أن يحضر في أمور مغفورة ، ويرى معية الحبيب في العقبى
مسكراً ، قد عليه الصلاة والسلام ، يبعث الله العباد يوم القيامة ، ثم يبعث الله
يقول : يا معشر العلماء ! إلى أرفع علمي فيكم إلا تعلمي بكم . ولم أضع عسى بكم
لأعذبكم ، ادعوا فقد عرفت بكم .

وعسى العالم شرفاً ، أنه يزد درجة ودرجة لأئمة حروف واحد ، قال عليه الصلاة
والسلام : « علمه أمتي كآية بني إسرائيل » . وذكر عليه الصلاة والسلام في صفة أمه :

(١) : « أمي وأبي الأصل ، مقدر العصب ، وهو لا يتم بيان الكلام . ومن ت
معد العصب »

(٢) : « أمي »

(٣) : « خرجوا نظراً بسمه عزير موسى الأشعري رضي الله عنه في التمام الأوسط (١ / ٣٠٢)

(٤) : « دبره أبو نعيم الإصبهاني في حلية الأولياء : ١ / ١٠٢ » . وفيه : « فهاهنا ، كذا ومن أمته أن يكسروا

«هم»^(٢) أفهده كآتهم من الغفلة أسياء»^(٣).

وقال أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم - منابرهم على لتعليم والتفقه في الدين -
وفذلك صاروا مفتدين بعلمهم، فدل على الصلاة والسلام: أصحابي كالنجم، بأهم
أقنديبه اهتديتم^(٤)، محفظوا - رضوان الله تعالى عليه - جائزاً رسول الله ﷺ من درر
الأثر، ونصيب موائد الثروة لم يبعدهم من الاختيار.

ولما انقضى المصدر الأول من الصحابة، ومن بعدهم من التابعين، قام بنشر هذا الدهر
الإمام الأعظم، سراج الأئمة، صاحب الملة، هادي الخلق^(٥)، ونهصر الحق، روح حيفة وأصحابه
رضي الله تعالى عنهم أجمعين. هم الذين جندوا ديار الجنة السبعة المحديد^(٦)، ومهدوا
قواعد الملة الزهراء^(٧) مهدداً، فصوروا المسائل تصويراً، وفروا الدلائل تقريراً، فمضوا إلى
رحمة الله تعالى، وموائد فرائدهم مصونة للأئمة، وسواهم إلى المنازل الموعودة. وأثارهم باقية
إلى يوم القيامة.

ثم من بعدهم من علماء الملة، يأنسوا في شرح العضلات، وجندوا في كشف
المشكلات، وصنفوا الكتب تصنيفاً، ورحضوا السؤال ترصيفاً، ولم يزل العلم موزوناً من
الأول إلى آخره، ودفقوا من كنز أبي كابر، حتى شفى إلى صدره، وأملأ في السعد
[الشهداء] أن تعدهم الله تعالى بالرحمة والمأزور.

فكنهم - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - شرعوا ما شئ من الفقه مجملاً، ونحوها
ترك مغفلاً، فحسبناهم مشاولة بين التوى، يستعان به عبد الله^(٨) الفتوى.

أبين.

(١) ما بين الموقوفين سابق من لأجل، متروك من ف و هـ.

(٢) ذكر العلامة علي القاري في الشرح في معرفة المحدثين للزهري ص ١٢٣، وقال لأفضل.
كما قال العمري والبركس والتعلافي.

(٣) ذكره صاحب الإتحاف، وقال: أخرجه إمام من وابن علق ٢٢٣.

(٤) كذا في الأصل، وفي ط و هـ هادي احت.

(٥) ما بين الموقوفين سابق من الأصل، المتروك من س و ف و هـ و ط.

(٦) وفي ف، ستة شعور.

(٧) المتروك من ف و ط و هـ.

(٨) وفي ب و ف: هذا القضاء والفتوى.

وقد رفع لي من رأيي، أن أتنسبه بهم بتأليف أصل جليل، مجمع فيه كل الحوادث الحكيمية، والنوادر، لشرعية، ليكون حوثاً في حال حبابي، وأقرأ حسناً لي بعد وفائي؛ قال عليه الصلاة والسلام: «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث... الخ»، وذكر من جعلتها علماً يتفع به^(١).

وقد انضاف إلى هذا الرأي الصائب التعاسر بعض الإخوان، فقبلت التماسهم بالإجابة.

وجمعت مسائل الميسوط، والجديع^(٢)، والحبر، والريادات، وألحقت فيها مسائل النوادر، والفتاوى، والواقعات، وسميت إليهم من القوائد التي استفدتها من سبيل، وحوالي والذي - تفعله الله تعالى ما رجعة - والدقائق التي حفظتها من منابع رماسي، وفصائل الكتاب تفصيلاً، وحسنت مسائل تحبيراً، وأيدت أكثر المسائل بدلائل حول عليه المقدمون، واعتمدت عليها^(٣) المتأخرون، وعسنت فيه عمل من طمأن أحب، وسميت الكتاب بالاحيط.

وتوفعت لي^(٤) ينظر فيه أمر يتفع به مدة حياتي، أو بعد انقراضي - أن يدعولي، بأن يتقبل الله [في] دية جهدي، ويعمل كتابي هذا نقلاً في مراني، ولا يخرب به وجهي، وبه أستعذ من رده، وما توفيق ولا بالله عليه توكلت^(٥)، وإليه أنيب، وهو حسب عبادي، ونعم الخبيب.

(١) أمره ليرمى ١٤٧٦

(٢) استدرك من ف.

(٣) وهي أب أم ط ر ف أم م

(٤) استدرك من ه و أم.

(٥) يعني م: أتوكل.

كتاب الطهارة

الفصل الأول في الوضوء

الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء

الفصل الثالث في الغسل

الفصل الرابع في المياه التي يجوز بها الوضوء

والتي لا يجوز بها الوضوء

الفصل الخامس في التيمم

الفصل السادس في المسح على الخفين

الفصل السابع في النجاسات وحكامها

وفي معرفة الأعيان الحجة وأضدادها

الفصل الثامن في تطهير النجاسات

الفصل التاسع في الحيض

كتاب الطهارة^(١)

هذا الكتاب يشمل على عدة فصول:

الفصل الأول في الوضوء

هذا الفصل يشمل على أنواع:

نوع منه في فرائضه:

١- فتكون: فرض الوضوء، غسل الوجه، واليدين مع المرفقين، ومسح الرأس، وغسل القدمين مع الكعبين.

٢- وجوب الوجه من قضاياه التيمم من الرأس إلى أسفل الذن، وإني شحنت الأول

٣- يهد الماء^(٢) داخل العينين ساخط، فقد روي من أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يغسل الرجل وجهه وهو مغمض عييه وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى: ذنبا حنيفة سن: يغسل العين بالماء؟ قال: لا، وعن الغيبة أحمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى: أن من غسل وجهه، وغمس عينيه فمغسماً شديداً، لا يحرر ذنبت.

وقيل: فيمن رعدت عينه، فمغسماً، وجلس ومغسماً من جأسه، أنه يتكف في بعض هذه تحت الوضوء.

٤- ويجب إيصال الماء إلى الخلق^(٣)

٥- وفي شفة تكلموا: قال بعضهم: الشفة تبع للقدم، فلا يجب إيصال الماء إليه. وقال الغيبة أبو جعفر رحمه الله تعالى: ما يظهر منه عند الاضغاط فهو من الوجه، فيجب إيصال

(١) وفي كتاب الطهارة:

(١) ساخط من العمل، استدلوا من غل وفاء وم

(٢) وفي ف وم إلى دامن العين.

(٣) الماء الذي طرف العين به في الأنف وهو مجزئ ندمع.

الله عليه، وما يكتم عند الانقسام فهو راعٍ للعلم، فلا يجب إيهال الماء إليه.

٦- مسح ما يلامس بشرة الوجه من اللحية، لم يذكره في ظاهر الرواية، ومن أنى حنيفة رضي الله تعالى عنه في غير رواية الأسود وروايتان في رواية قال: يشرط إيهال الماء إليه، على ثلث اللحية أو ربعها، فكأنه أراد بهذا الكفاية عن الذنن والحدين، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٧- وذكر الطهري في السجود عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه "لا يشرط إيهال الماء إلى ما يوازي الذنن، والحدين، ولكن يس، وبعض مشيختهم الله تعالى فأنوا: وكذلك إجراء الماء على ظاهر الشارب على الروايتين.

٨- وذكر نعمس الأئمة الخلواني: اتفقوا على أن عليه أن يمس آناء شعر حاجبيه. حتى إذا لم يصح الماء لا يجوز، وإن لم يكن إيهال الماء إلى أصل الثالث على وجه الغسل شرطاً.

٩- قل رحمه الله تعالى: وكذلك في الشارب [يجب] "عليه إيهال الماء إلى شربه وفي القدروري: مسح ما يلامس بشرة الوجه من اللحية والحجب، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وانتشار في باب الوضوء أنه يشرط إيهال الماء إلى كله؛ فإنه قال: موضع الوضوء، ما ظهر مما

وذكر الزيد بن يسى رحمه الله تعالى في نظمه، حاصل الجواب على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، أنه يمسح نلشها، وعلى قول محمد والشافعي وأبي يوسف رحمهم الله تعالى في رواية يمسح كلها، وهو أحسن الأقاويل: لأن الوجه ما يواحيه الناس، واللحية هي أنى يواحيها الناس.

١٠- ولا يجب إيهال الماء إلى ما تحت شعر اللحية، عندنا بانفاث الروايات. وكذلك لا يجب إيهال الماء إلى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ينفث الروايات، ومثل ذلك لا يجب إيهال الماء إلى ما استرسل من الشعر من تفرق عندنا.

١١- وأما البيهقي الذي بين العداء وبين شحمة الأذن، قد ذكر شعص الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى عليه: ظاهر المذهب أن عليه أن يمس ذلك الموضع، وليس عليه سواه، وذكر النصبوي: [أن عليه] "على ذلك الموضع. وفي القدروري: أنه يجب غسله عند أبي

(١) استدرك من ج ١

(٢) استدرك من ج ١

(٣) استدرك من ج ١

حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وزعم العلحاوي رحمه الله تعالى، أن ما ذكره هو الصحيح، وعليه أكثر منابختار رحمهم الله تعالى. قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: إلا أن به كلفة ومشقة، فالأولى: أن يقال: يكفيه بلة الماء، سواء على ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أن المتوضي، ذابل وجهه وأعضاءه وصورة بلاءه، ولم يبل الماء عن عضوه، جاز.

ولكن قيل: تأويل ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه إن سأل من العضو فطرة أو فطران، وقم بتدليك، وذكر الغتية أبو إسحاق الحافظ: روى عن أبي يوسف ومحمد وزهر رحمهم الله تعالى: أنه يفترض غسله. قال: وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه قال: إن غسل فحسب، وإن لم يغسل أحرأ.

١٢ - وما قرأ من غسل الثوبين: فعن زكريا الأصابع إلى المرفقين، ويدخل المرفقان في الغسل، عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى؛ لأن اسم اليد، يقع على هذه الجملة.

١٣ - وهل يجب إيماء الماء إلى ما تحت، إذا نوى في أظفاره؟ قال الغتية أبو بكر رحمه الله: يجب إيماء الماء^(١) إلى ما تحت، حتى إن الحذاء إذا نوى في أظفاره مسح، أو الطيان إذا نوى في أظفاره طعن، يجب إيماء الماء إلى ما تحت. وكان يفرق بين الطين والمجن، ومن الذين: لأن الدرر يثولد من الأرض، فيكون من أجزائه، ولا كذلك الطين والمجن.

وذكر الشيخ الإمام أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى [في شرحه^(٢)]: أن الظفر إذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الأظفة، يجب إيماء الماء إلى ما تحت. وإن كان قصيراً، لا يجب.

١٤ - وإن كان في إصبعه خاتم، إن كان واسعاً لا يجب تحريكه ولا نزع، وإن كان ضيقاً، قضى ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى، لا بد من نزع أو تحريكه. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه سألهم يشترط النزع والتحريك، وبين المشايخ رحمهم الله تعالى اختلاف في هذا الفصل.

١٥ - وأما فرض مسح الرأس: فنسقد بالناسية، وذلك فدر ربع الرأس، وقدر أصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث أصابع. هكذا ذكر القندوري رحمه الله. وفي صلاة الأصل فتره بثلاث أصابع، وفي المجرّد فتره بعض برعم الرأس.

١٦ - ولو أخذ الماء بثلاث أصابع، ووضع عليه وضعا، ولم يمتص، أجزأه على قول من

(١) ساقط من الأصل، استترك من طائفة.

(٢) استترك من طائفة.

قدره بثلاث أصابع ، ولم يجره على قول من قدره بالكريم ، حتى يستكمل بالإمرار ، هكذا ذكر المقدوري رحمه الله تعالى .

وذكر الزندوسى رحمه الله تعالى هذا الفصل في نظمه ، وقال : روى هشام عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى ، وإبراهيم بن رستم ، عن محمد ورحمهما الله تعالى : أنه يجوز ، يقال في اختلاف روى رحمه الله : أنه لا يجوز على قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى ، إلا أن مسح بقدر ثلث رأسه ، أو ربع رأسه . وذكر في صلاة الأثر : أنه يجوز من غير ذكر خلاف .

١٧ - وإن مسح بإصبع واحدة بجوانب الإصبع ، قدر ثلاث أصابع ، روى زفر رحمه الله ، عن أبي حنيفة ورحمهما الله تعالى : أنه يجوز ، وهذا الجواب مستقيم على الرواية التي قدر المسح فيها بثلاث أصابع . ولو مسح بالإصبعين لا يجوز . إلا أن يمسح بالسبابة والإبهام معنوحين ، مع ما بينهما من الكف^(١) ، فيثبت بهما ، لأنهما إصبعان ، وما بينهما قدر إصبع ، فمسح ثلاث أصابع فيجوز .

١٨ - وإن كان على رأسه شعر طويل ، فمسح ثلاث أصابع ، إلا أن مسحه وقع على شعر^(٢) ، إن وقع على شعر^(٣) تحته رأسه ، يجوز من مسح الرأس . وإن وقع على شعر تحته جبهة أو أذنية ، لا يجوز من مسح الرأس ؛ لأن المسح على الشعر بمنزلة المسح على البشرة التي تحته . ولو مسح على بشرة الجبهة أو العنق لا يجوز من مسح الرأس . ولو مسح على بشرة الرأس أجراه ، فكذلك إذا مسح على الشعر .

وذكر الزندوسى رحمه الله تعالى هذه المسألة بهذه العبارة ، وفي موضع آخر ذكرت بعبارة أخرى : ولو كان شعره طويلاً ، فمسح ما تحته أذنيه ، لا يجوز من مسح الرأس ، ولو مسح ما فوقه يجوز . وإن وضع إصبعاً واحدة على رأسه ، ومدّها قدر ثلاث أصابع لم يجز . هكذا ذكر في نوادر ابن رستم ، وأشار إلى المعنى [مقالاً^(٤)] : لأنه ما ، قد توضع ، قال ثمة : ويثله لو أخذ الماء ، ووضع على حبهته ، ومدّه إلى أصل الذقن ، حتى استوعب جميع الوجه ، أجزأه . وأشار إلى المعنى فقال : لأن بلاغة الماء بجبهة لا يصير الماء منه حلاً ، إلا بالمسح^(٥) ؛ لأن فرض الوجه الغسل ، ولا يثنى الغسل إلا بالمسح إلا بالنسيان على

(١) وفي ف . ب . من الكف على رأسه .

(٢) ما نقل من الأصل ، استدرك من ط . ف . م .

(٣) استدرك من هـ .

المضمض . وإناء في عضو واحد لا يصير مستعملاً ، أمّا في فصل الرأس فإلّا بملاقاة بشرة الرأس . بصير مستعملاً ؛ لأن فرض الرأس المسح ، وانسج يحصل بمجرد الملاقاة .

وهذا الفرق إنما يأتى على قول محمد بن حنفية رحمه الله تعالى ، وأمّا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا ؛ لأنه لا يقرب بامتناع مال الماء بالانسج . وإن الحدث إذا أدخل رأسه في الإناء ، لا يصير له مستعملاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن أراد المسح^(١) .

١٩- وذكر الناطقي رحمه الله تعالى في الهداية : إذا اغتصب ، ومسح برأسه عند وضوءه على خضابه لا يجزئه ، وإن وصل الماء إلى شعره . قال : وهو كالمرأة إذا مسحت على الوفاة ، فوصل الماء إلى شعرها ، وذلك لا يجوز ، فهنا كذلك .

ورأيت في مسألة الغضاب في شرح بعض المشايخ رحمهم الله تعالى : أنه إذا اشتطت البلّة بالخضاب ، وخرجت من حكم الماء المطلق ، فلا يجوز المسح ، وهو بمنزلة ماء الرغفران . ورأيت مسألة مسح المرأة على الخمار في شرح بعض المشايخ أيضاً : أن الماء إذا كان متقاطراً بحيث يعمل إلى الشعر ، يجوز المسح ، وما لا فلا .

وذكر الخدري في نظمه : قال عامة العلماء : إذا وصل الماء إلى الشعر جاز ، وما لا فلا . وقال بعضهم : إن كان الخمار خفيفاً مفسولاً ، لا يجوز ؛ لأنه لا يقبل الماء . وقال بعضهم : إن ضربت يديها ببئتين فوق الخمار جاز ، وإلا فلا ؛ لأن بالضرب يتعد الماء إلى الشعر .

٢٠- ولو كان له ذواتان مشلودتان حول الرأس ، كما تضعه النساء ، فوقع مسحه على رأس اللدوية ، بعض مشايخنا قالوا بالجواز ، ما لم ير سلهما ؛ لأنه مسح على شعر تحت رأس [فصار] كـ مسح على الشعر الأصلي . وعندهم عنى أنه لا يجوز ، أرسلهما أو لم ير سلهما ؛ لأنه مسح على شيء مستعار ، فصار كما لو مسحت المرأة فوق الخمار ، ولم يصل الماء إلى ما تحتها .

٢١- وإذا نسي الموضي مسح الرأس ، فأصلبه لظن مقدار ثلاث أصابع ، فمسحه بيده أو تم مسح رأسه . أجزاءه عن مسح الرأس ؛ لأن الله تعالى وصف الماء بكونه طهوراً ، والظهور الطاهر بنفسه ، الظاهر غيره ، فلا يتوقف حصول التطهير على فعل يكون منه ، كالتار التي من محرقة ، لا يتوقف حصول الإحريق على فعل يكون من الغير .

(١) كذا في ألف ، وفي أم . إن أراد المسح عند أبي يوسف رحمه الله . وكذا في الأصل .

(٢) استنزل من ط .

٢٦- وإذا نسي أن يمسح رأسه، فأخذ من خبثته ماء، ومسح به رأسه لا يجوز؛ لأن هذا مسح بماء مستعمل، فإما بأخذ حكم الاستعمال، فهذا كما رأينا العوض، استقر على الأرض، أو لم يستقر، وهذا رأينا العوض بدليل أنه يخرج عن الجنابة بالإجماع، وفي المسألة حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه.

٢٣- ولو كان في كفه بلل، فمسح به رأسه أحرمه. قال الحاكم المشبه: هذا إذا لم يستعمله في عضو من أعضائه، فإن أدخل يده في إياه حتى استل، فأما إذا استعمله في عضو من أعضائه، بأن غسل بعض أعضائه، وبقي على كفه بلل لا يجوز.

وأكثرهم على أن ما قاله الحاكم المشبه: خطأ، والصحيح أن محمداً رحمه الله تعالى (أراد بذلك): ما إذا غسل عضو من أعضائه، وبقي الخلل في كفه، بدليل أن محمداً قال: وهذا بمنزلة ما لو أخذ الماء من الإناء، ولو كان المراد ما قاله الحاكم المشبه رحمه الله تعالى: لم يكن لهذا الشيء معنى.

وفرقوا بين نكل للوجه، وبين نكل الكف، والفرق: أن نكل الوجه ماء مسطوحه فرض غسل الوجه، وصار مستعملاً، فلا يقدم به فرض آخر، أما بلل الكف ماء لم يسقط به فرض العسل؛ لأن فرض غسل الأعضاء أقيمه بالماء الذي رابى العوض لا بالبلل الذي على الكف، فلم يصح هذا التعلل مستعملاً، فحاز آو. يقام به فرض مسح الرأس.

٢٤- ولو أمر الماء عنى رأسه وخبثته، ثم حلقها، لا يلزمه إعادة المسح عليها، هكذا روى ابن مسعدة في نوادره عن محمد بن النضر، وأثبت في كتاب صلاة محمد بن علقان: إن في الرأس لا يلزمه إعادة، وفي الوجه يلزمه الإعادة، وأشار إلى الفرق، فقال: إن في الرأس قبل نبات الشعر، كان فرضه المسح (كذا)، بعد نباته، ويؤان الشعر لا يتغير صفة الفرض، أما في الوجه، فصفة الفرض قد تغيرت، ألا ترى أن قبل نبات الشعر على الوجه فرضه العسل، وبعد ساقته لا يكون فرضه العسل.

وفي القدرى ذكرت هذه المسألة بعبارة أخرى، فنقول: وليس في مزال عن بدن وضوء، ولا إمرار ماء على موضع المزال، يريد به إذا توضأ، ثم فلم ظفروه، أو حلقوه.

وكان إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى يقول: بإعادة المسح في الرأس والوجه،

(١) ساقط من الأصل، استترك من ط ف م

(٢) استترك من ط ف م

وأشدهما حاء، وكان يقبض هذه الصورة على المسح على الخوف، فإنه لو مسح على الخفين، ثم نزعهما، يسقط حكم ذلك المسح، ويفترض غسل القدمين.

وحكى ابن مسعدة عن محمد فرقا، بين المسح على الخف، وبين هذه الصورة فقال: الجبلد والشعر والرأس شيء واحد، ذهب بعضه، وبقي البعض، فلم يرتفع حكم ذلك المسح [فأب الحنفى فهو غير الرجل، فلو نزعها فقد ارتفع حكم ذلك المسح]، فصوره قياس مسألة الخف من هذه المسألة: أن لو كان الخف ذا طافين، مسح عليه، ثم نزع أحد الطافين، أو انتشر بفسه، وهناك لا يلزمه إعادة المسح أيضا.

٢٥- وأما فرض غسل الرجلين: فعن داود وس. الأصابع إلى الكعبين، ويدخل الكعبان في الغسل، عند علماءنا الثلاثة ورحمهم الله تعالى.

٢٦- والكعب، هو العظم الثاني في الساق الذي يكون فوق القدم، والذي روى هشام عن محمد بن رحميهما أنه تعالى: أن الكعب هو العظم المرتفع الذي يكون في وسط القدم، عند معتقد الشيعة، وكذلك وهم به، ولم يرد محمد بن رحميهما الله تعالى بهذا التفسير. والكعب في الطهارة والصلوة، وإنما أراد به في حق الحرم، إذا لم يجد عدل معه خفان، قال: يغطيهما أسفل الكعبين، وأراد بالكعب العظم المرتفع الذي يكون في وسط القدم عند معتقد الشيعة، ليصير له في معنى النعلين. فأما غير الكعب في الطهارة والصلوة، فالحظم الثاني الذي هو تحت السابق^(١) فرق القدم.

٢٧- ولو قطعت رجله من الكعب، أو بقي النصف من الكعب، يفترض عليه غسل ما بقي من الكعب، أو موضع القطع، وكذلك هذا الحكم في المرفق في اليد، إذا قطع اليد من المرفق، وفرض تحب المرفق. يفترض عليه غسل ما بقي من المرفق، أو موضع القطع، وإن كان التعلع فوق الكعب، أو فوق المرفق، لا يجب غسل موضع القطع.

٢٨- وتخليل الأصابع إن كانت مصبورة ونوضاً من الإناء، فرض، وإن كانت معنوعة، فترك التحنيط جاز، وإن كان يتوضأ في الماء الجاري، أو في الخيط، فأدشيل وجبه الماء، وترك التخليل حار، وإن كانت الأصابع مصبورة، وهكذا ذكر الزبدبسي في عليه.

وفي شرح شريح الإسلام: أن تخليل الأصابع قبل وصول الماء إلى ما بين الأصابع فرض، وبعدة سنة. وذكر تحنيط الأئمة الحلواني رحمه الله: أن تخليل الأصابع سنة مطلقاً.

(١) ما قبل من الأصابع، استدرك به أبو طه م.

(٢) استدرك به س، وهو مناسب لم هذا المقام.

وعن الناس من قال: تخيل أمتاع الفرد فرض قال محمد رحمه الله تعالى في
"الأصل": أو توضأ مرة واحدة سابقة لأجره.

وتكسبوا في تيسير السبوح، قال بعضهم: يبل العضو بالماء أولاً، ثم يسل على الماء،
فيبتلن بوصول الماء إلى جميع العضو. وقال بعضهم: يسل الماء على عضوه، ويدلكه حتى
يصل الماء إلى جميعه، والفقهاء أبو جعفر مال إلى القول الأول في زمان الفتنة، وإني القول
الثاني في زمان الصنف.

٢٩- وروى هشام عن أبي يوسف أنه إذا بلى الأعضاء ثلاث مرات، أجزأ عن الغسل،
ثم إذا توضأ مرة واحدة، فإن فعل ذلك لمرة الماء أو للبرد أو للمحاجة لا يكره. ولا يثم، وإن
فعل ذلك من غير عذر، وبإثم، هكذا ذكروا. وقد قيل أيضاً: إن اتخذ ذلك عادة
يكره. وإن فعل ذلك أحياناً لا يكره.

٣٠- وإذا كان ببعض أعضائه الوضوء حرج، فله أن يقطع فطره أو نحو منه. هل يجب
إيصال الماء إلى ما تحته؟ قال الفقيه أبو إسحاق الحافظ رحمه الله تعالى يقول: ينظر إن
كان ما انتشر، يزال من غير أن يتألم، فلم يجره إلا أن يصل الماء إلى ما تحته، وإن كان لا يراى
من غير أن يتألم، أجزأه إن لم يصل الماء إلى ما تحته، قال: لأنه بمنزلة ما لم يتقشر.

وهي مجموع التوازل. رجل ببعض أعضائه وضوء فريحة قبران، وأطراف قنر
الفرجة موصولة بالجلد، إلا الطرف الذي يخرج منه الفرج، فغسل الجلدة، ولم يصل الماء إلى
ما تحت الجلد، جاز وضوءه وجاز له أن يصل؛ لأن ما تحت الجلدة، ليس بظاهر، فلا
يلتزم غسله. وفيه أيضاً: وإذا كان على بعض أعضائه وضوء فريحة، نحو الدمل وشبيهه،
وخلية حادة رقيقة، فتوضأ وأمر الماء على الجلدة، ثم نزح الجلدة، هل يلزمه غسل ما تحت
الجلدة؟ قال: إن نزح الجلدة بعد ما رأى بحيث لم يتألم بذلك، فعليه أن يغسل ذلك الموضع
وإن نزح قبل البرء بحيث يتألم بذلك، إن خرج منه شيء، وسال، نفث الوضوء، وإن لم
يخرج، لا يلزمه غسل ذلك الموضع، والأشبه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعاً.

٣١- رضى فرائد الفاضل الإمام دكن لإسلام على التمسدي رحمه الله تعالى: إذا
كان على بعض أعضائه وضوء خيرة ذباب أو برغوث، فتوضأ، ولم يصل الماء إلى تحته
حز، لأن الحز غير ممكن، وإن كان جلد سمك، أو خيرة موضع قد جفت، وتوضأ،
ولم يصل الماء إلى ما تحته، لم يجز؛ لأن التحز عنه ممكن. وقد قيل: إذا كان على أعضائه
وضوء أم مسخ، ولا يصل الماء إلى ما تحته، فتوضأ كذلك يجوز؛ لأنه يتولد من البدن، فهو

عنزلة البذل.

٣٢- وفي مجموع التناول - إذا كان برجته شفافاً، فجلس فيها لتستحم، وغسل الرجلين. ونم يصل الماء إلى ما تحته، ينظر إن كان بصره يصل الماء إلى ما تحته يجوز، وإن كان لا يصله، لا يجوز - والله أعلم -

نوع منه في تعليم الوضوء:

٣٣- قال محمد رحمه الله في الأصل . الوضوء أن يبدأ، فيغسل يديه ثلاثاً. ولم يذكر كيفيته.

٣٤- وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواي: أنه ينظر إلى الإناء، إن كان الإناء صغيراً، يمكنه رفعه، لا يدخل يده فيه بل يرفعه بجماله، ويصبه على كفه اليمنى. ويعملها ثلاثاً، ثم يأخذ الإناء بيمينه، ويصب الماء على كفه اليسرى، ويعملها ثلاثاً، وإن كان الإناء كبيراً، لا يمكن رفعه كالأصابع وشبهه، فإن كان معه كوز صغير، يرفع الماء بالكوز، ولا يدخل يده فيه، ثم يغسل يده بالكوز على نحو ما بينا، وإن لم يكن معه كوز صغير، أدخل أصابع يده اليسرى، وضرمته في الإناء، ولا يدخل الكف. ويرفع الماء من الحاء. ويصب على يده اليمنى، ويدلك الأصابع ببعضه ببعض، فيفعل كذلك ثلاثاً، ثم يدخل يده اليمنى بالعمامة يلع في الإناء إن شاء. وقوله **يُغَسِّلُ**: لا يغمس يده في الإناء... ^(١) محمول على ما إذا كانت الأنية صغيرة، أو كانت كبيرة ولكن مع أنية صغيرة. وأما إذا كان الإناء كبيراً، وليس معه أنية صغيرة، فالسوى محمول على الإدخال على سبيل المبالغة.

٣٥- ثم يـ... استجى، والكلام في الاستجاء يأتي بعد هذا في الشئ الذي يلي هذا النوع. وبين المشايخ اختلاف في أنه يغسل يديه قبل الاستجاء، أو بعد الاستجاء؟ قال بعضهم: قبل الاستجاء، وقال بعضهم: بعد الاستجاء، وأكثرهم على أنه يغسل يديه مرتين، مرة قبل الاستجاء، ومرة بعده، ثم يغمض، ثم يستنشئ، ثم يغسل وجهه، ثم يغسل ذراعيه، هكذا ذكر محمد في الأصل. ولم يقل - ثم يغسل يديه.

من أصحابنا من قال: إنما ذكر ذراعيه لأنه سبق غسل اليدين، فلا يجب لإعادة.

(١) أخرجه الأئمة السنة في كتبهم فرواه البخاري في كتاب الوضوء (١٥٧)، ومسلم في الطهارة (١٤٦٦) والترمذي في كتاب الطهارة (٢٤) ونسائي في كتاب الطهارة (١)، وأبو داود في الطهارة (٩٩)، ومن ماله في كتاب الطهارة ومنها (٢٨٩)

قال نعمين "الأشعة السرخسية" والأصح عدى، أنه يعيد غسل اليدين؛ لأن الأول كان سنة فتباح الوضوء، فلا ينوب عن فرض الوضوء، وأنه مشكل؛ لأن المقصود هو التطهير، فإذا حصل التطهير بأي طريق ما حصل، فقد حصل المقصود، فلا معنى لإعادة الغسل، ثم يمسح رأسه وأذنيه، ظاهرهما وباغتيماء واحد، ثم يغسل رجليه مع الكعبين، والله أعلم.

نوع منه في بيان سنن الوضوء وأدائه:

٣٦ - فنقول: السنة ستان: سنة الرسول ﷺ، وسنة أصحابه رضي الله تعالى عنهم، سنة الرسول ﷺ هي الطريقة التي سنّها رسول الله ﷺ، وواظب عليها، كركعتي الفجر، والأربع قبل الظهر، وأشباههما. سنة الصحابة رضي الله تعالى عنهم: هي الطريقة التي سنّها أصحابه، وواظبوا عليها، كالتراويح، فإن التراويح [يقال لها] سنة عمر؛ لأن عمر فعلها، وواظب عليها.

٣٧ - والأدب: ما فعله رسول الله ﷺ مرة، وترك مرة، فنقول: من السنة أن يغسل يديه إلى الربع ثلاث، ويغسلهما قبل الاستنجاء، أو بعد الاستنجاء، ففيه كلام وقد ذكرناه. وهذا إذا لم يكن على يديه نجاسة حقيقية، أما إذا كانت، فإنه يترخص غسلهما.

٣٨ - قال الطحاوي ويسمى، ويقول بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام. وفي كون التسمية سنة كلام، ففي ظاهر الرواية ما يدل على أنها أدب؛ فإنه قال: ويستحب له أن يسمى، وذكر في حاشية الأثر، أنها سنة، وهكذا ذكر الطحاوي، والفنوري. وفي محل التسمية اختلاف بين المشايخ، قال بعضهم: يسمى قبل الاستنجاء، وقال بعضهم: يسمى بعد الاستنجاء.

٣٩ - ومن السنة: الاستنجاء، وأنه نوعان: أحدهما: بالماء، والثاني: بالخرق أو بالفر، أو ما يفهم مقامهما، من الخشب أو التراب. والاستنجاء بالماء أفضل، إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة، وإن لم يكن ذلك إلا بكشف العورة، يستنجى بالأحجار، ولا يستنجى بالماء، وإنع الماء الأحجار أدب، وليس بسنة، لأن النبي ﷺ فعله مرة وتركه مرة.

ومن منابها من قال: هذا كان أجاباً في زمن النبي ﷺ، وأصح حديثه، رضي الله تعالى عنهم، أما في زماننا، فهو سنة. واستند في هذا القائل بما روى عن الحسن الصوري رضي الله

نعمالي عنه، أنه سئل عن هذا، فقال: هنا سنة [لقبل له. كيف يكون سنة؟] وقد تركها رسول الله ﷺ، وقيل مرة، وكذلك خيار الصحابة رضي الله تعالى عنهم؟ فقال الحسن: إياهم كنتموا يسعرون بصرًا، وأنتم تثلثون لفظًا، ولا خلاف لأحد في الأفضلية، فاتباع الماء الأحجار أفضل بلا خلاف.

٤٠ - والاستنجاء من البول والغائط، والمذي والمني، والدم الخارج من إحدى السيلين، دون غيرهما من الأحداث.

٤١ - ويسمى أن يستنجى بالأشياء الطاهرة، نحو الحجر والمدر والرماد، والتراب والحرقه وأنبائها، ولا يستنجى بالأشياء النجسة: مثل السرفين ورجيع الإنسان، وكذلك لا يستنجى بحجر استنجى به مرة هو، أو غيره، إلا إذا كان حجرًا له أحرف، يستنجى في كل مرة بطرف لم يستنج به في المرة الأولى، فيجوز من غير كراهة.

وكذلك لا يستنجى بالمعظم والروث، فقد قيل: العظم طعام الجن، وأثره علف دوابهم، فلا يقصد عليهم طعامهم، وعنف دواب. وكذلك لا يستنجى بمطعمهم الأدمى، وعلف دوابهم، نحو الحنطة والشعير والخشيش، وغيرها. وذكر الزنترىسي أنه يستنجى بالحجر والمدر والتراب، ولا يستنجى بمسوى هذه الأشياء.

٤٢ - وعدد الثلاث في الاستنجاء بالأحجار، أو ما يقوم مقامها، ليس بأمر لازم، والعبر هو الإنقاء، فإذا أتى الواحد كفاه، وإن لم ينقه الثلاثة يزيد عليها.

٤٣ - وقيل في كيفية الاستنجاء بالأحجار: إن الرجل في زمان الصيف، يدبر بالحجر الأول، ويقبل بالحجر الثاني، ويدبر الثالث، وفي الشتاء يقبل بالحجر الأول، لأن في الصيف خصيناه متدليتان، فلو أقبل بالأول، ينطخ خصيناه، فلا يقبل، ولا كذلك في الشتاء، والمرأة تفعل في الأحوال كلها، مثل ما يفعل الرجل في الشتاء، وقد قيل: المقصود هو الإنقاء، فيفعل على أي وجه يحصل المقصود.

٤٤ - وقيل في كيفية الاستنجاء بالماء: إنه ينبغي أن يجلس كأفراج ما يكون، ويرخي كل الإرخاء، حتى يظهر ما بداخل فيه من النجاسة، فيبذلها، وإن كان صائمًا لا يبالغ في الإرخاء، حتى لا يصل الماء إلى باطنه، فيفسد صومه.

ومن هذا قيل: لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستنجاء، حتى يشطف ذلك الموضع بخرقه، حتى لا يصل الماء إلى باطنه، ولذلك قيل: لا ينبغي للصائم أن يتنص في الاستنجاء

لكن معنى الذي ذكرناه، ويستحي يسد، سواء كان الاستحجاب بالقاء وبالفتح.

ويستحي بإصبع أو إصبعين أو ثلاث. ولا يستعمل جميع الأصابع - لأن ذلك الموضع لا يوضع فيه الأصابع كلها، وإنما يعمل الأصابع كلها، يخرج الماء أن يجس من بين أصابعه، ويبال على ما ذكرناه، فيستحي به أخذ الماء، وليس لأشده ربه، أو يقول: لقد وضوءت غسل بالثلاث. ففي الزيادة على الثلاث، استعمال الخطأ بلا ضرورة.

فإن كان المستحي رجلاً، يستحي بأوسط أصابعه^(١)، وإن كانت امرأة تستحي برؤوس الأصابع عند بعض الشايخ، وعند بعضهم تستحي بأوسط الأصابع^(٢).

وهي شذوذ. المرأة إذا امتنعت، تجلس متمرجحة من الرجلين، وتعمل ما ظهر منه، ولا تدخل أصابعها، ثم لا تذهب عندها، يعني: إن كانت عذراء، ويكفيها أن تغسل راحتيها، ثم تعرض أصبعها، وهي ترجي كذلك، قال الصمد السعيد: وهو لحسن، وقيل: الأصابع بالأصابع يورث الباسور، ويأتي الكلام فيه بعد هذا.

٤٥- رعدو فوات الماء، قد اختلف الشايخ فيه، فهو من لم يفكر في ذلك تقديرًا أو بوجه إلى أن يستحي، وقال: يغسل إلى أن يتع في قلبه، أنه قد طهر، وبعضهم قصره على ذلك تقديرًا^(٣)، واختلفوا في ما بينهم، فمنهم: من قدره بالثلاث، ومنهم: من قدره بلسع^(٤) أو منهم: من قدره بلسع^(٥)، ومنهم: من قدره بالعشر، ومنهم: من قدره على الأقل بالثلاث، وفي الكفيل^(٦) خمسة.

٤٦- وينبغي أن يستحي بعد رعدة شطوط، حتى لا يحتاج إلى إعادة الطهارة. وإن كان المستحي لابس الحصى، وماء الاستحباب يجرى نحو خفيه، يحكم بظاهرة الحف مع طهارة ذلك الموضع، إلا إذا كان على الحف حروق، ويدخل ماء الاستحباب باطن الخف. وإن كان الحروق بحال يوصل الماء فيها من جانب، ويخرج من جانب آخر، يحكم بظاهرة الحف مع طهارة ذلك الموضع. هذا ما ذكر الشيخ (إمام المراهقة الصغار رحمه الله تعالى).

٤٧- ومن فوائد الشيخ الإمام المراهقة أن حفص الكبير رحمه الله تعالى أنه

(١) وهي في ر ج: ويستحي بأوسط أصابعه

(٢) وهي في ر ج: بأوسط الأصابع

(٣) وهي في ر ج: حلقوا في ذلك فيما بينهم

(٤) استدلوا في ر ج

من عن رجل شئت يده البصري : ولا يقدر أن يستحي بها ، كيف يستحي لينتبه ؟ قال : إن لم يجد من يصب الماء عليه ، والماء في الإناء ، لا يستحي وإن قدر على الماء فجازى . استحي يمينه ^١ ، وإن كانت يده كلها قد شلتا ، ولا يستطيع الوضوء ، والتيمم ، قال : يمسح يده على الأرض ، يعني : دراعيه مع المرفقين ، ويمسح رجليه على الخائط ، ويجزئ ذلك عنه ، ولا بدع الصلاة على كل حال .

وفيه أيضاً : أن الرجل المريض إذا لم يكن له امرأة ولا أمة ، وله ابن أو أخ ، وهو لا يقدر على الوضوء ، قال : يوضئه أمه أو أخوه غير الاستنجاء ، فإنه لا يمس فرجه ، ويسقط عنه الاستنجاء . وفيه أيضاً : المرأة المريضة إذا لم يكن لها زوج ، وهي لا تقدر على الوضوء ، ولها بنت ، قال : توصيها ابنتها بالماء الطهور ، ويسقط عنها الاستنجاء .

٢٨ - ثم الاستنجاء بالأحجار ، وإنما يجوز ، إذا اختصرت النجاسة على موضع الحدث ، وأما إذا تحدث عن موضعها ، بأن جاوزت القرح ، فقد أجمعوا على أن ما جاوز موضع القرح من النجاسة ، إذا كان أكثر من قدر الدرهم ، أنه يفترض غسلها بالماء ، ولا يكفي الإزالة بالأحجار . وإن كان ما جاوز موضع القرح أقل من الدرهم ، أو قدر الدرهم ، إلا أنه إذا ضم إليه موضع القرح ، يكون أكثر من قدر الدرهم ، فزالها بالحجر ، ولم يغسلها بالماء ، فعلى قول أبي حنيفة : يجوز ولا يكره ، وعلى قول أبي يوسف يحدو ويكره ، وعلى قول محمد لا يجوز ، إلا أن يغسله بالماء ، وهكذا روى عن أبي يوسف أيضاً .

وإذا كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم ، فاستجسر ولم يغسلها ، ذكر في شرح الطحاوي : أن فيه اختلافاً ، بعضهم قالوا : إن مسح بثلاثة أحجار وأنتاه ، حازت ، قال ثمة . وهو أصح ، وبه قال الفقهاء أبو الثبت رحمه الله تعالى .

٢٩ - وإذا استنحى بالأحجار ، ثم شرع في ماء قليل ، أو جلس في طست ماء ، ذكره أئمة أبو جعفر في غريب الرواية : إن قيل : لا يتنجس ، فله وجه ، وإن قيل : يتنجس فله وجه ، قال : وهو الأصح ، وبه كان يقول الناطق رحمه الله تعالى ، ذكره في المهذبة . وإن خرج من ذلك الموضع دم أو قيح ، أو أصابه نجاسة أخرى ، لا يجزئه الإزالة بالأحجار .

٣٠ - ومن السنة : التيمم ، إذا تركها ، يجرته صلاته عندنا ، خلافاً للشافعي . وتكسوا في أنه إذا ترك التيمم ، هل ينال ثواب الوضوء ؟ قال الأكثر من المتقدمين من أصحابنا : لا ينال . وقال بعض المتأخرين : ينال . هكذا ذكره الإمام الزاهد أبو نصر الصفي ، وأشد الكفر عن

٥٥ - ومن السنة: تكرار النسل ثلاثاً فيما يشترط غسله، نحو البدين والوجه والرجلين؛ كما روي «أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة»، وقال: «هذا وضوء من لا يغيب الله الصلاة منه إلا به، وتوضأ مرتين مرتين وقال: «هذا وضوء من يعاصف الله له الأجر مرتين، وتوضأ ثلاث ثلاثاً وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أو نقص - فقد نهى وظالم»^(١) قبل: «الواد زاد على أعضاء الوضوء، أو نقص عن أعضاء الوضوء، وقيل: زاد على الحد الحذوذي أو نقص عن الحد الحذوذي»^(٢). وقيل: «المراد زاد على الثلاث أو نقص، معقداً لأن السنة هذا. فأما إذا زاد لعضائنه للثب عند الشك، أو بنية وضوء آخر فلا بأس به؛ لأن الوضوء، على الوضوء، سور على نور، وقد أمرنا بترك ما نزيهه إلى ما لا نزيهه.

وهذا فصل اختلف فيه المصنف، أن من توضأ واد على الثلاث هل يكره أم لا؟ كان الغيبة أبو بكر الإسكاف يقول: يكره. وكان الغيبة أبو بكر الأعمش يقول: لا يكره، لأن يرى السنة في الريادة. وبعض مشايخنا قالوا: إن كان من نية الريادة يكره. وإن كان من نيته تجديد الوضوء لا يكره، بل سحبه ذلك. وذكر الشافعي: أن الوضوء مرة واحدة فرض، ومرتين فضيلة، وثلاثاً في المعسولات سنة، وأربعاً بدعة.

هذا كله إذا لم يقض من الوضوء، وأما إذا فرغ ثم سأل نفسه الوضوء، فلا يكره بالاتفاق. ذكره في منبر فوات الشيخ الغيبة الإمام أبي جعفر رحمه الله تعالى، وأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «من توضأ على وضوء كتب له عشر حسنة»^(٣).

٥٦ - ومن السنة: استحباب جميع الرأس في المسح، وتكرار المسح للاستعاب بما واحد لا بأس به. وأثبت في المسح بما، مختلف بدعة، هكذا ذكره شيخ الإسلام خواجه زاده، وذكر الشيخ شمس الأئمة الغلرائي رواية أبي حنيفة: أنه مسح ثلاث مرات. بأحد لكل مرة ماء جديداً.

وقد روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: «أرأيت رسول الله ﷺ يتوضأ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨٠/١) في باب فعل الذكر في الوضوء من ابن عمر رضي الله عنه، وأخرجه أبو علي بن السكوني حديث قيس، ضم له عنه، انظر المصنفين: ٨٢: ١، ٨٣.

(٢) استدلوا به في م.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في كتاب الطهارة (٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنه، وأخرجه أبو داود في كتاب الطهارة (٥٧) عن ابن عمر رضي الله عنه، وأخرجه في كتاب الطهارة، وصنف (٥٠٥) عن أبي عمر رضي الله عنه، وجه ابن تومس على ظهر كتاب له حتم حسنة.

مرة مرة، ورايته نوحاً مرتين مرتين، ورايته نوحاً ثلاثاً ثلاثاً، وعاراًته مسح برأسه إلا مرة واحدة^(١).

٥٧- وبين كيفية الاستيعاب : أن يأخذ الماء ، ويبل كفيه وأصابعه ، ثم يلمص الأصابع ، ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاث أصابع ، ويمسك بيديه ومبايئه ، ويحافظ بين كفيه ، ويمد [عمداً] إلى ففاه ، ثم يرسل الأصابع ، ويضع كفيه على ففديه ، ويجرحهما إلى مقدم الرأس ، ويمسح ظاهر أذنيه بباطن إبهاميه ، وباطن أذنيه بباطن مـحبه ، حتى يصير مسحاً جميع الرأس بطل لم يصير مستعملاً بجزء آخر حقيقة ، والبدية من مقدم الرأس قول عامة المشايخ ، ويرى عن أبي حنيفة ومحمد ، أنه يبدأ من أعلى رأسه ، فيمد يديه إلى مقدم حبيته ، ثم إلى ففاه .

وذكر الامام الزاهد أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى : يبدأ في مسح الرأس من مقدم الرأس ، ويجرحهما إلى مؤخرة الرأس ، ثم يعيدنهما إلى مقدم الرأس ، ولا يكون إلا إعادة استعمال المستعمل ، لأن اليد مادام على العضو ، لا يأخذ حكم الاستعمال .

وإذا غسل الرأس^(٢) مع الوجه ، أجزأه عن المسح ، هكذا ذكر شيخ الاسلام ، لأن في الغسل مسحاً وزيادة ، ولكن يكره ، لأنه خلاف ما أمر به .

٥٨- ومن السنة : مسح الأذنين بالماء الذي مسح به الرأس . ولا يأخذ لهما ماء جديداً وقال الشافعي : يأخذ لهما ماء جديداً ، لأنهما عضوان منفصلان ، لأن^(٣) مسح الرأس فرض ، ومسح الأذنين سنة ، فلا يكفي قبهما ماء واحد كالضمضة والاستنشاق ، مع غسل الوجه . ولنا قوله عليه الصلاة والسلام : «الأذان من الرأس»^(٤) . والمراد بيان الحكم ، لا بيان الحقيقة ، لأنه مشاهد لا حكم ، ولا يعمل الأذان فيه من الرأس إلا بما قلنا .

(١) ما وجدت حديثاً عنه ، ولكن رجحته في مجمع الزوائد صغير وفيه : عن معاذ بن جبل قال : «كان النبي ﷺ يوضأ واحدة واحدة ، وثنتين ثنتين ، وثلاثاً وثلاثاً ، كل ذلك يفعل ١٩ ، وليس فيه ذكر مسح الرأس . انظر مجمع الزوائد (١ : ٢٢٣)

(٢) تستدرك من باب الوضوء .

(٣) وفيه : «وإذا غسل الوجه مع الرأس» .

(٤) وفيه : «ولها كان مسح الرأس فرضاً ، ومسح الأذنين سنة ، فلا يكفي قبهما» .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، وفيه الباب ١٦ ، والترمذي في منه : الطهارة : (٢٩) ، وابن ماجه : الطهارة : (٥٢) .

٥٩-، أم المصصة والاستنشاق: فيروى: إجماعاً، جديداً في ظاهر الرواية، وروى ابن شجاع: أنه إذا أخذ غرفة، فمضمض بها وغسل وجهه، جاز، فإن أخذ هذه الرواية، لا يحتاج إلى الفرق.

وروجه الفرق على ظاهر الجواب: أن المصصة والاستنشاق يكون مقدماً على غسل الوجه، فلو أقامهما بدءاً واحداً، صار المفروض تبعاً للمستوفى، وذلك لا يجوز، ولا كذلك الأمان مع الرأس.

٦٠- وإدخال الأصبع في صمغ أذنه أدب، وليس بسنة، هو المشهور. وعن أبي يوسف: أنه كان يرى ذلك سنة. ذكر الشيخ الأمام شمس الأنعة الخنواني وشيخ الإمام لام خواهر رده رحمهما الله تعالى: أنه يدخل الخنصر في صمغ أذنيه وحركتها، ويرويان في ذلك حديثاً عن النبي ﷺ. وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أنه كان يفعل ذلك^(١).

٦١- ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب مسح الرقبة. وكان المغيرة أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: إنه سنة. وبه أخذ أكثر العلماء. وقال أبو بكر بن أبي عمير: إنه ليس بسنة. وبه أخذ بعض العلماء. وقد روى ربيع^(٢) بنت عموذ بن عفرة: أن رسول الله ﷺ مسح رأسه وأذنيه، ورقبته في بيته^(٣). وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنه: مسحوا رقبتكم، قبل أن تغل بالثياب.

٦٢- وأما تخليل اللحية. فليس بمستوفى، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة. وهو قول محمد، وقال أبو يوسف: هو سنة.

٦٣- ومن السنة عند غسل الرجلين: أن يأخذ لئلاً بيديه، ويصبه على مقدم رجله الأيمن، ويدلكه يمينه، فيعملها ثلاثاً، ثم يفيض الماء على مقدم رجله الأيسر، ويدلكه

(١) وفي نسخة: من أبي شجاع.

(٢) كما أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، عن القدام بن معدى كرت (١٠٦).

(٣) وفي نسخة: كذلك.

(٤) وفي نسخة: وأما وأما. ربيعة ذلك معاً.

(٥) حديث الربيع بنت عموذ بن عفرة أخرجه القزويني في كتاب الطهارة برقم ٢٦. وأبو داود في الطهارة برقم: ١١٠. وأبي داود في كتاب الطهارة، وسبها برقم: ٢٨٨. ولكن لا يوجد في جميعها ذكر مسح الرقبة.

وصى الله عنه أنه قال: «من لم ينأب للصلاة قبل الوقت، لم يؤثر^(١) لها».

٧٠- ومن الآداب: أن يقول بعد الفراغ من الوضوء: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»؛ أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله^(٢).

٧١- ومن الآداب: أن لا يجمع سائر أعضاء بالحركة التي يجمع بها موضع الاستنجاء.

٧٢- ومن الآداب: أن يقول بعد الفراغ من الوضوء، «وأي خلال الوضوء»: اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين.

٧٣- ومن الآداب^(٣): أن يستقبل القبلة عند الوضوء - بعد الفراغ من الاستنجاء.

٧٤- ومن الآداب: أن يشرب فضل وضوءه أو بعضه، مستقبلاً القبلة، إن شاء، قائماً، وإن شاء، قاعماً، هكذا ذكره شمس الأئمة الحنوفى. وذكر شيخ الإسلام المعروف بخوارزم زاده: أنه يشرب ذلك قائماً، وقال: ولا يشرب الماء قائماً إلا في موضعين: أحدهما: هذا والثاني: عند زمرم.

٧٥- ومن الآداب: أن يصلى ركعتين بعد الفراغ من الوضوء، لما روى أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «مالك سبقتني إلى الجنة؟» قال: وكيف ذلك؟ يا رسول الله! فقال عابه الصلاة والسلام: كنت أمشي الباردة إلى الجنة^(٤)، فسمعت أمامي خصة - بجرم النبي أو بفسحها -، فنظرت، فإذا هو أنت، فقال: بلال رضى الله تعالى عنه: ما ترضات قط إلا رأيت عني نفس أن أجدته ركعتين^(٥)، وفي رواية: «ما ترضات إلا وصبت ركعتين»، فقال عليه الصلاة والسلام: «هي ذلك الختفة». والختفة (ناخزم) صوت الثعدين، وبالفتح، الحركة.

٧٦- ومن الآداب: أن يملأ أنفه بعد الفراغ من الوضوء، لصلاة أخرى، وإن أعجم.

(١) وفي رواية: «وقرأ».

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٩٢) وإسحاق في تفسرك (١٨٢٧) والترمذي في سننه (٣٩٣٢) والدارقطني في سننه (٥٦٥٨) من حديث أبي هريرة وعبد الرزاق في مصنفه (٦٠٢٣).

(٣) استدل به من يذهبون به.

(٤) وفي رواية: «لأن في الجنة».

(٥) أخرجه ترمذي في كتاب الخلق، رقم الحديث ٣٦٨٩.

الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء^(١)

هذا الفصل يستعمل على أنواع:

٧٧- من مبه: المسائل بوجوب الوضوء، قل أو كثير، وكذلك البيوت. وكذلك الربيع الخارج من البئر. واحتلف المتأخرون رحمهم الله تعالى: أذ هو الربيع نجس، أو هو طاهر، إلا أنه تنجس بمروره على النجاسة؟ فأما وفاته؟ وأما الخلاف، فإما إذا خرج منه ربيع، وعلب مرأوبل منه، هل يتنجس مرأوبله؟ فمن قال: نعم، فقد بقوه: يتنجس، ومن قال: عيبها بئس حجة، يقول: لا يتنجس.

٧٨- وأما الربيع الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل، فقد روى عن محمد رحمه الله تعالى: أنه يوجب الوضوء، هكذا ذكر القنوري رحمه الله تعالى، وبه أحد بعض المتأخرين. وقال أبو الحسن: لا وضوء فيها، إلا أن تكون المرأة مفسدة، فيستحب لها الوضوء، وكذا الشيخ لإمام الزاهد أبو حفص الكبير يقول: إذا كانت المرأة مفسدة، يجب عليها الوضوء، وإلا فلا، هكذا ذكر جماعة من سوادهم عن محمد رحمه الله تعالى.

ومن المتأخرين من قال في المفسدة: إن كانت تريح منه، فعليه الوضوء. وإلا فلا.

٧٩- والدودة إذا خرجت من قبل المرأة، فعلى الأنثى أن توترها، هكذا ذكر الإمام، وبسبب رحمه الله تعالى في نفسه. وهي التقديرية: أنه يوجب الوضوء، وإن خرجت من البئر، أو حث الوضوء.

فروى بين الخارجة من البئر، وبين الخارجة من الجرح، فإن الدودة الخارجة من رأس الجراحة، لا تنقض الوضوء، والفرق من وجهين:

أحدهما: أن الخارج من البئر تولد في "محل النجاسة"، فيكون نجسًا، ويستاقط على رأس الجرح، تولد من محل الطهارة، لأنه تولد من لحم، ولأنهم صامرون، وتولد منه دود ظاهر.

والثاني: أن عين الساقط حيوان، ليس من حصة الأجزاء، إنما أخذت ما عليه من

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر - وما لا يرتفع

(٢) حقا من صحيح الشيخ، من إسناده (أ) على وجه التحديد، فإنه، بزيادة ف

(٣) وهو، ما لا يولد من محل النجاسة

البينة، وهي قبيلة، شير أن القبل حدث في السريين، وليس بعده، في معنى الجرح، لعدم
لسيلان

وعلى قيام مسألة الردود السابقة عن رأس آخر، حيث استحسن تشريح وحسم الله
تعالى في العرق القديم الذي يقال له بالحارسة، وشبهه، ولو خرج عن عضو، لا ينقص
وضوءه، وإن خرجت اليد من الإحليل، حكى الشيخ الإمام شهير الدين الفارماني رحمه
الله تعالى أنه ينقص، وكان يحمله إلى فتاوى أهل خوارزم، ولو خرجت اليد من لحم
فيل: لا ينقص الوضوء، وكذلك الخارج من الأنف، لا ينقص الوضوء.

٨٠- والملاهي: ينقص الوضوء، وهو ما، في قبيل الدين يخرج منه الماء، وذلك
المراد ينقص الوضوء، وهو ما، لا ينقص الثاني يخرج منه البول، وكذلك إحصاء إذا خرجت من
المسببين، ينقص الوضوء، لأن لا تعلم عن بقاء، ويملك الملة، وإذا خرجت من
المسببين، ينقص الوضوء.

٨١- والملاهي: إذا خرج من غير شهوة، وأن حيا، شيئا عسبه شيء، أو سقط من مكان
مرتفع فخرج منه، لم يجب عليه الغسل، ويجب عليه الوضوء، لا يأتي بقاءه بعد هذا، إن
شبهه في تعالى.

٨٢- وكذلك لا يستحب حدة يوجب الوضوء، ومما لا أصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام: «المستحب أن يرفق الوقت كل صلاة»، وأنه "أخرج عيسى، فيكون حدث كالغسل
والقول

٨٣- وفي هذا الموضع يحتاج إلى بيان حد الاستحباب، فنقول: الاستحباب، بما يعرف
بالسيرة أو الشريعة، صلاة كاملة

٨٤- حتى لو لم يركب في وقت صلاة، فوضعت وركبت، ثم خرج أو امت،
ودخل وقت صلاة أخرى، وانقطع الدم، ودخل الانقطاع إلى آخر الوقت - فوضعت وأعاد
ثالث الصلاة.

٨٥- وإذا لم ينقطع الدم في وقت الصلاة الثانية، حتى يخرج الوقت، حاربت تلك
الصلاة، لأن في لوجه الأول المسبب لم يستوعب وقت صلاة كاملة، فيه يحكم

١٠١- وفيه فخرج منه

١٠٢- يجب الوضوء

١٠٣- وفيه صلاة

ج ١ - كتاب الصلوات ١٨٦ - الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء
باعتدالها، وشئت الطهارة مع انسيان أمر عدوها في حيز المستحاضة، فإن لم
يحكم باستحاضتها، تبيّن أنها صلت، بغير طهارة، فيلزمه الإعادة. وفي الوجه الثاني انسيان
امتزاج وقت صلاة كاملاً، فحكم باستحاضتها، فتبيّن أنها صلت طهارة، فلا يلزمها
الإعادة.

وإنما غرضنا استيعاب انسيان وقت صلاة كاملاً. اعتباراً لطرف الثبوت بطرف
النقص، فإن استحاضتها إذا انقطع دمها وقت صلاة كاملاً خرجت من أن تكون مستحاضة،
وبن شأن أقل من ذلك لا يخرج من أن تكون مستحاضة، ومنى حكم باستحاضتها في وقت
صلاة بما يحكم بذلك في وقت صلاة أخرى إذا وجد انسيان في وقت صلاة أخرى مقارناً
لغيره، أو طارفاً على الموضع.

٨٦ - ولا يكفي بوجود انسيان في وقت صلاة أخرى سابقاً على الرجوع، حتى إن
الموعدة إذا استحيضت - فدخل وقت العصر ودبرها سابقاً - فانقطع فتوضأت، والدم كذلك
متقطع. فصلاً صلت ركعتين من العصر غربت الشمس، فاب تضي على صلاتها، ولو حكم
استحاضتها، لانقضاء طهارتها بخرج وقت العصر، لأن طهارة المستحاضة تقتصر بخروج
الوقت على ما سبق بعد هذا إن شاء الله تعالى. وبقي أن لا ينص على صلاتها.

٨٧ - وعند تغيير صورة الإنسان صاحب جرح سابق بسبب زرع، والدماء، والدماء،
وبغيره. واستطلاق البطن، وحدث استحاضة مؤلدة، لأن المعنى بعمها. وكان الشيخ
الإمام تقي أبو الفاسم انصاري الباقى رحمه الله تعالى يقول: صاحب الجرح السابق أن يبل
جرحه في وقت الصلاة مرتين أو مراراً، فإن كان أقل من ذلك لا يكون صاحب جرح سابق.
٨٨ - وفي الفتاوى - ينبغي لمن زحف أو سأل عن جرحه دم أن ينتظر آخر الوقت، فإن
تم يقطع الدم يتوضأ ويصلي.

وبعد هذا يحتاج إلى معرفة أحكام المستحاضة، ومن دعائها. ومساندها بما تبين على
أصول:

٨٩ - منها: أن الثابت مع الغائي لضرورة تنفرد بقدر الضرورة، لأن الموجب لشهرته
الضرورة، فإنه ارتفعت الضرورة بعد ارتفاع الموجب للتبوت. فتبقى بقضية الغائي، قلنا:
وطهارة المشاهدة، سنة مع قيام الغائي. وهو انسيان. لضرورة الحاجة إلى الطهارة، لإسقاط

(١) وفي بعض النسخ: «وإذا لم يحكم»

(٢) وفي بعض النسخ: «وإذا لم يحكم»

ما في القدم من إصالة تفرجه. لا. - إذا لا. - ولا بالطهارة، فثبت الطهارة، وكذا مست
 نصرة إلى الترتيب، مست الضرورة إلى ذلك. - إذا لا. - إلا باليقين، كما لا أدر إلا
 بالتثبت.

٩٠- وبعد هذا اختلف العلماء في تفسير بقا هذه نصباره. فالتفسير في صحة الله تعالى
 ذكره بما لا خلاف. حتى قد. المستحاضة تنوجد لكل صلاة مكتوبة، وتصلى بوضوء هام
 شامت من التوحي؛ لأن ثبوت طهارته بضرورة الخاصة إلى أدائه بوضوء. إذاً أدت
 التوضوء في وقتها فقط أربع طهارة بوضوء. إذاً المبرح في كل وقت بوضوء واحد على ما
 عليه الأصل، ولا يجوز من ثبوت بالضرورة. هذا يحتاج ضرورة. وإليه أقدر عليه. الصلاة
 والسلام في قوله: «استحاضة نوحاً لكل صلاة»^١ إلا أن الترافل تدعى للقرائن، فثبتت
 الطهارة في حق النوح بطريق التعمية. أما فرض آخر فليس مع لحد الفرض، فثبتت الطهارة
 في حق فرض الوقت لا بوجوب ثبوت الطهارة في حق فرض آخر.

٩١- وفيه إنا راجعهم الله تعالى فذكروا قضاء الوقت حتى قلوا: استحاضة بوضوء
 الوقت كل صلاة، وتصلى بوضوء. وهذا ما أشد من التوافل والتفسير في الوقت. لأن
 نصه في وضوءه بقدر قضاء. وذلك أنه يحتمل في بقاء ما هو معلوم من نفسه. وهو من
 الأدلة بتصلوات يتناول أسس، فقد راجع الطهارة بالوقت، الكونه معلوم. في وقت الصلاة
 تدوم. فيصير مقدار بقاء الطهارة معصومة. لأن ثبوت الطهارة حين كانت ضرورة الخاصة،
 إلا أن الوقت قائم مقام الحاجة؛ لأن بها حق شغل كل الوقت مالا، إلا أن التسرع رخص
 لها صرف. مص الأرمين إلى حاجة نفسها يسر أعيب.

وشرح التيسير بطريق الرخصة لا يوجب بطلان التيسر المتعلق بالعمية، والتيسير المتعلق
 بالعمية بقا الطهارة ما بقي الوقت. وإليه أقدر عليه أصلاً والسلام في قوله: «الاستحاضة
 نوحاً الوقت كل صلاة»^٢. ومبرور محمداً على الوقت؛ حين سمو الصلاة يعادل الوقت،
 فأن عليه الصلاة والسلام: «إن فصل الصلاة أولاً وأخيراً»^٣ أي الوقت الصلاة أولاً وأخيراً، فوجب
 الحمل على الوقت ثم يفيد بين المبرزين، وإذا انفردت الطهارة بالوقت، كذا ليد أن نصبي

١- التيسير في وقت الصلاة

(٢) أخرجه ابن ماجه رقم ٦١٢.

(٣) سنن أبي داود (٢: ٢٠٠).

(٤) أخرجه ابن ماجه رقم ٦١٢.

ما وقت ما شاءت ، ثم إذا خرج الوقت من الفصول التي اتصلت أوقاتها ؛ لانعدام الوقت المهيمل بين الأوقات . وتنت انتفاض الطهارة ، بمصاف الانتفاض إلى خروج الوقت ، أو إلى دخول وقت آخر . فمما لا يخفى ، المتتابع ورحمهما الله تعالى ، أن على قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى بمصاف إلى خروج الوقت ، وعندهما رحمه الله تعالى بمصاف إلى دخول وقت آخر ، وعندهما أبي يوسف رحمه الله تعالى بمصاف إلى أيهما رجع .

ونسبة الاختلاف " لا تظهر في هذه العبارة التي اتصلت أوقاتها ؛ لأن ما من وقت يخرج إلا ويدخل وقت آخر . وإسم يظهر في العبارة التي لا اتصلت أوقاتها ، ولذلك صبرت :

٩٣ - أحدهما : إذا توفرت بعد طلوع فجر الفجر ، وطلعت الشمس ، تنقضي طهارتها عند أبي حنيفة ، ومحمد ورحمهما الله تعالى بخروج الوقت ، حتى لم يكن لها أن تصلي صلاة الصبح تلك الطهارة . وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ؛ لأنه يعتبر بأثر الأسير وجد ، إما الخروج أو الدخول . وعندهما رحمه الله تعالى لا تنقضي لانعدام دخول الوقت .

٩٤ - والتهمة : إذا توفرت بعد ما طلعت الشمس ، لا تنقضي طهارتها ما لم يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ، حتى كان لها أن تصلي الظهر تلك الطهارة . وعندهما أبي يوسف ورحمهما الله تعالى تنقضي بدخول وقت الظهر والصحيح ، قال أبو حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى . لأن طهارة المستحاضة للحاجة إلى أداء فرض الوقت ، وخروج الوقت يدل على انتفاء الحاجة ، وانتفاء الحاجة يدل على انتفاء الطهارة ، أم دخول الوقت يدل على تحقق الحاجة ، وتحقق الحاجة يدل على ثبوت الطهارة " .

٩٥ - والحنفون من متأخري أصحابهم الله تعالى زيفوا عبارة عامة المشايخ في هذا الباب وقالوا : انتفاء الطهارة بالحدث لو خرج وح " الوقت ليس يحدث كذلك دخوله ، وكيف يضاف انتفاء الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله ؟ وإنما انتفاض الطهارة بالحدث السابق ؛ لأنه كان طارئة على الوضوء ، أو مقابلة للوضوء ، ولكن لم يعمل للحاجة ، والوقت أقيم مقام

(١) وهي بآ و فاء هـ ونسبة الخلاف

(٢) وهي فاء هـ . يجب أن يضاف انتفاض الطهارة إلى خروج الوقت إذا لم ينعاض الحاجة التي يدل على انتفاء الطهارة ، لا إلى دخول الوقت إذا لم ينعاض الحاجة التي يدل على ثبوت الطهارة

(٣) ما قبل من الأصل ، استبرك من بآ و فاء هـ

الحاجة، فإذا عرج الوقت ارتفعت الحاجة، فعمل الحدث السابق عمله.

ولذلك أنكروا الخلاف على الوجه الذي قلنا. وقالوا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا تنتقض طهارتها بدخول بلا خروج. أما تنتقض طهارتها بخروج بلا دخول، كما هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

ونبينا إذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر، إنما احتسبت إلى الطهارة لأجل الظهر عنه، لا لأن طهارتها انتقضت بدخول الظهر عنه؛ وذلك لأن هذه طهارة ضرورية، فتعذر بقل الضرورة، ولا ضرورة في تقديم الطهارة على الوقت لأن الضرورة خسريرة الأداء، ولا اداء قبل الوقت، فلم تعتبر تلك الطهارة بهذا الطريق، ولم تعتبر الطهارة قبل الوقت في سائر الأوقات. وكذلك على قول زمر [لا تنتقض^(١) بدخول] الوقت فحسب.

وفيها إذا توضأت لصلاة الفجر وطلعت الشمس، إنما لا تنتقض طهارتها لا لانعدام الدخول، ولكن لأن ما بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال وقت مهم، ليس فيه فرض مشروع، فعمل تبعاً لوقت صلاة الفجر.

ولهذا قالوا: لو فاتته الفجر مع ستها تضيئ السنة مع الصبح في هذا الوقت بالإجماع، ولو فاتتها السنة بدون الفجر، تقضيها عند محمد رحمه الله تعالى. فجعل كأن وقت الفجر باقي، فبقي الطهارة بقاء الوقت بالإجماع^(٢). وإذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر، نجح هذه المسألة على قول زفر رحمه الله تعالى. ونقول: لها أن تصلى الظهر بتلك الطهارة، وبعد التسليم عنه، ما هو عند أبي يوسف رحمه الله تعالى.

وهما يجيبان عن كلام أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقولان: طهارتها قبل الزوال، إن كانت طهارة قبل الوقت، إلا أن جميع الوقت قام مقام الأداء، فلها حق شغل جميع الوقت بالصلاة، وهي العزيمة، فأما صرف بعض الوقت إلى الصلاة، والبعض إلى حوائج الدنيا فرخصه، وإذا كان جميع الوقت قام مقام الصلاة، وتقدم الطهارة على الصلاة واجب، فتعديها على الوقت يكون جائزاً، فوقع تلك الطهارة معتبرة، فلم ينتقض بدخول وقت الظهر، فلها أن تصلى الظهر بتلك الطهارة، إلا أن في سائر الأوقات لا يجوز لها تقديم الطهارة؛ لأن الوقت يقرم^(٣) مقام الأداء، لجعل كأنها في الأداء، فكانت الطهارة الأولى

(١) ساقط من الأصل، استترك من ط ه م .

(٢) استترك من م .

(٣) ولم يترك من ط ه م . أتيم مقام الأداء.

دخوله، فلا يجب غسل الطهارة؛ لأن تقدم الطهارة إنما يجب على المحل، وما دونه وجوباً لا يحقق الضرورة. وهذه الطهارة ضرورية.

ويجيبان عن كلام زفر رحمه الله تعالى أيضاً ويقولان: إن بعد ما طلع الشمس وقت لصبح خارج يبين، ألا ترى أنه لو صلى الفجر في هذه الحالة بوي الغفلة دون الأداء.

٩٤ - ولو توضأ صاحب العذر للصلاة العبد، هل له أن يصلي الظهر تلك الطهارة عند أبي حنيفة؟ فقد اختلف المتأخرون فيه. بعضهم قالوا: ليس له ذلك، لأنه عرج وقت صلاة الصبح. وقال بعضهم: له ذلك وجه الصحيح؛ لأن صلاة العبد في معنى صلاة الصبح، وكان له أن يصلي الظهر عند الوضوء [كذا] بها.

٩٥ - ولو توضأ صاحب العذر للظهر في وقت الظهر، ثم جدد وضوءاً آخر للعصر في وقت العصر، ثم دخل وقت العصر، هل له أن يصلي العصر بذلك الوضوء؟ فقد اختلف فيه المتأخرون، قال بعضهم: له ذلك، ثم عدوا طهارة العصر في وقت الظهر، بمنزلة طهارته قبل الزوال للظهر. وأما توضأ قبل الزوال للظهر، ثم رآه الشمس، له أن يصلي الظهر بذلك الوضوء؛ إذ ليس فيه إلا تقديم الطهارة على الوقت، وإليه ما جاز، وقال بعضهم: ليس له ذلك؛ لأن كل طهارة وقعت في وقت صلاة مكتوبة لا يسقى خيراً مع وقت تلك المكتوبة.

٩٦ - والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «الاستحاضة بتوضأ الوقت كل صلاة»^(١) ووقت العصر وقت الصلاة، فيجب عليه الوضوء بظاهر الحديث، والمعنى ما مر في جواب عن كلام أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٩٨ - وأصل آخر أن منهجه المستحاضة متى انتقضت بخروج الوقت، عند هذا يستند الانتقاض إلى الحيال السابق، وهذا لأن خروج الوقت ليس بسبب الانتقاض الطهارة؛ لأنه ليس حدث، ولا يثبت حكم ما يكون سبب قبلي الانتقاض مسداً إلى السيلان السابق؛ يكون الانتقاض بسببه، هذا كما قال في البيع بشرط الخيار؛ إذا أسقط الخيار نص المدعي، أو

(١) الحديث من س، ط، هـ، م

(٢) الحديث من ذ، ر، م

(٣) روى عنه: فإنه

(٤) قال أحمد بن حنبل في نصب الرأية (١: ٢٠٦) عريب مدني

بإسقاط من له الخيار، ويستلزم ذلك ما يستند إلى البيع، ولا يقتصر، لأن الملك حكم لا بد له من السبب، ولا سبب لها سوى البيع، فيستند ذلك إليه، ليكره ثبوت ذلك بسببه، لأن الله تعالى يظهره حتى أنه من الأحكام، ولا يظهره حتى أنه من الغنى، وأنه، إلا يفهم في حق الصلاة المؤداة، حتى لا يطل ما أدت من الصلاة

٩٩- وأصل آخر: أن الطهارة متى وقعت للسيلان لا يصرها سيلان مثله في الوقت، ويصرها حدث آخر وخروج الوقت، وعنى وقعت الطهارة للحدث، يصرها حدث آخر والسيلان، ولا يصرها خروج الوقت، وإنما يعتبر هذه الطهارة واقعة للسيلان، إذا كان السيلان مقبلاً للطهارة حقيقة واعتباراً، لحقيقة طاهرة، والاعتبار أن يكون الدم منقطعاً وقت الطهارة حقيقة، ثم سأل قبل أن يستوعب الانقطاع وقت صلاة كاملة، ويستمر في ذلك أن يكون انطهارة محدداً إليها لأجل السيلان

وإنما يعتبر الطهارة واقعة للحدث، إذا لم يكن السيلان مختاراً للطهارة حقيقة ولا اعتباراً، فالحقيقة طاهرة، والاعتبار أن يكون الدم منفصلاً وقت الطهارة، واستوعب الانقطاع وقت صلاة كاملة، أما انطهارة إذا وقعت للسيلان فالأمر لا يصرها سيلان مثله في الوقت، لأن الدم يسيل مرة بعد مرة، فمتبقي مشغولة بالوضوء في كل الوقت فيخرج، ويصرها حدث آخر؛ لأنه لا يوجد في الوقت لا محالة، وإن كان يوجد إلا أنه لا يوجد مرة بعد مرة، فلا تبقى مشغولة بالوضوء في كل الوقت فلا يخرج، ويصرها خروج الوقت، ما ذكرنا أن طهارة المستحضة منقذة بالوقت، فلا تبقى بعد خروج الوقت، وأما إذا وقعت الطهارة للحدث، فإنما يصرها حدث آخر؛ لأنه لا يصرها مرة بعد مرة أخرى، فلا تبقى مشغولة بالوضوء في كل الوقت فلا يخرج، ويصرها السيلان أيضاً؛ لأنه لا يخرج منه، لأنها لا تبقى مشغولة بالوضوء في كل الوقت أيضاً؛ لأن السيلان لا يوجد "بعد مضي وقت صلاة كامل، إذا كان الطهارة واقعة للحدث، ولا يصرها خروج الوقت؛ لأن الطهارة من الحدث ليست بطهارة صورية مع قيام المنافي، وكانت هذه الطهارة وطهارة الصحيح سواء، وطهارة "لصحيح لا يصرها خروج الوقت، كما أحبا.

(١) رم ب، وبب الملك مستند إلى البيع

(٢) رم ب، ط م لا يوجد مرة بعد مرة أخرى

(٣) رم ف، د، هـ لا يوجد

(٤) رم ب؛ لأن طهارة الصحيح

سئل الأصل الأول: ذكرنا ما في أصل الأول، وسائل الأصل الثاني بعضها يأتي في فصل المسح على خفون، وبعضها في آخر هذا النوع.

١٠٠ - مسائل الأصل الثالث: إذا مسحبت المرأة منحل وقت الظهر ودمها سائل فتوضأت، ثم انقطع الدم بعد الوضوء، فصارت الظهر، ودام الانقطاع إلى أن خرج وقت الظهر، تنقض طهارتها لأن مدة الطهارة وقعت للسيلان، تكون السيلان مقارناً لها، وقد ذكرنا أن الطهارة الواقعة للسيلان، بضرها خروج الوقت.

١٠١ - من توضأت في وقت العصر (والدم متقطع)، وصلت العصر، ثم سأل الدم بعد ذلك في وقت العصر، لا تنقض طهارتها، لأن طهارتها في وقت العصر، وقعت للسيلان، تكون السيلان مقارناً لها اعتباراً، بين: وهو أن الانقطاع الناقص وهو الانقطاع الذي لا يتوعد، وقت صلاة كماله لا يؤاخر، في وقت وقت الصلاة دون البعض - ليس فاضلاً بين الأيمن والأيسر - وهو الانقطاع التام - وهو الانقطاع الذي يستمر وقت صلاة كاملاً - فاضلاً بين الأيمن، وهذا لأن الدم لا يسيل على ثوبه، بل يقطع ساعة، وبين أخرى، فلو جددت الصلاة، تنقض متعولة كوضوء في كل الوقت، فلا يتكفي بقامة الصلاة في ثوبت أبدأ، أما لم جعلنا لكل فصل، فلا يكفي متعولة بالوضوء في كل الوقت، فيمكنه الأداء في الوقت.

إنما سئل هذا، من أجل في مسائل: الانقطاع لم يتوعد وقت صلاة كاملاً، فلو بصر فاضلاً، بل جعل كالدم المتوعد، وكان السيلان مقارناً لظهوره في وقت العصر اعتباراً، فكانت الواقعة للسيلان، فلا تنقض بسيلان منه ما دام الوقت باقياً، وإن كان الدم لم يسيل وقت العصر، بل دام الانقطاع إلى أن دخل وقت المغرب (ثم سأل الدم في وقت المغرب)، تنقض طهارتها بسيلان الدم في وقت المغرب، فإذا توضأت بعد الظهر ولا نعمة العصر، أما بعد الظهر، لأن الانقطاع استوعب وقت صلاة كاملاً، فبطل فاضلاً بين العدين، وحكم برؤا ذلك العدد، حينئذ صلب الظهر بطهارة المحذرين، ولا عذر لها، وأما بعد صلاة عصر، فلا يصح أن يكون ما في الباب، أن يظهر وقع فاضلاً، وإن كان وفوقه فاضلاً ظهر لحدوث، لا وقت أداء العصر، فوفت أداء العصر لا يظهر عليها بغيرها، وكانت من

(١) استدرك من طهارة

(٢) استدرك من طهارة

(٣) استدرك من طهارة

معنى الناس للظهر وقت أداء العصر ، والمترتب يمسح بالتسليان

١٠٣ - فإن كان حين ما تنوضأت للظهر الدم سائلاً ، فصلأت الظهر (الدم كذلك سائلاً ، ثم انقطع بعد ذلك ، وسال عن وقت المغرب ، لا تعيد الطهارة ، لأنه بين أنب صلت الظهر بطهارة المعتدلين ، والمقدر قائم من أوله إلى آخره ، وما زال العذر بعد الفراغ منها ، وزوال العذر بعد الفراغ لا يوجب الإعادة ، كالتيحتم إذا وجد الماء بعد الفراغ ، والعاري إذا وجد النوب بعد الفراغ .

١٠٣ - وإذا استحضت المرأة فدخل وقت العصر ودمها سائلاً ، فتوضأت والدم كذلك سائلاً ، فتأملت فصلى العصر ، فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس ، انقضت طهارتها . لأن طهارتها وقعت للتسليان^(١) مغايرة لها ، فتقض بخروج الوقت ، فتوضأت وستتف الصلاة ولا تبني ، لما ذكرنا : أن الله اض الطهارة خروج الوقت يستند إلى وقت التسليان السابق ، فحين من وجه أن الشروع في الصلاة كان مع الحدث ، وجوز البناء أمر عرف شرعاً بخلاف القياس في موضع ذكر الحدث طارئاً على الشروع من كل وجه ، فبما عدله يبنى على أصل القياس .

١٠٤ - ولو دخل وقت العصر ودمها سائلاً فانقطع فتوضأت ، والدم كذلك منقطع ، فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس ، فإنها تمسح على صلاتها ، ولا تعيد الوضوء . وإن سال الدم بعد ذلك عن وقت المغرب وهي في العصر بعد ، فإنها تنوضأ وتبني على صلاتها .

طعن عيسى بن أبان رحمه الله تعالى ، فقال : ينبغي أن تعيد الوضوء ولا تمسح على صلاتها ، لأن الطهارة هنا وقعت للتسليان ؛ لكون التسليان مغايرة لها حكماً ؛ لأن الانقطاع لم يستوعب وقت صلاة كاملاً لما سال الدم في وقت المغرب ، فلا يجعل قاصلاً بين الدمين ، كما قلتم في مسألة الظهر التي تقدم ذكرها ، بل يجعل كالدم الأول ، فإنه كان التسليان قاصلاً حكماً ، وكانت الطهارة واقعة للتسليان ، فتتقض بخروج الوقت [وإذا^(٢) انقضت بخروج الوقت] ، يستند الانقضاء إلى الحدث ، وتبين أن الشروع كان مع الحدث من وجه ، فيبني أن تستأنف الصلاة .

الجواب . أن التسليان منقطع حقيقة وقت الوضوء ، إلا أن الانقطاع الناقص لا يجعل

(١) وفيه : تكون التسليان مغايرة لها

(٢) استعمله من كتب الطهارة

فاصلاً . ويجعل السيلان قائماً حكماً ؛ تخفيفاً عليها ، كما في مسألة الظهر التي تقدم ذكرها ، فإن هناك لم يجعلنا الانقطاع ناقصاً فاصلاً ، بل في مشغولة بالوضوء في كل الوقت . فلم يجعل فاصلاً وجعل السيلان قائماً حكماً ؛ تخفيفاً عنها . فأما هنا لم يجعل الانقطاع ناقصاً فاصلاً ، وجعل السيلان قائماً حكماً ، كنت طهارتها في وقت العصر واقعة للسيلان ، فتتفقد مخرج الوقت . وفي ذلك تغليظ عليها فيعود على موضعه بالنقص وأنه لا يجوز ، وإذا لم تتفقد طهارتها بمخرج وقت العصر ، لا يستند الانتفاض إلى وقت الحدث السابق ، فلا يبين أن المخرج كان مع الحدث ، فبنى .

١٠٥ - وإذا استحيضت المرأة ، فدخل وقت الظهر ودما سائل ، ترضأت ورضأت ودما كذلك سائل ، ثم انقطع الدم ، وأحدثت حدثاً آخر غير الدم ، وترضأت لحدثها والدم كذلك منقطع ، ثم دخل وقت العصر لا تنقض طهارتها ، لأن الطهارة الثانية في وقت الظهر ما وقعت للسيلان لعدم مغاراة السيلان إياها ، وعدم طرياقه عليها ، ولا تنقض مخرج الوقت .

١٠٦ - فأما إن ترضأت في وقت العصر مع أن طهارتها ، لم تنقض بمخرج وقت الظهر ، والدم كذلك منقطع ، لم سال الدم ، فعليها أن ترضأ ، وكان يبين أن لا ترضأ ؛ لأن طهارتها في وقت العصر وقعت للسيلان ؛ لكون السيلان مغاراة لها اعتباراً ؛ لأن الانقطاع لم ينعوب وقت صلاة كاملاً لما سال الدم في وقت العصر ، فيجعل السيلان قائماً حكماً ، وكانت الطهارة في وقت العصر واقعة للسيلان ، فلا تنقض سيلان منه في الوقت .

والجواب . أن الطهارة إنما تعتبر واقعة للسيلان إذا كانت الطهارة محتاجة إليها لأجل السيلان ، والطهارة في وقت العصر غير محتاجة إليها أصلاً ؛ لأن الطهارة الثانية في وقت الظهر لم تنقض بمخرج وقت الظهر ، فلم تكن الطهارة في وقت العصر محتاجة إليها ، فصار وجودها وعدمها بمنزلة . والطهارة الثانية في وقت الظهر كانت واقعة عن الحدث ، حتى لم تنقض بمخرج وقت الظهر ، فلم تكن الطهارة في وقت العصر محتاجة إليها ، فجاء أن تنقض بالسيلان ، ولأن الطهارة إنما تعتبر واقعة للسيلان إذا اعتبر السيلان قائماً حكماً ؛ [لأن] السيلان في وقت الطهارة ، سقطت ههنا حقيقة ، وإنما يعتبر السيلان قائماً حكماً ؛ . فبما كان مقطوعاً حقيقة ، تخفيفاً عليها ، وجهاً لو اعتبر السيلان قائماً حكماً كان فيه تغليظ عليها .

(١) وفي ب ألف حدثنا .

(٢) استدلوك من جميع نسخ الناقية التي اعتمدت عليها .

ج ١ - كذب الظهار ب - ١٩١ - . لتصل كسبي في بياد ما يوجب الوضوء
بيانه . إننا لو اعتبرنا السيلان المذموم حكماً كان عليها الزانية في وقت الظهر وأقعة
للسيلان ، فبذلك الوضوء يخرج وقت الظهر . فلا يعتبر السيلان قسماً حكماً ، فلم نكر
الظهار في وقت العصر وأقعة للسيلان .

فإن قيل : في اعتبار السيلان وقتاً حكماً تخفيف عليها ، فإن ظهر في وقت العصر
تكون واقعة على السيلان ، فلا يلزمها الوضوء ، منى سال إنهم بعد ذلك في وقت العصر .
قلنا : توجد في هذه المسألة تخفيفان ، واعتبارها منعزلاً ، فأيهما من التبعين ، وكان اعتبار
التخفيف فيه ذكرنا أولى ؛ لأننا اعتبرنا التخفيف فيما هو حرج وأصل ، وأنتم اعتبرتم التخفيف
فيما هو متأخر ونوع ، فكان ما قلناه أولى من هذا الوجه .

١٠٧ - وكذلك لو أحدث حدثاً آخر غير الدم في وقت العجوة فترتبت لذلك
الحديث . ثم سأل قدم بعد الوضوء في وقت العصر ، كذا مثله ، أن تدعى ؟ (وكان ينبغي أن لا
تتوخى) لأن طهارتها بما وقع للسيلان ؛ لكن الظهار يحتاج إليها ، ولقداسة السيلان
أيها ، فنحن أن لا تنقص سيلان مثله ، ما دام الوقت مائلاً .

والجواب : أنا نقول : إن الظهار إنما نعتب واقعة للسيلان إذا كانت الظهار مستحاً إليها
لأجل السيلان ، والظهار (في وقت العصر ، غير محتاج إليها لأجل السيلان ، لأنها إنما تكون
محتاجاً إليها لأجل السيلان بل لو كانت الظهار في وقت الظهر تنقص بخروج وقت الظهر ،
والظهار) الثانية في وقت الظهر لم تنقص بخروج وقت الظهر ، فلم نكر الظهار في وقت
العصر محتاجاً إليها لأجل السيلان ، بل كدنا محتاجاً إليها لأجل الحديث ، ما عتبرت واقعة من
الحديث ، فحار أن تنقص بالسيلان ، إن تمت في الوقت .

١٠٨ - وفي الصلوات . وبسفي أصاب الخرج ، أو مضى الخرج ووسط ؛ فضلاً
للمجاسة ، ولو ترك التعصب لا بأس به . وإن سدل الدم بعد الوضوء حتى يغد الرباط يصل
كذلك ، فتحرز صلاته . وإن أصاب من ذلك الدم ثوبه أكثر من قدر التدعيم لم يره غسل
الثوب ، إذا علم أنه لو غسله لا يصيبه الدم نجساً ، وإن شئت . أما إذا علم أنه يصيبه نجساً وثالثاً ،
فلا يشترط عليه غسله .

١٠٩ - وفي : وأفعات ، أن ظفري رحمه الله تعالى : إذا كان به حرج مماثل . وقد شد

(١) استرك من جميع المسح التي حدث

(٢) استرك من السج المرحلة إذا

(٣) وفي م وط لا يصيبه الدم نجساً .

ج^١ كتاب الشهوات - ١٩٢ - النفس الثاني في بيان ما يوجب الرجوع

عليه حرفة ، فأحد ما أكثر من فطر اندمجه ، وأهلب ثوبه أكثر من ثوب الثوبهم ، إذا كان حال
لو غلبت يتجنب فكل الصراخ من أصبلا نائيا ، حازله أن لا يغفل ، بعضي فكل أن
يفتتح . وإلا فلا ، قال المصدر الشهيد : وهو المخذور

١١٠ - وفي الأجسام : رجل بيل من أحد متغيره دم ، فتوضأ وندم سائيا ، ثم
احس الدم ، وتعدت المحر الأخرى انتفض رجوه ، وان كان ذرية دمايل ، أو جذبي ، منها ما
هي سائنة ، ومنها ما ليس سائلة ، فتوضأ وبعضها سائلة ، ثم سالت لى به تكن سائلة ،
يتنفض وضوءه ، والمجدرى فروح ، ليس بفرحة واحدة .

١١١ - وفي الفتقى : أبو سبيحان عن محمد بن حمزة عن أبيه : جرحه جرح خان
لا يرفان ، فتوضأ ، ثم رفا أحدهم ، قال : يغلى ، وكذلك إن مكر هذا لأخر وسال الذي
كان سائيا ، لأهله في هذا منزلة جرح واحد .

١١٢ - الحافظ : إذا حدثت الدم عن الخروج لا تخرج من أن يكون سائيا ، ومما
الجرح السائى ، فادفع الدم عن الخروج يخرج من أن يكون سائيا جرح سائى ، يغلى هذا ،
لنقصه لا يكون مع جرح سائل .

١١٣ - والمسنحة إذا صنعت كده عن الخروج ، هل يخرج من أن يكون مسحاظة ؟
[ذكر هذه المسألة في الفتوى الصغرى المرتبة ، أنها تخرج من أن تكون مسحاظة] ، حتى لا
يذهب الوضوء في وقت من هذه ، وهذا وفي موضع آخر أنها لا تخرج من أن تكون
مسحاظة .

١١٤ - وفي المتن : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن المسحاظة
تغشى ، ثم تغلى ، ولا يسيل الدم لا احتشاء ، قال : ليس هذا بمنزلة الدم ، وغشاة الدم ،
يبد هذا أن لا احتشاء ، فاصبح ظهور الدم في حيز المسحاظة لم يبع حكم المسحاظة . وفي
الديبر لا احتشاء ، إذ اصبح ظهور السمات من حكمه ، وهو الرجوه ، حتى إن من به استطلاق
بطن إذا استشفى ذره ، كيلا يخرج من شيء ، فله يخرج ، فلا رغبو ، عليه ، وليس يحدث حتى
يظهره

١١٥ - وإذا احتسى إحتية بقطة ، خرج من خروج البول ، ولو لا القطة لخرج منه
الوسوء ، فلا بأس به ، ولا يتقوى وضوءه حتى يظهر لون على القطة . وإن ابتلى الطرف
نفاذ من القطن ، ثم يشده ، أو يلفه ولكن الحشو منفصل عن رأس الإحتيل ، فهذا لا يغلى

إذا استندك من حياض التي اعتمادا عليها .

نه حكم آخر، ج، حتى لا يتقص وضوءه. فإن كان الحشم عالياً من رأس الإحليل، أو محاذياً لرأس الإحليل (إن نفاً يعنى له حكم البروز، وينقش وضوءه، وإن لم ينفذ، [٧] يعطى له حكم البروز، ولا يفسف وضوءه، وإن سقطت الفعنة، فإن كانت رطبة ينبت لها حكم البروز، وإن كانت يابسة لا ينبت لها حكم البروز.

١١٦ - وإن احتضت امرأة، فإن كان الاحتشاء في المخرج الخارج، ومخرج الخارج مجزأة الإبيمين واللفظة، فإذا ابتلى داخل الحشو، ونفذ إلى خارجه (فمنقش وضوءه، وإن كان الاحتشاء في المخرج الداخلي، فمنه داخل الحشو، ولم ينفذ إلى خارجه) لا يتقص وضوءه، وإن نفذ إلى خارجه، إن كان الكرسف عائلاً من حريف المخرج الداخلي، أو كان محاذياً له، ينقش وضوءه، وإن كان منغصاً، أو متحافياً عنه لا يتقص وضوءه، وإلا فلا. وإن سقط الحشو، إن كان بابياً لا يتقص، وإن كان رطباً يتقص وضوءه، ومن هذا الحكم يستوى الفرجان جميعاً.

نوع آخر فيما يوجب الوضوء :

١١٧ - قال محمد : رحمه الله تعالى في إخراج الصغير : يقطه صرماً، قال مسامداً أو غيره عن رأس الجرح، نقص الوضوء، وإن لم يمس لا يتقص الوضوء، ففقد شرط السبلان لا تنقص الوضوء في إخراج من غير السبيلين، وهذا مذاهب علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى، وأنه استحسان. وقال أبو بكر : إذا علا فظهر عن رأس الجرح ينقص الوضوء، وهو القيس، وأجمعوا على أن في إخراج من السبيلين لا يشترط السبلان ويكتفى بحدوث الظهور. ورواه الاستحسان ما روى فيهم الذي روى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الوضوء من القدم المسائل»، وعن زيد بن ثابت : «عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الوضوء» من كل دم مسائل». والمعنى أن الخدش هو إخراج النجس، وإنما يتحقق الخروج.

(١) استبرك من جميع النسخ.

(٢) استبرك من جميع النسخ.

(٣) استبرك من ف

(٤) أنه - أي أن لم يرد أن رجاءه إمارته على من سبه في إصابته من الخارج من النجس (١) وأما حديث زيد بن ثابت فهو أنه قال في إخراج النجس من إصابته من الخارج (٢) (١٨) (١٩).

(٥) استبرك من ف و ب

بالانتقال عن موضع نجاسة ، وإنما يتحقق الانتقال في غير السيلين باليسار : لأن بدن الأدمى موضع الدماء ، والمطويات الياف ، فإذا انقطعت الجلدة كانت الدماء بادية ظاهرة ، لا منتقلة عن موضعها ، كما يثبت إذا انهدم كان الساكن فيه ظاهراً ، لا منتقلاً عن موضع [سخرته] ، ما إذا ظهر البول على رأس الإحليل ؛ لأن موضع البول النكاح لا رأس الإحليل ، فإذا ظهر على رأس الإحليل كان منتقلاً عن موضعه [يسمين] ، ما هنا بخلافه . ثم يصح أن ما يوازي الدم من أعلى الجرح محته . كمن ملك داراً كان ما يوازيه من الأعلى ملكاً له وحفاله ، وإذا كان ما يوازيه من الأعلى محلاً له ، فمجرد الظهور والعلو على رأس الجرح لا يتحقق الانتقال عن موضعه ، ولا ينتقض الخروج ، فلا يكون حدثاً ، كما لو لم يعل على رأس الجرح .

١١٨ والأعيان الخارجة من المصطة كلها مثل الدم ، والنفخ ، والصدید ، والماء ، سواء تنفص الطهارة بأكملها إذا سال . وقد يكون نقطة أو لا دماً ، ثم ينقبض فيصير قيصراً ، ثم يزداد نصحاً فيصير صدئاً ، ثم قد يصير ماءً ، وقد يكون غيره .

١١٩ قال : وفي لفظة النقطة لغتان . أحدهما : بكسر التاء ، والآخر : ضم التاء . وفيه اسم القرحة التي امتلأت ، وجان قشرها ، مأخوذة من قولهم : انقط فلان ، إذا امتلأ عظامه . ولو نزل الدم من الرأس إلى موضع ياحفه حكم التطهير . راس الأنف والأذنين ، تنفص الوضوء ، ولو نزل الوضوء إلى قصبة الذكر لم ينتقض الوضوء .

والفرق أن في المسألة الأولى النجاسة خرجت بعدها عن محلها الباطن إلى موضع له حكم لظاهر ، ولا كذلك في المسألة الثانية ، حتى إنه في المسألة الثانية لو خرج إلى الخلقة نقض الوضوء لزواله عما له حكم الباطن [ولا كذلك إذا خرج من فرج المرأة إلى الإصبعين] ، لزواله عما له حكم الباطن ؟ ، والموضع الذي يحلقه حكم التطهير من الأنف ما لأن منه فداً وصلت إلى ما لأن منه انتفص وضوءه وإن لم يظهر على الأذنية .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : أنه أدخل إصبعه في أنفه فأوعب ، فلما أخرجها رأى على أنفه دماً فمسحه ، ثم قام فغسل ، وسم بتوضاً ، وتؤببه عند أنه بالغ في الغاية ، حتى جاوز ما لأن من أنفه إلى ما صلب ، وكان الدم فيما صلب من أنفه ،

(١) مستدرک من صحيح نسیم .

(٢) أي الفرج الخاطيء

(٣) مستدرک من صحيح نسیم ، ومختار حاشية (ج) ١) نقلاً عن المحيط .

(٤) وفي فـ إصبعه .

وكان فليلاً حدث لوزركه لا يزال إلى موضع الفلج - ثم مثل هذا ليس بنقص عندنا . وعن محمد فبعض انشر وسقط من أنفه كتلة دم لم تبق منه رائحة . وإن قاطره من أنفه فطره دم انتقص طهارته

١٦٠ - وإذا نسي الخش أن رجل أو امرأة ، فالفرج الآخر منه بمنزلة المخرج ، لا ينقص الوضوء ، ثم يخرج منه ما لم يصل .

١٦١ - وإذا كان يدرك الرجل جرح له رأسان أحدهما : يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول ، والآخر : يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول ، فالأول بمنزلة الإحليل ، وإذا ظهر البول على رأس الإحليل ينقص الوضوء ، وإن لم يسيل ، لأنه سأل عن ما وضعه إلى مكان له حكم الظاهر . ولا كذلك الثاني .

١٦٢ - ملحوب إذا ظهر منه ماء يشبه البول من الموضع الذي يخرج منه البول . إن كان قادراً على إمساكه ، فإنه إمساكه ، وإن شاء أمسكه ، وإن شاء أرمه ، فهو يوجب بغض الرجوع ، وإذا ظهر على رأس النصف ، وإذا كان لا يقدر على إمساكه لا ينتقض صلاته يسيل ، وهكذا حكى عن أبي الرزني رحمه الله تعالى .

١٦٣ - انقلبي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا زاد الدم على رأس الجرح لا ينتقض وضوءه حتى يسيل ، ولو غرزة رجل في يده ، وخرج منه الدم ، وطوى رأسه من رأس الإبرة ، لا ينتقض وضوءه إنزال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : كان محمد بن عبد الله ، قبل في هذا ، إلى أن ينقص وضوءه [] ، ورأه مستلماً .

١٦٤ - وفي مجموع الموازل : إذا شرب في عصو شوكاً أو إبراً أو نحوهما ، فأخرج ذلك ، فظهر منه الدم ، ولم يسيل طاهراً ، انتقض وضوءه ؛ لأن الطاهر أنه سار ، عن رأس الجرح ، وفي تشاوي خوازم : الدم إن لم يخرج عن رأس الجرح ، وتكن غلا فصار أكثر من رأس الجرح ، لا ينقص وضوءه . والفتوى على أنه لا ينتقض وضوءه في جنس هذه المسائل .

١٦٥ - وإذا عصرت القرفة ، فخرج منها شيء كتيب ، وكانت بحاله لو لم يعصرها لا يخرج منها شيء . ينقص الوضوء . في مجموع الموازل . وفيه نظر . وفيه أيضاً : جرح نسي فيه شيء من الدم ، والقيح ، والصدأ ، دخل صاحبه الحمام أو احوض . فدخل الماء الطرح ، فعصر الرجل الجرح ، فخرج منه الماء وسال . لا ينقص الوضوء ؛ لأن

خارج ماء لبس بنجس۔

۱۶۶- وید مسح الزحل المذموم عن رأس الجراحة، ثم حرج ثامنا فمسحه بغيره، إن كان ما خرج بجدال لم يتركه سال، أعاد الوضوء، وإن كان بحيث لم يتركه لا يمسح، لا ينتظر الوضوء، ولا فرق بين أن يمسحه بخثره، أو إصبع، وكذلك إذا وضع عليه قطعة، أو شيئا آخر حتى ينتشف، ثم وضعه نائباً وثالثاً، فإنه يجمع جميع ما يستحب، وإن كان بحيث لم يتركه سال، حجتاً حاثماً، وإنما يعرف هذا بالاجتهاد، وغالب الظن.

وكذلك إن كان الفاعل عليه التأنيب، ثم ظهر تأنيب آخر، ثم تأنيباً، أو انقضى عليه دفعة أو مغلظة، فهو كذلك يجمع كل ذلك، قالوا: رغباً يجمع، إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى، أما إذا كان في مجالس مختلفة فلا يجمع.

وذلك لما وضع عليه دواء حنى ينشف جميع ما يخرج منه ، ثم يسل على رأس
الغريه ، فإن كان ما يشعب بحيث يسيل بنفسه ، يحد حذو ، وما الا والا .

١٢٧- وإذا خرج من الدية قبيح أو صديد ينظر - إن خرج بدون الرجوع لا ينتقص «وصو» وإذا خرج مع الرجوع [ينقص وضوءه] ، لأن إذا خرج مع الرجوع «أ» ، فانظر أنه خرج من الجرح ، هكذا حكى تنوين الشمس لأنه أحياها ، رحمه الله تعالى .

١٢٨- وفي نوادر مشام عن محمد بن الحسن بن محمد بن أبي حمزة: الشيخ إذا كان في عينه داء، فليسبيل الدموع منها، أمره بأن يوضو، لوقت كل صلاة، لأنني أحياناً أن ما يسبيل فيجئ أو صديده، فإنه قد يكون في الجفن جرح.

١٢٩ ولما أخرج مدره إن عالمه بيده لو يخرقة حتى أدخله، ينتفض طهارته، وذكر الشيخ لإمام قمس الأئمة أحقوا، رحمه الله تعالى: "أن يخرج خروج القعد ينتفض وضوءه؟ لخروج النجاسة من الماطن إلى الظاهر

١٣٠ - وإذا غُضَّ شَيْءٌ، فَرَأَى عَلَيْهِ نَوَاسِطَ الدَّمِ مِنْ أَصُولِ أَسْنَانِهِ، لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْخَلَّالُ؛ لِأَنَّهُ كَسِ سَائِقَ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَعْضِ الْفُتَوَايَ. وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الشَّرْحِ: أَنَّ مَنْ أَكَلَ خَبِيزًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الْمَوَاكِلِ، وَرَأَى فِيهِ نَوَاسِطَ الدَّمِ مِنْ أَصُولِ أَسْنَانِهِ، يَشْنُو أَنْ يَضَعَهُ فِيهِ، أَوْ يَمْرُقَهُ كَمَا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، إِنْ وَجَدَ النُّوَاسِطَ فِيهِ. يَتَّقِي رُضُوءَهُ، وَالْإِفْلَاحَ.

١٣٦- وفي القدر الذي أوردناه من رواية الفرداء إذا لمس من عضو إنسان وامتلأ دمه، إن كان صغيراً لا ينتقض وضوؤه؛ لأن الدم فيه ليس سائلاً، وإن كان كبيراً ينتقض وضوؤه؛ لأن الدم فيه سائل.

١٣٧- لتعلقه إذا أخذت بعض جلد إنسان، ومصت حتى امتلأت من دمه. بحيث لو سقطت لسال، انتقض الوضوء؛ لأن الدم فيه سائل.

١٣٨- والذباب أو البعوض إذا مضى عضو إنسان وامتلأ دمه لا ينتقض وضوؤه. وكذلك الذباب إذا مضى عضو إنسان فظهر الدم، لا ينتقض وضوؤه.

نوع آخر:

١٣٩- في الأجناس، إذا احتقن الرحم بدمه، ثم عاد، فعليه الوضوء؛ لأنه لا ينفك عن نجاسة، وإن أقطر في إحليله دماً، ثم عاد، فلا وضوء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لمالك.

١٤٠- وفيه أيضاً: وإذا أصب دماً في أذنه، ومكث في دماغه يوماً، ثم سال وخرج، فلا وضوء عليه، وإن خرج من الدم نقض وضوءه.

وذكر هذه الجملة في القديري، وذكر رواية عن أبي يوسف، أنه لو خرج من فمه فعلية أنوضوء، وأشار إلى قول أبي حنيفة وسعيد رحمه الله تعالى: وإن خرج من الفم فلا وضوء عليه. وجه رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يخرج من الفم إلا بعد نزوله الجوف، فصدر كائناً. ولهما أن الرأس ليس موضع النجاسة، والوصول إلى الجوف ليس بمعلوم، فلا ينتقض وضوءه بالشك.

١٤١- ومن أورد هشام، لو دخل الماء فدخل رجل في الاغتسل ومكث، ثم خرج من أذنه، فلا وضوء عليه.

١٤٢- وفي المختصر، إبراهيم، عن محمد رحمه الله تعالى: في رجل أدخل عوداً في بصره، أو فطة في إحليله، وغيبها كلها، ثم أخرجه أو حرقها نفسها، فعليه الوضوء، على الأقل؛ لأنه حين غيبها صارت بمنزلة طعام أكله ثم خرج عنه. ولو كان طرف العود بدا، ثم أخرجه، لا يجب عليه شيء، قاله: ألا ترى أنه إذا لم يدخل فخرجت ثم أخرجهام يكن عليه الوضوء، هكذا ذكر. ولكن تأويله إذا لم يكن على العود المحقة بذلك، ألا ترى

أن الرجل يتوضأ فيدخل يده - أي يصبغها - في الاستنجاء لا يتنقص الوضوء ، فإن من استنجزى فلم يدخل يده يصبغ ، فليس ينظف . قال أبو القاسم رحمه الله : « إلى ما مرده في الشرح المفصل » فإنه متى تجاوز الشرح لفصله ، كان ذلك تفصيلاً للمحاسة ، لا تنهي .

نوع آخر في مسائل الشيء وما يتصل بها :

١٢٨ - قال محمد بن حمزة الله تعالى في الجمع الصغير : « رجل فليس أقل من ملء فيه ، لا يتنقص وضوءه ، ولو فليس ملء فيه مرة أو ضعافاً أو ماء ، يشتم الوضوء ، وهذا مذهبنا وهي مسألة يخرج من غير السيلين .

والأصل فيه ما روت عائشة رضي الله تعالى عنها ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من فاء أو رغب في صلاته فليصبغ وليبسط يديه على صلاته ما لم يتكلم » .
والصلى في ذلك من وجهين .

أحدهما أن للنجاسة متى خرجت بتنجس شيء من طاهر البدن ، وبه أحداهما أن النجاسة في كل البدن ، لأنه يمتص أن يده أصاب ذلك الموضع ويتنجس ، ثم ما أصاب يده موضعاً آخر ويتنجس . وإذا ثبت هذا الاحتكام يجب غسل كل البدن ، كحديث القمام أني انصلافة باني طاهر بيقين ، هذا وجه مناسب ، وانشرح برده في بعض الأحداث ، وجه الحنابلة . ويمكن إيجاب غسل كل البدن محالاً عليه .

والثاني : أن الاحتكام إذا أصاب موضع آخر يجب غسل ذلك الموضع ، لإزالة النجاسة ، هذا أمر معقول ، لأن القميص بين يدي المعلم - مع غيره شيء - مما تستفد به الطبايع - فيجوز عند الناس في الشاهد ، فكيف في الغائب . وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « ما زلت أسمعون حسناً فهو عند الله حسن وما زلت أسمعون شراً فهو عند الله فحس » . وإذا ثبت غسل موضع الإساءة ، يجب غسل الشاق ، لإزالة النجاسة ، ولكن لأن غسل البدن بخل بالمرء ، كغسل بعض أطراف الوسخ . والرمة مطلوبة ، قال الله تعالى : « فخذوا زينكم

(١) الشرح هو بعد

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٢١) ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٢) ، وابن ماجه في كتاب الصلاة (٢٤٥) ، يسن من سببه الحديث غير صحيح من جهة ، وأخرجه لدارقطني في سننه (١٢٢) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن محمد (٣٤١٩) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٨٢) ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٨١٤) .

عند كل صلاة. ^(١) أي عند كل صلاة، فيجب غسل كل البدن، صيانة للربة المطلوبة عن الخلل.

وهذان الوجهان مفتحيان وجوب غسل كل البدن، إلا أن الترخيع أقام غسل الأجزاء الأربعة مقام غسل كل البدن؛ دفعاً للمخرج، فبهذا الطريق وجب غسل الأجزاء الأربعة في الخارج من غير السبيلين.

١٣٩- ثم القليل منه حدث في القياس، وهو قبول زفير رحمه الله تعالى. وفي الاستحسان ليس بحدث، بل يشترط أن يكون ملء القدم.

فالتخلف الأقوي في تفسير ملء القدم بعضهم قالوا: إذا كانت بحيث لو ضم شفتيه لم يعلم الناظر أن في قدمه شيئاً، فهو أقل من ملء القدم، وإن امتزج شفتاه، حتى كان يعلم الناظر أن في قدمه شيئاً، فهو ملء القدم. وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى في كتابه: إذا كان القىء بحيث يمتعه من الكلام كان ملء القدم، وإن كان لا يمتعه، لا يكون من ملء القدم. وقال الحسين بن زياد رحمه الله تعالى: إن كان القىء بحيث لا يمكن للرجل ضبطه وإمساكه كان ملء القدم، وإن كان يمكن ضبطه وإمساكه لا يكون ملء القدم. وزاد علي هذا بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال: إن كان القىء بحيث لا يمكن ضبطه وإمساكه إلا بتكلف كان ملء القدم، وإن كان بحيث يمكن ضبطه وإمساكه من غير تكلف، لا يكون ملء القدم. وإليه ما كثير من المشايخ رحمهم الله تعالى، وهو الصحيح.

وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول: الصحيح أنه يعرض إلى صاحبه. إن وقع في قلبه أنه قد ملأ فاه فقد ملأ فاه.

١٤٠- وجه القياس في القليل أن الخارج من غير السبيلين إذا كان حدثاً، يجب أن يستوى فيه القليل والكثير كالخارج من السبيلين.

١٤١- وجه الاستحسان ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه: أنه عند الأحداث، وذكر من جعلتها دسعة ثلث القدم ^(٢)، وهكذا روى عن ابن عمر ^(٣) رضي الله تعالى عنهما. والدسعة ثلث القدم، فقد قسره على القدم.

(١) الأثر ٣١.

(٢) استنكر من جمع ثلث.

(٣) نصب الراية (١: ١٤١).

(٤) وفي جميع نسخ عن عمر

١٤٦ - والمذهب: أنه الحدث هو الخارج من الجسم. والخروج هو الآن قال من الساطع: انتهى
تظهره. والضم ظاهر من وجهه، ظاهر من وجهه حقيقة وحكمًا. أم من جهة، الخليفة باطل من
وجهه، فدللنا لضم اتصاله بالحق نفسه أصلي، ألا ترى أنه متى ضمنت شعثيت صابر باطلاً
ذليفت، وظاهر من وجهه، لأن به اتصالاً بوجهه بعد أصلي، ألا ترى أنك لو فتحت شفتيك
صارت المد ظاهراً كالمخرج.

وأن من حيث الحكم بعض من وجهه، فإنه لا يجب محله في الوضوء، كما لا يجب
عمل الظاهر، فإذا خرج المصائب، فإنه في نفسه، ثم انشعه، لم يقله، كما لو انشأ الظاهر
من زاوية البطر إلى زاوية، وظاهر من وجهه، فإنه يجب غسله في أحباله، كما يجب غسل
أخرجه، ولو قصص المصائب لا نفس صوبه، كما لو غشي وجهه، إذا كان ظاهراً من وجهه،
باطلاً من وجهه، وفروا على المنهج، جعلناه رابطاً في باب وبين الظن، فأنشغل إليه
من البطر، شالقتل من زاوية البطر إلى زاوية أخرى، وجعلناه ظاهراً فيما بين وبين وجهه،
والذي منه في الوجه، كما قال من الظاهر إلى الظاهر. والمذهب: إذا كان ظاهراً، وتفسيره
انصحيح: أن يحسن الإنسان من غير تكلف، لا يقع الحجة فيه إلى فتح الضم، فتشفي
الحاجة في انهم مبررة، هي: باطن معسر، فلا يتحقق الخروج من الباطن إلى الظاهر،
ففيه ذلك أن انشعه، وإن فاء فإنه واحد الخروج من الظاهر إلى الظاهر، فإنه ليس نظم

١٤٧ - هذا إذا كان الضم، قليلاً ما فاء مرة واحدة، وإن فاء مرة أو فاعلاً قليلاً، وكان
بحيث لو جمع بين من الضم، هل يجمع؟ وهل يحكم: بشخص الطهارة؟ أنه يذكر هذا
التمثيل في طهارة الرواية، وذكر في التواتر. خلافاً بين أبي يوسف ومحمد، جمعهما الله
نعملي. (فصل على قول أبي يوسف: إن تحرك الحسر يجمع، وإن احتسب لا يجمع؛ لأن
الحسن الواحد عروة، ومما في الشرح، والمجالس المحتلة لا، وقال محمد رحمه الله: "إن
احتسب يجمع، وإن احتسب السبب لا يجمع" وتفسير اتحاد السبب عند، أن تكون المرة
الثانية والثالثة من مكونات العند الأول.

١٤٨ - وعن أبي علي الدقاق: أنه كان يقول بالجمع إن اتحاد المجلس أو: خلاف، واتحد
المجلس أو احتلت، هذا إذا فاء مرة، أو طلعاً، أو ماء، فإن فاء لمعاً، إن كان قول من الرأى لا
يتنفس وضوءه، وإن؟ أم لا؟ أم لا؟ (والا، ق)، وإن تعدد من الجرف على قول أبي يوسف

رحمه الله ينقض وضوءه، إذا كان من الغيم، وعنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان من الغيم، أن لا ينقض، وإن كان من الغيم^(١). وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من مل، لم يوجب له لا ينقض وضوءه.

١٤٥ - والخاص: أن نجاسة الخارج أمر لا بد منها؛ لكونه خارجاً، والبلغم طاهر عندهما، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نجس، وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يمس إلى قول أبي يوسف، حتى روى عنه أنه قال: يكره للإنسان أن يأخذ الملعقة بفم رداءه أو كفه ويصلي به.

١٤٦ - ومن مشابهة: أنهم الله تعالى من أسخط الخلاف، وقال: قولها محمول على ما إذا نزل من الرأس، وذلك طاهر بالإجماع، وعنى أبي يوسف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا خرج من المعدة (أو ذاك نجس بالإجماع؛ لما بين أن شاء الله تعالى).

١٤٧ - ومنهم من حقق الخلاف فيما إذا خرج من المعدة، وهو الصحيح، فوجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يخرج من المعدة جوارز النجاس الملعقة^(٢) فيصير نجس بحكم التجاوز، دليله الصحيح.

وجه قولهما: قول عابدة الصلاة والسلام لعمر بن ياسر رضي الله تعالى عنه: أما نخامتك، ودموع عينيك، وماء الذي في ركوبك، لا سواء^(٣). شبهة أحمدية مائة الذي في ركوبك، فإنه على ظهورها، والدليل عليه أن شامي من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا تعارف، أخذ النجس بأشرف أركانهم من غير تكبير منكر، ولو كان نجس لوجد الإنكار من منكر، كما في سائر النجاس. وما قال من المعنى أنه جوارز النجاس الملعقة معلوم، إلا أن شامي من لرج، لا يحتمل النجاسة للزوجته. كاليف تعيق، فلا يصبر نفسه نجساً.

(١) استثنوا من حكم النجس.

(٢) عدوك من سبع النجس.

(٣) وفيه: في ركوبك سواء، والمحدث أخرجه: في باقي في النجس الكبرى ١: ١٤١ من باب إزالة النجاسة من دون سائر النجس، وقال: هذا باطل لا أمر له، وإنما هو ثابت بن حماد عن علي بن زيد، وعنى من زيد غير محتج به، وثابت بن حماد عنه بالوضع، وقال أبو بكر في نسخة الزبية ٢: ٢١٠ وحديث له متابع عند الطبراني روى في نسخة تكسر من حديث حماد بن سليمان عن عمر بن زيد، وعنى أبي يوسف رحمه الله تعالى حديثه صحيحين صحيحين من مسند الطبراني، وقال أبو بكر: ثابت بن حماد كان ثقة ولا يعرف أنه روى غير هذا حديث، وكان أبي يعقوب رحمه الله يوهن أن نسبة النجاسة في الحديث بالعدم في الطهوية، وليس كذلك، إنما اختص في الطهارة. إلخ.

وإن يكون انحناسه على مظهره، وأنه دليل لا يبلغ من الغم، بخلاف لظلم والغمرات،
لأنهما يمتثلان لحدسه، فيجوزان لمحاورة الأنياس^(١)

١٤٨- وإن قام طعاماً أو ما أنسيه مختلجاً بلبابهم بغيره، إن كان انعطية للصدغ، وكان
بحال لم اتقود الطعام بنفسه كان ملء الغم، بنفسه وسوءه، وإن كانت العدة بلبابهم، وكان
بحال لم اتقود^(٢) البتعم ببلغ ملء الغم، ثلث المسألة على الاحكام، وإنما كان كذلك، لأن
العبرة في أحكام الشرع تنفذ، والمغلوب سافر الاعتبار بمقابلته العتال

١٤٩- وإن قام دماً، إن نزل من الرأس وهو مسائل النقص وضوءه، وإن كان عتقاً
لا ينقص وضوءه، وإن سجد من الجوف إن كان عتقاً لا ينتقض وضوءه، إلا أن تملأ الغم،
لأنه يحتمل أنه صبر، الحميد، أو سوء، انعقد، أو بهم احترق، فيشترط فيه ملء الغم.

١٥٠- وإن كان سائلاً وقد سجد من الجوف، على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ينقض وضوءه، وإن لم يكن ملء الغم، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا ينتقض وضوءه،
إلا إذا كان ملء الغم، وأقول أبي يوسف، رحمه الله تعالى وضوءه، وإن كان يعرف من لامة إذا
خرج مفرقة نفسه، لا بقوة البرق.

وجه قول محمد رحمه الله تعالى: أنه ساعد من الجوف، وأنتم أعطى له حكم الشاخص
فيما بينه وبين الجوف إلا أن يخرج منه، وبذلك ملء الغم ليس له حكم الخارج على ما مر.
والأمر مدقق رحمه الله تعالى، أن الغم في حق الدم ظاهر من كل وجه، وأن الغم إنما أعطى له
حكم الباطن فيما يخرج من المعدة؛ لأن الغم ينتش بامعة بمعد أصلي، والمعدة ليست محل
الدم، إنما محل الدم، ونعوي، والغم لا يتصل بالعروق منفذاً أمناً اتصالاً، فيكون الغم
ظاهراً في حق الدم من كل وجه، وكان كالمخرج من الأمعاء، فيشترط فيه لسيلا لا غير،
بخلاف ما يخرج من المعدة؛ لأن الغم أعطى له حكم الشاخص فيما يخرج من المعدة؛ لأن الغم
اتصالاً بالمعدة بمعد أصلي، فيشترط فيه ملء الغم على ما مر، أما فيما بخلافه.

١٥١- وعن من سجدوا رحمهم الله من قال: لا خلاف في المسألة على الحنفية؛ لأن ما
قال، أو حقيقة رحمه الله تعالى محمول على ما إذا خرج الدم من مسيت الأسنود ومن
النفوآت، يكون أقل من ملء الغم، وعند محمد رحمه الله تعالى في هذه الصفة الجوات
كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وما قال محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا خرج

(١) رحمه الله تعالى: من سجدوا رحمهم الله تعالى.

(٢) لامة: زكاة من جميع الحج.

من العلة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجواب في هذه الصورة كما قال محمد رحمه الله تعالى، ومنهم من حقق الخلاف فيما إذا خرج من المدة على نحو ما بينا.

وما يتصل بهذا النوع من المسائل :

١٥٢- روى ابن رستم في "نواذر" عن محمد رحمه الله تعالى : إذا دخل المعلق خلق إنسان، لم يخرج من حلقه دم رقيق سائل، لا يتنقص وضوءه ما لم يملا الغم.

١٥٣- وإذا بزق وخرج في بزاقه دم، إن كان الدم هو الغالب، يتنقص وضوءه وإن كان أقل من ملء الغم. وهذا لأن الحدث هو الخارج النجس، وقد تحقق الخروج إذا كانت الغلبة للدم لأنه إذا كانت الغلبة للدم، علم أنه خرج بقوة نفسه، وما أخرجه البزاق. وإن كانت الغلبة للبزاق، لا يتنقص وضوءه لأنه إذا كانت الغلبة للبزاق^(١) علم أن البزاق أخرجه، وما خرج بقوة نفسه.

وإن كانا سواء فالقياس أن لا تنقص طهارته^(٢) لأن يحتمل أنه خرج بقوة نفسه، ويحتمل أن البزاق أخرجه، فوقع الشك في انتفاء الطهارة. وفي الاستحسان يتنقص وضوءه لأنه لما احتتمل الخروج بقوة نفسه، رجحنا جانب الخروج احتياطاً لأمر العبادة. بخلاف ما إذا شك في الحدث^(٣) لأن الوجود هناك مجرد شك، ولا عبرة ل مجرد الشك مع اليقين، وههنا الحدث وجد من وجه دون وجه، فرجحنا الوجود احتياطاً.

١٥٤- ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذا الفصل : وهو ما إذا كان الدم والبزاق على السواء، هامة متابخنا رحمهم الله تعالى على أن الوضوء بهذا يتنقص لو كان الفقيه محمد بن إبراهيم المدايني يقول : أمره بإعادة الصلاة احتياطاً وهو باق على وضوءه الأول^(٤) وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول : إن كان لونه يضرب إلى الصفرة ليس بناقص. وإن كان يضرب إلى الحمرة فهو ناقص. وإن كان هروق الدم يجري بين البزاق كالمعلقة، لم يكن ناقصاً.

١٥٥- وفي "النواذر" عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا بزق أو امتخط ورأى في ذلك علقية من الدم، لم يتنقص وضوءه. وإن كان الذي يرى من الدم في جميع البزاق أو النخامة، وكانت حمرة أو صفرة غالبية على البزاق، فعليه الوضوء. وإن كان الذي يرى شبه

(١) استدرك من "ف".

(٢) استدرك من جميع النسخ.

عناك المنجم، وتكون أبيض غالباً، فلا رمير عليه.

١٥٦- وذكر هشام بن أبي يونس رحمه الله تعالى: إذا لم يدر الراقي من القدم فلا وضوء. وإن احمر فعليه توفيقه. وهذه الرواية مؤلفة لقول الفقهاء من جعفر رحمه الله تعالى على ما تقدم ذكره. قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: إن كان اليد في مخرج من لحيته أو نساءه، فهو على التفصيل: أن اليد عدلت أو مغلوطة، أو كان على النساء، ولم إذا خرج ذلك من جوفه، فلا رمير فيه أصلاً.

نوع آخر في النوم والإغماء والغشي والجنون والسكر:

١٥٧- إذا نام في صلاة فناماً أو راكعاً أو ساجداً فلا وضوء عليه.

١٥٨- إن نام مضطجعا أو متبركعاً فعليه الوضوء. والأصل في ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ أنه نام في صلاته بمصر، فناماً فرغ قال: إذا نام الرجل راكعاً أو ساجداً أو قائماً، فلا وضوء عليه. إنما الوضوء على من نام مضطجعا؛ فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله.

وهذا الحديث حجة لنا في انفصال ذلك من حيث النهي، وأنه ظاهر. وكذلك من حيث التعليل، لأنه لأن النبي ﷺ على وجوب الوضوء، مسترخاء المفاصل. ولم يرد به دليل الاسترخاء؛ لأن أصل الامة غناء، فمما حال الركوع والسجود، لأن الاسترخاء نتيجة للنوم، والنوم موجود في الأحوال كلها، فمما حمل حر الحديث على أصل الاسترخاء، صرح بذلك النبي ﷺ قال في صائر الحديث: لا وضوء على من سترخت مفاصله، ثم قال في آخر الحديث: إنما الوضوء على من استرخت مفاصله. ونبه تناقض ظاهر، فخص الوضوء بالتناقص بحمل آخر الحديث على النهاية في الاسترخاء. وإن حمل عليه بدارك الله ﷺ قال: إذا حدث استرخاء المفاصل على النهاية والمبالغة، بأن زال اتصالك من كل وجه وجب الوضوء، وقسمت على المفاصل على النهاية والمبالغة لا توجد حال القيام والركوع والسجود؛ لأن بعض المفاصل في هذه الأحوال باق؛ إذ لم يمكن باقياً مستطرد، وإذا كان باقياً في هذه الأحوال لم يكن الاسترخاء في هذه الأحوال على سبيل النهاية والمبالغة (والنبي ﷺ إنما حمل النوم سداً حال وجود الاسترخاء على سبيل النهاية والمبالغة). ثم لم يفصل محمد رحمه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، أخرجه أبو داود

(١٠٠٨) ورواه أحمد في المسند رقم ٢٣١٥ ج ١ ص ٢٥٦، والبيهقي (١٠٠٨)

بِهِ نَعَالِي هِيَ الْأَنْبِيَاءُ بِإِذْنِ غُطْبَةِ الرُّومِ، وَيُنْبَأُ إِذَا بَمُ مَعْدَاً

[illegible]

۱۶۰. این نام یعنی، وهو بتسابل عن حاله يومه ويصطلي، ورواها بون متبعه عن الأئمة، إلا أنه لم يفسد، فظهر ما عيب أنه ليس به (نقل) وهو أن يومه راجع إلى تعالى له جلد

١١١- وفي النجوم مفضضها الحلال لا يحبو: إن غلبت عينها، معامته الصنيع في حال
نومه، فهو بخيرته ما لم يفضده الخدش، بشوهد أوبسني. وإن تعدد النجوم في الصلاة مفضضها،
إذ به صواب يستعمل الصلاة. هكذا حكى عن منابيح رحمهم الله تعالى

١١٢- وفي العنبري . في مرض لا ينضج أولاً ، النضج لا ينضج ، ثم في
الغذاء ، نقص وقوده . قال : إن عذب عذابهم . ثم انقطع في حال نومهم . فهو عذب ما
لا يدرى من عذاب . وهو ضيق . وأما تعب النوم في المرض مصطلحاً . فإنه ينوحياناً .
فإنهم رحم الله أرباب حبه الله تعالى . وقد بين لا ينضج . والأول : أرح

١٦٣ روى في تاريخ اعيانهم عن محمد بن ابي نعيم في الصلوة واجازى ابنه عن قومه ،
فيما هو في صلاته

قالوا له يا أبا عبد الله عليه السلام، هذا رجل ما يؤمن بالله تعالى، فقال له يا أبا عبد الله عليه السلام، إذا قام في الصلاة، أتدري ما يجزئ الصلاة، إن لم يصليها؟ فقال له يا أبا عبد الله عليه السلام، لا أعلم.

١٦٦- وإن لم يلقه أحد من مشايخ أئمة الساجدة، ذكر القدوري في شرحه أنه لا يخص بشيء، ذكر الشيخ الإسلام، رحمه الله تعالى في شرح المسوط، حينئذ لم يلقه أحد من مشايخ أئمة الساجدة، وذكر هو أيضاً عن علي بن موسى الرضا، رحمه الله تعالى، أنه لا يدعى في هذه القبورة من أئمتنا: أحسبهم الله تعالى، ويسمى أن لا يتفضل وضوء إمامنا، فإن عبادة الساجدة على وجه هذه، بأن كان أحد يقف عن محرابه، مخافاً عقوبته عن غيره.

ج ١ - كتاب الطهارة - ٢٠٦ - الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء

١٦٥ - وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أنه إذا نام ساجداً في غير الصلاة، فظاهر المذهب أنه يكون حدثاً، قال رحمه الله تعالى: وقد ذكرنا أحكام الشهاد ورحمة الله تعالى في إشارته، وقد قال بعض العلماء: رحمهم الله تعالى: إن النوم في حالة السجود لا يكون حدثاً، وإن كان خارج الصلاة.

١٦٦ - وذكر محمد رحمه الله تعالى في صلاة الأتار: أن من نام قاعداً، أو واضعاً يديه على عفيه، ومارسه المكب على وجهه، واضعاً يده على فخذه، لا يفيض وضوءه.

١٦٧ - وعن عني بن يزيد الطبري قال: سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول: من نام متكياً على وجهه لا ينتقض وضوءه. قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الشرط عند محمد رحمه الله تعالى أن يضطجع على غير ما اصطاحاه على نفسه لا يعتبر، وكان أبو يوسف اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره^(١) في رواه لا تمسك، فيكون حدثاً، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وقال شمس الأئمة الحلواني: وقد نقل عنه فصل يدل على أنه كان يميل إلى ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، يانه: قال فيمن كان محدوياً^(٢) فسجد، على فخذه أو ركبتيه، بأن وضع أنفه على طرف ركبتيه، صح سجوده، وجعل سجوده بمنزلة السجود على وسادة أو لبنة، فجعل سجوده على نفسه كسجوده على غيره، فيجوز أن يجعل اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره. وجه قول من يقول: إنه ينتقض وضوءه، أنه نام، والمسألة ثابتة عن مستوى جلوسه، فيكون حدثاً، كما لو نام مضطجعا على غيره. وكان القياس في حالة الصلاة كذلك، لكن عرفت بالأثر.

وجه قول من قال: بأنه لا يكون حدثاً، إن النوم في هذه الأحوال إما لم يجعل حدثاً في الصلاة؛ لانعدام استمراره، لقضائهم على سبيل انتهاء والمبالغة. وهذا لمعنى موجود في غير حالة الصلاة. فأما إذا نام قاعداً مستوياً الياء على الأرض، لا ينتقض وضوءه.

١٦٨ - وإن نام قاعداً مستوياً الجلوس، ولكن مستنداً إلى جدار أو أسطوانة، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أن ظاهر المذهب أنه لا ينتقض

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة النسخ: متكياً

(٢) مأخوذ من الأصل، استند الياء من النسخ سواء

(٣) لرجل الذي حرج ظهره، ودخل صدره وبطنه

وضوءه. وعن الطحاوي رحمه الله تعالى أنه قال: إن كان بحيث لو أزيل السند سقط، فهو كالمنقطع، وعلى هذا بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وهذا لأنه إذا كان جزء النصف، فقد وجد زوال التماسك من كل وجه؛ لأنه لم يفقد بقوة نفسه، وإنما فقد بقوة الأسطوانة أو الحائط، فينتقص وضوءه.

وفي القدوري^١ روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا ينتقض وضوءه إذا كان إلبينه مستوية على الأرض. وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، غير معينة بما إذا كانت إلبناه مستوية على الأرض، ومنهم من قال: إن جعل عقبه عند مقدمه، واستند إلى شيء ونام، لا يكون حدثاً، وقيل: إذا كان مستغراً على الأرض فهو مستوفى^٢ لا ينتقض وضوءه، وإن كان يحال لو أزيل السند يسقط (وإن كان مستوفراً غير مستمر على الأرض، ينتقض وضوءه، وإن كان يحال لو أزيل السند لا يسقط^٣).

١٦٦- ولو نام قاعداً مستوي الجلوس، فسقط على الأرض، ذكر شعس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ظاهر الحواشي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن انتبه قبل أن تنزاع من مقعده الأرض في حال سقوطه، لم ينتقض طهارته، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لو استيقظ حين يقع جنبه على الأرض، فلا وضوء عليه، وإن وقع جنبه وهو نائم بطل وضوءه؛ لأنه وجد شيء من النوم مضطجعاً، فينتقض وضوءه، وعلى قولهما لا ينتقض طهارته حتى يسقط عن الأرض قبل أن يتنبه.

١٦٧- ويشترط لانتقاض الطهارة عند أبي يوسف، أن يكون الانتباه بعد ما استقر نائماً على الأرض، وهكذا روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى. وعن محمد في رواية: أنه كما مضطجع أو انتبه فعلياً أن يتوضأ، لأنه وجد شيء من النوم مضطجعاً.

١٦٨- وإذا نام راكباً على دابة والدابة عريان، فإن كان في حالة الصمود والاستواء، لا ينتقض وضوءه؛ لأن مقعده يكون متمكناً على ظهر الدابة. فلا يخاف خروج شيء منه، كما لو كان جالساً على الأرض، ومقعده متمكن من الأرض، أما حالة الهبوط يكون حدثاً؛ لأن مقعده لا يكون

متمكناً على ظهر الدابة حالة الهبوط، فهو بمنزلة ما لو نام على الأرض منوركا، هذا هو

(١) مستوفى: فمعد غير سطحي وكأنه ينجو للزئوب.

(٢) استغفر من قبة السخ سوله.

الكلام في الوضوء .

١٧٢ - وثمة انعام في حالة الاضطجاع لا يخلو إما أن يكون ثوباً أو حفيظاً ، فإن كان ثوباً فهو حدث ، وإن كان حفيظاً لا يكون حدثاً ، والفاضل بين الحفيظ والثوب أنه لا كان سمع ما قبل عده فهو حفيظ . وإن كان يحفى عليه من قبل عده فهو ثوب ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام الأحمدي شمس الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى

١٧٣ - والوضوء في سبعة أحوال لا ينتصر الوضوء ، كلبوء في السجدة الصليبية ، هكذا ذكر شمس الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى

١٧٤ - وكذا في سجدة السكر عند سجدة رحمه الله تعالى ، وسما في سجدة رحمه الله تعالى حدث بعض : لأن سجدة السكر عند ليس بعمرة ، وفي قول القاصي الإمام أبي على أنفي رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قور مجيد قال القاصي الإمام : وسواء سجد على وجه كسنة أو لا على وجه الكسنة .

١٧٥ - والمرو في سجود السهو ليس بحدث

١٧٦ - والإغارة ينقض الوضوء وإن قل ، وكذلك الجنون والغشي : لأن كلي واحد من هذه الأسباب سبب خروج النفس بواسطة الغفلة وروا أنسكه . قدم مقام خروج النجاسة

١٧٧ - والسكر ينقض الوضوء أيضاً ، لأنه سبب خروج الحدث بواسطة استرخاء المفاصل ، فيقدم مقام خروج الحدث احتياطاً ، وبعد هذا الكلام في حده ذكر بعض المساجح وحسبهم أنه من شروح المبسوط : أن حدث السكران هذا هو حدث السكران في باب الحدث . وهكذا ذكر المصدر الشهيد رحمه الله تعالى في وقعائه ، فإنه قال : إن كان لا يعرف المرسل من المرأة ينقص وضوءه . وهذا الحد ليس لازم . بل إن كان في بعض مشيئة تحريك فهو سكر ينقض وضوءه ، هكذا ذكر شمس الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى ، وهو التصحيح .

١٧٨ - وهذا لأن السكر إما أن يوجب الطهارة لكونه سبب خروج الحدث بواسطة انغماس وروا أن المسكحة ، فإنه إذا حل في مشيئة تحريك فقد رآه المسكحة

الكلام في التهنئة:

١٧٩ - يجب أن يعلم بأن التهنئة في كل صلاة فيها "ركوع وسجود ينقض الصلاة والوضوء عندنا حديث خلد الجهمي وعسى الله تعالى عنه قال : إن رسول الله ﷺ يعصى

بأصحابه إذ قبل أعمى، فوقع في بشر أو كس أو عتاك، فوضوئك بعض لقوم فقهية، فلما خرج إلى صلاة من الصلاة قال: من وضوئك فقهية فتبعد الوضوء، والصلاة^(١)

١٨٠ - والقهقهة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء، لأن انتفاض الوضوء بالقهقهة عرف بالسنة بخلاف القهقهة؛ لأن انتفاض الطميرة بخارج نجس، ولم يوجد ذلك، وليست بالقهقهة خارج الصلاة في معنى القهقهة في الصلاة؛ لأن حدثه اعتداء حاله المناجاة مع الله تعالى، فتعظيم الجناية بالقهقهة فيها، ولا كذلك القهقهة خارج الصلاة، فثبت القهقهة خارج الصلاة على أصل النجاس.

١٨١ - وكذلك القهقهة في صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة لا ينتقض الوضوء^(٢)؛ لأن انتفاض الوضوء بالقهقهة عرف بالسنة، والسنة وردت في صلاة مضطربة. وهذه ليست بصلاة مضطربة، فبطل فيها انتفاض.

١٨٢ - وكذلك القهقهة من النائم في الصلاة لا تنقض الوضوء، ولكن ينقض صلاة الجنازة وسجدة التلاوة. هكذا ذكر في بعض الكتب.

١٨٣ - وذكر الزندوسى رحمه الله تعالى في نظمه: إذا نام في صلاته مائماً أو ساجداً ثم قهقهه - لا رواية لهذه في الأصول - قال شمس الساعاتى: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فسد صلاته ولا يقصد وضوءه، وهكذا أبى الفقيه عبد الرحمن رحمه الله تعالى. وقال الفقيه أبو محمد الكوفي رحمه الله تعالى: فسدت صلاته ووضوءه جميعاً، وبه أحد عامة المتأخرين احتياطاً.

١٨٤ - ولو سعى كونه في الصلاة ثم قهقهه، قال شمس الساعاتى: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فسد صلاته ولا يقصد وضوءه. قال الحاكم الكوفي، والفقيه عبد الرحمن: فسد جميعاً وجه قول من قال بفسادهما: إن هذه قهقهة حسنت في سلال الصلاة، فتقص الوضوء، كما هي الدأكر المستيقظ.

(١) وردت في المسألة أحاديث كثيرة متداوية، ذكرها المحقق الزبينى في نصب الرأية (١: ٤٤٧) ولكن ما وقعت من بينها على حديث خالد الجهمي المذكور، نعم! وجه حديثه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب في الصلاة: إذ قبل أعمى يريد الصلاة، فوقع في رداء، فاستعحك القوم حتى نهقوه، فلما انصرف النبي ﷺ قال: «من كان منك فقهه فليعد الوضوء بالصلاة»، وللغصير راجع نصب الرأية، والمحديث أخرجه اللؤلؤني في سنة (١: ١٦٧) عن عبد الله الجهمي وعمر بن الخطاب.

(٢) روى أبو نواف في ظاهر الحديث بالقهقهة فيها يعظم.

(٣) استدرك من أوف

[illegible]

١٨٥ - والخوففة من الضيق في حالة الصلاة لا تفعل الصوم، لأن العمل التمسكي لا يوصف اجتناباً، فيعذر عنه التمسك.

١٨٦ وقد أحدثت الأرجن فذهب مريوساً، وعاد إلى منزله، وهناك على الطريق، حكى
عن بعض المديح، حبه لله تعالى، أنها تنقص، ومال الشيخ الإمام الميرزا محمد لإسلامه، أمر
الرفدي، حبه لله تعالى، أنها تنقص، وقد انقص الرصاص، استعد

٨٧- ولو تبسم في صلاته، لا يفسد فيه شيء، والحدادون في شأن رسول الله ﷺ كانوا إذا رأوا حزين من عديته نكسوا، ولم يفي صلاة، وقال عبد الصلوة السلام في فضيلة الأعمش الذي وقع في البركة «من سبم لأشئ»^١، ولأن القهقهة عرفت حدماً باستهتار خلاف الأقباس، وإنه ليس في معدها إلا في القهقهة من المنة وأخرجه ما ليس في النسم، فيه يكثر النسم في خفية نظير القهقهة، مرد السب إلى اليد اليسرى.

١٨٨ - ثم في حد الفهنية اختلاف المناهج : فإل بعضهم : الفهنية ما يكون رسم حائنه
ولحجراته ، وإل بعضهم : ما يظهر فيه كثافة الهواء ، وتسميه ما لا يكون مسموماً فإنه

[illegible]

(1991) قدمت كبرى حلقات التي كان يذيعها، في حين أن محمد بن عبد الله رحيم، الذي كان يكتبه في البداية، أصبح من قبله. الجهاد وأخيراً (1999)، وقد تم إصداره في الأصل الصحافي (1999)، والتي تم من خلالها (1997)، وأبو داود في الجهاد (1999)، ومن ناحية أخرى، (1991)، وليس في جميعها ما كانت تظهر في الأصل.

(١٣) دكتوراه في الحقوق ١٩٦١ والدراسات في الفلسفة ١٩٦٦ وسجلته في الدولة كقاضي (١٩٦٩) وأصبح من رجال الفكر والحرية (١٩٧٢).

$$f_1, \dots, f_n \in \mathcal{F} \quad \text{and} \quad v \in \mathcal{V}(f)$$

وبجبرائه، والضحك ما بينهما، وهو ما كان موعداً، ولا يكون موعداً بجبرائه، فإنه ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح المبسوط، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح المبسوط: [أنه فوق التمسك دون الفقهية، لا ذكر له في المبسوط^(١)] قال: وكان القاضي الإمام يمكن عن الشيخ الإمام، أنه كان يقول: إذا ضحك حتى بدت نواجذه، ومنعه عن القراءة أو عن التسبيح، نقض الوضوء. قال رحمه الله تعالى: وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لا ينقض الوضوء، حتى يسبح صوته وإن قل.

١٨٩- والفقهية عامداً كان أو ناسياً ينقض الوضوء، وبطل التيمم كما يبطل الوضوء، ولا يبطل طهارة الاغسان، وقد قيل: يبطل طهارة الأعضاء الأربعة، يريد به أن المتسل في الصلاة إذا تعلقه بطلت الصلاة، وجاز له أن يصلي بعده من غير وضوء جديد على القول الأول، وعنى القول الآخر لا يجوز له أن يصلي بعده من غير وضوء جديد.

١٩٠- ولو صلى لفريضة بالإيماء بمنزلة وقته فيها، انقضض وضوءه؛ لأن هذه صلاة لها ركوع وسجود، وقام الإيماء بعد مقدم الركوع والسجود.

١٩١- ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصبر أو القرية وفقهه فيها، انتقض وضوءه، وإن كان في مضر أو قرية لا ينقض وضوءه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى؛ لأنه ليس في الصلاة.

١٩٢- وكذلك لو افتتح التطوع راكباً خارج المصبر، ودخل المصبر، ثم فقهه، فلا وضوء عليه في قوله أي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو صلى في المصبر ركعة من التطوع راكباً، ثم خرج من المصبر يريد المصبر وفقهه، لا وضوء عليه في قوله أي حنيفة رحمه الله تعالى.

١٩٣- ولو صلى راكباً وهو منزه من العذر، والدابة وافقة أو سائرة أو تعدوه، وهو يرمى بإيماء إلى الضلابة، أو إلى غيرها، ثم فقهه كان عليه الوضوء.

١٩٤- وفي أنوار ابن سماعية: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إمام تشهد ثم ضحك قبل أن يسلم، فضحك بعده من خلفه، فعليه الوضوء، عمل فقال: لأني كنت أمرهم أن يسلموا. أشار إلى أن القوم لا يخرجون عن حرمة الصلاة بضحك الإمام، قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى: قد روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: لا أمرهم أن

يسلموا. أشار إلى أن ضحك الإمام يخرج القوم عن حرمة الصلاة، فلا يحتاجون إلى التليم، لأن التليم للتخليل.

١٩٥- وذكر الحاكم رحمه الله تعالى في إمام فهد في آخر صلاته قدر التشهد ولم يتشهد، والقوم على مثل حاله، فضحك الإمام، ثم ضحك من خلفه، قال: أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى الإمام الوضوء، ولا وضوء على القوم من قبل إن الإمام قد أقصد عليهم ما بقي من صلاتهم. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عنهم الوضوء من قبل إنهم لو لم يضحكوا، كان عليهم أن يتشهدوا ويسلموا، فلم يفسد الإمام عليهم شيئاً. ولو كان الإمام والقوم تشهدوا، ثم سلم الإمام، ثم ضحك القوم قبل أن يسلموا، فعليه الوضوء عندهما؛ لأن سلام الإمام لا يفسد عليهم ما بقي.

١٩٦- وكذلك الكلام، فأما الحديث متعدياً أو الضحك يفسد عليهم ما بقي.

١٩٧- وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لا وضوء على القوم في هذه الصلوة، وهو ما إذا ضحكوا بعد ما سلم الإمام؛ لأن عنده بسلام الإمام يخرج المقتضى عن حرمة الصلاة، والضحك منهم لم يصادف حرمة الصلاة، فلا يوجب الوضوء.

١٩٨- أبو سليمان عن محمد، فيمن سها عن التشهد خلف الإمام في الثانية، حتى سلم الإمام في آخر الصلاة، ثم ضحك هذا الرجل، فلا وضوء عليه، وليس هذه كهيوة عن التشهد في الرابعة.

١٩٩- وفي الأملالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: [لو أن إماماً انصرف من غير أن يسلم، وخرج من المسجد وضحك، أو بعض القوم، فلا وضوء عليه ولا عليهم.

٢٠٠- ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى^(١) في النوادر: إذا صلى من الجمعة ركعة ثم خرج وقتها، ثم قهقهه، فلا وضوء عليه.

وهذه المسألة تبين على أصل أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن خروج السوكت في صلاة الجمعة يوجب الخروج عن الجمعة، قال قهقهة بعد ذلك، لم تصادف حرمة طهارة^(٢) مطلقاً.

٢٠١- أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى: ظن القوم أن الإمام قد كبر، ولم يكن كبر، فكبروا ثم قهقهوا، فلا وضوء عليهم.

(١) مستفرك من جميع النسخ.

(٢) وفي "آداب" ملاحظة.

٢٠٢ - عمرو بن أبي عمر في مسند رجل ركعة من الظهر غير قراءة، ثم ذهبه فذهب الوضوء، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وفي قول محمد ووزن رحمهما الله تعالى لا وضوء عليه.

٢٠٣ - وكذلك المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة، ثم ذهبه [فذهب الوضوء] في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى^١.

٢٠٤ - وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ديمس طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الفجر ثم ذهبه، وفاس على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٢٠٥ - وكذلك إن ذكر صلاة عليه وهو في صلاة أخرى، ثم ذهبه.

٢٠٦ - وكذلك إذا نوى الإمام إمامة نساء، فحادث امرأة وقامت إلى جنبه ثم ذهبه فعليه الوضوء، وأما في قول محمد، وروى رحمهما الله تعالى: فلا وضوء عليه في شيء من ذلك إذا فسدت الصلاة، فكأنه تكلم فيها، ثم ذهبه قال الشيخ الإمام شمس الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى: هذا إذا وقفت بجنب الإمام، وقبرت عند تكبيره، فأما إذا كبرت مع الإمام لا تعتقد تحريمة الإمام، فلا تنتقض طهارته.

٢٠٧ - ولو وقفت المرأة بجنب إمام يؤمها، ثم ضحكت وقهقهت، هل تنتقض طهارتها؟ في رواية لا تنتقض طهارتها، وفي رواية تنتقص، والأول أصح؛ لأنها ليس هي صلاة، وإذا صلى فريضة عند طلوع الشمس وعند غروب سوى عصر يومه، لم يكن داخلًا في الصلاة، حتى لا تنتقض طهارته بالفقهة.

٢٠٨ - وإذا أشرع في الطلوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها، لم يذهب الوضوء عليه. حكى عن بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى: كل صلاة: فتنحت صحيحة. ثم دخل فيها ما يفسدها على وجه عام، ثم ضحك فعليه الوضوء، وهو إشارة إلى المسائل المتقدمة.

٢٠٩ - وذكر النعماني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل مرس ركعتين نطوعاً، ولم يقرأ في إحداهما، ثم ذهبه، فلا وضوء عليه، وهذا الجواب يخالف حواشي المسائل المتقدمة.

٢١٠ - وقال في المتحرى: إذا تيسر له في خلال الصلاة أنه صلى إلى غير القبلة، لم يثبت على صلاته بعد العلم به، فسدت صلاته، وإن ذهبه فلا وضوء عليه. وقال في موضع

آخر في هذا الكتاب: إن عليه الوضوء.

فالحاصل، أن في جنس هذه المسائل، وإيتين عن أبي بصير، رحمه الله تعالى
 ٢١٤ - وقال جابر بن سمير، عن جده في صلاته، ثم فقهه، فلا وضوء عليه؛ لأن هذا
 مبار غير ظاهر. وكذلك في الحديث إذا جرى في صلاته.
 ٢١٥ - قال: ولو أنه صحبنا المنع مكتوبة فاعلم، أو مصطحجة من غير عدد، ثم فقهه
 أعاد الوضوء.

٢١٦ - وكذلك في المنع الصلاة حلة، موميء أو شاف. أخرجه عن أبي بصير، ثم فقهه، فعليه
 الوضوء.

٢١٧ - وكذلك لو التزم الخوض خلف المنيعة، والمشي بين يدي، أو المسم لا يراه.
 ٢١٨ - وكذلك من علم أن عليه صلاة قبلها، ولا يعتصم الإمام، أو الإمام على
 غير القبلة ولا يعلّمه، والمؤمن بعينه، وإن كان الإمام يعلم أنه انتحى بغير القبلة، فلا وضوء
 على المؤمن.

٢١٩ - ولو كان مسافر يترى الإقامة بعد السلام قبل الضحك، كانت يده قاطعة
 للصلاة، ولم يكن عليه أن يعتصم، وهو حسن سلم وعليه مجدداً السجود.

٢٢٠ - سئل عن أبي بصير، رحمه الله تعالى في رجل لا يقدر على ركعة بغير غرامة،
 ثم تعلم سجدة، قال يتصرف على شفع. وهو في الصلاة، وفيه الوضوء إن فقهه.

٢٢١ - وعنه أيضاً: إذا مضى العبد ركعة، ثم رجع ثوباً، فبطلت الصلاة.
 قال: لا يصرف على شفع. ولا وضوء عليه إن فقهه. وقال في توضيع آخر من هذا الكتاب:
 عليه الوضوء. فصار في المسألة روايتان، فيجب أن يكون المسألة الأولى على ما روايتان أيضاً؛
 إذ لا تفاوت بينهما.

٢٢٢ - وعنه أيضاً: أمة صلت بغير قناع ركعة، ثم اقتضت^١، فصلت ركعة أخرى
 بغير قناع وهو تعلم ما يعتق، قال: إنها ليست في الصلاة، ولا وضوء عليه إن فقهه.
 وقال في موضع آخر من هذا الكتاب: عليه الوضوء.

٢٢٣ - وعنه أيضاً: لو دخل بيعة العصر قر صلاة رجليه يرضى الطهر، ثم مضى معه
 وهو يمشي، وعليه الوضوء إن فقهه.

٢٢٤ - إذا سجد المفسى قبل سلام الإمام بعدد فمض قدر الشاهد، ثم فقهه لا وضوء.

عليه ؛ لأنه صح خروجه عن الصلاة قبل خروج الإمام ، فلا تنقض طهارته بالقوة .

٢٢٢ - وإذا نهقه القوم بعد التشهد دون الإمام ، صحت صلاتهم . وانتقضت طهارتهم ،

ولا تنتقض طهارة الإمام ، ولو نهقه القوم بعد التشهد ، ثم الإمام ، تمت صلاتهم ، وانتقضت

طهارتهم . وكذلك لو نهقه الإمام والقوم ، بعد التشهد معاً ، تمت صلاتهم . وانتقضت

طهارتهم

٢٢٣ - وإذا نهقه الإمام بعد ما قعد مقدار التشهد قبل أن يسلم ، فصلاته نعمة ، وعليه

الوضوء لصلاة أخرى عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ، خلافاً لزمسرحمسه الله

تعالى ؛ لأنه لم ينتقض صلاته

نوع آخر من هذا الفصل:

٢٢٤ - من المرأة الرجل والرجل المرأة ، لا ينفص الوضوء ، وقال مالك رحمه الله

تعالى : إن كان بشهوة ينقض الوضوء ، وإن كان بغير شهوة لم ينقض ؛ لأن المس عن شهوة

سبب لاستطلاق وكاء الذي ، فيقام مقامه في حق يعجب الوضوء احتياطاً لأمر العيادة .

كما فعل أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المباشرة الفاحشة ، على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء

الله تعالى .

ولنا حديث عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما^(١) : أن رسول الله ﷺ قبل معض

نساء ، ثم صلى ولم يتوضأ^(٢) لأن عين المس ليس يحدث ، بدليل من نوات المحارم ، وإنما

أحدث ما يخرج عند لمس ، وذلك ظاهر ، فلا حاجة إلى إقامة السب مقامه .

٢٢٥ - ومن الذكر لا ينقض الوضوء بحال ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى :

ينقض إذا مسه بطن الكف من غير حائل ؛ لحديث مرة رضي الله تعالى عنها ، أن النبي ﷺ

قال : من مس ذكره ، فليتوضأ^(٣) ، ولأنه سبب لاستطلاق وكاء الذي . فيقام مقامه . ولنا ما

روى : أن رسول الله ﷺ سئل من مس ذكره هل عليه أن يتوضأ؟ قال : لا ، وهل هو إلا بضعة

(١) ما حديث عائشة أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (٧٩) . وأبو داود : كتاب الطهارة (١٥٦) ، وابن

ماجة : كتاب الطهارة (١٩٥) ، أما حديث أم سلمة أخرجه مسلم في كتاب العيام (١٩٦٣) ، والترمذي

في كتاب الطهارة (١٠٢٧) ، والمصنف في المعجم الكبير (٢٣ / ٢٩٥) ، والخطابي في شرح معاني

الآثار (٩٠ / ١) .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة عن مرة بنت صفوان (٢٧٠) ، والنسائي عنها في كتاب الطهارة

(١١٣) ، وأبو داود ع (أيضاً) (١٥٤)

ج ١- ٥: كتاب الطهارة - ٢١٦ - انفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء

منه^(١)، ولأن إقامة السبب الظاهر مقام المعنى الخفى عند تعلو الوقوف على الخفى، فذلك غير موجود هنا؛ لأن الذي يرى.

٢٢٦- وإذا ما أثر امر أنه مبشيرة فاحشة بشجره والشار، وملافة الفرج العرج، فيه الوضوء في قول أبي حنيفة ونبي يوسف رحمهما الله تعالى استحساناً، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا وضوء عليه، وهو الياس، لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: الوضوء بما سرح، وقد يثنى أنه لم يخرج منهم شيء، فهو كالتقيين.

ولهما أن الغائب من حال من يبلغ في المبشرة هذا المبلغ خروج الذي منه، فيجعل كالمضى، بناءً للحكم على انقلاب دون الذكر، ألا ترى أن من قام مضطجعاً تنقض وضوءه، وإن يثنى أنه لم يخرج منه شيء، باعتبار للغائب، كذا هنا.

٢٢٧- والكلام الفاحش لا ينقض الوضوء وإن كان في الصلاة؛ لأن الحديث اسم الخارج نجس، ونم يوجد هذا الحديث في الكلام الفاحش.

٢٢٨- ولا وضوء في أكل ما مسسته الشاة أو لم يمسسه؛ فقد صحح. فإن رسول الله ﷺ أكل من كلب شاة، ثم صلى ونم بوضوء^(٢).

٢٢٩- وليس في حمل الميت وغسله وضوء، إلا أن يهيب يده أو حمده شيء من الماء، فيغسل ذلك الموضع.

٢٣٠- وإذا نزع شاة فلا وضوء عليه، إلا أن يتلصق يده بدمها فيغسل يده.

٢٣١- قال القندوري رحمه الله تعالى: وليس في مزال عن المدن ولا موطو، عليه وضوء ولا إمرار ماء على موضع المزال، يريد به إذا موصاً ثم قلم ظهره، أو حلق شعره. وقد مر مائة الشرح من قبل، والمعنى بالموطو عليه: أن يطقاً لحاسة لا يلصق به شيء منها، وإن تعصفت فعليه غسله - والله أعلم -.

نوع آخر:

٢٣٢- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: من شئت في بعض وضوءه وهو أول ما

(١) أحسنه القندوري في كتاب الطهارة: باب ما جاء في ترك الوضوء من من الذكر من حديث مس ابن طلق عن أبيه (٧٨)، وأخرجه أبو داود في باب المرحضة في من الذكر (١٥٥)، والبيهقي (١٦٥)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسبأ (٤٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء عن جعفر بن عمر بن أمية عن أبيه (٢٠٦)، وأخرجه عنه مسلم في كتاب الحيض (٥٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة (١٧٥٩).

شك، غس الموضع الذي شك فيه؛ لأن غسله لا يبرئه، وتركه يبرئه؛ وقد قل عنه الصلاة والسلام: «دفع ما يريث ليس ما لا يريك»^(١)، ولأنه على يقين في الحدث في ذلك الموضع، وشك في غسائه، واليقين لا يزال بالشك. وأما إذا كان يرى ذلك كثيراً فلم يلتفت ومضى؛ لأنه من الوسوسة، والسبيل في الوسوسة قطعها، وترك الالتفات إليها؛ لأنه لو انتفت إليها يقع في مثل ذلك ثانية وثالثاً، فبقي أكثر عمره في ذلك.

٢٣٣- قالوا: وهذا إذا كان اتشك في خلال الوضوء. وأما إذا كان هذا الشك بعد القرع من الوضوء، لا يلتفت إليه ومضى، وهو نظير ما إذا شك في صلاته أنه صلاها ثلاثاً أو أربعاً، إن كان هذا الشك في خلال الصلاة كان معتبراً، وإن كان بعد الخروج من الصلاة لا يعتبر؛ حملاً لأمره على ما يحل، وهو الخروج عن الصلاة بعد التصدد، كذا ههنا.

ونكتلو غير قوله. وهو أول ما شك فيه من التبايع من قال: «أراد به أول ما شك في عمره». ومنهم من قال: إنه أراد به «أولاً» شك وقع له في هذا الوضوء^(٢). ومنهم من قال: أراد به إن شك في مثل هذا لم يصح عادة له.

٢٣٤- ومن شك في الحدث فهو عني وضوءه؛ لأنه على يقين من الطهارة، وعلى شك من الحدث، واليقين لا يبرأ بالشك.

٢٣٥- ومن شك في الوضوء فهو محدث؛ لأنه عني يقين من الحدث، وعلى شك من الوضوء.

٢٣٦- قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: لا يدخل التبحر في باب الوضوء؛ إلا في فصل رواه ابن سماعه عن محمد بن رحمه الله تعالى، أنه إذا كان مع الرجل أفيه، وهو يتذكر أنه جنس فلو وضوء، إلا أنه شك أنه قد قتل أن يتوضأ، أو بعد ما يتوضأ، يتحري ويعمل بمقال رأيه.

٢٣٧- إن شك أنه جنس فنترضو أولاً والأئمة موضع هناك، فهو محدث، ولا يجوز له التبحر. وقال ابن سماعه في فو ديه: وهو نظير الخلا؛ فإنه إذا كان يتذكر أنه دخل الخلا، كنتحلى، لكنه شك أنه خرج منها قبل أن يتحلى أو بعد ما تحلى، جعل محدثاً، ولا

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الأئمة والرفعة والنور عن أبي الحوراء السلمي (٢٤٤٢)، وأخرجه عنه الترمذي في كتاب الأئمة (٥١١٥)، وأخرجه عنه أحمد بن حنبل في كتاب البص (٢٤٣٠).

(٢) استلزم من أفوم.

(٣) وكان في الأصل: المرجع.

يعجز له التحري. ولم شك أنه تحري الخلاه أو لم يدحي، جاز له التحري، ولا يعنى معائب رأيه، وعلله بوجه مستحسن.

٢٣٩- وفي الثاني: إلهيم عن محمد رحمه الله تعالى: أنه سئل عن التمييز بالوضوء إذا لم يتذكر حدثاً، فقال له راجع. إليك ما في موضع كذا، فشك المرحل، وقد صنى بعد ذلك صلوات، فقال: إذا شهد عند عدلان قصاصاً، وإن شهد واحد عدل لم يقض.

٢٤٠- وفي الإمام: عن محمد رحمه الله تعالى: إذا وقع في قات الخوض أنه أهدت، وكان عمر ذلك أكثر رأيه، فالأفضل أن يعيد الوضوء، وإن صلى بوضوء الأول كان في سعة من ذلك عندك. وإن أخبر مسلم عدل، رجل أو امرأة، حره أو عتقه، أنه أهدت أو عفا، أو دام مضطجماً، لم يسمع أنه ان صلى حتى يتوضأ؛ لأن هذا أمر من أمور الدين، وخير الواحد جمعة في أسير الدين.

٢٤١- ولم استيقن بالحدث وشك في التوضوء، فأخبره عدل أنه توضأ، أو لم يعرف لعجزه بكونه عدلاً، إلا أنه وقع في غيبه أنه حدث، وسعه أن يصلي، فإن كان يصلي بهداً كثيراً، ويحصل فيه التيقن، فاستمع به خط، واستيقن أنه قد تعد للوضوء، فإن كان أكثر أنه توضأ، وسعه عندنا أن يصلي على أكبر رأيه.

٢٤٢- قال في الأصل: ومن توضأ برأى الدليل متلاً عن ذكره، نقض وخبره، وبهذا كان الشيطان به هناك كثيراً، ولا يصدق أنه على أو يول، وفي في صلاته، ولا شعث إياه.

وقال الشيخ الإمام شمس الأمانة الخنولي: وتأويل هذا في الذي يروى إلهي طرف ذكره وقد استحي، فبجمل أن يكون ذلك من بلل العنق، فبما إذا علم الرجل أنه خرج من داخل الإحليل، فعليه أن يتوضأ. وفي أصحابنا من قال: وإن علم أنه خرج من ذكره لا يفيض وضوءه. فمالم يفسس، أنه يول أو مثلي إذا كان قد منجى، ففقد ذكره في معطر التواضع أن المفسس إذا أدخل الماء في ذكره، لم يخرج، لا يفيض وضوءاً، فبجمل أنه يكون هذا المخرج من ماء الاستحجاب.

فإن سيج الإسلام الخيلة في قطع هذه الوسوسة أن يلمس فرجه بالماء، فإذا أراه انشيط ذلك أحواله على الماء. وقد روى أسير رحمه الله تعالى عنه: أن رسول الله يمين كان:

ينضح بزله بالماء إذا توهأ، وقال: نزل على جبريل صلوات الله عليه، وأمرني بذلك^(١).
قالوا: هذا الاحتياط إنما ينفعه إذا كان العهد قريباً، بحيث ثم يحذف البلل. فأما إذا مضى
عليه زمان، ثم رأى بللاً، فإنه بعيد الوضوء^(٢) لأنه لا يمكنه الإحالة على ذلك الماء وإنه أعلم.

وما يتصل بهذا الفصل: بيان أحكام المحدث:

٢٤٢- المحدث لا يس المصحف، ولا الدراهم التي كتب عليه القرآن؛ تقول تعالى: ﴿لَا يَسْ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٣).

٢٤٣- ولا بأس بأن يقرأ القرآن؛ كما روى عن بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
أجمعين: «أن رسول الله ﷺ كان لا يحجزه شيء عن قراءة القرآن إلا الجنابة»^(٤).

والمعنى في الفرق بين القراءة والمس: أن المحدث حل البدن والغسل، ولهذا يفترض على
المحدث إيصال الماء إلى البدن، ولا يفترض عليه إيصال الماء إلى الغسل. وإن أراد أن يغسل البدن
وبأخذ المصحف، لا يحل له ذلك، لأن المحدث لا يتجزأ زوالاً وثبوتاً.

٢٤٤- وكما لا يحل له مس الكتابة لا يحل له مس البياض أيضاً، وإن مس المصحف
بغلافه فلا بأس به. والغلاف الجلد الذي عليه المتصل به عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى،
وعند بعضهم المفصل كالخرطة ونحوها؛ لأن^(٥) المتصل من المصحف، ولهذا يدخل في بيع
المصحف من غير ذكر.

٢٤٥- وإن مس المصحف بكفه أو يذبله لا يجوز عند بعض المشايخ رحمهم الله
تعالى؛ لأن ثيابه ينجس لبدنه، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة في الصلاة وفي رجليه نعلان أو
جوروبان، لا يجوز صلاته. ولو فرش ثيابه أو جوريبه، وقام عليها [جازت صلاته، ألا ترى
أن من حلقه لا يجلس على الأرض، فجلس عليها وبينه وبينها ثيابه، يحشأ^(٦) في يمينه.

(١) ما وجدته رويته في المتن، ولكن توجد عدة أحاديث تدل على الصبح بعد الوضوء، منها رواية أبي داود في
كتاب الطهارة (١٤٤) عن الحكم بن عتيق، والنسائي في كتاب الطهارة (١٣٥)، وابن ماجه (١٥٤).

(٢) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٣) أخرجه أبو داود عن علي بن رضى الله عنه في كتاب الطهارة (١٩٨)، والنسائي في كتاب الطهارة (١٦٥)،
وابن ماجه في كتاب الطهارة (٥٨٧).

(٤) وفي نسخة فتش سوى الأهل: لأنه.

(٥) ما بين العفر من ساقط من الأصل، استدر كناه من جميع النسخ؛ لقراءة لدينا.

واعتبر توبه تعالى له ، حتى لم يعتبر حائلاً وأكثر المضايخ ورحمهم الله تعالى ، علم أنه لا يكره ، لأن الحرام هو المس ، وإيه سم تلماشرة . فيه بلا حائل ، ألا ترى أن المرأة إذا وضعت في طين وردعة ، حل للأجنبي أن يأخذ مدها محائل توبه ؟ وكذا حرمة المصاهرة لا تنبت بالمس محائل . وفي باب الجمع المعتبر هو كعرف ، وفي العرف بعد إحاطة في نية على الأرض جالسا على الأرض .

٢٤٦ - ويكره له مس كتب التفسير ، وكذلك يكره له مس كتب الفقه ، وهو من كتب الشريعة ، لأنه لا يخلو عن آيات القرآن . وإذا لم يكن فيها آيات القرآن فعليه مس القرآن والمنشئ استغفر الله تعالى وسعوا في مس كتب الفقه بالكم ، للولوى والضرورة .

٢٤٧ - ويكره بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى دفع المصافحة والروح الذي عليه القرآن إلى الصبيان ، وعامة المتباح رحمهم الله تعالى لم يروا به بأساً ، لأنهم غير مخاطبين بالتوضوء ، وهي التأخير نصيب المراد .

٢٤٨ - ويكره له أن يدخل المسجد ، وأن يطفئ بالبيت ، وفي الأذان وإتيان ، ويكره الإمامة وإياه واحدة .

الفصل الثالث في الغسل

هذا الفصل يشمل على أنواع:

نوع منه في تعليم الإغتسال:

٢٤٩- قال محمد بن رحمه الله تعالى: يدلى على غسل الجنابة يديه فيغسلهما ثلاثاً، ثم يأخذ الإناء بميمناه، ويفرغه على شمالكه حتى يغسل فرجه ويمتحيه، وكذلك المرأة إذا اغتسلت يدأت، وعلقت فرجها، ثم يتوضأ وضوء الصلاة بمصر عسل القدمين، ثم يبيض الماء على رأسه، وسائر جسده ثلاثاً، ثم يمتحن عن مخضه يغسل قدميه، فقد أسر شأبه غسل المحدثين في حق الجنب.

٢٥٠- وقد اختلفت الروايات في فعل رسول الله ﷺ، روت عائشة رضي الله تعالى عنها: أن رسول الله ﷺ غسل المحدثين في الوضوء^(١)، ورويت بميمونة رضي الله تعالى عنها: أنه عليه الصلاة والسلام لم يغسل المحدثين في الوضوء، بل أحمره إلى ما بعد الإغتسال^(٢).

وعنه ما رويهم الله تعالى أخطوا برواية ميمونة رضي الله عنها، لأن غسل المحدثين قبل إفاضه الماء على رأسه لا يفيد، لأن قدماء من منفع الماء المستعمل، فيتجر ثباتاً وثباتاً، وهو عليه السلام المحدثين إليه، فلا يقبل الإغتسال في الوضوء، حتى أو أؤخذ: بأن كان قائماً على حجر أو لوح - لا يؤخر غسل القدمين عن الوضوء.

٢٥١- ثم أشار بها إلى مسح الرأس في الوضوء، فإنه قال: يتوضأ وضوءه للصلاة، والوضوء اسم يشعل المسح والعمل جميعاً، وهو طاهر المذهب، وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا مسح برأسه في وضوءه، لأنه قد لزمه غسل الرأس، وفرضية المسح لا يظهر عنه، وجوب الغسل، والتصحيح أنه يمسح برأسه - فقد روت عائشة وميمونة

(١) - روايات عائشة رضي الله عنها في بيان كيفية غسل النبي ﷺ كثيرة، ويبدو أن النبي ﷺ كان يدا غسل من الجنابة بالغسل بيديه، ثم يتوضأ كما به ضاً للصلاة، ثم يغسل، وأما غيرها أن النبي ﷺ غسل رأسه بعد الفراغ من الغسل، ورواية عائشة أخرجهما البخاري في كتاب الغسل (٦٤١)، وأبو عبد الله في الطهارة (٩٧)، والبيهقي (٢٤٧)، وأبو داود (٢١٠).

(٢) - أخرجه البخاري في كتاب الغسل (٢٥٧)، ومسلم في صحيحه (١٧٦)، وأبو داود (٢١٤)، وأبو عبد الله (٩٧)، والبيهقي (٢٤٧).

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الرجل إذا شرب ماءً لم يشرب من فضل الله» يعني ما كان في يده من الماء الذي لا ينقص منه شيء.

قال الشيخ الإمام شمس الأمانة الحلواني رحمه الله تعالى: أوجز في هذا في الأصل.
وقد عني التواتر، وقال في موضع: يتروا وأضوء الصلاة، ولا يعمل قلبه، ثم بدأ منكبه
الأيمن، فبعض الأيدي ثلاثة، ثم منكبه الأيسر، فبعض الأيدي ثلاثة، ثم بعض الأيدي
عشر وأربعة، وسائر حركاته ثلاثاً، ثم بعض الأيدي فبعض قلبه، وقال في موضع آخر: يتروا
وأضوء الصلاة، ثم بعض الأيدي على منكبه الأيمن ثلاثاً، ثم على رأسه وحيداً ثلاثاً، ثم على
منكبه الأيسر ثلاثاً، ثم ينحني فبعض قلبه.

٢٥٢- قال في المتن : قال أبو حبيبة رضي الله تعالى عنه : من اغتسل في الجذوة ملئ قلبه أن ينزع في عنه إثم .

٢٥٧ قال في الأصل : وإنك في الاعتسالي ليس بشرط عمداء ، خلافاً لما لك رحمه الله تعالى ، لأن ما يجب بالنفس التطهير ، وشروط الثلاث يكمل زيادة على النفس .
وفي المتن : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأصل : "الدلك في العمل شرط ."

٣٥٤ - وإن اعتصمت المرأة من جنة، ولم تفض. أسما إلا أنه باع اسمها لغيره،
 أحزاب، هكذا ذكر في الأصل.

وَعَلِمَ أَن جَنَّا مُقِرِّينَ أَحَدَهُمَا، إِذْ بَدَعَ إِلَاهُ، فَصَوَّرَ شَعْرَهَُا وَتَوَّعَا، فَلَمَّا حَقَّقَ
بِالْخِلَافِ، لَمْ يَرِ: أَنَّهُ أَمَّ لَعْنَةُ رَضَى اللَّهَ فَعَالِي عَنِيَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: بِقَالَتْ: إِي
أَمْرًا أَلَدَ حَسْرَتِي، فَأَجَبَهُ: إِذَا عَشِيتُ فَقَالَ: لَا .

وقی حدیث جابر بن عبد اللہ کہ قال عن رسول اللہ ﷺ قال لا یصر جنب

(١) عرفه من فخر ریح الحریانی

(*) أدرج د. سليم من أخصائيي (1976)، وقدمه في الطبعة (1996)، والتماس (1996) وأبو عبد الله

[illegible]

واحتمس أن لا ينفخ الشعر إذا غُتسل بعد أن يصل الماء شذون الشعر^(١) أي أصول الشعر. وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: "كنت أنا ورسول الله ﷺ يغتسل من ماء واحد، وكان لا ينفخ شعري"^(٢).

٢٥٥- وأن إذا بلغ الماء أصول شعرها، ولكن ثم يدخل شعها عقاصها، فقد اختلف المتأخرون فيه، فقال بعضهم: لا يجزئها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "لمحت كل شعرة جناحه ألا غلوا الشعر"^(٣)، ثم يوحّد بين الشعر معها. وعن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه: أنه كان يأمر حواريه بتقص شعورهم عند الاغتسل عن الخيش والجلبية.

ويروى هذا القول ما روى الحسن بن زباد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: نيل ذوائبها ثلاثاً، مع كل بلة عصره، وقائدة اشراط العصر أن يصل الماء شعب قرونها.

ومثل الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله عن هذه المسألة، فروى عن رسول الله ﷺ أنه علم أم سلمة الاغتسال، وقال: "فشي على رأسك ثلاث صببات من ماء مع كل صببة عصره"^(٤). قال: وقائدة اشراط العصر أنه يبلغ الماء شعب قرونها.

قال الراوي: من أتقاه رحمه الله تعالى على أهل المجلس يذكر هذه المسألة.

وقال بعضهم: يجزئها بظاهر ما روينا؛ من حديث أم سمية وحبر وعائشة رضي الله تعالى عنهم. ولأنها إذا انقضت شعرها احتاجت إلى الضفر ثانياً وثالثاً، فبالحقها بذلك حرج. وربما ياتر بذلك شعرها، وفيه قصار، بخلاف اللحية؛ لأنه لا حرج في إيصاف الماء إلى إنشاء اللحية، فيجب إرصاد الماء إليه. ولا كذلك شعر المرأة، حتى إن المرأة إذا كانت لا

(١) أخرجه الألباني مرفوعاً عنه في كتابه الطهارة (١١٣٦). ولعله من جابري: المائض والمبش

الماء صباراً لا يقصان شعورها

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيف (٤٩٨)، والنسائي في كتاب الفضل والتبسم (٤١٣)، وابن ماجة في كتاب الطهارة، وسنن (٥٩٦).

(٣) أخرجه يفظه البيهقي في السنن الكبرى عن أبي هريرة وسنن (٨١٦)، وأخرجه الربيع بن حبيب عن مسند عن ابن عباس عن باب كيفية غسل من الجنابة، والحديث أخرجه الترمذي بلفظ: "فانصروا الشعر" في كتاب الطهارة (٩٩)، وكذلك توجد في كتاب الطهارة (٢١٦)، وكذلك ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنن (٥٨٩).

(٤) حديث أم سمية أخرجه مسلم في كتاب الحيف (٤٩٧) ولفظه: عن أم سلمة قالت: قلت يا رسول الله: إن امرأة أشد شعر رأسها فأنصه فغسل جلابة قال: لا، إنما يكفك أن يمشي رأسك ثلاث حبات ثم تصبصين عليك الماء فتطهرين وأخرجه الترمذي في الضهارة (٩٨)، والنسائي في الطهارة (٢٤٦)، وأبو داود في الطهارة (٣١٩)، وابن ماجة في الطهارة وسنن (٥٩٤).

نخرج في إيصال الماء إلى أثناء الشعر - بأن كانت مغسوة الشعر - [يفرض عليه إيصال الماء إلى أثناء الشعر] هكذا حكى عن النخعي ابن جعفر.

وتأويل حديث جابر رضي الله تعالى عنه على هذا لقول أن المراد منه ما إذا لم نكس مغسوة الشعر^(١).

٢٥٦- وأما الرجل إذا كان على رأسه شعر، وقد ضفره، فما يغتسل العلويون إلا بالثر الك، على يجب عليه إيصال الماء إلى أثناء الشعر^(٢) فظاهر حديث جابر رضي الله تعالى عنه يدل على أنه لا يجب، وذكر المصنف الشهيد رحمه الله تعالى أنه يجب، والأحاديث في إيصال الماء إليه.

٢٥٧- ومثل الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى عن المرأة تغسل من الخنابة هل تنكف بإيصال الماء إلى ثقب القرمط^(٣) قال: إن كان القرمط به، فلا بد أن لا يصل إليه الماء من غير تحريك، فلا بد من التحريك كما في الختم، وإن لم يكن القرمط فيه، إن كان لا يصل الماء إليه إلا تنكف لا تنكف. وكذلك إن مضى ذلك بعد نزح القرمط، ومما بحث لا بدخل القرمط فيه، لا تنكف، لا تنكف أيضاً، وإن كان بحيث لو أمرت الماء عليه دخله، ولو غفقت عنه لم يدخله، أمرت الماء عليه حتى يدخل، ولا تنكف لإدخاله بشيء فيه، سوى الماء من خشب ونحوه لإيصال الماء إليه.

٢٥٨- الألف إذا غسل من الخنابة ولم يدخل الماء داخل الجلدة جاز، لأب خلافه

٢٥٩- وقال في الألف إذا خرج بونه في طرف ذكره حتى مسان في ثقبه فعليه الوضوء، ذكر القاضي الإمام الإبيجاني رحمه الله تعالى هاتين المسألتين عن هذا الوجه في شرحه، كل واحدة نرد إشكالا على الأخرى، والجواب في هاتين المسألتين على هذا الوجه مقبول عن ابن^(٤) سلمة عنه.

وذكر في آخر نه ازل قبيل باب أن تأويلات عن الشيخ الإمام النخعي أبي بكر رحمه الله تعالى أن الألف إذا لم يدخل الماء داخل الجلدة، غسلى النسل لا يحسنه، وفي الوضوء يجوزته، وحمل كذا مضى والامتنعافي

نوب منه في بيان قرآنه وسنته:

٢٦٠ - فالغرض فيه أن يغسل جميعه، ويضمض، ويستنشق، والمضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل، فإلزام في الوضوء، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام:

«تحت كل شعرة حبة من الشعر وأضواء أشعة» وفي الألف شعرة، وفي الغيم يشوه.

٢٦١ - قال، أمر الأعرجي: لمطرفة اسم جندلة نقي المعجم من الأذى، لأن الألف والغيم

عضوانه يتحد إصداق الماء إليهما من غير حرج، فيجب في الغسل عن الجنبة، كما في سائر الأعضاء، وهذا لأن الواجب تنقية الشئ، قال الله تعالى: ﴿وإن كنتم حنثاً فاطهروا﴾^(١)، ثم سمى الذنوب ذنوباً، لأن ما لا يمكن إحصاءه إياه يسمونه، لأن الضرورة، وإذا تمكن إصداق الماء إلى حد من العضوين من غير حرج، لا ضرورة إلى إسقاط اعتبارهما.

٢٦٢ - ثم يأتي الوضوء، ثم واجب غسل الوجه، والوجه اسم لا يراجه الدهن، والوجهة لا تقع بين الغيم والألف، وتقديم الوضوء على الاغتسال في الجملة سنة، وليس بفرض عند علماءنا، رحمهم الله تعالى، حتى إنه لو لم يشترطاً وأفاض الماء على رأسه وسطر حسنة، لم يأن أحزاً إذا كان عاد غضمض واستنشق.

٢٦٣ - دخل الغسل من الجنابة، ولو يضمض، لأن شرب الماء، هل يقوم شرب الماء مقام الغسل؟ كان الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى يقول: نعم! وهكذا كان جواب الشيخ الإمام أبي بكر محمد^(٢) بن الفضل أبي خنزي رحمه الله تعالى، وحكى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، أنه قال: إن بلغ البطل نواحي الغيم حيث يقع إذا غضمض يجوز، وما لا فلا يجوز، ويحرم ويرى أنكم لشهدا رحمه الله تعالى في انقضى عن محمد رحمه الله تعالى.

والذي روى عنه جنب شرب الماء، قال: إن كان الشرب إلى على جميع فمه يجزئه عن المضمضة. وإن كان مضمناً ماء فم يأت جميع فمه، لم يجزه عن المضمضة.

وفي نواهد هشام عن محمد رحمه الله تعالى من هذا، والذي في نواهد هشام: أن جنب غضمض وأورد، أي ابتلع الماء، قال: إن أصاب من الغيم كله أحزاً، فإنه هشام قدت لمحمد: إن يأبى صب رحمه الله تعالى قال لا يجزئه إلا أن تعجبه. وقال محمد رحمه الله

(١) قد تقدم تحريج الحديث.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦.

(٣) وفي موطأ أبي بكر، محمد.

تعالى : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : يجرئه إذا أصاب القدم كله

وعن بعض مساجدنا رحمه الله تعالى ، إذا مر رجل بها كان عالماً لا سجزته . وإذا كان جاهلاً أجزأه ؛ لأنه إذا كان عندهما مصر " الماء معاً ، وليس فيه مبالغة ، فلا يصل الماء إلى جميع قدمه : (وإذا كان جاهلاً ، يصب الماء فيه ، فيصل الماء إلى جميع منه) .
وعن بعضهم : أن الرجل إذا كان مصروباً لا يجوز له ؛ لأنه يمس الماء مضافاً . وإن كان فروياً يجرئه ؛ لأنه يصب الماء عباً ، والتفريب ما ذكرناه .

وفي واقعات الناطقي : أنه لا يجوز له كيف ما ضرب ما لم يجرئه .

٢٦٤ - وإذا اغتسل من الجنابة ، ومضى ببرأسه ضغماً ، فلم يصل الماء تحت حذو ، لأن ما بين الأستن وطلب ، فلا يجمع وصول الماء إلى ما نمته ، وذكر الباطني رحمه الله تعالى في روافده : أنه لا يجوز ما لم يقلع ذلك الطعام ، ويجري الماء عليه .

٢٦٥ - وإذا كان على ظاهره جلد سمك أو حيز مشقوق قد جف فاعتسل أوله يصل الماء إلى ما تحته ، لا يجوز ، ولو كان مكانه خروء ذياب أو برعوت^(١) - أو أي المسألة بحالها - جاز ، وقد مر هذا في فصل الوضوء .

٢٦٦ - والمرأة إذا سجدت ، ونفى لعينين في ظهرها ، فاغسلت من الجنابة لم يجر . ولو نفى العين جزئاً ، سترت ، فيه انفروى والصلب عند عامة المشايخ وجمهورهم الله تعالى . وهو الصحيح . وقد مر هذه المسألة في فصل الوضوء أيضاً ، وقد ذكرنا قبل الإمام الزاهد الصغار رحمه الله تعالى .

نوع منه في بيان أسباب الفس :

٢٦٧ - فنقول : أسباب الفس ثلاثة : الجنابة ، والحيض ، والنفاس . وهذا نوع بيان الفس عن الجنابة وأحكامها . بهائل الحيض والنفاس يأتي في آخر الكتاب في فصل على حدة . إن شاء الله تعالى .

٢٦٨ - فنقول : الجنابة ثلاث بشئين :

أحدهما : انفصال المني عن شهوة .

(١) دوى في بعض

(٢) ما بين النفر من ساقط من الأصل ، استعملناه من جميع النسخ القديمة الحديثة .

(٣) ما بين النفر من ساقط من الأصل . استعملناه من أم وأه و

والثاني: الإيلاج في الأدمى

٢٦٩- واختلفت عبارة أصحابنا رحمهم الله تعالى في الإيلاج الذي نشئت به الجفنة.

والمراد عن محمد رحمه الله تعالى: أنه إذا انشقي الختان ونوارث الحشفة، أنه يجب الغسل، والمراد عن أبي يوسف: أنه إذا نوارث الحشفة في قبيل أو دير من الأدمى، يجب الغسل على الفهل والمقصود به: أنزل أو لم ينزل. وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه يقول: والإيلاج في إحدى السبيلين إذا نوارث الحشفة، يجب الغسل على الفاعل والمفعول به، أنزل أم لم ينزل، وهذا هو المذهب نفعاً ما، فوجب الغسل عند علمائنا رحمهم الله تعالى غير مقصور على انتهاء الختان؛ فإن الإيلاج في الذكر يوجب الغسل عليهما بالإجماع، وإن لم يوجد نفاخا فختانين^(١).

٢٧٠- والإيلاج في النسيبة لا يوجب الغسل بدون الإنزال؛ لأنه ما قصر في اقتضاء

الشهوة. فأشبه الاستمتاع بالكف، وهو لا يوجب الغسل بدون الإنزال، كلفهاها. والإيلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في الزهائم، لا يوجب الغسل ما لم ينزل.

٢٧١- والإيلاج في الصبية التي لا يجمع منها لا يوجب الغسل ما لم ينزل، كما

ذكر في الأجتناب، وفي شرح الكافي في كتاب الحدود. أنه عني الغسل وإن لم ينزل.

٢٧٢- وفي التفتاوى: إذا أتى امرأة وهي بكر، فلا غسل عني ما لم ينزل، لأن

البكارة تمنع من النفاخا فختانين. ويدينه لا يجب الغسل ما لم ينزل، وكذلك لا غسل عليها؛ لأنعدام السبب في حقها. وكذلك إذا كانت ثيباً ولم تنوارث الحشفة. فلا غسل عليه ما لم ينزل، ولا غسل عليه أيضاً لا قبل

٢٧٣- وقال محمد رحمه الله تعالى في الذكر: إذا حرمت فبما دون المبرج، فادخ

من ماء فخرجه، فلا غسل عليها، لأن التمسك بما يجب بالبقاء فختانين، أو ينزول الماء، ولم يوجد واحد منهما، حتى لو حدثت يجب الغسل عقباة للزوال ماها.

٢٧٤- غلام ابن عشر سنين جامع امرأته الصغيرة، فمليب الغمس فوجب التمسك في

حقها، وهو نوارث الحشفة بعد توجه الحفظ، ولا غسل على الغلام لعدم الخطأ، إلا أنه يلزم بالغسل لخلط واحتياط. كما يؤمر بالصلاة لخلط واعتياطاً

٢٧٥- ولو كان الزوج بالغا، والمرأة صغيرة بجامع مثلها، فعلى الزوج الغسل، ولا

غسل لغيرها؛ فوجب السبب في حقها، ولا إجماع السبب في حقها.

٢٧٦- وجماع الحصى يوجب تعديل على الفاعل والفعول به، لو جوب التسبب به

م، وإذا اختلف

٢٧٧- والكافر إذا أجنب من أسنمه، ففي وجوب تعديل غاية اختلاف المذهب. قال بعضهم: يجب، وأنه أثناء محمد، صلى الله تعالى في السير الكبير.

والفكر في السير: ويبنى على حمل إذا أسلم أن يعتدل على الجنازة، وعمل هناك لأن المشركون لا يعتدلون من الجنائز، ولا يذبح كدمه الغسل في ذلك، وإنما أراد بما قاله والله أعلم، أن من اشترى من لا بد من الاغتسال من الجنائز، رسم من يدس، كفر بشي ربي هاشم، وإلزامهم، وإلزامه ذلك من سماعين عليه الصلاة والسلام، إلا أنهم لا يذرون كبريتهم، ويكبرون الاغتصاص، ولا يستشعرون، وهذا مردود، ألا ترى أن فرضية الغسمة ولا مشتاق في الاغتسال قد غشى على كثير من العلماء، فكيف على الكفار؟

وحال الكفار على ما أعمار في كتاب، لا يحل عن أحد التوجيهين، إما أن لا يغتسلوا عن الجنائز، أو يغتسلوا عبد، ولكن لا بد من كسب، وأي ما كان يؤمرون بالاغتسال بعد الإسلام، طبقاً لحكم الجنائز، ثم فربما ذكر محمد رحمة الله تعالى بيان أن سيقية الجنائز يتحقق في حق الكافر عند وجود سببها.

وبه تبين أن ما ذكر بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، أن الغسل بعد الإسلام مستحب، وذلك في حق من لم يكن قبل ذلك أجنب، وبه تبين أن ما قاله بعض المشايخ رحمه الله إلى أن الجنائز لا يغسل حتى الكافر، أو لا وجوب، إلا أنه لا بد من إيراد قوله: لأن الكافر لا ير محاطين بالشرائع - غير مدون.

٢٧٨- وهذا فصل احتجب به المتأخر أن التكفير هل يخاطبون بالتشريع، لا يخاطبون؟ قال: يخاطبون به بقوله: الغسل يجب عليه في حال كفره، ولهذا لو أنى به يصح، وهذا محقق، ومن قال: أسلم لا يغتسل بها، يبنى أن يقول: يوجب الغسل بعد الإسلام، ولذلك وجهان.

أحدهما: أن الاغتسال لا يجب بالجنائز؛ لغيره بأنه وقت وجوب الاغتسال غير محاط، بالشرائع، إلى وجوبه بأداة الصلاة وهو حنف، كما أنه الوضوء لا يجب بأحد، وإنما يجب بإرادة الصلاة وهو محدث، وهذا وهو إرادة الصلاة يجب مسلم، فلذلك يلزمه العمل.

والثاني: أن صفة الجنائز مستدامة، واستدامتها بعد الإسلام كاستدامتها، ولهذا قلنا: لو

انقطع دم الحيض قبل أن تسلم، ثم أسلمت، لا يلزمها الاغتسال؛ لأنه لا استدالة للإنتعاع، حتى يجتمع دوامه كبتدائه، فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حفظها بعد الإسلام، لا حقيقة ولا حكماً، فلا يلزمها الاغتسال. ، فظهر الفرق على هذا المعنى بين التكبير إذا اجنب ثم أسلم، وبين الكافرة إذا حاضت وانقطع دمها ثم أسلمت، هذا هو الكلام في طرف الإيلاج.

جئنا إلى طرف انفصال المني:

٢٢٩- يجب أن يعلم بأن المني ماء دافق خالص^(١) أبيض، ينكسر منه الذكر، هو المذكور في عامة الكتب. وزاد في الشافعي: ويخلق منه الولد، فعني كان حركته يعني: مفارقه عن مكانه وخروجه عن شهوة، سواء كان ممسكاً أو نظرة أو فكرة، أو ما أشبه ذلك من الملافة وغيرها، يجب التمسك بلا خلاف، ومن كان مفارقه عن مكانه وخروجه لا عن شهوة، لا يجب الغسل عند علماءنا المتقدمين رحمهم الله تعالى، وعامة^(٢) متأخرينا المتأخرين رحمهم الله تعالى.

٢٣٠- وحكى عن عيسى بن أبيان، أنه قال: يجب الغسل بخروج المني على كل حال، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى. حتى إن من حمل أشياء فسبغته المني، فلا غسل عليه عند علماءنا المتقدمين وعامة المتأخرين، خلافاً لعيسى والشافعي رحمهما الله تعالى.

وكذلك الرجل إذا أصاب الغضب ظهره فسبغته المني، لا غسل عليه عند علماءنا المتقدمين، وعامة المتأخرين، خلافاً للشافعي وعيسى رحمهما الله تعالى.

٢٣١- ومن كان مفارقه عن مكانه عن شهوة، وخروجه لا عن شهوة، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الغسل، وعلى قول أبي يوسف^(٣): لا يجب الغسل. فالعبارة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تفصل المني عن مكانه على وجه الدفق والشهوة، لا يظهره على وجه الشهوة. وعند أبي يوسف، العبارة لخروجه وظهوره على وجه الشهوة.

(١) قوله خالص: نظير وكثير.

(٢) وكان في الأصل: يحنى.

(٣) وفي آ: خلافاً لأبي يوسف.

وشبهة الاحتلام تظهر في مسائل -

٢٨٢- إجماعه: إذا استمتع بالكف، فلما انفصل منى عن مكانه شهوة أخذ بإحليله حتى سكنت شهوته، ثم خرج منى، فعلى أن يرى خيفة ومحمدا رحمهما الله تعالى يجب الغسل بخلاف الأبي: وبدن وجهه الله تعالى

٢٨٣- الثانية إذا احتلم، فلما انفصل منى عن مكانه عن شهوة استيقظ وأخذ بإحليله حتى انكسرت شهوته، ثم خرج منى.

٢٨٤- الثالثة: إذا جامع امرأة (فيما دون الفرج)، فلما انفصل منى عن مكانه عن شهوة أخذ بإحليله حتى سكنت شهوته، ثم خرج منى، فعلى أن يوجها يجب الغسل، بخلاف الأبي يوسف.

٢٨٥- الرابعة: إذا جامع مع امرأته، واغتسل في البول، ثم سال عنه بقية المنى، وجب الغسل عندهما، وكذلك إذا خرج منه مدى، وأجمعوا على أنه إذا بال، ثم اغتسل أو نام، ثم خرج المنى، أنه لا غسل عليه.

٢٨٦- وفي الأجناس لو جامع واغتسل قبل أن يبون، وصلى ثم سال منه بقية منى، فإنه يعيد الغسل عندهما، ولا يعيد الصلاة بخلاف.

٢٨٧- وإذا بال مخرج عن ذكره منى، فإن كان ذكره منتشرًا عليه الغسل، وإن كان منكسرًا عليه الوضوء.

٢٨٨- وفي مجموع النوازل: المرأة إذا اغتسلت بعد ما جدها مهرًا زوجيًا، ثم خرج منها من المذي، فعليه الوضوء دور الغسل؛ لأن الخارج ليس ماءها، بل هو حدث - والله أعلم.

وما يتصل بطرق خروج المنى مسائل الاحتلام:

٢٨٩- إذا استيقظ الرجل، ووجد على فراشه أو مخرجه بلاء، وهو يذكر احتلامًا، ينفي أنه منى، أو يقرن مذي، أو شك أنه منى أو مدى، فعليه الغسل، وليس في هذا إيجاب الغسل بالمذي، بل فيه إيجاب الغسل بالمني؛ لأن سبب خروج المنى قد وجد، وهو الاحتلام، فالظاهر خروج منى، إلا أن من طبعه منى الرقة بإزالة المدى، فالظاهر أنه منى، إلا أنه قد قيل أن يستيقظ، وإن يقرن أنه مدى لا غسل عليه.

٢٩٠- فإن رأى بلاء إلا أنه لم يذكر الاحتلام، فإن تنفس أنه مدى لا يجب

الغسل ، وإن ثبت أن مئى يجب الغسل . وإن ثبت أنه مئى لا يجب الغسل : لأن سبب خروج المئى هذا لم يوجد ، فلا يمكن أن يقال : بأنه مئى ثم روي بطول السدة . بل هو مئى حقيقى . وإن شاك أنه مئى أو مئى ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجب الغسل حتى يتبين الاحتلام . وقال : يجب الغسل . هكذا ذكر شيخ الإسلام .

٢٩١ وإذا ذكر الاحتلام ولم يربطه فلا شيء عليه . قال القاضي الإمام أبو على النسبى رحمه الله تعالى : ذكر هشام بن عمار عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى : إذا استغسل الرجل ، فوجد البدر في أحبيه ، ولم يتذكر حدثاً ، إن كان ذكر ، مشوا قبل النوم فلا غسل عليه ، إلا إن ثبت أنه مئى ، وإن كان ذكره سابقاً قبل النوم فعليه الغسل .

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواتى رحمه الله تعالى : هذه المسألة يكثر وقوعها ، وليس معها دليل ، فيجب أن يدقق .

٢٩٢ إذا نام الرجل فاعاد ، أو فانتد ، أو مشى ، ثم استيقظ ، فوجد ملأ ، فهدأ وما لم نام مضطجعا ، سوك .

٢٩٣ وإذا احتلم الرجل وانفصل المئى عن مكانه إلا أنه لم يظهر عن راسه الإحنية فلا غسل عليه : لأن الخروج لا يتحقق ، كما ترى أنه لا يلزمه التوصل بزوال المئى إلى هذا الموضع .

٢٩٤ - التبرأة إذا احتلمت ولم تربط ، روى عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى . ثم غير رواية الأصبهان : أنها إذا تكررت الاحتلام والاحتلام والشك في فعلية الغسل وإذا لم يربط ، وبه أخذ بعض المشايخ . قال شمس الأئمة الحلواتى : هذه المسألة يكثر وقوعها ، فلا تأخذ بهذه الرواية . لأن النساء يغلن : إن المئى من المرأة يخرج من الداخل ، كمنى الرجل . ومضى ظاهر الرواية . يشترط الخروج من الفرج لداخل إلى الفرج الضاهر لو حوب الغسل ، حتى لو انفصل منه عن مكانه ، ولم يخرج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لا غسل عليه . وبه كان يفتى الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى .

(١) أخرجه البرماني في كتاب الشهادة من عائشة رضي الله عنها ١٠٦٥ ، وأبو حنيفة بن ماجه في كتابه .
الطهارة ورواه من عائشة (١٠٦٤) ، وقد روي في كتابي في الشهادة من عائشة (١٠٦٥) .

٢٩٥- وفي رواية من حديثنا: "مدى حنجر يابس في اليوم مراراً، واجتهد

في نفسه ما أجده من حار من زوجي، ذكر أنه لا غسل عليه

٢٩٦- رجل، اعترأ بماء طليباً سقطاً وحداً مائياً ميسراً، وكل واحد ميسراً سكر

الاختلام، ويخرج من المني، كان الشيخ الإمام الحليل أو غيره محمداً من الفصل رحمه

الله يقول: "موجب الغسل طليباً، وهو الاحتياط، ومن الشايح: "حسبهم الله تعالى من قال: إلا

كان ذلك الماء أبيض غليظاً فهو من الرجل، وإن كان رقيقاً أصفر فهو من المرأة، ومنهم من

قال: إن وقع طوله فهو من الرجل، وإن وقع مدونه فهو من المرأة.

٢٩٧- الرجل إذا صار مَعْشياً عليه، ثم أفادى بوجود مذهب على وحده وثبانه، فلا غسل

عليه، ولا هناك السكرا إن إله الألق، بوجود مذهباً من مذهب أو توبع، فلا غسل عليه، وليس

هذا كالتبوم.

نوع من هذا الفصل في المنعقات:

٢٩٨- اعتكف الشيخ رحمه الله تعالى في سبب وجوب الاغتسل، فقال: بعضهم:

سبب وجوبها الجماع، وقال بعضهم: سبب وجوبها إرادة ما حرم عليه حب الأجنبية، وسيأتي

بأن ما حرم عليه سبب اجتنابه من النوع الثاني إلى هذا النوع

٢٩٩- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصح: "أنني ما تكفي في غسل الجنابة من

الأصابع؛ تحدثت حابر وفي الله تعالى عنه: "إن رسول الله ﷺ كان يغتسل بالأصابع فقبل له،

إذ لم يكن له، فمضب وثاب، لقد كفى لمن هو خير منكم وأكثر شهماً".

٣٠٠- وانصاع نساء أهل، كن رطل نصف من، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى، وهذا أبو يوسف رحمه الله تعالى: "الأصابع خمسة أرغاف وثلاث رطل، وهو قول

الثقفي رحمه الله تعالى، وسيدنا يراى ذلك في: باب الأصابع، إن شاء الله تعالى، وهذا

(١) وفي الآثار حادثة نقلها عن النجف: أبو عبد.

(٢) وهو: أ. علفاً قبيح

(٣) ما تقدم من الأصل، استذكره من في نظره: "وكان في الأصل: رفع.

(٤) حدث حابر أخرجه البحري في كتاب الغسل (٦٤٤)، ومنهم من كتاب الغيب (١٩٦).

(٥) وهو: أ. وهذا من أبي سبعة ومحمد

التقدير إنما هو للإضافة^(١) فإن أراد تجميع الوضوء زاد مداً، وكل ذلك ليس بتقريب لازم، بل يستعمل من الماء بقدر ما يقع عنده أنه حصل التطهير.

٣٠١- ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إتياء واحد، لمحدث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كنت أنا ورسول الله ﷺ نغتسل من إتياء واحد، فكنت أقول له: أبق لي، وهو يقول: أبق لي^(٢).

٣٠٢- وإذا أجنب المرأة ثم أدركها الحيض فهي بالخيار، إن شاءت اغتسلت؛ لأن فيه زيادة تطهير وإزالة أحد الحدثين، وإن شاءت أخرت الاغتسال حتى تظهر؛ لأن الاغتسال للتطهير حتى تتمكن من أداء الصلاة، ألا ترى أن الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأنم، دل أن المقصود من الطهارة الصلاة، وهي لا تتمكن من الصلاة، فكان لها أن لا تغتسل.

٣٠٣- وفي صلاة فتاوى الشيخ الإمام العقيي أبي الليث رحمه الله تعالى: ثمن ماء الاغتسال على الزوج، وكذا ماء وضوءها عليه، عتبه كانت أو فقيرة، وفي وصايا الفتاوى عن محمد بن ساحة رحمه الله تعالى: أن على الزوج الماء الذي تغتسل المرأة به ثوبها وبندنها من الوسخ، وليس عليه أن يشتري لها ماء الوضوء والغسل، كما لا يلزمه البتة، قال ثمة: وهكذا قول أصحابنا رحمهم الله تعالى، فقد قيل: ينبغي أن يحب عليه ماء الاغتسال، ولا يجب عليه ماء الوضوء؛ لأنه سبب لوجوب الاغتسال عليها. وما هو سبب لوجوب الوضوء عليها، بل وجوب الوضوء عليها بإيجاب الله تعالى ابتداء.

٣٠٤- وينبغي للجنب أن يدخل إصبعه في سرتة، إلا إذا علم أن الماء وصل إليها من غير إدخال الإصبع، فحفظ لا يلزمه ذلك.

٣٠٥- المرأة إذا أجنبت ثم أدركها الحيض، أو الحائض إذا أجنبت ثم ظهرت حتى وجب عليها الاغتسان، فإذا اغتسلت فهل هذا الاغتسال يكون من اجتناب، أو من الحيض؟ حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أبي محمد عبد الرحيم بن أحمد الكرسي رحمه الله تعالى، أنه كان يقول: اختلفت عبارات أصحابنا رحمهم الله تعالى، فظاهر الجواب: أن الاغتسال يكون منهما جميعاً. وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى: يكون من الأول، ولا يكون من

(١) أي: إضافة الماء على الجسد.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم ٤٨٥، والنسائي في كتاب العهارة (٢٣٩)، وفي كتاب الغسل (٤١٤).

لثاني.

٣٠٦- وكذلك الرجل إذا رجع، ثم بال، فإن الوضوء يكون من الأول، ولا يكون من الثاني على قوله. وقال الشيخ الإمام القفبه أبو جعفر الهندوئي: إن كنا من جنسين متحدين، يكون من الأول لا من الثاني، كما إذا بال ثم بال. أما إذا كانا من جنسين مختلفين، فإنه يكون منهما جميعاً، كما إذا رجع ثم بال، وروى عن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى، أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى يسأله عن رجع ثم بال، أن لو وضوء يكون من الثاني أم من الأول؟ فكتب إليه: أن الوضوء منهما جميعاً، هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أن الوضوء يكون منهما جميعاً.

وشجرة الخلاف إنما تظهر في مسألة وضوءها: إذا قال الرجل: إن نوضأت من الرعاف فأمرأتي طالق؛ فرجع ثم بال، ثم ترضاً، فإنه يقع الطلاق عليها على الأقل كلها، أما على قول أبي عبد الله الحر جسي، لأنه وجد الرعاف أولاً، وأما على قول القفبه أبي جعفر الهندوئي، وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى؛ فإلأن الوضوء منها. وأما إذا بال ثم رجع ثم ترضاً، فعلى قول أبي عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق عليها في هذه الصورة؛ لأن شرط وقوع الطلاق ههنا الوضوء من الرعاف، ولو وضوء ههنا وقع من البول عنه؛ لأنه هو الأول، وعلى القول الآخر يقع الطلاق؛ لأن على القول الآخر الرضوء، مهما.

قال الشيخ الإمام الزاهد عبد الرحيم رحمه الله تعالى كنا نقول: الوضوء يكون لأغلاطهما، حتى إن الرجل إذا رجع، ثم بال، فالوضوء يكون منهما لأشواءهما. فأما إذا رجع ثم أجنب، أو بال ثم أجنب، فالوضوء يفتى يكون في الاغتسال من الجنابة؛ لأنها أعظم، ثم وجدت رواية عن أبي حنيفة أن الوضوء منهما، فرجعنا عن ذلك، وأخذنا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٣٠٧- ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة رحمه الله تعالى في شرحه: أن لاغتسال على أحد عشر نوعاً:

خمسة منها مخرصة: الاغتسال من الحبص، والنفاس، ومن الشفاء الحثائي، وغيبورية الحشفة، ومن الاحتلام إذا أترن، ومن إنزال المني عن شهوة دفناً وأربعة منها سنة: غسل يوم الجمعة، والعيدين، وغسل يوم عرفة، وهذان الإسمام واحد منهما واجب: وهو على الميت، حتى لا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل. والآخر

مستحب وهو الكفر إذا أسلم يريد به إذا لم يجنب قبل الإسلام ، فإنه يستحب له أن يغتسل .

وهنا فصل آخر:

٣٠٨- إن الكفارة إذا أسلمت بعدما انقطع دم الحيض أو النفاس ، فإنه يستحب لها أن تغتسل ، ولا يجب عليها ذلك ، وإن كان انقطاع الدم بعد الإسلام ، فإنه يغتسل عليها الغسل . والكفر إذا أجنب قبل الإسلام لم أسلم ، فبعد ذكرنا أن في وجوب الغسل عليه اختلاف المشايخ ، وذكرنا أن الصحيح أنه يجب ، وقرئ بين الحيف والنفس .

٣٠٩- وهنا فصلان آخران : أحدهما : النصي إذا بلغ بالاحتلام . والثاني : النصية إذا بلغت بالحيف ، هل يجب عليها الغسل ؟ وفي الفصلين جميعاً اختلاف المشايخ ورحمهم الله تعالى والاحتياط في القول بالوجوب .

وما يتصل بهذا الفصل بيان أحكام الجنابة وفيها كثرة:

٣١٠- منها : حرمة الصلاة لقوله تعالى : ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاصِي مَسْئِلٍ﴾^(١) معطوفاً على قوله : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢) .

٣١١- ومنها : حرمة دخول المسجد ، وإثباته بالسنة عندنا ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : «بني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب»^(٣) . وعند الشافعي رحمه الله تعالى بالكتاب ، وهو قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَاصِي سَبِيلٍ﴾ . حتى يجوز له الدخول عنده في المسجد على صبيح العجوز دون القمود . وعندنا لا يجوز له الدخول في المسجد أصلاً ، لا للعبور ولا للقمود ؛ لأنه لا فصل في السنة .

وافراد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَاصِي سَبِيلٍ﴾ علينا المسافرون ، سمعناهم الله تعالى بهذا الاسم لعروهم على السبيل ، كما أن المسافر سعى إلى السبيل لروءه في السبيل .

٣١٢- ومنها : حرمة الطواف بالبيت ؛ لأن البيت في المسجد ، ولا يحل له الدخول في المسجد ، فلا يحل له الطواف ضرورة .

٣١٣- ومنها : حرمة قراءة القرآن ، فقد روي ابن عمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم : أن

(١) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(٣) أخرجه أحمد وإسحق عنه . في كتاب الطهارة (٢٠٦) عن عائشة رضي الله عنها .

رسول الله ﷺ كان ينهى الجنب عن قراءة القرآن^(١) وروى: أن رسول الله ﷺ كان لا يحجزه شيء عن قراءة القرآن إلا الجنب^(٢)، والآية وما دونها في تحريم القراءة سواء عند الشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي؛ لأن الكل قرآن.

وعبد الطحاوي رحمه الله تعالى حرمة القراءة ياباً تامة؛ لأن المتعذر بالقرآن حكمان: أحدهما: جواز الصلاة. والثاني: حرمة القرآن على الجنب. ثم في أحد الحكمين - وهو جواز الصلاة - يفصل بين الآية وما دونها، فكذلك في حكم الآخر، وهو حرمة القراءة على الجنب، وهذا إذا قصد القراءة، فإن لم يفصلها فلا بأس به، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) على سبيل الشكر، وكذلك إذا قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إن قصد به القراءة يكره، وإن قصد به افتتاح الكلام لا يكره، وكذلك إذا ذكر دعاء في القرآن، وهو آية تامة يريد به الدعاء لا يكره.

٣١٤- ولا يكره له قراءة دعاء المغنوث في ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى؛ لأنه ليس بقرآن، وعند محمد رحمه الله تعالى أنه يكره؛ لأنه قرآن عند بعض الصحابة.

٣١٥- ولا يكره التهجي بالقرآن؛ لأن التهجي بالقرآن ليس بقراءة القرآن.

٣١٦- ويكره له قراءة التوراة والزيور والإنجيل.

٣١٧- وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الميثم رحمه الله تعالى في الفتاوى: ولا بأس بالمصحف ولا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن، ولا المرقم المكتوب عليه سورة الإخلاص؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَسِيحُوا إِلَّا الْمُسْطَهْرُونَ﴾^(٤)، وكتب رسول الله ﷺ إلى بعض القبائل: لا يس القرآن حائض ولا جنب^(٥)، وكما لا يجعل له من الكتابة لا يجعل له من البياض.

٣١٨- وإن مس المصحف بفلافة فلا بأس به، والكلام في الخلاف في حق الجنب نظير الكلام فيه في حق للمحدث. وإذا مسه يكره، أو ذيله فهو على الاختلاف الذي ذكره^(٦) في

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (١٢١)، وأبو داود في كتاب الطهارة وسننها (٦٨٨).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (١٣٦)، والثاني في كتاب الطهارة (٢٦٥)، وأبو داود (١٩٨).

(٣) الواقعة: ١.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٥) أخرجه الدارقمي في سننه في كتاب الطلاق (٢٦٦)، ومالك في كتابه في كتاب التلذذ للصلوات (٤١٩).

(٦) ومي ف: ذكرته.

المؤلفين

٣١٩ وبنّا إذاً، يعمل الله وغيره الخلق... يغرس الله، يسّ السحاب، فإنه لا يحسن التداية والمشيء لأن الحياة لا تنجم أبداً، كما لا تنجم أبداً

٣٧٠- ويذكر أنه من كتب التفسير، من كتب الفقه، ومن هو من كتب الأربعة: وقد ذكرنا توجه من من الحديث، والفتاح لأخرون، رحمهم الله تعالى، وسبق في من كتب الفقه.

٢٢١ ويذكره أنه كتبه العبد المخلص لله تعالى، وهو قول مجاهد، والنسب
 من شأنك لأنه من حكم من السلف، يقولهم أخذ السبع الإمام الغضائري عليه السلام، حقه
 الله تعالى، وكذلك السبع الإمام الغضائري عليه السلام، حقه الله تعالى، لأن يكون
 من هذا، ومن أي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كانت الصحيفه على الأثر
 لأنه ليس بها العرق، والكفاية توجد على ما عرف.

٢٢٦- وفي رواية أحب لأكل مبيغى أن يغسل بيمينه، ثم يضمضمه، ثم يأكل، والله أعلم بالصواب.

الفصل الرابع

في المياه التي يجوز بها الوضوء والتي لا يجوز بها الوضوء

هذا الفصل ينتمى على أربع

نوع منه في الماء الجارى.

٣٢٢- يجوز التيمض بالماء الجارى ، ولا يحكم بنجسه بوقوع الدجاسة فيه . ما أم يتغير طعمه ، أو قوته . أو ريحه ، وبعد ما تغير أحد هذه الأوصاف وحكم بغيره ، لا يحكم بغيره ما لم يزل ذلك لتغير ، لأن يرد عليه ما صار حنزا بزه ذلك التغير ، وهذا لأن إزالته عن النجاسة عن الماء غير ممكن ، فقام روال ذلك التغير الذى حكم بالنجاسة لأجله منه روال عن النجاسة . ولتقبل على أن العبرة في الماء الجارى لتغير أحد لآه صاف التي ذكرناها ، ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الأئمة : إذا سب من جب انجر من الثمرات ، ودخل أسفل منه ب صاب به أجرا أو إذا لم يتغير إحدى أوصاف الماء

٣٢٤- بعد هذه الكلام في نجس أناء ما يكون من الخربان من حتى حوايز الوضوء ، وقد اختلف المشايخ فيه .

فقال بعضهم : إذا كان مذاب بالنجاسة قبل اغتراف الغرة الثانية فهو ماء جبر ، وإن كان بخلافه فهو ليس بجبر .

وقد بعضهم : إذا كان حال لم ألقى فيه ثوب أو دوى بنجس به فهو جبر ، وإن كان بخلافه فهو ليس بجبر .

والأول ذهب إليه من كان يحال له عذره ، المتروك من تعمق موضوع من الماء ، ومن قطع حرارته ، ثم أتى حتى جرى فهو ليس بجبر ، وإن لم يقطع فهو جبر .

وقال بعضهم : إن كان يحال لو وضع إنسان يده عليه عرسا ، بقطع آخره ، فهو ليس بجبر ، وإن كان بخلافه فهو جبر .

وقال بعضهم : إذا كان محل لوضع اليد بنجس ما أخرجه منه ، ويقطع البحرين ، فهو ليس بجبر . وإن كان بخلافه فهو جبر . وهذا القائل لا يشترط الاغتراف من أعين

المواضع

٣٢٥- وهذا إذا كانت النجاسة غير مرئية. فإن كانت النجاسة مرئية، فإنه لا يتوضأ من الموضع الذي فيه النجاسة، وإنما يتوضأ من موضع آخر، هكذا قاله بعض المشايخ، وبعض المشايخ قالوا: إن توضأ من الموضع الذي وقع فيه النجاسة غلب النجاسة جاز إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء.

٣٢٦- وإذا جلس الناس صفوفًا على خط النهر، فتوضأوا جماعة جاز، وهو الصحيح.
 ٣٢٧- وفي التوضؤ: إذا كان الماء يجري فيه بقية، فأراد أن يتوضأ منه، فإن كان وجهه إلى مورد الماء بجور، وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لا بجور، إلا أن يمشي إلى كل طرف من مقدار ما يذهب الماء بفساته. قالوا: وذلك المسألة على قضية أهل الدرب، حيث يجوز صهاره عنهم وجاهلهم.

وفي نقطة انحدار يسمى "إذا توضأ في الماء الجري - وهو قليل أو كثير - فالأفضل أن يجعل يديه إلى أعلى الماء، يعني إلى موأءة ويأخذ الماء من الأعلى، وإن لم يفعل كذلك، وجعل يديه إلى أسفل الماء، يعني إلى مسيل الماء، وأخذ الماء من الأسفل، ففي الماء الكثير يجوز، وفي الماء القليل ينهي أن يتوضأ على الثاني ولو غر، حتى يمر عنه الماء المستعمل.

وهذا إذا كان الماء لا يجري جريانًا عاصلاً، وأما إذا كان يجري جريانًا عاصلاً بجريان كيف ما فعل. ومشايخ بحاري رحمهم الله تعالى توسعوا في ذلك، وجوزوا التوضؤ كيف ما توضأ لعدم البلوى إذا كان الماء كثيرًا.

٣٢٨- ماء النهر إذا انقطع من أعلاه، وبقي الجريان في أسفل النهر، فتوضأ رجل من أسفل النهر جاز؛ لأنه ماء جارٍ، هكذا ذكره في "فتاوى الشافعي".

٣٢٩- وفيه أيضًا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: ساقية صغيرة فيها كعب ميت، قد سد مخرجها، فجري الماء هليماً، لا بأس بالتوضؤ أسفل منه. وذكر الشافعي رحمه الله تعالى هذه المسألة بعينها في الأجتناب، وأجاب بأنها آية من الآيات، ثم قال: وعندنا أنه لا بأس بغير أبي يوسف رحمه الله تعالى، فأعاض في أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا يجوز التوضؤ به.

٣٣٠- وفي "الطحاوي" والنواري: لو كان القدر الذي يلاقي الخبيثة من الماء دون الذي يلاقي الخبيثة، جاز التوضؤ أسفل منه. وإن كان مثله أو أكثر، لا يجوز. قال:

وإذا كانت الجيفة ترى من تحت السماء ، لقلة الماء لا لصفاؤه ، كان الذي يلاقيها أكثر إذا كان سد عرص الساقية ، وإن كانت لا ترى أو لم تأخذ إلا أقل من النصف - لم يكن الذي يلاقيها أكثر .

٣٣١- ونظير ما ذكر في الطحاري و النوازل ، ماء المطر إذا جرى في ميزاب السطح ، وكان على السطح عذرة ، فإما ظاهر ، لأن الماء الذي يجري على غير العذرة أكثر ، وإن كانت العذرة عند الميزاب ، إن كان الماء كله أو أكثر ، أو نصفه يلاقي العذرة ، فهو نجس ، والأفوه ظاهر .

٣٣٢- وإن كان على السطح نحاسات كثيرة ، إن كان أكثر الماء يجري على النجاسة أو نصفه ، فإما نجس ، وإن كان أقل الماء يجري على النجاسة ، فإما ظاهر .

وفال رحمه الله تعالى : إن كانت النجاسة في جانب واحد من السطح ، فإما ظاهر ، وكذلك إذا كانت في جانبي ، وإن كان في ثلاث جوانب ، فإما نجس .

٣٣٣- ورأيت مسألة انظر في بعض الفتاوى وكان المذكور ثمة : وقال بعض مشايختنا رحمهم الله تعالى : المطر ما دام يطر فله حكم الجريان ، حتى لم أصاب العذرات على السطح ، ثم أصاب ثوباً ، لا يتنجس إلا أن يتغير .

٣٣٤- وفي مشرفات الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى : المطر إذا أصاب السقف ، وفي السقف شحاة ، فوكف وأصاب الماء ثوباً ، ينظر إن كانت النجاسة في جميع السقف ، فجميع ما وكف من السقف نجس ، وإن كانت النجاسة في بعض السقف ، وعامة السقف ظاهر ، فما وكف من السقف ، لا يكون نجساً ، ويكون العبرة للغالب وعامة السقف ظاهر ، فيكون الغالب إذا هو الماء الطاهر ، فلا يحكم بنجاسته ، كما جاز في بعضه شحاة والغالب هو الطاهر .

وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يرفف هذا التفصيل ، وكان يقول : النجاسة وإن كانت في بعض السقف ، إلا أن الماء قد مر عليها ، فنجس ، فهذا ماء جار نجس ، ولكن الصحيح : أنه ينظر في الذي يسيل من السقف والفتق ، إن كان مطراً دائماً لم يتفعل معه ، فما سال من الفتق فهو ظاهر ، وأما إذا انقطع المطر ، وسال من السقف شيء ، فما سال فهو نجس .

٣٣٥- وروى الشيخ الإمام العفوي أبو جعفر رحمه الله تعالى عن كلب ميث أحيس في النهر ، والماء يجري في جانبي الكلب ، قال : ينظر إن كان الماء الذي يجري في جانبي الكلب له

قوة الجريان، ومعه: أنه لو نعد بحرى ينصبه، يجوز له التوضؤ به، وكذلك إذا كان الماء يجري على أهلي الكلب، يجوز التوضؤ به. وإن كان جميع الماء يجري في جميع الكلب، ولمس فيه جانبه قوة الجريان، فإما نجس. وكان الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، لا يفرق بينهما، ويقول: الماء نجس في الأحوال كلها.

٣٣٦- وفي قلتي: إذا كان بطن النهر يحساو جرى الماء عنده، فإن كان الماء كثيراً بحيث لا يرى ما تحته لا ينتجس، وإن كان جميع بطن النهر نجساً، وهذه المسألة نظير مسألة أطحاوي في التوال.

نوع آخر منه في ماء الحياض والقدران والعيون:

٣٣٧- يجب أن يعلم أن الماء الواكد إذا كان كثيراً، فهو منزلة الماء الجارى، لا ينتجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه، إلا أن يتغير لونه، أو طعمه، أو ريحه، على هذا اتفاق العلماء، وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى.

٣٣٨- وإذا كان قليلاً فهو بمنزلة الجباب والأواني، ينتجس بوقوع النجاسة فيه. وإن لم يتغير أحد الأوصاف. وقال مالك رحمه الله تعالى: لا ينتجس ما لم يتغير أحد الأوصاف. وقال الشافعي رحمه الله تعالى فيمن دون الثنتين مثل فولاً، وإذا بلغ الماء قلتين وزيادة، مثل مول مالك رحمه الله تعالى. والقلتان خمس قرب، كمن قربة خمسون ماء، فيكون الجملة مائتين وخمسين ماء. وقد قيل: الجملة ثلاثمائة من.

حجة مالك رحمه الله تعالى ما روى عن رسول الله ﷺ: أنه مثل عن بئر بضاعة، وما يلتقى فيها من النجاسات، فقال عليه الصلاة والسلام: «ما جاء طهور لا ينجمه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^(١). فالنفس يتلوهى تنجس جنس المياه، إلا بتغير أحد الأوصاف الثلاثة.

حجة الشافعي رحمه الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثاً»^(٢)

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، وسأله (٥١٤)، وأخرجه الحافظ اربلي في نصب الراية (١١/ ٩٤) في باب الماء الذي يجوز به الطهارة، وأخرج اربع بن حبيب في مسنده ص ٧١ في باب أحكام المياه.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة عن ابن عمر (٢٥٨)، والشافعي في الطهارة (٢٦)، والسنائي في المياه (١٣٦٧)، والدارمي في الطهارة (٧٢٥).

حجنا على ما لك قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يبول أحدكم في الماء اند ثم يسير ولا يغتسل فيه من جذبة الماء» والغسل عن الجذبة لا يوجب تغيير الطعام واللبود والريح، فتؤلا الماء انراكد السبر بنجس يوفوع المجسة فيه على كل حال، ولا لم يكن لهذا الشئ معنى

وقال عليه السّلام: "إذا استنقظ أحدكم من صلاه فلا يقسمن يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا بدري أن يأت بدنه".⁽¹⁾ أمر بغسل اليد بطريق الاحتياط، حال يومئذ الحساس، وبحال غسل هذا اليد في الإناء لا يوجب تغيير الطعم واللون والريح، فلو لا أن الحاسة إذا كانت حيقنة ينتجس الماء على كل حال، وإلا لم يكن لهذا الاحتياط حال التوهم معناه وفائدة.

ولأن القياس في الكثير أن يتجسس أيضًا؛ لأن الجزء الذي لا فاء التجاسة يتجسس بملاقة
الجاسة إياه، كما في غير الماء من المانع، وإذا تجسس ذلك الجزء، يتجسس الجزء الذي
يخاوزه، ثم وهم حتى يصير الكل عداً، كما في غير الماء من المانع، ولكن ترك القياس في
الكثير لأجل الضرورة؛ لأن صون الكثير بالأولى غير ممكن، ولا ضرورة في القليل؛ لأن
صون القليل في الأولى ممكن، فيعمد في القليل بالقياس.

وأما حديث بشر بضاعة فلبيس بثابت ، وثبت فهو محمود على أن ماءه كان كثيرًا ، أو كان جاريًا ، فإنه روي أنه كان ينفق منه خمس مائة ، أو سم مائة

وَحُجَّتَنَا عَلَى النَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَّهُ دَسَّوْا إِلَيْكُمْ حَكْمَ مَجَاسِدِ الْمَاءِ الْبُيُوتِ لَوْ قُوعِ الْفَأْتِرَةِ فِيهِ إِذْ وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ أَجْمَعُونَ عَلَى تَجَاسِدِ الْمَاءِ الْبُيُوتِ لَوْ قُوعِ الْفَأْتِرَةِ فِيهِ ^{١١} ، وَمَاءُ الْبُيُوتِ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتَيْ وَخَمْسِينَ مِثْقَالًا

وأما ما علق به الشافعي رحمه الله تعالى فـكـ: لا يصح التعلل به من وجوه: فإثره في
سنده ضعفاً، وروى عن علي بن الحسين - أستاذ البخاري رحمه الله تعالى - أنه قال:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء عن حدث أن هريزة (٢٣٢). وسُم في الظهارة (١٦٤). وأبو داود (٦٣)، والترمذي (١٤٢).

(٦) أحمد بن أبي البختري في التوضيح (١٥٧)، ومسنم (٢١٦) في كتاب الطهارة. والترمذي (٧٤١)، وابن أبي

(۳) وکنز فی الاما و م . ابی عامر کنزاً و کتاب حارثہ .

(2) میں نے اسے (اسیڈر کتبہ) جو ہے وہ

لا يصح هذا الحديث عن رسول الله ﷺ. وفي مثله اضطراب، روي إذا بلغ الماء قللين أو ثلاثاً، وروى إذا بلغ الماء أربعين قلّة. والقنّة مجهولة، تذكر ويراد بها قامة الرجل، وتذكر ويراد بها رأس الجبل، وتذكر ويراد بها الجرة، فلا يتعين البعض إلا بدليل^(١).

وقوله: لا يحتمل حبثاً، يحتمل معنيين. يحتمل ما قاله الشيخ رحمه الله تعالى، ويحتمل معنى الضعيف، يعني: لا يحتمل النجاسة لضعفه، فينجس لقنّته. كما يقال: فلان لا يحتمل الضرب، أي: يصح عن محتمل الضرب، وهذه الثانية لا تحتمل هذا الحمل أي: لا تطبق حسابه، فلا يصح التسوؤ به مع هذه الوجوه. وعن أبي يوسف في ثوابي الحسين: أن يكون عبداً سبع، وهو مقدار القلّتين، وهو جازٍ ولها معان، فتدبراً: حل من ثباته، فلا يأمر به: لأن في معنى الماء الجاري.

٣٢٩- وفي مستطرفات النسخ الإمام النخعي أبي جعفر رحمه الله تعالى: وقال بعض المتأخرين رحمه الله تعالى: الرصوة ما شاء أن لا يجوز، وإن كان عشرة في عشر^(٢) أو أكثر منه.

ووجه ذلك أنا أحسننا على أن يخص إذا كان أقل من عشرة في عشرة، أنه لا يجوز التوضؤ فيه، وإلا لا يجوز لأن بالاستحجام يصير الماء تحساً، لكونه قليلاً، فيحصل التوضؤ بالماء النجس.

وإذا كان عشرة في عشر، فبالاستحجام يتحس من ذلك الجنب مقدار ما يتحس إذا كان أقل من عشرة من ذلك الجنب، فيحصل التوضؤ بماء النجس، ولكن هذا ليس بشيء؛ لأن فيه كلاماً، أن النجاسة إذا كانت غير مربية هل ينجس موضع وقوع النجاسة؟ وسأبني بيان ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ولئن سلمنا ذلك إلا أنه يظهر التحريك في حالة الاغتراف؛ لأن الماء النجس يظهر بالاختلاط بالماء الطاهر. ألا ترى أن الماء الراكد في النهر إذا تنجس، فنزل من أعلاه ماء طاهر، أو أحره وسيله أنه يظهر، وإذا ظهر باختلاطه بالماء الطاهر، وبرود الماء الطاهر عليه، فكيف ههنا يجعل ما بقي من الماء طاهراً وأردأ على ما تنجس؛ توسعة للأمر على الناس.

٣٣٠- ثم لا بد من حد فاصل بين الكثير والقليل فنقول: إذا كان الماء بحيث يخلص بعضه إلى بعض، بأن تصل النجاسة من الجرة المستعمل إلى أخاب الأخر، كان قليلاً، وإن

(١) وفي ب و ه: بالبدليل.

(٢) وفي ه: لا يجوز إلا إذا كان عشرة.

كان لا يخلص كان كثيراً. وإذا شبه الخلو من فلولاب فيه كالجواب فيما إذا لم يخلص.
ثم اتفقت الروايات عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى في الكتب المشهورة: أن الخلو يعتبر بالتحريك، إذا حرك طرف منه، إن لم يتحرك الطرف الآخر فهو لا يخلص، وإن تحرك الطرف الآخر فهو مما يخلص، فيستدل بوصول الحركة إلى الجانب الآخر على أن الجاسة وصلت إليه، وبعدم وصول الحركة على أن الجاسة لا تصل إليه.

وهذا لأنه تعذر معرفة الخلو بوصول عين النجاسة؛ لأن من النجاسات ما لا يرى ووصول إلى الجانب الآخر كالجواب والمحرر، فيعتبر الخلو من يسيء آخر، فأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اعتبروا الخلو بالتحريك. والمتأخرون اعتبروا الخلو من يسيء آخر، فعن أبي نصر بن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه قال: إن كان الماء يحال، لم يغسل فيه. وذكر الجانب الذي اغسل فيه، ووصلت الكثرة إلى الجانب الآخر، فهو مما يخلص بعضه إلى بعض.

وأبو حفص الكبير رحمه الله تعالى اعتبر الخلو من يسيء آخر، وهو الصبي فقال: يلقي فيه الصبي من حاسبه، فإن أثر الصبي من الجانب الآخر، فهو مما يخلص بعضه إلى بعض. وأبو سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى يقول: "إن كاد عشر في عشر، فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض، وإن كان أقل من ذلك، فهو مما يخلص".

وعن محمد رحمه الله تعالى في التواتر: أنه سئل عن هذه المسألة فقال: إن كان مثل مسجدي هذا، فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض، فلما قام مسح مسجده، فكان ثماناً في ثمان في رواية، وعشراً في رواية، واثنى عشر في اثني عشر في رواية. وأكثر مشايخنا رحمه الله تعالى على أنه إن كان خمسة عشر في خمسة عشر، لا يخلص فيه نسبة، وإن كان ثمانية في ثمانية، يحتاج فيه.

وعامة المشايخ رحمه الله تعالى أحضروا قول أبي سليمان رحمه الله تعالى، وقالوا: إذا كان عشر في عشر فهو كثير، وبعضهم اعتمدوا على التحريك؛ لأنه تعذر اعتبار الكثرة والصغ، لأن في النجاسات ما يرقى نحو البرز والحمر، فيصل إلى الجانب الآخر قبل وصول اللون والكثرة إليه. ولأن قدر الصبي يتفاوت، والكثرة قد تكون وقد لا تكون.

ونعذر انتشار المداخلة^(١) لأن دار وإيران فيه قد اختلف، عرب فحسد رحمه الله تعالى، وقد صبح أنه قد رجع عنه، فيعتبر التحريك بعد هذا.

روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعتبر التحريك بالاعتسالي، لأن حاجة الإنسان إلى الغسل في المياه الخارجه والخباض أكثر من حاجته إلى الوضوء، فإن الوضوء يكرر في البيوت غالباً، وفي رواية أخرى عنه: أنه يعتبر التحريك بالوضوء، لأن التحريك بالوضوء أخص، ومبني الماء في حكم النجاسة على أثره دفعا لتصوره، فإن أقيم من أن يتنجس الكثير، ولكن سقط حكم النجاسة عن الكثير تخفيفاً، فكما اعتد التحفيف في أصل الماء، كذلك يعتبر التخفيف في التحريك. ومن محله رحمه الله تعالى: أنه يعتبر التحريك بنفس اليد، لأن التحريك باليد أخص، قال سائدا رحمه الله تعالى: وإنما يعتبر تحريك الجانب الآخر من ساعته لا بعد المكنة، ولا يعتبر نفس التحريك وحساب الماء، فإن الماء وإن نشر بعد وبشرك، وإنما اشترط أن يرفع وينقص من الجانب الآخر من ساعته، وينموه، وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

حينئذ إلى بيان مقدار العمق فنقول:

٣٤٦ ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه: أنه ينبغي أن يكون عمقه قدر ذراعين. وهذا على قول من يعتبر التحريك بالاعتسالي، لأن على قوته ينبغي أن يكون الماء حذاته يتأثر فيه الاعتسالي، وذلك قدر ذراعين. وبعضهم قالوا: بشرط أن يكون بعمق أربع أقدام لا يحصر ولا يظهر ما تحته.

وقال بعضهم: لو حرك أحد الماء مرة لا يتكدر^(٢) وجه الأرض، وحكي عن الشيخ الإمام الزاهد أنه مكر من حامد رحمه الله تعالى أنه قال: لا، وهذا بخلافه لما سبق بأربعة أصابع معروفة.

٣٤٧ ثم الجواب إذا كان كبيراً بحيث لا يخلص بعضه إلى بعض متى وقع فيه نجاسة، حتى لا يتنجس جميعه، هل يسجد شي منه؟ فهذا على وجهين: إما إذا كانت النجاسة مريئة أو غير مريئة، فإن كانت مريئة لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة، وإما لو كانت من

(١) وفيه في النسخة.

(٢) وفيه في النسخة لا يتكدر بالزاد وجه لأرض.

ناحية اخرى ، كما هو له بخارى

٣٤٣- بعد هذا اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسألة ، وبذلك لا بد من تشدد ما يحتاج إليه عند الرضوخ والاستقاء ، فإن عرك النجاسة لم يعمل أثناء من ذلك التوضيع وقال بعضهم : تنجس حول الشعر^(١) مقدار حرم من صغير ، وما وراءه طاهر وقال بعضهم : تنجس في ذلك ، إن وقع تحريكه أو لمسها لم تنجس إلى هذا الموضع ، نوصاً ويشرب منه .

٣٤٤- ويشتري على هذا ، إذا لم يمس في مصبغة^(٢) ، فوجد فيها نجاسة بعد ما فرغ من الوضوء ، إن كانت النجاسة غير مرتبة ، كمن مال بها يدين ، أو اغسل فيوا جنب ، حكى عن بعض الأئمة : إن فرق بين النجاسة المرتبة وغيرها ، فإنه يجوز^(٣) التوضيع من جانب آخر .

ومشايخ بخارى ، ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى فرقوا بين المرتبة وغيرها ، فقالوا : هو غير المرتبة ، ينقض ما اجاز الذي رفعت فيه النجاسة ، كما ينقض ما اجاز الأخر ، بخلاف المرتبة ، لأن الحكم من الكبير مشترك لما بخارى ، والخراب في الماء البخارى على هذا الوجه ، إن كانت النجاسة مرتبة أو ينقض ما اجاز في موضع الذي وقعت فيه النجاسة ، وينقض ما اجاز موضع آخر ، وإن كانت غير مرتبة^(٤) ينقض ما اجاز في جانبها ، بل في مسألة كتاب الأئمة ، وقد مر ذكره .

٣٤٥- ويشترى على هذا ما إذا غسل وجهه في حوض كبير ، وسقطت عسائنة وجهه في الماء ، فرجع ما من موضع الوقوع قبل التحريك ، قالوا : على قول أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجوز ما لم يترك الماء ، لأن الذي وقع فيه ماء مستعمل ، والماء المستعمل عند غسل ، وإن كان المثل كدليل الشيخ الإمام القاضى أبو جعفر الأسدي وسنى رحمه الله تعالى . وغيره من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى حرموا ذلك ، وحملوه كله للجباة بكثرة الماء ، ولو شعروا فيه لشعروا ببلوى .

٣٤٦- ومن هذا الجنس مسألة أخرى ، وصورتها : إذا كانت به فرجة ، فغسل القدم أو

(١) وكان من أجل التبريد في البحر ، من الماء ، وما أشبه من ذلك .

(٢) المصفاة ، التي تقع :

(٣) وهو ما مر : لا يجوز له التوضيع

(٤) مسألة من الأئمة : وإن شرب من ماء .

القيح فيها، أو غسل النجاسة عن موضع من أعضائه أو ثوبه، أو استنجي ووقع ذلك في الماء، أما إذا تغير الماء، لا شك أنه يتنجس موضع^(١) التغير، وإن لم يتغير يدخل فيه شبهة قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٣٤٧- وفي آجناسي لناطفي: أن من اغتسل من حوض، فلا خير أن يتوضأ في ذلك المكاء. - وليس لرجل أن يغتسل في الحوض الكبير بإحاجة الجيفة.

٣٤٨- وإذا كان الماء في الغاوين أو خدق، وله طول مثلاً مائة ذراع، وعرضه ذراع أو ذراعان، فاعلم بأن في جنس هذه المسائل أقوال ثلاثة: على قول أبي سليمان الحوزجاني رحمه الله تعالى: يجوز التوضؤ منه من غير تفصيل، ولو وقع فيه نجاسة يتنجس من طوله عشرة أذرع.

وقال محمد بن إبراهيم الكبير: إن كان هذا الماء مفداراً لم يجعل في حوض عرضه عشرة في عشرة ملا الحوض، وصار عرضه قدر فبر، يجوز التوضؤ منه، وما لا فلا.

وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو بكر بن طرخان يقول: لا يجوز الرضوء فيه، وإن كان من بخاري إلى سمرقند. فقبل له: فما الخيلة في جوار الرضوء منه؟ قال: يحفر له حفرة فرياً من الخندق، ثم يحفر نهيرة من الخندق إلى الحفرة، حتى يسيل الماء من الخندق إلى الحفرة هي النهيرة، فيصير الماء في الخندق جنازياً، فيتوضأ إن شاء من الخندق وإن شاء من النهيرة، وهذه حيلة حسنة.

٣٤٩- الحوض الكبير إذا جمده ماءه، فنقب^(٢) إنسان نقباً ليتوضأ، فهذه تسألة على أربعة أوجه:

الأول: أن يخرج الماء من النقب، وصار على وجه الجمد، والجواب فيه كالجواب على ما إذا كان على وجه الأرض من اعتبار العرض والطول والعمق.

٣٥٠- والوجه الثاني: أن يكون الماء تحت الجمد (متفصلاً عن الجمد، وفي هذا الوجه يجوز التوضؤ منه، ويكون الجمد كالسقف).

٣٥١- الوجه الثالث: أن يكون الماء تحت الجمد، إلا^(٣) أنه متصل بالجمد، ففي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى، بعضهم اعتبروا النقب، وقالوا: إن كان ماء النقب

(١) وفي أب: أنه يتنجس بموجب التغير، وفي ط: أنه يتنجس موضع التغير بتغير موضع النجاسة.

(٢) وفي ب: نقب.

(٣) ساقط من الأصل. - واستدركناه من النسخ الأخرى.

كثير على التفسير الذي قلنا يجوز التوضؤ به ، وما لا فلا . وبعضهم اعترضوا بحسنة الماء ، وقالوا : إذا كان جملة الماء كثيراً على التفسير الذي قلنا يجوز التوضؤ به ، وما لا فلا . وقد كان بنى عبد الله بن السائب ، والشيخ الإمام الزاهد أبو حمزة الحنزي رحمه الله تعالى

٢٥٢- وعني هذا التواتر^(١) التي في التوضؤ : - بعد بعض شراح ، رحمهم الله تعالى يعتبر حصة الماء ، وبعد بعضهم : يعتبر به كثرايته إذا كان الماء متصلاً بالأشجار ، واتصال ماء الشريعة بالماء الخارج مما لا يمنع ، خصوص تغيير استعمل منه خصوص صغير ، لأنه لا يجوز التوضؤ من أحوص الشجر (وإن كان ماء طومس الصغير) ، متصلاً بماء الخوض الكبير

وكذا لا يعتبر اتصال ماء الشريعة بتأخيرها إذا كانت الأشجار متصلة ، وإن كان السطح أسفل من أشجار الشريعة قليلاً ، يجوز التوضؤ به . والنزديسي رحمه الله تعالى اعتمد على الخلاف في مسألة الجهد ، وفي هذه المسألة ، ولكن شرط تحريم الماء في كل مرة برفع اليد

٢٥٣- الوجه الرابع : - يكون الماء في الثوب قليلاً ، في انطشت ، ذكر الزندوسني رحمه الله تعالى في طعنه ، أن التوضؤ لا يجوز منه عند عامة العلماء ، إلا إذا كان الثوب عسراً

، وإن نجس الماء بأي من ذلك ، ثم ذهب إليه ، ذكر هذا المصنف في قول شمس الأثره الخياط رحمه الله تعالى : إنه هذا الماء طاهر .

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مشرعة شاحل فيه الماء ، ويخرج إلا أنه لا يطهر حركة الماء ، أنه يجوز التوضؤ منه . وإن كان الماء لا يذهب ، كما وقع من يده ويدور فيها ، فلا بأس بها

٢٥٤- وفي مشرفات الشيخ الإمام الفقيه أبي حمزة رحمه الله تعالى : لو نوضأ في اجبة^(٢) الخصب ، إن كان لا يحاصر بعضها إلى بعض حائل ، قال : اتصال الخصب بالخصب لا يمنع اتصال الماء بالماء . وكذلك لو نوضأ من أرض فيه زرع ، وبعض الزرع متصل ببعضه ، يجوز .

٢٥٥- وإذا نوضأ من غدير ، وعلى جميع وجه الماء حراموه ، فقد قيل . إن كان محال لو

(١) قوله التواتر : جمع التواتر ، وهو تصادق من اجزاء

(٢) ما نفع من الأصل . وأنت من الصحب المتأخرين الذين ساءلوا

(٣) قوله أسمة : الشجر الكثير الغطاء .

حرارة يتحرك الماء بجوار

٣٥٦ - إذا توضع في حوضي أحمد ماء ، إلا أنه وفق تكسر تحريك الماء جاز وفهمه فيه . وإن كان أحمد على وجه الماء فصاعداً قطعاً ، إن كان كسراً لا يتحرك بتحريك الماء ، لا يجوز الوضوء به ، وإذا كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء ، يجوز الوضوء به ، بحركة ما هو كان على وجه الماء ، لا يجوز ، لا يتحرك بتحريك الماء ، لا يجوز الوضوء به ، وإن كان يتحرك بجوار .

٣٥٧ - الحوض إذا كان أهل من عشر من عشر [لكنه عميقاً] فوفعت به النجاسة حتى تنجس ، ثم اسقط ، وسار عشر في عشر ، ثم نجس ؛ لأن النجس لا يظهر بالانساقط والفرق ، ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ، ثم اجتمع الماء ، وصار أقل من عشر في عشر ، فهو طاهر

٣٥٨ - في فتاوى الشيخ الإمام لعنه أبي البيث رحمه الله تعالى . وفيه أيضاً . حوض هو عشر في عشر من ماء ، ووفعت فيه نجاسة حتى تنجس ، ثم اسقط الحوض ، ولم يخرج منه شيء ، لا يجوز الوضوء به ؛ لأنه قلل محل الماء بتنجس

٣٥٩ - في الجامع الأسفل : مثل أن تصير الدبوس ، رحمه الله تعالى ، عن غدير كبير لا يكون فيه ماء في الصيف ، وتروى فيه الدواب والنبات ، ثم ملأ في الشتاء ماء ، ويرفع الناس عنه نجاسة ، ويتوضؤون منه ، قال : إن كان الماء الذي دخن الغدير أولاً يدخل على مكان نجس ، قالوا : وتجعد نجس ، وإن كثر الماء بعد ذلك ؛ لأنه كسباً دخل صار نجساً ، فلا يصح بعد ذلك ، وإن قدر كثيراً . وإن كان ماء الذي يدخل الغدير أولاً يدخل على مكان طاهر ، ويستقر فيه حتى يصير عشر في عشر ، ثم تنسئ إلى النجاسة ، قالوا : والخمد ساعدان ، لأن أسماء صار كثيراً قيل : صوته إلى النجاسة ، وأسماء الكثير لا يتنجس بالتبديل النجاسة ما لم يظهر فيه أثر النجاسة . وكذلك الغدير إذا دخل ماء ، وصار أربعاً في أربع ، فوفعت فيه نجاسة ، ثم دخل ماء ، إن صار أحد عشر في عشر ، قيل أن يبدل إلى أن نجاسة فهو طاهر . وما لا فلا

٣٦٠ - وفي نظم الرندوسي : الحوض الكبير الخالي إن كان فيه شيء ، لم تقوض ، ثم جاء السد وملأه ، قال أكثر أهل بلخ وأبو سهل الكبير البخاري رحمه الله تعالى : إن الماء نجس . وقال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر ، والشيخ الإمام الفقيه إسماعيل بن حسن الزاهد البخاري رحمه الله تعالى : إن الماء طاهر ، فيحمل بأنه بأن ، ويخوط بعد ما سأل . قال الرندوسي : إنه أحد عقلاء البخاري رحمه الله تعالى ، هكذا أفنى الشيخ الإمام الفقيه عبد

المعنى: لا تتركوا ما بين يديكم من هذه الأشياء حتى يذهبوا بها.

[illegible]

٢٦٦ وأما بعد فقد عرفت من المختصر لتفصيل الفرائض في أحد عشر فروعاً من ذلك من لا
 فروعاً إلا أنها - سعة الإلمام على المسير - وبعد عطفها على الفروع السابقة لا بد من
 التمسك بحديث وروايع السابقة في المسألة هذه والأصح أن يقال: ينظر في أهلية كل واحد
 من ذلك ما يليه

[illegible][illegible] $\rho_{\text{eff}} = \frac{\rho}{1 + \beta_0^2}$

ظهر الدين المبرغيناني رحمه الله تعالى ومن المشايخ من شرط خبر ج مثل ما كان في الحوض من الماء النجس مرة واحدة.

٣٦٥- حوض صغير يدخل الماء فيه من جانب ويخرج من جانب آخر، فنوصف فيه الإنسان، ذكر في مجموع التوازل عن الشيخ الإمام الفقيه أبي الحسن الرستغيني رحمه الله تعالى: أنه إذا كان أرمعاً في أربع فساداته، يحوز التوضؤ فيه. وإذا كان أكثر من ذلك لا يجوز. ولا في موضع دخول الماء، وعمره ج؛ لأن في الوجه الأول ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستثر فيه، ولا كذلك في الوجه الثاني.

٣٦٦- وحكى عمر الشيخ الإمام تميم لأئمة الخواري رحمه الله تعالى، أنه مثل عن ابن الماء، أنه كان في خمس، وكان يخرج الماء منه دل؛ إن كان ينحدر شحيرت الماء من جريانه، وهو يسعين بالحركة بجوز. وسئل الشيخ القاضي الإمام زين الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى عن هذه المسألة، فأجاب بجواز مطلقاً. ففي آخره الصغير إذا كان يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب، يجب أن يكون هكذا؛ لأن هذا ماء جار، والماء الجاري يحوز التوضؤ فيه، وعليه الفتوى.

٣٦٧- وإذا كان على شط النهر أو على شق الحوض مثل الأفتق، يدخل فيه الماء من اعوض أو النهر، والماء الذي فيه متصل بماء الحوض والنهر، لأن "جريان النهر أو الحوض لا يظهر فيه، فحوضاً رجل في ذلك التوضؤ، إن كان مقتداً ما فيه من الماء من حيث الطول يبلغ أربعين ونحوه إلا يجوز التوضؤ فيه، ولا يجعل ذلك نوعاً للتوضؤ والنهر. وإذا كان أقل من ذلك يجوز، ويجعل نوعاً للحوض والنهر. هكذا قيل. وقد قيل لا يجوز التوضؤ فيه. ولا جعل نوعاً للحوض والنهر" على كل حال.

٣٦٨- حوض صغير كروي رجل منه نهر أو أخرى الماء فيه وتوضأ، ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر، فذكر في رجل آخر سهر آخر، وأمر في فيه الماء وتوضأ، جاز وصورة الكل، وإن كان بين المكانين مسافة قليلة.

٣٦٩- وكذلك حفيرتان، يخرج الماء من إحدهما ويدخل في أخرى، فنوصف الإنسان فيما بينهما، فإذا كان بين الحفيرتين قليل مسافة فماء الحفيرة الثانية طاهر، هكذا قاله حلف بن

(١) قوله الأفتق جدول صغير

(٢) وفي رواية أخرى: إن كان.

(٣) ما نقله من الأصل، واستثنى من الشيخ سواء.

أوب : فغير من ينجس ، وحدهم الله تعالى ، وإن لم يكن سبباً مبدعة ، فلهذا الحصة الثانية
بسر : وشذلك في آخره ، إذا لم يكن بين التكاليف مسافة لا يجوز وصول الثاني

والثاني في أنه إذا كان بين التكاليف مسافة ، والماء الذي بينهما ، الأول يرد عليه ماء جار
قال : أحسنه من المكان الثاني ، فلا يظهر فيه حكم الاستعمال ، وأما إذا لم يكن بينهما
مسافة ، وأما الذي يرد عليه الماء الأول ، لا يرد عليه ماء جار قبل أن يمتنع في المكان الثاني ،
فيظهر فيه حكم الاستعمال ، فلا يظهر بعد .

وعلى قياس مسألة الشك - يعني أن لا يشترط المسافة على قول بعض المتأخرين وحدهم الله
تعالى ، وعندهم تلك المسألة

٣٦٠ - المسألة : إذا كان بعد ستراب واسع ، وسعة إضافية من ماء ، يحتاج إليه ، ولا ينقص
وجود الماء ، لكن على قطع من ذلك ، ما لا يصنع ؟ قيل : يعني أن يغير أحد من رضاء ،
سبي يصب الماء من صرف من الستراب وهو ينقصاً ، وعند الخلف الأحرار من الستراب إذا
منه ، يحتاج فيه الماء ، فإنه يكون الماء جارياً أو غيراً ، هذا قول بعض المتأخرين وحدهم الله
تعالى .

وبعض المتأخرين يقولون : ذلك إذا كان لا يصير مستعملاً إذا كان له ددد ،
قاله بن والبر : وأما ذلك ، لم إذا لم يكن له مدد ، ويجوز للموحد أن يتركه من حوض
الذي يخاف أن يكون فيه قذر ، ولا يفيض به فليس أن يسأله عنه ، وليس عليه أن يسأل . وبنى أن
لا بدع التوضيحه حتى يتبين أن فيه مدداً

٣٦١ - وإذا ستر ماء الحوض - وهو كثير - ولا حتم بوقوع النجاسة ، فلا بأس
بالتوضيحه ، لأن الماء قد يغير لغيره ، لو كان ، وقد يغير لغيره ، الأثر في فيه ، فالتوضيحه لا بدل
على وقوع النجاسة فيه لا محالة . فيجوز التوضيحه منه ، ولو كان حتم .

نوع آخر في ماء الأبار :

٣٦٢ - البئر من الأبار : حوض الضيق بعمقه ، ماء مما يعد به ماء الحوض ، الضيق
لأن عرض الأبار من الضيق يكون أقل من عرض البئر ، حتى لو كان باراً عرضها عشرة أقدام
عشرة ، لا يحكم بنجاستها بوقوع النجاسة فيها ما لم يغير بئر الماء ، أو طعمه أو أثره .

١٠ - من ماء - لا يعمل

١١ - من ماء - لا يترك

١٢ - من ماء - لا يترك

٣٦٣- وفي رواية من رواتهم عن محمد بن حبيب انه قال: «سئلت أبا داود يومئذ رحمه الله على أن يحكم على ماء أقبس به لا يسحب إلا ماءه جبار ثم قال: هو عليه أن لا يمسح به روح ولا عطر ولا حذائون ولا أخواب حتى يذهب الماء عنه، وإلا كان قد حكمه ما فيه إلا أن يمسح».

أشار إلى أن قضية القميص أن لا يحكم بنجاسة البشر، إلا أن نجاسة القميص بالآلة، إلا أن ذلكي بعد، والخلاف أن حياؤه أنه مسح من جانب، مستخرج من حديث، وقيل، إذا لم يمسح به ماء، بل مسح به الماء في حياؤه، وأصل المسيرة، لا التبرع عن وقوعه، ونجاسته في البشر غير ممكن.

ثم يرفع من الماء ويعد

٣٦٤- نوع: لا يمسح الماء، وهذا النوع في دفعه قد، قد، يسحب به مزج بعض الماء، ويسمى، لا يسحب به مزج شيء من الماء.

٣٦٥- ثم القسم الذي لا يسحب فيه مزج بعض الماء في الأيدي الطاهر إذا لم يمسح به، وليس على أعضاءه نجاسة، ويخرج منها حياؤه، وهذا جراب طاهر الرواية.

ورد في حديث من أتى حبيذاً ومعه ماء فقال: «أه يا بني» يرد به بطريق لا يحسن، لأن الماء بلا أي أعضاء الظهرة، وذلك يوجب مسحة له لو قصد، فاعلم، في إيجاب أنى ما ورد الشك في مزجه، ذلك عشارون، باطل، وإن كان، جازاً، مزج، لا يبرهن، لأن أحدت يرونه، فصار حكمه كحكم المظهر، فصار في المزج، فصار، ويعين، وكذلك مسر الخسائس الماهرة في حب الظاهر والمسر، فصار، أسماها لا يمسح الماء، ولا يسحب مزج شيء منه، وكذلك كل حيوان هو ظاهر السبق وما يحصل منه، حيوان الحسان وما أسفه، فإذا وقع فيه وأخرج منه حل لا ينجس منه شيء.

٣٦٦- ثم القسم الذي يسحب فيه مزج بعض الماء، فآلة وقعت في الماء، أو غصن، أو دجاجة، أو شاة، أو سم، أو حمض من ماء، لا يسحب الماء، ولا يمسح به، وهذا المستحب، لأن هذه الحيوانات ما كانت حية فهي حاضرة، والمفسر أن ينحس البشر بوضوح واحد من هذه الخيارات ألقبها، وإن أخرجت حياؤه، لأن مسح هذه الحيوانات، المسح، فتسحب النجاسة في الماء، فيوجب نفي الماء، لكننا كما نعيان

لحديث رسول الله ﷺ، وأثم الصلحانة وضوء الله تعالى عليهم، فإنهم لم يعتبروا نجاسة المسيل، حتى أمروا بارتج بعض ماء البئر بعد موت الفأرة فيه، ولو اعتبروا نجاسة المسيل، لأمروا بارتج جميع الماء.

ولكن مع هذا، كان اتوافع فأرة، يستحب لهم أن يترجوا عشرين دلوًا. وإن كان لوافع ستور أو دجاجة مخلقة، يستحب لهم أن يترجوا أربعين دلوًا، لأن مسؤ هذه الحيوانات مكروه، على ما يأتي بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

والغالب أن الماء يصب في الوافع، حتى لو تيقنا أن الماء لم يصب به هذه الحيوانات، لا يترج شيء من الماء، وإن كانت الدجاجة غير مخلقة، لا يترج منها شيء، هذا الذي ذكرنا كله طاهر الرواية.

٣٧٧- وفي رواية السنن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسألة الشاذل وابتان في رواية قال: لا يترج منه شيء، كما هو جواب ظاهر الرواية. وفي رواية قال: يترج ماء الشاذل. وعلى هذه الرواية قتل. لأن قول الذي يجرى على مخذبه ورجليه فيها، وكأن المراد من الرواية الأخرى ومن ظهر الرواية إذا لم يكن على مخذبه برجليه يولي. وفي القنبري: الصلاة التي تلصق فخذهما بيولها إذا وقع في البئر، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يترج عشرون دلوًا، لأن نجاسة يولها حبيصة، فوجب إظهار الخفة في رجس مزج أدنى ما ورد في القنبري.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرج جميعه، لأن أثر خفة النجاسة يظهر في التوب دون له. ألا ترى أنه لو وقع قطرة من يولها في التوب يترج جميع الماء.

٣٧٨- ولو وقع فيه لرس وأخرج حيا، فعلى قولهم لا يترج شيء منها، لأن عينه طاهر عندهما، وسواء كانت وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، يترج منها دلاء بطريق الاستحباب، لأنه طاهر في نفسه. وهو لا يتلفخ فخذه بيولته، إلا أن مسؤه مكروه على إحدى الروايتين عنه، يترج دلاء لهذا.

٣٧٩- ثم في كل موضع كان الترح مستحبًا لا ينفص من عشرين دلوًا. إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتابه الرواية إبراهيم عنه، وصورة ما ذكر في التور: فأرة أم دجاجة مخلقة أو حرة وقعت في بئر وأخرجت منها حية، قال: إن توصاً منه أجزأ، وأحب إلى أن يترج منها عشرون دلوًا. ثم قال: ولا يكون الترح في شيء من الآثام إلا أن من عشرين دلوًا.

فبعد قدر النزع في هذه المسألة بعشرين ذوقاً، وتنتج في هذه المسألة طهارة الاستحباب ثم عطف عليه قوله: (ولا يكون النزع في شيء أقل من عشرين ذوقاً، فيعلم بذلك الجدل أنه أراد بقوله: (ولا يكون النزع أقل من عشرين النزع المستحب).

٣٨٠- وقيل أبو يوسف رحمه الله تعالى: (النزع نحو ما لا يكون أقل من عشرين، أما النزع المستحب بكونه أقل من عشرين، ولا يكون أقل من عشرة، ألا ترى أنه قال في السؤر: (ينزع عشر ذلاء، أو نحو ذلك، وذلك بقوله الاستحباب).

النوع الثاني:

وهو الذي يعد ماء البئر أقساماً: قسم يسهل جميع ماء البئر لا مخالفة، وقسم يسهل ماء البئر على أحد الاعتبارين، قسم فيه اختلاف، وقسم يسهل بعضه.

٣٨١- أما القسم الأول، فسائر النجاسات نحو بول الأدمي وجميعه، وروث مالا يؤكل لحمه من الحيوانات على الأعمى، ويزور ما يؤكل لحمه على الخلاف، وسباني بين النجاسات بعد هذا في فصل على حدة.

وكذلك إذا وقع فيها عشر أو نحوها، فمن الأخيرة التي لا يحل شربها، وذلك إذا وقع فيها خنزير أو سبع، يجب نزع جميعه إياه، وكذلك لو دخل في البئر حية، أو محدب فطلب المدثر، على أعضائه نجاسة، لأن لم يكن مستنجباً، أو كان مستنجباً، فخرج، ينزع جميعه إياه، وكذلك إذا وقع كافر في البئر وأخرج حياً، نزع ماء البئر كله، فذكره في كتاب الصلاة للحسن رحمه الله تعالى، وكذلك السقط إذا وقع في البئر قبل العسل أو بعده، نزع ماء البئر كله.

وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى في السقط كذلك: (فإذا استهل في العسل كذلك، وذكره بعد إذا استهل بعد العسل أنه لا يسهل ماء).

في فتاوى الشيخ الإمام لغضب أمير المؤمنين، والتبجيع^(١) إياه أمر القاسم الصغفر رحمه الله تعالى في الإنسان الميت، لو وقع في البئر لا يسهل إياه، غسل أو لم يغسل، وكذلك إذا وقع شيء من الحيوانات في البئر، وسألت واستصحت، يجب نزع ماء البئر كله.

(١) في يد ر. م. س. م.

(٢) في يد ر. م. س. م. س. م.

لأنه بفضل^(١) عنه بلة محسة، وتلك البلة مائعة.

ومنى وقع في البئر نفس مائع، يوجب نزع ماء البشر عنه؛ لأن النجاسة صير مجاورة للماء، فوجب إخراج الكل، كما لو وقع فيه قطره من حمأ أو بول. وعن هذا قلنا: لو وقع ذب الصخرة في البئر، يجزئ نزع جميع الماء؛ لأن لا تخفو عن بلة. وتلك البلة بانكفادها لو وقعت في الماء، وجب نزع جميع الماء، وكذلك إذا وقع فيه آدمى صاهر ومات فيه، يجب نزع جميع ماء البئر عنه، انتفخ أو لم ينتفخ.

فقد روي أنه وقع: عيسى في بئر رحيم ومات، فأمر عبد الله ابن عباس رضي الله تعالى عنهم، بأن يسد منابع الماء، وينزع جميع الماء.

وكذلك لو كان الواقع في البئر شاة أو كلباً ومات، وانتفخ أو لم ينتفخ، وجب نزع الماء عنه؛ لأن جنة الشاة والكلب... أعدت جنة الأدمى. وقد ورد الأثر في الأدمى ينزع جميع الماء. وكذلك إذا كان الواقع بعلاً أو حماراً أو هرماً ومات، وانتفخ أو لم ينتفخ، نزع جميع الماء.

٣٨٢- القسم الثاني: الحمزة الشغل إذا وقع في الشربة وأخرجها قبل أن يموت، فجزأصاب ماء، فمعهما ينزع جميع الماء. وإن لم يصب فمعهما لا ينزع شيء؛ لأن مؤزهما متشكك^(٢)، فبصير ماء البئر بانتقاله بمؤزهما بمنزلة مؤزهما.

٣٨٣- القسم الثالث: الكلب إذا وقع في الماء وأخرج حيّاً، إن أصاب فمه الماء فهو من جملة القسم الأول، يجب نزع جميع الماء. وإن لم يصب فمه الماء، فعلى قولهما: يجب نزع جميع الماء؛ لأن من الكلب نفس عنده أ، حنّة لا. وإذا وقع الكلب في ماء وأخرج، وانتفض وأصاب مؤزاً أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلابة فيه. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الكلب إذا وقع في الماء، أنه يخرج حيّاً، أنه لا بأس به.

ومما إنشأه إلى أن غير الكلب ليس بنجس. وقال أيضاً في كلب وقع في ماء وأخرج حيّاً، فغسّخوا منه: فلا بأس بذلك. هكذا روي ابن أسباط عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وفي الجامع الصغير: إذا وقع الكلب في البئر وأخرج حيّاً، قال أبو نصر الغبيري رحمه الله تعالى: إن لم يصل الماء إلى فمه، ولم يكن على درة نجاسة، لم ينتجس الماء. وقال غيره: ينتجس في غناوى الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: كلب مشي على

(١) وفي ظرهم: بفضل.

(٢) وفي ف: مشكوك.

الغسالة، إلا أن حكمها ساجدة الماء بالأكثارية، أي أنه إذا كان الماء القليل في الأكثارة، وأنه لا يملك الملقف

٣٨٦- ثم إن قد بدأ بالمشربين، لأنهم في وسط الأعداد التي ذكرت في الآثار، والقياس بعد ما جرى احكام من جهة البشر أخذ الشبيرة:

إما ما كان بشر رجمه الله تعالى أنه يعلم أنشر عنه، ويحفر في موضع آخر، ولا يمكن بعده أن ياتى به، لأنه قد حفظ من الدلو في البشر، وثلاث الفطرات تجسه ليس يجب تنجس الماء، لأن غيرة ما في الماء، أنه [يرجع جميع الماء، لكن يبقى الطين والحجارة بحسب، ولا يمكن تطهيرها بالماء، فنعلم بهذا]

وإما ما كان عن أبي يوسف أنه "سعى أن يحكم بطهارة ماء ذابح بها دلو واحد، أو ثلث أو ثلاث، لأنه كلما نزع من أعلاها يسع من أسفلها، فيصير معنى الجدي، الكثر تركها، كما تم نقايص تبع الآثار، وأقول: الملقف رضى الله تعالى عنهم على ما ياب:

وهو سعى سادته، وابن رستم في نوادره: لا يوجد في الشرب من القيس، ووع من الملقف يذ على أنه رقيق بين الماء والجاري، وبين الماء الذي لا يعلق بمعه إلى حص، وبين ماء الشرب، في التي إذا أصابت الحجارة لا يحكم بطهارته إلا إذا أتت منه عن الموضع الذي أصبته، كما في غير الماء، إلا أنه لا يمكن اعتبار حقيقة الإزالة هي الماء، فيحسب الإزالة غير الإمكان، فقل، متى كان له جارية برد الظاهر على النجس، وأما النجس عن موضعها، فيحكم بالطهارة بطريق آخر، المجاسة بقدر الإمكان.

٣٨٧- وكذا ثبت في أنه لدى لا يعلق بمعه إلى بعض، وأما هو أكثر وردا على نجس: لأن الجانب الذي وقع فيه المجاسة بن نجس، فالجانب الآخر هو الماء، وهو لا يعلق بهذا الماء النجس، ماء الظاهر، فيطهر، وبزيادة النجس من موضعها، فكان هذا قولنا بأنه المجاسة عن الماء بعد ما نجس غير الإمكان، ولا يمكن اعتباره في الآثار، لأن الماء لا يرد عليه ماء غيره، لأن حوائط الشرب قد تحسب بوقوع النجاسة فيها، فلا يمكن اعتبار الإزالة من موضع الإضافة إلى موضع، من له بعضه، فاحتضرت الإزالة بالإخراج من الوجه الذي رده الآثار.

٣٨٨- ثم جعل في الكتاب لمحبوسه كالأقادة، لأنه في الحقيقة مثل القادة، فالتطهير

(١) من الماء ترشا

(٢) - ما من الأعمال، إلا ما كان من السجود، وتقر في قوله و قد ذكره مختار تطهيره

الوارد في الفارة يكون وارداً في العصفور

٣٨٩ - وإذا كان الواقع في البئر سنوراً أو دجاجة، وأخرجت مائة ما كانت فيه، يترج أربعون أو خمسون دلواً، وفي ظاهر الرواية، أربعون دلواً. طريق الحتم والإيجاب. وخمسون على طريق الاستحباب، لأن السور يعدل الدجاجة في الحلة. وقد ورد الأثر من أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه في الدجاجة ثبوت في البشر أنه يترج أربعون دلواً، فيكون وارداً على السور دلالة.

٣٩٠ - وفي ظاهر الرواية جعفر، جنس هذه المسائل على ثلاث مراتب: في بعضها أوجب نزع ماء البشر كله، وذلك الشاة والأدمى، وفي بعضها أوجب نزع عشرين دلواً إلى ثلاثين، وذلك العصفور والفارة وأنشاهما. وفي بعضها أوجب نزع أربعين دلواً إلى خمسين، وذلك السور والدجاجة ونحوهما.

٣٩١ - وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: جعل جنس هذه المسائل على خمس مراتب: ثلاث مذكرنا، والرابعة: أوجب في الفارة التي هي صغيرة حنة، وفي الحيلة نزع عشرين دلواً، والخامسة: أوجب في الحيلة ثلاثين دلواً.

٣٩٢ - وإذا وقع في البشر بكرة أو بعونان من معر الإبل والغنم، فأخرجت قبل التبعث، لم يتنجس البشر. وإذا أخرجت بعد التبعث، تنجس البشر، وهذا استحسان. والقاس: أن يتنجس بشر على كل حال؛ لأن هذه نجاسة وقعت في الماء القليل، فتنجسه كما لو وقعت في ماء، هو ماء الماء القليل.

وللاستحسان وجهان:

أحدهما: الضرورة والبلوى. وبيان ذلك: أن يار الغلوات، ليس لها رذوس حاجزة، والإبل والغنم تنقى بها فتبصر حولها، فتسقط في البشر، أو الريح يلقيها في البشر، فلو مكثت بالنجاسة لفساق الأمر على الناس.

والثاني: أن البعير شيء صلب متماسك، لا يمازج الماء منه شيء. ولتفادي ردهم الله تعالى فيما بينهم اختلفوا، فمنهم من اعتبر الوجه الأول، ومنهم من اعتبر الوجه الثاني. وأما مسائر الأوعية، فغير الوجه الأول، لأنه لا ضرورة ولا بلوى في مسائر الأوعية. وعلى الوجه الثاني لا ينجسه، لأن كونه صلباً لا يختلف.

وإذا خرج من الخبز برع فمضى الوجه الأول يحكم بنجاسته ، وعلى الوجه الثاني لا يحكم بنجاسته . وأما إذا كان الواقع نصفاً ، وعلى الوجه الأول لا ينجمه ؛ لأن الملبوس والضرورة لا يعصل بين الصحيح وبين النصف . وعلى الوجه الثاني ينجمه ؛ لأن الماء تداخل اجراء من الجانب الذي انكسر .

٣٩٣- وأما إذا كان البر رطباً ، فتقول في ظاهر الرواية لم يفصل بين الرطب والباس . وكان في ظاهر الرواية اعتمد الوجه الأول ، لأن الريح الشديدة تقوى على نقل الرطب . وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله تعالى .

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن الأعمش : أن الرطب يفسد . وكأنه لم يعتبر الضرورة والبلوى في الباس على هذه الرواية ، إنما اعتبر لوجه الثاني . وبهذه الرواية أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى . ووجه هذه الرواية أن ما عليه من الرطوبة يخرج بالماء ، وتلك الرطوبة نجسة . وهذا لقائل يقول : بأن الرطوبة التي على البيضة والسخلة نجسة ، إلا أنها إذا بيست طهرت . ومن اعتبر الوجه الأول في البعرة إذا كانت يابسة يقول : الملة التي على الرطوبة طاهرة ، لأنها ملة الإحسان . وهذا القائل يقول : الملة التي على السخلة والبيضة طاهرة .

وهذا كله إذا كانت البس في المقارة ، وأما إذا كانت في المصير - فقد اختلف المشايخ فيه . فمن اعتمد على الوجه الأول يقول : ينجس ، لأنه لا ضرورة ، ولا بلوى في الأمصار لأن الأبار في الأمصار لا تخلو عن حاحز حولها ، فلا يبع فيها شيء . ومن اعتمد على الوجه الثاني يقول : لا ينجمه ؛ لأن الوجه الثاني . لا يوجب الفصل بين المصير والمقارة . وهذا كله إذا كان البعز قليلاً . فأما إذا كان كثيراً ، فإنه يتنجس الماء ؛ لأنه لا ضرورة في الكثير

٣٩٤- وقد اختلفت الروايات في الحد الفاصل بين القليل والكثير ، والمروى عن أبي حنيفة : أن ما استكثره الناس فهو كثير ، وما استقله فهو قليل . وعن محمد رحمه الله تعالى : أنه إن كان بحال لم يجمع يأخذ ربع وجه الماء . كان كثيراً ، وإن كان أقل من ذلك فهو قليل . ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال : إن كان بحال لم يجمع يأخذ ثلث وجه الماء فهو كثير ، وما دونه قليل . ومن المشايخ من قال : إن أخذ وجه جميع الماء فهو كثير . ومنهم من قال : إن كان لا يخلو دلو عن برع فهو كثير وإن كان يخلو فهو قليل .

٣٩٥- ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل . روت الحمار بن خثي البصر ، وقد حلف الشياخ رحمه الله تعالى فيه ، قال بعضهم . يحسه عن كل حال ، يريد به قليلا كان أو كثيرا ، رطباً أو يابساً . وقد بعضهم : إن كان من روت الحمار شيئاً مدبراً مستسكناً ، فهو واجب سواه . وكذلك إن كان من خثي البصر شيئاً مستسكناً فهو واجب سواه . وأكثر الناس أربع رحمه الله تعالى على أنه يعتبر فيه الضرورة والبلوى ، إن كان فيه ضرورة وبلوى لا ينتج . وإن لم يكن فيه ضرورة وبلوى ينتج .

في المتن . ابن سباعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رتبة رتبة وقعت في بئر ، قال . يسقى منها عشرون ذواً . وإن وقعت وهي بيسة فأنست وكفرت فكذلك . وإن أخرجت بيسة فلا شيء .

وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في لسريق والبعر والأخاء إذا وقع في الماء ثم يوصا فيه ، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا المذمة الإباحة . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الياسر من البعر يقع في الإبل واليأس : لا بأس به إذا كانت واحدة أو اثنين . وإن كان كثيراً حسداً ، وإن كان حطباً فقلبه وكثيره يفسد . وهذه الرواية توافق ما ذكرنا من رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى . ولسريق قبيح وكثيره يفسد . وقد أبو يوسف رحمه الله تعالى . إلا أني أتمسك شيئاً لا أعظمه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا كان يسيراً لا يفسد . وعن ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأبقار المربعة . ويول ما يؤكل طعمة . إن وقع في البئر يفسد الماء .

٣٩٦- وإذا حلب شاة أو ضأن . فوقع مرة في الحلب ، حكم عن انعدام من المتبخخ رحمه الله تعالى أنهم توسعوا في ذلك إذا رمى عن ساعته . وهكذا ذكرناكم شهيد رحمه الله تعالى في المتن . والآخران اختلفوا فيه .

٣٩٧- وإذا وقع في بئر خمر ، أحسنه ، أو خمر ، معصور لا يفسد . وهذا مذهبا ؛ لما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : أنه زرق عليه حسامة ، فأتى حصاة وصاح به وصاح . ولم يحصل . وهكذا روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه . ولأن هذه الحيوانات تزرع من البهائم ، فلا يمكن التمييز عن غيرها ، فلو جعلناه متعامن جوار الصلاة نساخ الأمر على الناس . وهذا أحد دفع الفسق بين خبر . هذه الحية ذات وير خمره الدجاج : لأن الدجاج لا يزرع من البهائم ، فيمكن التحرز عن خمره . فلو جعلناه متعامن عن جوار الصلاة لا يفتن الأمر على الناس .

عاجل به وعلى أية، وبه أخذ محمد بن محمد رحمه الله تعالى. وفي الأحاديث أن ابن عباس، منذ جنة متفحفة، لا يؤكل ما عسى من ذلك منذ ثلاثة أيام. وإن كنت غير متفحفة لا يؤكل ما عسى من ذلك منذ يوم، به أخذتم حفصة: رحمه الله تعالى. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتنا في الأصل: "في رواية كقول محمد بن محمد رحمه الله تعالى وفي الإسلام: قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وجده القياس: أنا نفقنا سفارة الله في الأصل، زينقنا بجدت في الحال، وشككتنا في خاصة من أوقع وهي متفحفة. لا يكون التفسحة ثابته من قبل وإن وقعت وهي جنة، ثم دانت وتفسحت، كانت الحاسة ثابته من قبل ولو فسدت وهي جنة. ثم دانت وتفسحت، كانت الحاسة ثابته من قبل إلا ثبتت الحاسة من قبل آتت.

وجه الاستحسان: أن الماء يسهل ثبات الحيوان المذموم فيه، فيضاف إليه، وإن حصل الموت بعينه، كمن خرج إنساناً ومات، يخلل الموت إلى المخرج، وإن اختل موت بعينه، غير أنه كما وقع لا يموت، فلا بد من التقدير بشيء، ففقد الوجوع والموت بلا انتفاع به يوم وليلة، لأنه لو حكمنا في باب الصلاة من سقوط التراب وغيره، ولأن مدونة طهارة، لا يمكن التقدير بها، وقارنا الوجوع والموت مع الانتفاع بثلاثة أيام وبأربعها، لأن الانتفاع لا يحصل يوم واحد غالباً، يحصل بثلاثة أيام، إلا ترى أن الميت إذا دفن في صلاة عليه، يعلم عليه في القبر إلى ثلاثة أيام، ولا يجوز بعدها، لأن صلاة شرعت على الدفن، لا على الأعيان، وفي الثلاثة الجسد لا يتحرك، وبعد الثلاثة يتحرك.

٤٠٦ - وإن رآني في توبه نجاسة، لا يخرى متى أصدقه، سباني هذه المصيبة في كذا في الصلاة، مع ما فيه من اختلاف الروايات. رحمه الله تعالى.

٤٠٧ - وفي المتن: إبراهيم بن محمد بن محمد رحمه الله تعالى. لم يثبت ما ذكره في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى. ٤٠٨ - وذكر بعد هذه الرواية: لم يثبت ما ذكره في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٤٠٩ - وذكر بعد هذه المسألة: لم يثبت ما ذكره في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٤١٠ - وفي المتن: روايتنا في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٤١١ - وفي المتن: روايتنا في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٤١٢ - وفي المتن: روايتنا في... من طلب، ثم ذهب ذلك الله في يده، يبرج عشرون يوماً، وهو قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى.

ومحمد رحمه الله تعالى : يروح من السر الكثر من عتق من ذل أو محامي الجلب من الماء ، وروح أي يوسعهم ، رحمه الله تعالى : يوسعهم ، في رويته قال : يروح مثل أي الحب ، وقلائد ذل ، وقال في رويته أخرى : يروح مثل ما في الحب ، وعثروني ذل .

٥٠٦ - ثم في كل موضع وجب نزع جميع الماء ، يروح حتى يذهب الماء ، ولا يضر أن ينفذ رحمه الله تعالى في العمة شيئاً ، وما يبيع به يمانه انظر ، وهذا أصل يجهل في مسائل كثيرة ، هكذا ذكره القنوري رحمه الله تعالى .

ومعني مسألة : أنه إذا وجب نزع جميع الماء ، وأخذ من في النزع ، فكيف نزع ما يروح من أرضه ، مثل ما يروحوا أن أكثر ، فعلى قول أبي جعفر رحمه الله تعالى : عليهم أن يروحوا مقدار ما يبيع على ضيق أنه جميع ما كان فيه عند ابتداء النزع ، ومنه في الرواية : أنه يروح منها ما كان ، وفي رواية : مائة ، فإذا رجع هذا المقدار ، يحكم بطلبه الشر .

وعن محمد رحمه الله تعالى في النذور : روايتان في رويته قال : ما كنت أرى أو ثلاثاً ، وفي رواية قال : ما كنت أرى خمسة . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : يروح مقدار ما كان فيها من الماء ، وفي أبي علقمة معرفة ذلك : أن يروح عصبه في نهر ويعلم على سبع ألف علامة ، ثم يروح ما دلاه ، ينظر كم ينقص ، فيروح بقدر ذلك ، وفي رواية : ينظر في عصب النور ويحرقه ، ثم يحرق حبيوة من ذلك ، ثم يروح الماء من الشر ، ويحب في ذلك الحفرة ، فإذا استلأت الخضرة ، علم أنهم رجعوا مقدار ما كان فيها .

وعن أبي عبد محمد بن سلام رحمه الله تعالى : أنه ينظر إلى ماء النهر ويحلق ، ثم يروح في أمر الماء ، حتى يذهب ، فلا يترك في الشر ، فإنه يروح ذلك المقدار ، وهذا القول قريب مما حكاه من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الابتداء .

٥٠٧ - أنه إذا وجب نزع جميع الماء ، ولم يروح حتى زاد الماء ، فإنه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم : يروح مقدار ما كان في الشر وقت وقوع النجاسة ، وقال بعضهم : مقدار ما به وقت النزع ، وكذا اختلفوا في النور في النزع ، فبعضهم نزع طوا النور ، وبعضهم لم ينزع طوا ، ثم على قول من لا يشترط النور ، إذا رجع بعض الماء في اليوم ، ونزعوا النزع ثم جازوا من الماء ، فوجدوا الماء قد زاد ، فعلى بعضهم يروح كل ما فيه ، وعلى بعضهم يستل من نهر عند نزع الماء ، والنزع من الأرض .

٥٠٨ - أنه عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى يستمر في كل نهر أو نهر أو نهر أو نهر .

القدوري رحمه الله تعالى في كتابه - يعتبر العلم المعتاد ان سقط لأن نسله أطلقوا ذلك ، عند الإجماع ينصرف إلى المعتاد لم سقط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه قدروه به يسع فيه صاع ، فيسكن كل واحد من الفرج ، من رجل أو امرأة أو صبي .

٢٠٩ - ولو جسد اندثر عظم يسع عشرين ذلوا ولو لم يندثر ، فاستنقوه به جاز . وقد قرر في حقه الله تعالى : وهو أحب إليّ . وهذا إجماع والحنبل من أبيه . لا يجوز معه ينزلان . الظهارة متعلقة بعدد معلوم شرعاً ، بخلاف الفهراس ، فإرأى عيون ما ورد به انتصر . ولما أخرج الشيخ في المحابرة بعض الماء الواقع في البئر ، وهي حق هذا المعنى لا فرق بين أن ينزل ذلك ذلوا واحداً ، أو عشرين ذلوا ، بين هذا المعنى في الذلوم العظيم الظهير ، لأن اتصال العائد إلى البئر منه أقل ، ولهذا الحال . وهو أحب إلينا .

٢١٠ - وإذا أخرج الماء وحكم بظهرة البئر ، يحكم بظهرة الذلوم والبراءة وغير ذلك . لأن محاسبه كانت بجماعة البئر ، وظهورها تكون بظهرة البئر ، ألا ترى أن الخمر التي في الحب إذا صارت خلاً وحكم بظهارها ، حكم بظهرة الحب تماماً . وكذلك إذا غسل هذه العجور من قعدة ، وحكم بظهارها البئر يحكم بظهاره العروة بغيرين التسعة .

٢١١ - قال القدوري رحمه الله تعالى : وإذا حلت البئر ، ونقص ما كان عائد ، ثم تطهر إلا بالترج . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لأن الظهارة بالشرح معلنة بالآثار . وقال محمد رحمه الله تعالى : يطهر بالجماعة . - وإن أخرج ما كان واجداً لم يبع ، وإنما كان البئر من حديد السحابة من الماء ، وهذا المعنى في المختلف أربع .

٢١٢ - وإذا أخرج الماء ، وبقي العلم الآخر ، إلى كان في الماء ، ولم يصب من رأس ماء . لا يجوز التوضي من البئر . وإن أخرج من البئر ، ونحو من رأس البئر إلا أنه لم يصب بعده . جاز التوضي من البئر . وإذا جرى من رأس الماء ، إلا أنه لم يصب من رأس البئر ، ثم يجوز التوضي من البئر في قول أبي يوسف ، حتى يجر عنها . وذلك مستند رحمه الله تعالى . يجوز . وفي الخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه ليس بظهير وجه فوبه محمد . رحمه الله تعالى . إن الظهارة مع موهة على أخرج هذا الآثار من

(١) وكان في الأصح وهو . عدمه حيفة

(٢) هكذا في نسخ جامعنا . وقد في الأصح : بوز

(٣) وفيه - لا أثر لمكان الآثار

(٤) مدطرح في الأصح . وأثبت من السبع المتعارفة خمسة سواء .

لما رقدوا جنة ، وما موداه من انقضات بعد ، فالإجماع ، فلا يغير به حكم ولا يوسم
رحمة الله تعالى . أن لما الحسن متصل بالشر حكماً ، بذيل أن انقضاء لا يضر ، ولو لا
الانسان لأفسد ما البئر لوقوع السحابة في الشر ، فصار بقاء الانقض حكمة كبقائه حفيظة ،
وذلك يمنع لوضوح البئر ، فحكمة الاتصال حكماً

٤١٣ - ذكر السامري رحمه الله تعالى في هدايته : إن حكم الجباسة لا يختلف
باعتلاف الآثار . فعما يظهر الشر لأولي يظهر الشر الثانية ، كالجباسة إذا انقضت من ثوب إلى
ثوب آخر ، لا يختلف حكم إزالتهما ، هذا لفظ الله تعالى رحمه الله تعالى .

٤١٤ - كان هذا ما ذكر من الأصل : إذا وقعت نذرة في البئر وماتت ، فخرج منها دلو
وصب في بئر آخر ، يروح منها عشرون دلو ، لأن ماء هذا الدلو لو كان في البئر الأول لا يظهر
البئر الأول إلا بخرج عشرون دلو ، كذلك في الثاني . وثوب صب الدلو انقض في البئر الثاني ،
ينزع من ثوبين عشر دلاء في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى . وفي رواية أبي حنيفة رحمه
الله تعالى : ينزع أحد عشر دلو ، وهذا مظهر ، لأن الدلو لو شرب لو كان في البئر الأول ، لا
يظهر إلا بخرج أحد عشر دلو ، كذلك في البئر الثاني . وذكر في رواية أبي سليمان : أنه ينزع منها
عشر دلاء ، ولا فرق بين المرونتين من حيث المعنى ، لأن مراد أبي سليمان من قوله : عشر
دلاء ، ما وراءه ، لذلك العاشر ، وهو مقدار ما يظهر به البئر الأول .

٤١٥ - ولو وقعت نذرة في بئر ، ونذرة أخرى في بئر أخرى . ونذرة أخرى في بئر ثالث ،
ثم نزع من بئر ما عشرون دلو ، بعد إخراج النذرة ، ومن بئر ما عشرون دلو بعد إخراج
النذرة ، وصب الكل في البئر الثالث ، فإنه ينزع من البئر الثالث أربعة دلو ، ينظر إلى ما
وجب في البئر الثالث ، إلى قدر انصبوب فيها ، فنزع قدر المنصبوب ، وبسقط حكم ما وجب
فيه ، كحاسة على الثوب ، بإدائه على قدر اندرهم ، أصابته نجاسة أخرى ، كان حكمها ، وحكم
ما له يكن عليه نجاسة سواء . فكذلك في البئر المنصبوب فيه ، حكم البئر للبئر أخرجه منها الماء ،
فكفينا ما بين دلو من كل واحد عشرون دلو .

٤١٦ - وقال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في صلاة الأثر : عشره ابتد رفع في كل
بئر نذرة وماتت ، فخرج من كل بئر عشرون دلو ، وحسب في واحدة ، أنه إن جمع النذران بالغ
بقدر دجاجه ، نزع أربعين دلو من البئر إلى صب فيها .

٤١٧ - في اللدوري : إذا وقع عظم الميتة في الشر ، فإن كان عليه لحم أو دم ، نجس
لأن ذلك لا يحوط عن طه بجمه ، وهي في حكم النجاسة المتعطف . وإن لم يكن عليه لحم ، لا

يتجسس ! لأن نفس اعظم عندنا طاهر على ما يأتى بيانه بعد هذا ، إن شاء الله تعالى

٤١٨ - وفي مجموع النوازل : عظم تلصق بنجاسة ، ووقع في البشر ، ولم يمكن

استمرجه ، فإن نزحوا ماءها فقد ظهرت .

٤١٩ - وفي الأصل : أدنى ما ينبغي أن يكون بين الماء والبالوعة مقدار خمسة أذرع ،

وهذا في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى . وفي رواية أبي حفص رحمه الله تعالى : سبعة

أذرع . قال شمس الأئمة العلوي رحمه الله تعالى : ليس هذا بتقدير لازم ، بل انشراط أن

يكون بينهما برزخ يمنع خلوص طعم البالوعة أو ويحها إلى ماء البشر . ولا يقدر هذا بالفرعان ،

حتى إذا كان بينهما عشرة أذرع ، وكان يوجه في البشر أثر البالوعة ، فقاء البشر بحسن . وإن كان

بينهما ذراع واحد ، وكان لا يوجد أثر البالوعة في البشر ، فساء البشر طاهر . قال رحمه الله

تعالى : **إِلَّا أَنْ مَحْمُودٌ وَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** من هذا الخواب على ما علم من حال أراضيمه ، فإن

أراضيم صليبه ، والجواب يختلف باختلاف صلابة الأرض ورخاوتها . وفي المتن : **أَبُو**

يُوسُفَ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أدنى ما يكون بين البالوعة وبين الماء ، خمسة أذرع .

قال : **وَسَبْعَةُ أَحْبَبَ إِلَيَّ** . نحن بعض الناس على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال : إنه

استعمل نزل في المقادير . ومشايعنا رحمهم الله تعالى قالوا : قباء خرج في مكان علم

سؤال أهل الذكر أن قدر خمسة أذرع يمنع العدى .

٤٢٠ - وفي النوازل : يتر بالوعة حفروها ، وحملوها بتر ماء ، فإن حفروها مقدار ما

وصلت إليه النجاسة ، فله طاهر وحواشيها نفس . وإن حفروها أوسع من الأول ، فالكل طاهر

والله أعلم .

بوع أخو في الجباب والأواني :

٤٢١ - قال في الأصل : الكوز الذي يوضع في نواحي البيه ، ليصرف به من الجب ،

فإن له أن يشرب به ويتوضأ به ، ما لم يعلم أن به قذراً ، لأن نواحي البيت طاهر ، والعماء

طاهر في الأصل ، فهو على الطهارة ، ما لم يتيقن نجاستها أو نجاسة أحدهما . روى عن

الشيخ الإمام الزاهد أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى : أنه كان يكره أن يختص الإنسان لنفسه

إناء يتوضأ به ، ولا يتوضأ به غيره .

٤٢٢ - وفي الأصل أيضاً : إذا دخل الصبي يده في كوز ماء أو رحله ، فإن علم أن

بده طاهر يقين، بوجه التوضي بهذا السبب. وإن علم أن بده خمسة بغيره، لا يجوز التوضي به وإن كان لا يعلم أنه صاهر لم يجز، فالمستبعد أن يوضأ بغيره لأن الحصى لا يتوضأ به للحساب عادة. ومع هذا لو توضأ به أجزأه لأن الطهارة أصل، وهي المحاسة شرط وهي قناب كمنه للأمير الإمام عبد الصمد الفلاني رحمه الله تعالى أنه قال: إن كان مع العصى رقب، فأغلق طاهر طهور. وإن كان ميباً في السكة، فأغلقه وكبره فسور اندجاجة المحلاة وهذا إذا أدخل العصى بده في الإناء، ولم يوا الغريه، فأما إذا جرى الغريه، فتوضأ في الإناء، سيأتي هذا الفصل بعد هذا في إنباء المستعملة

٤٢٣- الجواب عن العس، واضح من سألته عن إنباء، أو على ثوبه فطرات سفلار، لا يستبرأ أثره في الماء ولا في الثوب، لا يحمسها ولا يمسح أثرها، وهي ما إذا طمعت كانت أكثر من قدر الذرعهم بدمجته، هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وسئل أبو سليمان عن رجل أختبأ في وقع في الإناء وغوى بستانين، قال: إنه ليست طهر. ومعنى قوله يستبرأ أي يخرج وجهه من الإناء، وعند وقوع الغطرات، أو ترى غير القطرات مذبذبة. وذكر هذا المسألة في المسند، وقال: إن كان الواقع قليلاً لا يستبرأ. وإن كان كثيراً لم يستبرأ.

وتكلموا في حد القليل والكثير، روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: [إن كان] من يؤذي من الإبر والاطراف الأبر، فهو قليل، وإن زاد على ذلك فهو كثير. وذكرنا كثر من رحمه الله تعالى في كتابه: أنه إن كان مواقع الخطورة يستبرأ في الإناء، فهو كثير يفسد الماء. وإن كان لا يستبرأ فهو قليل لا يفسد ماء.

٤٢٤- وفي موارد ابن ميمونة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: حسب مخرج الماء من الماء، وسبب على رأسه، ثم يمتد إلى دلو آخر، فينظر من جده في البئر قلت هذا ليس بشيء، وإن كان من المستعملين جده، وكانوا تستطع غداً لم يجاسه ضرورة أن التحريم منه غير ممكن

(١) وفي ف لا يوضأ بده عن النجاسات

(٢) قوله حسب الذي يدور، هي السكة من غير حاجة

(٣) سألته عن الأخص، وأنت من سبع تنورة لثام، مره

(٤) سألته عن الأخص، أسد لك من سرف

(٥) أركب في الأخص، بده. وأنت من النسخ المتروكة، ما ما سألته

٤٢٥ - حب فيه ماء أو رب، استخرج منه شيء، وجعل في خبث، ثم استخرج من حب آخر فيها ماء أو رب شيء منه - وجعل في تلك الخبثية حتى امتلأت الخبثية، ثم وجد من الخبثية ماءً ميتة، ولا يدري أن الماء من شيء أخير؟ وبعلم كصف أنها لم تكن في الخبثية قبل ذلك، فما حال الجعر؟ حكى عن الشيخ الإمام نعم الدين السبكي رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذه المسألة قال: لا، غاب هذا الرجل عن الخبثية ساعة يتوهم وقوع الفأرة في حبثه، فالتجاسة له حبثيه والخبثان طاهران، وإن لم يبق حتى علم أنها من إحدى الحبثين، فالتجاسة تحرمه إلى آخر الحبثين، لأن الحوادث تصاف إلى أقرب الأوقات، هذا عام حواءه قالوا: ينبغي أن يقال: إن كان كلا الحبثين لرجل واحد ونحري، ولم يقع تحريمه على شيء، تصرف التجاسة إلى آخر الحبثين. ولما إذا وقع تحريمه على شيء، يعمل به.

وهذا الحواب على هذا الإطلاقة، ليس عسحيح، فقد ذكر في كتاب التحري: أنه إذا كان مع الرجل في السفر أو في بعضهما نجسة، فإن كانت الخبثية النجس - أو كانتا سواء، إن كانت النجاسة حمله الاختيار، لا يتحري لا للتشرب - ولا للتوضوء - وإن كانت الحادثة حالة الاضطراب، يتحري للتشرب والإجماع، ولا يتحري للتوضوء عندنا، ولكنه بنميم. ولم كان قل حب لرجل شيء حدة، وكل واحد منهما يقول: حبس الطهر، يجعل كلا حبثيين طهراً.

٤٢٦ - ومن الشيخ الإمام نعم الدين السبكي رحمه الله تعالى أيضاً عن فائدة فيه كتاب يمسك وهي في خبثية، جعل في خبثية الرب، وظهرت على رأس الحبث - فأجاب: إن الرب نجس. وهكذا أجاب شيخ الإسلام الإسماعيلي رحمه الله تعالى. قل نعم الذين رحمه الله تعالى. هذا لأن "فائدة الميتة إذا يبت" - وإن قالوا: إنه نطيم، حتى لو صنى وفي حبه فأرة ميتة بجود صلاته، لكن إذا أصابها شيء حتى نذات، تعود جسماني أصح الربايتين عن أي خبثه رحمه الله تعالى، بمنزلة الأبرار النجسة إذا يبت، وحب أثرها ثم أساسها الله.

٤٢٧ - وفي كتابي ما رواه السير: كور فيه فأرة ميتة، أدخل الكور في حب رب قال: إن اغترف ولم يخرج منه شيء، لم يفسد الحب. وإن صب ما فيه، فم دخره ثانياً في الجيب، فسد الحب؛ لأن فيه كور صار متلطفاً برب نجس.

٤٢٨ - وإد واحد في أيثر بهرم، فقد ذكره هذه المسألة في النوع القديم على هذا النوع، وذكر ما فيه أيضاً مسألة بهر الشاة إذا وقعت في الخبثية عند الحلب.

٤٢٩ - وإذا غرث لفأرة من النهر، وحرث على قصعة ماء، ذكر هذه المسألة في مسائل وزن كنسب الأسماء الخلو التي رحمه الله تعالى على اختصاصي: أن النهر: إن حر حثنا نجس

القضعة، وما لا فلا. وقد تم شرح الصحاوي: أن الشععة تنجس مطلقاً. وأنشأ إلى أنقى فقال: الغالب أنها تنزل عن خوف الهرة

١٣٠- حب الماء إذا ترشح منه الماء، أو أنية الماء، إذا ترشح منها الماء، فحباه كحب فلعنه، لا يتحصن الماء الذي في الحب والآنية.

١٣١- سمعت عن الشيخ الإمام الأستاذ طهبر الدين المروغبي رحمه الله تعالى، إذا كان لمرجل ثلاث حبات: في إحداها الدهن، وفي إحداها الخل، وفي إحداها الدبس، فأخذ من كل واحد من الجباب شيئاً، وجعلها في طست، ثم وجدني الطست فأورقته بفتة، فإياه ينثر بطلب، فإن كان في بطنها الدهن، فالنجاسة حب الدهن وإن كان في مصبها الدبس فالنجاسة حب الدبس، وإن كان في بطنها الخل فالنجاسة حب الخل. وإن لم يكن في بطنها شيء، بلقى بين يدي الهرة، فإن أكتسبها فالنجاسة حب الدهن والدبس، وإن لم تأكلها فالنجاسة حب الخل؛ لأن الهرة تأكل الدهن والدبس، ولا تأكل الخل.

١٣٢- وما يتصل بهذا الفصل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: عقرت أرنحوها مما لا دم له، يموت في تور^(١) الماء، أو خضدع أو سكة أو سرطان، أو نحوها مما يعيش في الماء، يموت في الحب لا يصيد الماء عدنا، خلافاً لثنايفي رحمه الله تعالى.

١٣٣- يجب أن يعلم: أن ما ليس له دم سائل إذا مات في الماء، أو مائع آخر سوى الماء، لا يوجب تنجس ما ساء فيه، يربكاً كان أو مائياً عدنا. والأصل فيه ما روى سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ مثل عن إناة فيه طعام أو شراب، يموت فيه ما ليس له دم سائل؛ فقال: «هو خلال أكله وشربه والوضوء به»^(٢). وهذا نص في الساب. وروى أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه^(٣)، وأبو هريرة رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه ثم امقلوه ثم امقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر فراء، وإنه ليقيم الداء عن الدواء»^(٤). وسيلوم أن مقر الذباب على الطعام الحار مرتين يوجب موته، لو كان ذلك يحسب الماء، فما أمر به.

(١) وفي ب و ه: تور.

(٢) أخرجه أبو عدي في الكافي (١٠٥/٢).

(٣) حديث أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه الترمذي: (١١٨٩).

(٤) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري: (٣٠٧٣) و (٥٣٣٦) باختلاف الكلمات، وكذلك أخرجه أبو داود: (٣٣٦٦)، وأبو ماجه: (٣٤٩٥).

٤٣٧- ألا ترى أن المرحل إذا صلى وفي كفه بيضة حائل معها دما ، فصلاته جائزة . ولو صلى وفي كفه فارورة بول لا تجوز صلاته ، إلا برواية عن محمد رحمه الله تعالى فإنه قال : إذا كان رأس الفارورة أقل من الدرهم ، حازت صلاته ، وما افترقا إلا باعتار أن الفارورة في فصل البيضة في معدنها ، فنه يعتبر . وفي فصل الفارورة السجاسة في غير معدنها ، فاعتبرت . ومعي آخر يخص السمكة على قول هؤلاء ، أن الشرع أسقط اعتبار دمها حتى أوحاها حتى تحل بغير ذكاة ، فذكر حتى دمها بالعدم . وانجذبت السمكة بما ليس له دم مسائل .

وأما إذا ماتت هذه الحيوانات في غير الماء من المذبات ، فاجمعوا على أن في السمكة لا يتنحس . أما على قول الثوريق الأول ، فظاهر . وأما على قول الثوريق الثاني ، فلأن الشرع أسقط اعتبار دمها ، وانجذبت بما ليس له دم مسائل . وفي غير السمكة اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى على ما مر . وجه قول من قال : إنه يتنجس . إن لهذه الأشياء دم مسائل ، والشرع ما أسقط اعتبار دمها ، فلأنه لا يمتنع تداول هذه الأشياء . وجه قول من قال : إنه لا يتنجس ، إنه ليس لهذه الأشياء دم مسائل على الحقيقة على ما مر .

٤٣٨- أما الحيوانات التي لا تعيش في البر والماء جميعاً ، وله دم مسائل ، كالظير المائي إن مات في غير الماء يتنجس ، لأن له دماً مسائلاً ، ولم يسقط اعتبار دم شره ؛ فإنه لا يحل تداول الذكاة ، وإن مات في الماء ، فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، أنه يتنجس الماء ، لأن ابن نظيراً إلى عينه في الماء لا يحكم سجاسة الماء . وإن نظروا إلى عينه في البر يحكم بجسامة الماء ، فحكموا بسجاسة الماء ، ورجعوا بعينه في البر احتياطاً .

٤٣٩- والغضف البوقي إذا مات في الماء ، إن كان كبيراً ، له دم مسائل يحس الماء ، وإن كان صغيراً ليس له دم مسائل لا يحس الماء ، كالثدياب والثرصور ، وما أشبههما . والعقرب ليس له دم مسائل ، فعموماً في السماء لا ينحس الماء .

نوع آخر في ماء الحمام :

٤٤٠- روى المعنى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : ماء الحمام يجر له الماء الجاري ، إذا دخل يده فيه وفيه فذر لم يحس . واختلف المتأخرون في بيان هذا القول . فسبهم من قال : مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى حالة محصورة ، وهي ما إذا كان الماء يجري إلى حوض الخصم ، والأغتراف منه متداولك ، فهذا الماء في هذه الحالة في حكم الماء

الجاري . ومنهم من قال : ماء الحمام عندة بمسألة الجاري على كل حال ، لأجل الضرورة . ألا ترى أن إنباء الراكة وهو الحوض المغمى - الخفى بالماء الجارى : لأجل الضرورة ، فكذلك ماء حوض الحمام .

٤٤٩ - وجوز التوضي بماء الحمام وإن كان الماء في الحوض من ماء السماء لا يدخل من أنواره شيء ، ما لم يعلم بوضوح الحاسة به . فإن انحدر رجل يده في هذه الحالة ، وفي يده قدر ، فعلى قولا أبي يوسف رحمه الله تعالى نلبي ما ذهب إليه . فوضه لا ينجس الحوض . وعامة المشايخ على أنه ينجس . وكذلك إذا كان الناس يغتفون بقصاعهم ، إلا أن الماء لا يدخل من الأنبوب ، فإذا دخل رجل يده فيه ، وفي يده قدر ، نجس الحوض عند عدم انقباض رخصهم له تعالى . وإن كان يدخل الماء في الحوض من الأنبوب ، والاعتساف عند ذلك ، عامة لمندوخ رحمهم الله تعالى على أنه لا ينجس الحوض ، وعنه لغتوى .

٤٥٢ - وإذا أفسد ماء الحوض ، أخذ رجل من ذلك الحوض بالقصعة . وأمسك القصعة تحت الأنبوب ، ودخل الماء في القصعة من الأنبوب ، وسال ماء القصعة ، فتسرب به لا يجوز . وإذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام ، بعد ما غسل قدميه وخرج ، فإن لم يعلم أن في الحمام جنباً آخر ، أو لا يغسل قدميه . وإن علم أن في الحمام جنباً قد احتمل ، يلزمه أن يعمل قديمه إذا خرج ، فكذلك ذكره في العيون .

٤٥٣ - قال الشيخ التميمي في رافعاته : وعلى ما احتجنا في إنباء المستعمل - أنه طاهر على ما يأتي بيانه بعد هذا ، إن شاء الله تعالى . ينبغي أن لا يلزمه غسل القدمين ، ولكن استثنى الخب في لعبون ، وفيه موضع لاستثناء ، أنه أحد الإمام العقبه أبو الليث رحمه الله تعالى رمى المشايخ من قال : إنه استثنى الخب ؛ لأن الخب يكون على يده قاذر ظاهر أو غائب ، حتى لو لم يكن قاذر مستعمل الخب والمحدث سواء . ويكره طاهر على رواية محمد ، ولا يلزمه غسل الرجلين وهو الظاهر . وذكر في المتن : رواية أخرى : أنه يلزمه غسل الرجلين على كل حال . يعني : سواء علم أن في الحمام جنباً أو لم يعلم .

٤٥٤ - حرم الحمام إذا نجس ودخل فيه الماء ، لا يظهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات . وقال بعضهم : إذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر . وفي المتن : ما مر عن هذا القول والمذكور في المتن للحسن من إنباء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . إذا كان في حوض الحمام قدر ، لم يغسلوا منه حتى يذهب قدر ما كان في الحوض ، ثم يسيل ماء آخر في الحوض ، ثم اغتملوا به .

نوع آخر في بيان المياه التي لا يجوز الوضوء بها على الوفاق وعلى الخلاف:
وأما أنواع:

٤٤٥- منها: ماء الفركاء، ونميره: أن يلقى التفاح أو السفرجل دقاً ناعماً، ثم يعصر ويستخرج منه الماء أو يكون نميره: أن يلقى التفاح أو السفرجل، ويطبخ بالماء، ويعصر ويستخرج منه الماء. وفي الوجهين جميعاً لا يجوز التوضؤ. وكذا لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ، والفناء، والقند، ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع، ذكره غفر الأئمة الطوائف رحمهم الله تعالى. ولا بماء الورد. وفي "توافر" أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يجوز التوضؤ بالماء الذي يسيل من الكرم.

٤٤٦- ومنها: الماء الذي خالطه شيء. ذكر في "توافر داود بن رشيد" عن محمد رحمه الله تعالى: في الماء الذي يطرح فيه الريحان أو الأشنان [فإن تغير لونه بأن سوده الريحان، أو حمزه الأشنان، أو كان الغالب عليه أثر الأشنان]، أو أثر الريحان لا يتوضأ به. وإن كان الغالب عليه أثر الماء، فلا بأس بالتوضؤ به، وكذلك البابونج.

٤٤٧- وأما ماء الزعفران إن كان قليلاً، والغالب الماء، فلا بأس به. فمحمد رحمه الله تعالى اعتبر الغلبة في هذه المسائل، إلا أن في بعضها أشار إلى الغلبة من حيث اللون، وفي بعضها أشار إلى الغلبة من حيث الأجزاء. وفي الأماشي رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو توضأ بماء أغلى بأشنان أو أس، أو شيء مما يتعالج به الناس ويغتسلون به، فإن الوضوء بذلك الماء يجوز ما لم يغلب عليه. ولو توضأ بماء زودج أو العصفور أجزأه إذا كان رقيقاً يبين الماء منه. وإن غلب الحمرة، وصار شيئاً نجساً، لا يجوز التوضؤ به.

٤٤٨- وكذلك ماء الصابون إذا كان نجساً قد غلب عليه الصابون، لا يجوز التوضؤ به، وإن كان رقيقاً، لكن يباح الصابون يكون غالباً عليه، جاز التوضؤ به. قال الحاکم الشهيد رحمه الله تعالى: رواية عن ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثله.

قال: وكذلك ماء الزعفران. قال: ورأيت عنه أيضاً: لا يجوز التوضؤ بماء الحمص والبقلاء، يرده الماء الذي طبخ فيه الحمص والبقلاء. وكذلك ما طبخ ليوكل أو ليشرب، أو ليدوي به. وإذا طبخ الأس في الماء والبابونج، فإن غلب على الماء، حتى يقال: ماء البابونج أو ماء الأس، لا يجوز التوضؤ به. وإن طبخ في الماء المستر أو الأشنان، وتغير لونه، إلا أنه لم

(١) وفي نسخة: وأما: جوامع أبي يوسف.

(٢) ساقط من الأصل، وأنت من نسخ التوافر لدينا ما سواه.

بذهب رفته، جاز التوضؤ به.

٢٤٩- وإذا وصل من مذهب أبي موسى، رحمه الله، إلى أن كل ما لا يخالط به شيء، يناسب الماء، فمما يقصد من استعمال الماء، وهو التطهير، التوضؤ به جازاً، بشرط أن لا ينسب ذلك المخلوط على الماء من حيث الأجزاء، حتى لا تزول به الصفة الأصلية، وهي الرقة، وذلك مثل الأثبان والصابون. وهذا لأن الخلط الذي يناسب الماء، ما يستعالج به الناس، ويستعملون به معالجة في التطهير، فحمل الحكم فيه^(١) على حكم في الماء، لكن بشرط أن لا يخلط ذلك المخلوط على الماء.

وأما ما خلط به شيء لا يناسب الماء، فيما قصد من استعمال الماء، وهو التطهير، ففي بعض الروايات شرط غلبة ذلك الشيء الماء من حيث الأجزاء، يجمع جواز التوضؤ به، وفي بعض الروايات لم يشترط الغلبة من حيث الأجزاء، وجوز التوضؤ بالماء الذي ألقى فيه، كالحصى^(٢) أو الباقلاء، ونحوه. ولا أنه لم يذهب رفته، حكاه ذكر في بعض الكتب. وكذا إن ألقى فيه الزرع، حتى يسود، نكر لم يذهب رفته، جاز لتوضؤ به. وهذا لا يستقيم على قول محمد بن الفضل الذي اعتمد الغلبة من حيث الثلوث. وليس الجيز الماء، وليس هو رفته، جاز للتوضؤ به، وإن كان غلبة، لا يجوز. وهذا لا يستقيم على قول أبي يوسف، على الرواية التي لا يشترط الغلبة في خلط ما لا يناسب الماء في التطهير.

٢٥٠- ولو وقع النجس في الماء، صار نجساً، لا يجوز التوضؤ به؛ لأنه يبرئ الجسد، هكذا ذكر في بعض الكتب. وفي القدر: ذكر مسألة التوضؤ بالثلج، وذكر بها تفصيلاً. قال: الثلج يذوب، ويسيل الماء على أعضائه، ويتقطر جواراً، وما لا على، بحيث أن يكون الخواب في المسألة استعانة على هذا التفصيل أيضاً. وفي أخبار القدر: في صلاة الأثر، لا بأس بالتوضؤ به السيل، إذا كان رفته غلبه عليه غالبه. وإلا لم تكن غلبة لا يجوز التوضؤ به؛ لأنه ميم مسح على وجهه.

٢٥١- وفي القدر: إذا خلط الطهر بالماء، ولم يزل اسم الماء ولا رفته، فهو طاهر ومهور، نعيم لونه أو لا، وإن يدرك فيه خللاً. وهذا لا يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى على الخبر الذي يعتبر الطهارة من حيث الثلوث، قال: وكل ما طبع فيه شيء، حتى

(١) استدل به ب و ف، وكذا في الأصل. وهذا خلط الذي كان الحكم فيه في الماء. وكذلك من طهره أيضاً.

(٢) وفي حديث الشيخ الأخرى: ألقى فيه الحصى أو ما أشبه.

تغيره، مثل الباقلاء وغيره، لم يجوز التوضؤ به، لئلا اسم الماء عنه. ولم يذكر فيه خلافاً أيضاً. فإن أراد بهذا التغير من حيث اللون، فهو قول محمد رحمه الله تعالى على الثمر الذي اعتبر الغلبة من حيث اللون. وإن أراد بهذا التغير التغير من حيث الأجزاء، فهو على قول محمد أيضاً بمنى أحد قوليه. وعلى قول أبي يوسف أيضاً على أحد قوليه على ما تقدم.

٤٥٢ - وفي شرح الطحاوي: كنما خالطه ما سواء من المائعات، وغلب ذلك الشيء على الماء، فحكمه حكم ذلك الشيء، لا حكم الماء، حتى لا يجوز التوضؤ به، وإن كانت الغلبة للماء، فحكمه حكم الماء المطلق، يجوز التوضؤ به.

٤٥٣ - بيان في اللبن أو الخل أو العصير، إذا اختلط بالماء، فإن كانت الغلبة للماء جاز التوضؤ به. وإن كانت الغلبة في اللبن أو الخل أو العصير، لا يجوز التوضؤ به. وسئل الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى عن الماء الذي تغير لكثرة الأوراق الواقعة فيه، حتى يظهر لون الأوراق في الكف إذا رفع الماء، هل يجوز التوضؤ به؟ فقال: لا ولكن يجوز شربه، وغسل الأشياء به، أما جواز الشرب وغسل الأشياء به؛ فلائه ظاهر. وأما عدم جواز التوضؤ به؛ فلائه لما غلب لون الأوراق عليه، حار ماء مقيماً، كماء الباقلاء وغيره.

٤٥٤ - وسيا: الماء الذي غلب علم الظن وقوع النجاسة فيه. قال القندوري رحمه الله تعالى في كتابه: كل ماء يفتقر بوقوع النجاسة فيه، أو غلب على ظننا، لم يجوز التوضؤ به. وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: يعتبر اليقين، ولا يعتبر غلبة الظن؛ لأن الماء ظاهر بيقين، فلا يرفع عنه صفوة الطهارة بمجرد الظن. والأصح ما ذكره القندوري، ألا ترى أن الواحد إذا أخبره بنجاسة الماء، لا يجوز الوضوء به، وغيره يوجب غلبة الظن، أما لا يوجب اليقين؛ ولأن غلبة الظن تلحق باليقين، خصوصاً في باب العبادات احتياطاً.

٤٥٥ - ومنها الماء المستعمل في البدن

الكلام في الماء المستعمل في مواضع: أحدها: في نجاسته وطهارته. فنقول: اتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى: أن الماء المستعمل ليس بطهور، حتى لا يجوز التوضؤ به. ولا يجوز غسل شيء من النجاسات به. واعتلوا في طهارته، قال محمد رحمه الله تعالى: هو ظاهر (غير طهوراً)، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعليه الثوري. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو نجس نجاسة خفيفة، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال الحسن بن زياد: إنه نجس نجاسة غليظة، كالبول والغائط والدم، وهو رواية عن أبي

حديثه رحمه الله تعالى وعند زهير رحمه الله تعالى: هو طاهر وطهور. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان المستعمل محدثاً، فهو كما قال محمد رحمه الله تعالى طاهر غير مطهور، وإن كان المستعمل طاهراً، فهو كما قال زهير رحمه الله تعالى طاهر ومطهور.

أما ما ذهب إليه زهير رحمه الله تعالى فظاهر؛ لأنه غسسه به عين طاهرة، فلا يتغير بفسده. كما لو غسل الثياب والقصاع الطاهرة. وإنما قلنا: أنه غسل به عين طاهرة؛ لأن أعضاء الحديث والخوض والخب طاهرة، بدليل ما روي أن رسول الله ﷺ كان يمر في بعض سكك المدينة، فاستقبله^(١) حابضة رضى الله تعالى عنه، فأرسل رسول الله ﷺ أن يحاذيه، فامتنع حابضة ورضي الله تعالى عنه، فسأله رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: إني جاب، فقال عليه الصلاة والسلام: «لمؤمن لا يجس بنجس»^(٢). وقال لعائشة رضى الله تعالى عنها: «لست جئت في يدك»^(٣).

٤٥٦- وجه قول من يقول: بأنه يتنجس، قوله عليه الصلاة والسلام: «من توضأ وغسل وجهه تناثر عنه خطايا وجهه مع آخر قطرة من الماء ولو غسل يديه تناثر عنه خطايا يديه مع آخر قطرة من الماء»^(٤) الحديث إلى آخره. فجعل الماء معهما عن الذنوب، والذب نجس حكماً، والنجس حكم لا يتخلف عن النجس حقيقة. ثم الماء الذي يرفع النجاسة الحقيقية اعتباراً، فكذلك الماء الذي يرفع النجاسة الحكيمة. ثم على رواية الحسن نجاسة منقطة، اعتباراً بالنجاسة الحقيقية. وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى خفيفة؛ لمكان الجوى ولا اختلاف الآثار فيه.

٤٥٧- وجه قول محمد رحمه الله تعالى: إنه طاهر غير مطهور^(٥) ما ذكرنا لزهر رحمه الله تعالى في ثبات الطهورية، فإن ما يدل على الطهور يدل على الطهارة من الطريق لأولى، ويدل عليه أيضاً ما روي: «أن أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم كانوا يتبركون بوضوء

(١) وفي رواية: فاستقبله.

(٢) الصحيح أن النصحاقي هو أبو هريرة رضى الله عنه لا حبيبة كذا في البخاري: (٢٧٦). ومسلم (٥٥٦)، والسنن: (٢٦٩).

(٣) أخرجه النسائي (٢٧١) ورواه (٣٨١)، وابن ماجه (٦٢٤).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٧٩٣٥).

(٥) وفي رواية: مطهور على ما ذكرنا.

٤٦١- وفي شرح الطحاوي: "ولو بقي على العضو لعة لم يصبها الماء، فصرف البيلل الذي على ذلك العضو إلى تلك اللعة جاز. ولو صرف البيلل الذي في اليمنى، إلى اللعة التي في اليسرى، أو من اليسرى إلى اليمنى لا يجوز. ولو كان هذا في الجنابة (جاز؛ لأن الأضواء في الجنابة) كعضو واحد - والله أعلم -".

الموضع الثالث معرفة سبب استعمال الماء:

٤٦٢- فقول: اختلف فيه المشايخ التأخرون رحمهم الله تعالى، قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي، وجماعة من مشايخ العراقي رحمهم الله تعالى: الماء على أصل أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى إنما يصير مستعملاً بأحد أمرين: إما برفع الحدث، بأن يتوضأ مشرباً وهو محدث، أو باستعمال على قصد إقامة القرية، بأن يتوضأ وهو متوضئ، تأويلاً للوضوء. وعلى أصل محمد رحمه الله: الماء إنما يصير مستعملاً بثنى واحد، وهو الاستعمال على قصد إقامة القرية. واستدلوا بمسألة الجنب إذا انغمس في البئر لطلب الغلو، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الماء بحاله طاهر، والرجل يغطاه جنب؛ لأنه لو حكم بطهارة الرجل، صار الماء مستعملاً بأول الخلاف، والماء المستعمل عنده نجس، فلا يظهر به الشخص، وإذا لم يجز الطهارة، يتقل "الحكم بالاستعمال، فيقع الدور، فقال: من" الابتداء الماء بحاله، احترازاً عن الدور.

وقال محمد رحمه الله تعالى: الماء طاهر، والرجل طاهر، أما الرجل: فلا، وصل إلى الماء، والماء مطهر يذاته بتغير نية. كما لو وقع في الماء الجاري، أو أصابه المطر. والماء طاهر بحاله؛ لأنه لا نجاسة عليه حقيقة، والله يتغير بقصد القرية؛ لما فيه من تطهره^(١) عن الأثام، ولم يوجد، فلا يصير مستعملاً.

٤٦٣- قال القليوبي: كان شيخنا أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يقول: الصحيح عندي من مذنب أصحابنا رحمهم الله تعالى أن إزالة الحدث هو واجب استعمال الماء؛ لأن المقصود قد حصل بها، كما لو قصد القرية. ولا معنى لهذا الخلاف، إذ لا نص عنهما على هذا الوجه. ولا يجوز بأن يؤخذ هذا من مسألة البئر؛ لأنه أمكن تخرجها على القولين من غير إثبات الخلاف.

(١) وفي "ب": يتغير.

(٢) وفي "ف": في الابتداء.

(٣) وفي "ب و ن": من تطهره عن الأثام.

محمّد رحمه الله تعالى يقول في دخول الحب في السر حريرة، وفي تكليف الله امرئ بالعمل حرج، فيجوز أن يفتى ذلك للضرورة، وبذلك فلا في إحداهما الخطأ، إذ أدخل الله في الإلزام الحب لأجل الاحتياط، لا يعتبر فيه الاستعجال، لا يجوز إدخال اليد الاعتقال، إنما لا يعتبر مستعجلاً لأجل الضرورة، لأن الإنسان عسى أن لا يجد إناء من ماء، ولا يذوق حبس، قال تعالى: وفيه من الإناء الكبير، فيضطر إليه الإنسان، فيسقط اعتبار القياس، وقدم البذل، فقام الإلزام، أما في رد الثاني، فالاعتقال، فلا يستعمل فيه استعمال الإلزام، فيضى معنى أصلي للقياس.

١٦٥- ولم أذكر من رحله في السر، ولم تنبه الاستعجال، ذكر نسخ الإسلام، حجة الله تعالى، أنه يعتبر مستعجلاً على أي وجه يحسن رحمه الله تعالى، وذكر نسخ الإمام نفسه لأنه أحد أمي رحمه الله تعالى، أنه لا يعتبر مستعجلاً غيره، لأن الرحل في السر بحر، مجرى الماء في الإلزام، معنى قول هذا السليل: "أما أدخل الرحل في الإلزام، يعتبر مستعجلاً لعدم الضرورة، وكذلك لو أدخل رأسه، أو صدره الخ في السر أم في الإلزام، عليه مستعجلاً لعدم الضرورة، وعلى هذا لم وقع الكوز في الحب، فأدخل يده في الحب لإخراج الكوز، لا يعتبر الماء مستعجلاً مكانه، ضرورة، ولشروطه، فلو كان ضرورة الماء مستعجلاً في الرواية الله، وفيه من أي وجه يحسن رحمه الله تعالى.

١٦٦- وفي الثاني: لو أدخل في الإلزام إسبغ أو أكثر منه، دون الكعب، برهن عليه، من جملة الماء، وإن أدخل الكعب، برهن عليها ينحس، لأن في الأول ضرورة، لا ضرورة في الثاني، فإن لم يدر التبع، رحمه الله تعالى، هذا، فقد يتأني على قول من حسن الماء المسمى حباً، لا على قول من لا يجعله حباً.

وفي المبرور عن محرم، رحمه الله تعالى: جنب أصابع يده أو ثوبه، فذكر، أخذ ماء عليه، ولم يردنه المقتضية، وحسن البذل أو التبرع بحر، وكذلك في توضأه بحر، ولو أراد فيه شخصاً أحد يجر الحسل، لا المبرور، لأن في الوجه الأول لم يقتصر أدلة، فمحص الماء مستعجلاً، وفي الوجه الثاني قصد التبرع، فصار الماء مستعجلاً وروى عنه من أن يرسد، رحمه الله تعالى، أنه لا بحر الموضوء، ولا يحسن لأنه قد رجع في الحديث، أنه قاب للضرورة، مستعجلاً، وعلى هذا، أحد الماء يذهب، وملا به الآية.

(١) ومن ثم فيجعل على وقت الحدث الشرع.

(٢) في هذا معنى وجوده.

كان طاهراً ومهروباً، إذ لم يرد له للصحة

٤٦٦- قال الخاكم الشهيد رحمه الله تعالى في التحصير : لا يجوز التوضؤ بالماء المستعمل في وضوءه، أو غسل شيء من اليدين. قال شمس الأئمة الخوئي رحمه الله تعالى : قوله : أو غسل شيء من اليدين، أوردته الحاكم في المختصر ، ولم يذكر محسن رحمه الله تعالى في المسطور . وتفسير هذا الكلام : إذا غسل يديه أو فخذيه لا تنجسه ، هل يأخذ حكم الاستعمال ؟ وهذا شيء نكتم فيه المشايخ رحمهم الله تعالى ، ولا نص فيه من أصحابنا الثلاثة رحمهم الله تعالى . أما^(١) التحصير منهم ، أنه إذا غسل أعضاء الرضوء وهو محدث متبرأ ، أو غسل أعضاء الرضوء وهو طاهر ، بياوضه^(٢) ، فأما الذي غسل به عضو آخر من اليدين وهو طاهر ، فتكلم المشايخ فيه . مبهم من قائل : هو مستعمل . وتفسير من المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا : لا يأخذ هذا حكم الاستعمال .

٤٦٧- وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى : أن من تبرأ بالماء صلياً لم ينجس ، فلا يقال الغدوري رحمه الله تعالى : وهو محمول على ما إذا كان محدثاً ، وهذا لأن الماء إلى يصب مستعملاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى برفع الحدث ، أو بقصد القرية . وعند محمد رحمه الله تعالى بقصد القرية ، على ما عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ، ولم يوجد ههنا قصد القرية . ولا رفع الحدث ، فلو لم يحمته على الحدث ، فلا معنى للاستعمال ، فيحصل على الحدث ! بغير مستعملاً برفع الحدث .

٤٦٨- وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الحسين رحمه الله تعالى في العيود وغيره : أنه لو أدخل المحدث رأسه في الإبر ، يريد به المسح ، أو خفيه يريد به المسح ، يجوز له المسح ، ولا يمسح الماء في رواية العلبي عن أبي يوسف ، لأن المسح يتأدى بما نقص منه من البلية ، فلا يجزئ . وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى : أنه بغير مستعملاً ، ولا يجوز له من المسح ، إقامة القرية بماء الماء . وكذلك لو كانت على يده جراثيم ، فمسحها في الإبر ، يريد به المسح ، فهو على هذا الاختلاف . ولو لم يقصد مسح ، أجزأ المسح ، ولا يصير الماء مستعملاً . على اختلاف السلفيين . عند محمد رحمه الله تعالى ؛ لعدم قصد القرية . وعند أبي يوسف ، رحمه الله تعالى لأن الغرض لا يؤدي إلى أثر ، بل لا اتصال من أباده أو يقول : القرض ، ينفق بالإصابة بالإساءة ، والاستعمال يشترط فيه الإساءة .

(١) وفي رواية أخرى : إذا .

(٢) وفي رواية أخرى : نادياً للوضوء .

٤٦٩ - والرجل إذا غسل يده للطعام قبل الأكل أو بعده . صار الماء مستعملاً . لأنه قصد به إزالة النجاسة . فإن من سنة الطعام غسل اليدين قبله وبعده . كما جاء به الحديث . بخلاف ما لم يعل يده من الوضوء والعجور^(١) . لا يصير مستعملاً . لأنه لا قوة له . وما إذا أضاف إلى^(٢) .
 ٤٧٠ - وإذا أدخل النجس يده في الماء . غشي فصد إيمانه القريبة . لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب . وقد وصل إلينا أن هذه المسألة صادرة واقعة . وتختلف فيها فتوى المصادر الإمام الشيعيد حسام الدين عيسى . وفتوى القاضي الإمام لأجل جعل العين خالي الوضوء مومي رحمهما الله تعالى . ولأنه أنه يصير مستعملاً . إذا كان النجس عاملاً . لأنه من أهل القربة . ولهذا صح إسلامه . وصحت عبادته . حتى أقر بالفساد إذا بلغ سقاً . وضرب عليها إذا بلغ عذراً .

وما يتصل بهذا الفصل بآيات حكم الأضار

٤٧١ - يجب أن يعلم بأنه الأضار أربعة طاهر لا كراهة فيه . وطاهر مكروه . ونجس . ومشتكوك .

٤٧٢ - أما الطاهر الذي لا كراهة فيه : سوار الأدمي . وسوار ما يترك كل طينة . سوى تلك من جهة الاختلاف . أما سوار الأدمي . وصاروني : أن رسول الله صلى الله عليه وآله من ثياب مشرب بعقبه . وبأن باقي أعراسا كان على بيته حشيرة ثم نزل أبابكر رضي الله تعالى عنه فمشرب^(١) . ولأن عين الأدمي طاهر لا كراهة فيه . إلا أنه لا يترك للكرامة . ولعله يتولد من النجس عنه . فإذا زال عنه طاهر من غير كراهة . كذلك طاهر من غير كراهة . فيكون سوار طاهر من غير كراهة أيضاً .

٤٧٣ - ورد في السام والكافر عندنا . قال الشافعي رحمه الله تعالى : سوار الكافر نجس . لأن عين الكافر نجس . قال الله تعالى : إِنَّهُ الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ^(٢) . وإذا كان عينه نجساً . كان لعنه نجساً . فيكون سوار نجساً . وإذا غُسل عين الكافر ليس نجس . لأن العين لا

(١) وهو ما ورد : من الوضوء ومن العجور

(٢) حاشية المحققين في كتاب الأئمة (٥٠٨٨) . برسمه في الأئمة (٣٧٨٣) . والشمس في (١٨٦٥) . وأبو داود في الأئمة (٣٢٣٩) . ومن سمعت من الأئمة (١٣٤٦) . وسألت في الموطأ (١٤٤٩) . والله في من الأئمة (٩٠١٤)

وقد جرى لقب "أقرناهم" مسحة رسول الله ﷺ، وكانوا مشركين، ولو كان عين الكافر محسناً لما أنزلوا في المسح. والآية محسولة على بحاسة اعتمادهم لا على بحاسة اعضادهم، وبحاسة الاعتماد لا تؤثر في بحاسة الأعضاء.

ولما استوى فيه الظاهر والمحدث والحنب والخاص، لا فرق من عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: "أن رسول الله ﷺ كان يشرب من الإناء الذي شربت فيه وأما حائض وزانية كان يضع فيه على موضع أنفه". وعن - رسول الله ﷺ أنه قال: "من شرب سكر أخجه كتب له عشر حسنات". وفي رواية: "سبعون حسنة"، ولأنه لم يتحول إلى الماء بحاسة حفيظة ولا حكيمة، ولا أقيم به قرية، أعانته لم يتحول إليه بحاسة حفيظة - فلا لا أنه على شفة الحنوب والخاص من حيث الحقيقة.

وأما أنه لم يتحول إليه بحاسة حكمة على قول محمد رحمه الله تعالى: "فلأن الماء عنده - على ما نفيه، اعتبار بعض الشايخ رحمهم الله تعالى - لا يتغير بسبب الاستعمال، من حيث أنه تحول إليه شيء، سبب الاستعمال. وإنما يتغير من حيث أنه يقصد به إقامة القرية على ما مر، ولم يوجد ههنا قصد إقامة القرية، حتى لو قصد إقامة القرية بقصد الماء عنده.

وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: "فلأن على أصله، إنما يتغير لما بالاستعمال يقصد إقامة القرية أو وقع الحدث، وهو اختيار بعض الشايخ رحمهم الله تعالى على قول محمد رحمه الله تعالى على ما مر، ولم يوجد ههنا واحد منهما، أما قصد إقامة القرية فظاهر وأما وقع الحدث، فلأن، حدث عنده لا يرتفع بها على إحدى الترهاتين، لأجل الضرورة، وعنى الرواية الثانية - وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - وبين ارتفع الحدث، ولكن لا يحكم بتغير الماء نبال الحجر. إذ لو حكم بتغير الماء يحتاج من أجنب^(١٢) أو حائض إلى إلقاء على حدث، وفيه من أخرج ما لا يخفى، وهذا كسبا بفروقات في الحب أو الخاص إذا دخل يده في إيجاب عند عدم الأنية الصغيرة لا يفسد الماء. إذ لم يكن على يده قذر، وإنما لا يفسد فكان

(١٢) في طريقه وب. وقد تقيت

(١٢) انظر حقه في كتاب الخبث (٤٥٣)، وأو داود في الطهارة (٢٢٦)، وفي ما حقه في الطهارة، وسبب (٦٣)، وأحمد (٢٤٤١١)

(١٣) أخرج المصنف في طريقه (٤٠٣) عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من التواضع أو شرب الرابح من سؤر أخيه ومن شرب من سؤر أخيه زعمت له سبعون درجة". - إلخ. وقد أخرجنا إخراجنا في تاريخ جردان (٣٠١/١)

(١٤) في - في - سؤر الماء يحتاج كل من اجنب - إلخ.

اخرج: العصر، زفة عيسى ما سدا.

٤٧٤- وأما سوز من يذكي لحمه من الطيور والموت -سرى الذحاحة المحلاة- فلما روى حنبل بن عدي أنه أنشأه في رضى الله تعالى عنه قال: قتافي حفر مع رسول الله ﷺ فلما شربنا إلى الخمر، شربنا ما في رسول الله ﷺ من ذلك الحوض فترجأ كسبي ﷺ من ذلك لحمي، ولو ضللت أنا^١ وروى: أن رسول الله ﷺ لم يحضر سوز ربع وثقة^٢، ولأن بحاسة السوز لكان نجاسة البعاب، واللحاح ينزل من اللحم، وخم هذه حيوانات مأكلة من غير كراهة، فكذلك الدنيا.

٤٧٥- وأما الطاهر الذي هو مكره: فهو سوز الدجاجة العليلة، لأنها معشلة^١ يليف^٢ والافتقار، ومنظرها لا يحل من نجاسة مع هذا إذا لم يفسد به أجراً، لأن منظرها في الأصل^٣ طاهر؛ لأن الدجاجة طاهرة بجميع أجزائها، بدليل ما روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه: أنه ذاب يكل لحم الدجاجة، وكان يقول: هو أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم طاهرة^٤، قلت: إنما جازية طاهرة بجميع أجزائها، وفي نجاسة منظرها شك، لأنه نجس فيها النجاسة والافتقار ليس بخاص، بل هي محملة، والفحش لا يعد من الميقت، ولعله يفرق عليه فيزاد به حكم نجاسة السوز، فكذلك الاحتمال أنتها الكراهة.

٤٦٦- فإن كانت الدجاجة محبوسة، فسمو هذا طاهر من غير كراهة؛ لأن مقدارها في الأصل طاهر، وقد وقع الأمر من غير إشجاعات إذا كانت محبوسة. واحتلف المشايخ في صحة المحبوسة، بعضهم قالوا: المحبوسة أن تحبس في بيت وتغلق هناك؛ وهذا لأنها إذا كانت محبوسة في بيت لا تجزئ بحجراته، هذا "لثبوتها" وهي لا تقتل تجرسة نفسها، وأيسر من

(۱) احوالہ سابقہ میں کتاب ام ہدایہ نام قائم ۱۵۳۶ھ

(T) با اقلیمات ملکی از دواخلی

(۳) ریف و تفریح

(11) أخذ في جميع اسم المنابر المذكورة وكان في الأصل: الحديث

(4) $\text{C}_2\text{H}_5\text{I}$ في الأصب: الأبيض، وبنفسه م

(٦) أسرة البحار في كتاب التاريخ والفتوح، (١٥٠٩٣)، وكتاب الإغناء (٢١١١)، والفرقند في كتاب الأغنية (٢١١١)، والفرقند في كتاب الأغنية (٢١١١)، والفرقند في كتاب الأغنية (٢١١١).

(v) $\mathcal{C} \in \mathcal{C}_1$ and $\mathcal{C} \in \mathcal{C}_2$ are not comparable.

عاداتها ذلك، فواقع الأمن من شئ من النجاسة، ومقارها طهر في الأرض - فإما إذا كان سورها طهراً من غير كراهة - وقال بعضهم: صفة النجاسة أن يحفر فيها حفرة، ويحفر رجليها فيها ويرأسها، والعمق أقدامه، أو يجعل لها بيت، ويكون رأسها - وعلتها وماءها خارج البيت، بحيث لا يصل متعارفها إلى ما تحته قدمها. وهذا الخلق يقول: أنت ربي فغسل ما يكون منها إذا لم توجد نجاسات غيرها، فلا يؤمر أن يصب، متعارفها نجاسة، وهي المتعلقة سواء.

٢٧٧- وكذلك سور سباع الطير، كالصفر والباري والكهين مكروه، وهذا استحسان والمقبول أن تكون نجسة، فإما سواها سور سباع البهائم، نحو الأسد والثعلب والسمر، وما أشبه ذلك، وهذا لأن سور سباع الوحش إما كان نجساً لأن سورها لا يخلو من لعابها، ونعاسها يتولد عن لحمها، وخمير لحمي، فيكون لعابها نجساً، فيوجب تنجس الماء. وهذا المعنى موجود في سباع الطير.

٢٧٨- وفي الاستحسان فرق بين سباع البهائم وبين سباع الطيور والقرد من وجهين:

٢٧٩- أحدهما: أن سور سباع الوحش إما كان نجساً؛ لأن سباع الوحش شرب لمساتها، ولسانها ممتص لعابها، ولعاب يتولد من لحمها، وخمير لحمي، فيلبيش من لعابها إلى الماء، وإنه لحمي، فيوجب تنجس الماء. فإما سباع الطير فإنه يشرب بنفسها، وكلما ولعت متعارفها رفعت رأسها، وابتلعت تلك القطرة، فلا يصب شيء من لعابها إلى الماء، وإنما يصب مقارها إلى الماء، ومقارها عظم جاف لا يحتل النجاسة.

٢٨٠- والثاني: أنه لا يشرب من نصابه إلى الماء إلا أن في سباع الطيور ضرورة وجوب؛ لأنها تنزل من الهواء، فإذا وجدت ماء شرب منها، فلا يكره الاحتراز من سورها، والمقصود أن في سباع البهائم، بخلاف سباع الوحش، لا بد تكون في مقارها والقصد، ولا تنزل من الهواء، فيمكن الاحتراز من سورها، فلم يسقط حكم النجاسة عن سورها، إلا أنه يكره أم هو، سور سباع الطيور.

٢٨١- واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى الكراهة، بعضهم قالوا: إسقاط حكم النجاسة عن سورها، وإنما في المقصود ضرورة على ما بينا في الفرق الثاني، إلا أن هذه الضرورة ليست بضرورة ماسة، فانتفت النجاسة، لا وجود أصل الضرورة، وبقيت الكراهة؛ لأن الضرورة ليست عامة. وبعضهم قالوا: إنها لا تنفي النجاسات، بل يكون عامة مأكلها النجاسات، فلا يؤمن أن يكون على متعارفها لنجاسة، فيصب إلى الماء، غير أن الأصل لما كان

فَمَا أَصْفَافُهَا ، فَهَذِهِ الْحَاسَةُ مُقَرَّرَةٌ عَلَى سَبْعِينَ حَذْفًا ، أَوَّلُهَا رَأْفَةٌ ، وَهِيَ حَذْفُ
الْحَاسَةِ ، كَمَا فِي سَبْعِ الْمَحَاجَةِ الْخَلِيقَةِ ، هَذَا إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا وَكُنْ عَلَى مُقَرَّرٍ
نَفْسِيَّةٍ ، كَمَا جَزَى الْمُتَعَدِّ وَبَعِيدٍ ، مِنْ لَفْظٍ رَافِعٍ وَتَلَفُفٍ ، بِمَنْزِلَةِ وَكُنْ أَوْ تَوْضُوعٍ بِسَبْعٍ ،
فَمَا فِي الْمَحَاجَةِ الْخَلِيقَةِ ، وَهَذِهِ رَوَى عَنْ أَبِي بَرْقَاءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَكَانَ أَبُو بَرْقَاءٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، عَنِ الْكُرَاعَةِ لَوْ عَمَّ بِصَدْرِ الْحَاسَةِ تَجَنُّبًا ، لَا تَرُفَعُ لَهَا إِلَى السَّمَاءِ ،
وَلَا تَحْسِنُ الْأَعْيَادُ مِنْ مَشَاجِدِ رَحِمِهِ إِذْ تَعَالَى رَوَاهُ أَبِي يَسْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،
أَيْضًا بِهَا .

٤٨٦- وقد كانت مصر ما تكون البروت من الحضارة، كالقناة، في عهد واليها محمد علي،
والنحاسي، أو يكون حيايا عمار أن عيب حة، بلعابها لاد من عيب، إلا أن الله تعالى أعتاد
العيب من صبره في الصبر في عيبه، على ما يبرر في صورة الجرفه وأبنا الكراحة، لأن الصبر في
أبنا عمار

[illegible][illegible]

(1) أخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٠)، والذين هم الغنم: (١٢١)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٢)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٣)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٤)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٥)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٦)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٧)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٨)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٢٩)، وأخذوا من المؤمنين من الغنم: (١٣٠).

$$-i^{\frac{1}{2}} \cdot \dots \cdot i^{\frac{1}{2}} \cdot i^{\frac{1}{2}}$$

(3) أكبر عدد من المتكلمين في اجتماع الجمعية العامة هو 1000، والجمعية العامة هي 1000.

عليه الصلاة والسلام: "ينسل الإثاء من ولوغ الهرة مرة"^(١)

٤٨٤- راجعت المشايخ في علّة المسألة، فالتحكي عن الطحاوي أنه كان يقول: الهرة تشرب^(٢) بلسانها، ولسانها رطب بلعابها، ولعابها يتولد من عينها، وعيناها خمس، فكذا لعابها فلقضة هذا أن يكون سؤرها نجسا، لكن أسقطنا النجاسة بضرورة الطواف، وأثبتنا الكراهة؛ لأن الضرورة ليست بضرورة ماسة لا يمكن الاحتراز عنها.

وانحكى عن الكرخي أنه كان يقول: عين الهرة ليست بجعة، ولعابها ليست نجسا، وكيف يكون نجسا مع أن الشرع أسقط نجاستها؟ إلا أن عامة ما كوفلها نجسا؛ فإنها تأكل الفرة والحطب. وعلى هذا التقدير يصير فيها نجسا، لكن ليس هذا أمر متيقن، حتى يحكم ونجاسة السؤر، ولكنه غالب، فأثبتت الكراهة كما في يد الصبي، والمشيقة من المنام.

٤٨٥- وبعض مشايخنا قالوا: وعلى قياس سؤر الهرة، يجب أن يكون سؤر سواكن النسيوت شاي لا خلاف. وبعضهم قالوا: سؤر سواكن النسيوت مكروه بالاتفاق، إلا أن ما يوسف رحمه الله تعالى إنما لم يقل بالكراهة، ففي سؤر الهرة والصبي، ولا نص^(٣) في سؤر سواكن البيرت.

ما يتصل بفصل سؤر الهرة:

٤٨٦- إذا اكتس مأرة، وضربت من إنا، غلى فورها ذلك، يتنجس الماء بلا خلاف. وإن مكنته مدة، أو ساعتين، ثم شربت: لا يتنجس الماء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحميما ثقة تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: يتنجس. فأبى حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إذا مكنت ساعة أو ساعتين، فقد غسلت فيها بلعابها، ولعابها ظاهر، وزالة النجاسة بما سوى الماء من المنقعات عندى جابر، فشربت بعد ذلك وفيها طاهر.

وأبو يوسف: حمله الله تعالى يقول: النجاسة: إذا كانت لا تزول عندى إلا بسب الماء عنها، لكن من مثل هذا الموضع يحكم بالزوال بدونه انصب للضرورة. ومحمد رحمه الله تعالى يقول: إزالة النجاسة بما سوى الماء من المنقعات عندى لا يجوز، فبقي فيها نجسا كما كان.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة: (٨٤)

(٢) وكان في الأصل: تشرب. وأبو داود من طريق الأخرى.

(٣) ساقط من الأصل، وأثبت من أط.

٢٨٧ - ويظهر هذا ما قلناه. إذا شرب الخمر، ثم نرد في فمه من الرثا ما لم يكثر
تحت اللحية على أن يذهب طهرها ذلك الجراثيم. أنه يظهر فمه عند أنى حبيته ورحمة الله تعالى.
وذلك الرثا إذا أصبحت نجسة في بعض أعضائه، أو تسبب سيقه، فذهبها بلسانه، أو
محبها بريقه، حتى ذهب أثرها ظهرها. وكذلك الغصن، إذا قام على ريقه، ثم مضى ذلك
مراوا، يحكم طهارتها عند أى حبيته ورحمة الله تعالى.

٢٨٨ - وعسى أن يأس مسألة السور فالأمر أهرة. إذا خست كف رجل، بكرة له ثم
بدعها ففعل ذلك؛ لأن ريقه ليست حطب، ولأنه ذلك كره أن يوضو بسورها. وكذلك قالوا
تهرة؛ إذا أكلت بعض الطعام، كره للرجل أن يأكل المأكلي؛ لأن ما يقى لا يخلو عن ريقها،
ويقتطع بظرب على مايت.

٢٨٩ - وأم الحس، فيسور... إلخ. وقد مر الكلام فيه. وبجاسته غنيظة في
أحدى الروايتين عن محمد. رحمه الله تعالى. وهي رواية أخرى عنه خفيفة، وهو قبل أبي
يوسف. رحمه الله تعالى. وعلى أبو يوسف فقال. الناس يحتقوا في نجاسة سور. سباع النجاسة
وطهارته، فلو عيب اختلافهم نفيها فيه، فيقول ما يؤكل لحمة. وكذلك سور الخنزير وسور
الكلب نجس، أما سور الخنزير. فإن لعابه يتولد من عينه. وعيبه نجسة، قال الله تعالى ﴿لَوْ أَنَّ
لَكُمْ حِزْبًا مِّنْ ذِي الْقُرْبَىٰ رَجِسُوا﴾ الرحس والحس واحد.

٢٩٠ - وأم سور الكلب نجاسة في مذهب. وقال مالك. رحمه الله تعالى:
طهارته. ومن المتأخريين رحمه الله تعالى من سئل أن لحمة ولعابه نجس بلا خلاف، إلا أنه
يجب هذه المسألة بناء على ما أنه أخرق أن الماء، فليس إذا وقعت فيه نجاسة هل يتنجس؟
عندنا نجس، وعنده لا يتنجس، إلا أن يغير لونه أو ضربه أو ريقه. ولو لم ينجس الكلب لا يغير
لونه، ولا طعمه ولا رائحه، فلا نجسه. ومنه من يقول إن حبه طاهر، ولعابه كذلك
عند مالك، فيكون سور حبه. وعندهما نجس، فدعاه كذلك، فيكون سور حبه.

حبيته سالت رحمه الله تعالى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ذِي الْقُرْبَىٰ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ
جَنِبًا﴾ أي: خلق لمصالحكم ومفادكم. إلا أنما يكون الطاهر لا بالنجس، فالنفس
بغير طهارة لحمة ولعابه، ومن غير ريقه طهارة سور.

وإذا حنق يقول عليه الصلاة والسلام: "يفضل الإماء من وبرج الكلب ثلاثاً"، وهذا أمر مدح في آخره. ومن رسول الله ﷺ: "أنه لم يغسل الإماء من وبرج الكلب، ثلاثاً"، والأمر بحسب الإماء لا يكون تعباً؛ لأن نفس الطارق لا تكون خربة، وبذلك ذلك على تحسه. وإذا بنحس الإماء بولوه إذا كان لديه عصب، وإلّا يكون لعنه عصباً إذا كان لحسه عصباً.

١٩١ - وتحدث سؤر نعل جرس كسائر السباع، هكذا روى عن محمد بن رحمه الله تعالى. والله أعلم. لأن النعل صبيح، لأنه ذو مد.

١٩٢ - وأما الإشكال فهو سؤر طاهر، والله أعلم. المشايخ يذكرون في أن الإشكال في الطهارة، أو في طهوريته، حال بعضهم الإشكال في طهرته، وعندهم على أن الإشكال في طهوريته، والحكم في الإشكال في طهرته، إما لأن بعضهم اختلجوا في حاشيته وظهرته. روى عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: "أنه نحس" وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "أنه طاهر". من أحد القولين مأخوذ من الأخير، فحسب الإشكال. وأما الحصار يربط في الدبر والأخية، فيشرب من لأو في كالهرة، إلا أن الضرورة في الحصار ليست عزيمة في الهرة، وفيه تدخل مضائق الشبوت، والحصار لا يدخل مضائق الشبوت، ولو لم تكن الضرورة تامة أصلاً، تعد في سؤر الكلب وسؤر سباع ثمانية، وجب الحكم بها. ورواه بلا إشكال. وقد كسبه الضرورة في الحصار بغير الضرورة في الهرة، لوجوب الحكم بوضاؤه وحسنه وقده، على الظهارة بلا إشكال. وقد أتت ضرورته من وجهين، أحدهما: صلباً معاً، فلو جرد أصلها لم يحكم بحسنه، ولا تعدياً من أصلها لم يحكم بطهرته، فينبى منكواً فيه.

ب: لأصح ما نقل عن عامة المشايخ أن الإشكال في طهوريته، لا في طهرته. فقد روى عن محمد بن رحمه الله تعالى عن "أبي الشاذلي" أن سؤر الحمار طاهر، ووجه الإشكال في طهوريته ما ذكرنا أن حصار يربط في الأخية والدبر، فيشرب من الأمام كالهرة، إلا أن الضرورة في الحصار تامة من وجهين، أحدهما: صلباً معاً، فلو جرد أصلها لم يحكم بحسنه، ولا تعدياً من أصلها لم يحكم بطهرته، فينبى منكواً فيه.

(١) أخرجه المصنف في معاني الأسماء (٢٤٣) من حديث أبي هريرة، وذكره من سحر في الدماء (١٦٦) عن طريق الثوري في معاني الأسماء (١٦٦) في معاني الأسماء (١٦٦).

(٢) روى عن أبي هريرة في معاني الأسماء (٢٤٣)، وأخرجه المصنف في معاني الأسماء (١٦٦).

(٣) سألته عن الأخير، فقلت: من هو؟

(٤) روى في معاني الأسماء (١٦٦).

أشهر جلاء من أن يكون مذهباً، فلا يظهر ما كان نجساً، ولا ينعمس فيه كان حاضراً.

٢٩٣- والحكم في سؤر السفل مثل الحكم في سؤر الحمار، لأن السفل مشبوه من الحمار، ومختلف من الماء، وبعض مشابهاً قاصداً حكمه سؤر حمار أحد من سؤر البغل، لأن السؤر في حق الحمار أكثر من البغل في البغل، لكنرة خبيثة، فله السفل فيها، من الناس ٢٩٤- وبعض الناس يفرق في الحمار بين الصلح والأذن، فقالوا: سؤر الفحل يكون نجساً، لأنه ينسب الأبقار، فينتطبخ شغلته وتنجس، فإذا دخل في ماء الكلبيل نجس الماء ضرورة، ولا كذلك الأذن، لأنها لا تنسب الأبقار، وعندنا الكل مشكل، لأن بعض السؤر في سؤر مخرج، فالأحمر هو الطاهر، ولا يذهب، لجماعة في شتمها بالقتل، كما قلنا في الدجاجة المحارمة سؤر حاضراً، سؤر الأصيل، وإن كان الطاهر من حالها الجوفان في العذرات.

٢٩٥- وعن الكرخي رحمه الله تعالى عن أبي جعفر رحمه الله تعالى أن سؤر الحمار نجس، لأن بابه لا يخال من قبل القدم، لم ينصفه من السفل لحمل الأذن، ولكن حد المعنى يشأن سؤر النوب التي يؤكل لحية ويحمل عليها، نحو العير والبقر، وذكر الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه: في ربيع ربه، رحمه الله تعالى: أن سؤر الحمار والسفل نجس عندنا، والحق رحمه الله تعالى، ظاهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهي باب السؤر من الأصل، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا سقط من لعاب شيء في رطوبة محل فليلاً كان أو نهاراً، بعد الماء، ولا يجرى من ثوباً، وذكر في هذا الوضوء من الأصل، الحبوب في لعاب ما لا يقل لحية، فكذا، ويتم بصفة إلى أحد.

قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في شرحه: أرادوا الماء جهات لا منى به، روى البعلدلي، عن أبي جعفر وأبي يوسف رحمه الله تعالى: أن سؤر ما لا يقل لحية بمنزلة، إذا كان أكثر من قدر الدرهم الكبي، نفس.

٢٩٦- وأما سؤر القرس، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه أربع روايات، في رواية: أحب إلى أن يفرج، وأحمد، وهذا رواية الشيخ رحمه الله تعالى، وفي رواية: ليس رحمه الله تعالى: أنه مكر، وكلحيه، وفي رواية أخرى: قال: هو مكر، ثم ذكر في الحمار، لأن لحم الحمار مباح عندنا، كالحمار، وفي رواية: كانت الصلاة: هو

ظاهر، وهو الصحيح من مذهبه؛ لأن كراهة لجمعه عنده ما كانت نجاته، بل لاحتراجه، لأنه آلة الجهاد، وحرمة اللحم لأجل الاحترام لا يوجب نجاسة السور، كسور آدمي. وعندهما سوره ظاهر - والله أعلم بالنصواب -.

ومما يتصل بهذا الفصل بيان حكم عرق الخيوانات ولعابها:

٤٩٧- ذكر الكرخي والطحاوي رحمهما الله تعالى في مختصرهما: أن عرق كل شيء مثل سوره في النجاسة والطهارة، والحرمة والكراهة. وفي باب السهر من الأصل: أن عرق الحمار، والبغل، ولعابهما لا ينحس الثوب وإن فحش. وإذا وقع في الماء القليل أفسده، وإلا فلا. قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: وليس هذا بفرقة بين الثوب والماء، كما ظنه بعض المشايخ، إلا أنه لم يحكم بنجاسة الثوب^(١) لظاهر بالشك، ولم يحكم بزوال الحدث بذلك الماء، بل شك، حتى لو وقع ذلك الثوب في الماء القليل، لا يجوز التوضؤ به. ولو أصاب ذلك الماء الثوب، لا يمنع جواز الصلاة فيه وإن فحش. وروى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الماء ينحس بوقوع عرق الحمار فيه. وعنه أيضاً: أن عرق الحمار نجس نجاسة خفيفة، حتى إن الكثير القاقش على الثوب يمنع جواز الصلاة، وما دونه لا يفسد الصلاة. وهكذا روى عنه في المالكي.

٤٩٨- وفي جامع البرامكة عن أبي حنيفة برواية أبي يوسف رحمهما الله تعالى في عرق الحمار: إنه إذا كان أكثر من قدر الدرهم أفسد الصلاة. وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى: أن عرق الحمار أو لعابه إذا وقع في البئر مثل كف ينزح، يعني: ينزح جميع ماء البئر، يحتمل أنه إنما قال: ينزح حتى يصير طهوراً، ويحتمل أنه إنما قال ذلك: حتى يصير البئر طاهرة.

٤٩٩- وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عرق الخنزير ثلاث روايات: في رواية قال: هو طاهر، فقد روى: «أن النبي ﷺ كان يركب الخنزير معروفاً^(٢)». والخر حذر المحنجر، والنقل نقل النبوة، فلا بد أن يعرق الحمار، والمعنى أن للناس في عرق الحمار ضرورة: لأنهم يركبون الخمار العري في الصيف والشتاء، في الحيفر والسفر، ولا بد أن يعرق الحمار خصوصاً في الصيف. ولو لم يحكم بطهارته، لضاق الأمر على الناس، ووقعوا في الحرج.

(١) روى في الأصل: الله، وما أشبهه فيهم من النسخ الأخرى.

(٢) كما في رواية الترمذي: ٩٣٨، ونسب فيه ذكره معروفاً.

أنت خير سيد أعمر إذا كنت مسلماً، فقال: يرضاه ويبيح، فعلى هذا رفع الخلاف.

٥٠٦ قال القنذوري رحمه الله تعالى في كتابه : وكان أصحابنا رحمه الله تعالى يقولون : ان الزنوج مائتة على اصولهم يجب ان لا يضح إلا مائة كائنتهم ؛ لأنه يدل عن الماء كائنتهم ، ونهما لا يجوز التوضؤ به حاد ، وحود الماء ؛ إلا أنه مقدم على التيمم بالخبر ، ولما كان بدلا لا يجوز بدون التيمم كائنتهم . ولا نص عن من حبيضة رحمه الله تعالى في باب الاعتساف ان عليه التيمم ، واختلف في التتابع رحمه الله تعالى فيه ، بعضهم قالوا : يجوز كالزوجة . وبعضهم قال : لا يجوز ؛ لأن جواز الزوجة عرف بخلاف الغيصة بالخبر . والاعتساف في الزوجة . ولا يلحق به في حق الحنك الذي ثبت بخلاف التيمم

ثم لم يصب محمد رحمه الله تعالى نبيذ الشر من الأصل وفي إجماع الصغير ، وإنما وصفه في المواضع ، وقال علي قول أبي حنيفة رحمه الله : إذا يجوز لوصف سيد النبي إذا كان رقيباً بيل على العصف إذا صلب عليه ، فلما الذي كان من الرب غليظاً ، نزل الكمي غرات غلى الله ، وبلغ ذلك الماء حتى صار غليظاً ، أو عصر الرطبة حتى صار منه الماء ، وذلك يسمى دهن ، فلا يجوز اتوصف به ، ثم التوفيق منه ما دام حلواً أو فارصاً ، فالتوصف به حائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وكذلك إذا علا وانتفد ، وفلف بالربذ ، يجوز اتوصف به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً .

ذكره الشيخ الإمام الغفيرة أبو الميث رحمه الله تعالى في كتابه ، وذكر الشيخ الإمام الغفيرة أبو طاهر النخعي ، والشيخ الإمام الغفيرة أبو الحسن النخعي ، أنه لا يجوز له ما استند وصار مسكراً بالإجماع ، هذا إذا كان يشاء ، أما إذا طبع أدنى عيبه ، فلا نكرهه رحمه الله تعالى : يجوز التوضؤ به ، سواء كان أو حفراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ومن المشايخ من قال : لا يجوز ، ومنهم من قال : إن كان حلو ، يجوز التوضؤ به ، لأن ما ضحك مع التوضؤ ، صار كما طبع مع الضرب والاضطراب ، وإن استند ، فهو مجزئ على إحدى التريتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فلا يجوز التوضؤ به .

٣٥- ولا يحذر القبر بزيارات الأئمة عندنا، خاصة من بعض الناس، فانهم قاموا بزيارة الأئمة على سيد المرسلين، ويحذرون يقولون: حوازلهم هم سيدنا، حوازلهم هم سيدنا، فلا يجوز زيارة الأئمة القبر.

الفصل الخامس في التيمم

٥٠٤- الأصل في جواز التيمم قول الله تعالى: ﴿قُلْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء»^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «يجعت لي الأرض مسجداً ومهجوراً أينما أدركتني الصلاة تيممت وصلبت»^(٣).

وهذا الفصل منتمل على أنواع:

٥٠٥- الأول في كيفية وضعه وحسنه: قال محمد رحمه الله تعالى في بعض روايات "الأصل": يضع يديه على الأرض، وقال في بعضها: يضرب يديه على الأرض ضربة.
٥٠٦- والآثار جاءت بنقض الضرب، والضرب أفضل؛ لأن ما يضرب يدخل التراب أثناء الأصابع، وما توضع لا يدخل. ثم قال: ينفضهما، ويمسح بهما وجهه. والمرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: ينفضهما مرتين، والمرى عن محمد رحمه الله تعالى: أنه ينفضهما مرة. قالوا: ولا خلاف في الحقيقة؛ لأن ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء كثير. وما روى عن محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء قليل^(٤)، فالمرئان لا بأس بهما؛ وهذا لأن الواجب المسح بكف موضوعة على الأرض لا استعمال التراب؛ لأن ذلك مثله.

٥٠٧- قال: ثم يضرب يديه ضربة أخرى على الأرض، ثم ينفضهما، ويمسح التيمم باليسرى، ويمسح اليسرى باليمين، ويمسح كفيه وذراعيه إلى المرفقين، هذا هو مذهب علماءنا رحمهم الله تعالى. وللعلماء في المسألة أقارب كثيرة، وانصحيح مذهبا؛ لما روى عن أبي أمامة الساهلي رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين»^(٥) [وعن بعض موالى رسول الله ﷺ: أنه علمه التيمم ضربتين ضربة للوجه

(١) المائدة: ٦.

(٢) أخرجه الترمذي في "مسننه" (١٦٥)، وأبو داود (٢٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٣)، ومسلم (٨١٠)، والنسائي (٧٢٨)، وأحمد (١٣٧٤٥).

(٤) استدرك من "ب" و"ف" وكان في الأصل: يسير، فغالي ح "و" ط "هـ".

(٥) ذكره العلامة الفراهي في "نصب الرابطة"، وقال: روى عن حديث ابن عمر، ومن حديث جابر، ومن حديث عائشة، وما ذكر في رواه أبا أمامة الساهلي. (نصب الرابطة ج ١، ١٥٠)

ضرية لليدين^(١)، ولم يذكر في الكتاب نصاً^(٢) أنه يضرب ظاهر كفيه على الأرض أو باطنهما، وإن أشار إلى أنه يضرب باطنهما؛ فإنه قال: فإن مسح وجهه وذراعيه ولم يحس ظاهر كفيه، لا يجوز. وإنما يستقيم وضع المسألة على هذا الوجه إذا كان يضرب باطن كفيه على الأرض.

٥٠٨- قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الإمالي^(٣): سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن التيمم فقال: الوجه والذراعين^(٤) إلى المرفقين، فقلت: كيف؟ فقال بيديه على الصعيد، فأقبل^(٥) بيديه وأدبر، ثم رفعهما، ثم نفضهما، ثم مسح وجهه، ثم أعاد كفيه جميعاً على الصعيد، فأقبل بهما وأدبر، ثم رفعهما ونفضهما، ثم مسح بكل كف ظهر الذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين. وفي قوله: فأقبل بهما وأدبر وجهان: أحدهما: أنه ضرب بطن كفيه وقهرهما على الأرض. وعلى هذا الوجه بصير هذا رواية أخرى، بخلاف ما أشار إليه محمد رحمه الله تعالى. والثاني: أنه أقبل بهما وأدبر، لينظر هل انصق بكفيه شيء يصير حائلاً بينه وبين الصعيد؟

٥٠٩- وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في كيفية التيمم: إنه إذا ضرب بيديه على الأرض في المرة الثانية ونفضهما، ينبغي أن يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى، ويمسح بثلاث أصابع يده اليسرى لأصغرها^(٦) ظاهر يده اليمنى إلى المرفق، ويمسح المرفق، ثم يمسح^(٧) باطنه بالإبهام والمسبحة إلى رؤوس الأصابع.

٥١٠- وهل مسح لكف؟ نكلموا فيه قال بعضهم: لا يمسح؛ لأنه مسح مرة، حين ضرب بيديه على الأرض، ثم يفعل في اليد اليسرى، على نحو ما ذكرنا في اليد اليمنى. ولو مسح وجهه وذراعيه بضرية واحدة لا يجزئه.

٥١١- ولو نكثت في التراب بنية التيمم، وأصاب التراب وجهه ويديه أجزأه؛ لأن

(١) ورواه بنعني في سنن ابن ماجه "من حديث حماد بن عمار، (١/١٨٩).

(٢) وكان في الأصل: أيضاً، وما أثبتناه، فهو من النسخ الأخرى.

(٣) وفي ب' و' ف' و' م' و' ط' في الإملاء.

(٤) وفي ب' و' ط': الذراعان.

(٥) كذا في النسخ المتوافرة لدينا، وكذا في الأصل: فأقبل بهما بيديه.

(٦) هكذا في ب' و' ف' و' م' و' ط' والأصل: أصغرها.

(٧) سقط من الأصل، استلزم من ب' و' ف' و' م' و' ط'.

المقصود قد حصل.

وفي بعض المواضع ذكرت المسألة من غير شرطية التيمم، ولصحيح ما قلنا أولاً، لأن التيمم في التيمم شرط، كما يأتي بيانه بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

٥١٢ - ولو قدم في مسح الرأس، أو قدم حنظلاً، فأصاب الحمار وجهه وذراعيه، ومعه بية التيمم، جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى؛ لأن المقصود قد حصل، ويدون المسح بية التيمم لا يجوز. وعلى هذا، إذا دبر رجل على وجهه ثياباً لم يجر. وإن مسح يترى به التيمم والعبر على وجهه جاز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ ما ذكرناه.

٥١٣ - وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه: أن استيعاب العضوين بالتيمم واجب في ظاهر الرواية من أصحابنا رحمهم الله تعالى، حتى لو ترك التيمم شيئاً قليلاً من موضع التيمم لا يجزئه، وهذا ظاهر؛ لأن التيمم قدم مقام الوضوء، ولو ترك الموضع شيئاً قليلاً من مواضع التيمم في الوضوء لا يجزئه، كذا ههنا. وروى عن محمد رحمه الله تعالى في التيمم: ما يؤيد هذا القول؛ فإنه روى عنه في الاستبراء: أنه إذا لم يدخل الحمار بين أصابعه وعقبه أن يختار ما بين أصابعه، وفي هذه الحالة يحتاج إلى ثلاث ضربات. ضرورة لوجه، وضرورة للتبليغ، وضرورة لتخليط الأصابع. وهذا دليل على أنه إذا كان في استيعابه أثر، أو على يد المرأة سوار، فلم تنزع في حالة التيمم أنه لا يجزئه. وروى الحسن عن أصحابنا رحمهم الله تعالى: أنه إذا ترك أقل من الربع يجرئه.

وفي المحرر رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه إذا مسح أكثر تكف والمداغين أنه يجوز، كما في مسح الرأس، ومسح الحنف. فعلى هذه الرواية الفرع استيعاب أكثر الحنف؛ لأن استيعاب جميع الحنف في لمس حدث لا يكون إلا بخرج. وعلى هذه الرواية لا يجب تخليط الأصابع، ونزع الخاتم والسوار.

قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى: ويشترط أن تحفظ هذه الرواية جداً؛ لكثره الفتوى فيه. وروى عن محمد رحمه الله ما يخالف رواية الحسن؛ فإنه روى عنه: أنه لو ترك المسح على ظهر كفه لا يجزئه. وظهر الكف أقل من الربع. قال العفسي أبو جعفر رحمه الله تعالى: ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع أنه يجوز، ونخرج ماله طهر الكف. أن الكف عضو على حدث، وظهر الكف لا يكون أقل من الربع، فعلى رواية الحسن يحتاج إلى الفرق بين التيمم وبين الوضوء. ووجه الفرق: أن حكم الوضوء أغلظ من

حكم التيمم، ولهذا شرع التيمم في عصوين، والوضوء في أربعة أعضاء.

٥١٥- واختلف العلماء رحمهم الله في وجوب التيمم في الثلث عين، قال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم: لا يجب، وهو قول مالك والأوزاعي رحمتهما الله، فعلى من التيمم عن القليل، إظهار للخفة، وقدره الكثير بالريح.

٥١٥- وإذا تيمم وهو مقضوع السبيل من المرافق، فعليه أن يمسح بوجع القطع عدداً، ولا يجرئه تركه. وبعد زجر رحمه الله تعالى: لا مسح، بناء على أن المرافق هل يدخل في فرض الطهارة؟ فإن قيل: كيف يجب مسح ذلك الموضع، وإن لم يكن واحداً قبل التقطع؟ قلنا: إنما لم يجب قبل القطع، لأنه كان مستوراً، والآن صار مكتشفاً. وإن كان التقطع من فوق المرفق، بأن كان من المكعب، أو دون ذلك، لم يكن عليه مسح؛ لأنه لا يجب عليه غسله في الوضوء قبل القطع، ولا يجب مسحه في التيمم بعد القطع.

نوع آخر في بيان شرائطه:

٥١٦- فنقول: من شرط صحته النية، وهذا مذهبنا، وقال رحمه الله تعالى: نية ليست بشرط الصحة. حدثنا أن التيمم طهارة بالنهر، فلا يحتاج فيه إلى النية قالوا: ولنا: أن التيمم ليس بطهارة حقيقية، وإنما جعل طهارة بطريق الضرورة من حق المفرد لإقامة القرية، ولا إرادة إلا بالنية، واسم التيمم دليل عليه، فإنه عبارة عن القصد، والقصد بدون النية لا يكون.

٥١٧- ونكتبوا في كيفية النية: روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: ينوي الطهارة لغربة لا تتأذى من غير طهارة، لأنك تسرع لأجلها. وذكر القدوري رحمه الله تعالى فقال: ينبغي أن ينوي الطهارة، أو استباحة أداء الصلاة، وعن محمد رحمه الله تعالى في جنب إذا تيمم يريد به الوضوء، أنه مأخوذ من الجناية؛ لأن التيمم طهارة، فلا يغير به أسباب قالوا: لا.

٥١٨- وعن أبي بكر الرازي رحمه الله تعالى: أنه لا بد من التمييز، فينوي من الحدث أو من الخبث؛ لأن التيمم ليسا بصفة واحدة، فلا بد من التمييز بالنية، كالصلاة التي تقع عن الفرض والنفل، كانت على صفة واحدة فترط نية التيمم، كذا هنا.

٥١٩- وذكر القدوري في شرحه: أنه لو تيمم للتقلد، حاز أداء الفرض به. قال

الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز لأبى طهارة ضرورية، فلا يظهر إلا فيه، فيه ضرورة.
ولنا أن الضرورة إنما اعتبرت في ضرورة التيمم طهارة، فإذا صار طهارة بحكم الضرورة لا
يصل بين نوع ونوع. ألا ترى أنه لو تيمم ففرض، جاز أنه، فرض آخره عندنا، خلاف الشافعي
هنا. وعلى هذا الخلاف: إذا تيمم فرض، جاز أنه، فرض آخره عندنا، خلاف الشافعي
رحمه الله تعالى. والمعنى من الجائز ما ذكرنا. وقوله عليه الصلاة والسلام: «التراب كفاف»
وتولى غير صحيح، دليل له في مسائل كلها.

٥٢٠ وفي الفتاوى: إذا تيمم الجنب لفداء القرآن، وليس المصحف، والدخول
المسجد، لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند عامة العلماء، إلا على قول أبي بكر ابن
معهيد البلخي رحمه الله تعالى. ولو تيمم لصلاته الجنازة، أو لصلاته الثلاث، أجزأه أن
يصلي به المكتوبة بلا خلاف؟ لأن في الوجه الأول: التيمم لم يضع للصلاة ولا لجزء من
الصلاة. وفي الوجه الثاني: وضع للصلاة، أو لجزء من الصلاة. وقوله: لو تيمم لصلاة
الثلاث، دليل على أنه يجوز التيمم لصلاة الثلاث.

٥٢١ ذكر المقدوري رحمه الله تعالى في شرحه: أنه لا يجوز التيمم لصلاة
الثلاث؛ لأنها غير موقوفة فلا ينفك فونها لو أخرت عن الوقت. والخاص على أن قول عامة
العلماء رحمه الله تعالى: لو وضع التيمم للصلاة أو لجزء من الصلاة، جاز أن يصلي به صلاة
أخرى، وما لا فلا. ومنه هنا إذا تيمم بربيع، أو تيمم غيره، أو تيمم لزيارة بقدر لا يجوز له أن
يصلي بذلك، أو بحم. ولو تيمم الكافر ثم أسلم، لم يجز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى.

٥٢٢ - ومن سعة الشرح: طلب الماء في لصورات، حتى لو تيمم في المصراعات
فيلو الطلب لا يحرثه تيمم، وهذا بلا خلاف. وإنما في الفتاوى: لا يشترط الطلب عند
صلاح الشافعي رحمه الله تعالى. حجة في ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
مِنْهُ مِمَّا مَلَكَ يَدَيَكُمُ فَإِذَا تَمَمْتُمْ فَانصَبُوا عَلَيْهِ يَدَیْكُمْ فَإِذَا افْسَحْتُمْ فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَنُكَبُوا عَلَىٰ أَعْقَابِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ مِّنْ ثَلَاثِ ظُلُمَاتٍ لَّیْلٍ مُّتتَابَةٍ وَلَمَّا نَسُوا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. ولنا أن الطلب
غير مستحب، ومن عليه في الآفة، والوجود لا يقتضي الطلب. قال الله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدُوهَا

(١) ذكره ابن القس في خلاصة الفرائض (١/١٧٠)، كما ذكره صاحب المغازي في (١/١٥٥).
وفض القدير (٢/٣٦٣)، وإدراكه من تعريب الحديث الهداية (١/٦٧) ونسب الرواية (١/١٦٠).

لَا تُكْرَهُ مِنْ عَهْدِهِ^(١). وقال النسي^(٢): فمن وجد لنتقة فليمرغها^(٣)، ويقال: فلان يحد مرصاً في نفسه، فمن شرط الطلب، فقد زاد على الثمر. والمعنى فيه: أنه تيمم حال عدم الماء من حيث الحقيقة والظاهر، وعدم الدليل عليه، فيجوز^(٤) كما بعد الطلب، بانه: أن العدم ثابت من حيث الحقيقة، فإنه ضد الوجود، وإنعدام الدليل الدال على الوجود أيضاً من حيث الظاهر؛ لأن الظاهر في الفلوات عدم لقاء، بخلاف العمرات؛ لأن العدم من حيث الحقيقة إن كان ثابتاً، فمن حيث الظاهر غير ثابت، فإني قيام العمارة بالماء، فلم يثبت العدم، من حيث قيام الدليل الدال على الماء وشرط الجواز عدم مطلق.

٥٢٣- إذا غلب على غير المسافرين أن يقره ماء، لو طيه وجده، أو أخبر به، وجب عليه الطلب بالإجماع. وإنما الخلاف فيما إذا لم يغلب على ظنه ذلك، أو لم يخبر به.

٥٢٤- والترتيب في التيمم ليس بشرط الجواز عندنا، حتى لو بدأ بترابيه في التيمم يجوز عندنا، وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط. وكذلك الموالاة ليست بشرط للجواز عندنا، حتى لو مكث بعد ما تيمم وجهه ساعة، ثم تيمم ذراعيه أجزأه عندنا! اعتبار التيمم بالوضوء، وعند مالك رحمه الله تعالى لا يجوز، بده على مسألة الموالاة.

٥٢٥- ومن جملة الشرائط: عجزه عن استعمال الماء. وإذا تيمم المسافر والماء منه قريب وهو لا يعلم به، أجزأه تيممه، لأنه عاجز عن استعماله، حين عدم الوصول إليه، وهو العلم، فهو كما لو كان على رأس البئر، وليس معه آلة الاستقاء، فله أن يتيمم، كذلك ههنا، فإن كان عالماً بالماء لم يحز التيمم؛ لأنه قادر على استعمال الماء.

٥٢٦- وإن كان الماء بعيداً عنه جاز له التيمم وإن كان عالماً به، ولم يذكر في الكتاب حد القرب والبعيد. روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: إذا كان بينه وبين الماء دون ميل، لا يجزئه التيمم ويكون قريباً. وإن كان ميلاً أو أكثر، أجزأه التيمم ويكون بعيداً، والميل ثلث فرسخ. وقال الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى: إن يكون الميز بعيداً إذا كان على يمينه أو على يساره أو خلفه، حتى يهبط ميلين ذهباً ورجوعاً. فأما إذا كان قدماه فإنه يكون الميل قريباً، فيعتبر ميلين لجواز التيمم، كذا ذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى، والشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى.

(١) الأعراف: ١٠٢.

(٢) أسره ابن ماجة: (٢٤٩٦)، وأبو دارق: (١٢٠٩)، وأحمد: (١٦٨٣٤) - (١٧٦١٤).

(٣) وفي نسخة: "م": فيجزئه.

وذكر شيخ الإسلام حواشي: **أدب**: رحمه الله تعالى، **وإن**: أي حسبه مع حسبه رحمه الله تعالى، **وقد**: أي قبل ثلاثمائة ذراع وخمسة مائة إلى أربعة آلاف ذراع، وبكذلك في ابن نجيم في كتمه، **وروي عن أبي يوسف**: رحمه الله تعالى، **إن**: أي حد "القيح حداً واحداً" فإن: **إن** كان يحدل أو اشتمع به تأذيت لم تأذيت وتجب غسله، **وإن** كان على العكس فهو خير، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذه الرواية وقال رحمه الله تعالى: **إن** كان يحدل يحدل إلى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز له التيمم، **وإن** كان على العكس يحدله، لأن التيمم لغرض الحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت، ولكن تقول: **جاء** التعريف من قبله متأخراً بعد الصلاة، فليس له أن يتيمم إذا كان الماء قريباً منه، وهذا الذي ذكرناه في حق المتأخر.

٥٢٧- **وأما** التيمم إذا خرج من مصر لا يريد سفراً وقد مدّ من مصر، وليس معه ماء، **فهل** يجوز له التيمم؟ سألني الكلام في هذا، إن شاء الله تعالى.

٥٢٨- **وأي** الكلام في رحمه الله تعالى في التيمم إذا كان يحدل بغيره وهو يحدل أهل الماء؟ **يكون** قوساً، لا يجوز له التيمم، **وإن** كان لا يطفئه بماء، **فهل** يجوز له التيمم.

٥٢٩- **وإذا** كان مع رفيقه ماء، ولم يكن معه ماء، فله يمسح، هكذا ذكر في الأصل، **وإذا** في موضع آخر عن أصحابنا رحمهم الله تعالى إذا كان غائب طه الله عطيه، لم يجوز له أن يتيمم قبل السؤال، وعلى قول الحسن بن زياد لا يسأله، فإن سأله لم يمسح إلا بالنس، **وإن** لم يكن معه ماء، فإنه يتيمم بالإحسان، فعجبه عن استسكان ماء، **وإن** كان معه ثلثه فهذا على ثلاثة أوجه: إما إن أعطاه بمثل قيمته من ذلك الموضع، أو بغيره، أو بغيره فاحتسب، ففى الوجه الأول: الثاني ليس له أن يتيمم، بل يشتري ويوصى، هكذا ذكر في بعض المواضع.

٥٣٠- **وفي** بعض المواضع: إذا ناله مثل الغيبة، أو بغيره يسير، ومعه ماء يريده على ما يحتاج إليه في لزاد بمقدار نفس الماء، لا يتيمم بل يشتري الماء، وفي الوجه الثالث: يتيمم، فإن الحسن البصري رحمه الله تعالى: يلزمه التبرأ بجميع ماله، وأنه لا يحسب على هذه التجارة، وأنشأه بذلك، فإن حرمه مثل التيمم كحرمه ماءه، قال عليه السلام: "من قتل دور ماله،

(١) يعني ما روي أنه حدثه بذلك.

(٢) يعني ما روي أنه أنكر.

هيو شهيداً^{۱۱۱}، ثم لم يحلف نطقاً بغير جوارحه الشيم، فلي حلف فوات فذال الذي هو من تأمر،
الغرض: أن يكون أن جوارحه الشيم.

ولم يذكر في الأحمد نفع الشاحض تقدراً وقد ذكر في التواتر : إن كان الماء الشقي بكفى المرض ، يوجد في ذلك الموضع درهم ، فإن أن يعطيه صاحب الماء ، إلا بغير درهم ونصف ، فملي أن يشترى ولا يبيع ، فإن أبي أن يعطيه إلا بغير درهمين ، بينهم ولا بشرى ، فحسب العرف ، حس في تضعيف النمل . وإن قلنا : إذا كان يعطيه بشرى فمسته أو بغير يسير ، فملي أن يشترى ؛ لأن قدرته على شئ من الماء فصرته على غيره ، كما أن القدرة على غير الرقية ، فقدرته على غيرها من الشئ عن التكفير بالصوم .

وقال بعضهم: العن المدحس: ما لا يدخل تحت تقويم نفوس من. وفي المندوزي: إذا زاد على نفن مثل ما لا يتعارف الناس فيه، يتعم ولا يلزمه الشراء، وهو والذي قبله سواء. ويعتبر فبسة الماء هي أقرب المواضع من موضع تعم فيه الماء، وقد أشير في مسألة اقنواد إلى اعتبار قيمته في المكان الذي يشري فيه.

٥٣١- وذكر الشيخ الإمام أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى : أنما كان في موضع
عزائه في ذلك الموضع ، فالأفضل أنه أن يسأل ، وإن لم يسأل ، نسيم ، وصلى فإنه يجوز
صلاته ؛ لأن الظاهر أن يجري النجس في الماء في مثل ذلك الموضع ، فلو أعطاه بعد ذلك لا
يجوز صلاته ، وعليه أن يعيد ثلث الصلاة ؛ لأنه ما أعطاه فالظاهر أنه لو سأل قبل ذلك
أعطاه ، وإذا لم يسأل والتعصير جاء من قبله فلا يجوز ، فأما إذا كان في موضع لا يمر فيه
الماء ، فإنه يسأل ، حتى إنه لو لم يسأل وصلى بالنسيم ، لا تجوز صلاته كما هي العمومات ؛ لأن
لظاهر أنه لا يجري النجس والمص في مثل هذا الموضع ، فتوأنه سأل وأبى أن يعطيه ، فسيم
وصلى ، ثم أتبعه بعد ذلك ، فإنه يجوز صلاته ، لأنه عجز عن استكمال الماء وقت أداء
الصلاة ، والقدرة عليه بعد ذلك لا يمنع ، كما إذا صلى بالنسيم ، ثم وجد الماء ، فلا بد
وقرر هذا .

٥٣٢ قال شمعون الأنطاكي الخليلي رحمه الله تعالى: وكان القاضي الإسلام أبو علي

(١) أخرجه الصبيان في الأحاديث المختصرة (٢٨٥/٦) - السائق في المعنى (١/١١١)، وافي ماجه (١/٨٦)، والذوق في شرحه (١/٦٣) وصحح علاء الدين القرطبي (١/٢٢٦) وهو مثلي منه

١٢١ : ب و ت : عن ابن أبي عمير .

(١٣) يعنى م ر ف و ط من الواضع في شعر داتا.

الشيء رحمه الله تعالى يقول: إن بعض أصحاب هذا التصرف قوامي حلالهم، بما يحسنون منه، ثم مر في ثبوت فلاسفة الفناء أو النعطة، ويحسون رأي الأتية من أستاذ، وقد يحافون على أنفسهم لنعطش، وقد يعجزون في بعض المواضع يسمون، وما الزمهم في حلالهم ويريدون ذلك حائراً، وهذا منهم جهل وحمق: لأنهم واجدون للفناء، فلا يعجزهم التذم، وذكر هلالة المسألة من فتوى الشيخ الإمام الفقيه أبي ثابت رحمه الله تعالى وذكر فيها حيلة فقال: الحيلة أن يثبت ذلك الفناء الخيرة، وسلم إليه، ثم إن الموهوب له يستودعه منه، فيجوز له التسم. إلا أن هذه الحيلة عندنا ليست صحيحة، فإن القدرة على استعمال الماء بواسطة الزجور هي اليه الله، فصح حوز التسم. ألا ترى أن القدرة على استعانة الفناء بالنسبة، صحت حوز التسم، فيها أدنى.

٥٣٣- إِنْ كَانَ مَعَ نَافِقَةٍ دَلِيلٌ، وَفِي مَعْدَلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ، وَفِي إِذَا
يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ، وَالتَّرَدُّقُ أَيْ الْأَصَابُ، وَهُوَ أَنْ الْوَحْشَ بِحَبِّ الْبَالِغِ، وَرَجَا بِحَبِّهِ
الْإِسْتِغْفَارَ، وَرَجَا لَا يَكُنْ، وَرَجَا بِحَبِّهِ، وَرَجَا لَا يَعْطُشُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَرْزَأُ، فَإِنْ
كَانَ الدَّلِيلُ، مِثْلَ نَعْرِ أَنْظَرُ حَتَّى أَسْقَى الْمَاءَ، ثُمَّ أَدْعَى إِلَيْهِ الدَّلِيلُ، فَالْمَنْعُ عَدُوُّ
حُبِّهِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ نَعَانِي أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ نَفْسِهِ، فَإِنْ حَذَفَتْ الْوَهْدُ، نَسِمٌ وَصَلِي
وَعَدُهُمَا يَنْظُرُ وَإِنْ خَالَفَ قُوَّةَ الْوَهْدِ، وَكَانَتْ عَلَى هَذَا الْأَخْلَاقِ إِذَا كَانَ عَرِيضًا وَفِي رَفِيقِهِ
يُؤَبِّقُ فَدَلَّ: أَنْظَرُ حَتَّى أَصْلِي، ثُمَّ أَدْعَى إِلَيْهِ الْتَوْبَ.

٥٣٤- وأجمعوا أنه إذا قل لغیره: أنت لث مائي لحجج به، فإنه لا يحل عليه
الحج، وأجمعوا أن في الماء، ينتظر وإن خرم، ولو فلت

٥٣٥ وحاصل الاختلاف، اجمع إلى أن القدرة على ما سوى الملك هل تثبت بالإباحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت بالإباحة، وإنما يثبت بالملك، ولهم يوجد من الملك، فقامت القدرة، وبجزمه التيمم، وعددهما الفقرة على ما سوي الماء كما ثبت، بالذات، ثبت بالإباحة، وقد وجدنا الإباحة هناك، فثبت الغاؤه، وصار كما لو كان معه ولو علم بالملك، وأو كان هكذا لا يجوز له التيمم، كذا هنا.

٥٦٦- وإذا انتهى إلى بيتي ، وليس معه دلو ، كذا له أن يشتم الحجرة عن استعمال الماء ، وكذا إذا كان معه دلو إلا أنه يسي معه رغاء ، فإنه يشتم الحجرة عن استعمال الماء . وهذا إذا لم يكن له حديق فباعه فذلك ، فإن كان ، لا يشتم . قال القاضي الإمام الأجل في خبر المدين رحمة الله تعالى : إذا كان يتنقص نية الاستدليل ، فخر ذمهم فصفة يشتم ، وليس عليه أن

بخسب التديل . فأما إذا كان المفسدان أقل من قيمة درهم فضة لا يتيمم ، كتب لو كان في الصلاة قرآن تساقط يسرق مائه ، فإِنْ كان مائة دار درهم ، ينقطع الصلاة . وإن كان أقل لا يقطع ، ١١٩ ههنا .

٥٣٧- وإذا أتى حيّاهم الأحياء ، وجانب له فلم يجد ، فصلى بالتيمم ، فهو على وجهين . إن رأى قوماً من أمته . ثم يسألهم ، وصلى بالتيمم ، ثم سألهم فأخبروه بذلك ، لم يجر صلاته . وإن سألهم فلم يخبروه ، أو لم ير قوماً من أمته ، جازت صلاته . فإن كان معه سؤر حمائر ، أو سؤر يعل ، وليس معه غير ذلك ، يتوضأ به ويتيمم ، يريد به الجميع لا الترتيب . ويحكم بالجميع ؛ لأن سؤر الخمار مشكل على ما مر . فخامره بالجميع احتياطاً ، فأيهما بدأ جرح عندنا ؛ لأن الاحتياط في الجميع لا في الترتيب . ونكرر الفصل أن يبدأ بالموضوء ؛ ليكون عدداً للماء الطاهر عند التيمم منس . فإن لم يعمل إلا أحدهما ، وصلى أعاد الصلاة ؛ لأن في أداء الصلاة بالطهارة تنكاً .

فإن قيل : إن كان في الجميع احتياط من الوجه الذي تقدم ، ففيه ترك الاحتياط من وجه آخر ؛ لأنه إن كان الإشكال في طهارته ونجاسته ، كما ذهب إليه بعض المشايخ : حكمهم الله تعالى ، فعلى تقدير أنه نجس يتنجس أعضاءه ، ويصلى مع الأعضاء النجسة ، قلنا : موضوع الماء أنه لا ماء معه غير سؤر الخمار . ومن كان أعضاءه ونجسه نجسة وليس معه ماء طاهر حتى يغسله ، حازنه التيمم ويصلى ، فليس في الجميع ترك الاحتياط من الوجه الذي قلناه ، فيؤمر بالجميع احتياطاً .

٥٣٨- فإن توضأ بسؤر الخمار وصلى ، ثم تيمم وحسن ذلك الصلاة ، فالصحيح أنه لا يلزمه الإعادة . ركعتان بدأ بالتيمم وصلى ، ثم توضأ بسؤر الخمار ، فصلى ، لا يلزمه الإعادة . ولو تيمم وصلى ، ثم أهرق سؤر الخمار ، يلزمه إعادة التيمم والصلاة ؛ لاحتمال أن سؤر الخمار كان طاهراً مطهراً .

٥٣٩- وإن كان معه نيد التيمم ، وليس معه غير ذلك ، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى . يتوضأ به ولا يتيمم ، هكذا ذكر في الزيادات . وفي الجامع الصغير ، وذكرنا في كتاب الصلاة : إن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : وإن تيمم مع ذلك أحب إلى ، غير أنه لو ترك التيمم أجزأه ، ولو ترك التوضوء لا يجزئه . روى نوح في [الجامع الصغير] عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أن التوضوء بشيد التيمم منسوخ ، فتميم ولا يتوضأ به . وهو قول أبي يوسف

ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وقال معهما رحمه الله تعالى «جمع بينهما» كذا في سائر المصادر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يجد إلا سواد الكتاب نهيهم ولا يجوز فيه عدا.

٥٤٠- وإن من المسافر مسجد فيه عين ماء وهو جنب، ولا يجد غيره، فإنه يتيمم لدخول المسجد، ثم يدخل المسجد، ويستلم من الماء وإن لم يكن معه ما يمسح به. ولا يطعم أو يترفع فيه، لكنه يستطعم أن يتيمم فيه، فإن كان ماء حاراً أو حاراً كريهاً اعتصم فيه. وإن كان عذباً صغيراً لا غسل فيه لأنه لو غسل فيه بحس الماء ولا يظهر، فلا يستعمله، ولكنه يتيمم لفصله. وهذا إشارة إلى أنه لا يمسح بالماء الأول لأن قصده عند ذلك دخول المسجد للفصل، وقد مر من هذه المسائل.

٥٤١- فإن في الجامع الصغير «رجل يمسح وفي رجليه ماء قدس» فجمع وحشي، ثم تذكر الماء بعد فرغه من الصلاة وثبوت قدمه بجزئه، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن حنبل الله تعالى. وعند أبي يوسف لا يجوز. أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: «لا يتم ما يرفع حدثه الماء بالحي، وهو واحد الماء، فالسبيل لا يجد الرجوع، إنما يقد التحريم، ولأنه يتيمم قبل طلب الماء من مدين الماء فلا يجوز، فيأبى على ما إذا تيمم في العمرات قبل طلب الماء بهانه. أن رجل المسافر مدين الماء، كما أن العمرات مريض الماء، وهذا قول، إن الرجوع له كذا في النص عبارة عن المدة، فكأن الله تعالى قال: «من لم يغتسل على استعمال الماء، إلا أن يؤخره لو كان مريضاً بصيرة» مستحب الماء، أو كان معه ماء، أو ليس معه ماء، فهو واحد للماء، لكن لما لا يقد على الماء على الماء جازاً، وهذا عجز عن استعماله بعد سائر، وهو السبيل، والسبيل لما لا يمكن دفعه عن نفسه، فالمرض، من السبيل أبلغ من المرض، فإن المرض لم تكلف بركه استعمال الماء، والناس وإن تكلف لا يمكنه استعمال الماء، وموله، إن رجل المسافر مدين الماء.

فلما عتبه حرمان، أحدهما أن السفر موضع الحاجة إلى الماء، والله الذي من أمر من ليس للوصوه عادة، فلا ينقص عن الحاجة، بل وقع التعارض، فسقط فرض الغالب، بخلاف القرية العامة.

والثاني أن الماء أخوه بعدم الماء، فكل اختيار قلبه منزلة إختيار إختيار، في العمرات لعدم الماء، ثم هناك يجوز التيمم، فكلها منه.

ثم قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: رجل من رجليه ماء قد سبه، دليل على أن الخلاف فساد إذا علم بكون الماء في رجليه في الابتداء، بأن وضعه بنفسه، أو وضع غيره بأمره، ثم شفى عليه؛ لأن التشبه إنما يكون بعد العلم، فعلى هذا لو كان الموضع غيره يعلم، فإنه يجوز التيمم بالاتفاق، وإلى هذا ذهب بعض مشيختنا رحمهم الله تعالى. وقال بعض مشيختنا رحمهم الله تعالى: الخلاف في الكل واحد، وإليه أشار في كتاب الصلاة فإنه قال: مسافر تيمم في رجليه ماء وهو لا يعلم، وهذا ينافي التشبه بغيره.

٥٤٦ - وأما إذا صلى عريان في رجليه ثوب وهو لا يعلم به، فمن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال: هو على هذا الخلاف. ومنهم من قال: لا يجوز الصلاة فيها بلا خلاف. قال الكرخي: لم تزل هذه المسائل مشككة على، حتى وجدت الرواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: تجزئه الصلاة، ولا تقزمه الإعادة. والجواب في هذه المسئلة فيجب إذا تذكر في الوقت، وفيما إذا تذكر بعد خروج الوقت سواء، وإن قيده في الكتاب بالوقت، لأن المعنى لا يوجب الفصل.

٥٤٧ - وإذا تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به، وصلى بتيممه، جاز عندهم، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى. وكذلك إذا ضرر به ثوبه على رأسه، أو على رجليه، وجب ماء وهو لا يعلم، أو كان على شط البحر، وهو لا يعلم، فتيمم وصلى به، وهو على هذا الخلاف.

٥٤٨ - وإذا كانت الأداة معلقة في غير دابة، وفيها ماء مسمى، فصلى بالتيمم، بعض المشايخ^(١) رحمهم الله تعالى على أنه على هذا خلاف أيضاً. وحكى عن الحنابلة الإمام عبد الرحيم رحمه الله تعالى أنه كان يقول في غسل الأداة: إنه لا يجوز بلا خلاف؛ لأنه مسمى ما لا ينسى، وجعل ما لا يجهل. ولو كان الماء معلقاً على الأقاب^(٢)، فهو على وجهين: إما أن يكون سائلاً، أو راتباً، ولا يجوز إيمان أن كان الماء في مقدم الرجل، أو في مؤخر الرجل، فإن كان راتباً وإفاء في مؤخر الرجل يجزئه؛ لأنه قد نسي ما ينسى عادة. وإن كان الماء في مقدم الرجل لا يجزئه؛ لأنه نسي ما لا ينسى عادة. وإن كان سائلاً وكان الماء في مؤخر الرجل لا يجزئه. وإن كان في مقدمه يجزئه. ولو كفر بالصوم وفي ملكه رقة، أو ثياب أو طعام قد

(١) وفيه ما لا يخبر.

(٢) وفيه ما لا يخبر.

(٣) وفيه ما لا يخبر.

سبحه، فلا روية فيه. وقد قيل: يحزنه عدوها. «المصحح أنه لا يحزنه» لأن الوجود في الكفارة عبارة عن الملك، ولم يعمد اليك بالمسح، بل بالوجود في التيمم عبارة عن الكفارة، وبالتاليان تعددت الكفارة.

نوع آخر في بيان وقت التيمم:

٥٤٥- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: «النافع الذي لم يجد الماء، ينظر إلى آخر الوقت، فإذا حان الوقت يتيمم» وإما فلا ذلك؛ ليصير حجة فيا لمصلحة ما كحل قطهارتين. ٥٤٦- وذكر القدوري: «يزجر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت إذ كان على طمع من وجود الماء» فقد شرط القدوري زيادة شرط لم يشترطه في الأصل، وهو أن يكون على طمع من وجود الماء^(١)، ومعناه: إذا كان يرحى وجود الماء، فهو المصحح حتى إنه إذا كان لا يرحى وجود الماء، لا يزجر الصلاة عن الوقت المعهود، إذ لا علة فيه.

فقال القدوري: «بعد استصحاب» وليس يحتاج، يريد أن الذي ذكره إلى آخر الوقت استحباب، وروي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه حتم؛ لأن الجمع غلبة الظن، وغلبة الظن حجة، فمماز هو باعتبار هذه الحجة قادراً على الاستعمال حكماً، وجه ظاهر الرواية: أن العجز الحقيقي للمحال ثابت يفتقر ومما يثبت بينين، لا يسقط حكمه إلا بيقين مثله، وهذا إذا كان الماء بعيداً عنه. أما إذا كان قريباً منه، لا يحزنه التيمم وإن خاف نوب الوقت. واحتفت الروايات في الحلق العاصم بين القريب والبعيد، وقد ذكرنا ذلك قبل هذا.

٥٤٧- ثم بدأ آخر، لا يعرف في التأخير، «دني لا تقع الصلاة في وقت مكروه، فلا يزجر العصر إلى تغير التيمم» ولكن يآخرها إلى أن يصلح قبل التعير. واختلف المشايخ في التعير. قال بعضهم: لا يزجر التعير، ولكن يتيمم ويصلي بها في أول الوقت. وأكثرهم على أنه لا بأس بالتأخير إلى وقت غيبوبة الشفق؛ لأن وقت التعير تمتد إلى هذا الوقت والدليل عليه، أن المبرور والمساير إذا أخرج المغرب، حتى جسا بين المغرب والعشاء حاز.

٥٤٨- قال القاسري في شرحه: «يجوز التيمم قبل الوقت» وقال الشافعي لا يجوز؛ لأن التيمم ظاهرة ضرورية، فلا يعتد بها قبل تحقق الضرورة، وساقوته نعتي. «ثم نجدوا ماء فتيمموا طيباً»^(٢)، شرط عدم الماء، فقد «من زاد دخول الوقت، يحتاج إلى

(١) ما تقدم من الأصل، استدل به بـ «و طريف».

نوع آخر في بيان ما يجوز به التيمم

٥٢٩- فقول: على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحذر التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، حراً شرباً والرمي والخصاء والورنيح والخضر والكحل والمرداسنج.

٥٣٠- وقيل أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز إلا بالتراب والرمل وروى عنه أن قال: أنه لا يجوز إلا بالتراب، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى.

حجتهما قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا مِنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ طِبًا﴾^(١). قال ابن عباس رضي الله عنهما: المراد من تراب الحوث - ولأن الأرض الطيبة هي الأرض الغنية - قال الله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ ذُرِّيَّتُهُ﴾^(٢). والمثل هو التراب. وقيل عليه السلام: «جعل لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٣) إلا أن أبا يوسف زاد الرمل في رواية حديث آخر، وهو ما روى أن قوماً من الأعراب جفوا إلى رسول الله ﷺ وقلوا: «ما قوم نسكن كرملاً، ولا نجد الماء نهراً أو شهيراً، وفيها الخشب والحطب»، فقال عليه السلام: «عليكم بأرضكم»^(٤).

ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن أفراداً بالحمد استكروا في الآية الأرض، قال سيبويه الصلاة والسلام: «بحشر العلماء» هي صعيد واحد كآب مسكة فضة^(٥) الحديث. والمراد من أرض - وقال عليه السلام: «جعل لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما أتركتهم» الصلاة يمسح وصلبته^(٦).

والاستدلال بالخطب من وجهين: أحدهما أن رسول الله ﷺ جعل نفس الأرض طهوراً من غير فعل بين أن يكون تراباً وغيره.

والثاني: أنه إنما قال: «أينما أتركتهم الصلاة» يمسح وصلبته^(٧) وقد كان يتركه

(١) طه: ٦١

(٢) الأعراف: ١٤٨

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٣٦)، ومسلم (٨١٠٠)، والبيهقي (٧٦٨٨)، وأحمد (٢٧٤٥٥)

(٤) أخرجه أحمد (٨٦٧٢)، وقال ابن بطي: «رواه البيهقي من حديث أبي هريرة: أحب لربة (١)» ينظر «مجمع الزوائد» (١١: ١١٦)

(٥) المطالبات: ٤١٤

(٦) أخرجه البيهقي (٦٠١٠)

الصلوة في غير موضع التراب، كما يتركه، في موضع التراب، ولا حاجة لأحدهما في اسم التيمم، لأنه اسم لمذترك، ويحتمل الظاهر من غير أن يكون شيئاً، ومن التيمم ما لا يكون طهراً، والمذترك لا يحسنه، وابن عباس فسره بالميت، ورسول الله ﷺ فسره بالمطهر، حتى جرده بالمرء ما حدثت الفتي وروى.

٥٥٥- ولا يجوز التيمم بما ليس من جنس الأرض من حجر الذهب والفضة والحديد والبرص والزعاج والحفنة والتعير وسائر الحبوب والأصمعة؛ لأن المخصوص عليه في الكتاب الصعيد، وفي الحديث: الأرض، ويجوز ما ليس بمخصوص عليه (وهذا أمر غير معقول) فلا يلحق بها غيرهما. وقد ذكر بعض المتأخرين في مسألة الذهب والفضة والحديد والبرص وقتاً ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا كان مسبوكتاً ولم يكن مختلطاً بالتراب، بأن كان معه الصفا، أما إذا لم يكن مسبوكتاً، وكان مختلطاً بالتراب، بأن كان تيمم التخليص، جاز التيمم به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وأنه صحيح. وقال أيضاً: "أما في الخلطة والتعير وسائر الحبوب: إذا كان عليها غبار حاز التيمم، وأنه صحيح أيضاً".

٥٥٦- ثم إن عند أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن محمد رحمهما الله تعالى التبرط بجره منس، ولا يشرط استعداده من الصديد حتى إنه لو وضع يده على صخرة لا خيار حايها، أجره له عند أبي حنيفة وحمزة الله تعالى، وإحدى الروايتين عن محمد رحمهما الله تعالى: كذا إذا وضع يده على الأرض الصلبة، لم يمس يده شيء، حاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى، وفي إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لا بد من استكمال جره من الصديد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها، أم على أرض ردية ولم يعلق يده شيء لا يجوز.

حجتنا على هذه الرواية قوله تعالى: ﴿فَاسْتَسْجُوا بوجوهكم وأيديكم مثله﴾، يعني: من الصديد، لأنه بناء على قوله تعالى: ﴿فَاسْتَسْجُوا صعيداً طيباً﴾ وكلمة "من" تلتزم بعض فكأنه قال: بعض للصعيد. والآخر حجة الله تعالى أن قوله: ﴿فَصَبِّأْ ثِيَاباً﴾ يقتضي الجواز مطلقاً من غير فصل بين ما عليه ثياب، أو ليس ثيابه غبار وكلمة "من" لتيسر الصعيد من

(١) ما نقل عن الأصل، واستدرك من النسخ سواء.

(٢) دار ب ر م ق

غيره، فلا يصح إيقاع ردة التيمم في سائر الأيدي. ولا يقدح ما رواه الترمذي، صحيحه من إلقاء الكلام بطلانه. * فينبغي اعتدال طين أو تربة من الأيدي، ليس هذا الاعتدال يكون كله من التراب، بل يصير للتعبير الصعيده من غيره.

ولا يقال: بأن المسح يغني عن مسح ما سوى اليد، كما في مسح الرأس والخصه؛ لأننا نقول: هذا اليد من إشتات ردة القدم على المصن، وربه لا يعبر. والذي يؤيد قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما روي: "أن يقول: هذه يدي، وسام عليه رحي، فلم يرد عليه التيمم حتى إذا انزل يده حتى يجبهه المذبة فمسح يده، نهي الحائض ورد عليه السلام".

وحيث أنهم كلفوا من الخبر، فمن ذلك على حوك التيمم مسح على كل حال.

٥٥٣- وبحرر المصنف بالأجر مدني قال: "غير مدني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وإذا عدى الرجل يديه، عن محمد رحمه الله تعالى: لأن الآخر طين، مستحضر، والتيمم باليد الأيسرى جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. فكذلك يطهر الممسح، فكذا ذكر المقدور رحمه الله تعالى. وذكر الشيخ الإمام أن هذا هو نص السمرقندي في التيمم بالآخر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين، والأصح: بجور. وأما رواية أخرى عن محمد رحمه الله تعالى: "أن يكون ماقوفا، أو يكون شاهدا، أو أن يحدى الرجل يديه من محمد رحمه الله تعالى استعار جزء من الصعيد فطهر. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذلك ليس بشرط.

٥٥٤- ولو تيمم بماء غيره، أو غير ذلك، أحياه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وإذا أوى يوسف رحمه الله تعالى يقول: أو لا ينعيم بالعيد إذا مسح غسره، ثم رجع. وقال: القبار عدني ليس من الصعيد. ولصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ما روي أن عمر رضي الله تعالى عنه كان مع أصحابه في سفر، فعمروا بالطين، فأسرهم بأن يعضوا ليدهم وسروهم، ويستمعوا نباحهم. ولأن الماء تراب، جاز من يقض نوبه بأذى جلاء من الشراب، إلا أنه رقيق، فكما جاز: لنعيم بالنخس من الشراب فكذلكه.

٥٥٥- وصورة التيمم بالخمار: أن يمسح بيده يوتا، أو ليداً، أو وسادة، أو ما أشبه ذلك من الأعاء، لفظة التي عليها عمر، فإذا رفع العمار على يديه تيمم، وغض نوبه حتى

(١) أخرجه أبو داود، ٢٤٩.

(٢) وهي سنة من سنة التيمم.

(٣) وفيه من وأمره عند مكانه.

يرتفع عبارته، فيرفع يديه في العبار عن الهواء، فإنه وقع الغبار على يديه تيمم.

ولو كان في منازلة فهدم أو مبع وأرتفع العبار عن الهواء، فأصاب وجهه وذراعيه ومسح به التيمم، أو نعل في الثراب بنية التيمم، فأصاب أثر بوجهه ويديه، فقد ذكرنا هذا في أول هذا الفصل.

٥٤٦ - ولو تيمم بالملح إن كان مثاباً كالفر كوكبة^(١) بيخارى، لا يجوز. وإن كان جيباً كالكنسية^(٢) بعض مثابيحهم، لله تعالى فأنوا. يجوز؛ لأنه بمنزلة الحجر، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة، سر حسني رحمه الله تعالى: والصحيح عندى أنه لا يجوز، لأنه يندوب بالنار، فلا يكون من جنس الأرض، والمسح بمنزلة الملح، فإنها مائة ونواية.

٥٤٧ - وقال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: في الماء إذا كان في طين وردعه، فأصابه مطر، فأتى مسحه وثيابه، ولم يجد ما يتوضأ به، فإنه يلمح ثوبه بالطين ويجمعه، ثم يفرقه، ويتيمم به. قال القدوري رحمه الله تعالى في شرحه: وهذا قول محمد رحمه الله تعالى لأنه يعتبر استعمال جزء من الصعيد، يعني: على إحدى الروايتين. فأما على قول أبي حنيفة، وحديثي الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى، فلا يعتبر استعمال جزء من الصعيد. وإنما يعتبر الفس، والطين من جنس الأرض، فيصع يده على الفس ويتيمم. ومن المتابع من قال: ما ذكر في الأصل فوالكل.

٥٤٨ - ولا يجوز التيمم بالطين عند الكل؛ لأن الثراب لا يصير طيناً ما لم يصير مغلولاً بالماء، والعصرة للعالية، فكان الكي ماء، فلا يجوز التيمم به. ألا ترى أن الماء قد يحوطه اليد لا يجوز التوضؤ به إذا كان الثلج غدياً. وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: ويبقى للإنسان أن لا يتيمم بالطين إذا كان يتلمح به وجهه ويتيمم، ولو فعل ذلك يجوز.

٥٤٩ - ويجوز التيمم بالخصى والكيزان والحباب، والحيطان من البدر. ولا يجوز بالتصارة إذا كانت مطلية بالألثك بطي التصارة وظهرها في ذلك على لسوء، إذا كان عليه تراب فحيثما يجوز. وإن لم يكن مطباً بالألثك، جاز التيمم به. - - - - - وإذا كان عليه عذر، ولو لم يكن. وفي إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز إلا إذا كان عليه عذر. ولو تيمم بالحرف، فإن كان عليه عذر جاز. وإن لم يكن عليه عذر، إن كان متعلقاً من الثراب

(١) قوله: الفر كوكبة ملح مائل

(٢) قوله: الكنسية ملح مائل.

المخالص، ولم يجعل فيه شيء من الأدوية حار. وإن حصل فيه شيء من الأدوية لا يجوز. ٥٦١
 وإذا بيحه بالماء لا يجوز؛ لأنه ليس من جسم الأرض. وإذا احتسب السحيل
 انتهى من الأرض، واحتلط بماءها بتراب الأرض، إن كانت الغلبة لتراب الأرض يجوز.
 وإن كانت الغلبة للماء لا يجوز. وكذلك التراب إذا خالطه غير الرماد مما ليس من أجزاء
 الأرض. يعتبر به الغلبة.

٥٦٢- وإذا أصابت الأرض النجاسة، فحُف وزُهِب أو ماء، لا يجوز التيمم بها،
 ويجوز اتصاله عليها، هذا هو جواب ظاهر الرواية. وروى عن كاس عن أصحابه، أنه يجوز
 التيمم به أنف. فإذا أخذت برواية ابن قاسم لا يحتاج إلى الفرق بين التيمم والاتصال. وإذا
 أحسنا بظاهر الرواية يحتاج إلى الفرق. والفرق أن قضية التيمم أن يجوز التيمم كما يجوز
 الصلاة؛ لأن الأرض بالتجمد تطهر. قال عليه الصلاة والسلام: «لَيْسَ أَرْضٌ حُفَّتْ فَعَدَّ
 زَكَاةً أَوْ تَطَهَّرَتْ». وقال عليه الصلاة والسلام: «لَا تُغْنِي عَنْكُمْ أَرْضٌ يَسَاءَتْ» أي: طهارة
 الأرض. ونفس في ذلك: أن من طبيعة الأرض استحالته النجاسة فيها، وللإستحالة أثر في
 التمهيد. كالخمر تخالل. لأن مع الاستحالة ينشأ قليل النجاسة، وإنه يمنع الطهارة، أما لا
 يمنع حواجز الصلاة عليه. وإذا تيمم الرجل من موضع، فحضر رجل آخر وتيمم من ذلك الموضع
 أيضاً لم يضر؛ لأن التيمم باقي في المكان بعد تيمم الأول، نظر الماء الساقط في الإناء بعد وصوله
 الأول، فيكون طهراً وظهوراً من حق الثاني.

نوع آخر في بيان من يجوز له التيمم ومن لا يجوز له:

٥٦٣- فأقول: يجوز للمسافر التيمم إذا لم يكن معه ماء، وكذلك إذا كان معه ماء،
 وهو يخاف العطش من شربه، أو ذنبه؛ لأنه عاجز عن استعمال الماء حكماً، تكونه مستحقاً
 للحاجة الأصلية، فيعسر عليه أن كان عاجزاً عن استعمال الماء حقيقة.
 وكذلك إذا كان مريضاً خرج عن المصير لحاجة له، نحو الاحتطاب والاحتشاش لا
 للمصير، وقد صار بعيداً عن المصير، فله أن يتيمم.

٥٦٣- وذكرنا في ذكره في الإجماع، قال بعض متأخرينا رحمهم الله تعالى: إذا
 كان بينه وبين المصير ميل، وذلك قدر ثلث فرسخ، فهو بعيد. وبعضهم: قدر البعد بالفرسخ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من أثر أبي جعفر محمد بن علي الدارقطني، (معصف ابن أبي شيبة: ١٧٦)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة من أثر أبي قدامة (معصف ابن أبي شيبة: ١٧٦)

وبعضهم: مما لو خرج مسافراً، يجب عليه قصر الصلاة، وبعضهم: فإذا كان بحيث لا يسمع الأذن، وبعضهم: إذا كان بحيث لو تولى من أهمي العصر لم يسمع، وعن محمد: ربح الله تعالى: أنه قد ربح بالمبلين.

٥٦٥- ومن الناس من قال: لا يجوز التيمم لمن خرج من المصير، إلا إذا قصد مطراً صحيحاً، لأن الله تعالى فيه، بالمعبر، حيث قال: «وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ».

٥٦٦- ويجوز التيمم لمن مضى إذا خاف زيادة المرض باستعمال الماء، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز إلا إذا خاف التلف.

واسم أن هذه المسألة على أربعة أوجه: إما أن يخاف من نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء، أو يخاف تلف عصب من أعضائه، وفي حقين: أحدهما يجوز له التيمم، وإما أن لا يخاف من نفسه الهلاك، ولا تلف عصب من أعضائه، ولكن يخاف زيادة المرض، أو إبطاء البرء بسبب استعمال الماء، فهذا الوجه على الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله تعالى. وم: أن لا يحدف، على نفسه شيئاً من ذلك، ففي هذا الوجه لا يجوز له التيمم بلا خلاف؛ لأن لأدنى ما يحدف من مرض، عليه جواز التيمم بكل مرض، أدنى إلى إبطاء التيمم متى قل حائل سراً كان أو جهراً، وهذا إما لا وجه له ولا سبيل إليه.

حدف إلى الوجه المختلف: حجة الشافعي رحمه الله تعالى: التيمم مشروط في حال عدم الماء، وهذا واحد نعماء حقيقة، وإما يغير عدداً حكماً عند خوف التلف، فلا يجوز التيمم إلا إذا خاف التلف، ولنا: أن زيادة المرض سبب التلف، فعند الخوف إباحة خوفًا بسبب التلف، فبغير خوفًا تخفيفاً بالتلف، معنى.

وإن كان المريض بحيث لا يضر استعمال الماء أصلاً، إلا أنه عجز عن استعماله بحكم المرض، فهذا على وجهين.

الأول: أن لا يحد أحدًا بوضئه، وفي هذا الوجه يجوز له التيمم في طاهر وسحب أصحابنا رحمهم الله تعالى، وعن محمد: رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز له التيمم في المصير، هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، وذكر شيخ الإسلام المعروف به خواص رده رحمه الله تعالى، والصحيح الإمام الرشد يوفى نصير المصير، رحمه الله تعالى أنه يجوز له التيمم بالأنقاء، وإنما إذا وجد أحدًا بوضئه.

فهذا على وجهين أيضاً: الأول: أن يكون ذلك الإنسان الذي يوضئه حراً، وفي هذا

الوجه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى 'يجزئه التيمم' وقالوا لا يجزئه

٥٦٦- وكذلك على هذا الاختلاف إذا كان مريضاً لا يستطيع استقبال القبلة، أو في فراشه نجاسة، ولا يستطيع التحنيط، ووجد من يعوله ويوجهه إلى القبلة، لا يفترض عليه ذلك. وعندهما يفترض. وكذلك الأعمى إذا وجد قائداً يقوده إلى الحج، لا يفترض عليه الحج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما يفترض.

٥٦٧- وأما المغد إذا وجد من يحمله إلى الجمعة. ذكر الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: أنه لا جمعة عليه عند الكل. قال: وينبغي أن لا يكون عليه الحج ولا حضور الجمعة بلا خلاف. وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام عيسى السغدري رحمه الله تعالى: أن الكل على الخلاف.

الترجيح الثاني: إذا كان الذي يؤمنه محملاً له بأن كان عبداً أو أمة، لا شك أن على قولهما لا يجوز له التيمم. وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ ورحمهم الله تعالى، والصحيح أنه لا يجوز التيمم. حجتهم: أنه تيمم وهو قادر على الوضوء، والوضوء لا يقصره، فلا يجوز له التيمم قياساً على علم الماء إذا بذل له آخر ماء.

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: بأن وجوب الوضوء عليه باستطاعة ممنوك له، لا باستطاعة مباحة له، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١) معناه: إلا بما في وسعها، فلو أوجبت الوضوء قسماً إذا كان الموضي حراً، فقد كلفت بطاقة الغير، وإنه خلاف النص. توضيحه: أن الإيجاب يعتمد القدرة، والقدرة على التوضؤ في الأصل بفعله، وفعله مملوك له، فما لم يصرف فعل [غيره] ^(٢) مملوكاً له، لا تثبت الاستطاعة، ومناقع العبد مملوكة له، بخلاف منافع الأجنبي الحر، وليس كالماء؛ لأنه يوجد مباح الأصل غالباً، والحظر عارض، فتعلق الوجوب بالقسرة الناشئة بالأحكام. فإن الأحكام تتعلق بالأصول لا بالمعارض، أما هنا بخلافه.

٥٦٨- والدليل على أن المعسر طاقة مملوكه، لا طاقة مباحة، أن الابن إذا بذل الزاد والراحنة لأبيه، وأبوه معدم، لا يفترض عليه الحج، وكذا المكفر إذا بذل له ابنه المال، لا يلزمه التكفير بالمال. والذي يؤيد ما قلناه^(٣): إن العاجز عن القيام بجزئه الصلاة قائداً، وإن وجد من

(١) البقرة: ٢٨٦

(٢) ساقط من الأصل، وأثبت من النسخ المتوافرة لدينا ما سواه.

(٣) ونرى في: قلناه.

يفيمه عبداً كان أو غيره . وهذا الفصل دليل على أنه لا فرق بين العبد والحر . وهذا لأن القدرة وصف للقدرة ، فلا يصير الإنسان قادراً بقدرة الغير .

٥٦٩ - وإذا كان عاصاً بدن الجنب جريحاً ، أو عاصاً أعضاء المحدث ، فإنه يتيمم ولا يشتمل الماء فيما كان صحيحاً . وإن كان على العكس ، فإنه يغسل وي مسح على الجراحة إن أسكنه ، أو نوى السحرة إن كان المسح بفسره ، ولا يتيمم ، وهو قول علماءنا رحمهم الله تعالى .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى : يغسل ما كان صحيحاً ، ثم يتيمم بعد ذلك . حجته : أن سقوط الغسل عما هو مجروح للضرورة في إصابة الماء ، فيغسل بغيرها .

حجتنا : ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : أنه أبايع للمجدور التيمم^(١) ، ولم يكن إلا بعض أعضاء المجدور مجروحاً ، ويكون بعض الأعضاء صحيحاً ، ولم يأمر بإبصال الماء إليه . وهذا الحديث يروى عنه ولم يرو عن إقراره بخلافه ، فحل محل الإجماع . والمعنى فيه : أنه اجتمع فيه ما يوجب الغسل والتيمم ، ولا وجه للجمع ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل ، والجمع بين الأصل والبدل لا يجوز ، كما عرف في الكفارات ، فيصار إلى التراجع ، فرجحنا الكثرة . وإن استويا ، فلا رواية في هذا الفصل من مشايخنا رحمهم الله تعالى .

ومن مشايخنا من قال : يتيمم ولا يستعمل الماء . ومنهم من يقول : يغسل ما كان صحيحاً ، وي مسح على الباقي ، إذا كان المسح لا يفسره . أما من قال بالغسل ، فحجته : أنه لما تعلم الرجوع من حيث الكثرة ، يرجع من وجه آخر ، فتقول : الغسل طهارة حقيقة وحكماء ، فلهذا أولى من إيجاب التيمم الذي ليس بطهارة حقيقة . وأما القويق الآخر فيقولون : بأن التيمم طهارة كاملة ، وغسل البعض وإن كان طهارة حقيقة وحكماء ، إلا أنها ناقصة في نفسها ، فكان اعتبار التيمم وهي طهارة كاملة أولى .

٥٧٠ - ثم اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في حد الكثرة ، فمنهم من اعتبر الكثرة من حيث عدد الأعضاء ، لا الكثرة في نفس العضو . بيانه : إذا كان برأسه ووجهه ويديه جراحة ، والرجل صحيح ، فإنه يتيمم ، سواء كان الأكثر من الأعضاء المجروحة جريحاً أو أقر . ومنهم من اعتبر الكثرة في نفس العضو ، فقال : إن كان الأكثر من كل عضو من أعضاء التيمم جريحاً ، كان كثيراً فيجره التيمم ، وإلا فلا .

(١) يزيد أنه مجاهد أسرجه عبد الرزاق في معتنه . ١٢٦/١١

٥٧١- اشترطوا أن يرمي إذا أصابته حبابه، وهو يحذف الهلاك على نفسه من شدة البرد أو لطف حصر أو اعتس، ومن يباح له التيمم، ولو إذا كان متيمماً صحيحاً فسد جفافه، وهو يحذف الهلاك أو تلف عضو، أو زائدة مرضى إن اغتسل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، بأنه شتم، لا يغتسل، خلافاً للحنابلة، وذلك الحديث، على هذا الخلاف إذا كان يخاف على نفسه الهلاك أو تلف عضو، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة خلواني رحمه الله تعالى، أن الحديث يتوصل ولا يتيمم إلا جماع، وذكر في غير رواية الأهلون قول محمد، رحمه الله تعالى مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، منهم من قال، لا خلاف في الحقيقة، فأبو حنيفة إنما قال هذا، في مند لا يوجد فيه ماء جار، وهذا أجاباً في بلد يوجد فيه ماء جار، نكح بالكف، ومنهم من يحقق الاختلاف.

حجتهم أن عدم الماء النجس^(١)، أو عدم مكان الذي يذم أنه في المصدر جار، فإن كان قادراً حكماً، ولهم لا ينعم المقيم بعدو عدم الماء.

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول، إن عدم الماء النجس، وإن كان النجس يندفع به ليس يندفع؛ لأنه قد يكون فيه غرباء فقراء لا يجدون ماء سخناً، ولا موضعاً يندفون به، ولا يكون في القرية حمام، أو لا يكون له أجره الخمام، حتى قالوا في موضع فيه حمام، ويؤخذ لأجرة عند الخروج عادة، لا يباح له التيمم، بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قال، هذا كله في ديارهم، أما في ديارنا فلا يباح له التيمم؛ لأنه يمكن أن يجدوا بحيلة، يومياً يغتسل، فإذا دخل الحمام فتنهروا، هذا لأن في غروب ديارنا لا يطلب الأجرة^(٢)، عند دخول الحمام، وإنما يطلب عند الخروج بعد الانتهاء فتمكده الدخول، وبعد ما خرج إذا سلم أنه ليس معه شيء، لا يطلب شيء.

٥٧٢- المختص في السحن إذا لم يجد الماء، فهو على، حنين، الوجه الأول أن يكون محبوباً من صاحب نطف، ومنه عني وجهين أيضاً: إن كان خارج المصر قد أتى حنيفة رحمه الله تعالى، أن يغتسل بالتيمم ولا يعيد، وإن كان في المصر لم يغتسل، نه رجح أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وقال يغتسل ثم يعيد، وهو قول أبي يوسف، ومعه رحمه الله تعالى، وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، إن كان الماء في المصر غير معد، شرباً، حتى لا

(١) وفي نسخة النجس.

(٢) وفي نسخة من لا يطلب الأجرة.

يسقط لنفسه عنه بالسبب ، ويدبره الإغواء ، فلم يكن الميعة فيقول : « لا ، ولا ، لا ، ولا »^(١) .
 يعقوب .

وجه قوله الآخر : إن عدمه ، في النص إنما لا يعبر ، لأن ذلك نادر . فأنما هي تسحر
 لعدم الماء ليس بدور ، فكان معتبراً ، وأنما بالنسبة لمعجزه من استئصال الماء ، وإلّا لم يجد
 نفس التنبؤ لا ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، كذا لم يكن في السحر ، وفي
 الاستعداد ، بعد ، لأن عدم الماء كان معاً من المياه ، وبحسب الصلاة محل الله تعالى .
 ولا يسقط بيع العباد بحالات المسافر ، لأن جزار أبيهم هناك لعدم الماء ، لا للحرمان ، ولا
 مع وعاء به

الوجه الثاني : أو يكون محبوباً في مكان نفس لا يجد ماء ، ولا تراباً مطبقاً ، فإنه
 على وجهين : إن أمكنه نثر الأرض أو احتاطه على ، واستخرج التراب بظاهر ، فعلى ذلك ،
 يصلى بالسبب . وإن لم يمكنه ذلك ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلى ، بل
 يتنظر ، حتى يجد الماء ، أو التراب بظاهر . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : يصلى ، لأن
 تشبهاً بالخمين ، وبعد . وعين محمد رحمه الله تعالى مضطرب ، ذكر في الردود . وفي
 كتاب الصلاة في رواية أبي حنيفة رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وإذا لم يكن ، الصلاة لأبي سفيان رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى : قال بعض المشايخ عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : إنما يصلى بالأسب ، إذا لم
 يكن له وضع يأساً ، لما إذا كان يأساً يصلى بركوع وسجود .

٥٧٣ - الأصمير في دار الحرب إذا مده الحنظل عن الوضوء ، والصلاة ، بيعة ، ويصلى
 بالإيماء ، ثم يحمي إذا خرج ، وتكلمت إذا قيل له حي : لا تقتلك إن ترغسات أو إن ترغسات ،
 حبسك ، وتكلمت ، فإنه يصلى بالتيمم وبعد .

٥٧٤ - وأما العبد ، يرى إذا لم يجد ثوباً ، أو اللباس إذا كان له ثوب كذا حبس ، ولا يجد
 ما يفضله ، فإنه يصلى ، ولا شرك الصلاة ، ولا بعد .

٥٧٥ - وفي مسألة السجدة إذا لم يجد ماء ، ولا تراباً مطبقاً ، على قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يصلى . وعن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصلى وبعد . والشرع : أن يخرج

(١) وقال في الأصل موهوباً

(٢) وقال في الأصل مع

(٣) يعني . ودعوى رواية كتاب الصلاة

أما إذا لم يمسح ستر الثوب عند العجز ، وأمسك على الدجاسة الخفيفة عند العجز عن استعمال الماء ، فحاز له الصلاة من غير إسادة عند عدم الماء . أما ما أمسك من الطهارة الخفيفة والحكمة حكمة بحال ، فلا يفتنى من غير طهارة عند أي حصة رحمه الله تعالى ؛ لثبوت الخطاب بالطهارة . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح " قبل وبعد " والله أعلم .

نوع آخر في بيان ما يتيمم عنه :

٥٧٦- فقول : يجوز التيمم عن الجناب والجبر والتعاسر ، كما يجوز التيمم عن الحدث . وقال بعض الناس : لا يجوز التيمم عن الجنابة والجبر والتعاسر ، وهو قول غير مبرر . وسعد رضي الله تعالى عنه . ومدهنا مروى ^(١) عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم . والتحدث الذي رواه : " أن قومًا من الأعراب سألوا رسول الله ﷺ ، وقالوا : إنا قوم نسكن الرمال ، ولا نجد الماء ، شجرًا أو شجرين ، وجبنا الحطب والحناص ، فقال عليه الصلاة والسلام : عليكم بأرأسكم " ^(٢) دليل لنا في المسألة .

نوع آخر في بيان ما يتيمم لأجله :

٥٧٧- فقول : يجوز التيمم لصلاة العبد إذا كان محالًا أو ترضاً بقرنه لصلاة عبده ؛ لأن صلاة العبد إذا كانت ، لا تفسد عنداء لأب ، ثم شرع إلا جماعاً : مسطراً ، انفراداً عاجزاً عن تعجيلها ، فيكون قوياً من قتل وجهه فيحوز التيمم صيانة عن الفوت . ومن هذا قلنا : إن الإمام لا يتيمم . لأنه لا يخاف الفوت ؛ لأن الله لا ينظر دونه .

٥٧٨- كذلك غير الولي يتيمم لصلاة الجنب ، إذا ضايع العروة ؛ لأب لا تعداد والولي لا يتيمم لصلاة الجنابة ؛ لأنه لا يحل أنسوت . إذ ليس لغير الولي حق الصلاة على الجنب ، ولو فعل غير الولي على الجنابة ، فلولي حق الإعادة . ولا يتيمم بالجمعة ، وإن خاف انقضاء ، لأن الجمعة نفوت إلى خلف ، فلا يكون قوياً مطلقاً . ويتيمم من المصحف ، ودحوّل المسجد . وفي مسعدة اختلافه تحتلّف الشايخ ، على ما مر قبل هذا . وفي شرح الأصل : يتيمم لجدّة الصلاة من انفسر ، ولا يتيمم لها في المحصر .

(١) وفي رواية : لا يصح لشبه وبعد .

(٢) هكذا في جميع نسخ ، وكان في الأصل : روى .

(٣) قد مر شرحه من حديث أبي هريرة .

٥٧٩- وإذا سبق المؤخر الحدث في صلاة العبد في الجبابة، وهذا على وجهين: الأول: إذا سبقه الحدث قبل الشروع في الصلاة، وأنه على وجهين أيضاً: إن كان يرجى إدراكه شيء من الصلاة مع الإمام لم يترخصاً لا يباح له التيمم؛ لأنه لا يخاف الفوت؛ لأنه يمكنه أن يعنى بقية الصلاة وحده. وإن كان لا يرجى إدراك شيء من الصلاة مع الإمام يباح له التيمم؛ لأنه يخاف الفوت، إذ لا يمكنه أن يصلحها وحده؛ لأن الإمام واجتماعه شرط لأداءه.

لوجه الثاني: إذ سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة، وهذا على وجهين أيضاً: الأول: أنه يكون سرورع بالتيمم، وفي هذا الوجه يتيمم، وبسبب خلافه لا تألوا أمرنا بالوضوء، بعد الصلاة بزيادة الماء، فلا يمكنه الإدراك. وإن كان سرورعه مالم يضره، إن كان يخاف زوال الشمس لو انتشر بالوضوء، يباح له التيمم بالإجماع؛ لأن بعد زوال الشمس تقوت صلاة لعبد أصلاً؛ لأنه لم يوفت. وإن كان لا يخاف زوال الشمس، فإن كان يرجى إدراك الإمام قبل الفراغ، لا يباح له التيمم بالإجماع. وإن كان لا يرجى إدراك الإمام قبل الفراغ يتيمم ويبنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يترخص، ولا يتيمم.

فمن متايبخت رحمهم الله تعالى من قال: هذا اختلاف مصر ورمان، وكان في رسم بين حنيفة رحمه الله تعالى يعنى الناس صلاة العبد في جبابة بعيدة من الكوفة؛ لأن ما بين وبين مصر بحيث لو تعبرف المرء إلى بيته ليرتضاً والت الشمس، فكان خوف الفوت قائماً، فأفتى على وفق رمانه. وفي زعمنا كان يعنى صلاة العبد في جبابة قريبة، لو انصرف إلى بيته ليرتضاً لا تزول الشمس، فلم يكن خوف الفوت قائماً، فأفتى على وفق زمانها.

وكان الشيخ الإمام شمس الأنسجة الحلبي، والشيخ الإمام شمس الأنسجة السرخسي رحمهما الله تعالى يقولان: في زماننا لا يجوز التيمم لصلاة العبد لا شدة ولا بقاء؛ لأن الماء محيط بمصلى العبد، فيمكن التوفيق؛ لأننا من غير خوف لموت حتى لم يخف الفوت، يجوز التيمم.

من المتأخري رحمهم الله تعالى موافق: هذا اختلاف حجة وبرهان، واختلفوا فيها بينهم، قال الشيخ الإمام العقبة أبو بكر الإسكافي: هذه مسألة بناء على أن من شرع في صلاة العبد، ثم أقصده لا قضاء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وكان يفتي أنه الصلاة على أصله لا إلى بدل، ثم لم يجز له التيمم، فأجابه التيمم. وعند هذا يلزمه القصد، فلا

تفونه الصلاة على أصنهما لا إلى يدل ، فلم يحز به التيمم قبل الشروع ، إذ هاتاه الصلاة ، لا يمكنه القضاء بالإجماع ، وكان الغرض لا إلى يدل ، فيحوز التيمم بالإجماع . وغيره من المشايخ ومنهم من قال تعالى من جمع هذا احتياطاً مستدكاً .

وجه قولهما : إذ الميخ خشية الموت ، واللاحق أمر ، فإنه يتحصلاً . ويتم صلاته بعد فراغ الإمام . وهو حائفة : سمع الله تعالى يقول : الله ، أسهل من الانتداء ، فلما جاز افتتاح التيمم بالتيمم فلأن يجوز إنشاء عليها بالتيمم أولى ، ولأن خوف الغرض مهناقة ، لأنه لما يصير مبتلى بالمعالجة مع الناس لكثرة الزحام ، فتتعدد صلاته ، أو لا يصل إلى الماء حتى نزول الشمس . فيعوت منهى الوقت = والله أعلم =

نوع آخر في بيان ما يبطل به التيمم وما لا يبطل :

٥٨٠ - علم أن ما يبطل به نوصو ، يبطل به التيمم ، لأن التيمم خفف عن الوضوء ، وبطل عنه ، وما يبطل الأصل ، يبطل الخفف والبدل ضرورة .

٥٨١ - قال : ويحل إذا رأى الماء ، لقوله عليه الصلاة والسلام : «التراب ظهور المسنم ولو لم يمسح حجاج ما لم يجد الماء»^(١) .

فبعد ذلك المسألة على وجه : إن رأى الماء قبل الشروع في الصلاة ، فوضأ به وصلى . وإن رأى الماء بعد ما صلى . فلا يبعد الصلاة وإن كان في الوقت . ولا يصل فيه ما روى : أن رجلين من الصحابة رسي الله تعالى عنهما كذا في سفر . فتبعهما في أول الوقت فصلبا ، فلما فرغا من الصلاة رجعا ماء قبل خروج الوقت . فوضأ أحدهما وأعاد صلاته ، ولم ينعفل الآخر ذلك ، فلما رجعا إلى رسول الله ﷺ أخبراه بذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام للذي أعادهما : «ذلك أبرأ» ، وقال للآخر : «أبرأ منك صلاتك»^(٢) .

والمنى فيه : أن هذه صلاة أدبت بظهار كاشنة ، وقد حكم بصحتها وحواها ، فلا يرتفع هنا الحكم برفقته ، بل ذلك أكثر من أن لا يسم خففة ، وقد شرع على الأصل إلا أنه إنما قهر على الأصل ، بعد حصول المقصود بتبديل (فلا يفسط حكم التبديل على ما عرفت في موضعه ، وبهذا الحرف يقع العرف بين هذا الوجه وبين ما رأى الماء في خلال

(١) أخرجه أحمد بن محمد في مسنده (٢٣٤٢) في مسند الأعمش ، وكذا في كثير من تجميعه (١/٥٠٥) ، وصاحبه نفس القدير (٢/٣٦٣) .

(٢) أخرجه أحمد بن محمد بن أبي سعيد إحدى . صرح الله عنه في كتاب الطهارة رقم الحديث ٢٨٦ .

صلاته حيث يتوضأ ويسفل الصلاة؛ لأن ذلك يقدر على الأصل قبل حصول التقصير بالبدل^(١)، وفي مثل هذا ينفذ حكم البدل (على ما عرفنا).

٥٨٢- وإن رأى الماء بعد ما قعد قدر التشهد في آخر صلاته، فعدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تنفس. وعمر من المسائل اثنا عشرية المعروفة فيما بين أهل الفقه.

٥٨٣- وعلى هذا الخلاف الماسح على الخف: إذا تقبسى وغت مسحه بعد ما قعد قدر التشهد في آخر صلاته قبل أن يسلم، فعلى قول أبي حنيفة تنفس صلاته. وعلى قولهما لا تنفس.

٥٨٤- وعلى هذا الخلاف الماسح على الخف إذا وجد في حقه نجاسة مزرعه، وكان ذلك بعد ما قعد قدر التشهد^(٢)، والمراء بهذه النجاسة: أن تكوّن قدر الدرهم أو أقل، حتى يصح شروعه. أما إذا كان أكثر من قدر الدرهم، فلا يصح شروعه فيها.

قال الفقيه أبو جعفر: هذا الاختلاف فيما إذا كان الخف واسعاً بحيث يخرج من رجله من غير معالجة كثيرة، فأما إذا كان الخف نحال يحتاج في مزرعه إلى معالجة كثيرة، بحيث لو وجد في حلال الصلاة، لوجب^(٣) قساد الصلاة، فإن صلاته تكون تامة بالإجماع لأنه يكون خروجاً من الصلاة بصنعه.

٥٨٥- وعلى هذا الاحتلاف مصلي الجمعة إذا خرج وقت الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٨٦- وعلى هذا الاختلاف مصلي الفجر: إذا طلعت الشمس بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٨٧- وعلى هذا الخلاف القاري إذا وجد ما يسر عمره بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٨٨- وعلى هذا إذا علم الأُمى سورة بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٨٩- وعلى هذا القاري: إذا استخف أسياً بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٩٠- وعلى هذا المؤمى إذا قدر على الركوع والسجود بعد ما قعد قدر التشهد.

٥٩١- وعلى هذا المصلي إذا تذكر فائتة بعد ما قعد قدر التشهد، وفي الوقت ساعة.

(١) ساقط من الأصل، استدرك من النسخ سواء.

(٢) ساقط من الأصل، استدرك من أ ب و ح.

(٣) وفي جميع النسخ: أوجب.

٥٩٢- وعلى هذه: المستحاضة أو صاحب الحدث أثناءه: إذا نزع الوضوء أو برأت

جراحته^(١).

٥٩٣- وعلى هذه: إذا كان بشوكة نجاسة أكثر من قدر التيمم، فوجد الماء في هذه

الحالة. والشيخ الإمام تسيخ الإسلام وحمده الله تعالى يزيد على هذه المسائل فائت الفجر إذا تسرع في قضاءها، وراثت الشمس في هذه الحالة.

وكذلك إذا مسح على الخبث، فسقط الجائر عنه عن يده بعد ما قعد قدر التيمم.

٥٩٤- من أصحابنا من قال: هذه المسائل تنبئ عن أصل: وهو أن الخروج من الصلاة

بصنيع المصلي فرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ليس بفرض. هما احتجا

بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا روي المصلي رأسه

من آخر السجدة وقعد قدر التشهد فقد ثبت صلاته^(٢). ولأن بالاتفاق لو تكلم، أو تهاق،

أو أحدث من بعد، أو حادث المرأة الرجل في هذه الحالة لم تفسد صلاته. ولو بقي عليه

شيء من المفترض لفسدت صلاته بهذه الأمور، كما قصدت لفائدة، فثبت بهذا أن وجود

هذه المعاني في هذه الحالة كوجودها خارج الصلاة. ولو وجدت هذه المعاني خارج الصلاة لا

تفسد صلاته، فكذلك إذا وجدت في هذه الحالة.

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: هذه عبادة لها غريم وتحليل، ثم التحريم لا يكون إلا

بصنعه، فكذلك التحليل، كما في الحج. وتقدير هذا الكلام وتحقيقه: وهو أنه إذا أحرم للظهور

يجب عليه الخروج عن الظهور، ليؤدي صلاة العصر. ولا يتوصل إلى أداء العصر إلا

بالخروج من الظهور، والأصل أن ما لا يتوصل إلى شيء إلا بغيره، صار غيره كعبه، وأداء

العصر فرض عليه، فكذلك غروجه عن الظهور يكون فرضاً عليه. وتأويل الحديث فارب

الشمام، كما قال: «الحج عرفة من وقف بعرفة فقد تم حجه»^(٣) أي فارب الشمام. والكلام

واحد، والتفقهة والمأذنة، صنع منه.

فإن قيل: نزع الخلف أيضاً صنعه، قلنا: إنما يكون صنعه إذا كان يحتاج إلى معالجة

كثيرة، وعند ذلك صلاته نامة بالاتفاق أما إذا كان الخلف رادهاً لا يحتاج إلى صنعه ومن

(١) وفي ج ر ف ب جرحه

(٢) أخرجه للترمذي، ٣٧٣، وأبو داود: ٥٢٢.

(٣) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى (٩٢٥٩) والبيهقي في الجنب (٣٠٤١) ٥/٢٦٦، والبيهقي في نصب الراية (٣/٧٢)، وابن حجر في الملهة (٤٨١).

أصحها من قال - هذا الأصح عن "أبي حنيفة رحمه الله تعالى" - لا يفوي لاستحالة أن يتأذى عرض الصلاة بالكلام، والحدث المحدث

وتكن الواحة الصحيح لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أو التحريم بأية بعد الفراغ من التشهد، وهذه العوارض صغيرة للفرس - واعتراضها في هذه الحالة، كاعتراضها في خلاف الصلاة، كية الإقامة، بخلاف الكلام، فإنه قاطع. وليس غريب، والفقهية والحدث المحدث مبطل، وليس غريب

حين قيل: طلق النكاح في خلاف الفجر مبطل، وليس يجبر. فقد جعلتموه على الخلاف، قلنا: بل هو مغيب للفصل من الغرض إلى النقل، فإنه لا يصح به خارجا من التحريم.

وجميع ما قلنا فيما إذا اعترض قبل السلام. وكذلك في سجود السهو، أو بعد ما قزع منها في أن تسجد، وبعد ما تشهد في أن يسلم، هكذا ذكر في الأصح

٥٩٥- وإن رحدث هذه الأشياء بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو، فصلاته تمامه عندهم جميعاً. أما عندهما فلا يشك. وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلاه بالسلام خرج من التحريم. ولهذا لا يتغير فرض المسافر بنية الإقامة في هذه الحالة، وكذلك إن كان مسلم إحدى النسبتين، لأن انقطاع التحريم يحصل بتسليم واحدة.

٥٩٦- تنيم افتتاح الصلاة، ثم وجد سؤراً حمار، يحض على صلاته، فإذا فرغ توضأ به وأعاد الصلاة؛ لأن سؤراً الحمار مشكوك في طهارته، وشبهه به في الصلاة قد صح، فلا يتفص بالثبوت، فيتم الصلاة، ثم يتوضأ به. وبعبارة الصلاة احتياطاً؛ لجواز أن يكون سؤراً الحمار صاهراً.

٥٩٧- ولو وجد بيذ النمر في حلال الصلاة فكذلك عند محد رحمه الله تعالى؛ لأن عنده بيذ النمر سؤراً الحمار. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم الصلاة ولا يعيد؛ لأن بيذ النمر عنه ليس ماء مطلق. وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الأول: يتفص ويستعمل؛ لأن بيذ النمر عنه منزلة الماء حالب عدم الماء، فيتفص صلاته، فيتوضأ به. ويستقل الصلاة. وإن وجد سؤراً الحمار وبيذ حميم، فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: تعد صلاته، فيتوضأ بهما، ثم يستقبل؛ لأن سؤراً الحمار إذا كان طاهره فاشبهه معه ليس

(١) وفر السج سواء عند.

(٢) كذا في النسخ الأخرى، وكان في الأصل صهرته.

مطهور ، لأذا التوضؤ بالتيمم إنما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان عادماً للماء ، وإذا كان مسوراً طاهراً ، لا يكون عادماً للماء ، فلا يكون التيمم مطهوراً ، وإذا لم يكن المسور طاهراً ، فالتيمم مطهور ، فقد وقع السبت في مسور أحمر ، فهذا توضأ بهما . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، يمضي على صلاته ، فإذا فرغ توضأ بالمسور خاصة ، وأعاد الصلاة . وعند محمد رحمه الله تعالى ، يمضي على صلاته ، وإذا فرغ توضأ بهما . وأعاد الصلاة احتياطاً .

٥٩٨ - وإذا رأى التيمم في صلاته سراً ، فمضى إليه ساعة ، فإذا هو سراً ، فعليه أن يستأنف الصلاة ، سواء جاوز مكان الصلاة ، أو لم يجاوز . وإن شك أنه ماء أو سراً ، فاستوى الظن . فإنه يمضي على صلاته ؛ لأنه صح شروعه في الصلاة ، ورفع الشك في الانصراف ، إن كان ماء حل له الانصراف ؛ وإن كان سراً لا يحل . والخبر ما كانه ثابتاً بيننا ، فلا ثبت الخط بالشك ، فيمضي على صلاته . وإذا فرغ من صلاته ذهب ، إن كان ماء توضأ ، مستقبل الصلاة ؛ لأنه متيمم وجد الماء في خلال الصلاة ، فنقد صلاته . وإن كان سراً ، لا ترمه الإهابة ؛ لأنه أنه الصلاة وهو عادم للماء ، فلا تعدد صلاته ، فلا يلزمه الإعادة .

٥٩٩ - إذا مر في الصلاة بماء موضوع في جد أو نحوه ، لا يتفرض تيممه ، وليس له أن يتوضأ منه ؛ لأنه وضع للشرب لا للتوضؤ . وإباح في نوع لا يجوز استعماله في نوع آخر ، إلا أن يكون الماء كثيراً ، فستدل بكثرته على أنه وضع للشرب والتوضؤ جميعاً ، فحينئذ يتوضأ ولا تيمم .

وذكر القاضي الإمام أبو علي المنفى رحمه الله تعالى عن أستاذه الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ، أن الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضؤ ، وأن موضوع للتوضؤ ، لا يباح منه الشرب .

٦٠٠ - وإذا افتدى التوضؤ بالتيمم ، ثم رأى المقدس ماء ، ولم يزل يديه ، فسدت صلاة المقدس دون صلاة الإمام . وكذا إذا تم التيمم فترضين ، فأنصرف بعض القوم الماء . ولم يعلم به الإمام والآخرون حتى فرغوا ، فسدت صلاة من يصير خاصة . وهذا قول علمنا الثلاثة رحمهم الله تعالى . وقال زهر رحمه الله تعالى : لا نفسد صلاته وهي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى .

٦٠١ - وكذلك على هذا الاختلاف ، إذا لم أجد من يوضأ في صلاة الظهر ولم يصل ، ففجر ، ولم يعمد به الإمام ، وقد علم به القوم ، فسدت صلاة القوم استباحاً عند عامة العلماء .

ثلاثة رحمهم الله تعالى . وفي القياس - وهو قول زفر رحمه الله تعالى - لا تعد وجه القديس . وهو أن صلاة القندي لو فسدت بإفادته بأحد لأشياء الثلاثة ، إما ما حدثت له ، ولم يوجد ، وإما برؤية الماء ، وذلك لا يفسد ؛ لأنه متوجس . وإما بعد صلاة الإمام ، وصلاة الإمام صحيحة ، ولا معنى لفقد صلاته ، فلا تعد صلاته . وعلمنا ما راجعهم الله تعالى قائلين : إن طهار : الإمام معتبره في حق القندي ، بدليل أنه لو تيمم أو الإمام محدث ، لم تحز صلاة القندي . ولأنه المحقق صدق صلاة الإمام ، فإن عندنا أن الإمام يصلي بالتيمم مع وجود الماء ، والقندي إذا اعتقد صدق صلاة الإمام ، تعد صلاته . كما وانتهت الفتنة على الإمام والفرق ، فحرى لأحد إلى جهة ، والقندي إلى جهة أخرى ، وهو محتمل أن الإمام يصلي إلى غير جهة ، فإنه لا يصح افتدائه ، فكذلك هما .

وكذلك في مسألة الترتيب ، صلاة الإمام فاسدة في حق القندي ، لأن الترتيب من شرط الجواز ، وإيهامت في حق القندي لعنه أن على الإمام صلاة الفجر ، ويعلم الإمام أنه ليس عليه شيء ، فكان صلاة الإمام فاسدة في حق القندي ، حائزة في حق الإمام ، فلا يصح افتدائه . كذا هو .

٦٠٢ - وأجمعوا أن التيمم إذا أم التمسح ، ثم رأى بعض من خلقه الماء أو علم بإمكانه ، ولم يحلم الإمام ، تعد صلاة من علم بالماء ، ما ذكرنا أن لقد للصلاة أحد الأتيان الثلاثة ، ومن جنة ذلك رؤية الماء في حق التيمم ، وهذا تيمم ، فيكون رؤية الماء مستدراً للماء في حق ، لا في حق غيره ؛ لأن مياه الغير لا تتعلق بصلاته .

٦٠٣ - التيمم إذا وجد الماء فلم يتوسأ به ، ثم حضرت الصلاة ، فلم يجز الماء ، أعد تيمم ؛ لأنه لما قسر على استعمال الماء ، بطل تيممه ، وصار يجب أن يأخذ الماء ، وهذا محدث لا ماء معه ، فعليه التيمم للصلاة .

٦٠٤ - جماعة من التمسح إذا أومأ في صلاتهم ، فدر ما يتقى لأحدهم ، إن كان الماء صائباً ، فسدت صلاة الكل ، وإن كان مملوكاً للرجل ، فضال المالك . أئمت لكل واحد منكم ، أو قال : من شاء منكم فليتوسأ ، فسدت صلاتهم . وإن قال : أئمت لكم جميعاً لم تعد صلاتهم .

قول محمد رحمه الله تعالى في الزيادة : جماعة من التيمم حين : وهو إلى رجل في السفر مع من الماء ما يكفي لأحدهم ، فأباح الماء لهم ، فقال : خذوه فليتوسأ به أبكم شاء ، يتغض منهم . لأن هذا الماء بالاجابة الحق لمباح الأصلي ، وهناك سقط تيمم الكل ؛ لأن

هذا الماء يمنعهم عن ابتداء التيمم؛ لأنه يغد القدرة على الطهارة لكل واحد منهم ابتداءً، فيمنع البقاء، فكذلك هنا، فإن توضع به أحدهم جازاً، وأعاد الباقيون تيممهم^(١).

ولو كان قال: هذا الماء لكم فاقبضوه، فقبضوه ثم ينقض تيممهم؛ لأنه ما أباح لهم، بل ملكه منهم، ولا يصيب لكل واحد منهم الأشياء يسيراً، وذلك القدر لا يفيد القدرة على الطهارة، فلا يطل التيمم، ألا ترى أن ذلك القدر لا يمنع ابتداء التيمم، فلا يمنع بقاءه؟ قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: وهذا على قولهما؛ لأنه عند ما هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين هبة صحيحة جائزة تامة، فكان هنا ثلثكاً منهم، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هبة للمشاع فيما يحتمل انقصة من رجلين أو من جماعة غير جائزة، فلا يكون هذا ثلثكاً منهم، بل يكون مجرد إباحة، فعبار نظير الوجه الأول.

وبعضهم قالوا: هذا قولهم جميعاً، وهو الصحيح، وإنما كان كذلك لو جهين أحدهما: أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هبة لمشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين فاصدة وليست بباطلة، والهبة الفاسدة تفيد الملك عند انفصال التيمم بها.

والثاني: إن لم يثبت التملك لا يثبت الإباحة أيضاً؛ لأن التصييص على الإباحة لم يوجد، ولو ثبت الإباحة لكانت في ضمن ذلك، وإذا بطل التملك بطلت الإباحة الثابتة في صفة ضرورة، فإن أباح كل واحد منهم لأصحابه، يطل تيممهم. وكذلك لو أباحوا الواحد بعينه، بطل تيممهم. قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: وهذا على قولهما؛ لأن هذه الهبة وقعت صحيحة عند هبة، فثبت الملك، فيعمل إذن كل واحد وإباحته في حق صاحبه، فينقض تيممهم. أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فإذ منهم فيما بينهم، لا يعمل على انقضائهم الملك، وبعد انقضائهم الملك، إذا الملك الماحد لا يعيد إطلاق الاستماع، لا للعالم ولا لغيره، فإنه، فاتعدمت القدرة على الماء.

٦٠٥- الميم إذا صلى بفوم ميممين ركعة، فجاء رجل معه كوز من ماء ينقض أحدهم، وقال: هو لفلان رجل من القوم، فسدت صلاة ذلك الرجل، ويعصى القوم على صلاتهم، فإذا غرغوا ساكره الماء، إن أعطى الإمام توضع الإمام، واستقبل الصلاة، واستقبل القوم معه. وإن منع الإمام والقوم، فصلاة الكس تامة. ولو أن الذي جاء بالكوز قال للميمين قبل الشروع بالصلاة: من شاء، منكم، فليتوضأ به، انقض تيممهم.

٦٠٦- قوم من الشيعة، منهم منيعهم للجدية، ومنهم منيعهم للحدث، وإمامهم

منه صرع، فجاء رجل بكوز من ماء، يكتم أحد المتيممين عن الحدث، وقال: هذا لكوز من الماء ليس شاة منكم. فسدت صلاة التيممين عن الحدث، وإم إفساد صلاة التيمم من الجنابة: لوجود القدرة على الماء، لكل واحد من الطرفين الأول دون الثاني. ولو كان الإمام متيمماً عن الحدث، فسدت صلاة الكل - لفساد صلاة الإمام. ولو كان الإمام تيمم للجنابة، وإمام لا يكفى للجنابة، فسدت صلاة الإمام ومن خلفه من المشركين والتيممين للجنابة تامة، لم يجزهم عن انطهارة بالماء، وسدت صلاة التيممين للحدث، لقدوتهم على انطهارة بالماء. وإن كان الماء يكفى للجنابة، وإن كان الإمام متوضئاً، فصلاته وصلاة التيممين تامة، وصلاة التيممين فاسدة. وإن كان الإمام متيمماً عن أى شىء، كان، فسدت صلاة الكل.

٦٠٧- راجعاً يعقوب، أحمد بن عريان. والأخر متيمم، فجاء رجل فقال: متى ماء، فتوضأ به أيها التيمم، ومنى نوب، فتوضأ به العريان، فسدت صلاتهما، كما قال الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى.

٦٠٨- المصلي بالتيمم إذا قال له نصراني: خذ الماء، فإنه يمضي على صلاته، ولا يقطع بالتك؛ لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء، وقد صح التروع بيقين، فلا يقطع بالتك؛ فإذا فرغ من صلاته سأله، فإن أعطاه أعاد الصلاة، وإلا فلا.

٦٠٩- ذكر أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعہ. في المصلي إذا وجد مع رفيقه ماء كبيراً، ولا يدرى أيعطيه أم لا؟ أنه يمضي في صلاته، فإذا فرغ سأله، فإن أعطاه توضأ وأعاده؛ لأنه لما أعطاه لمحال، فالظاهر أنه كان يعطيه في ذلك الوقت لو طلب، فقد صلى بالتيمم مع القدرة على استعمال الماء، فبطلت الإعادة. وإذا أتى حين سأله، فقد تمت صلاته لعدم القدرة، فإن أعطاه بعد ما أتى - لم ينتقض^(١) بعد ما مضى من صلاته - لأن العجز استحكم بالإتاء، فلا يظهر مطلقاً ما مضى، ولزومه التوضؤ لصلاة أخرى، لا يترشح حكم الإتياء في المستقبل بالإتاء^(٢). ومن محمد رحمه الله تعالى: أنه إذا رأى في الصلاة مع غيره، ماء، وهي غالب قلته أنه يعطيه، بطلت صلاته.

وما يتصل بهذه المسائل ما قال محمد رحمه الله تعالى في "الزيادات":

٦١٠- وصورته: مسافر أغسل عن جنبه، فبقيت منه شاة لم يصبها الماء، وليس معه

(١) في النسخ الشواهد لدينا، لم ينتقض ما مضى.

(٢) سألته من الأصل، استدل من أن لا.

ماء، فإنه يتيمم ويصلي؛ لأن الجنابة حدث جميع البدن، قال عليه الصلاة والسلام: «تحت كل شجرة جنابة»^(١)، وإن لا تنجز أجزاؤها كما لا تنجز أثوابها، فماله يطهر جميع بدنه بالماء، لا يخرج عن حكم الجنابة، ولم يوجده قبلي نجسا، وهو عادم لئلا، فيجب عليه التيمم حتى يصلي.

٦١١- فإن تيمم للجنابة، ثم أحدث حدثا يوجب الوضوء، وليس معه ماء، فإنه يتيمم أيضا للحدث، ويصلي؛ لأن تيممه للجنابة كان متقدما على الحدث، والتيمم المتقدم لا يجوز عن الحدث المتأخر، ألا ترى أنه لو اغتسل عن الجنابة ثم أحدث، كان عليه أن يتوضأ، ولم يحزه الاتصال المتقدم عن الحدث المتأخر، كذا هنا.

٦١٢- فإن وجد ماء قبل التيمم للحدث، فهذا على وجه خمس:

الوجه الأول: إذا وجد من الماء ما يكفي لهما، وفي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنابة؛ لأن وجود هذا القدر من الماء يمنع ابتداء تيممه للجنابة، فيمنع البقاء، فيفعل المصلحة، ثم يوضأ للحدث؛ لأنه محدث معه من الماء ما يكفي للوضوء.

الوجه الثاني: إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما، وفي هذا الوجه لا ينتقض تيممه للجنابة؛ لأن وجود هذا القدر من الماء لا يمنع ابتداء تيممه للجنابة، فلا يمنع البقاء، وتيمم للحدث؛ لأنه محدث، وليس معه من الماء ما يكفي للوضوء، ويستعمل ذلك الماء في المصلحة تقبلا للجنابة.

الوجه الثالث: إذا وجد من الماء ما يكفي للمصلحة، ولا يكفي للوضوء، وفي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنابة، فيفعل المصلحة، وتيمم للحدث؛ لأنه محدث، وليس معه من الماء ما يكفي.

الوجه الرابع: إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء، ولا يكفي لغسل المصلحة، وفي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنابة، ويوضأ للحدث؛ لأن بالتيمم الأول طهر من الجنابة، إلى أن يجد ما يكتب لما بقي، ولم يوجد، فلا يبطل تيممه للجنابة، ولكن يتوضأ للحدث؛ لأنه محدث معه من الماء ما يكفي للوضوء.

الوجه الخامس: إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حالة الانفراد، ولا يكفي لهما على الجمع، وفي هذا الوجه، يصرف الماء إلى المصلحة، ثم يتيمم للحدث؛ لأن

(١) أخرجه الترمذي: (٩٩)، وأبو داود: (٢١٦)، وابن ماجه: (٥٨٩)، وقد جاء ذكره في مصباح لزحاجة (١/٨٦) وفتاوى (٢٠١/٢٢٠-٢٢١/٢٢٠)، وحون المير (١/٢٨٩).

الجنابة أغلظ الحديثين. ألا ترى أن المجتنب محتوج من قراءة القرآن، والمحدث غير مبرور، فمعلم أن الجنابة أغلظ الحديثين، والمصرف إلى أغلظ الحديثين عند التيمم أولى، فإن توفراً بهذا الماء، حاز ويعد التيمم للجنابة؛ لأن الماء لما صار مستحقاً للصرف إلى اللعنة، فقد وجد من الماء ما يكفيه لما بقي، فانقضى نيمته للجنابة، والتيمم متى انتقص. لا يعود بعد ذلك، فإذا صرف الماء إلى الوضوء، بغير جنباً، وهو عادم للعناء، فتيمم للصلاة. وإن أنه لم يترصاً بهذا الماء، ولكن بدأ بالتيمم للمحدث، ثم صرف الماء إلى اللعنة، هل يبعد التيمم للمحدث؟ ذكر في الزيادات: أنه يجد التيمم برؤية الماء. وعلى رواية الأصل: لا يبعد.

قبل: ما ذكر في الزيادات قول محمد، وما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى. وجه قول محمد: إنه تيمم وفي يده من الماء ما يكفيه للوضوء، فلا يعزز التيمم. وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الماء مستحق للصرف إلى اللعنة، واستحق لجهة معدوم فيما عدنا تلك الجهة. ألا ترى أن الماء المستحق لحاجة العطش، جعل كالمعدوم في حق جواز التيمم، كذلك هنا.

٦١٣ - هذا الذي ذكرنا إذا وجد الماء قبل أن يتيمم للمحدث. فإذا وجد الماء بعد ما تيمم للمحدث فهر على وجوه خمسة:

الوجه الأول: إذا وجد من الماء ما يكفى له ماء، وفي هذا الوجه يبطل تيممه للجنابة والحديث؛ لأن وجود هذا المقدار من الماء، يجمع التيمم لهما ابتداءً، فيسبح البقاء لهما أيضاً، فيبطل اللعنة، ويتوفراً للمحدث.

الوجه الثاني: إذا وجد من الماء ما لا يكفى لأحدهما، وفي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنابة ولا للمحدث؛ لأن وجود هذا التقدر من الماء، لا يمنع التيمم لهما ابتداءً، فلا يمنع البقاء أيضاً، ولكن بصرف الماء إلى اللعنة؛ تقليلاً للجنابة.

الوجه الثالث: إذا وجد من الماء ما يكفى لللعنة دون الوضوء، وفي هذا الوجه يبطل تيممه للجنابة، فيصرف الماء إلى اللعنة، ولا يبطل تيممه للمحدث.

الوجه الرابع: إذا وجد من الماء ما يكفى للوضوء، ولا يكفى لللعنة، وفي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنابة، ويبطل تيممه للمحدث، فيتوفراً به ويصلى.

الوجه الخامس: إذا وجد من الماء ما يكفى لكل واحد منهما حاجة الانفراد، ولا يكفى لهما جميعاً، وههنا بصرف الماء إلى اللعنة. وهل ينتقض تيممه للمحدث؟ على رواية الزيادات وهو قول محمد رحمه الله تعالى: ينتقض. وعلى رواية الأصل وهو

فصل أسير سجد وحسنه الله تعالى ، لا ينقص : لأن روى هذا إمام عند محمد وحماد الله تعالى يقع استثناء التيمم ، فصيح البهاء . وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى : لا يجمع بيناء التيمم . فلا يجمع البهاء .

٦١٤ - جنب استسار ونسي أن يبدأ بمواضع الوضوء ، يعني : ثم يقبل مواضع الوضوء ، ونسي غسل ظهره ابتداء ، ثم أراق الماء ، عليه تيمم ، لأنه جنب بعد ، فإن تيمم ، ثم وحده ما يكفي لأحدهما ، إما مواضع الوضوء ، وإما غسل الظهر ، لا ينتقض تيممه ، لأن وجود هذا القدر من الماء في الوضوء ، لا يفسد التيمم ، فلا يفسد في الانتهاء . وكان له أن يصرف هذا الماء إلى أيهما شاء ، لأن أنابت بينهما تحاشية الحاشية . وسنرى ، وكان له خيار التصرف ، ولكن الأفضل أن يستعمله من مع اضطرار الوضوء ، وإما كان هكذا ، لأنه يبرئ من التصرف إلى أحدهما ، لأنه الحاشية ، بل فيه تغليب خفية . والله أن يبدأ بمواضع الوضوء ، وكان يصرف إلى ما فيه فحة السنة الأولى .

٦١٥ - جنب اغتسل ونسي من حسنه على ظهره نية ، ولم يصح الماء ، ونسي سعة ماء آخر ، فعليه أن يتيمم ، فإن لم يتيمم حتى أحدث حدث ، يوجب الوضوء ، فعليه أن يتيمم ، يجمعاً وحداً للحدث ونجاسة حياء ، لأنه كان هكذا . لأن التيمم خفف عن الماء .

٦١٦ - ثم استعمل الماء مرة وسجد يكفى عن الحدثين ، حتى إذا احتضر إذا ظهرت من حوضها وأجذرت ، يكفى عن واحد . فكذلك التيمم ، قول : ويؤتى له الماء ، ثم أن يتوى عن الحدثين ، لأن التيمم لا يكون طهارة إلا بالنية ، فإذا لم ينو عليها ، بقي التيمم من حوض أحدهما بلا نية ، فلا يكون طهارة . فإن نسيهما ، ثم حدث من الماء ، تكفى لأحدهما ، إما غسل الظاهر ، وإما مواضع الوضوء . صرحه في غسل الظاهر . ما ذكرنا أن الحاشية أعلت الحدثين ، وبعد التيمم للحدث على رواية الريات ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى .

٦١٧ - استغسل محمد رحمه الله تعالى في الكفوف ، لا يمسح مذهبه بمسألة فقال : ألا ترى أن الرجل إذا كان يديه أو جسمه نجس أكثر من غير اندرهم وأخذ ، فلم يجلس ، وأيده ، ثم وجد ماء ، يكفي أحدهما ، فإنه يصرف إلى غسل النجاسة ، لأنها أعلت من الحدث . لأنه يؤهم أن يمسح الكفوف ، وليس كونه ، بل في تطهيرها . أحدث ما يجمع التيمم ، والله ذلك من ، فعلم أنها أغلظت ، فهذا يصرف الماء إليها ، ثم بعد تيممه للحدث ، مع أن هذا الماء مستحق التصرف إلى النجاسة ، فكذلك في مسائلنا ، فإن شابهنا رحمه الله تعالى .

حفظ لهذا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وأبو حنيفة لا يقول ، لا يستقص تيممه ، ولا يلزمه إعادة التيمم عند أبي يوسف [رحمه الله تعالى]

٦١٨ - يجب وجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء - دور لا غسل ، فإنه تيمم ، ولا يلزم استعمال ذلك الماء عندنا ، لأن هذا القدر من الماء لا يبعد القدر [أعني] الطهارة عن الجنابة ، فبعض وجوده وعدمه بمنزلة أحد ، فإن تيمم وتوضأ ، ثم أحدث ، فعله أن يتيمم ؛ لأن الوضوء السابق لا يجرئ عن الحدث اللاحق . فإن تيمم ، ثم وجد من الماء [ما يكفي لأحدهما ، إما بقية حصة ، أو توافر وضوءه ، صرفه إلى الجنابة ؛ لأنها أهم ، ويعيد التيمم للحدث على رواية كثرادات ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى . وفي رواية ابن مسعدة رحمه الله تعالى : ما فرأيت ، وتيمم ، وشرع في الصلاة ، ثم أحدث ، وجد من الماء ، يكفيه للوضوء ، يتوضأ به ويبس على صلاته في قول محمد الآخر ، ويروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً - والله أعلم - .

نوع آخر من التيمم إذا أحدث في الصلاة ، وفي إمامة التيمم للمتوضئين :

٦١٩ - إذا احتج الصلاة بالتيمم ، ثم سبقه الحدث ، فلم يجد ماء ، تيمم ، ونى ، وكذلك ، احتج الصلاة بالوضوء ، ثم سبقه الحدث ، ولم يجد الماء ، تيمم ، ويبس . وإذا وجد ماء بعد ما تيمم ، توضأ واستعمل الصلاة ، سواء وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه ، أو قبل أن يعود إلى مكانه ، هكذا ذكر الحاکم الأشهد رحمه الله تعالى في المختصر .

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى : كان الشيخ الإمام لأحسن إسناد عمل المراهق رحمه الله تعالى يقول . وحدث رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ينو وضوءاً ، ويبس ، قال : وهذا أقبح على مذهبه ؛ لأن اقتداء المتوضئين بالتيمم يجوز عنده ، فكذا جاء الوضوء على التيمم ، فيحتمل أن يكون ما ذكره لصاحبه رحمه الله تعالى في المختصر قول محمد رحمه الله تعالى .

٦٢٠ - وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة لرحمته الله تعالى ، أن المتوضئ إذا سبقه الحدث ، فأب وتيمم ، ثم وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه ، يستعمل الصلاة ، وإن وجد

(١) مكتوب في ب و ط ز هـ ، وثاني الأصل حصة

(٢) مكتوب في ب و ط ز هـ ، وثالث الأصل من

(٣) ساقط من الأصل ، استبرك من

الماء قبل أن يعود إلى مكانه، ففي القياس يتوضأ ويستقبل الصلاة، وهو قول محمد رحمه الله تعالى. وفي الاستحسان، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف وحميد الله تعالى: يتوضأ ويبس على صلاته.

٦٢١- وفي "الباقلي": مسافر أجنب، وشرع في الصلاة بالتيمم، ثم سبق الحدث، ثم وجد ماء قدر ما يكفي للوضوء، فإنه يتوضأ به ويبس. قال: وهذا هو القول الأخير لـ محمد رحمه الله تعالى، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٦٢٢- ويحتمل للمتيهم أن يؤزم المتوضي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحميد الله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز، وهو قول علي رضي الله تعالى عنه.

حجته: أن التيمم طهارة ضرورية، وطهارة الماء طهارة أصلية، ولا يجوز بناء الأصلي على الضروري، ألا ترى أن صاحب الجرح السائل لا يؤزم الأصحاء لهذا.

ومدهبهما مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وروى: "أن رسول الله ﷺ بعث عمرو بن العاص أميراً على سرية، فلما انصرفوا سأله عن سيرته، فقالوا: كان حسن السيرة، ولكنه صلى بنا يوماً وهو جنب، فسأله عن ذلك فقال: احتلمت في ليلة باردة، وخشيت الهلاك إن اغتسلت، فتلوت قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فتيممت وعليت بهم، فصحك في وجهه، وقال: ما لك؟" من فقه عمرو بن العاص، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة^(١). ولأن التيمم صاحب بدن صحيح، فبم أنقضه، كالتيمم على الخفين يؤم الخاملين، وبه فرق صاحب الجرح السائل، فإنه ليس بصاحب بدن صحيح.

٦٢٣- وإذا كان الإمام متيمماً وخلفه متوضئ، فأحدث فاسخ خلف متوضئاً، ثم وجد الإمام الأول الماء، فسدت صلاته، لأنه متيمم رأى الماء في خلال الصلاة، فنفسد صلاته، ولا تنفسد صلاة القوم، ولا صلاة الخليفة؛ لأن الإمامة تحولت إلى الثاني، وصار الإمام الأول مقتدياً بالخليفة كواحد من القوم، وفساد صلاة واحد من القوم، لا يوجب فساد صلاة غيره. كما لو تقيا عمداً أو فقهه أو تكلم، فسدت صلاته، ولا يوجب ذلك فساد صلاة غيره. وإن كان الأول متوضئاً، والخليفة متيمماً، فوجد الخليفة الماء، فسدت صلاته، وصلاة الإمام الأول، والقوم جميعاً؛ لأن الإمامة تحولت إلى الثاني، فصار الإمام الأول والقوم جميعاً

(١) اللام: ٢٩.

(٢) وفي آ: وأ: بالك.

(٣) أخرجه أبو داود باختلاف الكلمات: (٢٨٣)، وأحمد في مسنده: (١٧٤٤).

مقتدياً بالثاني على ما ذكرناه، وقد فصلت صلاة الإمام المذنب لرواية أحمد.

فاد صلاة الإمام بوجوب فاد صلاة القوم:

١٦٤ - وهذا التسريع إما يشأني على ما ذهب إلى حريقه وأبي يوسف رحمه الله تعالى؛ لأن عددهم اثنان، المتوحيش، والشيعة حاشا، وأما عني مذهب محمد رحمه الله تعالى لا يشأني هذا التسريع؛ لأن مذهبه أن اقتداء المرحومين بالخيم لا يجوز.

نوع آخر من هذا الفصل في المنفقات:

١٦٥ - ويصلى امرئ بيمينه ما شاء من الصلوات من قدر واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، وأما ما يحدث، أو تزول الملة، أو يجد الماء، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يصلّي منكم واحد أو ثلثاً واحداً، ما شاء من الصلوات.

وبالحاصل الخلاف يرجع إلى أن حكم التيمم عند عدم الماء، قال أصحابنا رحمه الله تعالى: حكمه زوال الحدث مطلقاً من كل وجه إلى وقت الحدث، كما في الماء، إلا أن في الماء الزوال موقت إلى غاية الحدث، وفي التيمم موقت إلى غاية الحدث، أو وجود الماء، أو زوال الملة، وعند الشافعي رحمه الله تعالى: حكم رفع الحدث بقدر الحاجة إلى مريض أو قات، كما في طهارة المستحاضة، والأصحح مذهبنا: نقول: عليه الصلاة والسلام: ما ذات طهوراً لمستمه، وإني أشهد بحجج الملة، ^(١) وإن وجد الماء، فلهذا وضعت، ثم حصرته الصلاة، فلم يجد الماء، أعاد التيمم، لأنه ما وجد الماء، فقد نفل بيمينه، بالباطل لا بغيره، وقد مررت المسألة من قبل.

١٦٦ - إذا احتجب المسافر، وجد من الماء قدر ما يترصاً به لا غير، فإنه يتيمم ولا يترصاً به عندما، وعند الشافعي رحمه الله تعالى: يترصاً بذلك الماء، ثم يتيمم.

١٦٧ - وكذلك عني هذا الخلاف: المحدث إذا كان معه من الماء ما يكفي التيمم، بعض الأعيان، ييمم عند - وعند الشافعي رحمه الله تعالى: يدع الملة فيما يكفي، ثم ييمم - حجج الشافعي رحمه الله تعالى بظاهر قوله تعالى: ^(٢) فقل: تحذروا ما كنتم تعملون أصغرناً طرساً ^(٣)، إن الله تعالى ذكره مكبر، والمكبر في موضع النفي نعم، فيستأنس القليل

(١) قوله: ^(١) فقل: تحذروا ما كنتم تعملون أصغرناً طرساً

(٢) قوله: ^(٢) فقل: تحذروا ما كنتم تعملون أصغرناً طرساً

والتكثير، فما دام واحداً لشيء، من الماء، لا يكون له أن يتيمم. والمعنى فيه: وهو أن الضرورة لا تنحقر، إلا بعد استعمال الماء فيما يكفيه، وهو كمن أصابه سحابة مخصصة، ومعه قفص من الخلال، لا يكون له أن يتناول المية، ما لم يتناول تلك القفص.

والدليل عليه: أنه لو وجد سور حمار يلزمه استعماله، وكذلك ههنا، بل هذا أولى؛ لأن سور الحمار يظهر من وجه دون وجه، وهذا الماء يظهر من كل وجه، فلما ألزمه استعمال سور الحمار، فهذا أولى. ولأن الطهارة شرط لجوار الصلاة، وقد عجز عن استعمال البعض، والمعبر عن استعمال البعض لا يفسد التكميل، فبأنه منى الطهارة عن النجاسة الحقيقية، وقباحت على ستر العورة، فإنه لو وجد من الماء، قدر ما يفصل بعض النجاسة، أو يجد من الثوب قدر ما يستر بعض العورة، يلزمه ذلك حتى لو لم يقبل، لا تجوز صلاته، كذلك ههنا.

وعلمناه رحمهم الله تعالى: احتجوا بهذه الآية أيضاً: فافهموا تعالى "شرط لجواز التيمم، عدم الماء الذي يظهره، ألا ترى أن الماء النجس، لا يمتنع عن التيمم، وقد عدم ههنا الماء الذي يظهره، فيجزئه" يتيمم. ولأنه معطوف على ما سبق، وقد سبقه بيان حكم الموضوع والافتقار. ثم عطف عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَجِدُوا مَاءً﴾، فيكون المهور منه، ذلك الماء الذي يشربون به، ويغسلون عند الجنابة، وهو غير واجد لذلك الماء، ولأنه إذا لم يظهره استعمال هذا الماء، لا يكون في استعماله إلا مضيقه، والماء من أغز الأشياء في السفر، فلا فائدة في استعماله، كالمكثف بالصوم إذا رجمت بعض الرقبة. جازته الصوم. وكذلك إذا وجد قبل الشروع في الصوم، لا يلزمه الاعتدق، ويجوز له الصوم؛ لأن ذلك التقدر من الرقبة لا يقع به التكثير، فكذلك ههنا، فتكون الآية حجة لنا من الوجه الذي بينا.

قوله: أو وجد نعماء، قلنا: نعم، وتكون هذا التقدير من الماء لا يكفي لإباحة الصلاة. فأما للمخيمه قلنا: لا يلزمه مراعاة الترتيب، فإن ما معه من الخلال إذا كان لا يكفيه لشد الرمي، فله أن يتناول معه المية. وأما سور الحمار قلنا: لا نفعل هناك لا يروى الحديث بيقين، بل يشك فيه، فيجمع بينهما احتياطاً، أما ههنا لا يزول الحدوث بهذا التقدير من الماء، فلم يكن هذا نظير ذلك.

قوله: الطهارة عن الحدث شرط من شرائط الجواز، فعبار كالنجاسة الحقيقية، وسنتر

(١) وفي نسخة: فله الله.

(٢) وفي م و ف: هي حذو.

(٣) وفي الأصل: في استعماله لا يمتنع.

العمرة تمنا . من مستحبنا رحمه الله تعالى من سوى بينهما ، وقال : إذا وجد من الماء قطر ما لا يربط كمل الجماعة . ثم يبقى على أن يمسح على وجهه ويغسل يديه من جوار الأضحية ، فإنه لا يلزمه إلا ذلك . وكذلك في التوب ، ونحو ذلك فنقول : إن غسل بعض لنجاسة الحقيقية مفيد ؛ لأن غسل النجاسة يزول عن الحقيقة ، وكذا بعض الاكتشاف يزول بعض النجاسة ، وهو مأثور جواز النجاسة والستر حقيقة وحكمها ، فإذا فعل عليها يمتنع عليه ذلك ، وإذا فعل على إزالة حقيقة دون الحكم فما عجز عنه بسقط ، وما قدر عليه لم يمتنع ، أما ههنا غسل بعض الأضحية لا يبدل لإباحة الصلاة ، وهي مشروعة لإباحة الصلاة ، فما لم يعد لإباحة ، فوجوده وعدمه يزيله .

وكذلك لو وجد الماء بعد التيمم ، فإن كان يكفي ما شرط به ، بطل تيممه ، وإن كان لا يكفي ، لا يبطل تيممه ، اعتساراً للإشهاد بالاعتناء ، فإن تيمم للجانبه وبطل ، ثم أحدث معه من الماء يتوضأ به ، نوصاه بالصلاة أخرى ، لأن التيمم الأول أخرجه من الجنبه إلى أن يجد ما يكفي للاغتسال . وهذا محدث معه من الماء ما يكفي له وضوءاً ، فيتوضأ به ، وإذا توضأ به . وليس حفيه ، ثم مر بوجه يكفي للاغتسال ، فتم يغسل حتى صار عادماً للماء ، ثم حضرت الصلاة . ومع من الماء مقدار ما يتوضأ به ، فإنه يتيمم ولا يتوضأ به ، لأنه لما وجد من الماء قدر ما يغسل عاد حياً كما كان ، فصار هذه الحالة والحالة الأولى على السواء . وفي الحالة الأولى يتيمم ولا يتوضأ . كذا ههنا ، ولا يتيمم من الخبث ؛ لأنه لا يتيمم على الرجل .

فإن تيممه . ثم حضرت الصلاة الأخرى ، وقد سبقه الحدث ، فإنه يتوضأ به ، ولا يمسح على حفيه ، لأنه بالتيمم السابق خرج من الجنابة إلى أن يجد ما يكفي للاغتسال ، ولم يجد بعد ذلك ما يكفي للاغتسال ، فهذا محدث معه ما يتوضأ به ، وعليه أن يتوضأ ، ويتيمم به ؛ لأنه لا مخرج عنه يكفي للاغتسال بعد لمس الخبث ، وحب ترك الخبث ، فلا يكون له أن يمسح بعد ذلك . وإن لم يكن من الماء قبل ذلك ، مسح على حفيه ؛ لأن التيمم غسل على طهارة ما لم يجد ما يكفي للاغتسال ، وكان به أن يمسح .

٦٢٨ - وإذا أصاب بدن التيمم نجاسة ، لم ينقض ذلك تيممه . وكذلك إذا أصاب ثوبه . لأن تيممه إنما ينقض بأحد شيئين : إما برؤية الماء ، أو بالحدث ، ولم يوجد واحد منهما ، فلا ينقض تيممه ، ولكن يمسح ثلاث الجلدة بمرقة . أو حدث ، أو نثر ، ثم يغسل ؛ لأنه بالمسح يزول العين ، وإن كان لا يزال الأثر ، فهو قادر على إزالة المصعب ، ولو أمكنه إزالة النكس يؤمر به ، فإن أمكنه إزالة لبعض بؤمره أيضاً ، فصلاً كالعادة ، إذا وجد من الثوب ما يستبرأ به بعض

عورته، فإن ترك المسح منه لا يفسده؛ لأنه لا يزال الأثر، والأثر يكفي لمسح الجوارح.

٦٢٩- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: في مسلم تيمم ثم ارتد عن الإسلام - والعبد بالله تعالى - ثم أسلم فهو على تيممه. وقال زفر رحمه الله تعالى: يظن تيممه. واجتمعوا على أنه إذا توضأ ثم ارتد عن الإسلام، ثم أسلم، فإنه يكون على وضوئه. فوجه قول زفر رحمه الله تعالى: أن الكفر يمنع ابتداء التيمم؛ لكونه عبادة، فيستعفاء التيمم كالوضوء والصلاة، وبه فارق الوضوء، لأن الكفر لا يمنع ابتداء الوضوء، فلا يمنع البقاء. ولنا أن التيمم قد صح، وأقاد حكمه، وهو الطهارة، وإحلال محل بقاء الطهارة، والكفر لا ينافي بقاء الطهارة، فبقى على الردة، ألا ترى أنه لو توضأ، ثم ردت والعبادة بالله يبقى طاهراً، بخلاف الصرم والصلاة؛ لأن حكمهما بعد الفراغ عنهما الثواب، والكفر ينافيه، والسبب لا يبقى بدون الحكم.

فأما التيمم فله حكمان: الثواب، والطهارة عن الحدث. والثواب إن بطل بالردة، فالطهارة من الحدث لم تبطل: لأن الكفر لا ينافيها، فيبقى التيمم، لأن أنسب يبقى مع بقاء أحد الحكمين، ألا ترى أنه لو توضأ بنية الصلاة، ثم ارتد بعد الثواب، ونفى الطهارة، كما ههنا، وإنما يصح ابتداء التيمم، لأنه حين ظهوراً شرعاً بشرط إرادة العبادة التي لا صفة لها إلا بالطهارة، وإرادة العبادة من الكافر لا تصح، أي في حالة البقاء، فلا حاجة إلى الإعادة.

٦٣٠- ولو تيمم لمصراني سنة الإسلام، لا يصح تيممه، حتى لا يصلي بذلك التيمم لو أسلم عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله. وعلى قول أبي يوسف رحمه الله، صح تيممه. وشروط في الجامع الصغير إرادة الإسلام على مذهب أبي يوسف رحمه الله، ولم يشترط إرادة الإسلام في كتاب الصلاة على مذهبه، والصحيح ما ذكر في الجامع الصغير، لأنه بدون إرادة الإسلام حصل التيمم، لآية القرية، والمسلم لو تيمم لا بنية القرية لا يصح تيممه بالإجماع. وهذا أولى.

وجه قول أبي يوسف رحمه الله، أنه تيمم بنية قرية تصح منه فنصح، أما أنه لقرية فلا أن الإسلام أصل المغرب، ورأس العبادات، وأما بنية قرية تصح منه فظاهر، بخلاف ما لو تيمم بنية الصلاة، لأن بنية الصلاة منه لا تصح، غاية ما في الباب أنه لم يصر الصلاة، إلا أن بنية الصلاة ليست بشرط لازم، ألا ترى أنه لو تيمم لمس المصحف، أو لقراءة القرآن، صح.

وجه قولهما: أنه تيمم بنية قرية، فنصح بغير طهارة؛ لأن الإسلام صحيح بدون الطهارة

فلا يعتبر، كما لو شمس به الضوء، أو به الرعدة، أو ما في ماله تيمم لم ينقص، أو للمرأة الغفران، والخفة هي ذلك، أو السم من صر طهوراً، بخلافه، فإنه ينقص شرعاً بنية غيرة لا تنادي بشؤون الطهارة.

٦٣١- وهو يوصى في حال الغربة، ثم أسلم، فعنى بذلك الوضوء بمجرد حدث، بخلافه لمنهض رحمه الله، لما عني أدب الصلاة عند شرط صحة الوضوء، وبية القضاء من التكافؤ لا تصح. وحديثنا بنية الصلاة بثبوت شرط نكحة الوضوء، والمسألة معروفة.

٦٣٢- ولدت فرأى بها حاريتة. وإن علم أن لا يجد الماء. وقال مالك: يكره ذلك. حجه، حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أنه سئل عن ذلك. فقال: أما ابن عمر فلا يدخل ذلك، وأما أنت فماذا وجدت الماء ما غفر. والمعنى فيه: وهو أن الضمير هو لا تتعذر هي اكتساب سبب الحياة حال عدم الماء، والصلاة مع الحياة عظيم، فلا يسنى له أن يتعذر في ذلك من غير ضرورة. ولذا قيل تعالى: ﴿وَأَوْ لَمْ يَمْسَسْكُمْ آبَاءٌ﴾، فدللت بقيد إباحة الملازمة في حال عدم الماء، ثم التيمم للجائز والحدث عطف واحد، فكما يجوز اكتساب سبب الحدث في حال عدم الماء، فكذلك اكتساب سبب الجائز. لأن فيه مع انقضاء بعد التيمم بعض المخرج، وما شرع التيمم إلا لمنع المخرج.

٦٣٣- سئل شيخ الإسلام السعدى رحمه الله تعالى عن رجل شرب بيرة على الأرض للتيمم، ورغمها، فقال أن يمسح بها وجهه وفراجه، أخذت صبوت أو ريح، أو نحو ذلك، ثم يمسح بها وجهه، هل يجوز ذلك التيمم؟ قال: وقعت هذه مسألة، فأما أستاذنا رحمه الله تعالى، فقال الفاضل الإمام الشافعى: لا يبيح الله تعالى. ويجوز التيمم مرة من غير ماء، فأخذت، ثم استعملها في بعض أعضاء الوضوء، ليس أنه يمسح بذلك، فكذلك هو. وقال السيد الإمام الأجل أو شجاع رحمه الله تعالى: لا يجوز، لأن الضرورة من التيمم. قال عليه الصلاة والسلام: «التيمم ضربان: ضرورة للوجه، وضربة لليدين». فقد أتى ببعض التيمم، ثم أحدث في نفسه، كما يتفرض الكلى إذا حصل بعد الكل، فمزقه الوضوء، إذا حصل الحدث في حياته، يتفرض ما وجد، كما إن حصل بعد غسله، وعند ذلك سقط الكل.

٦٣٤- ثلاثة نفر في السفر: جنب، وحائض طهرت من الحيض، وميت، ومعهم من

الله فمر ما يتكى لأحدكم أن كان الله لأحدكم فهو الحق به . وإن كان الماء ليهما لا يدعى لأحد أن يفسد لأنه لم يصب نصب . وإن كان الماء سائجا فالتجب أحده . وتيسيم المراءة لأن تحمل الحب ثوبصة ليمكنه لإمعاة . ونفس البنت ليس يصريضة . ولأن على حب ، بنت ينصر التكتام . وعسل البنت بنت دلسة . ويتيسم كيت . ويتيسم عليه . ونفتقدن به امرأة بالتيسيم . وقد كنت لو كماء مكان الخائف معدنا . يصرف إلى الحب بالاجتماع . لأن من كون التيسيم مزيلا لجنابة خلاف ، فلو كان عمرو وابن مسعود ومن الله عنهما لا يربن التيسيم للحانة . وكان انصرف إلى احتانة أولى .

٦٣٥ - وإن بدأ بترتيب في التيسيم . أو مكث بعد ما تيسم وجهه ماعدا . ثم تيسم ذراعيه . أحده . وعبد لنفسه راحة الله تعالى . لا يجوز . بناء على مسألة الشريب في التيسيم . وبعد مالك رحمه الله تعالى : لا يجوز في الموالاة ما . على مسألة الموالاة . وقد بناء ما في التيسيم . ولو فسو . وذلك هي . والعنى بهما : أن هاترك السنة . ومرت السنة لا يبع الجواز - والله أعلم .

٦٣٦ - عتسم من على الله وهو نائم . ذكر في بعض الروايات : أنه متى قول أبي حنيفة : رحمه الله تعالى . يغض يده . وقيل : يبقى أو لا يغض . عدا لكل : لأنه لو تيسم ويغضه . لا يعلم به . يجوز تيسمه عند الكل . أنه اختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف . جميعهما أن تعالى . فيما إذ تيسم وفي رجليه لا ييسم به . رجل يرى التيسم إلى الرضع . أو الفوق وكما واحدة . لم رأى التيسم إلى المرفق . والفوق نكح لا يعيد ما على . وإن فعل ذلك من غير أن يسأل أحدا . ثم سأل : فأمر بسلامة . بعد ما صلى . لأنه في التوجه الأول مجتهد . وفي توجه الثاني لا . لما قرأ وحده . فلو ما يغض به كل عضو مرة واحدة . لا يجوز . أن تيسم . ولا أن يحذف العطن على نفسه أو دابة . ولم كان ميمنا . فوجد من الماء قد ما يكتفى كل عضو مرة واحدة . فغسل بعض أعضاء ثلاثا ثلاثا . فلم يبق الله . فله بعد التيسم .

٦٣٧ - وإذا أحدث الإمام في صلاة الجماعة . قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل . رحمه الله تعالى : إن استحب موصاة . ثم تيسم وعلى خلفه . أخرجه في قوله . ومن تيسم هذا الذي أحدث . وأم الناس وأتم . حذرت صلاة الكل . في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . وعلى قول محمد وزم . رحمهما الله تعالى صلاة . ثم شرب فأنشأ . وصلاة التيسيم في جماعة . هذه المسألة دليل على أن في صلاة الجماعة جمع . الله . ولا استغناء . ومصحف فيه أقدم . التيسيم . كما في غير ما من انصارات .

الفصل السادس في المسح على الخفين

٦٤٦- يحب أن يعلم بأن المسح على الخفين جواز عند عامة العلماء بأمانة مشهورة قريبة من استوائه، روى عمر وعلى والعبادة الثلاثة، وصقوان بن عسال لم يراي وغيرهم، رضوان الله عليهم، عن رسول الله ﷺ ذلك، وعن مغيرة بن شعبه رضى الله تعالى عنه، قال: «توصاً رسول الله ﷺ في سفره وكنت أصيب الماء وعنده جبة تدعى ضيقة الكعبين وأخرج يديه من تحت ذيله ومسح على خفيه فقلت نبت غسل القدمين فقال بلى أنت نبت بهذا أمرني رضى الله عنه».

٦٤٧- وعن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله تعالى عنه: أنه مسح على خفيه، وقال: رأيت النبي ﷺ فعل ذلك، فقالوا لجرير: أبعد بروي سورة المائدة؟ عن أبيه «وَأَوْحَلَكُمْ عَلَى قِرَاءَةِ التَّائِبِ لِدَالَةِ عَلَى فَرْسِيَةِ الْغَسَلِ، فَقَالَ جَرِيرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: وَهَلْ كَانَ إِسْلَامِي، لَا بَعْدَ نَزْوِ سُوْرَةِ الْمَائِدَةِ».

٦٤٨- وعن الحسن المصري رضى الله تعالى عنه قال: أدر كنت سبعين نفراً عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، كنهم يرون المسح على الخفين. واكثره الأخاء. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ما قلت بالمسح على الخفين. حتى جاءني من ضوء النهار، وفي رواية: حتى رأيت أنه شاعاً كشاع المسح.

٦٤٩- وعن أسير بن مالك رضى الله تعالى عنه: أنه سئل عن السنة والجماعة، فقال: أن تحب التشيع، ولا تطعن على الخفين، والمسح على الخفين.

٦٥٠- وقال الكرخي رحمه الله تعالى: من أنكر المسح على الخفين، يخشى عليه الكفر، قالوا: وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: من أنكر المسح على الخفين كفر، لأن حديث المسح على الخفين يثبته التواتر عنده، ومن أنكر التواتر يكفر.

وهذا الفصل يشتمل على أنواع:

٦٥١ الأول في صورة المسح، وكيفيته، ومنذاه: فقول:

قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: مسح الحف مرة واحدة، ولا يسن فيه التكرار. ويبدأ

(١) أخرجه البخاري: ١٩٦، وأخرجه مسلم: ٤٠٦، وأبو داود: ١٤٠، ومالك في نسخة: ٦٤.

(٢) أخرجه البخاري: ٣٧٤، ومسلم: ٤٠١، وأبو داود: ١٤٢.

(٣) كذا في نسخ المتوافقة للنسابة، ولكن الصحيح: أهل السنة والجماعة، كذا هو الظاهر.

من قبل الأصابع ، فيضع أصابع يدها اليمنى على مقدم خفه الأيمن ، ويقصع أصابع يده اليسرى
عنى مقدم خفه الأيسر ، ويمدها إلى أصل الساق ، هكذا روى صغيرة ابن شامة ، وهو في رسول
الله ﷺ والعسى أن تسمح فانه مقام الغسل ، والله في غسل الرجل البداهة من قبل الأصابع ،
فكذلك في المصحف .

٦٥- وعن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: أنه سئل عن مسح عن الحنفي، قال: أديب مع أصابع يديه على مقدم حفيه، ويجاني كفيه ويمدها إلى الساق، أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدها جدلة. قال محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: خلافاً لحنن. قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: والأحسن تحصيل المسح بجمع اليد.

٦٥٣- ولو بدأ من قبل السقف بجوز، لأنه أتى بأصل السطح، إلا أنه ترك السنة، وترك
كفة لا يمنع الحواز، ألا ترى أنه في أصل الغسل لو بدأ من أصل الساق بجوز، وطريقه
فصلاً وهو مسح برؤوس الأصابع، وجازاً أصول الأصابع والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتدأ
من الخف عند التوضع مقدار الواجب، وذلك ثلاث أصابع، ولو مسح بظاهر كفيه بجوز،
والشعوب أن يمسح بباطن كفيه، ولو مسح بالسمع واحدة أو أصبعين لا يجوز، لأن المسح على
الحفين نظير المسح على الرأس، لأنه معطوف على الرأس هي إحدى الروايتين "على ما مر"
ثم لو مسح على الرأس بالسمع أو زعمه من لا يجوز، ولو مسح بثلاث أصابع جاز، وهو
كذلك، وعلى قياس رواية الحسن رحمه الله تعالى في مسح الرأس، أنه لا يجوز ما لم يمسح
بمقدار الربع، فلا يجوز في مسح الحفين إلا مقدار الربع أيضاً، ولو مسح بالإبهام والسبابة، إن
كنتا مشتر حينئذ حر، لأن ما بينهما مقدار أصبع حر، وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس.

٦٦٤ - ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن التقدير ثلاث أصابع اليد، أو ثلاث أصابع الرجل. وقد ذكره رحمه الله تعالى يقول: التقدير بثلاث أصابع الرجل، اعتباراً لحل المسح. وكان الشيخ الإمام انصاف أبو علي الرازي رحمه الله تعالى يقول: التقدير بثلاث أصابع اليد، اعتماداً لأئمة المسح. وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٦٥٥- ولو مع ياصبع واحدة، ثم به. يرمح نانياً، والثالث، كذلك إلى مسيح كل مرة
غير المرضع الذي مسحه مرة بحور. كأنه مسحه ثلاث أصابع.

٦٥٦- ويحورز المسح على الخنف بيلة^١ الغسل، سواء كانت البيلة متفصرة أو غير

(١) ومم ص: فـ: لـ: م: الحلقى انهم^١ نـ:

$$L_1 = \mu_{\text{max}}(1)$$

ج ١ كتاب الطهارات - ٣٤١ - الفصل السادس في المسح على الخفين
منقائمة. ولا يجوز مسح بثل المسح.

وتفسير هذا إذا توضأ، ثم مسح الخف ببله بقي على كفه بعد الغسل بجوز ولو مسح رأسه، ثم مسح الخف ببله بقيت لا يجوز؛ لأن في الفصل الأول البله لم يصر مستعملة؛ لأن الفرص ما أقوم بها. وفي الفصل الثاني، بله صارت مستعملة؛ لأن الفرص ألهم بها.

٦٥٧- ولو توضأ، ونسى مسح خفيه، ثم خاض ماء، فأصاب الماء ظاهر خفيه، يجرئه من المسح، لأن المقصود والتأمر به وضوء اليه، ورد وجد. وهو نظير ما لو نسي مسح الرأس، فأصاب رأسه ماء المطر. ومن يصر الماء بهذا مستعملاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. لا يصير مستعملاً. وقال محمد رحمه الله تعالى يصير مستعملاً.

٦٥٨- وإذا لم يمسح على خفيه، ولكن مسح في الحشيش، فبطل ظاهر خفيه ببل الحشيش، إن كان الحشيش ميتاً بماء أو بالمطر، يجرئه بالإجماع. وإن كان ميتاً بالطل، اختلف المشايخ به، والصحيح أنه يجوز، لأن الطل من الماء، كالمطر. وقيل: إذا نطل بسين فبطل المقدس، كالمطر. ولو أمر إمامنا حتى مسح على خفه، جاز للحصول المقصود، وهو إيصال السنة.

نوع آخر في بيان محل المسح:

٦٥٩- فنقول: محل المسح ظاهر الخف دون يافته، حتى لو مسح به على خفيه دون ظاهره لا يجوز. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يمسح على ظاهر الخف فرصه. وعليه باطنه. والأولى عنده: أن يضع يده على ظهر الخف، ويده اليسرى على باطن الخف، ويمسح به، كن رجل. احتج الشافعي رحمه الله تعالى بما روي عن مقبرة بن شبيب رضي الله تعالى عنه: «أن النبي ﷺ مسح على خفيه أسفله وأعلى». ولأن الاستعاب في مسح لرأس سنة، فكذلك في مسح الخفين.

وعلمنا رحمهم الله تعالى احتجوا بما روي من حديث الثوري، عما روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: لو كان الدين بالرقى، لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره. وتكفي ريت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين، دون باطنهما^(١). ولأن باطن الخف لا يذوق عن لود، عادة، ويصير يده على تلك اللود، وفيه بعض الخرج، والمسح على الخف إنما يشرع لدفع الخرج. وأما الجواب عن الحديث: فذلك الحديث ناذن، فلا يؤخذ

به.

وأما الجواب عن استيعاب الرأس، فقد أجمع الرأى محل المسح، فبطل أنه ذو مسح على بعض الحوائط دون البعض، يجوز بالإجماع، وهما لو اقتصر على المسح على ما طس الخف، لا يجوز بالإجماع^(١)، ولأن ما طس الخف ليس محل المسح، وإذا لم يكن محلاً للمسح، لا يسر المسح عليه. وكذلك إذا مسح على الخف لا يجوز، لأن محل المسح انعدم دون المؤخر. ولو مسح على ما يلي الشاق، أو على ما يلي مقدم ظهر الخف، يجوز المسح. ولو مسح على ما فوق الكعبين لا يجزئه.

نوع آخر في بيان ما يجوز عليه المسح من الخفاف وما عفاها، وما لا يجوز

٦٦٠ - الخف الذي يجوز مسح عليه ما يمكن قطع السد به، وتنازع في مسح عليه، ويستمر الكعبين وما شذ بهما. وسواء فوق الكعبين ليس بشرط؛ لأن ما فوق الكعبين زيادة على إطلاق اسم الخف عليه.

٦٦١ - وإن كان يرى من الكتب أنه أصح أو أصح، حاز المسح عليه. وإن كان ثلاث أصابع فقط، لا يجوز المسح، على عليه محبذ رحمه الله تعالى في الربادات. ولذكور في الربادات رجل عليه خفان (لا سابق لهما)^(٢) جاز له مسح عليهما، إذا كان الكعب مستورا. وإن كان خرج منهما شيء من مواضع الأصابع الثلاثة، فبطل المسح. فإن كان خرج نحو^(٣) ثلاث أصابع، من أصابع الأصابع الأربعة، لا يجوز مسح عليهما.

٦٦٢ - وعن حماد السعدي قال: «ما يحنأ» بهم الله تعالى. إذا بر الكعبين^(٤) ولا يرى من كعبه إلا أصبع أو أصبعان، حاز مسح عليه؛ لأنه مثله الخف الذي لا سابق له. فإن الشح الإمام لمس الأئمة أسمر غمى رحمه الله تعالى: الصحيح من المذهب يجوز المسح على خفاف المتحدة من اللبود التركية. وذكر الشيخ الإمام سمع الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

(١) ويرى به ط، و لا يجوز ما لا يصحح له سائر الأئمة من الخف ليس، ل لا يصح، وإذا لم يكن

(٢) هكذا في هذا المسح، وكذا في الأصل لهما

(٣) وفي نسخة المسح، غفران مكمل نحو

(٤) هكذا في بقية المسح، وكذا في الأصل الخف

روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، أنه لا يجوز المسح على الحماض ، المذلة من اللبود . قال مسابخنا رحمهم الله تعالى . كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يعرف صلابة هذا النوع من الخف ، وصلاحيته لقطع السفر ، وتنايع المشى به . أما لو عرف ذلك لأفتى به ؛ لأن مثل هذا الخف صالح لقطع السفر ، وتنايع المشى به . فكان كالحصص المتخذ من الأدم وغيره .

٦٦٣ - وأما المسح على الجوارب فلا يمتثل ؛ إيمان كان الجوارب رقيقاً غير متعل ، وفي هذا الوجه لا يجوز للمسح بلا خلاف . وإما أن كان ثخيناً متعل ، ففي هذا الوجه يجوز للمسح بلا خلاف ، لأنه يمكن قطع السفر ، وتنايع المشى عليه ، فكان بمعنى الخف .

والمراد من الثخين : أن يستمسك على الساق من غير أن يشد بشيء ، ولا يسلط . فأما إذا كان لا يستمسك ويسترخى ، فهذا ليس بثخين ، ولا يجوز للمسح عليه . وأما إذا كان ثخيناً غير متعل ، ففي هذا الوجه لا يجوز للمسح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعندهم يجوز .

ثم بين المشايخ رحمهم الله تعالى اختلاف في مقدار التعل الذي يكفي لموازاة المسح على الثخين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦٦٤ - قال بعضهم : إذا كان في باطن الخف أديم ، وهو مبطى كذا القدم . جاز المسح عليه . وقال بعضهم . لا يجوز للمسح عليه ، حتى يكون الأديم [على أصابع الرجل وظاهر القدمين] . وقال بعضهم : لا يجوز للمسح حتى يكون الأديم^(١) إلى الساق ، فيكون ظاهر قدمه وكعبه مستوراً بالأديم . معنى قول هذا القائل لو كان المستور بالأديم ما دون الساق ، والساق [بلا^(٢)] حورب ، لا يجوز للمسح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦٦٥ - قال الشيخ الإمام شعير الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى : سألت الشيخ الإمام الأستاذ عن تفسير الجوارب المتعل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؟ ، أراده الجلد الرفيق الذي اعتاده الناس خمره على جواربهم ، أو أراده انصرم القبط ، نظير الصرم الذي يكون على جوارب أهل مصر . قال : إن كان هذا الجوارب المتعل كجوارب الصبيان الذين يمتنون عليها في شحوة الجوارب ، فيلغظ التعل ، فيجوز المسح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦٦٦ - وقال شعير الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى^(٣) في شرح كتاب الصلاة .

(١) - مأخوذ عن الأصل ، واستدرك من السج سو .

(٢) - يريد من ثلثه راحة قلاعن المعبط .

(٣) - ومرب ، ف . هذا في شرح .. إلخ .

الجواب الرابع

منها ما يكون من عرق أو صوف، ومنها ما يكون من غزل، ومنها ما يكون من شعر، ومنها ما يكون من جمل، وقتئذ، بعضها يكون من الكبراس.

فالأول لا يجوز مسح عليه عدهم جميعاً.

وأما الثاني: فإن كان رفيقاً، لا يجوز المسح عليه إلا خلاف. وإن كان ثخيناً ممكناً، يستتر الكعب حتى لا يبدو لغيره، كما هو جواب أهل مرو، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لا يجوز المسح عليه إلا إذا كان متراً أو مقطاً، وعلى قولهما، يجوز والمسح عليه ذكر في النوازل أنه لا يجوز مسح عليه. فالأول إذا كان صلباً مستمسكاً، بمعنى معه فرسخ أو فرسخاً، يجب أن يكون على الخلاف بين أبي حنيفة، ومالك، وجمهور أهل المدينة.

وأما الرابع: فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أنه يجوز المسح عليه، وإن أخرجه عن بعضهم الله تعالى قوله: **الفرج** أن المرأة على الخلاف.

وأما الخامس: فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان. ذكر الشيخ الإمام تفسر الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في مسرده، حكى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى، مسح على حوزة في مبرجته الذي مات فيه، وقال لعمري: فعلت ما كنت أسمع الناس عنه. فقال رحمه الله تعالى: استدبراه على رجوعه إلى قومه. وكان الشيخ لإمام تفسر الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى يقول: هذا الكلام محتمل، يحتمل أنه كان رجوعاً إلى قومه، ويحتمل أنه لا يكون رجوعاً، ويكون اعتذاراً لهم، أي: إذا أخذت رسولاً فخذلوه للضرورة، فلا يثبت الرجوع بالمثل.

٢٦٧- وأما المسح على الجوارق، فإن كان يسيراً، الكعب، فهو بمنزلة الخوف، ينشئ لا سابق له. وكل جوارق ذكرنا تيم، فهو الجواب ههنا. وإن كان لا يستتر الكعب والقدم، أقر بين جوارق موز بردوحته ماشية، جسانكه عادت بعض مرمداً، است مسح روابده، وابن معنى جوربي باشد اربوست، ته ينس مع الثعابين، الجاه مسيح روايت بانفاني، فدا فكر، الطحوني رحمه الله تعالى، وأقر بين جوارق موز بردوحته سود، عامه مشايخ برانده، كه لا يجوز المسح عليه. وجوز بعضهم ذلك، لأن عادة الناس من المرون به، خصوصاً في بلاد الشرق.

٢٦٨- إذا كان الخف مستغرقاً، معنى: ما لم يظهر انقسامه، وكان يبدو قدمه من ذلك،

أو كان جوباً شحيحاً ممتلاً، إلا أن ما يلي ظاهر القام مستوفى، وقد هيأ لذلك الشئ لزوماً كان بشدها، أو هيأ أنه خيطاً أو سبراً، وكان بشدها شديداً بسبب قده، فهو كثير المستوفى وإن كان يستتر معه دون بعض، ذكر الشيخ الإمام ضمن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، إن ذلك "متمثلة الخرق في الحقة، ومما في الكلام في الخرق عند هذا، إن الله تعالى

٦٦٩ - وإذا لميس الجرمين، وإذا أن يسح عليه، فلذلك على وجهين: إما بإيهما رحنهما، أو بلسهما فوق الحدين. وكل مسألة على وجهين: إما أنه كان الجرمين من كرباس، أو ما يشبه الكرباس، أو من آدم، أو ما يشبه الأدم، فإن يسهما، بعدهما، فإذا كان من كرباس، أو ما يشبه الكرباس، لا يجوز لسح عليهما؛ لأنه لا يمكن قطع الشعر، وتنايع لشيء عليهما. وإن آكنا من آدم، أو ما يشبه لآدم، يجوز المسح عليهما؛ لأنه يمكن قطع الشعر، وتنايع لشيء عليهما. وإن آكنا ليهما فوق الحدين، فإن كان من كرباس، أو ما يشبه الكرباس، لا يجوز المسح عليهما كما لو ليهما على، لأنفرد، إلا أن يكونا رقيقين، يصل الظل إلى ما تحتها. وإن كان من آدم، أو ما يشبه الأدم، أجمع أنه إذا ليهما بعد ما أحد، قبل أن يسح على الحدين، أو بعد ما أحدث ومسح على الحقيقين، أنه لا يجوز المسح عليهما. وإن تسهما قبل أن يحدث مسح عليهما عندنا، به ورد الأثر عن رسول الله ﷺ، وقد روى عنه الثوري بن شعبة رضي الله تعالى عنه: "أنه مسح على الموقاة". والموق: هو الجرمين. وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله تعالى: أن عمر رضي الله تعالى عنه، مسح على جرميه.

٦٧٠ - وحاصل مذهبه أنه إذا بارحهم الله تعالى، أنه متى لبس جرمين على الخلف قبل الحدث، فالجرم موق يصير بدلاً عن الرجل، ولا يقصر بدلاً من الخلف، ولا يؤدي إلى أن يكون لبساً بدلاً، ومتى لبس جرمين على الخلف بعد الحدث، فالجرم موق يصير بدلاً عن الخلف. قال: "فإن جاز المسح على الجرمين، أدى إلى أن يكون للبدل بدل، وأنه لا مجمع. وإن مسح على جرميه، لم نزعهما أعاد المسح على خفيه.

٦٧١ - فوق بين هذا، وبين ما إذا مسح على خف ذي طابقي، ثم نزعه طابعه، فإنه لا

(١) هكذا في الف، ب، وكان في بقية النسخ: إن كان ذلك.

(٢) يريد في الف.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي أمامة، ومطابقاً ٢١٢٥١.

(٤) هكذا في بقية النسخ.

يلزمه إعادة المسيح على انطاق الثاني وكذا اداء المسيح على حجب، فقتل جسد ظاهر الخبز، ثم رفعه لانه لا يلزمه إعادة المسيح وكذا ان كان الحجب مشعراً، كالحجب لبياني، فمخ على ظاهر المشعر، ثم حجب المشعر، فبانه لا يلزمه إعادة المسيح.

والفرق: ان الحلف إذا كان ذا عاقبة، وكل طاق متص بالآخر غير مزائل عنه، فيصير ان يحكم الاتصال كشيء واحد، كالشعر مع شدة الرأس، اعتباراً شيئاً واحداً يحكم الاتصال، حتى تكاد المسح على شعر الرأس كأنه على الشدة، فكذلك هذا، يجعل المسح على أحد الطافين كالسح على الآخر، فالمسوح لم يزل من حيث الحكم والاعتبار، فله يجب إعادة المسح فأما الحريشون، غير متص بالخلف، بن هو مزابل عنه، فلا يجعل المسح على الحريشوة، كالسح على خف، فالمسوح زال حقيقةً وحكمًا، فيحل الحدث بآفته، فيلزمه إعادة المسح. كما في أحدث في هذه الحالة. وإنما ليس الحكمين فوق الخطفين، فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرناه، فيما إذا المسح الحريشوة فوق الخطفين.

٦٧٤ وليذا بس الحر موقين فوق الحنفين ، ثم نزع أحدهما ، فإن غيره أن يعيد المسح على الخف البادى ، والجر موقى النسي ، هكذا ذكر في ظاهر الرواية ، ووقع في بعض نسخ كتب الصلاة ، أنه يخرج الجر موقى النسي ، ويمسح على الخف ، وهكذا يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأحنف ، ووجه ذلك : أن الحديث حل بالخف البادى ، فيسحل بالخف الآخر ، لأن حلول الخف لا يتجزأ ، ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية ، أن الحديث إما حل بالخف البادى لئلا يخالط ، وهو الحرم موقى ، وهذا المعنى معدوم في حق الخف الآخر ، فلا يحل الحدث في الخف الآخر ، وإنه بحث الحرم موقى الذي على الخف الآخر ، فلا يلزم إعادة المسح على الخف الآخر ، وإنما يلزم إعادة المسح على الحرم موقى الآخر ، لأن المسح ينقض في حل الخف البادى ، فينقض المسح في حق الحرم موقى الآخر ، لأن انتفاض المسح لا تجزأ

٦٧٣ - فلان قيل: ما ذكرتم يسكن ما بذا نزع أحد حفيه، فإذن هناك يحل الحدث بالرجل الأخرى حتى يلزمه غسل الرجل، مع أن المانع من حلول الحدث بالرجل الأخرى قائم، وهو الخلف، قلنا: قضية العيس فيما إذا نزع أحد حفيه، أن لا يحل الحدث بالرجل الأخرى بقيام المانع به، لكن سقط اعتبار الفياس منه، ثم ورد، وهو أن لا يميز جماعاً بين البدن والبدن، وهذا الظهور معدوم لبقاء العيس فيه، أبغى المانع معتبراً، وهذا كقولنا: قل كذا دليل على أن من شتم الجرمي موق فزك الخلف، وصحح على الجرمي موق، ثم أحدث ونزع الجرمي موق، جاز أنه انفسخ

على الخف .

٦٧٤- وقال في الخلف : « وفيه إن كان في رجليه أو لا في رجليه ، وإن كان كبيراً ، يمنع . » والقباس في آخره اليسير أن يمنع جواز المسح أيضاً ، لأن الحنفية جزموا مانعاً عن سريته أخذت إلى الرجل ، لا : أفعلاً حدثاً حل بالرجل . وإذا كان بعض القدم مكشوراً ، فلا مانع في حق ذلك البعض ، فسرى الحدث إلى ذلك البعض ، ومن ضروريته سريته الحدث إلى الكل ، لأن الحدث لا يتجزأ ، إلا بنا استحسننا في اليسير ضرورة ، لأن الحنفية قل ما يخله عن حرفي قابل . لأنه وإن كان حديثاً ، فالمراد بالمرور والأشياء به حرفي ، ولهذا لا يدخله التراب ، ولا ضرورة في الكثير ، ففي الكثير معنى أصل القياس .

٦٧٥- معناه الكلام في معرفة الحد الفصل بين اليسير والكثير : فقولنا : إذا كان الحرف قدر إصبع أو إصبعين ، فهو يسير ، وإذا كان قدر ثلاث أصابع ، فهو كثير .
٦٧٦- ثم عني رواية الزيادات : أغتر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وعني رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : اعتبر ثلاث أصابع اليد .

٦٧٧- ثم الحرف الكثير : بما يمنع جواز المسح إذا كان منه جازي من تحته ، فأما إذا كان لا يرى ما تحته ، بأن كان الخلف سلباً ، إلا أنه إذا دخل فيه الأصابع يدخل فيها ثلاث أصابع ، لا يمنع جواز المسح أو أن كان يبدو قدر ثلاث أصابع حدة المشي ، لا من حال وضع القدم على الأرض يمنع جواز المسح : ^(١) لأن الخف يلبس تلمسي . وكان المعبر حالة المشي ، وهذا لأن جواز المسح على الخف بطريق الرخصة لنفع ، خرج عن الناس . فإذا كان الخلف معال لا يرى ما تحته حدة المشي ، فالتامس يلبسون هذا الخلف عادة ، لأنه يمكن قطع الشفر ، وتنازع المشي به ، فلو أمروا بالتشريح وعسل أرجلهم ، لم يقعوا في الحرج . وإذا كان الخف ^(٢) يحان يرى ما تحته حدة المشي ، فالتامس لا يلبسون مثل هذا الخلف في الله تعالى ، لأنه لا يكره قطع الشفر ، وتنازع المشي به ، فلو لم تزلوا بالشرع ونس الرجل لا يقعون في الحرج .

٦٧٨- ثم اختلف ما يخارحهم الله تعالى من فصل : أن إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل ، من أصابع الرحمن ، هل ^(٣) يمنع جواز تنسيق أقدام بعضهم . يمنع ، والله ماله الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى . وقال بعضهم : لا يمنع ، وشترط أن يبدو

(١) يريد من بقية النسخ

(٢) يريد من .

(٣) هكذا في بقية النسخ ، وكان في الأصل : هل يجوز المسح

فقد ثلاث أصابع بكسالتها، وإليه مال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخنواي رحمه الله تعالى، وهو الأصح.

٦٧٩ - ولو ظهر من الخرق الإبهام، وهي مقدار ثلاث أصابع من غيرها، جاز عليه المسح، ويعتبر فيه نفس لأصابع، والصغير والكسوفه على السواء، فكل المسح الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: وسواء كان الخرق في باطن الخف، أو في ظاهره، أو في ناحية العقب، فالحكم لا يختلف، يعني: إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع من أي جانب كان، فذلك يمنع حوار المسح، لأن الخرق إذا كان مقدار ثلاث أصابع، يمنع وقوع المسح - وإن ابعث المشي به، من أي حد كان الخرق، ولا يمس عادة مع هذا الخرق، فلو أمرته بالترج وغسل الرجل لا يقعون في خرج

٦٨٠ - وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الخنواي، وشيخ الإسلام المعروف بغيره زاده رحمه الله تعالى: أنه إذا كان المكشوف من قبل الخف أكثر من المستور لا يجوز المسح عليه، وإن كان المكشوف أقل من المستور، يجوز مسح عليه، والمروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الصورة، أنه يمسح حتى يبدو أكثر من نصف الخف.

٦٨١ - ويجمع الخروق في خف واحد، ولا يجمع في خفين، بيانه: إذا كان في أحد الخفين خرق قدر إصبع، وفي الآخر قدر إصبعين جاز مسح عليه؛ ولو كان في خف واحد خرق واحد في مقدم الخف قدر إصبع، وفي العقب مثل ذلك، وفي جانب الخف مثل ذلك، لا يجوز المسح عليه. فترى بين الخرق، وبين النجاسة تجمع في الخفين، كما تجمع في خف واحد، متى كان في موضعين، وكذلك الخرق الذي في مواضع العمود يجمع والغرض، أن في باب النجاسة المانع بين النجاسة؛ لأنها تنافي الطهارة، وكذلك في باب العمود المانع بين اكتشاف العمود، ومن وجد ذلك، وإن كانت في مواضع متفرقة، فأبى الخرق مما كان مانعاً له، بل لكونه مانعاً لتتابع المشي به، وهذا إنما يحصل إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع في خف واحد، لا في خفين. وإن كان الخرق في الساق، لا يمنع حوار المسح، وإن كان أكثر من ثلاث أصابع؛ لأن الخرق على الساق لا يكون أعلى حذوة من عدم الساق، ولو لم يكن للخف ساق، وإذا الكعب مستوراً، يجوز المسح عليه، فهذا أولى.

نوع آخر في بيان شرط جواز المسح على الخف:

٦٨٢ - شرط جواز المسح على الخف، أن يكون الحدث بعد التمسك طارئاً على طهارة

كاملة، حتى إنه لو غسل رجله أولاً، ولبس الخفين، ثم أحدث، ثم بجر المسح؛ لأن الحدث ما طرأ على طهارة كاملة. وسواء كملت الطهارة قبل اللبس أو بعده جاز المسح في الحالين عندنا، حتى إنه لو غسل رجله أولاً، ولبس الخفين، ثم أكمل وضوءه، ثم أحدث، جاز له المسح على الخف عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: الشرط أن يدخلهما في الخف بعد إكمال الطهارة.

وتمرة الاختلاف مع الشافعي رحمه الله تعالى لا تظهر في هذه المسألة؛ لأن عند الترتيب في الرصوء شرط، وقد عدم الترتيب هنا. وإنما يظهر في مسألة أخرى: وهي ما إذا توضأ، وغسل وجهه اليمنى، ولبس عليه الخف، ثم غسل رجله اليسرى، ولبس عليه الخف، ثم أحدث، فتوضأ وأراد المسح، جاز له المسح عندنا، وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز، واعتبر بما إذا أحدث بعد اللبس، ثم أكمل الطهارة، فإنه لا يجوز له المسح هنا. ونحن لفرقنا بينما إذا أكمل الطهارة قبل الحدث، وبينما إذا لم يكمل حتى أحدث. والفرق: أن الخف يجعل مانعاً من سرية الحدث إلى الرجل، لا رافعاً حدثاً حل بالرجل، فإذا أكمل الطهارة قبل الحدث، كان الخف^(١) مانعاً من كل وجهة، ولم يكن رافعاً موجه؛ لأن الحدث قد ارتفع عن الرجلين حقيقة بفسلهما، وحكماً يشمل ما بقى. ولهذا جاز أداء الصلاة بتلك الطهارة، فجاز المسح، فمما إذا أحدث قبل إكمال الطهارة، كان الخف رافعاً للحدث من وجه؛ لأن الحدث وإن كان يرتفع عن القدمين حقيقة بفسلهما، لم يرتفع حكماً، ولهذا لو أراد أن يصلي بتلك الطهارة لا يجوز، فيكون الخف رافعاً للحدث كأن قائماً فيه من وجه، وإنه لا يجوز، فلهذا لا يحسب.

٦٨٣- والثنية ليست بشرط لجواز المسح على الخفين، حتى إن من قال لغيره: علمني الرصوء، والمسح على الخفين، فتوضأ ذلك الغير، ومسح على الخفين، وكان قصده التعليم، جاز عندنا؛ وهذا لأن المنصوص عليه المسح دون النية، فالشروط النية يكون زيادة على النية، وإنه لا يجوز. ألا ترى أنه لا يشترط النية لجواز مسح الرأس، وإنما لا يشترط لما قلنا.

٦٨٤- وكذلك الترتيب ليس بشرط عندنا، بيانه: فيما ذكرنا، أنه إذا غسل رجله أولاً، وليس الخفين، ثم أكمل رصوءه، ثم أحدث فتوضأ، جاز له المسح على الخفين.

٦٨٥- ويصح من كل حدث أوجب الوضوء بعد اللبس، فأما الجنابة فلا يجوز المسح

(١) وفي ف: كان الخف مانعاً سرية الحدث إلى الرجل من كل وجه، ولم يكن رافعاً حدثاً حل بالرجل بوجه.

فيه: الحديث صفوان بن عسال المرادي قال: «كاد رسول الله ﷺ يأمرنا أن نكتا سقمًا أن لا ندع خفافنا ثلاثة أيام وليلبس إلا امر جادة ونكس من يزل أو عايط أو نوم^(١)» وأن الجبلة أثره غسل جميع القدم بالنص، ومع الخف لا يثنى ذلك. وأن حواز المسح ضرورة دفع الشقة. وذلك في الحديث: «يكون^(٢)» وموعه في كل يوم عدة، «عدم يكون» وقع الحادة في كل يوم عادة، فامتنع الاستدلال.

٦٨٦- ذكر أساطي رحمه الله تعالى في هدايته: «عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل عن أبيه عن حماد بن عمار: «إذا اندمست راحلتا، منع جواز المسح على الخفين وكل طهارة لا تنفخ إلا أحدث، فإذا انفخنا سجدنا الصغرى^(٣)، فلا يصح حواز المسح على الخفين». أشهد على التقوى وفي: «ما يظن غير حدث، كان الحدث موجوداً بعد انتهاء تسعة، فلم يصح الحدث الطهارة^(٤)، ولا كذلك طهارة لا تنفخ إلا أحدث؛ لأن استدلاله ليس صادق طهارة كاملة، فكان أحدث طارئة على تسعة.

٦٨٧- وتفسير هذا: المسافر إذا لم يجد الماء، يرتحم ويلبس خفيه، ثم أحدث، ويحدث من الماء ما يكفي الخوض، فإن غلبه أثر بنو ضا، ويغسل قدميه، ولا يجوز مسح على خفيه لأن تسيمه قد بطل بوجود الماء، وكان الحدث موجوداً في رجليه، لأن تسيمه لا يرفع الحدث، وكذلك الاستحاضة، ومن به جرح سائل.

٦٨٨- وكذلك لو توضأ بنبذ السم، وكس الخفين، ومسح على أحقبي بيته السم، ثم وجد الماء، فزح خفيه، وتوضأ، وغسل قدميه، لأنه لا يرفع الحدث، وهو كالثواب.

٦٨٩- وإذا توضأ بسور الحمار، وكس خفيه، وتم يتيمم حتى أحدث، فإنه يتوضأ بما غير سوره من سور أحد، ويصح على الخفين، ثم يتيمم ويبنى. لأن سوره الحمار إن كان طهرًا أظهرًا، فقد حصل للبس على طهارة كاملة، فحاز شرط جواز المسح على الخفين، وإن كان نكسًا، أو كان طهرًا غير صهور، ففرضه في هذه الحالة التيمم، والرجل لا يحط له من التيمم، فبعض سقوط غسل الرجلين، فلهما جاز المسح.

٦٩٠- ولو توضأ بنبذ السم، وليس الخف، رمى أحدث، ومعه سيف السم، فوره يتوضأ

(١) أخرجه الترمذي ٨٩، والسنن ٢٦٦، وأبو داود ٣٥١٥، وابن ماجه ٢٦١.

(٢) وفيه في الخبر وقعه.

(٣) وفيه في الأصغر.

(٤) وفيه في طهارة كاملة.

ويترك خفيه، ويغسل قدميه في غوب أو في حنيفة واحدة، لله تعالى، ولا يسح على حديه، وفي سؤر الخمار، قال: يسح على خفيه، مع أن بيده السح عليه مقام على سؤر الخمار، حتى قال في سؤر الخمار: يجمع منه وبين التمسح، ولم يقل: ما يسح في سبيل التمسح، والغرض، أن الظهارة أحاصلة ليد التمسح، فلهذه ناقصة، وبهذا ينتقض عدم رؤية الماء، ورؤية الماء ليست بحادث، علم أنه يصير محذوفاً لما حدث السابق، إلا أنه يجوز له، لصلاته بها عند، مدام انما، بالنسب، أمّا في نفسه، فلهذه ظاهرة ناقصة [لأن كان التمسح حاصلاً عن، فلهذه ناقصة]، ولا يجوز المسح، فأما سؤر الخمار فإنه يجوز التوضؤ به على تقدير أنه ظاهر، عظم، وعلى هذا التقدير هو مسائل المياه على السواء، فكان التمسح حاصلاً عن، فلهذه ناقصة.

نوع آخر في بيان مقدار مدة المسح:

٦٩١- قال: علمنا رحمهم الله تعالى، يسح التقويم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام وليلة. والأصل فيه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله ﷺ قال: يسح التقويم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليلة. وعن صفوان بن عسال المزني رضي الله تعالى عنه، أنه سأل رسول الله ﷺ عن المسح على الخفين فقال: التقويم يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام وليلة. والمعنى: أن الحوز للمسح إنما هو الفرض، وبالصورة في حق المسافر أكثر من الفرض، في حق التقويم، لأن المسافر لا شرعاً يخف في كل مرة حلة طاهرة أو غائباً، وبالحقيقة يخرج بالبرق في كل مرة حلة، فقدر في حته بأن منه المستر، إذ لا نهاية لما وراءه، وأما التقويم ينتع الخف في كل يوم ليلة عادة، ولا يخرج في ذلك، فقدر في سعة يوم وليلة بهذا.

٦٩٢- وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث عند عشاء، رحمهم الله تعالى، حتى إن من توجه إلى وقت الفجر وهو قد تم، ودرس الفجر، ثم طهات استهسي، فليس الخفين، ثم زلت الشمس ومضى الظهور، ثم أحسب، ثم دخل وقت العصر، فوضأ ومسح على الخفين، فعقدنا مدة المسح نافية إلى عند إلى ساعة إلى أحدث فيها اليوم، حتى جاز له أن يغسل الظهر في الغد مسح، ولا يجوز له أن يغسل العصر في الغد مسح. وإنما انعمنا ابتداء المدة من وقت الحدث؛ لأن وجوب الظهارة باعتبار الحدث، واستمراره من فف، مانع لسراية الحدث إلى

القدم، وإذا بصير مائعاً عند الحدث، وإذا كان عمله يظهر عند الحدث، فمعتبر المدة من وقت الحدث ضرورة.

٦٩٣- قال في الأصل: إذا انقضى وقت المسح، ولم يحدث في تلك الساعة، فعليه نزع خفيه وغسل رجليه، وليس عليه إعادة بقية الوضوء. وأراد بقوله: «ولم يحدث في تلك الساعة»، أنه لم يحدث بعد الحدث الأول من وقت اللبس، فإن لابس الخفين إذا استكمل يوماً وليلة وهو على وضوء، ولم يحدث أصلاً، لا يجب عليه غسل القدمين بالإجماع؛ لأن انقضاء المدة إثبات يعتبر في حق مسح الخفين، لا في حق لابس الخفين، وهذا الرجل لابس الخفين، وليس بماسح الخفين، فلا يعتبر انقضاء المدة في حقه. وأما إذا أحدث بعد لبس الخفين، فتوضاً ومسح على الخفين، ثم استكمل يوماً وليلة، وهو على وضوء، ولم يحدث حدثاً آخر، يجب عليه نزع الخفين وغسل القدمين، ولا يجب عليه تجديد الوضوء؛ لأن الخف جعل مائعاً سرية الحدث إلى الرجل ما دام مدة المسح باقية، فإذا انقضى مدة المسح لم يبق المانع؛ فبدرى الحدث السابق إلى الرجل، فصار كما لو توضأ وأخّر غسل الرجلين. ولو توضأ وأخّر غسل الرجلين، يجب عليه غسل الرجلين، ولا يجب عليه تجديد الوضوء. وكذا ههنا، علمنا أن المراد من المسألة ما ذكرنا، وإن كان أحدث في تلك الساعة، نزع خفيه وغسل رجليه، وأعاد الوضوء.

٦٩٤- وإذا استكمل المقيم مدة مسح الإقامة، ثم سافر، نزع خفيه، وغسل رجليه، وإن لم يستكمل مدة مسح الإقامة حتى سافر، إن سافر قبل أن يحدث، فإنه يستكمل مدة مسح السفر بالإجماع؛ لأن ابتداء المدة انعقد وهو مسافر؛ لأن ابتداء المدة من وقت الحدث، وأما إذا أحدث، ومسح على الخفين أو لم يمسه، وسافر، وكان ذلك قبل استكمال مدة مسح الإقامة، يستكمل مدة مسح السفر، عند علمنا أن الثلاثة رحمهم الله تعالى.

٦٩٥- وإذا قدم المسافر مصره، وكان ذلك بعد ما مسح يوماً وليلة أو أكثر، نزع خفيه؛ لأنه صار مقيماً، فلا يلزمه إعادة شيء من تلك الصلوات، وإن كان قدمه بعد ما مسح أكثر من يوم وليلة؛ لأنه حين مسح كان مسافراً. وإن قدم المصير قبل استكمال يوم وليلة، مسح مسح المقيمين بالانفراد. وإذا انقضى مدة المسح وهو مسافر، ويخاف ذهاب الرجل من البرد لو نزع خفيه، جاز له المسح لمكان الضرورة. وإن كان لا يخاف ذهاب الرجل، ينزع خفيه ويغسل رجليه.

٦٩٦- وإذا أحدث الماسح في صلاته، وانصرف ليترضاً، وانقضى مدة المسح قبل أن

ج ١ - كتاب الظهارات - ٣٥٣ - الفصل السادس في المسح على الخفين

بتوضاً ، فإنه يغسل رجليه ، ويبني على الصلاة ، كالمسح بالتييم إذا أحدث ، وانصرف ووجد ماء ، فإنه يتوضأ ويبني على صلاته .

٦٩٧ - وإذا انقضى مدة المسح وهو في الصلاة ، ولم يجد ماء ، فإنه يمضى على صلاته ؛

لأنه لا فائدة في قطع الصلاة ؛ لأن حاجة المسح بعد التقصير مدة المسح إلى غسل الرجلين .
ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين ، فإنه يتيمم ، ولا حظ للرجلين من التيمم ،
ولهذا يمضى على صلاته . ومن الشايح من قال : تعد صلاة ، والأول أصح

نوع آخر في بيان ما يطل المسح على الخفين :

٦٩٨ - ولو مسح على الخف ، ثم دخل الماء الخف ، وأبطل من رجله قدر ثلاث أصابع أو

أقل ، لا يبطل مسحه . ولو اتل جميع القدم ، فبلغ الماء الكعب ، بطل المسح ، يروى ذلك عن
أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى . ويجب غسل الرجل الأخرى ، ذكره في حصة الفقهاء . وعن
الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى : إذا أصاب الماء أكثر إحدى رجليه ، ينقض
مسحه ، ويكون بمنزلة الغسل . وبه قال بعض الشايح رحمه الله تعالى ، وقد حكى أيضاً عن
الفقيه هذا رحمه الله تعالى ، أنه أجاب مرة على نحو ما ذكرنا في كتاب الحيرة . وبعض
مشايخنا قالوا : لا يتقص المسح على كل حال ؛ لأن استئثار القدم بالخف يمنع سرية الحدث
إلى القدم ، فلا يقع هذا غسلاً معتبراً ، فلا يوجب استئثار المسح . وإذا نزع خفيه بعد المسح أو
أحدهما ، غسل رجليه فقط ، وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم .

٦٩٩ - وإذا بدأ المسح أن يدخل خفيه ، وسرع القدم من الخف ، غبر أنه في المساق

معطى ، فقد انقض مسحه ، وهذا قول علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ، وبوجه ذلك أن
موضع المسح فارق مكانه ، فكانه ظهر رجليه ، وهذا الآن سأل الخف غير معتبر ، حتى لو لبس
خف لا يساق له ، جاز له المسح إذا كان الكعب مستوراً ، فكون الرجل في المساق وظهوره في
الحكم سواء . هذا إذا نزع كل القدم إلى المساق . وأما إذا نزع بعض القدم عن مكانه ، ذكر
الشيخ الإمام الفقيه أبو محمد الحوسنى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الإجماع : إذا زال
عقب الرجل عن عقب الخف ، أو زال أكثر عقب الرجل عن عقب الخف ، انقض المسح ،
ويجب غسل الرجل ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لأن اللبس وقع للمشي
المعتاد . وقد تعدد المنى ، إذا خرج أكثر عقب الرجل عن موضعه ، فصار وجود هذا اللبس
والعدم بمنزلة واحدة ، فيبطل المسح ضرورة . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية

أخرى: إذا فرغ من ظهر القدم قدر ثلاث أصابع، ينتفض مسحه. وعن محمد بن عمار: لا ينتفض مسحه. وقال: إذا بقي من ظهر القدم ثلاث أصابع، لا ينتفض مسحه.

وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة المرعشي، رحمه الله، في هذه المسألة في شرحه، وقال: ذكر في بعض الروايات أنه إذا كان بعد بركته المني بعد ما تحرك قدمه عن موضعه لا ينتفض مسحه، وإن كان يجب لا يكتفى بالمني، ينتفض مسحه. وذكر في بعض الروايات: إذا خرج أكل ما يترس عليه، ينتفض مسحه، وما لا فلا. وفي بعض الروايات: إن بقي في ماصع أربع أقدام وثلاث أصابع، لا ينتفض لمسح. قال: وأما المدايح، رحمه الله تعالى، على هذه، وهو المروي، عن محمد بن حمزة الله تعالى على نحو ما ذكره، فمسح الأئمة المرعشي، رحمه الله تعالى.

٧٠٠ - وفي كتاب الصلاة لأبي عبد الله المرعشي، رحمه الله تعالى: «رحن أخرج عني صدور قدميه، وقد رفعت عنده من موضع [عقب الخف، أو كان لا عقب للخف، وصدور قدميه، الخف، أو رحن صحيح أخرج عقبه من عقب الخف، إلا أن مقدم غلبه من الخف في موضع] المسح، أنه إذا مسح ما بينهما يخرج صدر قدميه على الخف إلى الساق. وفي بعض المدايح: إذا كان صدر القدم في موضعه، والعقب يخرج وينخل، لا ينتفض مسحه ولو كان الخف واسعاً، إذا رفع القدم به تبع القدم حتى يخرج العقب، وإذا وضع القدم، عاد، والعقب إلى موضعها، لا ينتفض مسحه.

٧٠١ - ذكر أبو علي، رحمه الله تعالى، صاحب كتاب حصص، في حل لمسح الخفين، وليس فيهما جر مرفوف، وسعير، فقبل من خبر موق على الخف مقدار ثلاث أصابع، فمسح على الخف لفظة، ثم يجر. وإن مسح على نعل لفظة، وقد قدم رجله إلى تلك المصافة ومسح عليه، ثم ردد رجله عن ذلك ثم رفع، أعاد المسح - رواه أحمد.

نوع آخر [في بيان أنه] امرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل: لا سواءهما في المعنى المجوز للمسح:

٧٠٢ - وإذا استحببت المرأة، ربيت حرة، بعد ما توشأت، ثم أحدث في الوقت حدثاً آخر، حتى انتفعت طهرها، لماعرة، فتوضأت وأرادت أن تمسح على خفيها، هذه

(١) ساقط من قتيب واستدرك من بقية النص.

(٢) زيد من قاتل جارية.

ج ١ - كتاب المهارت - ٣٥٥ - الفصل السادس في مسح على الخفين
 الحائض عن أربعة أوجه. إما أن كان الدم سائلاً وقت الوضوء واللبس، أو كان منقطعاً وقت
 الوضوء واللبس، أو كان سائلاً وقت الوضوء، منقطعاً وقت اللبس، أو كان منقطعاً وقت
 الوضوء، سائلاً وقت اللبس. وفي الوجه كلها لها تسع على خفيف، لأن طهارتها ما دام
 الوقت بقيا طهارة معتبرة يجوز أداء القبلة بها، فكان اللبس حاصلاً على صفة معتبرة،
 يجوز المسح

٧١٣ - ولو لم يحدث حدث آخر، ولكن خرج الوقت حتى انقضى طهارتها بخروج
 الوقت. فتبينت وأردت أن تمسح على حبيها، فمبطل إذا كان الدم منقطعاً وقت الوضوء
 واللبس، لها أن تمسح. وربما عد ذلك من الوضوء ليس لها أن تمسح عند علمائها الثلاثة.
 وعند من لها أن تمسح. وجه قولهم: أن اللبس حصل على طهارة معتبرة "لأن طهارته
 المستحاضة طهارة معتبرة، حتى يثبت عليه حوار الصلاة، وما وجد من السيلان سقط المسح
 اعتباره وألحقه بالعدم، فيحوز لها أن تمسح. ثم لو كان الدم منقطعاً وقت الوضوء واللبس
 جميعاً.

وجه قولهم: ما الثلاثة رحمهم الله تعالى: أن طهارة المسحاضة متى انقضت بخروج
 الوقت، يستند الانتقاض، بمظهر الاستناد في حق التمتع من الأحكام على ما عرفت، وحوار
 المسح حكم قائم، بمظهر الاستناد في حق، ويظهر أن اللبس حصل مع الحدث في هذا
 الحكم، بخلاف ما إذا كان الدم منقطعاً وقت اللبس والوضوء، لأن ذلك وإن استند
 الانتقاض، إلا أنه إنما يستند إلى سبب، من آخر عن اللبس، فلا يظهر أن اللبس حصل مع
 الحدث. فإن قيل: لو استند الانتقاض إلى خروج الوقت، يجب أن يقال: إذا خرجت من
 المنع، ثم خرج الوقت أن لا يجب عليها الغشاء؛ لأنه ظهر أن التراجع حصل مع الحدث.

قنا. ليس "هذا يظهر من كل وجه، بل هو ظهور من وجه، انتصار من وجه، لأن
 انتقاض الطهارة حكم الحدث، والحدث وجد في ذات الحائض، فهذا يقتضي صيرورتها محدثة
 من ذات الحائض، إلا أن صيرورتها محدثة معاقبة بخروج الوقت، وخروج الوقت وجد الآن،
 فهذا يقتضي صيرورتها محدثة مفصلاً على الحال، فجعلناه ظهوراً من وجه، وانتصاراً من
 وجه، أو كان ظهوراً من كل وجه، لا يجر لها المسح، ولا يجب عليها الغشاء، ولو كان
 انتصاراً من كل وجه، يجوز لها المسح، ويجب عليها الغشاء، وإذا كان ظهوراً من وجه،

تقصيراً من وجهه. قلنا: لا يجوز عليه المسح. ويجب غيبتها التغطية. أخذها بالاحتياط في غسل
يصل. وصاحب الجرح السائل في حق هذه الأحكام بمنزلة المستحاضة؛ لأنه يمتنع بوجوب
تعليق العلم.

نوع آخر

٧١٤ قلنا: محمد بن حماد رحمه الله تعالى في الروايات. روى قصة إحدى وحيدة. وبقي
من موضع الوضوء مقدار ثلاث أصابع أو أكثر، أو أقل حتى يبقى شيء منها من موضع
الوضوء، فتدبسه، وتغسل ذلك الرجل والرجل للصبيحة، ويسح الخف على الرجل
الصبيحة، ثم أحدث فتوضأ. لا يجوز له أن يسح على الرجل للصبيحة، لأنه إذا سح
الرجل المقطوعة شيء من موضع الوضوء يجب غسله، ويجب غسل الرجل للصبيحة، فلا
يؤدى إلى الجمع بين السائل والمثال في وضيفة واحدة، وإذا سح الخف فربما كان ما بقي من
الرجل المقطوعة أقل من مقدار ثلاث أصابع. لا يجوز المسح على الخفين، لأن من انسح
قدر ثلاث أصابع، ولم يبق من الرجل المقطوعة قدر ثلاث أصابع، فلم يجر المسح عليه بل
وجب منه غسله، فوجب غسل الرجل للصبيحة ما ذكرنا.

وهذا بخلاف ما إذا انسج الخفين وطهر من أحدهما أقل من مقدار ثلاث أصابع من
موضع الوضوء، ثم أحدث فإنه يتوضأ ويسح على حذيه. لأن هذا ليس بجزءه غسله. ظهر
من إحدى الروايتين، فلا يجره غسل الباقي من الرجل المقطوعة، فلا يجره غسل الرجل
لآخر. أما هذا فإنه غسل ما بقي من الرجل المقطوعة، لزمه غسل الرجل للصبيحة.

٧١٥- وبما كان الباقي من الرجل المقطوعة مقدار ثلاث أصابع، فإن لم تكن الأضراس
ظهر القدم لا يحرم المسح، وإن كان الباقي من ظهر القدم جاز المسح؛ لأن محل المسح ظهر
القدم على ما مر، فذكرنا في الباقي من ظهر القدم: لا يجوز المسح عليه بل يجب غسله،
فيجب غسل الرجل للصبيحة، أما إذا كان الباقي من ظاهر القدم جاز المسح عليه، فيجوز
المسح على الرجل للصبيحة أيضاً، هكذا ذكر هذه المسائل في الروايات.

وفي موضع من مسندنا عن محمد بن حماد رحمه الله: إذا كان الباقي مقدار ثلاث أصابع من
حذات الأصابع جاز المسح، وإن لم يبق من حذات الأصابع شيء، وإلى بقى مما يلي العقب
مقدار ثلاث أصابع أو أقل أو أكثر، ثم يجر المسح وهو نصحيح؛ لأن محل مسح ظاهر القدم
من حذات الأصابع، وقد مر هذا في أول هذا الفصل.

٧٠٦- رجل قطعت إحدى رجليه من الكعب أو من نصف الكعب، ويراها وليس الخف على الرجل الصحيحة، لم يجز له أن يسبح عليها إلا على ثوب زفر، لأن عنده الكعب لا يدخل في الغسل، وعندنا الكعب يدخل في الغسل، فبقي أحد طرفي الكعب يجب غسله، فيجب غسل الرجل الأخرى. وإن قطعت إحدى رجليه فوق الكعب، جاز له المسح على الأخرى؛ لأنه لم يبق شيء من هذا الرجل من موضع الوضوء، فكانها ذاهبة أصلاً.

وفي نوادر بشر عن أبي يوسف في مقطوع الرجل من الكعب: عليه أن يسبح موضع القطع، وإذا كان عليه خفان جاز له أن يسبح عليهما.

نوع آخر:

٧٠٧ قال محمد رحمه الله في الزوائد: رجل بإحدى رجليه جراحة لا يستطيع غسلها، ولكن يستطيع أن يسبح على المحرق التي عندها، فإنه يتوضأ ويسبح على المحرق التي عليها، ويغسل الرجل الصحيحة، فإنه يتوضأ وغسل الرجل الصحيحة، وليس الخف عليها ومسح علم المحرق التي علمه الرجل الأخرى. إلا أنه لم يستطع أن يغسل الخف عليها، ثم أحدث وتوضأ، لا يجوز له مسح على الخف الذي ليس عليه الرجل الصحيحة؛ لأنه لو مسح على الخف مسح الجبيرة، والمسح على الجبيرة بمنزلة غسل ما تحتها، فتجتمع له البدل والمبدل في وظيفة واحد، وذلك لا يجوز، وعلى قياس ما قبل لا يبيح خيفة: إن من ترك المسح على الجبائر والمسح لا يفسره، أنه يجوز له عند ما تبين، فينبغي أن يجوز هذا المسح على الخف، ولأن المسح على الجبائر عنده ليس بفرض ثانين، فتسقط وظيفة هذه الرجل المجرورة أصلاً، فكانت ذاهبة أصلاً، وهناك جاز المسح على الخف في الرجل، إذا لا يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل في وظيفة واحدة كذا هنا.

وإن كان حين غسل الرجل الصحيحة ومسح المجرورة وليس الخفين، ثم أحدث جاز المسح على الخفين؛ لأن المسح على الجبائر بمنزلة غسل ما عندها، فصار كأنه ليس الخفين بعد غسل الرجلين، وهناك يجوز المسح؛ لأنه لو مسح على الخفين، فلا يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل في وظيفة واحدة، كذا هنا، فقد حوز المسح على الخف الذي ليس عليه الرجل المجرورة، وإن كان ما تحته مموحاً.

فرق بين هذا وبين ما إذا مسح على الخفين، ثم ليس عندهما المجرورين، لا يجوز المسح على المجرورين، والمعرف أن المسح على الجبيرة بمنزلة غسل ما تحتها، ولهذا لا يتوقف هذا

بعد العشاء، فإنه لا يعيد الخضر ويعبأ، ما بعدها من الصلوات، وإن مرخ الخف ورأس الخراطة مدانة بالدم، لا يعيد شيئاً من الصلاة.

٧١٦- وذكر الشمس الأئمة الخطواني في صلاة المستغفر إذا كان الرجل مقطوع الأصابع وبعض حقه حال عن القدم فمسح عليه، فينظر إن وقع المسح على المصنول مقدار ثلاث أصابع حار، وما لا فلا، وكذلك إذا كان الخف واسعاً، وبعض بخالي عن التقدم ويوم المناسخ القاسي؛ لأنه صاحب بك صحيح، والبدل التصحيح حكمه عند المعجز عن الأصل حكم الأصل - رآه أعلم -.

ومما يصل بهذا الفصل:

٧١٣- المسح على الجبائر، وتعبأة المصعد، ومسألة المشاق. قال الفقيه الشيخ الإمام أبو جعفر في غريب الرواية: ذكر في كتاب الصلاة: أن من ترك مسح على الجبائر وذات لا يضره أجراً، وأنه بين الفائز، قال: وسمعت أبا بكر محمد بن عبد الله يقول: ذلك قول أبي حنيفة، ومال الحسن: قال أبو حنيفة: إذا مسح على العصاة، فعليه أن يسح على موضع الجرح وعلى جميع العصاة صغيراً كان الجرح أو كبيراً، أو على الأكثر منها، فقد أوجب المسح، فقار عن أبي حنيفة رويان، قال الفقيه أبو جعفر: والله أعلم أيتهما الأولى وأيتهما الأخرى، فقال الشيخ الإمام الزاهد أبو حنيفة السفيكوري رحمه الله في مختصر عريب الرواية: ليس في روايتنا من حكاه الفقيه أبو جعفر في كتاب الصلاة، وإنما الذي في روايتنا قال أبو يوسف ومحمد: إذا ترك المسح على الجبائر - وذلك لا يضره - لا يجزئه، ففعل ما ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله في روايتنا.

٧١٤ وهي باب الوضوء والغسل من الأمل: إذا غسل من الخبابة فمسح بها، على الجبائر ليس على يديه أو لم يسح؛ لأنه يخاف على نفسه، فإن مسح يجزئه، ذكره مطلقاً من غير أن يضيفه إلى أحد، ثم ذكر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله كما حكاه الشيخ الإمام الزاهد أبو جعفر رحمه الله: إذا ترك المسح على الجبائر وذلك لا يضره، لا يجزئه، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الميثم رحمه الله في مختلف الرواية اختلاف اثنين في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال بعضهم: قوله لا يخالف قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله، لأنهما قالا: بعدم حواز الثوب فيمسح لا يضره المسح. وأبو حنيفة رحمه الله قال بحراز ترك المسح فيمسح يضره.

ذلك، وبعضهم حقق الخلاف فيما إذا ترك المسح والمسح لا يضره، قالوا: على قول أبي حنيفة رحمه الله: يجوز، وعلى قولهما: لا يجوز.

وفي شرح انطحاوي: إن المسح على الجبيرة ليس بفرض عنه أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

وفي فقه الزمخشري: وإن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن المسح على جبيرة ليس بفرض، وإن كان لا يضره المسح.

وكان القاضي الإمام أبو علي التيمي رحمه الله تعالى يقول: المسح على الخبائر إما يجوز، إذا كان لا يقدر على المسح على القرحة، كما كان لا يقدر على غسلها، وإن كان يضره الله. أما إذا كان يقدر على المسح على القرحة، فلا يجوز المسح على الخبائر^(١)، كما لو كان يقدر على غسلها، فلم يغسلها. وكان يقول: ينبغي أن يحفظ هذا، فإن الناس عبا غفليين.

٧١٤- وإذا كان يصابه قرحة، وأدخل المرأة في إصبع، والمرارة تجاور موضع القرحة، فمسح عليها جاز. وهي بكرة إدخال المرأة في إصبعه لأجل الاستشفاء؟ لا شك أنه إذا لم يكن فيه شيء من بول الشاة، إنه لا يكره. وإن كان فيه شيء من بول الشاة، بكره. وهكذا روي عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: يجب أن يكون قول أبي يوسف في هذا يقول محمد بن حمزة رحمه الله: لأن عبد الله بن جابر شرب بول الشاة للذاري، فيحور الاستشفاء به. وعلى قول أبي حنيفة: حرم الله يكره؛ لأن على قوله لا يجوز شربه للذاري، فيكره الاستشفاء به. وكذلك إذا كان على بعض أعضاء جراحة، فحذر عليها الخبائر، واجتهدت نريد على موضع الجراحة. فمسح عليها جاز.

٧١٦- وكذلك في العنق، وكان القاضي الإمام أبو علي التيمي رحمه الله لا يعيز المسح على عصاة العنق، وإنما يجزوه على غرضه المقصود لا غير.

٧١٧- وذكر القاضي الإمام علاء الدين محمد الفتي رحمه الله، في شرح مختصر الرواية في حق المقصود، أنه إن كان في موضع يمكن الشد بنفسه من غير إعدة أحد، لا يجوز المسح على العصابة. وإن كان في موضع يحتاج إلى انحراف، يجوز المسح على العصابة (وإن كان عمل ما نحنها يضر بالجراحة، يجوز المسح على العصابة^(٢)). وذكر شيخ الإسلام المعروف بـ "صواهر ربه" إذا كان على اليد وغسلها نجسها بضر بالجراحة، يجوز المسح على

(١) زيد من بقية المسح.

(٢) زيد من ب. ف. و. في: على العنق مقام على العصابة.

العصاية، وما لا فلا، قال رحمه الله: وكذلك الحكم في كل خرقه تجاوزت موضع الفقرة،
 ٧١٨- وأما الفقرة التي تبقى من (البند بين العقدين) (١)، فقد اختلف المشايخ فيها،
 بعضهم قالوا: يجب غسلها؛ لأنها بادية. وبعضهم قالوا: لا يجب غسلها ويكفي المسح؛ لأنه
 لو أمر بالتبديل ربما تبطل جميع العصاية، وتنفذ البلية إلى موضع الغصد، ويتضرر.
 ٧١٩- وإذا مسح على الجبيرة، أو على عصاية لامة تمتد، هل يشترط الاستبراء؟ قد
 اختلف المشايخ فيه، بعضهم شرطوا الاستبراء، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى، هكذا ذكر القاضى الإمام، لأجل الكبير أبو زيد رحمه الله تعالى في الأسرار.
 وبعضهم لم يشترطوا ذلك؛ لأن عصى يؤدي إلى فساد الجراحة، ولكن إذا مسح على أكثر
 العصاية يجوز. وإن مسح على النصف لم يؤده لا يجوز، وبه كان يقول شيخ الإسلام
 المعروف به خواهر زاده رحمه الله.

٧٢٠- وهل يشترط تكرار المسح؟ اختلفوا فيه أيضاً، فإن بعضهم: يشترط إلى الثلاث؛
 لأنه لو كان بادياً يعمل ثلاثاً، فكأن مسح عليه ثلاثاً، إلا أن تكون الخراصة في الرأس، فلا
 يشترط التكرار أيضاً. ومنهم من قال: لا يشترط، ويكتفى بالمسح مرة واحدة، وهو
 الصحيح.

٧٢١- وإذا مكر (٢) عضو من أعضائه وهو محدث، فغسل عليه العصاية، ثم توجهاً
 ومسح على العصاية جاز؛ لأن المسح على العصاية بتركة غسل ما تحتها، ولو غسل ما تحت
 العصاية، ثم عصب عليها، أليس أنه يجوز؟ كنا ههنا وهذا بخلاف المسح على الخفين، فإن
 النفس إذا حصل مع الحدث لا يجوز المسح على الخف، فالمسح على الجبائر يخالف المسح على
 الخف في حق أحكام، من حيثها هذه:

ومن جعلتها: أن المسح على الخفين ينتقص بمضى مدة المسح. والمسح على الجبائر لا
 ينتقص إلا بالحدث كالغسل.

ومن جعلتها: إن مسح الخف إذا نزع أحد خفيه، يلزمه غسل الرجلين، وإذا سقطت
 الجبائر لا عن برء، لا يلزمه الغسل أصلاً. وإن سقطت عن برء، يجب غسل ذلك الموضع
 خاصة.

٧٢٢- وفي المتن: "حسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله: إذا مسح على الجبائر،

(١) زيد من أ، ف، م؛ وفي م، أشد بين العقدين.

(٢) وفي بنية النسخ: إذا انكسر.

ثم نزعها ثم أعادها، كان عليه أن يعيد المسح عليها. وإن لم يعد أجزأه. ورأى في موضع آخر: إذا سقطت العصاة، فبدنها بمصدة أخرى، فالأفضل ألا يحسن أن يعيد المسح عليها وإن لم يعد أجزأه. لأن المسح على الأولى بمرارة الفسل لا تحتية. وفيه عن أبي يوسف رحمه الله: رجل به جرح بعصره من الماء، فغصه بمصبتين، ومسح على العليا، ثم رفعها، قال: يسح على العصاة الثانية، بمرارة الحويصين ولا يجوز حتى يسح.

٧٢٣- وفي الأصل: إذا انكسر طعنه، فجعل عليه الماء والعلك، وتوضأ، وقد أمر أن لا يتزع عنه يجزئه. وإن لم يخلص إليه الماء، ولم يشترط المسح، ولا إمرار الماء على القدم والعلك من غير ذكر خلاصه. وذكر الشيخ الإمام نسس الأنفة الحلوى رحمه الله تعالى: إذا أغمر وشترط إمرار الماء على العلك، قال: ولا يكفيه المسح. وذكر رحمه الله تعالى أيضاً: إذا أغمر علقه على بعض أعضائه، فسقطت الحلقة، فحفل إغناء في موضع العلق، ولا يمكن العسل ولا إمرار الماء، يلزمه المسح. فإن عجز عن المسح أيضاً، يسقط فرض المسح والعسل جميعاً، فيسأل ما حول ذلك الموضع، ويترك ذلك الموضع. فإن سقط الخناء، فإن كان السقوط عن يده، قال: يلزمه غسل ذلك الموضع، وإلا فلا.

٧٢٤- وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً: إذا كان في أعضاء سقاء، وفند حجر عن نسله، يسقط عنه فرض العسل، ويلزمه إمرار الماء، فإن عجز عن إمرار الماء بكفيه المسح. فإن عجز عن المسح أيضاً، سقط عنه فرض العسل والمسح، فينسأل ما حول ذلك الموضع: ويرك ذلك الموضع قال: وإذا كان الشقاق في يده، فلا يمكن استعمال الماء، وقد عجز عن الوضوء، يستعين بغيره حتى يوضئه، فإن لم يستع، ويضم وصل، جازت صلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لهما. وإن كان شقاقاً في رجليه، فجعل فيه الدواء، أو الشحم أو العلك، ولا يمكن إبدال الماء إلى فعره، يؤمر بإمرار الماء فوق الدواء، ولا يكتف بإبدال الماء إلى فعره، ولا بكفيه المسح. وإذا توضأ وأمر الماء على الدواء، ثم سقط الدواء، إن سقط عن يده، يقتصر غسل ذلك الموضع، وما لا فلا، كما في المسح على الجائر - والله أعلم -.

الفصل السابع

في النجاسات وأحكامها، وفي معرفة الأعيان النجسة وأضدادها

٧٢٥- هذا الفصل يشتمل على بوجين :

النوع الأول في معرفة الأعيان النجسة وأضدادها:

فتقول : الأعيان النجسة نوعان : مائع وغير مائع ، وكل نوع على قسمين : نجس باعتبار نفسه ، ونجس باعتبار غيره ، وسنذكر بعضها هنا ، وبعضها في كتاب الصلاة .

٧٢٦- قال القنطري رحمه الله تعالى في ' كتابه ' : كل ما يخرج من بدن الأدمي مما يوجب الوضوء أو الغسل ، فهو نجس كالمنائط ، والبول ، والدم ، والمني ، وغير ذلك . وقال الشافعي رحمه الله تعالى : المني طاهر ، تخليث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ، وهو يهمل^(١) ، والمراد حالة الصلاة . كما يقال : فلان دخل النار وهو راكب . ولأنه أصل الأدمي ، فيجب أن يكون طاهراً كرامة له ، ولهذا اكتفى بالفرك . ولما تولى عليه الصلاة والسلام في حديث عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه . « إنما ينسل الثوب من خمسة من البول والمنائط والمني والقيء والدم »^(٢) . وهو دليل على نجاسته ، إلا أنه اكتفى بالفرك . إما لأنه شيء لا يتداخل أجزاء النوب كثيرًا ، وإنما يصيب ظاهره ، وذلك يزول بالفرك ! لأنه لا يبقى^(٣) منه إلا شيء قليل ، وإنه عفر ، أو لمكان الحرج ، فإن أصابه المني الثياب إنما يكون باعتبار أن الجماع غالباً إنما يكون في الثياب ، ويتعذر صيانة الثياب عنها ، فلو كلف الغسل عند كل إصابة ، يؤدي إلى الحرج ، فسقط ما اعتبره^(٤) ، وأقيم الفرك مقامه .

٧٢٧- والأرواث والأغشاء كلها نجسة ، وقال زفر ومالك رحمهما الله تعالى : كلها طاهرة ، حجتهما . أن الأرواث وقود أهل الحرمين ، فلو لم يطبخون ويخبزون به ، ولو كان نجساً

(١) أخرجه أبو داود : ٣١٧ ، ولنفقه : قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ فيصلى فيه ، وكذا في مسند أحمد : ٢٣٧٨٩ .

(٢) أخرجه الدارقطني في ' سنته ' : باب نجاسة البول ص ١٢٨ بمناه . كما ذكره الزيلعي في ' نصب الراية ' : ٦٠ : ١ ، وكذا في ' علل أبي حاتم ' (٢٩ / ١) ونسخه الجيزي (١٠٦ / ١) .

(٣) وفي ' ف ' : لا يتغير مكان لا يبقى

(٤) وفي ' ف ' : اعتبار .

لا اتلغموها ، وروى : " أن الشاب من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا إذا نزلوا من أسفارهم يترامون بالأبعار ، ويتلأمون بها . ولو كان نجساً لما استملحوها . ولنا حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : " طلب مني رسول الله ﷺ أحجاراً للاستنجاء ليلة الجبل ، فأنبته بجمعين وروثة ، فأخذ الحجرين ورمى بالروثة ، وقال : إنها ركس " انتهى نجس

وروى المولى عن محمد بن عيسى قال : الروثة لا تمنع جواز الصلاة ، وإن كان كثيراً فاحشاً . قيل : هذا آخر أقواله ، ورجع إلى هذا القول حين جاء مع الخليفة إلى الرى ، فرأى أسواقهم وسككهم مملوءة من الأروث ، فرجع إلى هذا القول لرفع البلى . وقال مشايخنا رحمهم الله على قياس هذه الرواية : فإن نجس لا يمنع جواز الصلاة ، وإن كان كثيراً فاحشاً ، مع أن التراب مخلوط بالعمفرات دفعا للبلى . وكان الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المحلى رحمه الله تعالى لا يحتج على هذه الرواية . وكان يقول : البلى إنما يكون في النعال ، والنعال مما يمكن خلعها ، وقد اعتاد الناس خلع النعل ، وليس فيه كثير ضرورة ، والصلاة بغير النعل أحسن ، فذلكثير الفاحش فيه يمنع جواز الصلاة . وقد ذكرنا غيره ما يؤكل لحمة من الطيور ، كالجمجمة والعصفور والبط في مسائل الأكار .

٧٢٨ - وأما روق ما لا يؤكل لحمة ، نحو سباع الطيور ، كالثعلب والبياضى ، وغيرهما من الحداة وأشباهاها ، فهو طاهر في قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف رحمهما الله تعالى . وقال محمد رحمه الله : هو نجس . فوجه قول محمد - وهو النورق بين غيره هذه الطيور ، وبين غيره العصفور والجمجمة - إن هذه الطيور لا تحالط الناس ، فيمكن التحرز عن غيرها ، بخلاف الجمجمة والعصفور ؛ لأنها يتخالط ، فلا يمكن التحرز عن غيرها . ولهذا : أن هذه الحيوانات تترقب من الهواء ، وفي التمييز بين ما يتخالط وبين ما لا يتخالطنا حرج ، فإن مما لا يؤكل مما يتخالطنا ، نحو الخدأ . ومنها ما لا يتخالط الناس ، فيحتاج إلى التأمل في كل طائر ، وفيه حرج . على أن ما قال من المنع لا يمتنى في الصقر والبياضى والشاهين ، فإن الناس يتخالطون أكثر مما يتخالطون الجمجمة والعصفور .

٧٢٩ - والأوال كلها نجسة عند أبى حنيفة ، وأبى يوسف رحمهما الله . وقال محمد رحمه الله : بول ما يؤكل لحمة طاهر . حجته في ذلك حديث العريبي ، فإنه روى : " أن قوماً من عرينة جاءوا إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، فاجتووها ، فانتفخت بطونهم ، واصفرت

ألوأثمهم؛ فأمرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى جبل الصدفة، فيسربوا من أبوالها^(١)، فقد أمرهم بشرب الأبول، ولو كانت نجسة، لما أمرهم بذلك، مع قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى لم يجعل في نجس شفاء»^(٢). وإذا ثبت أنه طاهر، فإنه إذا أصاب الثوب، لا يمنع جواز الصلاة فيه، وإن فحش. وإذا وقع على أسماء القلب، لا يمنع التوضؤ به، إلا أن يغلب على الماء، فحينئذ لا يجوز التوضؤ به، لا لأنه نجس، ولكن لأنه صار شيئاً آخر، ألا ترى أنه لو وقع اللين في الماء القليل، واللين غالب، لا يجوز التوضؤ به. وإلحاقاً بجوز، لأنه صار شيئاً آخر، لا لنجاسة اللين، كذا هيها. ولهما ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ قال: «استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب المغير منه»^(٣). ولأن بول الأدمي نجس، مع أنه أظهر الحيوانات، فيول هذه الحيوانات أولى.

وأما حديث الثعربون، فالتمسكت به لا يصح؛ لأنه روى عن أنس ابن مالك رضي الله تعالى عنه - «أن رسول الله ﷺ أمر بشرب أبوالها»^(٤)، ولم يذكر الأبول، ولو ثبت فهو مضمول على أن رسول الله ﷺ، عرف من طريق الوحي أن شفاءهم فيه، ويحل تناول النجس إذا علم حصول الشفاء فيه يقيناً. ألا ترى أن من اضطر إلى ميتة، بأن أصابه جوع مفرط [بخاف من الهلاك، ولم يجد إلا ميتة، يباح له تناول] لعلمه أنه يزول به الخرج، والجوع داء، وكذلك إذا اضطر إلى خمر، بأن أصابه عطش مفرط^(٥)، ولا يجد إلا خمر، جاز له الشرب منها، بقدر ما يزول عنه العطش؛ لعلمه أنه يزول به العطش، والعطش داء، ويحتمس أن كان مباح في الابتداء، ثم انتسخ بإباحته بقوله عليه الصلاة والسلام: «استنزهوا من البول»^(٦).

ثم إن أبا حنيفة، وأبا يوسف رحمهما الله اختلفا فيما بينهما، قال أبو حنيفة: لا يجوز شربه للندوى ولقيره. وقال أبو يوسف: يجوز شربه للندوى، ولا يجوز شربه لقيره. فليبر يوسف قال: القياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله، ولكن تركنا القياس بالأثر، والأثر أبلغ شربه للندوى. فبقى الشرب لغير الندوى على أصل القياس.

(١) أخرجه البخاري: ٢٦٦، ومسلم: ٣١٦٢، والترمذي: ٦٧٠.

(٢) ذكره الشافعي في «فيض القدر» (٢/٢١٦) ما لم ينع.

(٣) أخرجه ابن ماجه: ٣٢٢، معناه.

(٤) قد مر تخريبه.

(٥) ساقط من الأصل، واستثنى كراه من منسوخ سواء عندنا.

(٦) قد مر تخريبه.

٧٣٠ - رسول الجيرة نجس ، لو أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة .
 وروى الظاهر من المذهب ، وحكى عن محمد بن محمد بن محمد بن سلام رحمه الله أنه كان يقول : لو
 ابتليت به لمست ، ولكن لا امر غيرى بأعانة الصلاة .

٧٣١ - وأما بول العذرة إذا وقع في الماء ، أفسد الماء حتى لا يجوز اتسؤ به بحلّاص
 سورة . والقياس أن يكون سؤره نجساً ؛ لأن لعابه نجس لنجاسة لحمه ، لكننا أسقطنا النجاسة في
 الله . ب ، لمكان الضرورة ، وإلزام القصة ، إزاء الشرب ، وحيث أن الأواني عنها غير ممكن ، أما لا
 ضرورة في البول ؛ لأنها لا تفقد الماء تبطل فيه ، فيحكم بنجاسته .

٧٣٢ - وأما بول العذرة إذا أصاب الثوب ، فقد قيل بعض مشايخنا رحمهم الله : إنه
 ينجس الثوب ، وفاسد على الماء . وقال بعضهم : لا ينجسه ، وفرق بين الثوب والماء . والفرق
 أن صيانة الثوب في الغالب تكون بالتياب ، بأن يلف البعض في البعض ، ومنى صين على هذا
 الوجه ، وبأن على الثوب الأعلى ، يصل إلى ما فيه ويتنجس ، فصيانة الثياب عن بول العذرة
 غير ممكن ، ففسد البول معفو عنه في الثياب . أما الماء يفسد في الأواني ، والأواني عما
 يخرم ، وبعد التخمير يرفع الصيانة للماء لا محالة ، فلم يكن البول معفو عنه في الماء . وعن
 محمد رحمه الله تعالى أنه قال : ولا أرى بول العذرة نجساً ، وذهب في ذلك إلى أن البلوى في
 بولها ظاهرة . ولو وجد رائحة في الثوب ، ولا يستيقن به ، فالتنزه أولى . وإن صلى فيه لم
 أثر : بأنه لا يجزئه . وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : لا تنجسه إلا أن يفحش ، وهذا الغائل
 جعل أثر البلوى في التخفيف ، لا في سلب أصل النجاسة .

٧٣٣ - وقال الحسن بن زياد رحمه الله : لو أن بكرة^(١) من بعر العذرة وقعت في قدر
 حيط ، قطعت ، لم يجر أكلها . ولو وقعت في دهن ، فسد الدهن . وقال محمد بن مفلح
 رحمه الله تعالى : لا تفسد الخلطة والدهن ما لم يتغير طعمه . قال الفقيه أبو الليث رحمه الله :
 وبه نأخذ . وفي مسائل أبي حفص رحمه الله^(٢) في بعر العذرة : إذا وقع في الرب أو الحن ، أنه
 لا يفسد . وعن الشيخ الإمام أبي محمد ابن عبد الله بن الفضل الحراخري رحمه الله^(٣) ، أنه
 قال : وقعت لي هذه الواقعة ، فسكنت أنا مسحاق الصبر رحمه الله فقال : لو كان لي لشرب ،

(١) وفيه ، بكرة .

(٢) وكان في الأصل : جرة .

(٣) هكذا في نسخة الشيخ ، وكان في الأصل : أبي حفص .

(٤) وفي ظ : الحراخري

وقد لم أشرب، ولكن بعد.

٧٣٤- ويؤهل الحفاش وغيره ليس بشيء؛ لأنه لا يستطاع الامتناع عنه. وكذلك دم النبق أو البراغيش ليس بشيء، وإن كثر؛ لأنه ليس بدم مسفوح. وأما دم الخنم: الأوزاغ فتجس؛ لأنه دم مسفوح. والاحتراز عنه ممكن، فإذا أصاب الشرب أكثر من قدر الدرهم، يجمع حوار الصلاة في فتاوى الشيخ الإمام الفقهاء أبي الليث رحمه الله تعالى. الدم الذي يخرج من الكبد، إن لم يكن من غيره متمكنًا فيه، فهو طاهر؛ لأن الكبد دم جامد.

٧٣٥- وكذلك الدم المنزول إذا فطخ، فإدم الذي فيه ليس نجس. هكذا حكى عن الشيخ الإمام لعنه أبي بكر رحمه الله. وكان الصدر الشهيد رحمه الله: يرف هذا القول ويقول: إن لم يكن مضافًا، فقد جاور الدم، وأشبهه بتجس بنجاسة المجاور، وفي الظعن كلام. وفي فتاوى الشيخ الإمام الغني أبي الليث رحمه الله في موضع آخر ذكر مسألة الدم مظفة، ولم يفيدها بالمنزول.

٧٣٦- ورأيت في موضع آخر: الطحال إذا شق، ومخرج منه دم ليس بمائل، وليس بشيء. وكذا الدم الذي في القلب ليس بشيء، ذكر المسألة مقلدة من غير فصل بين دم ودم بشيء. وفي آيهون المسائل: الدم المتزقي باللحم إن كان منزقًا من اندم المسائل بعد ما سأل، كان نجسًا. وإن لم يكن منزقًا من اندم استدل، لم يكن نجسًا. وروى المعنى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. أن غسالة اندم إذا أصاب الشوب، لم يحز الصلاة فيه. وإن صب في شر، يفسد الماء، يريد به. الدم الذي بقي في اللحم منزقًا به.

٧٣٨- ولو طبخ اللحم في القدر، ورأى صصرة أو حمرة، فلا بأس به. ورد لأثر في عن هذه الصورة عن عائشة رضي الله عنها. وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه إذا يحرم الدم المسفوح، وهو المائل. فأما ما يكون في اللحم منزقًا به، فلا بأس به. وعن أبي يوسف رحمه الله برواية ابن مساعة: إنما يحرم الدم المسفوح الذي يكون انعروق، وإذا فحرب سالت. وهذه الروايات تدل على أن من لظعن في مأكلة اللحم المنزول، لنا كلامًا. وفي الجامع الأمغر عن أبي حنيفة الكبير رحمه الله: أن الظعن إذا حصل فيه السرقة، وظن به شيء، ريس، لا بأس أن يضع عليه متدليل مبطل.

وسئل هو عن مريض جاف، أو الثوب النجس، إذا هبت به الريح، وأدخله في الثوب، لا يتعصمه ما لم ير أثره.

٧٣٩- الثوب النجس إذا استعمل في الظعن، إن كان يرى مكانه، كان نجسًا. وإن لم ير

مكنه ، لا يكون نجساً [لأنه مستهلك في الوجه الثاني ، دون الأول^(١)]. ولم يسر بحكم بطهارته . ولو أصابه الماء ، فهو على الرويتين إذا كان الماء ، أو اشرب نجساً ، فالطين منهما يكون طاهراً ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بصير محمد بن سلام رحمه الله [وكان الفقيه الشيخ أبو بكر الإسكاف رحمه الله يقول : العبرة للماء ، إن كان ماء طاهراً ، فالطين طاهر . وإن كان الماء نجساً ، فالطين نجس . وقد قيل : عس العكس أيضاً^(٢)]. وكان الشيخ الإمام الفقيه أبو العباس^(٣) الصمد رحمه الله يقول : الطين نجس . بعضهم قالوا : عس قول محمد رحمه الله الطين يكون طاهراً . وعلى قول أبي يوسف يكون نجساً وجعلوه مراعاً مسألة أخرى ، إن الرقن أو العلوة إذا احترق ، وصار رماداً ، فالذهب عند محمد أن النجس يظهر بالتغيير والاستحالة ، خلافاً لأبي يوسف .

٧٤٥ - إذا نكف الثوب النجس في ثوب طاهر ، والثوب النجس رطب مثل ، فظهر ندونه على الثوب الطاهر ، ولكن لم يصير رطباً بحيث لو عصر يسيل منه شيء ، ويتغير طعم ، اختلف المشايخ فيه ، قال الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : الأصح أنه لا يصير نجساً . وكذلك الثوب الطاهر اليابس إذا بسط على أرض نجسة مبتلة ، وظهر أثر البلة النجسة في الثوب ، إلا أنه لم يصير رطباً ولم يصير بحال لو عصر يسيل منه شيء ، ويتغير طعم ، اختلف المشايخ فيه . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : والأصح أنه لا يصير نجساً . ذكر هذين القصصين في صلاة المستغنى .

٧٤٦ - وإذا وضع رجلاه على أرض نجسة ، أو على لبس نجس ، إن كان الوجد رطباً ، والأرض أو اللبس يابساً ، وهو لم يقف عليه بل مشى ، لا يتنجس رجلاه . ولم كان الرجل يابساً ، والأرض رطبة ، فظهرت الرطوبة في الرجل ، يتنجس رجلاه . وفي بعض المواضع لم يشترط ظهور الرطوبة في الرجل ؛ لأنه يظهر أثر الرطوبة في الرجل لاهجالة .

٧٤٧ - وإذا نام الرجل على فراش ، قد أصابه شيء ، فمروى الرجل وبطل الفراش من عرفه ، إن لم يصب ببل الفراش جسده ، لا يتنجس جسده ، وإن أصاب ببل الفراش جسده ، يتنجس جسده .

(١) ويدرس بـ ط ، وفي م . إن كان يرى كمال نجس ، والاغلا ، لأنه مستهلك في شيئين دون الأول .

(٢) زيد من ط .

(٣) وفي بقية النسخ : أبو القاسم الصمد .

٧٤٣- وفي 'مجموع الفتاوى': عن الشيخ الإمام الفقيه أبي بكر الورثاني رحمه الله، أنه سئل عن توضعاً على شط نهر، وعش حافياً إلى المسجد قال: كاد أن ينكسر ظهري في غم بعض الناس، يترضون على شطوط الأنهار، ويقبلون أقدامهم، ويمشون حفاة- ورجلهم رطبة- إلى مساجدهم، فيجسسون الحصى واليوارى، وتفسد صلاتهم، وصلاة أهل المسجد، ويوبل ذلك عليهم.

ثم ينصرفون كذلك حفاة إلى منازلهم، ويؤمنون مع أزواجهم، فينجس فرشهم، ويأبدى أزواجهم وأرجلهم، وجميع أعضائهم، فيصلون ولا يشعرون بذلك، فتفسد صلاتهم، ويوبل ذلك عليهم. قال: وأكثر هذا الخوف على أبواب الدواب، وأهل الرساتيق الذين يحتاجون إلى الدخول على الدواب والمرايط كل يوم كذا كذا مرة.

٧٤٤- وقد قيل في الثلب: إنه يري بالدم، فإن كان كذلك، كان نجساً، والنوب المصبوغ به أيضاً يكون نجساً، فيغسل ثلاث مرات، فيحكم بطهارته، عند أبي حنيفة^(١) رحمه الله تعالى، وقد سألنا عن معارف التجار، فأخبرونا أنه لا يري بالدم.

٧٤٥- وسمعنا أيضاً: أن أهل فارس يستعملون النول في الديباج عند النجس، ويقولون: إن البول يزيد في بريقه، فإن كان كذلك، لا شك أن ديباجهم يكون نجساً، ولا يجوز الصلاة معه إلا بعد الغسل ثلاث مرات، عند أبي يوسف رحمه الله.

٧٤٦- وقد رجع عند بعض الناس، أن الصابون عس، لأنه ينخذ من دهن الكتان، ودهن الكتان نجس؛ لأن أوعيته تكون مفتوحة الرأس عادة، والعارفة تقصد فربها، وتقع فيها غائباً، ولكنها لا تغسل بنجاسة الصابون؛ لأنها لا تغسل بنجاسة الدهن؛ لأن الأصل إباحة الطهارة، والنجاسة يعارض أمر نادر، ومع أنها لو تغسل بنجاسة الدهن، لا تغسل بنجاسة الصابون؛ لأن الدهن قد تغير وصار شيئاً آخر. وقد ذكرنا أن من مذهب محمد رحمه الله: أن النجس يصير طاهراً بالتغير، فيغسل فيه بقول محمد، لمكان عموم البلوى.

٧٤٧- وفي 'الجامع الصغير'^(٢): مثل خلط رحمه الله عن أقي حجرًا ملطخًا بانعذرة في نهر كبير جار، فارتفعت قطرات من الماء، فأصابت ثوبه قال: إن كان ذلك من الماء المتصل بالحجر فسد، وإن كان ذلك من غير ذلك الماء، فلا بأس به. وإن لم يعلم، فأحب إلى أن يغسله، ويسعه أن يصلى فيه من غير أن يغسله. وفي الفتاوى: مثل ابن شجاع رحمه الله عن

(١) وفي ب، ط، ف: أبي يوسف.

(٢) وفي أ، ب، ف، م، ط، الجامع الأصغر.

هذه المسألة فقال: عليه أن يغسله، وبه قال نصير رحمه الله تعالى. وقال إبراهيم بن يوسف رحمه الله: لا يغسله ذلك. وبه قال الشيخ الإمام الفقيه أبو بكر رحمه الله: إلا أن يظهر فيه لون النجاسة. قال الشيخ الإمام الفقيه أبو الميثم رحمه الله: وبه نأخذ.

٧٤٨- وفيه عن إبراهيم رحمه الله: حذر يبول في الماء، فيصيب من ذلك الرنث ثوب إنسان قال: لا يغسله، لأنه ماء حتى يستيقن أنه بول. قال الفقيه رحمه الله: وبه نأخذ.

٧٤٩- وفي منفرقات الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله: في الفرس إذا سنى على الماء، وغذبه راكب، وأصاب لوبه من ذلك الماء، عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل، أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة، نحو العرقين وغيره، صار الثوب نجساً، سواء كان الماء جارياً، أو راكداً. فإن لم يكن في رجليه شيء من النجاسة، لا يغسله.

٧٥٠- سئل أبو نصر رحمه الله عن غسل الدابة، فيصيب من ماءها أو عرقها، قال: لا يغسله ذلك، قيل: فإن كانت تمرغت في نولها وروثها قال: إذا حث وتناثر، وذهب عينه، لا يغسله أبداً.

٧٥١- وفي الأصل: دخل من مكثف، وسأل عليه من ذلك المكثف شيء. قال: إن علم نجاسته، فعليه غسله، وإن علم بطهارته، لا يجب عليه غسله. وإن لم يعلم بنجاسته، ولا بطهارته، ولم يجد من يدأل عنه، ينحرق، ويبقى الأمر على ما استقر رأيه عليه. وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني، والشيخ الإمام المعروف بأخوانه زاده رحمه الله تعالى: إن بني هذا الخراب على عرف دبرهم، وأما في عرف دابار، فيغسله لا محالة، لأن المكثف في ديارنا محل لصبب النجاسات، لا يصبب فيه إلا النجاسة، أما في ديارهم المكثف كما بعد لصبب النجاسات، بعد لصبب ماء غسالة البذر. قال شيخ الإسلام رحمه الله: هذا رقباس كيفهم بما عندنا الموازب، فإنه يصبب فيه الماء وغيره، فلا جرم لم أصابه شيء من مزاب، كان الجواب على ما ذكره في الكتاب.

٧٥٢- وعن أبي عصفية سعد بن معاذ المروزي رحمه الله أن من مر مكثف، وسأل من شيء، وهبته الريح، وانضح عليه منه شيء، تنزل رؤوس الإبر قال: هذا ليس بشيء، ولا يجب عليه الغسل، وإن استيقن أنه بول، وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل.

٧٥٣- والمذكور في الأصل: إذا انضح عليه البول، من رؤوس الإبر، فليس ذلك بشيء، لأنه لا يمكن الاسترازة.

قال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى، قوله: رؤوس الإبر، دليل على أن

الحارب الآخر من الأمر مغيرة، وليس غنفاً مكلداً، بل لا يحير.

وفي نوادر المعالي ، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا انتضح من البول شيء ، يرى أثره ، لابد من غسله ، ولو لم يحسنه فمسح كذا ، وكان إذا جمع كان أكثر من قدر الدرهم ، أعاد تضيلاً .

٢٥٤ ذباب الخس إذا جنس على بوجه رجل : فقد قيل : لا بأس به ؛ لأن التحرر عنه غير ممكن . وقيل : لا بأس به إلا إذا كثرت فعضت .

النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار النجاسة التي تمنع جواز الصلاة:

٢٥٥ يجب أن يحتم بأن الخليل من التجاسة بعد عتده : لما جرى عن "عمر رضي الله
تعالى عنه، سئل عن قتل التجاسة في الثوب، فقال : إذا كان معدن ظفري هذا لا يفتح جواز
الاصطناع، ولأن الشجر من قليل التجاسة غير محتمس، فإن القيد، يفهم عن التجاسد، ثم
يفهم على ثياب المصلي، ولابد وأن يكون على أحسنهن وأرحهن تجاسة، فجعل الخليل
عضواً لكانت اللوى.

وقد صح أن أكثر الصحابة رضوا بالله تعالى عليهم كانوا يكتفون بالسيارة بالأحجار، وإنه لا يزال أحبل العجاسة، لولا أن القلب من النجاسة غفما كثرناه.

٧٥٦- ثم السجاسة على نوعين: غليظة ونخيفة، فالغلظة: إذا كانت قدر الدرهم أو أقل، فهو قليلة لا تسع جواز الصلاة، وإن كانت أكثر من قدر الدرهم، سميت جواز الصلاة، ويعتبر الدرهم الكبير، ثلث الدرهم الصغير، قال صاحب، رحمه الله تعالى في الجاهل الصغير: الدرهم الكبير أكثر ما يكون من الدرهم، ولم يبين أنه أراد به الكبير من حيث العرض والمساحة، أو من حيث الوزن، وذكر في الموازن: أن الدرهم، فكبير أكبر ما يكون من الدرهم، كثلث درهم الزبرجانية، درهم أسود كبير، غمره الزبرجانات.

٧٥٧- وقال في موضع آخر: لم يرههم الكبير ما يكون عبره الكف، كما يرههم التصيلي، وهذا اختيار الثقفدي من حيث العرض، ومن السامع من قال: أي يعتبر أكبر ما يكون من الأرقام من ثلثي دهماتهم. أما ما قلنا من أنه قد يقطع لا يزور وذكر في ٥: أن الصلاة وأسر الكبير من حيث الوزن.

٧٥٨- قال الشيخ الإمام النقيب أبو جعفر رحمه الله - يوفى مير الأقطار محمد رحمه الله

تعالى فنقول: أوله بالتقدير من حيث العرض، تقدير النجاسة الرفيعة، وأفراد بالتقدير من حيث الوزن، تقدير النجاسة الغالبة. وهو الصحيح من المذهب، أن معنى الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض، وفي الغليظة يعتبر الدرهم من حيث الوزن.

وإنما قدر بالدرهم، لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قدره بظفروه، وظفروه كان يبلغ قدر الدرهم الكبير، واعتباراً لموضع الحدث، لأن الشرع عفى عن النجاسة التي في موضع الحدث، فإنه يحكم بظهوره بالامتنعاء بالحجر، وإنه يريل النجس لا الأثر، والأثر مانع جواز الصلاة كالقطن. فدل أن الشرع عفى عن النجاسة التي في موضع الحدث، وموضع الحدث تبلغ قدر الدرهم الكبير، لكن استهجنوا ذكر موضع الحدث، فكأنوا عنه مذهبهم، هكذا قاله إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى.

٧٥٩ - وأما النجاسة الخفيفة، فالتقدير فيها بالكثير الفاحش، هكذا ذكر محمد رحمه الله في هذا الكتاب، وفي الأصل: ولم يبين لك ذلك.

وروى بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: سألت أبا حنيفة رحمه الله عن حد الكثير الفاحش، فكره أن يحد فيه حداً، وقال الكثير الفاحش ما يستفحش الناس بكثروته، وكان لا يقد ما استطاع؛ لأن التقدير لا تعرف قياساً. وروى الحسن في المنجد عن أبي حنيفة أنه قال: الكثير الفاحش شبر في شبر، وفي كتاب الصلاة للمعلى قال: هو شبر أو أكثر. وعن محمد أنه قال: الكثير الفاحش هو ربع التوب. وذكر أبو علي الدقاق في كتاب الخبث: الكثير الفاحش عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ربع التوب. وروى هشام عن محمد أنه قال: الكثير الفاحش مقدار طين الخبث، معناه: أن يسرع القدمين.

٧٦٠ - وروى إبراهيم عن محمد، أن الفاحش في الخبث أكثر الخبث، وإنما خص الخبث بالأكثر على هذه الرواية؛ لأن الضرورة فيها مستندة، خصوصاً لسائق الأدب، فشد الفاحش فيه بالأكثر إظهاراً للتوسعة. وقد اختلف الروايات عن أبي يوسف، ذكر في كتاب الصلاة: أنه^(١) يشترط شبر في شبر. قال الشيخ الإمام السقيي أبو الليث رحمه الله: هكذا ذكر في الأمالي.

٧٦١ - وفي صلاة الأثر قال أبو يوسف رحمه الله: وفي لعب الحمام فدر شبر فاحش، بعد منه الصلاة. وفي عمرة الفاحش أكثر من شبر، وفي ماء الوضوء أكثر من شبر على أصله. وذكر الطحاوي في مختصره عن أبي يوسف: دواغ في ذراع. وقيل: معنى قوله معنى قياس.

(١) هكذا في ب وف، وكان في الأصل: ط من.

مسائل كثيرة الكثير فالحاشي أكثر من الصف، وفي التصديق وإبطاله، فإن مثابعتنا: التفاسير بالربيع أصبح؛ لأن الربيع أقدم مقدم لكل في كثير من الأحكام، كمنع بيع الرأس تقيم مقدم الكل، وكحلق ربيع الرأس في الإحرام تقيم مقدم حلق الكل، وككشف ربيع العورة، فأقيم مقام كشف الكل.

ثم اختلف الشيخ رحمه الله في كيفية اعتبار الربيع. بعضهم قالوا: يعتبر ربيع جميع الثوب؛ لأن اسم الثوب يقع على المخطط بجميع أجزائه، فيعتبر ربيع جميع الثوب، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم، حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر الرازي رحمه الله، أنه يعتبر ربيع أسرار أولي أحيائها؛ لأنه أقصر الثوب. ومهم من قال: يعتبر ربيع أي ثوب كان. وقال بعض المشايخ: يعتبر ربيع الطرف الذي أصابته النجاسة. يعني: ربيع الكعب، أو الذيل، أو شدة خريص.

٧٦٢- بعد هذا يحتاج إلى لحدة الفاصل بين الغلظة والخفيفة، قال القلجوري في شرحه: النجاسة الغلظة عند أبي حنيفة كل عين ورد في ثوبها نص، ولم يعارضه نص آخر، اختلف الناس فيها أو اتفقوا فيها. أشار إلى أنه إذا غارغ نص آخر فهي خفيفة، تنق الناس فيها أو اختلفوا، وهذا لأن النص يعارض النص، وإذا لم يعمل في أحدهما بديل، ولا أقل من أن يؤثر في تخفيف حكمه. أما إذا لم يعارضه النص، لا ينفخ حكم النجاسة، اختلف الناس فيها أو اتفقوا؛ لأنه لم يعارض النص إلا الاختلاف، والاختلاف ليس بحجة بمعاينة النص، أما النص حجة. وقال أبو يوسف ومحمد: ما منع الاجتهاد في مظهره فهو مخفف، لأن الاجتهاد حجة في حق وجوب العمل كل نص.

وتمة الآية: خلاف: ظهر في الأرواث: عند أبي حنيفة نجاسة غلظة، لأنه ورد به النص، وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه على ما روينا، ولم يعارض الحديث نص آخر، فينتظم. وعندهما نجاستها خفيفة، لا اختلاف المعنى فيه، لمكان البلوى، فإن الطرف ممنوعة منها، وقد يحتاج الإنسان إلى سوق الدواب، فممنوع خلفها، ففسد الأرواث على وجه لا يمكن الدفاع عن نفسه، ولضرورة أثر في إسقاط النجاسة، كما في سور الفجرة، ولأن يكون لها أثر في التخفيف أولى. وقد ذكرنا رواية لمعنى عن محمد أنه قال: الأرواث لا يمنع حبوب الصلاة، وإن كان كبيراً، وحاشاً.

٧٦٣- والنجاسة بول ما يؤكل لحمه على قول من يقول بنجاسته، خفيفة، حتى لو أصاب الثوب، لا يمنع جوار الصلاة ما لم يكن كثيراً أعاد شأه، فإذا وقع غطرة في الماء أنسه، لأن اتقابل في الماء، يصير كثيراً، وإن كانت نجاسة خفيفة، إما لأن في نجاسته اختلاف، فيخف مجاسته، أو

لأن فيه ضرورة، وسفيرة أثر في التحفيف

٧٦٤- قال الفقيه أحمد بن إبراهيم: "أما حدثنا رحمهم الله جميعاً الذي، في ظاهر الرواية كالغبرة والبول، حتى قالوا: إنها أصاب نوبه" "القيء". وهذا أكثر من قدر الدرهم، لا يجوز اتصاله معه. وفي رواية الحسن: ما جعله كذلك، حتى كان التقدير فيه على رواية الحسن بالكثير القاحل. ووجه ذلك أن القيء في الأصل طعام طاهر، وقد نهي عن حاله. فظاهر طعام طاهر على الكمال، ولا استحالة غائطاً على الكمال، فلا يعطى له درجة الظاهر، ولا درجة البول والغائط، بل يحكم له "بحكم الشخبث" ليكون حكمه مأخوذاً من كلاً الأهلين، فيقدر فيه بالكثير المباح، كما في سائر النجاسات الخفيفة

٧٦٥- وبخسة مؤثر سماع السائم غليظة في إحدى الروايتين عن محمد، وفي رواية أخرى عنه حقيقة، وهو قول أبي يوسف. وعلى أبي يوسف وقال: ليس يختلفوا في نجاسة مؤثر سبع السائم. وطهارته، فأوجب ذلك تحقيفاً فيه، كقول ما يؤكل لحمه.

٧٦٦ والمهمل وهو الذي من ماء الفرس، إذا غلب وقذف بالزبد، فتجاسمت غليظة. وإذا طبع أدنى طبخة، وعلا واستند، وقذف بالزبد، فتجاسمت غليظة، إليه أشار محمد في كتب الأثرية. قالوا: وهكذا روى هشام عن أبي حنيفة، وأبي يوسف. وحكى عن كشخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل، أن علي بن قولبي حيفه وأبي يوسف يجب أن يكون نجاستها حنيفة، والعمرى على الأول بأن نجاستها غليظة.

وما يتصل بهذا الفصل:

٧٦٧- ذكر الحاكم الشهيد في إسناده: أن النجاسة إذا أخرجت من المشر، ولم يترج شيء من الماء بعد، فنجاسة الماء غليظة، ثم يقدر ما ينزع من الماء تحف النجاسة وتقل. قال: وهذا كما قلنا في الكلب، إذا ولغ في إبلين، فغسلت إحداهما مرة، وغسلت الأخرى مرتين، أن كل واحد منهما محس بعد. ونورك زماناً ثم غسل مرة مرة، فإن الذي غسل في المرة الأولى مرتين يغسل، والأخرى لا يظهر ما لم يغسل مرة ثالثة.

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: قاله مشايخنا: نجاسة التوب إذا غسل التوب،

(١) عكس ما رواه أبو بكر بن أبي الأبرار عن

(٢) وفي نسخة: وفي نسخة: وفي نسخة: وفي نسخة

(٣) وفي نسخة: بل يحكم له درجة بحكم النجس

يسمى أن يكون على هذا الترتيب . بيانه : في ثوب الشجر إذا غسل في ماء طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء آخر طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء ثالث طاهر وعصر ، فإن اصاب بظهر ، وبناء عليها خمسة ، ولو اصاب هذا الماء الثالث ثوبا ، يسمى أن يظهر هذا الثوب بالعصر ، وإن لم يغسل ، لأن ما دخل فيه من الشجاسة ، لو كانت في الثوب الأول لمكان يظهر بالعصر ، ولا يحتاج فيه إلى الغسل . ولو اصاب الماء الثاني ، كان شجرة بالعصر والغسل مرة ، ولو اصاب الماء الأول ، كان طهارته . العصر والغسل مرتين . وذكر الشيخ الإمام شيخنا الأشعري رحمه الله في شرحه ، أن الماء الثاني والثالث من مسألة الثوب المحصر إذا اصاب الثوب ، لا يظهر الثوب إلا بالغسل ثلاثا ، ومرفق بين مسألة البئر ، وبين مسألة الثوب .

٧٦٨ وفي شرح الجامع من ثلثته في مسألة الثوب . أن نجاسة المياه على عقد واحد ، عند أبي يوسف . وعند محمد رحمه الله خمسها مختلفة فمن حكم أن ، الأول أنه إذا اصاب ثوبا ثوبا ، لا يظهر إلا بالغسل ثلاث مرات . ومن حكم أنه الثاني أنه إذا اصاب الثوب ، لا يظهر إلا بالغسل مرتين . ومن حكم أنه الثالث أنه إذا اصاب الثوب ، يظهر بالعصر مرة ، لأن الغسل تحولت نجاسة من كثرة إلى الماء ، وعصر الماء ، وكذا اصاب هذا الماء على النجاسة التي كان هذا الثوب الأول ، والثوب الأول حائل إصابة الشجاسة كذا حال لا يظهر إلا بالغسل ثلاثا ، وبعد غسل الأول كان يحال لا يظهر إلا بالغسل مرتين . وبعد غسل الثاني كان يحال ، يظهر بالعصر مرة ، فكذا الذي أصابه هذه المياه على هذا الترتيب - والله اعلم - .

سمن أفس، ثم غسل اليد في الماء الجاري بغير حرقش، وأثر السمن باق على يده فظهرت يده؛ لأن نجاسة السمن باعتبار المحاور، وقد زال المحاور عنه، فبقى على يده سمن ظاهر. وهذا لأن تطهير السمن باماء محكم. ألا ترى إلى ما روى عن أبي يوسف في الذهن إذا أصابته نجاسة أنه يجعل في إناء، ويصب عليه الماء ثلاث مرات، فيعلم المذهب باماء، فيرفع يديه. هكذا يعمل ثلاث مرات، ويحكم بظاهره في المرة الثالثة. وإن زال العين والأثر بالمرة الأولى، هل يحكم بطهارة الثوب؟ يختلف المشايخ فيه. منهم من قال: يطهر، لأن النجاسة كانت بسبب العين. وقد يفتا بمرء العين، فيحكم بطهارة الثوب، كما لو غسله ثلاثاً. وقال بعضهم: وإن زال العين بالمرة الأولى ما لم يغسله مرتين أجزأه، ولا يحكم بطهارة ثوبه اعتباراً بغير المرنى؛ وهذا لأن المرنى لا يخلو عن غير المرنى، فإن الرطوبة التي اتصلت بالثوب لا تكون مرتبة، وغير المرنى لا يطهر إلا بانفصال ثلاثاً فكذلك هذا، هذا إذا كانت النجاسة مرتبة.

٧٧٦- وإن كانت غير مرتبة، كالبول والخمر، ذكر في الأصل، وقال: يغسلها ثلاث مرات، ويعصر في كل مرة، فقد شرط الغسل ثلاث مرات، وشرط العصر في كل مرة. وعن محمد في غير رواية الأصول، أنه إذا غسل ثلاث مرات، وعصر في المرة الثالثة، يطهر. وفي الغدودي. وما لم تكن مرتبة فالطهارة مؤكدة إلى غلبة الغنى، وقد مر لا بد من ثلاث، لأن غلبة الظن تحصل عنده. وفي شرح الطحاوي: وإن كانت النجاسة غير مرتبة، كالبول وأشباه ذلك، يغسله حتى يطهر، ولا وقت في غسله، ووقته سيكون قلبه إليه.

٧٧٧- وهذا الذي ذكرنا من اشتراط الغسل ثلاث مرات مذهبتنا. وقال الشافعي رحمه الله: إذا كانت النجاسة غير مرتبة، فإنه يطهر بالعمل مرة واحدة، إلا أن يخرج الماء منه خضيراً، وقد روى عن أبي يوسف مثل قول الشافعي، فإنه ذكر الحاكم الشيء في المني عنه: إذا غسل مرة واحدة سابعة طهر.

والشافعي رحمه الله اعتبر النجاسة الحقيقية بالنجاسة الحكمية، والنجاسة الحكمية تزول بانفصال مرة، فكذلك الحقيقية، بل أولى لو جهن.

أحدهما: أن الحكمية أغلظ من الحقيقية؛ لأن الحكمي وإن قل يجمع حوار الصلاة، ولا يكون عقوفاً. والحقيني ما لم يكن كثيراً لا يجمع حوار الصلاة حصصاً على أصلهم.

والثاني: أن الحكمي لا يسقط اعتبارها عند عدم ما يزيلها (والحقيني يسقط اعتبارها عند عدم ما يزيلها)، فإنه إذا لم يعد الماء، وكان على نوبة نجاسة، يصلى كذلك، وفي الحكمي

ينقل إلى الترتيب، تصحح أو تحكيم أعظم من الحنفية، والتعريب مذكور.

ولنا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يقعد من يده في الزمان حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين بانت يده»^١. فالنهي عليه الصلاة والسلام، أمر بغسل اليد ثلاثاً من النجاسة غير المريبة إذا كانت متوحشة، ولأن يجب عن نجاسة متحقة أولى وأحرى. واعتبار النجاسة الحنفية بالنجاسة الحكمية به حال. لأن الحكمية عرف ثبوتها بالحكم لا بالحقيقة. فيعرف زوالها بالحكم، والحكم حكم بالزوال مرة واحدة، لما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام: «من أتى نوحاً مرة، فقد أهدأ وصو»^٢ من لا يزيل الله الصلاة إلا به^٣. فقد حكم بزوالها مرة واحدة، فأما الحنفية عرف ثبوتها بالحقيقة. فيعرف زوالها بالحقيقة، والحقيقة المريبة في الأغلب لا تزول إلا بالثلاث، فأعبر عبر المربة به.

٧٧٣ - ثم يستمر في العصر ثلاث مرات في ظاهر رواية الأصل، وإياه أحبط. وفي غير رواية الأصل، يقتصر بالعصر مرة، وإياه أوسع وأبقى بالناس. وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في صلاة المستعنى: «أد المعاسة إذا كانت بولاً، أو ماء، أو جماً، وحب الماء، سببه، كدمه، ولبث، يحكم بظهور التوب» على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. فإنه روى عنه: «أن الحب إذا أقر في الخدماء، وحب الماء على جسده من حيث الظهر والبطن، حتى يخرج عن احتباء، ثم صب الماء على الإزار، يحكم بظهور الإزار، وإن لم يمسح به»^٤. وقال أبو يوسف في رواية أخرى: «إذا صب الماء على الإزار، ولم الماء بكفيه فوق الإزار، فيبرح حسن وأحبط». وإن لم يفعل يحزنه. وفي المستق. شرط العصر على قول أبي يوسف رحمه الله، فقد روى بن مسعدة عنه في التوب بهبه مثل قدر الدرهم من البول، فصب عليه الماء صفة واحدة وعقد ظهره.

٧٧٤ - كذلك إذا غمسه عسمة واحدة لم يأنه أو نهر جديري، وعصاه، فإن ذلك يهينه، وإن غمسه عسمة واحدة سابعة، لم يهينه. قال الحاكم الشهابي: يريد به إذا لم يهينه.

٧٧٥ - وبعض منسوبة قلوا: على قياس قول أبي يوسف، إذ كانت النجاسة رطبة لا

(١) أخرجه البيهقي ١٠٥٧، ومسلم ١٦٦، والترمذي ٢٤٠، ومالك ١٣٧، وأبو داود ١١٠.

والله اعلم.

(٢) أخرجه ابن مسعود ٤٤٣، كذا الشيخ في الترمذي ٩٤١، والبيهقي في مجمع الزوائد ٢٨٩/١٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥،

علم أنه بخلافه فصل العنصر لا غير . ومرفوعه على قول أبي يوسف ، بين فصل العنصر وبين فصل الثوب . فين : هكذا يروى ابن سنان رحمه الله في بركته .

فإن حمل فصل الثوب على الخلاف ، فوجه قول أبي يوسف رحمه الله في الفصل أن القياس أن لا يظهر العين النجس في الأحوال كلها ؛ لأن الماء يلاقي النجس في الحبالين ، فينجس^(١) بأولى الملافة ، فيحصل التماس بالماء النجس ، لكن عرفنا الطهارة حال ورود الماء عليه بالنص على ما مر . والنص لو ارد حال ورود الماء عليه ، لا يكون واردا حال وروده على الماء ، لأن الماء حالة السيل علم . لئلا يمتنع الماء الجاري ، لأنه يرد على الماء الذي يتنجس بأول الملافة ماء طاهر مرة بعد أخرى ، فيصير بمعنى ماء جارياً ، لأن ما يلاقي النجس من الماء الجاري ينجس ، ثم يرد على ما يتنجس من الماء ماء طاهر مرة بعد أخرى ، فيطهر^(٢) منه الماء الطاهر ، وإذا ورد النجس على الماء ، لا يرد على الماء الذي يتنجس ماء طاهر ، فيكون بمعنى ماء الراكد . لا يرد عليه ماء طاهر مرة بعد أخرى ، والماء الجاري أكثر على إزالة النجاسة ، وثقي بها من الماء الراكد .

والأبي حنيفة ومحمد رحمه الله : إن تركت العين حالة ورود الماء على النجس ضرورة إمكان التطهير ، فوجب أن ينزك القدر على ورود النجس على الماء ضرورة إمكان التطهير أيضاً ، أكثر من في الثابت بأن الضرورة تدفع ورود الماء على النجس . إلا أنه ليس أحدهما بالشعير أولى من الآخر ، إذا كان كل واحد منهما مؤثراً لأن الماء يندخل أجواء الثوب في الحبالين ، والعنصر يخرج ، فيخرج النجاسة مع نفسه . ألا ترى أن أبي يوسف رحمه الله تعالى كما ترك القياس حال ورود الماء على النجاسة ، ضرورة إمكان التطهير ، وإن كانت الضرورة تدفع الماء ، ما كان المظهرين إلا ما قلنا : إذا قل واحد منهما مؤثراً وليس أحدهما بالتبشير أولى من الآخر ، كذلك هما .

وقوله : أن الماء حال وروده على الماء النجس يصير بعض الماء الخاير على ما مر رتبة . ثلثا الماء انتهى والثالث ينجس أيضاً بملافة نجاسة إياه ، إلا أن النجاسة في المرة الثانية والثالثة يكون أقل من النجاسة في المرة الأولى ، لكن قليل النجاسة من نجس الماء التماس والتكبير سواء ، ثم وجب ترك القياس في أحد الموضعين ، ضرورة إمكان التطهير ، فكذا في الثامن . وإن حمل فصل الثوب على الوفاق ، فوجه القول لأبي يوسف رحمه الله تعالى بين

(١) كذا في نسخة أبي علي ، م وأصله : لأن الماء لا ينجس في حاله يتنجس

(٢) أثبتنا مرأب ، وكان في الأصل : منه ماء طاهر .

التوب والعصير، أن في التوب تركنا التعامل الناس؛ فإذ الناس يعملون غسل الثياب في الإبلانات من لدن رسول الله ﷺ إني يومنا هذا. والغراس يترك بالتعاس، والعامن في العصور صب الماء عليه، لا يادحجر العصور في الماء القليل، حتى فيس العصور على أصل القياس.

والدليل على أن ترك الناس في التوب كان بالتعاس، ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن إسحاق الخافظ رحمه الله تعالى: أنه لو غسل ثلاث أبواب مختلفة من ثلاثة إبلانات، وعصر في كل مرة لا يضره، لأنه لا تعامل فيه. إني استعمل في توب واحد. ثم إذا ظهر أنوب بالعل في الإبلانات على فوك من قال به، ظهرت الإحالة، لأن نجاسة الإبلانة كانت تبعاً لنجاسة التوب، فإذا أظهر التوب ظهرت الإبلانة بطريق التبعية، وهو نظير ما قلنا في طهارة الذل والوشاء تبعاً لطهارة البشر.

٧٨٠ - هذا إذا أصابت النجاسة شيئاً يتأني فيه العصور، فأما إذا أصابت شيئاً لا يتأني فيه العصور، بقاء إمرائه الماء فيه مقام العصور. حتى حكى عن الشيخ الإمام النقيب أبي إسحاق الخافظ رحمه الله تعالى: أنه إذا أصابت النجاسة البدن، يظهر بالنفس ثلاث مرات من أيات؛ لأن العصور متعذر، فقام التوازي في العمل مقام العصور.

٧٨١ - وفي أنوارى الشيخ الإمام النقيب أبي نبيذ رحمه الله تعالى: خف بظانة ساقه من الكرسي، فدخل فيه جوعة ماء نفس، فغسل الحصى وذلك بابيض، ثم ملأه الماء ثلاثاً وأمره، إلا أنه لم يمتأله من الكرسي، فقد طهر الخف. وعلى أنه فقال: إن حريان الماء قد بقاء مقام الغسل، واستشهد به فقال: ألا ترى أن الساطع النجس إذا جعل في نهر، وترك فيه يوماً وثمة حتى جرى عليه الماء، يظهر.

٧٨٢ - وإذا أصابت النجاسة الأرض، فإن كانت رخوة، طهرت بنصب عليها؛ لأنها تشرب، فصار منزلة العصور في التوب. وبنه كانت صلبة، فإن رفع الماء عن موضع النجاسة، طهر ذلك المكان، وينجس الموضع الذي انتقل ذلك الماء إليه. وإن لم ينشأ الماء عن ذلك المكان، يحترق ذلك الموضع، هكذا ذكر القندوزي رحمه الله تعالى. ويبنى بقوله بعد ذلك الموضع. أنه يجعل أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها. وفي الطحطاوي رحمه الله تعالى. إذا كانت الأرض متحدة، وكانت صلبة، فإنه يحفر في أسفلها حفيرة، فيصب الماء عسيماً، فيجمع الماء في تلك الحفرة، فيطهر الأرض، فيكس^(١) الحفرة. وإن كانت الأرض مستوية، وكانت صلبة، فلا حاجة إلى غسلها، بل يجعل أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها، ويظهر.

٧٨٣- وفي الفتاوى : البرز إذا أصاب الأرض ، واحتجبت إلى الغسل ، فصب الماء عليه ، ثم بذلك ، ويشطف ذلك بصبوف أو غرقه ، فإذا فعل ذلك ثلاثاً طهر . وإن لم يفعل ذلك ، ولكن صب عليه ماء كثيراً ، حتى عرف له زالت النجاسة ، ولا يوجد في ذلك كون ولا ربح ، ثم ترك حتى تشفته الأرض ، كان طاهراً .

وعن الحسن بن أبي مطيع رحمه الله تعالى قال : لو أن أرضاً أصابتها نجاسة ، فصب عليها الماء ، فحرق عليها إلى أن أخذت قدر فزاع من الأرض ، طهرت الأرض ، وأما طاهر ، ويكون ذلك بمنزلة ماء لجاري .

٧٨٤- وفي المنتقى : أرض أصابها بون أو عذرة ، ثم أصابه ماء المطر . وكان المطر غائباً قد جرى ماء عليه ، فذلك مطهر له . وإن كان امطر قليلاً لم يجر ماءه عليه ، لا تطهر .

ثم قال : ولغسل قدميه وخفيه ، يريد : إذا كان مطراً قليلاً حتى لم يظهر ذلك الموضع . ثم إذا وضع قدميه أو خفيه على ذلك الموضع ، ينتجس قدماه أو خفاه ، فعليه أن يغسل قدميه أو خفيه ؛ لأن غسل كل شيء ، إما يكون على حسب ما يعلق بذلك الشيء ، وإلا فبالأرض بإجراء الماء عليه ، وقد إذا كان المطر غالباً ، ولم يوجد إذا كان المطر قليلاً ، فيبقى عرياناً ، فإذا وضع عليه خفيه أو قدميه ، فقد ينتجس ، ويجب الغسل . وإن كان الموضع ذلك قد يس قبل المطر ، فلا يغسل قدميه ، يريد به : إذا كان المطر قليلاً . وهذا إشارة إلى إحدى الروايتين في الأرض النجسة إذا يبت ثم أصابها الماء .

٧٨٥- وفي "مغزقات الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . أنه سئل عن غسل الأرض ، أصابته نجاسة ، قال : إذا صب عليها من الماء مقدار ما يغسل به ثوب أصابته هذه النجاسة يغسل ثلاث مرات ، وعصر في كل مرة طهرت الأرض^(١) ، بهذا القدر ، فيبلغ هذا القول أبا عبد الله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وأصححه ، وقال : ما أجد رأي أبي يوسف رحمه الله تعالى ، إلا وعنده فائدة .

٧٨٦- حصر أصابته نجاسة ، فإن كانت ياسة لا بد من الدلك حتى يلين . وإن كانت رطبة ، إن كان الخصر من قصب ، أو ما أشبه ذلك فإنه يطهر بالغسل ، ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر ؛ لأن النجاسة لا تدخل أجزاء القصب ، بل تبقى على ظاهره ، فيطهر بالغسل . وإن كان الخصر من بردي ، أو ما أشبه ذلك^(٢) ، يغسل ثلاثاً ، فيوضع عليه شيء نقى ، أو يقوم

(١) وكان من الأصل : مرة كل مرة يطهر . طهرت الأرض .

(٢) سندرك من النسخ الأخرى سوى الأصل .

عليه إنسان، حتى يخرج الماء من أنفابه، هكذا ذكر في بعض المواضع. وذكر عن الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى، أن الحصى إذا كان من بردى ينسل ثلاثاً، ويجفف في كل مرة، ويظهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى.

٧٨٧- وفي شرح الطحاوي رحمه الله تعالى: أنه لا توقيت في إزالة النجاسة إذا أصابت الخمر أو الأجر، أو شيئاً آخر من الأواني، بل يغسله إلى مقدار ما يقع في أكبر رأيه، أنه قد طهر، ويشترط مع ذلك أن لا يوجد منه طعم النجاسة، ولا رائحتها ولا لونها. وأما إذا وجد أحد هذه الأشياء، لا يحكم بالطهارة.

قال ثم: وسواء كانت الآنية من مخزف أو غيره، وسواء كانت قديمة أو جديدة، وعن محمد رحمه الله تعالى: أن الخزف الجديد إذا وقع فيه خمر أو بول إنه لا يظهر أبداً.

٧٨٨- وفي التنازل: إن تشربت النجاسة في المصاب، بأن موه السكين بماء نجس، أو كان الخزف والأجر جديدين، على قول محمد رحمه الله تعالى لا يظهر أبداً، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يوه الجديد بالماء الطاهر ثلاثاً، وينسل الأجر والخزف الجديد بالماء ثلاثاً، ويجفف في كل مرة، ويظهر. وحد التجفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر، وينصب الندوة، ولا يشترط اليبس.

٧٨٩- وعلى هذا الاختلاف الحنطة إذا أصابها خمر وتشربت فيها، وانتشخت من الخمر، لمقسطها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يقع في الماء حتى يشرب كما تشرب الخمر، ثم يجفف، يفعل كذلك ثلاث مرات. ويحكم بطهارتها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقيل: مثل هذا في غسل الخزف الجديد، أن يوضع في الماء. حتى يشرب فيه الماء كالنجاسة، ويظهر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٧٩٠- ورأيت في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: نور كان فيه خمر، فطهره أن يجعل الماء فيه ثلاث مرات، كل مرة ساعة إذا كان النور جديداً. إذا أصابت الحنطة الخمر إلا أنها لم تنفع من الخمر، فعسل ثلاثاً، ولا يوجد لها طعم ولا رائحة، ذكر في بعض المواضع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه لا بأس بأكلها. وفي شرح الطحاوي رحمه الله تعالى: أنه لا يعمل أكلها، وكان المذكور في شرح الطحاوي قول محمد رحمه الله تعالى.

٧٩١- وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو طبخت الحنطة بالخمر حتى تنفخ وتنضج، وطبخت بعد ذلك ثلاث مرات، وانتشخت في كل مرة، وجفت بعد كل

طبخته، فلا بأس بأكلها. وفيه أيضاً: المدقبن إذا أصابه خسر لم يؤكل، وليس لهذا حيلة. وفيه أيضاً: قدر يطبخ فيه لحم، ونفع فيه خسر، فعلى بما فيه، لا يؤكل، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه يطبخ بالملح ثلاث طبخات، ويبرد بعد كل طبخة، ويؤكل.

٧٩٢- وفي مسائل الدرر رحمه الله تعالى: امرأة تطبخ عطاء قدراً، وصار طير فرفع في القدر ومات، لا تؤكل المرقعة بالإجماع، لأنه تنجس بموت الطير فيه. وأما اللحم ينظر، إن كان الطير وقع في القدر حالة الغليان، لا يؤكل، لأن النجاسة نشرت فيه. وإن كان الطير قد وقع في القدر حالة السكون، يفسل ويؤكل، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى. وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان اللفوف في القدر من حالة الغليان، يطبخ ثلاث مرات بماء طاهر، ويجمع في كل مرة، ويؤكل.

٧٩٣- وكذلك اجعل المشوي كان في بطنها بعر، فأصاب بعض اللحم في حالة الشوي، فطريق غسله ما ذكر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٧٩٤ أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: رجل اتخذ مرياً من سمك وملح وخمر، قال: إذا صار مرياً، فلا بأس به إلا أن الذي جاء عن أبي المرداءة. وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول كذلك إلا في حصاه واحدة، لأن السمك إذا كان من الغليان، والخمر قليل، فأراد أن يتناول من حيث لم يمس له ذلك، وهو كالخمر إذا عيس بالخمر. وإذا كان الخمر غالباً، وتحول الخمر عن طبعها إلى المرى، فلا بأس بذلك.

٧٩٥- وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً اتخذ من الخمر طيباً، وألقى فيه أقارباً، لا يحل له أن يطيب به وأن تحتطبه، ولا يحل له بيعها؛ لأن ذلك لا يبرأها عن طبعها. وكذلك حالط الخمر من الإدام؛ لأن الخمر يحرمه ما حلا مسألة واحدة، ثم تكون الخمر غالبة. فتحول عن طبعها إلى الحل أو المرى.

٧٩٦- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً من الحيز المعجوق بالخمر وقع في دن خل، وذهب فيه حتى لا يرى، فلا بأس بأكل الخبز، فأن الرغبة فيه، فلا يؤكل. وفيه أيضاً: لو أن خرقة أصابها خمر، ثم سقطت في دن خل، فلا بأس بأكل الخبز، ولو وقع رغيف ظاهر في خمر، ثم وقع في خن، ظهر الخنز، ورأت في موضع آخر، الرغبة إذا وقع في الخنز، ثم تخلل، فتبدل اختلاف الشايح رحمهم الله تعالى فيه. وكذلك البصل إذا وقع في خمر، ثم تخلل، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه.

٧٩٧ ورد أصابع النجاسة هذا أو نعلًا، فإن لم يكن لها حرم، كالتيول والحجر، فلا بد من الغسل، ورويًا: إن لم يمسح بها، وإن كان القماش الإدام أو عمن، فغسل رجليه له تعالى يحكم عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الحسن رحمه الله تعالى: أنه إذا أصاب نعله ما لا يطهر، لم يمسح على الثوب أو العمامة، ولا يمسح بالآثار، يظهر عندئذ حيفه رحمه الله تعالى. وهكذا ذكر الجميع الإمام الشافعي أبو جعفر رحمه الله تعالى من أني يوسفه أي حيفه، حيثما الله تعالى مثل ذلك، إلا أنه لم يشترط اجفاف، وإنما أتى له حرم إذا أصابت الحفا أو السراويل، فإن كانت رطبة لا تطهر إلا بالمسح، وهكذا ذكر في الأصل: ألا ترى أن الرطوبة التي في ثوب أو أصابعه لا تطهر إلا بالمسح، فكذلك إذا أصابته مع غيرها.

ومن أني يوسفه رحمه الله تعالى، أنه إذا مسح على الثوب أو الرمل حلوس سبيل المسافة، يظهر، وعلمه: ومن مسح بخرقة، وهم من تعالى بالبول والغبرة، وإن كانت النجاسة باسنة، يطهر بالحناء والحناء، أي حبيبة وأبو يوسف رحمه الله تعالى: وفي رواية: حمود رحمه الله تعالى: لا يهرق إلا بالحناء، والمصحح قولهما: إنما قول حنيفة الصلوة والسلام: وإذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فإن كان بهما شيء فليمسحهما بالأرض فإن لا شيء يظهر، لهما: "وأي في أن البلل شيء، صلب، لا يتسرب فيه رطوبات النجاسة إلا بعد جفافه، ومعلوم أن نجاسة بين يدي قبل أن يتسرب، فلهذا رطوبة، فبمسح ما معنى: أن من الرطوبة في نفسه، قد حركه وحته، يزل الجرم ويرون أن نجاسة معه، فلا يفتي حنيفة إلا شيء قليل، والفضل من النجاسة عموم، وعن محمد بن شعيب قال: أي: أنه يرجع عن هذه الرواية بالبري، لأن من كثرة السرف في طهريهم.

قال القنبري رحمه الله تعالى في شرحه: وممن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة، أن الحنف ثمانية يطهر، يريد به حول الصلاة معه، أي لو أصابه الماء بعد ذلك، يعود محسب على إحدى الروايتين. وأصل المسألة: الأرض إذا ذهب أثر النجاسة عنها، ثم أصابها الماء، فإنه يعود حكم النجاسة على إحدى الروايتين، وجعل القنبري رحمه الله تعالى رواية عود النجاسة في الأرض بمسحها بالماء ظاهر الرواية، ثم إن ما رواه رحمه الله تعالى، أنه إذا لم يمسح بالحناء، في النجاسة لم يمسح، إذا أصابت الخشب أو البعل، وحكمه أو حنيفة معه ما يثبت، أنه يظهر في قول أبي حنيفة رأي يوسف: حيثما الله تعالى، وذكر في الأصل: أنه مسح بالتراب يظهر، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: مولا المذكور في

الجامع الصغير ، لكننا نقول : لا يظهر ما لم يمسحها بالتراب ؛ لأن المسح بالتراب له أثر في باب الطهارة ؛ فإن محمداً رحمه الله تعالى قال : المسافر إذا أصابت يده نجاسة ، يمسحها بالتراب ، فلما الحك فلا أثر له في باب الطهارة . والمذكور في الجامع الصغير أن للحك أثراً أيضاً ، كما أن للمسح بالتراب أثراً .

٧٩٨- تم إذا وجب غسل الخف أو النعل في الموضع الذي وجب ، فيلزم كان الجلد صلباً ، ينشف وطوبى النجاسة ، فقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى : إنه لا يظهر أبداً على قول محمد رحمه الله تعالى ، إذا كان لا يمكن عصوره . وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : يتبع ثلاثاً في ماء طاهر ، ويجفف في كل مرة في رواية ، وفي المرة الثالثة في رواية . وقاسوا الخف والنعل ، على الخنزف الجديد والأجر الجديد ، وسائر المسائل التي ذكرناها من هذا الجنس .

وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا : هذا التفصيل خلاف لفظ محمد رحمه الله تعالى ، فإن محمداً رحمه الله تعالى قال : لا يجزئه حتى يغسل موضع النجاسة في الخف وغيره ، من غير فصل بين خف وحف ، وهو الظاهر ؛ فإن الصرم الذي يتخذ منه الخف ، أو النعل ، أولاً يتبع في الماء ، ويعالج بالشحم والدهن ، فلا ينشرب فيه وطوبى النجاسة ، فلا يكون نظير الكوز والجب .

ولأجل هذا المعنى مال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى إلى اشتراط التجهيف في الخف ، ألا ترى إني ما حكى عن أبي القاسم الصغار رحمه الله تعالى في الرجل يستحم ، ويحرق ماء استجمام تحت رجليه ، وخف ليس يتخرق ، إن له أن يغسل مع ذلك الخف ؛ لأن الماء الأخير يظهر خفيه ، كما يظهر موضع استجمامه ، ولم يشترط الجفاف . فعلى قول هذا القائل الخف أو الكعب إذا أصابته نجاسة ، يغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة ، ويحكم بظهره . والمختار أنه يغسل ثلاث مرات ، ويترك في كل مرة حتى ينقطع التناطر ، وتذهب النطوبة ، ولا يشترط اليبس .

وفي مجموع النوازل : الخف الخراساني الذي جرمه موسى بالغزل ، حتى صار ظاهر الصرم كله غزلاً ، فأصابه نجاسة ، فنجفقه وصلى فيه ، قال الشيخ الإمام نجم الدين النسي رحمه الله تعالى لا يجوز صلاته إلا إذا غسله بالماء ثلاثاً ، وجفقه في كل مرة ، وحكم هذا حكم التوب ، لا حكم الخف .

٧٩٩- السيف أو السكين إذا أصابه بول أو دم ، ذكر في الأصل ، أنه لا يظهر إلا

بالغسل، فإن أصابه عذرة، إن كانت وطية، فكذلك أجواب. وإذا كانت يامسة، ظهرت ما تحت عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى. وعند محمد رحمه الله تعالى لا يظهر إلا بالعس. والكرخي رحمه الله تعالى ذكر في محنته: أن السيف يظهر بالسبح من شر فصل بين الثوب واليابس، وبين العذرة والبول، وعلى ذلك قال: إن السيف شيء هشين، لا يتداخل نجاسة في أجرامه، بل ينفى على ظاهره، فإذا مسحها لا يبقى منه إلا شيء قليل، وذلك غير معبر - والله أعلم -.

٨٠٠ - وحسب لناوي: مثل التبيخ الإيم أبو القاسم رحمه الله تعالى: عمن دبح الشاة بالسكين، ثم مسح السكين على صوفها، أو لما ذهب به أثر الدم عنه فقال: إنه يظهر. وعنه أنه لو لمس السيف بلسانه حتى ذهب الأثر، فقد ظهر. وعن أبي يوسف: رحمه الله تعالى إن السيف إذا أصابه دم أو عذرة، فمسحه بخمرة أو تراب، إنه يظهر. حتى لو قطع به طبخاً بعد ذلك، وما أنشبه ذلك، كان التطبيع طاهرًا، ويصح أكله. وقد صح أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا يقتنون الكفار بسبوتهم، ويمسحون السيوف، ويصلون معها، فإذا وقع علم الحديد نجاسة من غير أن يوه بها، فكما يظهر بالعس، يظهر بالسبح بحرقه طاهره أيضًا إذا كان الحديد صلبًا غير خشن، كالسيف والسكين والمرآة ونحوها.

٨٠١ - الحريز إذا أصابه نجاسة، فأدخله في الماء قبل أن يمسحه أو يغسله، ينبغي أن يظهر إذا دبح أثر النجاسة، ويكون الحرق كالتغسل. ألا ترى إلى ما ذكر في المتن، إذا أحرق رجل: أي شاة مملوغة، وزال عنه الدم، إنه يحكم طهارته، كذا هيها بخلاف ما إذا سواه لأن النجاسة تنشرب فيه بالشمويه، أما بدون الشمويه لا تنشرب فيه النجاسة، من تبقى على طاهره، فتزول بالاحتراق.

٨٠٢ - وإذا صعد المرأة النور، ثم مسحته بخمرة مبتلة نجسة، ثم خبزت فيه، فإن كانت حرارة النار أكتت بلة الماء قبل انصاف الخبز بالنور لا يتحصن الخبز؛ لأن النجاسة لا تنهى إذا ليس النور بالنور، كما لا تنهى نجاسة الأرض إذا يمت بالشمس.

٨٠٣ - قال الرندوبي رحمه الله في مظهره: شبتان يظهران بالخشاب: الأرض إذا أصابها نجاسة، فحقت ولم ير أثرها، حارث أصلا قومه. وأبيلة والخشيش وما يبيت في الأرض، إذا أصابها النجاسة فحقت طهرت لأنها من نبات الأرض، والأرض تظهر بهذا، فكذا نباتها. ورأيت في موضع آخر: أن الكلال الشجر، ما دام قائم على الأرض،

فمن طهارته وجحد اختلاف المصنوع : رحمه الله تعالى . وحكي عن الشيخ الإمام احتيل أنى ذكر محمد بن أحمد بن محمد رحمه الله أنه قال : الحمار إذا بال على السقاء ، وقع عليه اثنان ثلاث مرات . والنمس ثلاث مرات ، فقد صبر ، وغور عليه الصلاة .

٨٠٤- الحنظل إذا أصابته النجاسة ، فأصابه الحصر بعد ذلك ، فهو بمنزلة الحبل . وفي حق النسخ . حكم الحصى حكم الأرض إذا نجست نجست وذهب أثرها ، يزده . وإذا كان مختصا في الأرض . فأما إذا كان على وجه الأرض ، لا يظهر . وكذا الحصر على وجه الأرض ، إذا أصابته نجاسة .

٩٠٥- وفي صغريات الشيخ الإمام الفتى جعفر ، رحمه الله . الأجرة إذا كانت مغروشة ، فحشمها حكم الأرض . تظهر نجس . وإن كانت موصولة ، تغل وعبول من مكان إلى مكان ، لا بد من الغسل . وكذلك الثانية إذا أصابها نجاسة وهي غير مغروشة ، لا تظهر نجس . وإن كانت مغروشة ، وحشي عليها بعد الجفاف ، يجوز : لأن في الوجه الثاني صدرت من وجه الأرض ، بخلاف الوجه الأول . قد ابتليت بعد ذلك ، هل تعود نجسة ؟ وفيه روايتان !

٩٠٦- الحطب أو السعل أو الثوب إذا أصابه من ، فحين كان رطباً لم يد من العسل . وإن كان يابساً ، يجوز فيه الثوب ، عرف ذلك مرات ثلاثة رضي الله عنها من رسول الله صلى الله عليه وآله . قال له : ما وجدت الحصى على الثوب فإن كان رطباً فاغسله . وإن كان يابساً فامسحه . قال الشيخ الإمام المقيم أبو إسحاق الحافظ : رحمه الله . انتهى . لا يظهر بالثوب إذا كان رأساً للذكر طاهراً وقت حبه وده ، بأن كان يابساً ، واستنمى ذلك . أما إذا لم يكن طاهراً وقت خروجه . لا يظهر . قالوا : ومكذوب الحصى من زياد ، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وفيه أيضاً : إذا كان رأس الذكر طاهراً ، لا يظهر المصاب بالثوب إذا خرج المني من خروجه المني . أما إذا خرج المني على رأس الإجماع ، ثم خرج المني ، لا يظهر الثوب . ثم ترك . وإذا فرك المني الكيس عن الثوب ، وحكمه يظهره الشرب ، ثم إذا أصاب الماء ، دلت الثوب ، هل يعود عساً ؟ فهو عن الروايتين . وقد مر بغير هذا فيما تقدم .

٨٠٧- وإذا كانت النجاسة على بدن الأدمى ، ذكر في الأصل : أنها لا تظهر إلا بالنسل ، رطباً كان أو يابساً ، لها حرم أو لا حرم لها . في القدر : لا يظهر شيء . مما كان في

بحاسة في ثوب أو بدن، إلا بالغسل، إلا أنى فونه يجوز فيه التوك إذا كان يابساً على الثوب، وإن كان على البدن لا يكفي بالحت، ويعسل في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، لأن البدن لا يمكن أن يترك ولأن لبن البدن وهو ربه عبادته، فلا يروى ما حلت عنه، مثل ما يروى بالثوب في الثوب، حتى على الأصل. وذكر الإمام الشيع أبو الحسن الأكرخي رحمه الله عنه أنى في محضه، وذكر أنه يظهر بالتوك من غير فصل بين الماء وبينه.

٨٠٨- ويجوز إزالة النجاسة من الثوب، والبدن بكل شئ، به غير ماء صبر، كالخل والماء، ثوب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، جميعاً الله. وقال محمد وزفر رحمهما الله: لا يروى إلا بالماء. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله في البدن كذلك. وفرق أبو يوسف رحمه الله على هذه الرواية بين الثوب والبدن، والفرق له، أن البدن كبد، يقين النجاسة الحقيقية، يزيل النجاسة الحقيقية. ثم النجاسة الحكمية احسن زواله بالماء، فكذلك النجاسة الحقيقية، ولا كذلك الثوب.

٨٠٩- وفي المتقصر: رجل علم مساعده دم، أخذ كفاً من ماء، وغسل به ذلك الدم، وسأل الله عنى بذه، أحزاه وطهره. ولو غمس يده في الماء، ولم يأخذ في يده شيئاً، ثم مسح به موضع لدم حتى ذهب أثره، ولم يجره، يريد به إذا مسح موضع الدم بعدما أخرجه من الماء. أما لم مسح به في الماء حتى ذهب أثره^(١) يعزته، وهذا الظاهر.

٨١٠- وفي نوادر بنسب: عن أبي يوسف رحمه الله: وكل ما غسل به الثوب من شئ، نحو الدم وأشبهه، فأخرج منه الدم بعصره، فتعصر حتى ساق، فقد أذهب النجس قال: الأدهان لا تخرج الدم، لأن لها دسومه ولصوف بالمثل، فلا يقدر على الاستخراج قال: ولو غسله بلبن أو خل، فإنه صبر موضع الدم حتى يخرج من الثوب، فقد طهر. وروى الحسن عن زياد عن أبي يوسف رحمه الله: إذا غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره، جبر، فلم أصاب بذه دم، لا يجزئ إلا أن يغسله بالماء، وقد ذكرنا الفرق بين الثوب والبدن على رواية أبي يوسف رحمه الله.

٨١١- وفي المتقصر: وقال أبو يوسف رحمه الله: من لم يجسم لا يعزته أن يسحق الدم عن موضع طاعة حتى يذهب. قال الطائفة الشيعية: رحمه الله: رأيت عن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمه الله، أنه إذا مسح بلبات حرقاب وطاب خفاف، أجزأه.

٨١٢- وفي نوادر إبراهيم: عن محمد رحمه الله: في حمار وقع في المسحة ومات،

ج ٩ - كتاب الطهارة - ٣٩٠ - الفصل الثامن في تطهير النجاسات
وترك حتى صار ملحاً، أكل الفلح. وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يؤكل. وكذلك رماد عذرة
أحرقت وصلى عليه. علي هذا الاختلاف

٨١٣- وحكي أبو عصمة رحمه الله: أن خشية نوح أصابها بول، فحترفت، ووقع
رمادها في شر، قال أبو يوسف رحمه الله: يفسد الماء. وقال محمد رحمه الله: لا يفسد.
الطين النجس إذا جف عنه الكوز أو القدر، فطبخ، يكون طاهراً.

٨١٤ - إذا قام ماء القدم يبرئ أن يغسل فيه، وإن أم يغسل وصلى وما مضى زمان.
ينبغي أن يجوز صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، ويظهر منه بيزاقه. وعنى
هذا إذا شرب الخمر، وصلى بعد زمان، وإذا شرب الخمر ويام، وسأل من فيه نبي، على
وسادته، إن كان لا يرى فيه عيب الخمر. ولا يوجد رائحته، ينبغي أن يكون طاهراً على قياس
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: ينال على ما قلنا.

٨١٥ - الغلب إذا تنجس بغسل ثلاث ريوك. وضع المسألة في مجموع النوازل في
العنفود إذا أكل الكلب بعضها، وذكر أنه يغسل العنفود ثلاثاً، ويؤكل. قال الله: وكذا يفعل
بعد يس لعفود. ولو عصر عباً مادمي رجله، وسأل في العصير والعصير يبل، ولا يظهر
أثر الدم فيه قال، لا يتنجس بالعصير. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى،
كذا في الماء الحار.

٨١٦ - المفارقة إذا رقت في دن تشاسته وبنت، وأبى شاسته رسيده بوده آست، قال
الشيخ الإمام الأجل نجم الدين رحمه الله: تشاسته رأسه بار يشوبند، فليل به. أكر موش
بدون آستاده بود، كه تم. در خم كه رفته بودند، وبنه روز مدهر خم كشت، كه بود، كه آستاد بگر
ربحتند، و مدهر خم بسند، و بعد از چند روز مدهر خم كشتند، موش يافتند بماسبند،
و معلوم شد، كه موش هم از تون دور آستاده است. قال: الاحتياط في هذا أن يراق، لأن
الغلب لا يمكن إلى طهرته وزوال نجاسته، ولو بدرها في الأرض كان حسناً، وهذا الذي
ذكره قول محمد رحمه الله، أما عني لقول أبي يوسف رحمه الله يغسل الشاسته ثلاثاً،
ويجفف في كل مرة، ويحكم بطهارته والله أعلم.

٨١٧ - رجل اتخذ عصيراً في خاية، فعلى وشده، وقذف بالريد، وانقص عما كان، ثم
صار حلاً، طهر لحب كله، حتى يخرج الحبيب طهراً، إذا زالت رائحة الخمر، هكذا وقع
في بعض الكتب. وفي بعضها: إذا تحلل بتطاول مكثه في الدن، فطهر الحبيب كله. وتو رفع
من الدن، كما تخيل من غير مكث، فالوضع الذي لو بالخمير نجس. وأما إذا عالج ذلك

الموضع باخس ، قبل أن يتناول مكته ، فعلى قول من يرى إزالة النجاسة المصيبة بغير ماء ، يظهر أنه إن أدى فيه العصير ، إذا غشي وانشد ، وصار خمرًا ، وعلى رأسه فدام ، فدفع ذلك القدماء بعد زمان ، يعنى : بعد ما صار خلا ، وتناول مكته عليه ، فإنه يكون طاهرًا ، لم وضع على قدر مرفقة ، لا يتنجس المرفقة . أما إذا وقع قبل أن يصير خلا ، فمعه يكون نجسًا ، ويتنجس المرفقة . وكذلك إذا وقع بعد ما صار خلا ، ونكس قس أن يتناول مكته ، وقع كوز من سمر في دن حن ، أو صب فيه ، ولا يوجد طه معها ولا تحتها ، بإباح الحن من ساعته . ولو وقع فطرة من حن في دن حل ، لا يبرح الحن من ساعته .

والفقهاء : أن الخمر الذى فى الكوز كثير ، ولو لم يشعر بالمصيرب عن حانه ، ولم يصير خلا لم يبرح رائحته . فأما إذا لم يوجد ، علمنا أنه بغير وصار خلا ، فأما لفطرة شئ قليل ، لا يكون لها رائحة ، فلا يستدل بعدم اثر رائحة على التغيير ، فلعن أنها على حالها ولم يتغير ، فلا يحكم باخل في الحال ، كذا فى مجموع التنازل . ويسمى أن يسل في الفطرة : إذا كان في ذلك طه أنها صارت خلا ، يظهر الخمر إذا وقع في الماء .

٨٦٨ - وإذا وقع في الخمر ، ثم صار خلا ، ففيه اختلاف المشايخ . واختار القسطنطين الشهيد ، أنه يظهر . وكذلك فى خلل آب كاه ، اختلف فيه المشايخ ، واختاره أنه يظهر .

٨٦٩ - وإذا صب الخل النجس في الخمر ، حتى صار لكل خلا ، ينقى النجاسة في الكل . وإذا وقعت عاوة في دن خمر ، وصار الخمر خلا ، فإنه اختلف المشايخ فيه . قال بعضهم : بإباح تناوله خن . وقال بعضهم : لا يباح . وقال بعضهم : ينظر إن تمسخت العاوة فيها لا يباح . وإن لم تمسح يباح .

٨٧٠ - الكلب إذا وقع في عصير ، فتمس الخمر ، لم تخلل . لا يباح شربه . وعلى قيس خل آب كاه ، يتبى أن يحل شربه . لأجرة الحديدة إذا أصابها نجاسة ، فياقتسل ثلاثًا يظهر طهرها لا طهرها ، حتى لو وقع قطعة منها في ماء قليل ، ينحس الماء ، توب أصله عصير ، ومصى على ذلك أيام ، إلا أنه لا يوجد منه رائحة خمر ، لا يحكم بنجاسته ، وأن الله صير لا يصير خمرًا ، فى الذوب .

الفصل التاسع في الحيض

هذا تفصيل يستعمل على أنواع :

نوع منه في بيان تفسيره :

فأقول :

٨٢١- الحيض لغة اسم لظهور الدم من أو شخص كذا ، تقول العرب : حاضبت

الأرث ، إذا خرج الدم من فرجها .

٨٢٢- وشعرعاً : اسم لدم قون دم ، فإنه اسم لدم خارج من رحم المرأة ، فأما الخارج من

فرج المرأة دون الرحم فاستعاضة . وليس يحض شعرعاً والدليل عليه ما روى : أن ثعلبة

بنت حبيش سألت رسول الله ﷺ وغالب : إني امرأة أستحاض ، فلا أظهر الشهر والنهرين ،

فقال عليه السلام : ليس لك إلا ما حيشة في ، هي دم عرق تدفعه إذا أقبلت الحيضة .^(١) على الصلاة

أيام أمرك ثم استسرى وتوضأ لكل صلاة^(٢)

٨٢٣- وفي أقنأوى : الشيخ الإمام يفتي أبي الليث رحمه الله : أن الدم الخارج من

الدم لا يكون حيضاً ويستحب به أن يغسل عند انقضاء الدم ، وإن أمسك وجهها عن

الإتيان بأحد إلى الجواز أنه يخرج من الرحم ، ولكن من هذا السبل .

ثم الدم الخارج من الرحم يوغان : حيض وخائس . خائس من هو الدم الخارج عقب

الولادة ، وسبب ذلك الكلام فيها من نوعها ، إن شاء الله تعالى . وأما الحيض : فقد دل الكرخي

رحمه الله في منتهى صوره : الحيض الدم الخارج من الرحم ، وهو المرأة بالغة مائة أبوا . وكان

الشيخ الإمام خليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول : الحيض هو الدم الذي

يندسه رحم المرأة إنسالة عن النساء والصغر .

نوع آخر في بيان الدم القاسدة التي لا يتعلق بها حكم الحيض :

٨٢٤- وأما كنية : فمن جملة ذلك القاسر عن أهل مقدار الحيض : لأن أقل الحيض

مقدار شعرعاً ، والتقدير بشرعي يمنع أن يكون لا فوق المقدار حكمه انقضاء . وعند ذلك يحتاج إلى

بيان أقل مقدار الحيض ، فقول :

٨٢٥- أقل الحيض معسر بثلاثة أيام ولياليه في ظاهر روايه أصحابنا رحمهم الله .

وروى من جماعة في بوده ، وأبو سفيان في نادر الصلاة عن أبي يوسف رحمه الله : أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث . وجه ظاهر الرواية ما روى أبو أمامة قبايلي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام »^(١) . وقال عنه السلام لفاطمة بنت جبر : ادعي الصلاة أيام « فرائد » الأيام اسم جمع ، وأقل الجمع ثلاثة . وعن عمر وعثمان وعلي وزيد رابن مسعود وابن عباس ومن عمر ومعاذ وعائشة وأمس وجابر بن عبد الله وعثمان بن أبي العيص المتخفي رضي الله عنهم عن مدهبا .

ومن جملة ذلك الدم الذي جازر أكثر مده «نحيس» . فإن أكثر مدة الحيض معذر شرعاً ، والتخفيف الشرعي يمنع أن يكون لما فوقه . لقدر حكم المقدور . كلابن بقر فائدة التدبير

٨٢٦- وفي هذا المقام يحتاج إلى بيان أكثر مدة الحيض . فنقول : أكثر ما يحض عشرة أيام . وقال الشافعي رحمه الله : خمسة عشر يوماً . فالحكمة لعدم ما عايناه من حديث أبي أمامة الساهلي .

٨٢٧- ومن جملة ذلك الدم يتخلل في أقل مدة الطهر ، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة أقل الطهر ، وأقله خمسة عشر يوماً عندنا . وقال غطاء بن أبي رباح ، ويحيى بن كثة ومحمد بن شجاع رحمهم الله : أب تسعة عشر يوماً ، هم يقولون إن الشرح أقام الشهر من حق الأنسة والصغيرة مقدم الحيض والطهر ؛ إحداهما يوم حدان في الشهر عادة ، والثلاثة يتغير بهم ، والحيض لا يزيد على عشرة ، فيبقى الطهر تسعة عشر يوماً . وحملنا رحمهم الله قالوا : إن مدة الطهر نفس مدة الإقامة من حيث إنه يجب فيها ما كان يستقط من الصوم والصلوة ، ثم أقل مدة الإقامة يتفاد بخمسة عشر يوماً على ما عرفت في موضعه . فكذلك أقل مدة الطهر ، وقد قلنا أن أقل مدة الحيض ثمان مائة سنة ، من حيث إن كل واحد يؤثر في الصوم والصلوة [فجابر لأن] . فليس كل مدة الطهر بأقل مدة الإقامة من حيث إن كل واحد يؤثر في يوم الصوم والصلوة [أيضاً] .

٨٢٨- وأما أكثر مدة الطهر ، فأنقول عن أصحابنا رحمهم الله . أنه لا شيء له . وكان

(١) أخرجه الثمار نظراً ١١٨٠ ، ومن الحديث بتأييد الإمام محمد بن عيسى ٩٢١ ، و ٩٢٦ ، و ٩٣٢ .

(٢) أخرجه الثمار قسم في السنن ٢١٦/١ في مسند أحمد (١/ ٢٢٠) ، لمع الكبير (٢٥/

الشيخ الإمام الأجل شمس لأئمة الخلد في رحمه الله يقول: فون أصحابنا: لا عاية له، إن كنوا عنوانه أن الظهر طهر وإن طلق، فصحح، وإن عنوانه أن الظهر أنى يصلح لنصب العدة عند وقوع الحاجة إليه، فوقع الاستمرار غير مقدر، فهو ليس بصحيح، بل هو مقدر عندهم حقيقاً، إلا عند أبي عصفرة سعد بن معاذ المزوزي رحمه الله: فإنه لا يقدر طهرها بشئ، إذا احتيج إلى نصب لعدتها إذا استمر بها الدم، وحدت أيامها، لكنها تنقضي على ما رأيت، وإن امتد.

٨٢٩- وعامة مشايخنا رحمهم الله قالوا بتقديره، واحتلوا فيها بينهم، وبين هذا:

مستدرك: أت عصفرة دعاً وسنة طهرها، واستمر بها الدم، قال أبو عصفرة وسعد بن معاذ: جميعاً الله: حبسها وطهرها صحيحاً، أت: لا، وأب دعاً صحيحاً، وطهرها صحيحاً، واشتدته إذا أتت دت صحيحاً، وطهرها صحيحاً، يجعل ذلك عادة لها، حتى إن على قرنها تنقضي عدتها، إذا عطفها زوجها ثلاث سبب وتلاثين يوماً.

وقال محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله: يجعل عادتها من الظهر ستة أشهر إلا ساعة، اعتباراً بمدة الحمل، فإن أقل مدة هو طهر كلها، ستة أشهر مدة الحمل، غير أن مدة الحمل تكون أكثر من مدة الطهر عادة، فينتقص عنها؛ ليعق الفرق بينهما، وتقل ذلك ساعة، حتى إن عادة هذه المرأة إذا طلقها زوجها على قول محمد بن إبراهيم المديني تنقضي بسعة عشر شهراً إلا ثلاث ساعات؛ ليعلم أن يكون وقوع الطلاق حليب في حاله الحيض، فتحتاج إلى ثلاثة أشهر، كل شهر ستة أشهر إلا ساعة، وإلى ثلاث حيض، كل حيض عشرة أيام.

وقال بعضه: يجعل عادتها من الظهر سبعة وعشرين يوماً؛ لأن المرأة ترى الدم ونظير في كل شهر عادة، وأقل الحيض ثلاثة أيام، فيجعل الباقي - وذلك سبعة وعشرون - طهرها، ثم يكمل الحيض عشرة أيام مع هذه الثلاثة في الشهر الثاني. وهكذا ذاتها دم بها الاستمرار، عشرة حبسها، وسبعة وعشرون طهرها.

وقال أبو عني الدقاني رحمه الله: يجعل عادتها من الطهر سبعة وخمسين يوماً؛ (اعتباراً بأقل مدة الحمل، فإن العدة تنقضي ستة أشهر كما ثلاث حيض، ويحتمل وقوع الطلاق في الحيض، فيسقط ثلاثة أشهر مع حبسها لانقضاء العدة، فترفع تساوي بين ثلاثة أشهر طهرها، وبين أقل مدة الحيض في انقضاء العدة، فيكون كل طهر بحبسة مساوياً بسبب يوماً،

فأسقطنا عنها ثلاثاً للحيض، فيبقى للطهر سبعة وخمسون^(١) يوماً وكان أبو عبد الله نزع عقران رحمته لله يقول: نجس عذتها من الظهر ستين يوماً، وحيضها عشرة، وهكذا أثبت الحكم الشهيد رحمه الله في مختصره.

٨٣٠ - ومن جسد ذلك ما نراه الحاصل من الدم، فقد ثبت عندما أن الحاصل لا ينجس، وهكذا روى عن عائشة رضي الله عنها، وعرف أن المرأة إذا حلت بنسب ثم رجمها، فلا يكون ذلك الدم خارجاً من الرحم، وكان قاسداً.

٨٣١ - ومنها الدم الذي حذر منه الفلاس، فإن كثرت النفاس مفرغاً، والتقدير الشرعي ينفي أنه يكون شافراً، فقد حكم بفطره، حتى لا ينطل قائدة الطهر. وفي هذا المقام يحتاج إلى معرفة مدة أكثر النفاس، وسيأتي بيان ذلك بعدها، إن شاء الله تعالى.

٨٣٢ - ومن جملة ذلك ما نراه الصغيرة حيناً من الدم؛ لأن هذا دم سق أوانه، فلا يعنى أنه حكم بالحيض، بل هو أعنى أنه حكم بالحيض بحكم بلوغها، وإنه محل في الصغيرة جداً.

٨٣٣ - واختص المشايخ في أدنى سنة التي يحكم ببلوغ الصغيرة فيها برؤية الدم، ومحمد بن مقاتل الترمذي رحمه الله يفتيها بتسع سنين؛ فأروى عن رسول الله ﷺ أنه تزوج عائشة رضي الله عنها، وهي بنت ست سنين، وبني بها وهي بنت سبع سنين^(٢)، ولما طهرته كان مني بها بعد التلقيح، وكان أبى مطيع المصنف رحمه الله بنت حسان بنت جدة وهي بنت تسع عشرة سنة، وكان أبو مطيع رحمه الله يقول: خفضت هذه الجارية وعصمهم فزوها تسع سنين؛ قال عبد السلام: ومروا صبيانكم بالصلاة إذا لمعوا، سحلاً^(٣) والأمر للوجوه، ولا وجوب إلا بعد البلوغ، ولا يعمور له إلا في هذا الموضع.

٨٣٤ - وروى أبو نصر محمد بن محمد بن سلام الشافعي رحمه الله عن أمه بنت سنين إذا رأت الدم، هل يكون حيضاً؟ قال نعم؛ إذا تمادى بها مدة الحيض، ولو يكن نزوله عن أمه سداية، وأكثر مشايخ زماننا رحمهم الله على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله، وبعض مشايخ زماننا رحمهم الله، فمروا ذلك بشئ عشرة سنة، فإذا رأت انتم وهي صبيحة لا داء بها، فهو حيض إلا فهو من الفرض، والأغلب في زماننا رؤية الدم في ثلاث عشرة سنة، أو

(١) ما عدا من الأصل، وإن أنشأ من م و ف.

(٢) راجع صحيح البخاري (١/١٤٦)، ومسلم (١/٣٩)، وشفى الأثر للجزيري (١/١٨٩).

(٣) أخرجه بلغة أحمد بن محمد، ١٤١٠، ومعه ترواوه ٤١٨.

ج ١ - كتاب الغلغيات - ٣٩١ -
 في أربع عشرة سنة ، وأصحح المتقدمين رحمهم الله لهم ، بعد ما أتى فقال : هذا ، لأن ذلك
 يختلف اختلاف اليوم ، وبما خلاص الياء في البيت ، ولكن قبلوا ، إذا بلغت مبعثها ، ورأت
 الدم ثلاثة أيام ، فهو حيض .

٨٢٥ - ومن جملة ذلك : ما رواه الأئمة حديثاً هكذا وقع في بعض الكتب ، وقد ذكر
 ما رواه عنه في رواية الأئمة ، أن الأعرج الكبير رواية إمام الأئمة عليه السلام ، فهو
 حيض . قال محمد بن عيسى رحمه الله الواري : رواية الثقات ، محمولة على ما إذا لم
 يحكم ببلوغها ، فأما إذا انقطع الدم ، وحكم ببلوغها وهي ست مائة سنة أو نحوها ، فزالت
 الدم بعد ذلك ، فلا يكون حيضاً كما وقع في بعض الكتب . وهو مروي عن عطاء بن أبي رباح
 والتعبير ، وجماعة من التابعين رحمهم الله . وكان محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله يقول :
 ما ذكر في الثواتر محمول على ما إذا زالت فماتت ، وذلك حيض ، وما وقع في بعض
 الكتب محمول على ما إذا زالت له بسرة ، وذلك نفس حيض .

٨٢٦ - وعامة السابح رحمهم الله على أن في رواية الثواتر ، لا تغيب في حدالة
 السيرة ، ونصيب الأئمة على هذه الرواية ، أن تلح من أنس مالا يحبس منها ، فإذا لم
 هذا البلع ، وأضعف منها يحكم ببلوغها ، فإذا زالت بعد ذلك دم ، يكون حيضاً على هذه
 الرواية ، ويظهر نوبه حيضاً في حد بطلان الاعتداد بالاشهر ، وهي حل فساد الاحتكاك ، وعلى
 رواية بعض الكتب حدالة تغيب .

٨٢٧ - واختلف الأفاضل في التغيب . قال بعضهم : إذا بلغت امرأة مبعثها ، لا تحبس
 ، قلت السنة . في ذلك الشيخ . ولا ترى دم ، يحكم ببلوغها . قال بعضهم : يمر أثرها
 من فراسها ، وقال بعضهم : يمر تركيبها . وهذا لأن أطباق النساء تحذف اختلاف الأيام ،
 والبلدان والأغذية . ألا ترى أن المرأة الغنية " يطهر إياها ، والفقيرة تلبس بفسانها ، فلا
 يمكن التغيب فيس يلزم ، فسر أثرها وتركيبها . وكثير من المشايخ رحمهم الله منهم أبو علي
 الدقاق أغنيو ستين سنة ، وهو مروي عن محمد رحمه الله أيضاً . وأغنيو بعضهم خمسين
 سنة ، وهو مذهب عائشة رضي الله عنها ، فقد روي عنها أنها قالت : إذا بلغت المرأة خمسين
 سنة ، لم يرقى معها قوة عين . وصباح مروى عنهم أنه أغنيو خمس وخمسين سنة وكسر من
 مشايخ بخاري جميعهم الله كذلك أقوم بخمسين وخمسين سنة ، وهو أعدل لأخوان .

(١) يعني : سنة

(٢) وفي نسخة : المرأة النعمة

٨٣٨- فلان رأت بعد ذلك دمًا، هل يكون حيضًا على هذه الرواية؟ اختلف المسايخ فيه. قال بعضهم: لا يكون حيضًا، ولا يغل فيه الاعتداد بالأشهر، ولا يظهر فساد الأنكحة. أو قال بعضهم: يكون حيضًا، ويغل فيه الاعتداد بالأشهر^(١)؛ لأن الحكم بالإياس بعد خمس وخمسين وأشباه ذلك كان بالاجتهاد، والدم حيض بالنص. فإذا رأت الدم فقد وجد النص بخلاف الاجتهاد، فيغل حكم الإياس الثابت بالاجتهاد. وهذا القائل يقول: الدم المرئي بعد هذه المدة إما يكون حيضًا إذا كان أحمر أو أسود. أما إذا كان أحضر أو أصفر، فلا يكون حيضًا؛ لأن كون هذا المرئي حيضًا ثبت بالاجتهاد، فلا يغل حكم الإياس للثابت بالاجتهاد، فعلى قول هذا القائل يغل الاعتداد بالأشهر، وتظهر فساد الأنكحة.

٨٣٩- وقال بعضهم: إن كان القاضي قضى بجواز ذلك النكاح، ثم رأت الدم لا يقضى بفساد ذلك النكاح، وطريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العادة، فيبقي القاضي بجواز مواءمة هذه العادة بالأشهر. وكان الصدر الأشهد حكام الدين رحمه الله يقضى بأن: إذا رأت الدم بعد ذلك على أى صفة رأت يكون حيضًا، وبفتى بطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت رأت الدم قبل تمام الأشهر بالاعتداد، ولا يقضى بطلان الاعتداد بالأشهر ولا بفساد النكاح إن كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالأشهر. قضى القاضي بجواز ذلك النكاح أو لم يقض.

٨٤٠- ومن جملة ذلك ما رآه المرأة على غير أنواع الدم، وعند ذلك يحتاج إلى معرفة ألوان الدم، فنقول وبالله التوفيق: تكون ما تراه المرأة في حالة الحيض من الدماء ستة، بعضها على الرفاق وبعضها على الخلاف.

٨٤١- أما الذي على الرفاق، فالحمرة والسواد والصفرة حبص، وروى عن الصحابة وعسوان أنه عليهم أجمعين أنهم قالوا: السواد والحمرة والصفرة حيض؛ وهذا لأن اللون الأصلي للدم الحمرة، إلا أن عند غلبة السودة يضرب إلى السواد، وعند غلبة الصفرة يضرب إلى الصفرة، وأما الغلات واحد. وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو منصور الماتريدي رحمه الله مرة يقول في الصفرة: إذا رأتها ابتداء في زمان الحيض، إنها حيض، فأما إذا رأتها في زمان الطهر، واتصل ذلك بزمان الحيض، فإنها لا تكون حيضًا، ومرة يقول: إذا اعتلات المرأة أن ترى أيام الطهر صفرة وأيام الحيض حمرة، فعلمك صفرتها يكون حكم الطهر، حتى لو امتدت في بهاء، لم يحكم لها بالحيض في شيء من هذه الصفرة؛ لأن الحال دل على أن طهرها بهذه الصفرة،

فقيل: يحتمل أنه اعتبر ذلك في صفة يغلب على لونه البياض، وحكمها حكم المظهر على قول أكثر المشايخ رحمهم الله.

ثم إن بعض مشايخنا رحمهم الله وقت^(١) بصفرة النزع، وبعضهم بصفرة التين. وبعضهم بصفرة السن. وعن محمد بن مقاتل رحمه الله، أنه يعتبر فيه أدنى ما يبيض^(٢) عليه اسم الصفرة، وهذا كله في المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء، فأما إذا أبست وحكم بإصاها، ثم رأت شيئاً فلبس به أثر الصفرة، فلا يكون حبيصاً؛ لأن ذلك أثر البون، فلا يبيض به حكم الإياس.

٨١٢- فأما الذي على الخلاف، فمن جعلها الكدرة وهي كداه الكدر، وأبى حبيص عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله، تقدمت على الدم [أو تأخرت عنها، وقال أبو يوسف: إن تقدمت على الدم لا يكون حبيصاً، وإن تأخرت يكون حبيصاً]. ثم اختلف المشايخ على قوله في الكدرة المتأخرة عن الدم^(٣)، أنه متى يعتبر حبيصاً؟ والصحيح: ما ذكره أبو علي الدقاق رحمه الله، أن ما دون خمسة عشر يوماً لا يفصل بينها وبين الدم، كما لا يفصل بين الدمين.

٨٤٣- ومن جملة ذلك الحنفية، فقد أنكر بعض مشايخنا رحمهم الله وجودها، حتى قال محمد بن محمد بن سلام البغدادي رحمه الله حين مثل عن انحصرة: كأنها كث فصيلة على سبيل الاستبعاد، وقال أبو علي الدقاق رحمه الله: إنها كالكدرة، والخلاف فيهما واحد، وعنه أيضاً: أنها حبيص من غير ذكر الخلاف. قال الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام على البرزوي رحمه الله: والذي عليه عامة المشايخ أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء، فالانحصرة منها حبيص، وإن كانت كبيرة يعني أنثى، ولا ترى غير الانحصرة، لا تكون حبيصاً، ويحمل هذا على فساد التمت، والأول على فساد الغلاء.

٨٤٤- ومن جملة ذلك القلبية: قال الشيخ الإمام نجم الدين السفي رحمه الله: ومن الناس من يخلف هذه الملاحظة. ومنهم من يستعدها، وكان الغني محمد بن إبراهيم الميذاني رحمه الله يقول: القربة ليست شئاً، ويقول قبل: لأن مرفع الفرج إذا اشتدت فيه الحرارة، يخرج منه ماء رفوق رمي القربة. فقيل: وهي بين الكدرة والصفرة. وكان الشيخ الإمام الأجن نجم الدين السفي رحمه الله يقول: هي على نوك القربة مشتقة منها. وقيل: هي القربة بزيادة

(١) وفي م ب و ص هـ.

(٢) وفي م الأيمن يتأخر.

(٣) ما قط من الأصل، وإنما انتبه من بقية النسخ.

بأنه منسوبة إلى التراب، وهي التي على لون التراب

وعامة المشايخ رحمهم الله على أنها حيض، فقد صح عن أم عطية رضى الله عنها، وقد كانت غزرت مع رسول الله ﷺ ثبتي عشرة غزوة أنها قالت: كنا نعد الثيرة والخضرة حيضاً. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنْ الْحَيْضِ عَلَّ هُوَ آذَى﴾، وجميع هذه الألوان هي حنء. وأما الذي على السواء، فقد صح أن النساء كن يذهبن بالكراسة إلى عائشة رضى الله تعالى عنها، وكانت تنظر إليها وتقول: لا حتى ترين القصة البيضاء، جعلت ما سوى القصة البيضاء حيضاً. قيل: هي شيء كالخيط الأبيض، يخرج بعد انقطاع الدم. وقيل: معناه حتى تخرج الحرقرة كالقصة الأبيض، والقصة الجص. ومنه النسي عن تقصيص القبور، أي: عن تحصيلها، وإنما يعتبر اللون على الكرسف حين يرقع وهو طري، لا حين يجف؛ لأنه قد يتغير بالجنف.

نوع آخر في بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضة والنفاس:

٨٤٥- يجب أن يعلم بأن حكم الحيض والنفاس والاستحاضة لا يثبت إلا بخروج الدم وظهوره، وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله، وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى. ٨٤٦- وعن محمد بن حمزة الله تعالى في غير رواية 'الأصول' أن حكم الحيض والنفاس يثبت في حقها إذا أحست بالانزول، وإن لم يظهر ولم يخرج، ولا يثبت حكم الاستحاضة في حقها إلا بالظهور. وأشار إلى الفرق فقال: إن لنحيض والنفاس وقتاً معلوماً، فجاز أن يثبت حكمهما باعتبار وقتها إذا أحست بالانزول.

٨٤٧- وأما الاستحاضة فليس لها وقت معلوم، وهي حدث كسائر الأحداث، فلا يثبت حكمه إلا بالظهور، والفتوى على ظاهر الرواية. فقد صح أن امرأة قالت لعائشة رضى الله تعالى عنها: إن فلانة تدعو بالمصباح ليلاً تنظر إلى نفسها، فقالت عائشة رضى الله تعالى عنها: ما كانت إحداثاً تتكلف لذلك على عهد رسول الله ﷺ، ولنا كنا نعرف ذلك بالحسن. وذلك مثباً إشارة إلى الظهور. ولأنه ما لم يظهر فهو في معدنه، والشيء ما دام في معدنه لا يعطى له حكم، وإنما يعطى له الحكم إذا ظهر. ويستوى في جميع ما ذكرناه من دم الحيض والنفاس والاستحاضة أن يكون كثيراً سائلاً، أو قليلاً عبر سائل.

٨٤٨- ولا بد من معرفة الخروج والبروز، ولا بد لمعرفة ذلك من معرفة مقدمة أخرى،

ومسماها . أن تلمس أفرجه ، فرج ظاهره ، وفرج بعض عني وهو ذنقه ، ونقص شفتان وأسنان وحرف الفم ، فالفرج الطاهر منزلة ما بين الشفتين والأسنان ، وموضع الكرامة بمنزلة الأسنان ، والركبان بمنزلة السفيين ، والشرح الساطن بمنزلة ما بين الأسنان وحرف الفم ، حكم الفرع الباطن حكم فصوصه الدشر ، لا يعطى المخرج إليه حكم المخرج ، والفرج الطاهر منزلة لفظة ، يعطى للمخرج إليه حكم المخرج ، فإذا وصفت المرأة الكرم من الشرج الخارج ، وإن الخائب الداخلي منه دون الخائب الخارج ، فإن ذلك يكون حبيضا ، لأنه صار ظاهرا به . فإن وصعته من الفرع الداخلي ، وإن الخائب الداخلي منه دون الخائب الخارج ، لا يكون ذلك حبيضا ، وإن تعدت البلية إلى الخائب الخارج ، فإن كان الكرم من عني من حروف الفرع الداخلي ، أو كان محاذيا له ، فذلك حبيص . وإن كان الكرم من شفتيه فلا متحاذيا عنه ، فذلك ليس بحبيص .

٨٤٤- وعلى هذا الوجه إذا حنى إحليله ، فابتلى الخائب الداخلي دون الخائب الخارج ، لا يبتلى بعض وضوءه ، وإن ابتلى الخائب الخارج ، فكانت البلية من الخائب الداخلي ، وإن كان رأس الإحليل متحاذيا له ، وإن كانت الفضة عائنة عن رأس الإحليل ، ومحاذاة له ، يفتى وضوءه . وهذا كله إذا لم يسقط الفضة والكرم من فمها إذا سقط وقد ابتلى الخائب الداخلي كان حبيصا ، وينقص وضوءه ، تعدت البلية إلى الخائب الخارج أو لم تعد .

٨٥٠- وذكر الشيخ الإمام الأجل أبو الفصائل الكرمي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الخبص : أن لدم إذا نزل من الرحم إلى الفرج ، فإن خرج فهو حبيص ، وإلا فلا عنه أبي حنيفة رحمه الله . امت لا بالنقصه الفكر إذا نزل إليها البول ، فإن طهر عن رأس الإحليل ، ينقص وضوءه ، وما لا فلا . وقال محمد رحمه الله : هو حبيص ، وإن أم يخرج ، المستند لا بالنقصه الأنف إذا نزل إليها الدم ، فإنه ينقص وضوءه ، وإن لم يخرج ، ولم يفصل بين الشرج الداخلي والخارج ، وإنه مشكك ، لأنه إن أراد ينزل : نزل الدم من الرحم إلى الشرج الداخلي ، فعدت ليس بخبص بلا خلاف ، إلا رواية عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول ، وإن أراد به المخرج المتأخر . فذلك حبيص بلا خلاف .

ومما يتصل بهذا النوع من المسائل .

٨٥٠- إن اتخذه الكرم سنة سنة عدد الحبيص ، وأثبت يستحب له اتخاذ الكرم سنة سنة

حال: لأنها لا تأمن خروج شيء منها، فالاحتياط في حقها ذلك خصوصاً في حالة الصلاة، وأما البكر فيستحب لها وضع الكرسف في حالة الحيض، ولا يستحب لها في غير حالة الحيض، والظاهرة إذا صلت بغير كرسف، وأثبت أن يخرج منها شيء، جازت صلاتها، والأحسن أن تضع الكرسف.

٨٥٢- وعن محمد بن ساحة البلخي رحمه الله: أنه بكره للمرأة أن تضع الكرسف في الفرج الداخل، قال: لأن ذلك ينيب النكاح بينها.

٨٥٣- وإذا وضعت الكرسف في أول الليل وهي حائض، وثابت فنظرت إلى الكرسف حين أصبحت، فرأت البياض الخالص، فليها قضاء العشاء؛ للتيقن بظهورها من حيث وضعت الكرسف، ولو كانت ظاهرة حين وضعت الكرسف وثابت، ثم اتسبت بعد طلوع الفجر، فوجدت البلة على الكرسف، فزنها فجعل كلها رأت اندم في آخر نومها، حتى لا يسقط عنها العشاء احتياطاً، وكذلك حكم النفاس وانقطاعه.

نوع آخر في الأحكام التي تتعلق بالحيض:

٨٥٤- يجب أن يعلم بأن الأحكام التي تتعلق بالحيض كثيرة، فمنها: أن لا تصوم ولا تصلي؛ قال عليه الصلاة والسلام: «فاعد إحداهن شطر عمرها، لا تصوم ولا تصلي»^(١). والمراد منه زمان الحيض.

٨٥٥- ومن: أنها تنقض الصوم، ولا تنقض الصلاة، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: «كما على عهد رسول الله ﷺ تنقض صيام أيام الحيض ولا تنقض الصلاة»^(٢).

٨٥٦- ومنها: أن لا ينيب زوجها؛ قال الله تعالى: «فَاعْتَرِلُوا الشَّاةَ فِي الْمَحْضَرِ»^(٣) الآية، وقال الله تعالى في موضع آخر: «وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»^(٤).

٨٥٧- ومنها: أن لا تقس المصحف، ولا الدرهم المكتوب عليه آية تامة من القرآن، ولا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن؛ لقوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»^(٥). وقد صح

(١) أخرجه معناه البخاري ٢٩٣، ومسلم: ٦١٤، وأبو داود: ٤٠٥٩.

(٢) أخرجه معناه مسلم: ٥٠٦-٥٠٧، وأبو داود: ٦١٧، والنسائي: ٦٢٧٩.

(٣) البقرة: ٢٢٢.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

(٥) البقرة: ٢٩.

عن رسول الله ﷺ أنه قال: "من جاهد الفيلاني، ولا تحس القرآن حاضرا ولا حسباً".

٥٥٨- وهل يذكر له من المصحف يكتسبها أو يقاتلها؟ قال: بعض مشايخنا رحمهم الله: بكرة، فإن أنكم والتبليح بيع نساء، إلا ترى أنه لو جاهد لا يجلس على الكرسي، فجلس ويبيع، ثم يذهب، ويحدث من يمينه، ثم جعل يمينه فجاءه على يمينه حائل، وبعدهم ما على أنه لا يكره، لأن الجهاد هو الجهاد، وإذا اعلمت أنه يقاتل من غير حائل، ألا ترى أنه لا يقاتل ولا يقاتل في رده، مما لا يجلس أن يأخذ يمينه أو يقاتل، وإذا جاهد في الجهاد، لا يقاتل على حائل، جاهد في الجهاد، لأن من الأيمان على العرف، وأنس على الأرض ثم يمد حائله مني إلا هي عرفاً وعادة.

٥٥٩- ولا بأس لجأ من المصحف جاهد، بالاعلاف، هو الجهاد الذي عليه من تسع التبرك، وبقي، هو التفضل كما عرفت، وسماه، لأن التفضل بالمصحف من المصحف، ألا ترى أنه يذهب في بيع المصحف من غير ذكر، وهو نظير الاستلاب في المسالك.

٥٦٠- ولا بأس لجأ، فكانه أن يبيع، رحمه الله تعالى، إذا كانت تعجبه، جاهد الأجير، لأنها لا تحسب، المصحف، والأمانة تعج حرقاً، وليس لحرقه أو حرقه، قال محمد: أحب إلى أن لا يكتب، لأنه حتى حرك الحروف، فهي تكتبها قرآن.

٥٦١- ومنها، إذا لا تقوا القرآن، عندما، الحديث البر عيسى رضى الله عنه، وأن النبي ﷺ كان يبيع المصحف، وأخذ عجز جاهد الصراة، والآية وما درس في تحريم القرآن، هكذا ذكره الكحور في ٥٥٨- لأنه قرآن، وبيع المصحف من قرآن الآيات الزائدة، وقد الطحاوي جاهد القرآن، فإنه لا يقاتل، لأنه تعالى: "قرآن الحكمة" جاهد للصلاة، وجهد الصراة على الحائض، والمجسدة، ثم فصل في حق حرائر المصلاة، لأنه جاهد وما دون ذات، وكذلك في جاهد حرمه الصراة على الحائض، وما دون قصد التمسك، قال: "قصدتها، جاهد أن يجر" المصلاة، ثم ذكر المصلاة، فما مني به، وذكر المصلاة، ثم ذكر كتاب الجهاد، أن الآية إذا كانت طرية، فمداها، وفيه قصير، إن كانت تحرق على سبيل

١/ وأما في كتاب عيسى رضى الله عنه، فما مني به، وذكر المصلاة، ثم ذكر كتاب الجهاد، ٥٥٩

٢/ وفي ٥٥٨- لأنه قرآن، وبيع المصحف من قرآن الآيات الزائدة، وقد الطحاوي

٣/ وفي ٥٥٨- لأنه قرآن، وبيع المصحف من قرآن الآيات الزائدة، وقد الطحاوي

ج ١ - كتاب الطهارة - ٤٠٣ - الفصل التاسع في الحيض

عند الكلام، كقوله: **سُبْحَانَكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ** **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**، بحرم أيضاً، وإن كانت لا تجري على نساء عند الكلام، كقوله: **﴿لَمْ يَخْشَ﴾**، وكقوله: **﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾**، فلا بأس به. وإذا حضرت المعلمة، فيبني لها أن تعلم النسيان كتابةً كمنها، وتقطع بين النكاحين على قول أكثرهم، وعلى قول أحد أئمة العلم صعباً، وتقطع، ثم تقوم، صعباً، أنه ولا يكره لها المنجى بالقرآن، وكذا لا يكره لها قراءة دعاء القنوت اللهم إنا نستعيرك.

٨٦٢- ومنها: أن لا تدخل المسجد، قال عليه السلام: **«لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ خَائِضٌ وَلَا حَيْضٌ»**، ولأن ما به من الأذى فوق نجاسة، فمكثها من إزالة أذى الخثالة دون أذى الحيض، ثم الجدية فتعنها عن دخول المسجد، فالحيض أولى.

٨٦٣- ومنها: أنه لا تطوف بالبيت من حج^(١) أو العمرة، لأن البيت في المسجد، وقد منعت عن الدخول في المسجد، ويدل على أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها حين حاضت بعد ف: **«اصمتي جميع ما يصنع الحج خير»** أن لا تطوف بالبيت^(٢) مع هذا أن طمعت بالبيت تحل.

٨٦٤- ومنها: أنه يلزمها الاعتسال عند انقطاع الدم.

٨٦٥- ومنها: أنه يقدمه الاستبراء قال عليه السلام: **«إِذَا لَا تَوَضَّعَ الْحَائِضُ مِنَ الْقِيءِ حَتَّى يَضَعُ حِمْلَهَا وَلَا الْحَالِضُ حَتَّى يَشْرَتَ بِحَبِصَةٍ»**.

٨٦٦- ومنها: أنه تقصص بها العدة قال الله تعالى: **﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**^(٣)، وهي عبارة عن الحيض. وإذا عصت مدة الحيض وهي أكثر ثلثة عشرة أيام، يحكم بطهارتها، انقطع الدم أو لا، اغتسلت أو لم تغتسل، عتقة كانت أو معتادة، ولا يؤخر الاعتسال به قوع البقيع من وجهها من الحيض، لأن الحيض لا يزيد على عشرة أيام، وتقطع الوعدة، وتحل لها التزويج بزوج آخر، ولكن لا يستحب لها ذلك، ويحل للزوج قربتها، لكن لا يستحب له ذلك، وهي بمنزلة الحائض ما لم تغتسل.

(١) أخرجه أبو داود: ٢٠١

(٢) وم. ب. الشيخ للحج

(٣) أخرجه البخاري: ٢٩٤، ومسلم: ٨-٢٦، والترمذي: ٨٧٧، والنسائي: ٢٨٨، وأبو داود

(٤) أخرجه جماعة الترمذي: ١٣٩٤.

(٥) الفروع: ٢٢٨.

٨٦٧- وإذا قطع دمياً حبس دون العشرة، وإن كانت مستندة ومضى عليه ثلاثة أيام أو أعاد، أو ثلاث أو عادت، ونقطع الدم على عاتق أو فرق عاتقها، أخرت الغسل إلى آخر وقت الصلاة، فإذا حدث ثوب الصلاة، اغتسل وحل، وإذا أخرت الاغتسال، والصلاة أحبطه لا ضمان أن يعادوه الدم في العدة، وليس في هذا التأخير تغيبات شيء، ولكن لما مازح الاعتساف والصلاة إلى آخر الوقت مستحب، بعد الانقطاع دون الوقت المذكور، وقد اختلفت حكم عليها في حق جميع الأحكام التي ذكرنا، حتى حق فريضة، والامتناع، أوام تعس، وبعض عداها أي وقت الصلاة، ولو كانت مسافرة سمعت، أو كانت في الحضر وسمعت للكتاب الرمي، أو مضى عليه أثنى وقت الصلاة فكذلك، وإن لم يمسح ولم يغسل عليها أثنى وقت الصلاة، لا يحل لمزوج فريضة، ولا يحل لها التزوج بزواج آخر، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

٨٦٨- وإذا كانت معدة، واضطج الدم فيعادون العدة، ولكن بعد مضي عليها ثلاث أيام، واغتسلت أو مضى عليه أربعة، ذكره الزوج فريضة، وذكره له، التزوج بزواج آخر حتى نفي عده، وغتسل ونضوم وتصل في هذه الأيام، ولو كانت أيام حبسها دون العشرة، فمقطع الدم على رأس عاتق، أخرت الاعتساف إلى آخر الوقت أيضاً، قال شيخ الإمام الشافعي أبو حنيفة، رحمه الله، تأخير الاعتساف في هذه الصورة على طريق لاستحباب دور الإحجاب، ويجب إذا انقطع الدم فيعادون عاتقها وما في مسألة بحانها، فتأخير الاعتساف بطريق الإحجاب، ولو كان حبسها عشرة أيام، فحسب ثلاثة أيام، ومهرت منه، فلا يحل للزوج فريضة عند أبي يوسف، رحمه الله تعالى، لأن احتسابه أن يصير الكل حائضاً قائم، لأن رأت الدم في اليوم العشر، أو إمام ليوم العاشر سبعة، وسألي هذا القياس ويخرج به، هذه المسألة.

٨٦٩- كما ينصل سبعة المسائل، إذا عادوها الدم في العشرة، خطر الحكم عليها، مستندة كانت أو معدة، وكأنها لم تظهر أصلاً عند أبي يوسف، رحمه الله تعالى، لأن الظاهر إذا كان أقل من خمسة عشرة، لا يكون قاصداً عنه، ويصير كالدائم المؤاني.

وهذا الذي ذكرنا إذا عادوها الدم في العشرة، ولم ترد على العشرة، ظهرت بعد ذلك ظهراً صحيحاً خمسة عشر يوماً، فيكون جميع ذلك حبس، أما إذا زاد على العشرة أو لم يزد، لكن انقض الطهر، عد ذلك، عن خمسة عشر، هي المبتدئة العشرة حبس، وفي اعتادة أيامها المعتاد حبس، لأنه صار كالدائم المؤاني، وفي الدم الشرائع الجواب على نحو ما ذكرنا.

٨٧٠- إن انقطع الدم بعد ما، أنت حيض، هي مبتدئة أو معتادة، أخرت الصلاة إلى

آخر الوقت ، فإذا حافت القوت نياماً وصمت ، وليس عليها مراعاة الترتيب ، صلت في أول الوقت أو في آخر الوقت . وإن انتطح الدم بعد ما رأت يوماً أو ثلثاً ، ونومست ، فإن أردت أن تصلّي في أول الوقت فعليها مراعاة الترتيب ، تخصّي الفرائض أولاً ، وإن كانت معدّاة ، وعادتها في أيام حبصها أنها ترى يوماً دماً ويوماً طهراً هكذا إلى العشرة ، فإن رأت الدم في اليوم الأول ، تركت الصلوة والصلاة ، وإذا طهرت في اليوم الثاني ، نومتاً وتعالى ، فإذا رأت الدم في اليوم الثالث ، فإنها تركت الصلاة والصوم ، لأنه نزلت في الحيض ، فإذا طهرت في اليوم الرابع ، تغتسل وتصلّي ، هكذا تفعل إلى عشرة

نوع آخر من هذا الفصل :

٨٧١- مرهقة رأت الدم ، تركت لفلاة كما رأتها ، وهو اختيار الشيخ الإمام الزاهد أبي حصص الخير ، والإمام الفقيه محمد بن إبراهيم الفيداني ، والشيخ الإمام الفقيه محمد بن سبئية البجلي .

٨٧٢- وعن أبي حنيفة رحمه الله في خبر رواية الأصول : أنها لا تترك الصلاة ما لم يستمر بها الدم ثلاثة أيام ، وبه كان يقول بشر بن غياث لم يمس رحمه الله . ووجه هذا القول أنها على يقين بالطهارة وفي شك من الحيض ؛ لحوا أن يقطع دمها فيما دون الثلاث ، ولا يزال اليقين بالشك ، فلا تترك الصوم والصلاة بزيوتها لدم ، فإذا استمر بها لدم ثلاثة أيام فصعدت إلى عشرة ، بين أنه كان حصةً ، فيلزم فيها قضاء الصوم . ولا يلزمها قضاء الصلاة .

وجه القول الأول : أن الله تعالى وصف الحيض بكونه أدنى ، فقال الله تعالى : **وَأَيُّكُمْ نَكَحَ غَيْرَ إِتْمَامٍ فَلْيُرْأَى** ، وفي رواية البراءة في رفته ، فبذلك حكمه . وإنما يبرح المرء من أن يكون حبصاً لا يقطع فيما دون الثلاث ، وفي ذلك شك ، فإن انقطع دمها على رأس العشرة ، فالعشرة كلها حيض ، وإن جاوز العشرة ، فبالعشرة من أول ما رأت حيض ، وبما في الشهر يكون ظهوراً لما ذكرنا ، الحيض لا يزيد على العشرة ، والشهر يتمثل على الحيض والعشر عادة ، فإذا جعلت العشرة من أول ما رأت ، حبصاً ، كان ينبغي لشهر محبصاً ضرورة . وعن أبي يوسف رحمه الله ، أنها تأخذ بالاحتياط ، تغتسل بعد ثلاثة أيام ، ثم تصوم وتصلّي سبعة أيام بالشك ، ولا يقربها زوجها ، ثم تغتسل في بعد تمام العشرة ، وتخصّي صيام

(١) ساقط من الأصل وإنما خصصه من بقية النسخ

(٢) شعرة : ٢٢٩ .

الأيام السبعة، لأن الاحتياط في باب العبادة واجب، ومن الحديث أن حيضها كان أقل الحيض، فتعدت في إهداء، ولكن هذا ضعيف؛ لأننا عرفنا هذه المرأة حائضاً، ودفن معها ما حائضاً ظاهراً، وهو سيلان الدم، فلا معنى للاحتياط، وعن إبراهيم النخعي رحمه الله، أنه يقدر حيضها محيض نسباً غيرتها، وهو ضعيف أيضاً، لأنهم تختلف باختلاف الطباع والأعزبه.

نوع آخر هو دائر بهذا المصطلح:

٨٧٣- الأصل عند أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله آخره: إن الظهر المتحلل من الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً، لا يهمل ما بين الدمين، فيجعل انكلاً كالدم الشرائي، وإذا كان خمسة عشر يوماً أو أكثر، يعدّ فاضلاً، ثم ينظر إلى الدمين، إن أمكن أن يجعل أحدهما مانعاً عنه جميعاً، بحيث ذلك حيضاً، وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضاً، يجعل كل واحد منهما حيضاً. وفي أصله أيضاً: أن يبتدأ الحيض بالطهر ويحتمل بالطهر، إذا كان قبل البداية، ومنه الحتم دم

وجه قوله في ذلك: إن طهر ما دون خمسة عشر يوماً طهر فاسد، فلا يتعلق به حكم الطهر الصحيح، والفصل بين الدمين من حكم لظهور الصحيح. بيان قوله في أن طهر ما دون خمسة عشر يوماً لا يفصل بين الدمين في المبتدئة إذا رأت يوماً دماً، وأربعة عشر يوماً طهراً، ويوماً دماً، فالعشرة من أول ما، أنه حيض محكم ببلوغها به، وكذلك إن رأت يوماً دماً، وتسعة طهراً، ويوماً دماً، أو يوماً دماً، وتسعة طهراً، ويومين دماً، وفي المعتادة: معرفتها حيض، ومن زاد على ذلك استحضرة، وبيان قوله في ابتداء الحيض بالطهر وفي حنبله بالطهر ثمرة أنه يكون قبل البداية وبعد الحتم دم في المرأة، إذا كانت عادتها في الحيض في كل شهر خمسة، فترأت قبل أيامها يوماً دماً، ثم ظهرت خمسة، ثم رأت يوماً دماً، فعند خمسها حيضاً^(١) لإحاطة الدمين بها، فيقع الحتم والابتداء، وهنا بالطهر. وفي المبتدئة لا يتصور الابتداء إلا بالدم. وكذلك لو رأت في قبل خمسها يوماً دماً، ثم ظهرت أول يوم من خمسها ثم رأت ثلاثة دماً، ثم ظهرت آخر يوم من خمسها^(٢)، ثم استمر بها الدم، فحيضتها خمسها عنده، وإن كان ابتداء الخمسة وختمها بالطهر؛ ثم جرد الدم قبلها وبعدها.

(١) وفي ب، ط: مبعة مقام تسعة.

(٢) وفي ب، ط: و ب: تعدت خمسها حيض، ومن: تعدت خمسها حيض.

(٣) أفضله من ب: و ب.

وبعض مشايخنا رحمهم الله أخذوا بقول أبي يوسف، وبه كان يفتي القاضي الإمام محمد بن الإمام أبو اليسر رحمه الله، وكان يقول: أقول أبو يوسف رحمه الله أبسر وأسهل على النساء، وعنى المفتي: ولا حرج في ديننا، فكانوا: لأخذ قوله أوني، وعليه استقر رأي الناصر الشهيد حسان بن الحسن رحمه الله، وبه معنى.

٨٧٤- والأصل عند محمد رحمه الله، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله، وعليه فتوى كثير من المشايخ، أن الطهر المتخلل بين الحيض إذا كانت أقل من ثلاثة أيام، لا يعتبر فاصلاً بين الدمين، ويجعل ذلك كله بمنزلة الدم المسوي، وإن كان ثلاثة أيام فصاعداً، ينظر إن كانت الطهر مثل الدمين أو أقل من "الدمين"، لا يعتبر فاصلاً أيضاً، ويجعل ذلك كله بمنزلة الدم المسوي. لأن الثلاثة من الدم تصاب شرعاً، لا ترى أنه يصلح لتصبب العانة. فكان اعتبار السبب الشرعي عند الاستواء أولى من اعتبار النصبة الضرورية. ولأن المرأة لا تخش في زمان الحيض عن طهر قليل غالباً، فلو اعتبر هو فاصلاً ما تصور وجود الحيض أصلاً، أما خلوها في زمان الحيض عن طهر كثير غالباً، فلو اعتبر هو فاصلاً، يتصور معه وجود الحيض، فاحتيج إلى الحد الفاصل بين القليل والكثير، بقدر الكثير بثلاثة أيام، لأن الكثير يثبت بالجمع، وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة. إلا أن الطهر إذا كان أقل من الدمين، لا يعتبر فاصلاً، وإن كان الطهر ثلاثة أيام فصاعداً، لأن الطهر مغلوب، والمغلوب ساقط الاعتبار شرعاً بمقدار الغالب، ولأن من عادة النساء غلبه دمهن على الطهر في زمان حيض، فلو اعتبر الطهر فاصلاً حال غلبة الدم عليه، لا يتصور وجود الحيض أصلاً.

وكذلك إذا كان الطهر مثل الدمين، لا يعتبر هو فاصلاً أيضاً، لأن الدم ساوى الطهر في العدد، فجعل الدم واجباً، لكونه مرقياً في وقته، وكون الطهر مرقياً في غير وقته، إذا لم يبق وقت الحيض، لا وقت الطهر، ولأن الدم يحرم عليها أداء الصلاة، والطهر يسبح بها أداء الصلاة، وتليح مع التحريم إذا اجتمعا، كانت العبرة بالتحريم، فصار الدم في حكم الغالب، فحفظ اعتبار الطهر بمقابله، فلم يصح الفصل بين الدمين.

وأما الطهر إذا كان أكثر من الدمين، يعتبر فاصلاً، لأن الطهر غالب، والعبرة للغالب، وليس من عادة النساء غلبة الطهر على الدم في زمان الحيض، فلو اعتبر الطهر فاصلاً، وخافه هذه لا يؤدي إلى أن لا يتصور حيض أصلاً، فجعل فاصلاً، ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحد الدمين باتفراده حياً، يجعل ذلك حياً وهذا ظاهر، وإن أمكن اعتباره حياً، يجعل

المتقدم حيضاً، لأنه استوفى إمكان الاحتياط، ونزح السائل منها بقوة السيل، وإذا اعتبر المتقدم حيضاً، لا يعتبر الشاخر حيضاً معه؛ لأنه لا بد من وحدة القطع التي بين الحيضتين، وأثله خمسة عشر، ولم يزد.

نوع آخر من هذا الحيض

٨٧٥- قال الأئمة رحمهم الله عليه عن قول محمد بن حمدة الله، إنه إذا ختم الطهران على المرأة، كان واحد منهما يفسخ للفصل بين الدميين، فصار أحدهما لإحاطة الدم بغيره، واستمرته، كعدم الشهر، هل يفتى حكمه إلى الطهر، لأن الأثر قال: أصبح الإمام أبو زيد الكبير، وأمر على المدافعة وحده، فقال: إنه يفتى، وقال الشيخ الإمام لعنه أبو شهر الغزالي: لا يفتى.

صورة ثالثة: مثله، وأب يومين دم، وثلاثة طهر، ويوم دم، وثلاثة طهر، ويوم دم، والاربعاء بعد ذلك، لا يفتى، لأن السنة الأولى صدرت كالدم الشهر، فصار كتابات سنة دم، وثلاثة طهر، ويوم دم، وبعد أبي شهر رحمه الله، حيض السنة الأولى، فأما الأربعة بعدها، لا تكون حيضاً، وجه قول أبي زيد، وأب على التوافق، رحمه الله، وهو أن القطع الأول ساو معلوماً بأنه كعدمه، والمعلوم، هو حكم الدم، فصار من حيث طهره، فأنه سم بوجده، ورات فل السنة حيضاً، ولم رأت كذلك، وأبى السنة الثالثة، كانت له سنة حيضاً، إلا صبح، فكان هذا، وجه قول الإمام الفقيه أبي سهل رحمه الله، وهو أن طهر ثلاثة أيام، سقط اعتبار، لإحاطة الدم بطهره واستوائه، فاعتبر هو حيضاً في حد نفسه، ولا يعتبر هو حيضاً في حق غيره؛ لأنه لم يخال حيضاً نكاحاً، لا يعتبر غيره حيضاً معاً.

قال مستبخر حبيب الله، والأول هو الأصح، لأنهم أجمعوا أن المرأة إذا رأت يوم دم، ويومين طهر، ويوم دم، وخمسة أيام طهر، ويوم دم، كانت العبرة بحيضاً، وله بقا أحد، أظهر يومين ما ستر حيضاً نكاحاً، لا يعتبر غيره حيضاً معاً، وكانت لو رأت يوم دم، وثلاثة أيام طهر، ويومين دم، وثلاثة أيام طهر، فأما الأولى حيضاً بالإجماع، وفي الأربعة الأخيرة خلاف.

٨٧٦- (وكانت لو رأت يوم دم، وثلاثة أيام طهر، ويوم دم، وثلاثة أيام طهر،

ويومين دماً، فالثمة الأخيرة حيض بالإجماع وفي الأربعة الأولى خلاف^(١١)، فإن رأت يوماً دماً، وثلاثة أيام طهرها، ويوماً دماً وثلاثة طهرها، ثم استمر بها الدم، فعلى قول الشيخ الإمام أبي زيد، والشيخ الإمام أبي علي الدقاق: بجر يومان من أول الاستمرار إلى ما سبق، ويكون المشرقة كلها حيضاً عند محمد ورحمه الله تعالى. وعلى قول الشيخ الإمام أبي سهل رحمه الله تعالى، حبسها عشرة بعد اليوم والثلاثة الأولى، فيكون ستة من أول الاستمرار حبضاً عنده.

٨٧٧- ولو رأت في يومين دماً، وثلاثة أيام طهرها، ويوماً دماً، وثلاثة أيام طهرها، ثم استمر بها الدم، فعند الشيخ الإمام أبي زيد، والشيخ علي الدقاق رحمهما الله تعالى، حبسها عشرة من أول ما رأت، فيكون أول يوم من الاستمرار من جملة حبسها، يتم به العشرة؛ لأن الثمة الأولى صارت كدم مستمر؛ لاحتواء الدم والطهر جميعاً، فيتعدى حكمها إلى الطهر الآخر. وعند الشيخ الإمام أبي سهل رحمه الله تعالى، حبسها ستة من أول ما رأت، فلا يكون شيء من أول الاستمرار حبضاً لها، فتصلى أي: إلى موضع حبسها الثاني، لأنه لا يتعدى عبده حكمها إلى الطهر الآخر، وإن صارت هي كدم من أول

نوع آخر في الأوقات والساعات وآخر النهار:

هذا النوع لا يتأثر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإنما يتأثر على قول محمد رحمه الله تعالى، فنقول: وبالله التوفيق.

٨٧٨- يجب أن يعلم بأن الوقت الواحد لا يتكرر وجوده في يوم واحد، كطلوع الفجر وطلوع الشمس (أو إذا كان ابتداء الوقت عند طلوع الشمس، فتنام اليوم والليلة يكون قبيلاً طلوع الشمس)^(١٢) من العدة؛ لأن القبييل اسم الوقت يتصل به الوقت المذكور بخلاف قبل، وبيان: فبين قال لامرأته وقت القسحوة أنت طالق قبل غروب الشمس، فطلقت في الحال. ولو قال: قبي غروب الشمس، لا تطلق حتى تغرب الشمس.

٨٧٩- وإذا عرفت هذا، وحملت عن امرأة رأت الدم عند طلوع الشمس، ثم انقطع دمها، ثم رأت الدم قبيل طلوع الشمس من اليوم الرابع، فعلى أن الثلاثة كلها حيض؛ لأن الكل ثلاثة أيام، وقد رأت الدم فيها في جزئين، فيقتصر الطهر عن ثلاثة أيام، فلم يفصل، وجعل الكل كالدم التواهي. وكذلك لو رأت لدم في اليوم الرابع عند طلوع الشمس، فالكل

(١١) زيد من ب، هـ، ف.

(١٢) ساقط من الأصل، زيد من بقة النسخ.

حيض؛ لأن الكل ثلاثة أيام وساعة. وقد رأت الدم في ساعتين، فيكون الطهر ثلاثة أيام غير ساعة، فجعل كالدّم المتوالي. وإن رأت الدم في اليوم الرابع بعد طلوع الشمس، لم يكن شيء من ذلك حيضاً؛ لأن حكم المدة قبيل طلوع الشمس من اليوم الرابع، فإذا ضمنت إلى ذلك وقت الطلوع وبعد الطلوع، صار ثلاثة أيام وساعتين. والدم وجد في ساعتين، فيبقى الطهر المتخلف ثلاثة أيام، فصار فصلاً، ولهذا لا يجعل شيء من ذلك حيضاً. وإن رأت الدم عند طلوع الشمس، ثم انقطع، ثم رآته من اليوم الرابع عند طلوع الشمس، ثم انقطع ثم رآته من اليوم السابع بعد طلوع الشمس، فالكل حيض؛ لأن الطهر الأول لما فصر عن الثلاث، صار كالدّم المتوالي، فصار الدم غلباً حكماً.

٨٨٠- وإن رأت الدم عند طلوع الشمس، ثم انقطع، ثم رأت الدم في اليوم الرابع قبل طلوع الشمس، ثم انقطع، ثم رأت الدم في اليوم السابع بعد طلوع الشمس، ثم رأت الدم في اليوم العاشر بعد طلوع الشمس، فعند الشيخ الإمام أبي عبد الكبير، وعند الشيخ الإمام الفقيه أبي علي المدائني، رحمهما الله تعالى: الكل حيض [على قول] محمد رحمه الله تعالى؛ لأن الطهر الأول لتصوره عن الثالث صار كالدّم المتوالي، فصار الطهر الثاني مغلوباً، فيتعدى أثره إلى الطهر الثالث، وعلي قول الشيخ الإمام الفقيه أبي سهل الغزالي رحمه الله تعالى، الستة الأولى حيض، وما بعدها ليس بحيض؛ لأن الطهر الثاني ثلاثة أيام، وهو وإن صار مغلوباً بالدم، إلا أنه لا يتعدى أثره إلى الطهر الثالث على ما مر قبل هذا.

٨٨١- حاشا إلى بيان الساعة، فنقول: الساعة اسم لوقت محدد على ما يقوله المتجمعون، فيشمل اليوم واللييلة عندهم على أربع وعشرين ساعة، وثلاثة أرباع الليل حتى يكون سبع ساعات، ويزداد النهار حتى يكون خمس عشرة ساعة. وهذا أمر حقيقي، إلا أنها إذا أطلقت يراد بها في عرف الفقهاء جزء من النهار.

٨٨٢- فلما عرفت هذا، وسئلت عن مستدلة رأت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير ساعتين طهرًا، وساعة دماً، فقول: إن الكل حيض؛ لأن الكلي ثلاثة أيام، فكان الطهر دون الثلاث، فصار كالدّم المتوالي، فإن رأت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير ثلاث ساعات طهرًا، وساعة دماً، لم يكن شيء من ذلك حيضاً؛ لأن الكل دون ثلاثة أيام، إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، فإنه يقيم الأكثر من اليوم الثالث في حق رؤية الدم قائماً مقام كله. وإن رأت ساعة دماً، وثلاثة أيام طهرًا، وساعة دماً، لم يكن شيء من ذلك حيضاً، عند محمد رحمه الله؛ لأن

الطهر ثلاثة أيام فحيض وإن كانت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير سبعة طهر، وساعة دماً، فالحبس حبس؛ لأن لكل ثلاثة أيام وساعة، قد رأت الدم في سبعة، فنقص الطهر عن ثلاثة أيام فكان عدمه من ثلثي وزن رأت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير ساعة طهر، وساعة دماً، وثلاثة أيام طهر، وساعة دماً، وثلاثة أيام طهر، وساعة دماً، وعلى قول الشيخ الإمام الفقيه من زيد الكبر، واشتد الإجماع قدومه أو عدمه في الساعة فرجعه هو الله، الكمال حبس، لأن الطهر الأول انقصور عن ثلاثة، فصار كالدم للثالث، وهذا الطهر الحرام، معناه ما نأثم، فتعدى أثره إلى الطهر الثالث، وعلى قول الشيخ الإمام الحبس أولى سهل، حجه الله، حبسها ستة أيام وساعة من أولها، أنت، لأن الطهر الثاني كالمس، وإن صار مملوئاً، إلا أنه لا يتعدى أثره إلى الطهر الثالث، وأما آخر الشهر، فيحسب ما يذكر من ربيع أو ثلث أو غير.

٨٨٣ - فإذا كانت عن بيعة رأت ربيع يوم دماً ثم يومين وثلاث يوم طهر، ثم ربيع يوم دماً، فقل، لا يكون نس، منه حبس عتق؛ لأن الكمال دون اثنتي عشرة سنين يوم، وإذا رأت ربيع يوم دماً، ثم يومين ونصف يوم طهر، ثم ربيع يوم دماً، فالحبس حبس؛ لأن الكمال ثلاثة أيام، وأصله يومه انقصور، حتى رأت ربيع يوم دماً، وثلاثة أيام طهر، وربع يوم دماً لم يكن نس، من ذلك حبس؛ لأن الطهر ثلاثة أيام، فحسب فصلاً عند محمد، حجه الله، وهذا الشيخ من مسائل لا تقع غالباً، لكن وصفت لتضحية المضر.

نوع آخر مما تقدم من المسائل

٨٨٤ - مبتدئة رأت يوماً دماً، ويوماً طهر، واستمر ذلك شهراً، علمت قول أبي يوسف، رحمه الله، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً، الحرام في جنس هذه المسائل، صح، فإن يرى نوبة الحيض بالطهر وختمه بالخص، فيكون العشر من أولها رأت حيضها، والعشرون طهرها، وثلاث رأت في كل شهر، عيب لتتوي، وأما عن قول محمد، حجه الله، حبسها من أولها ما رأت سبعة، وطهرها أحد عشر، لأن اليوم العاشر الطهر كله، وهو لا يرى ختم الحيض بالطهر.

وبحتاج على قول محمد، رحمه الله، إلى معرفة حكم العشرة، وإلى عدم دفعه شهراً، بينه حكمه شافى فحبس في الشهر الثاني والدلائل طريفة
أحد، أن الأثر من أيامها دم، والشموع طهر، واليوم العاشر من الشموع، فعلم أنه كان طهر، واستعملها في شهر شافى من ما كان في الشهر الأول.

والله اعلم بالصواب، وعليه مدارج هذه النجاشي، فتكون في معرفة حكم
النجاشي ان النجاشي، وطلوعه، وذلك شهر، ونظيره مما يوافق العشرة، وذلك حبيبه، وذلك
في خمسة عشر، وذلك اربعة عشر، وفي معرفة حكم النجاشي ما ذكره، ونظيره مما
في اربعة عشر، وذلك حبيبه عشر، فيكون النجاشي، فيكون غير طهر، وكذلك في معرفة
الشهر الذي، فيجب عند من يحدده انه تسعة من اول ما رآه، وطلوعه احد وعشرون
يوم، وان يوم من ذلك، ويوما طهر، وذلك شهر، وذلك شهر، وذلك شهر، وذلك
انه ايضا، لان عبد الله بن

وإنما آلات معرفة في علم النجوم، فحددتم وظهور، وذلك ثلاثة، أحدهم في شارب
الشمس، وذلك ثلاثة، لأن لا أحد سواه أحسنه، أو ثلاثة في ثلاثة، يكون خمسة، وآخر
الظهور ظهر، ثم بعد يوم دم، فيكون حتم العشرة بدم، وإن أدت معرفة علم النجوم،
فحددتم وظهور، وذلك ثلاثة، وبسره فيسائر الحق النجوم، وذلك عشرة، فيكون ثلاثة،
وآخر أحسنه بظهور، واستغناء عن الشهور النجوم، مثل ما كان في من الشهور النجوم، ويكون
دور هاهنا في الشهور أحسنها، وعشره بظهور، وذلك إن لم يأت به مادام، وبيريد
ظهور، في علم هذه النجوم.

٨٨٨ هـ. إلّا أن تبرير دعا، ويظهر ظنير، واستمر كذلك، فحضرها عثم، ثم أول ما
 نسب، على محمد بن حمزة (الذي حتم العشرة بالمع

[illegible]

تم يقضى بـ خلع الشاهد الثاني، دايكرن، فـ أخته دنا، وطلوها، ودان أربعة، وقضى به جرم، بوفة الشهورس، وذلك خـصة عابر، وكان مشرب، وأخر انصار، وبـ طهر، فـ نصلي إلى حد،

الموافق^(١)، واستقبلها في الشهر الثالث يومان دم، فكان دورها في شهرين، في الشهر الأول عشرة حيض، واثنا عشر يوم شهر، وفي الشهر الثاني ستة حيض بعد يومين مضى، واثنا عشر يوم شهر، وعلى قياس ما قلنا، يخرج ما نأل عن هذا الحيض.

نوع آخر في نصب العادة للنسبثة:

٨٨٦ - يجب أن يعلم نساء النسبثة على وجهين: إما أن يشأت وبلغت بالحيض، أو ابتدأت فبلغت بالخمن، فبدأت بما إذا بلغت بالحيض وبه عنى وجوه: إما إذا رأت دمًا صحيحًا، وظهر أصحاحًا ثم انبثت بالاستمرار، ففي هذا الوجه يعتبر المرنى عادة لها هي: إما أن لا تستمر؛ لأنه لو لم يعتبر ذلك عادة لها ردت هي إلى العشرة والعشرين ولم ترى هي ذلك قط، وكان ردها إلى ما كانت رآته مرة أولى، بخلاف صاحبة العادة إذ رأت بخلاف عادي مرة، ثم استمر به الدم حيث لا يشترط^(٢) عادت إلى المخائف عند أبي حنيفة ومحمد، فحكما فله؛ لأن ذلك لم يعتبر انخاف عادية لها، ردت هي إلى العادة الأصلية، وذلك مربية مؤكدة بالتكرار. أما ههنا محلله

توضيحه: أن الحاجة في حق صاحبة العادة إلى نسخ انعادة الآلى ونصب لعادة الثانية، والشئ إنما ينسخ بآخر مثله أو خوفه لا بما هو دونه، ولثانية دونه الأولى؛ لأن الأولى تأكدت بالتكرار ولثانية لم تأكد، أما في حق المبدئة الحاجة إلى نصب لعادة، فلو لم يعمل المرنى مرة واحدة عادة لها، يحتاج إلى ردها إلى غير المرنى، ولا شك أن اعتبار المرنى أولى من اعتبار غير المرنى.

٨٨٧ - ثم تفسير^(٣) الدم صحيح أن لا يتقص عن ثلاثة أيام، ولا يزيد عن عشرة أيام، ولا يصير دغولًا بالطهر وتفسير الطهر لصحيح: أن لا يكون أقل من خمسة عشر، ولا نهى المرأة في شئ، من الدم من أوله أو أوسطه أو آخره، وإن يكون بين حيضتين، فإذا رأت دمًا صحيحًا وظهر أصحاحًا مرة واحدة على التفسير الذي قلنا، ثم انبثت بالاستمرار، يجعل أيام حيضها زمان الاستمرار، ما رأت من الدم قبل الاستمرار. وأيام طهرها ما رأت من الطهر قبل الاستمرار.

(١) وفي نسخة هذا الموضع.

(٢) هكذا في ب، ط، و، ف، وكان في الأصل و م: لا يستمر.

(٣) وفي ف: تعبير.

وبين ذلك: مبتدئة رأت خمسة أيام دمًا، وعشرين يومًا طهرًا، ثم استمر بها الدم أشهرًا، فغلبها ترك الصلاة من أول الاستمرار خمسة، وتصلى عشرين، وذلك دأبها في جميع زمن الاستمرار.

٨٨٨- الوجه الثاني: إذا رأت دمًا فاسدًا، وطهرًا فاسدًا ثم ابتليت بالاستمرار.

وبين ذلك: مبتدئة رأت أربعة عشر يومًا دمًا، وأربعة عشر يومًا طهرًا، واستمر بها الدم، فغلبها الدم والطهر كلاهما فاسدان، ائتم لمزيدة على العشرة، والطهر للتقصان عن خمسة عشر، فيجعل كأنها ابتليت بالاستمرار من الابتداء، فيجعل حيضها عشرة من أول ما رأت أربعة عشر دمًا، وبقيّة الشهر وذلك عشرون (طهرها^(١)) ومعا ثمانية عشر إلى زمان الاستمرار، فيجعل من أول الاستمرار يومين من مهرها، فتصلى في هذين اليومين، ثم تقعد عشرة وتصلى عشرين، وذلك دأبها.

وكذلك إذا كان الدم خمسة عشر، والطهر أربعة عشر، يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت خمسة عشر يومًا دمًا، وبقيّة الشهر وذلك عشرون، طهرها ومعا تسعة عشر، فيجعل من أول الاستمرار يومًا من طهرها، فتصلى فيه، ثم تقعد عشرة، وتصلى عشرين. وكذلك إذا كان الدم ستة عشر، والطهر أربعة عشر، يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت الدم ستة عشر، وبقيّة الشهر وذلك عشرون، طهرها ومعا عشرون، فتكون الاستمرار في هذه الصورة يومين ابتداء حبسها، فتدع الصلاة عشرة أيام من أول الاستمرار، وتصلى عشرين، وذلك دأبها.

ثم نسوق المسألة هكذا إلى أن تقول: الدم ثلاثة وعشرون، والطهر أربعة عشر، ثم استمر بها ثلثم، فحين العشرة من أول ما رأت حيض، وما بعد ذلك ابتداء طهرها، وفدرأت في ثلاثة عشر يومًا دمًا معها، بقى إلى تمام طهرها سبعة أيام، ضمن الأربعة عشر التي هي طهر سبعة أيام طهرهاوسبعة من موضع حبسها الثاني، ولم ترى فيه شيئًا جاء، لاستمرار، وقد بقى من موضع حبسها الثاني ثلاثة، والثلاثة حبس كامل، فتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة، ثم تصلى عشرين، ثم تدع الصلاة عشرة، ثم تصلى عشرين، وذلك دأبها.

فحين كان الدم أربعة وعشرين: والمسألة بحالها يعنى: والطهر أربعة عشر، ثم استمر بها الدم، ستة من طهر أربعة عشر بقيّة طهرها، بمى ثمانية أيام من موضع حبسها الثاني، ولم ترى فيها دمًا، ثم جاء الاستمرار، وقد بقى من موضع حبسها الثاني يومين، فلا يكون

حيضها، وهذه امرأة لم ترى [معداً]، فتصلي إلى موضع حيضها الثاني، وذلك اثنان وعشرون يوماً من أول الاستمرار، ثم تضع الصلاة عشرة، وتصلي عشرين، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومحمد رحمه الله تعالى يقول: بالإبدال على ما يأتي بيانه بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: (ينقل العادة) لعدم الرؤية مرة، حتى إن على قوله في هذه الصورة، المرأة تستأنف الحساب من أول الاستمرار، فتدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة، وتصلي عشرين، وتقل عاداتها من حيث انكسار العدد على حاله، وهكذا كل امرأة لم ترى في موضع حيضها مرة، ثم استمر بها الدم، إنها تستأنف الحساب من أول الاستمرار، فيجعل حيضها من أول الاستمرار، فيستقل المكان والعدد على حاله.

٨٨٩- الوجه الثالث، إذا رأت دمًا فاسدًا، وطهرًا صحيحًا من حيث الظاهر

ويبان ذلك: مبتدئة وأت أحد عشر يومًا دمًا، وخمسة عشر يومًا طهرًا، ثم استمر بها الدم، قالتم ههنا فاسد، لكونه زائدًا على العشرة، والطهر صحيح ظاهرًا، لأنه استكمل خمسة عشر يومًا، إلا أنه مسد معتبر، لفساد الحيض؛ لأنها صلت في أول يوم منه بالدم، فعلى قول محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله تعالى، يكون حدها عشرة من أول ما رأت، وطهرها عشرون، كما لو بلغت واستمر بها الدم ومضى من طهرها ستة عشر، اليوم الحادي عشر من الدم، وخمسة عشر بعد ذلك ثم ترى فيها الدم جاء الاستمرار، وقد بقي من طهرها أربعة، فتصلي أربعة من أول الاستمرار، ثم تدع الصلاة عشرة، ثم تصلي عشرين.

وعلى قول الشيخ الإمام القفيع أبي علي المديني رحمه الله تعالى: حيضها عشرة، وطهرها ستة عشر، وقد مضت ستة عشر يومًا، فتدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة، وتصلي ستة عشر، وذلك لأنها وجه قول أبي علي للفقهاء رحمه الله تعالى: أن مدة الدم في اليوم الحادي عشر لم يؤثر في الدم، حتى جعلت العشرة عادة لها في الحيض في زمان الاستمرار، فكذلك لا يؤثر في الطهر؛ لأن المقصد واحد، فإذا لم يؤثر في جنسه، لا يؤثر في خلاف جنسه من الطريق الأول. وجه قول محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله تعالى: أن اليوم الحادي عشر من الطهر لا من الحيض، يرؤية الدم الفاسد يؤثر في الطهر.

٨٩٠- الوجه الرابع: إذا رأت دمًا صحيحًا، وطهرًا فاسدًا واستمر بها الدم.

(١) هكذا في الأصل، وكذا في الأصل مرة.

(٢) ساقط من الأصل، ويد من آخر، وفي بواب: يفل العدة.

بيان ذلك : مبثثة رأت حمسة أيام دمًا ، وأربعة عشر يومًا طهرًا ، ثم استمر بها الدم ، فحبسها خمسة ، وطهرها بقية الشهر خمسة وعشرون يومًا حاءً للاستمرار ، وقد بقي من طهرها أحد عشر يومًا من أول الاستمرار ، فتصني أحد عشر يومًا من أول الاستمرار ، ثم تنع الصلاة خمسة ، وتصلّي خمسة وعشرين وذلك دأبها .

٨٩١ - انوحه طحاص : إذا رأت دمًا وطهرًا ، كن واحد منهما صحيح من حيث الظاهر ، ولكنه فاسد بطريق الضرورة ، فلا [يصلح] للنصب العادة .

وبيان ذلك : مبثثة رأت ثلاثة أيام دمًا ، وخمسة عشر يومًا طهرًا ، ثم يومًا دمًا ، ثم يومين طهرًا ، واستمر بها الدم ، فهنا وجد دم صحيح في الظاهر وهي ثلاثة أيام ، وطهر صحيح في الظاهر وهو خمسة عشر يومًا ، ولكنها لما رأت يومًا دمًا بعدها ، ويومين طهرًا ، لا يمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضًا ؛ لأن خميتها بالطهر .

ومحمد رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ، ولا وجه فيه إلى الإبدال ؛ لأنه لا يبقى بعد الإبدال إلى موضع حبسها لتنفى طهر خمسة عشر يومًا ، فلا يجوز الإبدال في مسألة على ما يأتي بيانه بعد هذا ، فتصلي هي في هذه الأيام ضرورة ، فيفسد به ذلك الطهر ؛ لأنها صلت فيه بالدم ، ويخرج من أن يكون صالحًا لنصب العادة ، فيكون حبسها ثلاثة أيام ، وطهرها بقية الشهر سبعة وعشرون ، وقد قضى منه ثمانية عشر يومًا ، فتصلي من أول الاستمرار تسعة أيام ، ثم تدع الصلاة ثلاثة ، وتصلّي سبعة وعشرين ، وهذا الذي ذكره بقول محمد رحمه الله تعالى . وأما عليّ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : لما رأت بعد طهر خمسة عشر يومًا دمًا ، ويومين طهرًا ، واستمر بها الدم أمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضًا ؛ لأنه يرى ختم الحيض بالطهر ، وإذا كان بعده دم ، فجعلنا تلك الثلاثة حيضًا ، فلم يفسد الطهر بل بقي صحيحًا ، فيجعل عادتها في الدم ، والطهر ما رأت ، وقد وافق ابتداء الطهر ابتداء الاستمرار . فتصني من أول الاستمرار خمسة عشر يومًا ، وتدع الصلاة ثلاثة ، وذلك دأبها .

٨٩٢ - ولورأت في الابتداء أربعة أيام دمًا ، وخمسة عشر يومًا طهرًا ، ثم يومًا دمًا . ويومين طهرًا ، ثم استمر بها الدم ، فهنا الطهر صحيح صالح لنصب العادة ؛ لأن بعده دم . ويوم . وطهر يومين ، ويوم من أول الاستمرار تمام الأربعة ، فابتداء الحيض الثاني وختمه بالدم . فيمكن أن يجعل ذلك حيضًا ، يبقى الطهر على الصحة . فيصبح لنصب العادة ، فتدع الصلاة

(١) هكذا في بقية النسخ ، وكذا في الأصل : جمع

(٢) وفي بقية النسخ : يوم دم .

من أول الاستمرار يوماً، ثم تصلي خمسة عشر، ثم تدخ الصلاة أربعاً، وتصلي خمسة عشر، وذلك دأبها في زمان الاستمرار، وهذا على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

٨٩٣- فإن رأت الدم عشرًا، والطهر خمسة عشر، ثم الدم يوماً، ثم الطهر ثلاثة، ثم الدم يوماً، ثم الطهر ثلاثة، سم استمرار الدم، فعنى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا بمنزلة ما لو رأت ثلثم عشرًا، والطهر خمسة عشر ثم استمرارها اثم، فيجعل حبسًا من أول الاستمرار عشرة، والطهر خمسة عشر. وما على قول من رآه رحمه الله تعالى. فقد احتجفت المشايخ بعن الإمام أبو زيد الكبير، والشيخ الإمام أبو علي الشافعي، والشيخ الإمام أبو سفيان الثوري، رحمهم الله تعالى. قال الشيخ الإمام أبو زيد أبو عني رحمهما الله تعالى: يحسب من أول الاستمرار يومين، ويقسم إلى ما رأت بعد خمسة عشر، فيصير العشرة بعد الخمسة عشر،^(١) حبسًا، فيصلي اليه عليه، وتدخ الصلاة من أول الاستمرار يومين، ثم تصلي خمسة عشر، ثم تقعد عشرة، ثم تصلي خمسة عشر، وذلك دأبها. وعلى قول الشيخ الإمام أبي سفيان رحمه الله تعالى، تقعد من أول الاستمرار ساعة، ثم تصلي خمسة عشر، ثم تقعد عشرة، ثم تصلي عشرين، وذلك دأبها.

٨٩٤- فإن رأت ثلاثة أيام دمًا، وخمسة عشر يومًا مهرًا، ويومًا دمًا، وخمسة عشر يومًا طهرًا، ثم استمرارها الدم، فهذه امرأة رأت دمًا صحيحًا، وطهرًا فاسدًا؛ لأن الدم المختل من الطهرين لا يصلح حبسًا؛ لأنه قصر عن ثلاثة أيام، ويقصد الطهر؛ لأنه صار مشروبًا بدم أمرت بالحضة فيه، فيكون أيام حبسها ما رأت ابتداء، وذلك ثلاث أيام، مهرها بقية الشهر سبعة وعشرون، فنقول: موضع حبسها الثاني من ثلاثين إلى ثلاثة وثلاثين، ومن ابتداء ما رأت إلى يوم الاستمرار أربعة وثلاثين، فقد مضى أيام حبسها انشأت بكملها ولم ترى فيها شيئًا، فتستقل عادتها من حيث المكان، والعقد على حاله. عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، فتستأنف الحساب من أول الاستمرار، فتقعد ثلاثة، وتصلي سبعة وعشرين. وذلك دأبها في زمان الاستمرار.

٨٩٥- وإن رأت ثلاثة أيام دمًا، وخمسة عشر يومًا طهرًا، ويومًا دمًا، وأربعة عشر يومًا مهرًا، ثم استمرارها الدم، فهذه امرأة رأت دمًا صحيحًا وطهرًا صحيحًا، ثم رأت دمًا فاسدًا وطهرًا فاسدًا؛ لأن الطهر الثاني لم كان أقل من خمسة عشر. لم يعم وصار كأنها رأت ثلاثة أيام دمًا، وخمسة عشر يومًا مهرًا، ثم استمرارها الدم، فيجعل ذلك عادة لها في زمان

الاستمرار ، ويجعل بعد ظهر خمسة عشر ، ثلاثة أيام من حيضها ، وخمسة عشر يوماً من طهرها ، ومن بعد صهر خمسة عشر إلى يوم الاستمرار خمسة عشر ، فجاء الاستمرار وقدمت من طهرها الثاني ثلاثة ، فتعنى من أول الاستمرار ثلاثة أيام غيبة دهرها الثاني ، وثلاثة عشر ، وتصل خمسة عشر ، وذلك وثلاثاً .

بخلاف ما إنشأت ثلاثة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهرها ، م يوماً دماً ، وخمسة عشر يوماً طهرها ، فإن هذا جعلنا حيضها ثلاثة أيام ، ومهرها بقية الشهر سبعة وعشرين ، لأن هذه الطهر الثاني لم يصر إلا ككلمة تنوحي : لأنه بلغ خمسة عشر ، وصار فصلاً بين دم يوم ويوم الاستمرار ، ودم يوم لا يمكن أن يجعل حيضاً ، فتصل فيه ، فيفسد الطهر الأول فكان هذا اليوم ، لأنه ضامه دماً أعرت بالصلاة فيه ، أما أن يصر الطهر الثاني ككلمة آخرتي فلا ، أما ههنا الطهر الثاني فصر عن خمسة عشر ، وهو ككلمة آخرتي ، فهو افتراق .

٨٩٦- هذا إنشأت دماً وطهرها ، فأما إنشأت دماً صحاحاً وأطهرها ، ثم استمر بها الدم ، فإنه غلب على وجوده .

٨٩٧- الأول : أن ترى دميين متفقين وخطين متفقيين ، نحو أن ترى ثلاثة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهرها ، وثلاثة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهرها ، ثم ستر بها الدم ، ففى هذا الوجه ، قدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة ، وعنى خمسة عشر ، لأن ما زلت صارت عدة فدية لها بالكرار ، ولو كسرت وأنه مرة واحدة ، ثم تكرر عدة لها فى زمان الاستمرار ، فإذا رأت مرتين أولى .

٨٩٨- الوجه الثاني : إذا زلت دميين مختلفين وطهوريين مختلفين ، بأن رأت ثلاثة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهرها ، وأربعة أيام دماً ، وستة عشر يوماً طهرها ، ثم ستر بها الدم ، لا رواية فى هذا الفصل ، قد اختلف الشيخ فيه .

قال الفقيه محمد بن إبراهيم المينانى رحمه الله تعالى : انتهى ما رآته فى هذه المسألة عنى ما رآته فى امرأة الأولى ، وتفسير ذلك : أنها رأت أربعة أيام دماً ، وثلاثة من ذلك مدة حيضها ، واليوم الرابع من حساب طهرها ، لأنها تترك الصلاة فيه ؛ لرواية الدم ، فلما طهرت ستة عشر ، فأربعة عشر فيها تمام طهرها ، ولم يبق مدة حيضها ، فلا تترك الصلاة فيه ؛ لأن ابتداء الحيض بالصر لا يكون . فجاء الاستمرار ، ولم يبق من مدة حيضها يوم ، واليوم الواحد

(١) سكنوا فيه الشيخ ، وكان من الأهل : أنه جبر .

(٢) ومن رواية الشيخ : من .

لا يكون حيضها، فنصلي إلى موضع حيضها الثاني، وذلك ستة عشر، ثم بعد الصلاة، ونعطي خمسة عشر أبناً، ووجه قوله: أن المرة الواحدة هي حتى المتعددة لصب العادة كالمرتين في العادة، فصار ما رآته أول مرة عادة لها، وبخاصة العادة بنى عند الاستمرار ما لم يوحدهم ينقضها، كما إذا كانت ذات، وأما - رابين - وأما يوحدهما ينقضها؛ لأنها أم ثوري، يخالف عما فيها مرنين.

وقال الشيخ الإمام الفقيه أبو محمد سعيد بن مراحم السمرقندي رحمه الله تعالى: لا تنقض ما رآته في المرة الثانية على ما رآته في المرة الأولى، ولكن تستأنف الحساب، وتبنى في زمان الاستمرار على أقل المرنين. ووجه قوله: أن ما رآته أول مرة، ثم بعد عاده لها - لأن العادة مشقة من العود ولا عود في حق المرأة أبداً إلى - ولا يرد به بخلاف ما إذا رأت الأول مرنين، والثاني مرة واحدة، ثم جاء الاستمرار حيث أقالوا - تنقض الثاني على الأول؛ لأن ذلك ما رآته أول مرة صار عادة لها بالثبوت، فجاء أن تنقض الثاني على الأول، فما هي بخلافه، وفي ذلك تستأنف الحساب من أول الاستمرار، فتبنى على الأقل مرنين؛ لوجود الأقل في الأكثر، فنقض من أول الاستمرار ثلاثاً، ونعطي خمسة عشر، وذلك لأنها.

وهذا الاختلاف: إنه يثنى على قول محمد بن حمزة، وأنا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: تنقض في زمان الاستمرار على ما رآته آخر مرة؛ لأن عاده تستقل برؤية المخالف مرة. وأكثر ما هي أن ما رآته أول مرة صارت عادة لها؛ لأننا انتقلت إلى ما رآته آخر، فتبنى الأمر في زمان الاستمرار على ما رآته آخر.

٨٩٩- الوجه الثالث: أن ثوري ثلاثة دماء مختلفة، وثلاثة أظفار مختلفة كتبها سبعاً، بأد رأت الدم ثلاثة، والظهر خمسة عشر، ثم رأت الدم أربعة، والظهر ستة عشر، ثم رأت الدم خمسة، والظهر سبعة عشر، وفي هذا الوجه لا نسي المحصر على البعض ولا خلاف. فرفق الشيخ الإمام الفقيه محمد بن إبراهيم الشيباني رحمه الله تعالى على قول محمد بن حمزة الله تعالى: بين هذا الوجه وبين الوجه الثاني من حيث إن هذين رأيت خلاف ما رآته أولاً مرنين، والعادة تستقل برؤية المخالف مرنين. بخلاف الوجه الثاني؛ لأن ذلك رأت المخالف مرة واحدة.

ثم إن لم نبن البعض على البعض في هذا الوجه، ماذا نصنع؟ فنال المقام محمد بن إبراهيم؛ نسي هي أسرها على الأوسط لأعداد، وهو قول أبي مسلم أسعد ابن سبل، وأبي

عصبة سعد بن معاذ المروزي ، وأبي بكر الأعمش رحمهم الله تعالى . وعلى قول أبي عثمان سعد بن مزاحم السمرقندي رحمه الله تعالى ، تنبئ أمرها على أقل المرتين الآخرين . وهو قول أبي يعقوب القزالي ، وأبي سهل وإبنة أبي نصر رحمه الله تعالى .

ونسمة الخلاف لا تظهر في هذه الصورة التي ذكرناها ، فإن أوسط الأعداد في هذه الصورة أربعة وستة عشر ، وأقل المرتين الآخرين أيضاً أربعة وستة عشر ، وإنما تظهر ثمرة الخلاف عند قلب هذه الصورة ، بأن قلت : رأيت خمسة أيام دمًا ، وسبعة عشر يوماً طهرًا ، ثم رأيت أربعة أيام دمًا ، وستة عشر يوماً طهرًا ، ثم رأيت ثلاثة أيام دمًا ، وخمسة عشر يوماً طهرًا ، فعلى قول من يقول بأوسط الأعداد ، تفقد من ابتداء الاستمرار أربعة ، وتصلي ستة عشر ؛ وذلك دأبها . أو على قول من يقول : بأقل المرتين الآخرين ، تفقد من ابتداء الاستمرار ثلاثة ، وتصلي خمسة عشر ، وذلك دأبها^(١) .

وجه قول من قال بأوسط الأعداد : إن المتوسط هو العدل ؛ لأن له حظاً من الجنتين ، وتأكد ذلك بالأثر على ما قال عليه الفصلاء والبلغاء : «خير الأمور أوسطها»^(٢) ، فكان اعتباره أولى .

وجه قول من قال بأقل المرتين الآخرين ، أن أقل المرتين الآخرين تأكد بالتكرار ؛ لوجود الأقل في الأكثر ، فكان اعتباره عادة لها في زمان الاستمرار أولى ، والغنوى على هذا ؛ لأنه أبس على النساء وعلى الفتيين ، فإن على قول من يقول بأوسط الأعداد ، يحتاج إلى حفظ ثلاثة أعداد . وعلى قول من يقول بأقل المرتين الآخرين يحتاج إلى حفظ عشرين ، ولا شك أن حفظ عشرين أبسر من حفظ ثلاثة أعداد

ويجب أن يكون مبنى الحيض على السعة والبسر ؛ لأنه يتعلق بالنساء . وفي عقلهن نوع نقصان ، فلا ترى أن متابعنا رحمهم الله تعالى اختار والغنوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في انتفال العدة [برؤية المخالف مرة ؛ لأنه أبسر عيب] ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

وعلى هذا الاختلاف صاحبة العادة^(٣) ، إذا اختلفت أيامها في الحيض والطهر ، ثم استمر بها الدم ، فعلى قول محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله ينظر إلى أوسط الأعداد الثلاثة

(١) ما نقل من الأصل ، زيد من آب ، ط و ف .

(٢) أخرجه إمام البخاري : ٣٣٠٥ .

(٣) زيد من بغية النسخ .

في آخر الطهر وحبس، وعلى قول أبي عثمان رحمه الله تعالى يظن إلى أن المراد من الأخيرين، وسبأني بيان ذلك بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

وإن الشحيح لإمام الزاهد فخر الإسلام عليّ أبي نؤى رحمه الله تعالى على ما روي
الأعداد إن شاء الله تعالى ذكرها، وإن لم تذكرها فبأنها غير الأخيرة إذا ذكرتها، وإن لم
تذكرها، الأخيرة أحق بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في النفس للعادة مرة على ما يأتى
بإثباته بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

٩٠٠ - الوجه الرابع: إذا رأت خمس متعفن، وظهر من متعفن، ثم رأت بعد ذلك ما
يحافظ لهما، ثم رأت ثلاثة أيام دماً، وخمسة عشر يوماً طهراً، ثم رأت ثلاثة أيام دماً،
وحمسة عشر يوماً طهراً، ثم رأت أربعة أيام دماً، وستة عشر يوماً طهراً، ثم استمر بها الدم،
وهي هذا الوجه على قول أبي حنيفة وسحدر حمهما الله تعالى: تفصل من أول الاستمرار ستة
عشر: لأن عاده، لأنه لا يشغل برؤية الاستمرار، فيجد، البقاء على هذه العادة، فإذا رأت
أربعة أيام دماً، فتلاها من ذلك من حساب حبسها، ويوم الرابع من حساب طهرها، فإذا
رأت بعد ذلك ستة عشر يوماً طهراً، فأربعة عشر من ذلك عام طهرها، ويومها من حساب
حبسها، ولم ترق هي فيها دماً، فلا يمكن اعتبار حبسها، فجاء الاستمرار ودخل من
حبسها يوم، ولا يمكن اعتبار يوم واحد حبسها، فتصل هي إلى موضع حبسها الثاني،
وذلك ستة عشر يوماً، ثم تعد ثلاثة أيام، وتفصل خمسة عشر يوماً، وذلك دأب. وعلى قول
أبي يوسف العادة تشتغل برؤية المضاف مرة، وهو الأذى للفتوى، فتعد من أول الاستمرار
أربعة أيام، وتفصل ستة عشر يوماً، وذلك أمر.

٩٠١ - الوجه الخامس: أن ترى سبع متعفن، وظهر من متعفن، وبينهما ما يحافظ لهما،
ثم رأت ثلاثة أيام دماً، وخمسة عشر يوماً طهراً، ثم رأت أربعة أيام دماً، وستة عشر يوماً
طهراً، ثم رأت ثلاثة أيام دماً، وخمسة عشر يوماً طهراً، ثم استمر بها الدم، وهي هذا الوجه،
شعب من أول الاستمرار ثلاثة أيام، وتفصل خمسة عشر يوماً، ويكون ذلك عادة جعلية لها.

وإنما سميت بهذا عادة جعلية؛ لأنها تكون على الاتفاق، ولكنها ليست عادة لاحتلال
المختلف، سميت بذلك أيضاً؛ لأن اسمها هو عادة جعلية؛ لأنها لو رأت المتعفن على
الولاء. إن كان ذلك عادة أصيلة لها، قد كان بينهما ما يحافظ لهما، يجعل ذلك عادة لها على
نحو أن عشر مائة آخر كالتسوية إلى ما رآته أولاً، ما يسمي من الموافقة، فتدكد هي
بالتكرار، وتعتبر عادة لها في زمان الاستمرار، وتفسر العادة جعلية؛ لأنها ما يأتى بعد هذا

على سبيل الاستقصاء، فإن شاء الله تعالى.

وهذه التكاليف، يلزم بها جراح إليه، قد يخرج المأذة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، لا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ لأن على قوله العادة تنقضي برؤية المخالف مرة، ويكون ذلك عادة أصبية، فحين رأت أبو مرة ثلاثة وخمسة عشر، صار ذلك عادة أصبية لها، فإذا رأت بعد ذلك أربعة وستة عشر - صار ذلك عادة أصبية لها، فإذا رأت بعد ذلك ثلاثة وخمسة عشر، صار ذلك عادة أصبية لها^(١)، فتبين عليها في زمان الاستمرار وأنه أعلم -.

٩٠٦- هذا الذي ذكرنا إذا ما انزلت ويلف بالحيض، فأما إذا اشتدت ويلفت بالحيض، وقد يكون ذلك، بأن حلت من زوجها قبل أن تحيض، فيكون يلزمها دخول، وهو إذا تمت واستمر بها الدم، فقامها أربعين يوماً عدت، وعند التماس رجعه الله تعالى ساعاً، هو يعتبر في النفس؛ لكونه متبغثاً به، ونحو يعتبر أكثرها للإمكان، لأنها مبتدئة في حق النفس، ألا ترى أن في حق المبتدئة بالحيض اعتبرها أكثر الحيض وهي عشرة، إذا استمر بها الدم لوجود الإمكان، فكذا في حق التماس. ولأن العدة قد سقطت عنها برؤية دم التماس بيمين، فلا يرتفع استقوط إلا سفين مثله، ولا يقين حمل الأربعين، وبعد الأربعين يجعل عشرين يوماً ظهراً؛ لأنه لا ينوئ في نفس وحيض لا يظهر بينهما، كما لا ينوئ في حيض لا ظاهر بينهما.

فإنما قدرنا الطهر بالعشرين في حقها؛ لأن العشرة، الأخيرة من التماس، استحدثت العشرة الأولى من الشهر الثاني، ونحو هاتين العشرة من الشهر متحقة بالحيض، كما في ابتدئته بالحيض إذا استمر بها الدم، كان الباقي من الشهر - وذلك عشرين - طهرًا، فكذا إذا استحدثت بالتماس؛ لأن التماس تغير الحيض^(٢) ثم بعد ذلك حبسها عشرة؛ لأنها مبتدئة في حق الحيض، وظهرها عشرون، وذلك لأنها.

٩٠٧- وكذلك لو طهرت بعد الأربعين يوماً، أقل من خمسة عشر يوماً، ثم استمر بها الدم، كان الجواب كما قلنا؛ لأن هذا طهر قاصر، لا يصلح للفصل بين الحيض والتماس؛ فكان حاله التماس، فإن طهرت بعد الأربعين خمسة عشر يوماً، ثم استمر بها الدم، فإنها تدخ العدة من أول الاستمرار عشرة أيام، وتبقى خمسة عشر يوماً؛ لأن طهر خمسة عشر يوماً طهر صحيح، فيصير عدة الله - بالمرء الواحدة، ولا عادة لها في الحيض، فيكون حبسها عشرة

(١) ويد من بقية التسع

(٢) ساقط من الأصل، وإن استمر ٥٥ من بقية التسع

أيام، فتدعى الصلاة من أول الاستمرار عشرة أيام، وتصلّى خمسة عشر يوماً، ويكون دورها في كل خمسة وعشرين يوماً.

٩٠٤ - ثم نسوق المسألة إلى أن نقول: ظهرت بعد الأربعين أحدًا وعشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فلا روية في هذه الصورة، وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، فقال محمد بن إبراهيم المدايني رحمه الله تعالى: تدعى الصلاة من أول الاستمرار تسعة أيام، وتصلّى أحدًا وعشرين يوماً، وذلك دأبها. قال: لأن مهر أحدًا وعشرين يوماً طهر صحيح، وهادتها في الظهر والغيض على ما عليه انقلاب يوجب في كل شهر، فإذا حصر أحدًا وعشرين يوماً طهرًا، لا يبقى للغيض إلا تسعة أيام. وقال أبو عثمان سهدي من مزايم الله وفضل رحمته الله تعالى: تدعى الصلاة من أول الاستمرار عشرة أيام، وتصلّى أحدًا وعشرين يوماً، ويكون دورها في كل أحد وثلاثين يوماً، قال: لأن أكثر الخيض هو عشرة أيام، معلوم في نفسه، فلا ضرورة إلى تقسيمه بقية الشهر بخلاف الظهر، إذ ليس لأكثر الظهر شأنة معلومة، فإذا نعين بعض الشهر للغيض، تعين البقي لظهور. قال النسب السهر الشهد رحمه الله: هذا القول أتبع بمذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهرًا، فبني به.

٩٠٥ - ثم نسوق المسألة إلى أن نقول: ظهرت بعد الأربعين سبعة وعشرين يوماً، ثم سمر بها الدم، فعنى قول محمد بن إبراهيم رحمه الله حيضها من أول الاستمرار ثلاثة (لأنه هو الباقي من الشهر، فيمكن أن يجعل حيضها فتدعى الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة) أيام، وتصلّى سبعة وعشرين يوماً، وذلك دأبها.

[وعنى قول أبي عثمان رحمه الله: حيضها من أول الاستمرار، فتدعى الصلاة من أول الاستمرار عشرة أيام، وتصلّى سبعة وعشرين يوماً، وذلك دأبها] ويكون دورها على قول أبي عثمان في كل سبعة وثلاثين يوماً، فإنه ظهرت بعد الأربعين ثمانية وعشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فقهنا حيضها من أول الاستمرار عشرة أيام، ودورها في كل ثمانية وثلاثين يوماً بالاتفاق، لأنه لم يبق من الشهر ههنا، ما يمكن أن يجعل حيضها، مر جعنا إلى أكثر الخيض، وتركنا معنى اجتماع الغيض والظهر في شهر واحد على قول من قال بذلك في

الفصل المتقدم

٩٠٦ - فإن رأيت بعد ما وُلدت أحدًا وأربعين يوماً دمًا، سم خمسة عشر يوماً صهرًا، سم

(١) يدل من لغة صحيح.

(٢) يزيد من لغة صحيح.

استمر بها الدم، فعلى قول محمد بن إبراهيم، وأبو الأبرع، وطاهره، عشرون يوماً لأنها سبقت من اليوم الحادي والأربعين بالدم، فصعد طهر خمسة عشر يوماً، فلا يصح لأحد من العلماء، فضلاً عما لو كانت واستمر بها الدم، وما يحتمل ثمانية أو بعون يوماً، وبعد الأربعين يجعل عشرون يوماً نظيره، وبعد ذلك عشرة أيام غيبها، ومن بعد الأربعين إلى وقت الاستمرار ستة عشر يوماً، بقي إلى تمام طهره أربعة أيام، ومن ابتداء الاستمرار يصلى أربعة أيام، وتذرع الصلاة عشرة أيام، ثم تصلى عشرين، ثم تلح الصلاة عشرة أيام، وذلك دأبها. وعنى قول الشيخ الإمام نفعه أبي على التذرع رحمه الله تعالى، طهرها ستة عشر يوماً، وحيضها عشرة أيام، فصر الأول الاستمرار تلح الصلاة عشرة أيام، وتصلى ستة عشر، وذلك دأبها.

نوع آخر في الانتقال:

٩١٧- يجب أن يعلم بأن الانتقال نوعان: انتقال الحيض عن موضعه، وانتقاله من عهده، فصورة انتقال الموضع: أن يكون لها أيام حبيص معروفة، فلا ترى هي في موضع حيضها مرتين على التوالي، فينقل حيضها عن موضعها، والعدد على حاله، وتختلف الحساب من أسرع ما يمكن، وهذا لأن الموضع إما أن يعاد عهده في الحيض لردئها بالدم فيه مرتين على التوالي أو مرة واحدة، لأن العادة مشتقة من العود مرة بعد أخرى، فبعد لم ترقى موضع حيضها مرتين على التوالي، فقد عاودها الطهر في أيامها، وعادها الدم في غير أيامها، فيجب نقل موضع الحيض إلى موضع آخر، ويجب استئناف الحساب؛ لأن هذه عادة جديدة غير العادة الأولى، وقد بطلت العادة الأولى يجب استئناف الحساب من أسرع ما يمكن؛ لأن الأصل في الغضب بالحبيص غير المعروف، الغضب بالسرع ما يمكن، قياساً على التي تلح مباح النساء، إذ أوفدت الدم أو ما رأت، وإياه يحكم له، بإخراجه من الحال، وإن أمكن القضاء به من بعد.

وبإذن هذا: امرأة كان أيام حيضها ثلاثة، وأتم طهرها خمسة عشر، مرأت ثلاثة أيام دفماً، ثم طهرت أربعة وعلاو، يوماً، ثم استمر بها الدم، فتقول: مرجع حيضها الأول من خمسة عشر إلى ثمانية عشر يوماً، ومرجع حيضها الثاني من ثلاثة وثلاثين إلى ستة وثلاثين يوماً، فإذا طهرت أربعة وثلاثين يوماً، ثم استمر بها الدم، فهذه امرأة لم ترقى في موضعها مرة أصلاً، ويصح في موضع حيضها الناس يومان، ومنس يوم، ويوم واحد لا يذكر أن يعدل

حيضها، فلم تر الحيض هي في موضعها مرتين، فانتقلت عادتها من حيث الموضع، والعدد على حاله، فستأنف أها الحائض من أسرع ما يمكن، وذلك لمن أول الاستمرار، فنُدع الصلاة من أول الاستمرار^(١) ثلاثة أيام، ثم نصلي خمسة عشر يوماً، ثم ندع ثلاثة أيام، ونصلي خمسة عشر يوماً، وذلك دأبها.

وكما تنتقل العادة في الحيض بعدم الرؤية في موضعه مرتين، تنتقل بعدم الرؤية في موضعه مرة، والعدد على حاله، عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعليه الفتوى، وعلى قوله لا تنفص مسائلي الإبدال؛ لأن مسائل الإبدال إنما تنفص على قول من لا يرى الانتقال بعدم الرؤية مرة.

٩٠٨ - صورة انتقال العدد: أن يكون لها [أيام]^(٢) معروفة في الحيض والطهر، قرأت خلاف عادتها مرتين متفتتين على الولاء، فإنه ينتقل عادتها في الحيض والطهر عن موضعها وعددها، وتصير عادتها ما رأت مرتين في الحيض والطهر بلا خلاف؛ لأن العدد الأول إنما صار عادة لها لرؤيتها ذلك مرتين متفتتين على الولاء، فإذا رأت خلاف ذلك مرتين، فقد زال ما ثبت لها به العادة الأولى، ووجد مثل ذلك في حق الثانية، فتصير الثانية عادة لها، ويبطل الأولى حتى ترد عند الاستمرار إلى ما رآته آخرها، وإن رأت خلاف عادتها الأصلية مرة، ثم استمر بها الدم، لم تنتقل عادتها إلى ما رآته آخرها في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمهم الله تعالى. وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: قل وجه ظاهر الروايات: أن الأولى صارت عامة نها؛ لتأكدتها بالتكرار على الولاء، ولم يوجد التكرار في الثانية، فلم تكن الثانية مثل الأولى، بل كانت دونها، فلا يهمل بها الأولى.

وجه رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن القياس ما قاله، إلا أني استحسنت هذه تيسيراً للأمر على النسوان؛ لأن العادة الأصلية إذا لم تنقص برؤيتها خلافها مرة، استأنجت هي إلى حفظ ثلاثة دماء وثلاثة أطهار [إن كانت رأت دماء وأطهاراً] مخشقة، على قول من يقول بالوسط الأعداد، وإلى حفظ دمين وطهرين على قول من يقول بأقل الدمين الآخرين، وإذا انتقلت مدتها إلى الأصلية برؤية للحائض مرة واحدة، فحتاج هي إلى حفظ دم واحد وطهر واحد، ولا شك إن حفظ الشيء الواحد أبسر من حفظ الشيء أو الثلاثة، وكثير من

(١) هكذا في بقية النسخ، وكذا في الأصل: من وقت الاستمرار.

(٢) هكذا في أ، ب، م، ف، هـ، و، ع: عادة.

(٣) زيد من ب، هـ، ف.

المصنف رحمه الله تعالى: فتروا رواية بشر بن الزبير عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، يروي نفسه به أيضاً - رحمه الله - .

والماتصل بهذا النوع معرفة أنواع العادة:

٩٠٩- فقول: لعادة ثلاث أو عدة، جعلية، فلعادة الأصلية أن ترى دمياً متغيراً، وطهرين مائة على التوالي، أو عدة منفعة، وأظهره مائة على التوالي.

٩١٠- وللعادة جعلية أنواع: جعلية في حق الطهر والدم جميعاً، وذلك بأن ترى أظهراً مختلفة ودماء مختلفة، أو ترى دمياً متغيراً، وطهرين متغيرين، وبينهما مخالفة، ثم استمر بها الدم، فيجب البناء، إما على أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، أو على أقل الأثنين الآخرين على حسب ما اختاروا، فيسمى ذلك عادة جعلية في الدم والطهر جميعاً.

٩١١- وجعله في حق [الطهر دون الدم، بأن ترى حتى أظهره أو عدة، أو ترى الطهرين متغيرين، وبينهما صهر بخلافهما، ثم استمر به الدم، فيجب البناء في حق الطهر على أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، أو على أقل لمزتين الآخرين، فتصير عامتها في الطهر جمعية.

٩١٢- وجعله في حق الدم دون الطهر، بأن ترى دماء مختلفة أو دمياً متغيراً وبينهما دم بخلافهما، ثم استمر بها الدم، فيجب البناء في حق الدم على أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، أو على أقل لمزتين الآخرين، فتصير عادتها في الدم جعلية، وهذا لأن الزيادة منسقة من العود، ومطلق العود إنما ينطلق على العود على التوالي، ومعنى، فإن التغيرات الدماء والأطهار بالعود، فالعود في أوسط الأعداد، وأقل المزتين الآخرين على حسب ما اختاروا، وحديث حيث المسمى دون الاسم، وكذلك في حق الطهرين والدم: بينهما مخالفة، فالعود في حق أنفسى، إن رجعت سبب، لم يوجد التوالى، فلو جرد بعض ما استثنى منه لعادة اعتبرها عادة عند الضرورة، ولعدم بعض ما استثنى منه "عادة ما سببها عادة" أصابة، بل سميتها عادة جعلية.

٩١٣- وهذه عادة الجمعية إما غير ثبت علم، العادة الأصلية، ثم جاء الاستمرار، حل لغرض إعادة الأصابع، لئلا يشك في رجوعه، ثم لا تنفس الأحكام. وقال:

(١) ومن ط: مطلق

(٢) ومن ط: النفس

(٣) مستكرمان، ع، ف.

مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى : تنقضي .

ويبدأ ذلك : إذ المرأة إذا كانت لها عادة أصلية في الطهر والحيض ، فرأت دماء مختلفة وأنفهاداً مختلفة ، ومصب أوسط الأعداد و"أقل المزينين" الآخرين عادة لها ، ثم جاء الاستسار ، فلما بين الأمر في زمان الاستسار على ما جعل عادة لها ، عند مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى ، وعند مشايخ بائع رحمهم الله تعالى : شئ الأمر في زمان الاستسار على ما كانت عادة لها في الأصل .

وجه قول مشايخ بائع رحمهم الله تعالى : إن العادة الجمعية تزيل العادة الأصلية على ما مر ، فلا تنقض العادة الأصلية ، و [لأن] "الجمعية اعتبرت عادة لها بطريق الضرورة ، ليتمكن اعتبار حكم الحيض والظهر في حقها ، مع وجود الثاني لكونه عادة لها بطريق الضرورة ، وهو كونها فرداً ، وإثبات بالضرورة بتقدير بعد الضرورة ، ولا ضرورة في نفي العادة الأصلية لها ، فلا تنقض من هي بها .

وجه قول مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى : أن العادة الجمعية لا تنفك عن تكرار الخلف للعادة الأصلية ، إلا أنه مختلف في نفسه ، ولكن مع اختلافه متفق على مخالفة الأصل ، وكان هذا نقض المكرر بالتكرر ، وإنه جائز ، وهذه العادة الجمعية تنتقض مرة واحدة المخالف مرة بالجمع ؛ لأن العادة الجمعية تزد في حق نفسه ؛ لأنها أوسط الأعداد الثلاثة ، أو أقل المزينين " الآخرين ، والفرد ينتقض بالفرد ، فالخاص : أن العادة الجمعية لا تنفك عن تكرار الخلف للعادة الأصلية لكن يجب تعيين واحد من هذه الأعداد فحسب احتساباً ، ضرورة نصب العادة بها ، وذلك أو أحد فرد في نفسه ، فينتقص بالقرينة ؛ لكونه متلاً له ، ولكن الجملة المخالفة للأصل عدلان في نفسها ، فالتنقض بها العادة الأصلية ، وهذا الكلام في غاية الظهور وبإسهاب أوضح .

(١) وهي م أو

(٢) وهي لغة اسخ : المزين .

(٣) هكذا في أب ، ف ، ط ، و ، م ، وفي لأصل : ورد

(٤) وهي لغة اسخ : المزين .

وما يتصل بهذا النوع من المسائل:

٩١٤ - إذا كان للمرأة عادة أصليّة في الحيض والطهر، ووقعت الحاجة إلى نصب عادة لها برؤية أظفار مختلفة، ودعا مختلف، ونصب أوسط الأعداد عادة لها على قول من يقول به، فوافق ذلك العادة الأصلية، وإنه يطرح المأخوذ، ثم ينظر إلى أوسط الأعداد من الثاني، أو إلى أقلّ المتين^١ الآخرين، فإن وافق ذلك العادة الأصلية، علم أن العادة الأصلية [باقية، فتبنى عليه، وإن لم يوافق هذه العادة الأصلية، علم أن العادة الأصلية] قد بطلت، فيصير المطروح عادة جعلية لها. بيان هذا: امرأة عادت في الحيض عشرة أيام، وهي الطهر عشرون، ظهرت ثلاثين يوماً، ثم رأت الدم عشرة أيام، ثم ظهرت أربعين يوماً، ثم رأت الدم عشرة أيام، ثم ظهرت خمسة عشر يوماً، ثم رأت الدم عشرة أيام، ثم ظهرت عشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فنقول: أوسط الأعداد في الطهر عشرون يوماً، لأنها ظهرت مرة ثلاثين، ومرة أربعين، ومرة خمسة عشر، ومرة عشرين، فعشرون أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، وإنما يعتبر أوسط الأعداد من الأيام الثلاثة التي قبل الاستمرار، لأنه موافق للعادة الأصلية، فيطرح ذلك، فيبقى بعده خمسة عشر، وثلاثون وأربعون يوماً، فأوسط الأعداد منها ثلاثون يوماً، وإنه ليس موافق للعادة الأصلية، فعلم أن العادة الأصلية قد انقضت، لأنها رأت بحالها مرتين، فتبنى على المطروح، وهو دم عشرة أيام وطهر عشرين، فيصير ذلك عادة جعلية لها.

٩١٥ - ولو رأت الدم عشرة أيام، والطهر ثلاثين يوماً، والدم عشرة أيام، والطهر خمسة عشر يوماً، والدم عشرة أيام، والطهر عشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فأوسط الأعداد عشرون، وإنه يوافق العادة الأصلية، فيطرح ذلك، تبقى بعده خمسة عشر، وثلاثون، وبذلك كان في الأصل عادة لها، وذلك عشرون، فألاوسط عشرون يوماً، فعلم أن العادة الأصلية لم تنقض، لأنه لم يجر حلها إلا مرة، فتبنى عليها ما بعدها، فإذا ظهرت ثلاثين يوماً، وعشرون منها زمان طهرها، وعشرة أيام من حساب حيضها، ثم رأت الدم عشرة أيام، وهو ابتداء طهرها، ثم رأت الطهر خمسة عشر يوماً، فعشرة أيام من ذلك حساب طهرها، وخمسة أيام من حساب حيضها، ثم رأت الدم بعده عشرة أيام، فخمسة من ذلك بقية حيضها، وخمسة من حساب طهرها، ثم رأت الدم بعده عشرين يوماً، فخمسة عشر يوماً من ذلك بقية طهرها، وخمسة أيام من حساب حيضها، ثم استمر بها الدم، وقد بقي من مدة

(١) وفيه التصحيح: المتين.

(٢) يريد من قوله: و.

حيثها خمسة أيام. فتتابع الصلاة خمسة أيام من قول الاستسرا: ثم صلى عشرين يوماً، ثم
تابع الصلاة عشرة أيام، وذلك دائماً.

نوع آخر في البدل على قول من يرى ذلك:

٩١٦ إذا كانت للمرأة أيام مبين: أيام طهر معروفة، فلم ترضى من موضع حيضه.
مرفقاً، فزنت تصلي إلى موضع حبصها الثاني، وذلك بدل لها من وقت طهرها وإن رأت الدم فيه،
عند أبي حنيفة رحمه الله، لما فيه من [إيهام نقل] العادة بمرة، وقال محمد رحمه الله: تبدل
أولها بآخرها إذا أمكن ذلك. وبما سب إمكان الإبدال إذا كان يبقى بعد الإبدال إلى موضع
حبصها الثاني طهر خمسة عشر يوماً، أو كان لا يبقى بعد إبداله إلى موضع حبصها الثاني طهر
خمسة عشر يوماً، إلا أنه يمكن أن يجر من موضع حبصها الثاني إلى بقية طهرها ما يتم خمسة
عشر يوماً، ويبقى بعد الجهر^(١) في موضع حبصها الثاني ما كان حبصاً. فإنه يجزئ، لأن معنى
الحضض على الإمكان، وإن موجوداً يباقي بعد الإبدال مدة طهر تام، أو أمكن تنصيصه بالجهر،
وهذا لأن المرأة لا تبني عاداتها على الخيظ على صفة واحدة، ولكنها تتقدم تارة وتتأخر أخرى،
فيعتبر المرئي من مدة حبصها، ما أمكن اعتباره حبصاً من الوجه الثاني.

وكان الشيخ الإمام أبو زيد الكبير والشيخ الإمام أبو يعقوب الغزالي رحمهما الله تعالى
متأخذان بقول محمد رحمه الله تعالى بالتبدل، فلم يعتج إلى الجهر، فإذا احتج إليه لا يأخذان
بقوله. وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو حفص الكبير البجلي والفقيه محمد بن مقاتل الرزازي
ومسجد الله تعالى يقولان: تبدل لهذا بقدر ما ينشئ فيه من الجهر، وكثير من مشايخنا
المشهورين رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى، واختاروا قول الشيخ الإمام
الزاهد أبي حفص الكبير البجلي، ولنفذ محمد بن مقاتل الرزازي، وحبصها لله تعالى.

حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى في نقل البقل أصلاً ما ذكرنا أن من لبس إيهام نقل
انعقاد برؤية المخالف مرة واحدة. وجه قول محمد رحمه الله في إثبات أصل البدل، أن هذا دم
خارج من قبل امرأة في وقتها، فخرجوه عقب طهر صحيح، فيجعل هو حبصها فالأصل، وهو
الدم المرئي في وقتها، وهذا لأن لعالب من عادات النساء أنها لا تدوم على وقت واحد وعلى
عدد واحد، بل تتقدم مرة وتتأخر أخرى، وتزداد مرة وتقص أخرى، ثم يجوز أن يسقط

(١) هكذا في نسخة نسخ، وكان في الأصل: خضر.

(٢) وفي ب: الخروج مقدم الج.

اعتبار العدد بروية المخالفة مرة، وإن المرأة إذا كان أيام حيضها خمسة، ورأت خمسها، واستمر بها الدم إلى العشرة، كانت العشرة كلها حيضاً بالإجماع، وكذا يجوز أن يسقط اعتبار الوقت، متى لم تر في وقتها المعروف مرة دمًا. وما قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - من إسهام القل بروية المخالف مرة، فذلك من حيث الصورة، لا من حيث الحكم؛ لأن البذل يأنشئ موضع الأصل، ألا ترى أن الإمام إذا لم يقرأ في الأوليين من الظهر، وقرأ في الآخرين، فإنه ينتقل قراءته إلى الأوليين، حتى لو اقتدى به رجل في الآخرين، ولم يقرأ فيهما بقضى في ركعة واحدة أو في ركعتين، تعد صلاته خصلها بعير قراءة؛ لا انتقال قراءة الإمام إلى الأوليين، كذا ههنا.

٩١٧- وإذا ثبت الإتيان على قول محمد - رحمه الله - تبطل بها ما أمكن، والإمكان بالطريق الذي قلنا، وإذا لم يبق بعدا لم يبق موضع حيضها الثاني ما يصلح أن يكون حيضاً لا تبطل بها؛ لأن إثبات البذل في هذه الحالة يؤدي إلى إسقاطه ثانياً؛ لأننا ثبتنا سداً لها عن عدلتها الأولى، فإذا لم يبق في موضع حيضها الثاني ما يمكن اعتباره حيضاً، لم توهى الحيض في موضعها مرتين على التوالي، فيجب الانتفال وإبطال العادة الأولى، واستتف الحساب من موضع البذل، فيعد كبذل، لأنه كذا بدلالة العادة الأولى؛ وقد مطلت العادة الأولى، فلم يجوز القول بالعدل في هذه الحالة، فنصل إلى موضع حيضها الثاني، كما قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -.

وجه قول أبي ذر - رضي الله عنه - يعقوبه الغر إلى - رحمه الله - أن القول بالجهر يؤدي إلى محال، وهو إيجاب الصلاة عليها في حالة الحيض، وإيجاب ترك الصلاة في حالة الطهر. بيانه: أن [المجروح] "حيض حقيفة، وإذا صح الجهر بصير هو ظهراً حكماً، فنصلي فيه، والبذل إن كان دمًا فهو في حالة الطهر، إذ العادة لم تستل برويتها خلافها مرة، لا من حيث الموضع ولا من حيث العدد، بقيت هذه الحالة ظهراً حكماً، فلو مسح السدل تركت هي الصلاة فيه، فهو معنى قولنا: إن الجهر يؤدي إلى المحال، وما يؤدي إلى المحال، فهو محال.

ومحمد - رحمه الله تعالى - يقول: في الجهر وقوع الخلل في بعض الحيض، وهو الصلاة في انقضاء الذي نحر، وهي نفق الجهر وقوع الخلل في كل دم البذل، فإنه دم خارج عن القبل في أوانه، فكان حيضاً كالأصل، ويجب ترك الصلاة فيه، فإذا لم يجز ذلك، هي في جميعه، ولا شك أن وقوع الخلل في البعض أهون من وقوع الخلل في الكل.

٩١٨- ثم يجوز أن تدل لها على أيامها أو أقل من أيامها. ولا يجوز أن تبدل لها أكثر من أيامها، إلا أن يكون قبله وحده طهر تام، وهذا لأن البدل في أصول الشرع قد يكون مثل الأصل، كتضمنه المتأخرات وأررشي الجنابات، وقد يكون هو دون الأصل، كاستبعم الذي هو بدل عن الموضوء، فليبدل مثل أيامها، وأقل من أيامها، نظير في الشرع، فيجوز البديل به. أما لا يوجب في أصول الشرع بدل^(١) هو أكثر من البدل؛ فإن البدل لا يربو حاته فظ على حال البدل، فلا يمكن استناده مدلا على الإطلاقي، فإذا كان فيه وبعده طهر ناقص، لم يمكن اعتباره أصلا، فجعل قدر أيامها بدلا لا غير^(٢) لأنه دم حاسد؛ لأنه دم مستحاضة، ولا يراد حيض^(٣) المستحاضة عن أيامها.

وقيل: إذا كان هو تام بين طهرين تامين، بأن كان حيضها ثلاثة أيام، فربما هي عشرة أيام دما ولم تجاوز، كان كنهه حقيقا؛ لأنه دم حار عن الاستحاضة، وكذا هو أصلا لا بدلا.

٩١٩- لم يجوز البديل بعد أيامها كيف ما كان، ولا [يجوز]^(٤) الدل قبل أيامها، إلا أن يكون على إثر طهر تام؛ لأن الظاهر صحيح متى وجد وأبست وجدا، يتوقع بعدها وجود دم حيض عند محمد رحمه الله تعالى؛ فإن من مثله أنه المرأة إذا رأت عشرة أيام دما، حصة قبل أيامها، وخسعة في أيامها، أن كل ذلك حيض، إذا كان ما ظهر قبله وبعده تاما، فإذا انتقصت أيامها، ولم تر فيه ما يكون حيفا، يتوقع منها بعده وجود دم الحيض، فإذا وجد كيف ما كان حكم بالبديل منه، وكذا لدم قبل أيامها، إذا كان على إثر طهر تام؛ لأنه يرقى في وقت كان دم الحيض متوقفا منها لا يجتمع هو حيفا، وحكم بالبديل منه، فأما إذا لم يكن هو على إثر طهر تام، فهو غير مرتضى في وقت كان دم الحيض متوقفا منها^(٥)؛ لأن المرئي بعد الظهر الناقص لا يكون حيفا، ولم يحين مآنتها بعد، فإذا رأت الدم، فقد رآته في وقت لم يتوقع فيه منها دم الحيض، فأمرت للصلاة فيه.

٩٢٠- ثم اختلف النسخ رحمهم الله تعالى في مرد محمد رحمه الله تعالى من قوله: لا تبدل لها قبل أيامها، إلا أن يكون على إثر طهر تام، قال الحاكم أبو نصر أحمد ابن مبرورة رحمه الله تعالى: أراد به الصحيح الخالص الذي لا يشوبه دم، نزه المرأة بالصلاة فيه لا التام

(١) وفي قد: لا يربو

(٢) وفي قد: أنه يمكن حصره.

(٣) هكذا في نسخة المصحح، وكان في الأصل يكون

(٤) هكذا في نسخة المصحح.

بسم الله

وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: أرادوا أن يكون حسنة عشر يوماً، لأن يكون طهرًا صحيحًا خالصًا، لأن الصحة والخير من غير الشهر إنما ينشأ من طهر لا من غيره، لأن الأصل صبر عاده، ولو ثبتها الله لم يخلع بين طهرين حالين، فلا تغفل هي ولا يروونها خلافها على هذه الفسفة، وأما الخلق صبر ليس بشرط لصبره، والله بعدد حبصه، وإذا أمكن الثبات من موضعين، يثبت من أمر عهده، وهو معنى قوله: محمد ربه الله تعالى في الكتاب: "لا يمكن التبدل" أي موضعين "فصل أيامها وبعد أيامها"، يثبت لها قبل أيامها، وهذا لأن الدر بعينه والأصل، وفي الأصل . وهي الثالثة مني أمكن اعتبار الخلق في الموضوعين، جعله من أمر عهده إمكانيًا، فكذلك في الدل . ثم علامة من قبل التبدل على قول محمد رحمه الله تعالى: إن كل امرأة أحب عليها أن تنصلي إلى موضع حبصه الثاني (سبعة عشر أو أقل من ذلك، فلا تبدل لها عند محمد رحمه الله . وكان مراد أحب عليها أن تنصلي إلى موضع حبصه الثاني "سبعة عشر يوماً أو أكثر من ذلك"، تبدل لها عهده .

جئنا إلى تخريج المسائل على الأصول:

٩٦١- فقول: المرأة إذا كانت عاندها في الدم خمسة أيام، وفي الشهر عشرين يوماً، طهرت مرة ثلثين وعشرين، ثم استمر بها الدم، يجعل حيضها من أول الاستمرار ثلاثة أيام؛ لأنها رأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضها. ولو طهرت ثلاثة وعشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، عند أبي حنيفة رحمه الله تعني تصلى إلى ما وضع حيضها الناس، وذلك ثمان وعشرون يوماً.

وعند محمد رحمه الله تعالى . يبدل لها خمسة أيام من أول . لا مستمر ، لأن الأبي بعد الإبدال إلى مريم حبسها لثاني ، مدة عشر يوماً ، وكذلك ابن جهمرات أربعه وعشرين أو خمسة وعشرين يوماً ، ثم استمر بها الدم ، فإنه يبدل لها خمسة أيام عند محمد رحمه الله تعالى . لأن الباقي بعد الإبدال إلى مريم خمس اثنان (مدة عشر ، أو خمسة عشر يوماً ،

۱۹۷۵ - ۱۹۷۶

$$A_i = \{x \in X : x \text{ is } i \text{ steps from } x_0\}$$

١٣٧٩ هـ

فندع الصلاة من أول الاستمرار خمسة أيام، ثم نصلي "أ" ستة عشر أو خمسة عشر يوماً، ثم ندع خمسة، ونصلي عشرين يوماً.

ولو طهرت ستة وعشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فعلى قول أبي يعقوب، وأبي زيد رحمهم الله تعالى لا تبدل لها؛ لأن الثاني بعد البدل أربعة عشر يوماً، فلا يمكن القول بالتبدل إلا بطريق الجبر، وهذا لا يريان النذل، ولكنها تصلى "أ" إلى موضع حيضها الثاني، كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فنصلي من أول الاستمرار تسعة عشر يوماً، ثم ندع الصلاة خمسة أيام، ونصلي عشرين يوماً.

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى، يبدل لها خمسة أيام؛ لأن البدل بطريق الجبر يمكن، فيجرى من موضع حيضها الثاني يوم إلى بقية طهرها، حتى "ب" ثم خمسة عشر يوماً، وندع الصلاة من أول الاستمرار خمسة أيام بطريق البدل، ثم نصلي خمسة عشر يوماً، ثم ندع أربعة أيام، ونصلي عشرين، ثم ندع خمسة، ونصلي عشرين يوماً. وعلى قول الشيخ الإمام الزاهد أبي حمزة والشيخ الإمام الفقيه محمد بن مقاتل رحمهم الله تعالى يبدل لها أربعة أيام حتى تستعفى عن الجبر، وندع من أول الاستمرار أربعة أيام، ونصلي خمسة عشر، ثم ندع خمسة أيام، ونصلي عشرين، وكذلك إن طهرت سبعة وعشرين يوماً، ثم استمر بها الدم، فالتخريج على هذا.

وإن طهرت هي ثمانية وعشرين يوماً، فلا تبدل لها، ولكنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني؛ لأنه يبنى بعد الإبدال من طهرها ثلثي عشر يوماً، فلو جرت نائها ثلاثة من موضع حيضها الثاني، لا يبنى من موضع حيضها الثاني ما يمكن اعتباره حيضها، فلا يبدل لها، ولكنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني، وذلك سبعة عشر يوماً، ثم ندع الصلاة خمسة أيام، ونصلي عشرين يوماً، إذا كان أيام حيضها خمسة وأيام طهرها عشرين، وطهرت خمسة عشر يوماً، ثم رأيت خمسة أيام دمًا، وطهرت أيامها، فعند محمد رحمه الله تعالى، تبدل لها الخمسة المتقدمة. ولو طهرت أربعة عشر يوماً، ثم رأيت ستة أيام دمًا، ثم طهرت أيامها، فلا تبدل لها من المتقدم لتسببه؛ لأنك صلت في يوم منه وهو (اليوم الخامس) "أ" عشر، وإنه يزيد

(١) استداركاً من بقية السبع

(٢) وفي ما : تصلى بعد الجبر إلى موضع الخ و ب : تصلى إلى موضع آخر حيضها الثاني.

(٣) ب : لم يتم.

(٤) هكذا ب، ط، هـ، وكان في الأصل : ب : أ - الخافق عشر

قول الحاكم أبي نصر رحمه الله تعالى .

٩٢٢- ولو كانت عادتني في الحيض ثلاثة أيام ، وفي الطهر سبعة وعشرين ، فظهرت خمسة عشر يوماً ، ثم رأيت الدم ثلاثة أيام ، ثم طهرت هي اثني عشر يوماً ، ثم رأيت فإني لم تر في أيامها شيئاً ، وتبدل لي الثلاثة التي رأيتها بعد طهر خمسة عشر ؛ لأنها مريضة عقيب طهر صحيح ، فتبدل لها تلك الثلاثة [لا ما^(١)] لأنه بعد أيامها ؛ لأن تلك الثلاثة أسرها إمكاناً .

نوع آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض :

٩٢٣- صاحبة العادة المعروفة في الحيض إذا رأيت الدم زيادة على معروفتها ، يجعل ذلك كله حيضاً ، ما لم يجاوز المئتي عشرة ، وإن جاوز المئتي عشرة أيام ردت إلى معروفتها ، والباقي يكون استحاضة ؛ وهذا لأن حبيها لا يكون على صفة واحدة ، بل قد تنوى فيزداد حيضها وقد تضعف ويتفص حيضها ، ومبنى الحيض على الإمكان ، فإذا اقتصر على العشرة ، أمكن أن يجمع ما زاد على معروفتها حيضاً ، وإذا جاوز العشرة لا يمكن أن يجمع ما زاد على معروفتها حيضاً ؛ لأنه يجاوزه جثيان ، فاعتباره بمعرفتها يجعله حيضاً ، واعتباره بما زاد على العشرة يجعله استحاضة ، والشرع يجنب ما زاد على العشرة ؛ لأن الزيادة على معروفتها لم تظهر إلا مع هذه الاستحاضة ، فالظاهر أنه على علة .

٩٢٤- ولو كانت عادتني في الحيض خمسة أيام ، فرأت الدم في اليوم السادس ، فعلى قول مشايخ بلخ وحمهم الله تعالى ، تؤمر هي بالاعتسال والغسل ؛ لأن الدم في اليوم السادس مشرود دين أن يكون حيضاً بأن اقتصر على العشرة ، وبأن يكون استحاضة بأن يره على العشرة ؛ فلا تترك هي الصلاة مع الرد ؛ لأن الدم في اليوم السادس لا يكون حيضاً إلا بشرط الانقطاع على رأس العشرة ، وأنه موهوم ، فلا تترك الصلاة باعتبار أمر موهوم .

وكن الشيخ الإمام الفقيه محمد بن إبراهيم المدين رحمه الله تعالى يقول : لا تؤمر بالصلاة ولا بالاعتسال ؛ لأنها عرفتها حائضاً بيقين لرؤيتها ما يكون حيضاً في حقها ، ودليل بقائها حائضاً ظاهر ، وهو ميلان الدم ، وهذه الزيادة لا تكون استحاضة ، إلا بالاستمرار حتى تجاوز العشرة ، وإنه غير ثابت للدعوى ، فثبت حائضاً حتى يبين أنها ، فإن جاوز الدم العشرة ، حيثئذ تؤمر بالقصا ، لم تترك من الصلاة بعد أيامها واعتبر هو هذه بالبدثة ، فإن البدثة لا تؤمر بالصلاة والاعتسال مع رؤية الدم ، ما لم يجاوز العشرة ، فكذلك هذه ، وكان الصدر الشهيد

(١) هكذا في بقية النسخ ، وكان في الأصل : لا .

حسام الدين ع. من رحمه الله تعالى يقتضى فى هذه الصورة ، بأنها تؤمر بالاغتسال ولا تؤمر بالصلاة : لأن هذا أقرب إلى الاحتياط .

٩٦٥- ولو كانت عاداتها فى الحيض الأول خمسة أيام ، وظهرت فى اليوم الرابع ، فبنتها تؤمر بالاغتسال إذا حافت فوت الوقت ، وتؤمر بالصلاة ههنا ؛ لأن هذا طهر ظاهر ، وفى المسألة المتقدمة هو دم ظاهر ، فأخذ فى كل ذلك بالاحتياط .

٩٦٦- ولو كانت عاداتها فى الحيض خمسة فى أول كل شهر ، قرأت ثلاثاً دماً فى أول الشهر ، ثم انقطع دمها سبعة أيام أو ستة أيام ، ثم رأت يوماً دماً ، فخمسة من أول الشهر حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ؛ لأنه يجوز ختم الحيض بالظهر . وعند محمد رحمه الله تعالى الثلاثة الأولى هى حيض ؛ لأنه لا يرى ختم الحيض بالظهر ، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسألة فى الأصل . والمسألة فى الأيام الستة مشكل ؛ لأن الأيام الثلاثة قبل الستة دم ، ويوماً بعدها دم . فالجعة عشرة أيام ، فيمكن جعل الكل حيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

وهذا أجاب : أن حبصها خمسة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، قالصحيح أن يزداد على طهر ستة أيام ساعة ، أو ما أشبهها ، أو على يوم الحيض بعدد ، ويصير تقدير المسألة ، قرأت ثلاثة دماً فى أول الشهر ، ثم انقطع دمها سبعة أو ستة أيام وساعة ، ثم رأت يوماً ، أو يصير تقدير المسألة ، رأت ثلاثة أيام دماً فى أول شهر ، ثم انقطع دمها سبعة أيام أو ستة ، ثم رأت يوماً ، وأكثر ليزيد على العشرة ، فتزداد إلى معروفها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى . ولو رأت يومين دماً فى أول العشرة ، ويومين دماً فى آخر العشرة ، فحسبها المعروفة حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، إذا كان اليومان الآخران هما اليوم العاشر واليوم الحادى عشر ، فأما إذا كان اليومان الآخران هما اليوم التاسع والعاشر ، فالكل حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى . وعند محمد رحمه الله تعالى شىء من ذلك لا يكون حيضاً ؛ لأن الطهر غالب على الدم ، فصار حاصل بينهما ، وقت واحد من الدم بالشرارة لا يصلح حبصاً ، فلا يجعل شىء من ذلك حبصاً .

٩٦٧- ولو رأت فى أول العشرة يومين دماً ، ورأت اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر دماً ، فحبصها خمسيتها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ؛ لأن الطهر فيه قاصر ، وقصر كالدّم المتوالى .

وعند محمد رحمه الله تعالى الثلاثة الأخيرة حيض ؛ لأن الإبدال ممكن فيه ؛ لأن يبقى

إلى موضع حيضها الثاني مدة شهر كامل. ونزلت في أول خمسيتها يوماً دماً، ويوماً طهرت، حتى جاوز العشرة. فحسبها هي الحيض عندهم جميعاً. لأن ابتداء الحصة وحدها كان بالندم، والظهر قاصراً.

٩٢٨- فإذا طهرت يوماً من أول الشهر، ثم زلت يوماً دماً، ويوماً طهرت حتى جاوز العشرة فأما، فالجزم لأول ليس بحيض عندهم؛ لأنه لم يتقدم دم، وهو طهر في نفسه وعند أبي يوسف رحمه الله إنما يعرف ابتداء الحيض بالطهر إذا تقدم دم الاستحاضة، والأربعة الباقية من أيامها حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. لأنه يستمر بالظهر إذا تعقه دم. وعند محمد رحمه الله تعالى، حيضها اليوم الثاني والثالث والرابع؛ لأن اليوم الأول والخامس كذا طهرت، وإن وهب الدم عن العشرة. كان بعد اليوم الأول حيضاً كله.

٩٢٩- ولو زلت يوماً دماً هل وأبى شهر، ومن أول الشهر يوماً طهرت، ثم يوماً دماً إلى العشرة، فجميع ذلك حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. لا اليوم العاشر؛ لأنها لم تعرف يوماً دماً، وما سواه، وحده إما كان الحيض فيعتبر حيضاً، وإن جاوز الدم العشرة، فحيضتها خمسيتها لمعرفة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى، حيضها ثلاثة أيام من معرفتها، وهو اليوم الثامن والثالث والرابع؛ لظهوره في الترم الأول والخامس. والله أعلم.

نوع آخر في تقديم الحيض وتأخيرها:

٩٣٠- هذا النوع يشتمل على ثلاثة أقسام، قسم في التقديم، وقسم في التأخير، وقسم في الجمع بينهما.

٩٣١- أما القسم الأول فهو على وجوه: الأول: إذا زلت في أيامها ما يكون حيضاً، ورأت قبل أيامها ما لا يكون حيضاً بأن يكون المرئي في أيامها ثلاثة، والمرئي قبل أيامها أقل من ثلاثة، وفي هذا الوجه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهي محمد عن أن التقديم لا يكون حيضاً، ودون الحسن أنه إن الكل حيض.

وجه رواية محمد رحمه الله تعالى أن التقديم لم يجمع حيضاً، جعل حيضاً تبعاً لأيامه ولا وجه إليه؛ لأن السابق لا يعتبر تبعاً للاحق. وجه رواية الحسن أن التقديم إن كان أقل من ثلاثة أيام، إن لم يمكن أن يعتبر هو حيضاً تبعاً لأيامها من حيث المعروف بأيامها؛ لكونه سابقاً

على أيامها ، أمكن أن يعثر حقيقتاً تبعاً لأيامها ، من حيث إنه لا يستغل بنفسه ، والموتى في أيامها يستقل بنفسه .

وذكر بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في شرح كتاب الحيض في هذا الوجه : أن الكل حيض من غير ذكر خلاف ، وذكر بعضهم : أن الكل حيض بالاتفاق .

٩٣٢- الوجه الثاني : إذا رأت قبل أيامها ما يصلح حيضاً ، ولم ترى في أيامها شيئاً ، وفي هذا الوجه حكمها موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فإن ظهرت أيامها مرة أخرى في الشهر الثاني ، صار حيضها ما رآته ، وانتقلت حالتها في الحيض عن موضعها ، وبإلا فلو لم يدر المستحاضة . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى انتقدم حيض ، وبصير ذلك عادة لها ، وعليه الفتوى : لأنه يرى انتقال العادة برؤية المخالف مرة . وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ، يكون المتقدم حيضاً بدلاً عن أيامها ، ولكن لا بصير عادة لها .

٩٣٣- الوجه الثالث : إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً ، وقد رأت قبل أيامها ما يصلح حيضاً ، والجواب في هذا الوجه نظير الجواب في الوجه الثاني : لأنها إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً ، كان اثرها من أيامها من حكم المعدم .

٩٣٤- الوجه الرابع : إذا رأت في أيامها ما يصلح أن يكون حيضاً لورأت قبل أيامها ما يصلح أن يكون حيضاً ، ولم تجاوز الكل عشرة ، ففي هذا الوجه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ، روى محمد والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى عنه ، أن المتقدم على أيامها لا يكون حيضاً . وروى بشر بن الوليد والمعللي وغيرهما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أن المتقدم حيض ، غير أن في بعض روايات أبي يوسف رحمه الله أنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي بعض رواياته أنه قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، المتقدم حيض إذا لم يجاوز العشرة . وجه الرواية الأولى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المتقدم على أيامها ، لا يمكن اعتباره حيضاً تبعاً لأيامها ، لأنه سابق والسابق لا يعتبر تبعاً لللاحق ، فلو اعتبر حيضاً ، اعتبر حيضاً بطريق الأهالة ولا رجة إليه أيضاً ؛ لما فيه من نقل عادت من حيث الموضع برؤية المخالف مرة ، وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقول به . وجه الرواية الأخرى وهو قولهما ، أن هذا دم رآته المرأة بين طهرين تامين ، ولم تجاوز العشرة ، فيكون حيضاً كاللثأخر ، وهذا لأن حيض المرأة قد يتقدم وقد يتأخر ، فإذا اعتبر بأحد الأمرين ، فكذلك تأخر الآخر . ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر ذلك عادة لها ،

وعند محمد وحمه الله تعالى لا يصير عادةً لها.

٩٣٥- الوجه الخامس: إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً، ورأت قبل أيامها ما لا يصلح حيضاً، وإذا جمعا صلحاً حيضاً.

وفي هذا الوجه: اختلف المشايخ فيه، فإن بعضهم: إنه نظير الوجه الثاني والثالث؛ لأنها لما رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً، كان لموت في أيامها كعدم، وقال بعضهم: الجواب فيه كالجواب في الوجه الرابع، لأنها إذا لم تر في أيامها ما يكون حيضاً نفسه، وإنما يصير حيضاً بمجرد ما قبله، صار كأنها رأت في أيامها ما يكون حيضاً أو رأت قبل أيامها ما يكون حيضاً، وذكر الشيخ الإمام نحو الإسلام على بن محمد البزدوى: رحمه الله تعالى في شرح كتاب الحيض: أن شيئاً من ذلك لا يكون حيضاً، إلا أن ترى في موضعها الثاني مثل ذلك، فينقل العادة إليها في الابتداء.

وما ينصل بهذا القسم:

٩٣٦- امرأة تستفتي أنها ترى الدم قبل أيامها، ذكر العبد الشهيد رحمه الله تعالى في مختصر كتاب الحيض: أنها تؤمر بترك الصلاة، إذا كان الباقي من أيام طهرها ما لم انضم إلى حيضها لا تجاوز العشرة لأجلها، وأما الدم عقيب طهر صحيح، وكان حيضاً لكن بهذا الشرط، لأن الظاهر أنها ترى الدم في أيامها المعروفة، وإذا عدم هذا الشرط يكون استحاضة، وذكر الشيخ الإمام نعم الدين عمر السقفي رحمه الله تعالى في كتاب الخصائل: أن على قولهما تؤمر بترك الصلاة إذا كان المتقدم من أيامها لا يجاوز العشرة، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان المتقدم ثلاثة أيام لا تترك الصلاة، وإن كان أقل من ذلك فذلك على قوله على ما اختاره مشايخ بخاري، وعلى ما اختاره مشايخ بلخ رحمه الله تعالى تترك الصلاة.

٩٣٧- وأما القسم الثاني: فهو من وجوه أيضاً: الأول، إذا رأت في أيامها ما يصلح حيضاً، ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضاً، وفي هذا الوجه الكل حيض، وأيامها تتبع ما بعدها وانقلت العادة؛ لأن ما بعدها لا يستقل بنفسها، وقد نبعت أيامها مشاهدة بعينها حكماً.

(١) هكذا في نسخة النسخ.

(٢) في ط: في موضع حيضها الثاني.

٩٣٨- الوجه الثاني: إذا رأت في أيامها أو رأت في آخر أيامها ما يصلح حيضاً، ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضاً أيضاً، وفي هذا الوجه إن لم تجاوز الكل عشرة، فالكل حيض، وإن تجاوز فالمرودة حيض، وما زاد عن ذلك استحاضة؛ لأن المتأخر عن أيامها يمكن اعتباره حيضاً تبعاً لأيامها؛ [لأنه لاحق بأيامها، واللاحق يتبع السابق، ألا ترى أنه يتبع أيامها متعاقبة، فيتبع أيامها حكماً، فإذا أمكن اعتباره تبعاً لأيامها]؛ فيعتبر ولم تنتقل عادتها عما كانت عليه من حيث الحقيقة. إن انتقل من حيث الصورة؛ لأن التبع حكمه حكم الأصل، فصار من حيث الحكم كأنها حصلت في أيامها.

٩٣٩- الوجه الثالث: إذا لم تَرَ في أيامها شيئاً، ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضاً، وفي هذا الوجه الكل حيض، ذكر المسألة في الأصل من غير ذكر خلاف. وقد اختلف المشايخ فيه، قال الشيخ الإمام أبو علي الدقاق والزهري رحمهما الله في كتابيهما، والقندوري رحمه الله في شرحه: "عامّة مشايخ خراسان رحمهم الله تعالى على أن ما ذكر في الأصل قول الكل، وقال أبو سهل الفارسي وحماة من البلخيين، وعامة الحنفيين من البخاريين ورحمهم الله تعالى. إن هذا على الاختلاف الذي بيته في المتقدم، فإن كانت المسألة على الخلاف الذي بيته في المتقدم، فالكلام فيها كالكلام في المتقدم، وإن كانت هذه المسألة على لوفاق، فوجه الفرق بين المتقدم والمتأخر ظاهر، وهو أن وجود الشيء بعد وقته لا يمنع ثبوت حكمه خصوصاً في أمر الحيض؛ فإن المرأة ترى الدم بعد أيامها بأشهر، فلا يتعين به الحكم. ولهذا قلنا: إن العجز الكبيرة إذا رأت الدم كان حيضاً على رواية التواتر، فأما وجود الشيء قبل وقته، فلا يعتد به في أكثر الأحكام خصوصاً في باب الحيض، ألا ترى أن الصغيرة جداً قد ترى الدم، ولا يعتد به أصلاً.

٩٤٠- الوجه الرابع: إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً، ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضاً، والجواب في هذا الوجه كالجواب في الوجه الثالث؛ لأنها إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً، كان المرئي في أيامها ملحوظاً بالعدم.

٩٤١- الوجه الخامس: إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضاً ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضاً أيضاً، ولكن إذا جمعا صلحا حيضاً، فاجواب في هذا الوجه نظير اجواب في الوجه الثالث والرابع؛ لأنها لما رأت في أيامها ما لا يصلح أن يكون حيضاً، صار كأنها لم

(١) ورد من بقية المتن

(٢) ساقط عن الأصل. واستدرك من التمسح سواء.

نؤمن أمهاتنا.

وما يتصل بهذا القسم:

٩٤٣- امرأة جاءت تسقني ماء، أتت بعد أيامها، ذكر الشيخ الإمام نعم الدين السمعاني رحمه الله تعالى في زاد المحققين أن لأصبح أنها تؤم سرك بعد صلاة إلا إن حدثت العشرة، فتؤم العشرة.

٩٤٣- وأما القسم الثالث وهو ما إذا اجتمع المتقدم والمتأخر، وذلك كله دون العشرة، فإن المتأخر حبساً، ولمقدم هل يكون حبساً؟ فهو على ما فسره الله تعالى وجوه:

٩٤٤- إما أن يكون المتقدم والمتأخر كل واحد منهما نصياً، وصورتها: امرأة عادتني من حبس أربعة أيام، فرأت أمها دماً، ورأت قبل أيامي ثلاثاً دماً، ورأت بعد أيامي ثلاثاً دماً، فالتكل حبس عندها، وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية، وفي رواية أخرى: لما ندم لم يمس حبس، ولما بكر بكرت دم حمراء على مئزره، فالتكل حبس عنده، استخاضة؟ فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، والصحيح: أن لا يجعله.

٩٤٥- وإما أن لا يكون المتقدم والمتأخر نصياً، وصورتها: امرأة أتتني حبساً من قبل، فرأت أمها دماً، ورأت قبل أيامي يومين، ورأت بعد أيامي يومين دماً، فالتكل حبس عندها، وكذلك عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى في رواية.

٩٤٦- وإما أن يكون: المتقدم نصياً، والمتأخر لا يكون نصياً، وصورتها: امرأة أتتني حبساً خمسة، رأت أيامها دماً، ورأت ثلاث قبل أيامها دماً، ورأت يومين بعد دماً، فندمها عشرة حبس. وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية، وفي رواية أخرى: لما ندم لم يمس حبس. ولما بكر بكرت دم حمراء على مئزره، فالتكل حبس عنده، استخاضة؟ فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى، ولا يظهر أن لا يجعله، هكذا ذكر الشيخ الإمام نعم الدين عمر السمعاني.

٩٤٧- وإما أن لا يكون: المتقدم نصياً، والمتأخر يكون نصياً، وصورتها: امرأة أتتني حبساً خمسة، رأت أيامها دماً، ورأت يومين قبل أيامها دماً، ورأت ثلاث بعد أيامها دماً، فالتكل حبس عندها، وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية علي بن أحمد ما بيننا.

٩٤٨- وإن كان عند جمع يريد على العشرة، فإن كان كل واحد منهما منفرداً استخاضة بنفسه، وحبسها أيامها العشرة، والمتقدم يكون استخاضة، ونحى بقولنا:

إذا كان نقي واحد منهما استحاضة، مع أنه أن يكون نقي واحد، معهما يعني التقديم والتأخر معاً، لو انفرد، وصح إلى أيامها، إرداء على العشرة، وبين هذا في امرأة أيام حيضها تسعة، فرأت قبلها يوماً، ورأت التسعة دماً، ورأت بعدها يوماً، دماً، حيضها معروفت، وكذلك إذا كان أيام حيضها ستة، فرأت قبلها ستة، وبعد تسعة، أو رأت قبلها خمسة، وبعد تسعة أيام، فحيضها معروفت، وإن كان أحدهما استحاضة، ومعناه أن يكون أحدهما بعداً، لم يضم إلى أيامها يزيد على العشرة، والأصح أنه يمكن استحاضة على هذا التفسير، فأيامها حيض، وإلى هي استحاضة لا شغل بأيامها.

وهل يتعدى إلى الآخر حتى يدخل استحاضة؟ فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان: ذكر في الأصل أنه يتعدى؛ لأنه دم واحد، وروى الحسن رحمه الله تعالى أنه لا يتعدى؛ لأن أيامها فاصل بين العرين، فبطل الجميع به، بتقديمه وتأخره.

بينت هذا في امرأة أيام حيضها تسعة، فرأت قبلها يوماً، دماً، وبعد يوماً، دماً، قال تقدم استحاضة؛ لأنه لو انفرد، يضم إلى أيامها، يزيد على العشرة، والتأخر ليس باستحاضة، لأنه لو انفرد، وضد إلى أيامها، لا يزيد على العشرة، ففي هذه الصورة أيامها حيض، والتقدم استحاضة. وهل يصير التأخر بالتقدم استحاضة؟ من أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان: في رواية الأصل بصر استحاضة، وهو قولهما، وهو الصحيح.

وهنا خلاف من تقدم، وهو: ما إذا كان أيامها أربعة، ورأت قبلها^(١) ثلاثة دماً، و^(٢) رأت بعده ثلاثة دماً، أن التقديم استحاضة في إحدى الروايتين عنه، ولا يجعل التأخر استحاضة؛ لأن ذلك حكم نفسه ليس باستحاضة، وإنه جعل استحاضة في غير موضع الضرورة، وأما هذا استحاضة مطلق، فجاز أن يؤثر في غيره. وإذا كانت أيامها ستة، ورأت قبلها أربعة، وبعد تسعة، ففيها تأخر استحاضة، والتقدم ليس بداءة. وهل يؤثر التأخر في المدة دم، ووجه أنه استحاضة^(٣) فهو على ما قلنا.

ومن جملة صور هذه المسألة: إذا كانت أيامها خمسة، فرأت أيامها دماً، ويومين قبلها

(١) يومين، أو يومين، يومين دماً.

(٢) هكذا في نسخة النسخ، وكان في الأصل: فيها.

(٣) هكذا في نسخة النسخ، وكان في الأصل: أو.

وسنة بعدها، فيها التأخر دم البنية خفة، والمؤخر دم البنية غلبة^(١)، وإن رأت أيامها دمًا، وسنة عليها، ويومين بعدها، فيها التثنية استعاضة - والله أعلم -

وقامتصل بما تقدم من المسائل:

٩٩٩ امرأة أيام حيضها خمسة من رأس كل شهر، فأتت هي فيا خمسها خمسة دمًا، وظهرت أيامها، ثم رأت بعد ذلك يومًا، أو يومين، أو ثلاثة دمًا، فحرفت بها هي الحيض في أول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: المتقدم هو الحيض وكذلك، وإن رأت يومين دمًا من أول أيامها، ومن آخر أيامها مع ذلك، أو الرأت في أيامها لا يمكن اعتباره حوضًا تامًا، وإن رأت ثلاثة دمًا في أيامهم، مع ذلك من أولها أو آخرها، فهذه الثلاثة هي الحيض عند محمد رحمه الله تعالى؛ لأنه يمكن جعله حيضًا.

وإن كان حيضها ثلاثة أيام من أول الشهر، فتقدم حيضها قبل ذلك أحد عشر يومًا، ثم ظهرت أيامها فلم ير فيها ولا فيما بعدها دمًا، فتفي قياس قبل أبي حنيفة رحمه الله هو استعاضة، إلا أن يعاودها دم في مثل ذلك الحال أحد عشر، فإن عاودها كانت ثلاثة أيام من الأيام الأربعة من أولها (حيضًا)^(٢)، وثلاثة أيام من أول هذه الأحد عشر الأخيرة حيضًا، لأنه لا يرى الإبدال، فجعل ذلك موقوفًا، فإن تأكد ذلك بال تكرار تنقل العادة، وما لا خلاف، وأما على قول محمد رحمه الله فتلاثة أيام من أول الأحد عشر^(٣) الأولى حيض، بطريق البطلان، برة شبه ذلك عقيب ظهر صحيح، وحكم انتقال العادة موقوف على ما يرى في أشهر الثاني، كما قال أبو حنيفة رحمه الله.

٩٥٠ وإذا كان حيضها خمسة من أول كل شهر عاوضًا، ثم استمر به الدم قدم الشهر، ثم قطع حملها، ثم استمر بها الدم بعدها، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله حيضها خمسة، إلا أن ياتيه الدمين بعدها، وقال محمد رحمه الله تعالى: حيضها خمسة أيام بعد أيامها؛ لأن شرط الإبدال في المتقدم رؤية عقيب ظهر صحيح لا دمه فيه، ولم يرحل ذلك، فيبطل لها بعد أيامها؛ لأنها جئ بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني مدة طهر نام، وإن سمى كذلك، ولكن رأت خمسة أيام دمًا من أيامها، وظهرت أيامها، فتأكد خمسة هي الحيض.

(١) وفي ف. يس بدم استعاضة

(٢) زيدس ب. م. ط. في ف. من أول حيضها

(٣) وفي م. من أول الأحد عشر الأولى

عنه محمد رحمه الله تعالى؛ لوجود شرط الإبداق في المتكدر، فإن رأت في المرة الثانية تلك الخمسة، وأيامها المعروفة، وزيادة يومين دماً، فحيضها معروفتها؛ لأن عادتها لم تنتقل؛ لأنها رأت المخالف مرة، وإن لم ترق في المرة الثانية كذلك، ولكنها رأت الخمسة التي قبل أيامها، وظهرت أيامها، ثم رأت في المرة الثالثة تلك الخمسة، وأيامها وزيادة يوم، فحيضها خمسة من أول ما رأت؛ لانتقال العادة من حيث الموضع؛ لعدم رؤيتها الدم في معروفتها مرتين.

وإن كانت هي ظهرت أيامها مرة واحدة، فحيضها هي الخمسة المعروفة؛ لأن انتقال العادة لا يحصل بعدم الرؤية مرة، إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وإن لم ترق أيامها ولا في أيامها، ولكن رأت بعدها خمسة، ثم في المرة الثانية ظهرت خمستها، وهذه الخمسة، ثم استمر بها الدم، فحيضها خمسة من حين استمر بها الدم؛ لأن عادتها قد انتقلت إلى موضع الرؤية؛ لعدم الرؤية في أيامها مرتين.

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: وما بعدها طهر إلى تمام الشهر من حين استمر بها الدم، ثم تكون حائضاً، وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: هذا الجواب غلط. والصحيح: أنها بعد ما تركت الصلاة من أول الاستمرار خمسة أيام، تصلي ثلاثين يوماً؛ لأن عادتها في الطهر قد انتقلت إلى ثلاثين؛ لرؤيتها ذلك مرتين على التوالي. ففي الشهر الأول طهر خمستها بعد ما مضى من طهرها خمسة وعشرون، فذلك ثلاثون، ثم رأت خمسة دماً، ثم طهرت عشرين بقية الشهر، وظهرت أيامها من أول الشهر الآخر، وخمسة بعدها، وذلك ثلاثون أيضاً، فعلم أنها طهرت ثلاثين يوماً على التوالي، فانتقلت^(١) عادتها إليه في الطهر، فتبقى هي على ذلك في زمان الاستمرار. ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من صحح ما ذكر في الكتاب، وقال: فلذلك قد انتقل، أما العدد لم ينتقل، فبقي اعتبار العدد^(٢) كالأول.

(١) وفي "ف": ثم مقام "ف".

(٢) وفي "ف": فبقي اعتبار العدد والأول أصح، وفي "م، ب، ط": فبقي اعتبار العدد الأول.

الحيض ، فيكون تبعاً للحيض ، حتى يظهر أنه قيس بحيض . وذلك بأن تجاوز العشرة ، وإن لم تجاوز العشرة ، ولكن الطهر بعده ينتفض عن خمسة عشر ففي هذه الصورة كانت حيضها معروفة ما يتأخر عن أيام حيضها تكون استحاضة ، نؤمر هي بإعادة اتصاله بذلك .

٩٥٤ - فأما إذا انقطع الدم على رأس العشرة ، أو قبلاً من العشرة ، والطهر بعده خمسة عشر يوماً ، لا بدالة ٥٥ ، فكان "جميع ما دأته في أيامها وبعد أيامها حيضاً"

٩٥٥ - وإن أخبرت أن عادتها في الطهر كان عشرين يوماً ، ولكن كان يختلف دوماً ، ولا أنها تعلم أن الدعاء كله صحيح ، سألها عن دم واحد نزل هذا الدم الذي جاءته فيه ، وهي تستغنى ، فيأكلها : كم كان الدم الذي قبل الطهر الآخر ؟ فإن قلت : عشرة ، لا يسألها عن شيء آخر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وظهر أنه جواب مسألتها : لأن العادة عنده تنتقل برؤية المخالف مرة .

٩٥٦ - وإذا أخبرت : أن الدم كان قبل الطهر الآخر عشرة ، والدعاء كله صحيح ، فقد عرف المتي أن عادتها انتقلت إلى عشرة أيام ، فيأمرها بأن تصل إلى ثمان عشرين يوماً ، ثم تترك الصلاة عشرة أيام إن دأته الدم ، والصوى على هذا القول .

٩٥٧ - وإن أحمرت : أن الدم الذي قبل الطهر الآخر كان سبعة ، أمرها بقضاء صلاة ثلاثة أيام من هذه العشرة ؛ لأنه قد ظهر أن عادتها في الحيض انتقلت إلى سبعة أيام ، وقد رأت في هذه المسألة "عشرة وزيادة عليها ، فيكون حيضها عادتها ، وذلك سبعة . ويكون ما زاد على ذلك استحاضة ، وذلك ثلاثة أيام من هذه العشرة .

٩٥٨ - فإن أخبرت : أنها لا تحفظ إلا طهر خمسة عشر يوماً ، ودم عشرة . وهذا لا يكفي للاستئناف ؛ لأنها قد أخبرت عن ثلاث أطهار ، كلها خمسة عشر ، وثلاثة أيام دماً كلها عشرة أيام . وهذا لا يكفي للاستئناف ؛ لأنه بين بعد هذا ، فهذا أولى ^(١) . وإذا لم يصح ذلك للاستئناف ، وجب التأمل ، ولا يدري على ما ذا نبي ؟ فيقول لها النفس : نفسي ، وتذكرى أيامك . والافأنت والفضالة سراء ، والحكم في ذلك يذكر بعد هذا .

٩٥٩ - وإن أخبرت أن ما قبل ذلك من الأطهار كان أكثر من خمسة عشر ، إلا أنها لا تدري هل كان بينهما استحاضات ، أو لم يكن ، فهذا يكفي للاستئناف ؛ لأننا نيقض بخلو ص

(١) وم : ن : وكان .

(٢) وفي "ب" : ف : في هذه المدة .

(٣) زيد من ب ، ط ، ف .

خمسة عشر يوماً، لأنه بين دمى ثواب، وقد كانت الأظفار قبل هذا أكثر من خمسة عشر يوماً، فينقل إليها أبهامها برؤية غلاصتها مرة، وتيقنًا بخلوص دم عسرة؛ لأنه بين طهرين له من، فتجددت العادة، والعادة إذا تجددت وجب الاستناف. فمن أول الاستمرار عشرة حصص، وخمسة عشر طهر، فيأمرها بالصلاة تمام خمسة عشر يوماً، ويترك الصلاة بعد ذلك عشرة أيام إن رأت الدم.

٩٦٠ - وإن أخبرت: أن ما قبلة^١ من الأظفار أكثر من خمسة عشر، وإنها لم تكن مستحاضة، فهذا على ثلاثة أوجه. إما أن أخبرت: أن ما قبلة من الأظفار المتقدمة كانت متعفة، أو كانت مذبذبة، أو لا تدري، وفي الوجه الثلاثة يكفيها ذلك للاستناف؛ لأن عادتها المتقدمة أصله كانت أو جعلية تنقل إلى طهر خمسة عشر برؤية المخاض مرة، والعادة إذا تجددت وجب الاستناف.

٩٦١ - وإن أخبرت عن طهرين قبل هذا الدم حدث، وهي فيه كلاهما خمسة عشر، وبينهما دم عشرة أيام، لا يحفظ ما قبل ذلك، فهذا لا يكفيها للاستناف؛ لأن ما قبلها بعد لا يكون أكثر من طهر خمسة عشر، فلا تنقل العادة إلى طهر خمسة عشر فلم تجدده العادة، والعادة إذا لم تجددها لا تعمل لا يجب الاستناف، ويجب البناء، ولا تدري على ما إذا تنقلى، وتكون هي والقبلة سواء.

٩٦٢ - وإن أخبرت أنها لم تكن مستحاضة، إلا أنها لا تدري أن الأظفار المتقدمة كانت خمسة عشر يوماً، أو أكثر من خمسة عشر، فهذا يكفي للاستناف؛ لأنها إذا لم تكن مستحاضة قبل ذلك، فالأظفار المتقدمة إن كانت خمسة عشر يبقى كذلك. وإن كانت أكثر من خمسة عشر، لم رأت طهرًا طويلًا عمار الطهر الطويل عادة لها؛ لأنها حائض. ثم انتقلت لعادة إلى خمسة عشر فتترك الصلاة، والصوم من أول الاستمرار عشرة أيام، وتصلي خمسة عشر، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن ثمة يجعل أن الأظفار المتقدمة خمسة عشر، ورأت طهرًا طويلًا خالطه دم، فيجب البت. ثم لم تر طهرًا أكثر من خمسة عشر، فتتخلل العادة إليه، ثم تنقل إلى خمسة عشر، فيجب البناء، ولا تدري على ما إذا تنقلى.

٩٦٣ - وإن أخبرت: أن الأظفار التي كانت قبل هذين الطهرين، كانت أكثر من خمسة عشر، لكن لا تدري أنها كانت مستحاضة، أو لم تكن، فهذا أيضًا يكفيها للاستناف؛ لأن الطهر الأخير خالص يغني؛ لأن الطهر المختلط ما يكون بين دمى ثواب، وإذا وجد، وقد علم

أن ما قبلها من الأظفار أكثر منها، فيستقل إلييب العادة، والعادة في العادة بالانتقال، يجب الاستغفار، فتعبر عشرة أيام، وتغسل خمسة عشر.

٩٦٤- وإن أُجبرت من ثلاثة أظفار كلها خمسة عشر، وهي ثلاثة دماء كلها عشرة، ولمست، تحفظ قبل هذا شيئاً. بعد الإكفي الاستغفار، لأنه يسهل أن العادة كانت خمسة عشر يوماً، ثم ظهرت طهر أطول وهي ثلاثة وثلاثون يوماً في حالة دم، فيحب الدم، ولا تدري متى ما انتهى.

٩٦٥- وإن أُجبرت منها لم تكن مستحاضة، ولكن لا بدري أن ما قبل هذا الأظفار وهذه الدماء أظفار كانت أكثر من خمسة عشر، أو خمسة عشر، والدماء كانت عشرة، أو أقل. فإن هذا يكفيها الاستغفار لأنها لم تكن مستحاضة من قبل. فإن دلت الأظفار المتقدمة أكثر من خمسة عشر، فإن خمسة عشر، وإن كانت خمسة عشر تبقى خمسة عشر، أكثر من في الدماء، لأنه يسهل طهر أطول (أو ثلاثة وثلاثون)، لكن طهر أطول خاص، فيفسر ذلك عدة لها في الطهر، لأن العادة تنقل برؤية مخالف مرفوعة، ثم تنقل العادة إلى خمسة عشر.

٩٦٦- وإن أُجبرت من الأظفار المتقدمة كانت أكثر من خمسة عشر، فهذا يكفي بالاستغفار بالطريقة الأولى.

٩٦٧- وإذا حصل أن شرط الاستغفار من أولي الاستغفار غيبان: أحدهما: أن تخبر عن طهر صحيح، ولطهر الصحيح أن يكون خمسة عشر بعداً بين دمر ترك. والثاني: أن تخبر أنها لم تكن مستحاضة من قبل، أو تخبر عن طهر صحيح آخر مخالفاً لهذا الطهر، والله سبحانه أعلم.

بوع آخر في الأضلال:

٩٦٨- فإذا كانت للمرأة أمام حبس، طهر معروفة، فاستحيقت، فلم تهتم لدمها، حتى أتت على ذلك زمان، ثم ندمت على ما فرطت، عجزت أن تستغفر وهي لا تعلم موضع حبسها، ولا موضع طهرها، وتعلم مخالفتها في الخوض والظفر أو لا تعلم، فإنها تحرى عدداً، لأن هذه شبهة وقع في أمر من أمور الدين، فأنه شبهة الغيبة، والسهو في أعداد المحدثات، فإنما ينظر أكبر رأيا وظن على موضع حبسها وعددها، فصحت على ذلك، كما هي ذات الغيبة، فتسلي في كل زمان وهي ضالة لعالم طيب، ولكن بدو ضالة الوقت في

صلا، بتدبیر اصلاحی کی رہنمائی میں عیش و عشرت سے اجتناب کیا۔

٩٩٩- كل من كان له منفر : بهيمة على نسائه ، مرد بين البيض ، ظهر ، لم
تسك عن صلاة العرس : لا حتم ، بها طهره في تلك الزمان ، فعليه ذلك . ويحتمل أنها
حائض . وليس عليه ذلك ، واستوى من الصلاة وتركه في حائض ، وخبره ، وأبواب باب
العبد ، فتخط فيها ونحلي : لأب إن صحت . وليس عليها ذلك قال حبر الأمام أن تمر بها ،
عليها ذلك

فبعد ذلك تنظر، إن كان المرددين الظهر وبين دخول الخفض صمت فيه بالعمى بوقت كل صلاة بالنسبة لغيره كان المرددين، الصور بين الخروج من الخفض صمت في العمل لوقت قد صار بالمشا^١، استعسانا

٩٧١ والفيس: أن تعمل هي كى ساعة: الأة ماسن ساعة إلا ببرهم لوف،
حروجهاب الخضر، عتمة، احتياطاً

٩٧٠ وجه الاستحسان الذي يجب الاعتدال عليه في كل صلاة حرجية فصلاً
لأنها تعتبر مشغولة عن إقامة الصلاة وإصلاح أمر العيلة لأن الاعتدال أثناء الصلاة، فإنها
تغسل لتعبر أهلاً لأداء الصلاة، ولو رحت بحبها الأغنياء في كل وقت، فتقارعت في من
الصلاة، وإنما اكتفيت بالغسل واحد في وقت كل صلاة؛ لأن لها حق شغل جميع أوقات
بالصلاة، ومن إن لم يفعل جعل حجة كذباً، وأقيم الوقت مقام الصلاة، خصوصاً
إذا أقيم الوقت في حق المداخلة ومقام الصلاة في حق المصروف.

٩٧٦- قال الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسي: رحمه الله تعالى: وأصحح أنها
تعتل لقول هبلة النضرية: فإن حمزة بن جعفر استحب مع حسن، وأمره رسول
الله ﷺ بالانتماء لكل صفة، وبما أمرهم حبيبنا رضي الله تعالى عنه أيضًا، وهكذا روى من
عليه السلام عباس رضي الله عنهما.

٩٧٣- وعن الشيخ الإمام الفقيه أبي سهل ر حصة لله تعالى عليه أب إذا اغتسلت في وقت الصلاة وصليت، ثم أتت صلاة أخرى، ثم أتت الصلاة، ثم صلى التوبة، وهكذا في كل صلاة احتياطاً؛ لأنهم فيها إذا كانت جائزاً في وقت الصلاة.

— ۱۵۲ —

(T) راجع معتمد آخر عراق، (1973)، ص 105، هدف من أثر نسبة (1973) (1973)

(۳) رفیقہ : فی وقت کا مرثیہ

الأولى، تكون طاهرة، في وقت الصلاة الثانية، فنعمل كذلك؛ لتبين بأداء أحدهما بصفة الطهارة.

٩٧٤- ولها أن تصلى السنن المشهورة؛ لكونها نية للفرائض؛ لأنها شرعت جبر النقصان تمكن في الفرائض؛ فيكون حكمها حكم الفرائض وتصلى الترتيباً، ولا تصلى تطوعاً سوى هذه السنن المشهورة، ترددها بين المباح والبدعة. وإذا صلت الفريضة لا تعيل القراءة، بل تقرأ الفاتحة وسورة قصيرة.

٩٧٥- قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: تقرأ في الأولين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى آية واحدة، أو ثلاث آيات قصار، وعندنا بقدر ما تجوز به الصلاة. وقيل: تقرأ الفاتحة في الأولين من المكتوبات، وفي كل ركعة من السنن، ولا تقرأ غيرها. وقيل: إن تقرأ في الأولين من المكتوبات، وفي كل ركعة من السنن الفاتحة وسورة قصيرة، أو ثلاث آيات؛ لأنها واجبة، وهو الصحيح. ولا تقرأ في الآخرين من المكتوبات أصلاً عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وعند بعضهم تقرأ، وهو الصحيح؛ لأن فرائضها واجبة في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٩٧٦- قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: ولا تفتت به اللهم إذا نسيتك، لأنها سورتان من القرآن عند عمر وأبي بن كعب رضي الله عنهما وغيره من المدعوين تقوم مقامه فلا تقرأه احتياطاً، وذكر صدر الشهيد رحمه الله تعالى في مختصر كتاب الحيض: "لها تقرأ اللهم يا نسيتك ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة؛ لاحتمال قيام الحيض، هكذا وقع في بعض النسخ. وفي بعض النسخ يقول: ولا تقرأ آية نامة في غير الصلاة، ولا تغس المنصف، ولا تدخل المسجد، وإن سمعت سجدة وسجدة للحال سقطت عنها؛ لأنها إن كانت ظاهرة فقد أدت ما فرمها. وإن كانت حائضاً لم تلزمها. وإن سجدت بعد ذلك أعادتها بعد عشرة أيام؛ لجواز أن السجدة كان في الظهر والأداء في الحيض، وإذا أعادت بعد عشرة أيام فقد بلغت بالأداء في الظهر في إحدى الروايتين.

٩٧٧- وإن كانت عليها صلاة فائتة فقصم، فعليه إعادتها بعد عشرة أيام عند مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى، تثبتنا أن إحدى العشر تبين أمام طهرها.

٩٧٨- قال الشيخ الإمام الفقيه أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى: "أعادتها بعد تمام العترة قبل أن تزيد على خمسة عشر"، وهو الصحيح؛ لأن بعد انقضاء خمسة عشر يجوز أن يعود حیضها.

٩٧٩ - ولا تطوف للنعبة؛ لأنه ثرد من البدع وبين الله، وتطوف للربذة، ثم تعيده بعد عشرة أيام، وهذا لأن طواف الزيارة ركن، فلا تركه لاحتمال الحيض، وتعديه بعد عشرة أيام للتيقن بصحة أحدهما، فتحلل بيقين.

٩٨٠ - وتطوف للصدر ثم لا تعيده، أم تطوف؛ لأن طواف الصدر واجب، فلا يشرك لاحتمال الحيض ولا يعديه؛ لأنها إن كانت طاهرة، فقد خرجت عن العهدة. وإن كانت حائضاً، فليس عليها طواف الصدر، ولا يأتيها زوجها أثناء.

٩٨١ - ومن الشايخ رحمهم الله تعالى من قال: يأتيها زوجها بالتحرى؛ لأن الطهر غالب على الحيض؛ لأنه أكثر من الحيض. وعند غلبة الحلال والحرام يجوز التحرى، كسأى الملاح. ولكن هذا باطل، فقد نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب التحرى، إن التحرى في باب العروج لا يجوز.

[المضادة ومسائنها وأحكامها في صيام رمضان:]^(١)

٩٨٢ - ولا تقصر في نسي. من شهر رمضان؛ لتوهم الطهر في كل يوم، ثم بعد ما مضى رمضان نقص أيام الحيض، وأكثر ما يكون حيضها في الشهر عشرة أيام، سواء كان الشهر كاملاً أو ناقصاً، لأن باقي الشهر يكون للطهر. فإن نقص الشهر، فقصوره في الطهر لا في الحيض، وهذا إذا كانت تعرف أن حيضها كان في كل شهر مرة، إلا أنها لا تعرف مقدار حيضها؛ فإنه في هذه الصورة يجعل حيضها عشرة.

٩٨٣ - تم المسألة ثاني ثلاثة أوجه: إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، فعليها قضاء عشرين يوماً؛ لأن أكثر ما قد صومها في الشهر عشرة، فرعاً وافق القضاء أيام حيضها في الشهر الذي قضت، فعليها أن تقضي عشرة أخرى؛ لتخرج عن العهدة بيقين، ونسوى إن كانت تقضي بعد الطهر من غير تأخير، أو كانت تزخر القضاء مدة معلومة؛ لأن ما ذكرنا من المعنى لا يوجب الفصل.

٩٨٤ - وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار، فإن أكثر ما يقصد من صومها أحد عشر؛ لأن ابتداء الحيض إذا كان في بعض النهار. فعلم العشرة يكون في اليوم الحادي عشر، فعليها أن تقضي بعد الطهر اثنين وعشرين يوماً، قضت هي بعد النظر من غير تأخير، أو أحرزت القضاء مدة طويلة؛ لجواز أن يوافق شرعها في القضاء حيض عشرة أيام، فيسب

صوم أحد عشر يوماً، وبها أن الصوم أحد عشر يوماً أخرى، لتخرج عن العهدة بيقين.

٩٨٥- وإن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار بحسب على أنه كان يكون بالنهار: لأن هذا أحوط الوجوه، وهو حثيث النسخ الإمام نفسه أنه جعفر رحمه الله وغيره من المشايخ، قالوا: نقص من صيام حثيثين يوماً، لأن الحيض لا يكون كغيره من عشرة أيام.

٩٨٦- وإن علمت أن حيضها في بل شهر عشره، وانظروا عشرون، وتكتب لا تعرف موضع حيضها، ولا يضيع منه عن الطهارة من أوله إلى آخره على وجه ذكرنا.

٩٨٧- وإن علمت أن حيضها من كل شهر تسعة أيام، وظهرها نفس الشهر ولا أنها لا تعرف موضع حيضها، فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، فتاب تنظي عند يومه، وإن نسيه عشر يوماً.

٩٨٨- وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار، وما نقص بعد رمضان عشرين يوماً بلا خلاف، لأن أكثر ما يصعد من مسامها في السنة الأولى تسعة، وفي التوحه اثني عشرة، فنقصه ذلك، لاحتمال انصراف الحيض في أول يوم الغسل.

٩٨٩- وإن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار، وبها تنقص عشرين يوماً بلا خلاف، فإذا علمت أن دورها كان في كل شهر، وإن لم تعلم أن دورها في كل شهر فعلياً، لا تنظر في شيء من شهر رمضان احتياطاً، وعليها أن تعرف أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، نعم، خمسة عشر يوماً، لأن عمل حيضها عشرة، وظهرها خمسة عشر يوماً في هذه الصورة طريق الاحتياط، فإنه قد صومها ما عشرة أيام من أول شهر أو خمسة من آخره، أو خمسة أيام من أول الشهر، بقية حيضها، وعشرة من آخر الشهر.

٩٩٠- فيعد ذلك فاشأفة على وجهين: أما إن كانت تنقصه موصلاً لغير رمضان، علم هذا المبدأ عليها قضاء خمسة وعشرين يوماً، لأنه إن كان ما قبله من أي يوم عشرة أيام من أول الشهر، وحصل من آخر الشهر، فيوم الفطر هو السادس من حيضها، لا الصوم من فيه، ثم تصوم تسعة عشر يوماً ولا يحرم صومها في أربعة أيام بنية حيضها، ثم يجزى في خمسة عشر يوماً، وإن كان ما قبله من آخر الشهر عشرة أيام، فيوم الفطر أول يوم من

(٩٨٥) في الأصل: من صومها.

(٩٨٦) من ذلك.

(٩٨٧) في نسخة: من.

طهرها ، لا تصوم هي فيه ، ثم يجزيها الصوم في أربعة عشر يوماً ، ثم لا يجزيها في عشرة أيام ، ثم يجزيها في يوم . وفي هذا الوجه كان عليها أن تصوم خمسة وعشرين ، ومن الوجه الأول عليها أن تصوم تسعة عشر يوماً ، فكان الاحتياط أن تصوم خمسة وعشرين .

٩٩١ - وإن كانت تقضيه مفصلاً فكذلك تقضى خمسة وعشرين يوماً ؛ لاحتمال أن يتبدل القضاء بوافق أول يوم من حيضها ، فلا يجزيها الصوم في عشرة ، ثم يجزيها في خمسة عشر ، وهذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوماً ، فعليها أن تصوم بعد الفطر ، إذا وصلت عشرين يوماً ، وإذا فصلت أربعة وعشرين ، هكذا ذكر لصدر الشهيد رحمه الله في "مختصر كتاب الحيض" .

٩٩٢ - وإن علمت أن استدعاء حيضها كان يكون بالنهار ، وأكثر ما غلب من صومها في الشهر ستة عشر يوماً ، إما أحد عشر يوماً من أوله ، وخمسة من آخره ، وإما خمسة أيام من أول بقية الحيض ، وأحد عشر من آخره .

٩٩٣ - فبعد ذلك انبساطه عن وجهين : أما إن كانت تقضيه مفصلاً بمرضان ، ففي هذا الوجه عليها أن تقضى اثنين وثلاثين يوماً ، والاحتياط في هذا ؛ لأنه يجوز أنه "١" إما تسد صومها أحد عشر يوماً من أول رمضان ، وخمسة من آخر رمضان ، فيوم الفطر هو اليوم السادس من حيضها ، فلا تصوم فيه . ثم لا يجزيها صومها في خمسة أيام ، ثم يجزى في أربعة عشر يوماً بعدها ، ثم لا يجزى في أحد عشر ، ثم يجزى في يومين ، فتكون الجسنة اثنين وثلاثين يوماً .

٩٩٤ - ولما إن كانت تقضيه مفصلاً عن رمضان ، ففي هذا الوجه عليها قضاء ثمانية وثلاثين يوماً ؛ لجواز أن يوافق ابتداء القضاء أول زمان حيضها ، فلا يجزيها صومها في أحد عشر يوماً ، ثم يجزيها في أربعة عشر ، ثم لا يجزيها في أحد عشر ، ثم يجزيها في يومين ، فصحة ذلك ثمانية وثلاثون يوماً . فإذا صامت هذا القدر ، تيفت بجواز صومها في ستة عشر يوماً ، وذلك القدر كان واجباً عليها ، هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوماً ، فعليها أن تصوم بعد الفطر إذا وصلت اثنين وثلاثين يوماً ، وإذا فصلت سبعة وثلاثين يوماً ، هكذا ذكر المصادر .

٩٩٥ - وإن كانت لا تدرى أن ابتداء الحيض كان يكون بالليل أو بالنهار ، فعند الشيخ الإمام الفقيه رحمه الله تأخذ بأحوط الوجهين ، فتقضى ثمانية وثلاثين ، إن قضت مفصلاً ،

(١) وفي "أ" : أنه إذا قضى ، ومن "ب" : لا يجوز .

وإن فُضت موصولاً، يقضى اثنين وثلاثين. وعند عامة المشايخ رحمهم الله تقضى خمسة وعشرين يوماً، فالصحيح قول الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله.

٩٩٦- وإن كانت تعلم أن أيام حيضها ثلاثة، ونسبت أيام طهرها، بحسن طهرها على أقل الأضهار، خمسة عشر، فإذا صامت شهر رمضان كله، ثم أرادت أن تقضى، فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، وكان شهر رمضان ثلاثين يوماً، صامت تسعة أيام، وصلت بيوم الفطر، أو فصلت، أما إذا وصلت، فلأنه يحتتمل أنها حاضمت في أول شهر رمضان ثلاثة، ثم طهرت خمسة عشر يوماً، ثم حاضمت ثلاثاً، ثم طهرت خمسة عشر يوماً، فقد فسد من صومها ستة أيام، فإذا وصلت فقد جاز من صومها بعد يوم الفطر خمسة أيام، ثم غيضى ثلاثة فيفسد صومها قضاء ثمانية، بقی عليها صوم يوم، بصير تسعة، وأما إذا فصلت، فلأن الواجب عليها من القضاء ستة أيام، ويحتمل اعتراض الحيض في أول يوم القضاء، فيفسد صومها في ثلاثة أيام، ثم يجوز في ستة، فيصير تسعة أيام.

٩٩٧- وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار، نصوم اثني عشر يوماً بعد يوم الفطر، وصلت بيوم الفطر أو فصلت. أما إذا وصلت، فلأنه يحتتمل أنها حاضمت في شهر رمضان، فيفسد صومها في أربعة أيام، ثم يجوز في أربعة عشر يوماً، ثم يفسد في أربعة، فقد فسد من صومها ثمانية أيام. فإذا فُضت موصولاً بالشهر، جاز بعد الفطر صوم خمسة أيام، ثم يستقبلها الحيض، فيفسد صوم أربعة أيام، وقد بقي عليها قضاء ثلاثة أيام، فجُمِعَ ذلك اثنا عشر يوماً.

٩٩٨- وأما إذا فصلت؛ لأن الواجب عليها قضاء ثمانية أيام، ويحتمل أن ابتداء الحيض وافق أول يوم قُضِيَ، فيفسد صومها في أربعة أيام، ثم يجوز في ثمانية، فجُمِعَ ذلك اثني عشر يوماً، هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً، وإن كان تسعة وعشرين يوماً، فتخرج به على قياس المسائل المتقدمة، تعرف عند التأمل.

٩٩٩- وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل. وإن وجب على هذه المرأة صوم شهرين متتابعين في كفارة القتل، أو في كفارة الفطر، بأن كانت أفطرت قبل هذه الحالة، فإن الفطر في هذه الحالة لا يوجب الكفارة، لتمكن التشبهة في كل يوم. نترده بين الحيض والطهر، فهذا على وجهين: إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، وكان دورها في

(١) وفي آ: في أيام القضاء.

(٢) وفي ب، ف، ط: يوم القضاء.

كل شهر، فعليها أن تصوم تسعين يوماً؛ لأن الواجب هتبه صوم ستين يوماً، فإن كان دورها في كل شهر، يجوز صومها في عشرين يوماً من كل ثلاثين يوماً، فإذا هامت تسعين، فقد ليقتل بعد از صومها في سبعين يوماً، وإن علمت أن ابتداء حذو الكا يكون بالثلاثين، وكان دورها في كل شهر، فعليها أن تصوم مائة يوم وأربعة أيام؛ لحراز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حذوها، فلا يجوز صومها في أحد عشر يوماً، ثم يجزئها في تسعة عشر، ثم لا يجزئ في أحد عشر، ثم يجزئها في تسعة عشر يوماً، فليجعل العدد تسعين يوماً، وإنما يجوز صومها في تسعة وخمسين يوماً، ثم لا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في أربعة أيام، فليجعل به العدد مائة وخمسة عشر يوماً، جاز صومها في ستين يوماً بقين.

١٠٠٠- وإن كانت لانه، ي كعب خان ابنه، حقيقها بالنهار أو بالليل، فهو على الاختلاف الذي على قول الشيخ الإمام الفقيه أنى جعفر رحمه الله، فأخذ يأخذ في الوحي، فقصه مائة وأربعة أيام. وعلى قول كثير من مشايخنا رحمه الله قصوم تسعين يوماً.

١٠٠٦ - وإن كانت لا تتويج دورها كان في كل شهر، فإن منحت "أن" بقاء حبسها كان يكون الليل، فعلياً أن تصوم مائة يوم؛ لأننا نعمل حبسها في هذه الصورة عشرة، وظهر خمسة عشر يوماً، فكذلك أصابت خمسة وعشرين يوماً من سنين - يجوز صومها في خمسة عشر يوماً، فإن أصابت مائة جاز صومها في سنين يوماً نفس، فسقط عنها الكفارة.

١٠٠٢- وإن كانت تعلم أن ابتداء حصصها كان، يكون بالنهار، فعليها أن تصوم مائة وخمسة عشر يوماً، لأن من الجائز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيفضها، فلا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في أربعة عشر يوماً (ثم لا يجزئها في أحد عشر يوماً، ثم يجزئها في أربعة عشر يوماً، ثم لا يجزئها في أحد عشر يوماً، ثم لا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في أربعة عشر، ثم لا يجزئها في أحد عشر يوماً، ثم يجزئها في أربعة عشر يوماً^{١٠٠٣}). فيقع العدد مائة وأثنا عشر يوماً، ثم يجزئها في أربعة أيام، فيقع العدد مائة وخمسة عشر يوماً، وأثنا عشر يوماً، ثم يجزئها في اثنين يوماً يقين.

۱۰۰۳ ویراست لاتینی: کیمف کن ابداء حیصہ، فہر علی لاسنلاق انڈی بیاب.

(۱: ویر ف . قول حضرت ہے۔

۱۴۰۰ دی ماه ۱۳۰۰

(۴) بیگانہ فی الأصل ہے، اُنہرے اعتبار سے وہ بحرہ ہائے

ولو وجب عليها صوم ثلاثة أيام في كفارة الجنين، فإن كانت معاً أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل، فعليه أن يصوم خمسة عشر يوماً؛ لأنه إن وافق ابتداء صومها ابتداء حيضها، لم يحرم صومها في عشرة أيام، وحزب في ثلاثة بعده، وذلك ثلاثة عشر يوماً، وإن كان عند ابتداء صومها فبقي من طهره يوم أو يومين، حار صومها فيها، ثم لم يحزبها صومها في عشرة أيام، وانقطع للتابع، فإذا صوم ثلاثة أيام في كفارة ليمسح بحب متتابعة، وعشر الخيض فيه لا يكون عشراً؛ لأنها تعد ثلاثة أيام حاله عن الخيض، بخلاف المشركين، وقد عرف ذلك في موضعه، فعليه أن يخطأ وتصوم خمسة عشر يوماً، حتى إذا كان الباقي من طهرها يومين حين شرع في الصوم، لم يحزب صومها من الكفارة، لا تقطع التتابع، وفي الثماني بعدها بعشر الخيض، لحذر في ثلاثة أيام بعدها، فكذا الجمعة خمسة عشر يوماً، وإن شاءت صامت ثلاثة، ثم "بعد عشرة أيام تصوم ثلاثة أخرى، فتبين أن إحدى الثلاثين وقعت برمان طهرها، وحار صومها فيها عن الكفارة.

١٠٠٨ - وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار، فعليه أن تصوم ستة عشر يوماً؛ لأن من الجائز أن الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يوماً، فلا يحزب صومها من الكفارة، لا تقطع التتابع، ثم لا يحزب في أحد عشر يوماً بمسب الحيض، ثم يحزبها في ثلاثة أيام، ويكون خمسة عشر يوماً، وإن شاءت صامت في ثلاثة أيام، ثم أفطرت أحد عشر يوماً، ثم صامت ثلاثة أيام، فتبين أن إحدى الثلاثين كان في زمان طهرها، فتجزئها عن الكفارة، كذا قال محمد رحمه الله.

قال القاضي الإمام الشهيد: الحسن بن أحمد المروزي رحمه الله: هو خطأ، فإنه يجوز أن يكون اليوم الأول من الثلاثة الأولى يوم غداً من الحيض، واليوم الثاني من الثلاثة الأخرى يوم غداً من الحيض، فلا يجزئها إحدى الثلاثين، قال: وانصحيح ما قاله أبو عنى النفاق رحمه الله: إن يصوم ثلاثة أيام، ويفطر سبعة أيام، أو يصوم "أربعة" أو يفعل على قلبه، وتطهر صحته بالامتناع، وعلى هذا قضاء رمضان أيضاً، فإن كان الزمان واجب عليها قضاء عشرة أيام، بأن كان دورها في كل شهر، فإذا شاءت صامت عشرين يوماً كفاً، وإن شاءت صامت عشرة أيام في شهر، ثم في شهر آخر عشرة أخرى، سوى العشرة الأولى، فتبين أن إحدى الثلاثين توافق زمان طهرها.

قال: وفي ح - ثم تطهر أحد عشر يوماً، ثم صامت ثلاثة أيام أخرى بعد عشرة أيام

(١٦) ذلك، في ح - م، د، ب، وكان في الأصل: تسعة

١٠٠٥ - وكذا إن علمت أن حيضها كان يكون في كل شهر ثلاثة أو أربعة أيام، فعليها بعد مضي رمضان قضاء ضعف عدد أيامها، وإن شاءت صامت عدد أيامها في عشرة من شهر، ثم في شهر آخر صامت مثل ذلك؛ ينتيقن أن إحداهما يوافق زمان طهرها، فتجزئها من القضاء، إلا أنها لم تشتغل به في نساء رمضان؛ لأنه لا تخفيف عليها؛ لحضبان العدد، وقد بيناه في صوم كفارة البعير؛ لأن التخفيف متحقق فيه، ولو وجب عليها قضاء صلاة تركها في زمان طهرها، صلت تلك الصلاة بالاعتساف، ثم أهدتها بعد عشرة أيام؛ فنخرج عما عليها بفريق، تكون أحد الفريقين زمان طهرها.

١٠٠٦ - ولو أن هذه المبتدئة كانت أمة، ما شراها إنسان، فعلى قول محمد بن إبراهيم الجبائي رحمه الله، بعد مدة استراها سنة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين، لجواز أن الشراء كان بعد مضي ساعة من حيضها، فلا تحسب هذه الحيفة من الاستراء؛ لأنه عشرة أيام إلا ساعة، ثم بعده طهر ستة أشهر، لا ساعة، ثم بعده الحيض عشرة أيام، فتكون الجملة ستة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين، فيستريح بها.

وقال مشايخنا ورحمهم الله: وهذا على قول من يجوز وطءها بالتحري؛ لأن المقصود من الاستراء استمساخه الرطبي. أما على قول من لا يجوز وطءها أصلاً، وهو الأصح، فلا حاجة إلى هذا التكليف.

١٠٠٧ - ولو كانت المبتدئة حرة فطلقها زوجها بعد الدخول بها، فعلى قول أبي عيسى سعد بن معاذ رحمه الله لا تنقض عدتها في حكم التزوج بزواج آخر أبداً؛ لما بينا أنه لا يفتر أكثر الطهر بشيء، وعلى قول محمد بن إبراهيم رحمه الله: تنقض عدتها بمدة تسعة عشر شهراً، وعشرة أيام غير أربع ساعات من وقت الطلاق؛ لأنه لا تقدر أكثر مدة الطهر ستة أشهر غير ساعة، على ما مر.

ومن الجائز: أن الطلاق كان بعد مضي ساعة من حيضها، فلا تحسب هذه الحيفة من العدة، وذلك عشرة أيام غير ساعة، ثم بعده يحتاج إلى ثلاثة أشهر، كل طهر ستة أشهر إلا ساعة، وثلاثة حيض، كل حيض عشرة أيام، فإذا جمعت بين هذه الجملة كانت اجملة تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات، فيحكم بالقضاء عدتها بمضي هذه المدة من وقت الطلاق، فبجبرائها أن تزوج بزواج آخر بعدها، وعلى قول من يفتر طهرها بسبعة وعشرين، على ما بينا: تزوج بزواج آخر بعد مضي أربعة أشهر ويوم واحد غير ساعة من وقت الطلاق؛

لأن من الجائز أن يطلق كان بعد مضي ساعه من حبسها، فلا يحسب هذه الحيضة من الحيضة التي تنقضي بها العدة، وهي عشرة أيام غير ساعة، ثم بعد ذلك نحتاج إلى ثلاثة أيام، كل طهر سبعة وعشرين يوماً، وإلى ثلاث حبس كل حيض عشرة أيام، فنع الجسطة مائة وأحد وعشرين يوماً غير ساعة، فتزوج بعد مضي هذه العدة.

١٠٠٨ - وأما حكم انقطاع الرجعة للزوج في حق المرأة، فنقول: إذا مضى من وقت الطلاق تسعة وثلاثون يوماً^(١)، بحكم انقطاع الرجعة، لأن هذا أمر يحدث فيه. ومن الجائز أن حبسها كان ثلاثة أيام، وطهرها كان خمسة عشر. وكان وقوع الطلاق في آخر جزء من أجزاء طهرها، فتتقضى عدتها تسعة وثلاثين يوماً؛ لأن في هذه الصورة تنقضي عدتها ثلاث حبس، كل حبسة^(٢) ثلاثة أيام، وبطهرين، كل طهر خمسة عشر يوماً. وهذا الخواب في حق امرأة لا تعرف مقدار حبسها في كل شهر - والله أعلم -.

نوع آخر في المرأة تصل عدداً في عدد

١٠٠٩ - إذا شئت للفتي عن امرأة أضلت أيامها فيما دونها من العدد، بأن قيل: أيامها كانت عشرة، فأضلت ذلك في تسعة، فهذا السؤال محال؛ لامتناع وجودها في تسعة، وكذلك إذا سئل عن امرأة أضلت أيامها في مثلها من العدد، بأن قيل: أيامها كانت سبعة، فأضلت ذلك في أيام خمسة، فهذا السؤال محال أيضاً؛ لأنها واجدة أيامها عاثة بها، وإن سئل عن امرأة أضلت أيامها بعد فوقها من العدد، فهذا السؤال مستقيم.

١٠١٠ - ثم الأصل فيه ما ذكرنا: أن كل زمان ينيف بالحبس فيه، تترك الصلاة، والصوم، ولا يأتى بها زوجها فيه بيقين. وكل زمان تتردد فيه بين الحيض والطهر، لا يترك المكتوبات، وصوم ومضائق، فبعد ذلك إن كان التردد فيه بين الطهر والخروج عن الحبس، نصلى فيه نالاً غسان لكن صلاة (أو لو فت كل صلاة^(٣)) عنى حسب ما اختلفوا فيه بالشك، وإن كان التردد بين الطهر والدخول في الحيض، تنوض لو فت في صلاة بالشك.

١٠١١ - وأصل آخر: أن المرأة متى أضلت أيامها في ضعفها من العدد، أو أكثر منه فإنها لا تحسب بالحيض في شيء منها، ومتى أضلت أيامها فسادوا ضعفها من العدد، فإنها

(١) وفي م: تسعة وثلاثين يوماً غير ساعة.

(٢) وفي بقية النسخ: حبس.

(٣) زيد من بقية النسخ.

تتيقن بالحيض في شيء منها حرم ما إذا كان أيامها ثلاثة، فأصلها في خمسة، فإنها تتيقن بالحيض في اليوم الثالث منه، فإنه أول الحيض، أو آخر الحيض، أو الثاني منه يقين، فترك الصلاة فيه.

إذا عرفنا هذا، ففرق، وبالله التوفيق:

١٠١٢- إن علمت أن أيامها كانت ثلاثة، فأصلها في عشرة، الأخيرة من الشهر. ولا تدرى هي في أي موضع من العشرة، ولا رأي لها في ذلك، فبها تصلي ثلاثة أيام من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة، للتردد بين الحيض والظهور، ثم تصلي بعد، إلى آخر الشهر بالاغتسال لوقت كل صلاة، أو لكل صلاة على حسب ما ذكرنا من الاختلاف بين خشايح رحمهم الله، للتردد بين الظهور والخروج من الحيض، إلا إذا ذكرت أن خروجها من الحيض في أي وقت من اليوم كان يكوف، ففي هذه الصورة تغسل في كل يوم في ذلك الوقت مرة، وإن لم تذكر ذلك الوقت، تغسل لكل صلاة، أو لوقت كل صلاة.

١٠١٣- وإن أصلت أربعة في العشرة، فبها تصلي أربعة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة، للتردد بين الظهور والحيض، ثم تغسل بعد ذلك إلى آخر العشرة لكل صلاة، أو لوقت كل صلاة، للتردد بين الظهور وبين الخروج عن الحيض.

١٠١٤- وإن أصقلت خمسة في العشرة، فبها تصلي خمسة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة، ثم تغسل لوقت كل صلاة، أو لكل صلاة على ما ذكرنا.

١٠١٥- وإن أصقلت ستة في العشرة، صلت من أول العشرة أربعة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة، ثم تدع يومين، ثم تصلي أربعة أيام بالاغتسال لكل صلاة، أو لوقت كل صلاة؛ لأن الخامس والسادس حيض يبين؛ لأن أيامها إن كانت من أول العشرة، فالخامس والسادس آخر حيضها، وإن كانت من آخر العشرة، فالخامس والسادس أول حيضها، ثم إلى آخرها ويتم الخروج فغسل.

١٠١٦- وإن أصقلت سبعة في عشرة، صلت في ثلاثة من أولها بالوضوء لوقت كل صلاة، ثم تدع أربعة، لتفتتا بكونها أيام الحيض، و"تغسل في ثلاث لاغتسال لكل صلاة، أو لوقت كل صلاة.

١٠١٧- وإن أصقلت ثمانية في عشرة، فبها تصلي في يومين من أولها بالوضوء لكل صلاة، ثم تدع ثلاثة، لتدعها بكونها أيام الحيض، ثم تصلي يومين بالاغتسال؛

لنؤم الخروج عن الحيض.

١٠١٨- وإن أصليت تسعة في عشرة، فبأنها تنصلي في أول العشرة يوماً بالوضوء. ثم تدع الصلاة ثمانية. ثم تنصلي يوماً بالأغتسال، فإن قالت: أصليت عشرة في عشرة، فيى واحدة حلة بها، وهذا السزال منها محال.

١٠١٩- وإن علمت أنها كانت نظهر^(١) في آخر الشهر، لا تدري كم كانت أيامها، توضأت نومت كل صلاة إلى تمام سبعة وعشرين من الشهر وصلت، ثم تدع الصلاة ثلاثة أيام، ثم اغتسلت غسلًا واحدًا في آخر الشهر، هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل.

فألوا: والجواب الذي ذكره صحيح، إلا أنه مبهم، لأنه لم يميز وقت يتيقن بها الحيض من وقت الطهر، وإنما قام الجواب: أنها إلى العشرة من الشهر من الطهر، لأن الحيض لا يزود على عشرة أيام، فتوضأ على الوقت كل صلاة بغيره، ويأتيها زوجها، ثم في سبعة أيام بعد العشرين تردو حالها فيه بين الحيض والظهر، لأنه لو كان حيضها ثلاثة. فهذه السبعة من جملة ظهرها. فتصلي فيها بالوضوء، الوقت كل صلاة بيقين، وإن كان حيضها عشرة فهذه السبعة من جملة حيضها. فتصلي فيها بالوضوء^(٢) الوقت كل صلاة بالشك، وترك الصلاة في ثلاثة أيام من آخر الشهر؛ لتيقنها بالحيض فيه. ووقت الخروج من الحيض معلوم لها، وهو عند تسلاخ الشهر، وتغتسل في ذلك الوقت غسلًا واحدًا.

١٠٢٠- فإن ذكرت أنها كانت ترى الدم إذا جاورت عشرين يوماً، ولكن لا تدري كم كانت، فإنها بعد العشرين تدع الصلاة ثلاثة أيام. لأن الحيض لا يكون أقل منه، ثم تغسل لكل صلاة إلى آخر ما قلنا.

١٠٢١- وإن علمت أنها كانت ترى الدم يوم الحادى والعشرين، ولا تتذكر سوى ذلك، فالجواب: أنها تتيقن بالطهر إلى الحادى عشر من الشهر، فتصلي بالوضوء الوقت كل صلاة بيقين، ويأتيها زوجها، ثم تنصلي تسعة أيام بالوضوء بالشك؛ لجواز أن اليوم الحادى والعشرين آخر حيضها، وأيامه عشرة، ولا يأتيها زوجها في هذه التسعة، ثم تدع الصلاة في اليوم الحادى والعشرين، لأن فيه يقين الحيض. ثم تنصلي إلى آخره، مالا عسال لكل صلاة.

١٠٢٢- وإن علمت أنها كانت ترى الدم بعد مضي سبعة عشر يوماً من الشهر، ولا تدري كم كانت أيامها، فقد ذكر في بعض النسخ أنها تدع الصلاة ثلاثة أيام بعد سبعة عشر.

(١) وفي نسخة: تجهر

(٢) ويسمى طه ب. ب.

لتيقن الحيض ، ثم تصلي سبعة بالاغتسال لكل صلاة بالشك . وتأويل هذا : إذا كانت نذرت أن ابتداء حيضها كان يكون بعد سبعة عشر يوماً ، وفي عامة النسخ قال : تصلي بالوضوء ثلاثة أيام ، ثم بالاغتسال سبعة أيام ، وهذا الذي ذكره المحكم لشهيد رحمه الله في مختصره .

وإنما خالف بين جواب هذه المسألة وبين جواب المسألة الأولى ؛ لأن موضوع هذه المسألة أنها لا تعلم أن حيضها كان يكون منفصلاً بمضي سبعة عشر يوماً من الشهر ، وإنما تعلم كونه في العشرة التي بعدها ، فإذا كان موضوع المسألة هذا ، فبعد امرأة ضلت أيامها في العشرة ، ولا تدري كم كان أيام حيضها ، وأقل الحيض ثلاثة أيام يتيقن ، وقد يتبين فبعض أضلّت ثلاثة في عشرة ، أب تنوّه لو فت كل صلاة في ثلاثة أيام من أولها ، ثم تصلي الباقي بالغسل .

١٠٢٣ - وإن علمت أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله ، أو آخره ، ولا تدري كم كان حقيقتها ، فإنما تنوّه من أول الشهر لو فت كل صلاة ثلاثة أيام ، ولا يأتيتها زوجها ؛ لتردد حالها فيه بين الحيض والظهر . ثم تغسل سبعة أيام لكل صلاة ؛ لرددها فيه بين الظهر والحيض ، والخروج من الحيض ، ولا يأتيتها زوجها ، ثم تنوضأ إلى آخر الشهر ، ولم يمز في هذا الجواب الزمان الذي فيه تعين الظهر ، فنقول في العشرة الأوسط : تنوضأ لو فت كل صلاة ؛ لأنها تنضف بالظهر فيها ، ويأتيتها زوجها فيها ؛ ثم في العشرة الأخيرة تنوضأ لو فت كل صلاة بالشك ، ولا يأتيتها زوجها فيها ؛ لتردد حالها فيها بالحيض والظهر ، ثم تغسل في تمام الشهر مرة واحدة .

١٠٢٤ - وإن علمت أن أيامها خمسة ، وأنها كانت ترى الدم في اليوم [الحادي والثاني والعشرين] ، ولا تحفظ شيئاً آخر ، حملت بالوضوء من أول الشهر إلى خمسة عشر ؛ لتيقن الظهر ، ثم تصلي بالوضوء بالشك أربعة أيام ، ثم تترك الصلاة في اليوم العشرين ؛ لأنه من أيام الحيض يتيقن ، ثم تغسل بعدها أربعة أيام بالشك ؛ لاحتمال الخروج عن الحيض .

١٠٢٥ - إذا كان للمرأة أيام معلومة في كل شهر ، انقطع عنها الدم أشهراً ، ثم عاودها الدم واستمرت ، رخصت أيامها ، تركت الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام ؛ لتيقنها بالحيض فيها ، فإن عاودتها قد انتقلت إلى موضع الاستمرار ؛ لعدم رؤيتها الدم في موضعه مرتين وزيادة ، فتقن بالحيض في ثلاثة أيام ، فترك الصلاة فيها ، ثم تغسل لو فت كل صلاة في سبعة أيام ؛ لتردد حالها فيه بين الحيض والظهر ، والخروج عن الحيض ، ثم تنوضأ عشرين يوماً لو فت كل صلاة ؛ لتيقنها بالظهر ، ويأتيتها زوجها فيه ، وذلك تأييداً . هكذا ذكر محمد رحمه الله

جواب هذه المسألة في الكتاب

وتأويلها: أنها تعلم أن دورها في كل شهر، فإن لم تعرف ذلك فلا ذكر له في الكتاب عن محمد رحمه الله، فالجواب: أن هذا لا يخلو من وجوه: أما إن كانت لا تعرف مقدار حيضها ومقدار طهرها، وفي هذا الوجه تدخ الصلاة من أول الاستمرار ثلاثاً يتيقن، ثم تصلي سبعة بالاغتسال بالثلاث، ثم هذه الأيام، بين الظهر والخبض، والخروج من الحيض، ولا يأتيها زوجها في هذه العشرة، لا احتمال الحيض، ثم تصلي ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة، وأتياها زوجها في هذه الثمانية، ليتيقن بالظهور فيها، فإنه إن كان حيضها ثلاثة أيام، فهذا آخر طهرها، وإن كان حيضها عشرة، فهذا أول طهرها، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالثبات، ولا يأتيها زوجها فيها فقد بلغ الحساب أحدًا وعشرين، ثم تصلي بعد ذلك بالاغتسال لوقت كل صلاة بالثبات؛ لأنه لم يبق لها بعده يقين بالخبض أو الظهور في شيء، فعا من وقت إلا وتوهم أنه وقت خروجها من الحيض.

١٠٢٦- وأما إن عرفت مقدار طهرها، ولم تعرف مقدار حيضها، ما عرفت أن طهرها كان خمسة عشر يوماً، ولكن لا تعرف مقدار حيضها، وفي هذا الوجه تترك الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام يتيقن، ثم تصلي سبعة أيام بالفصل لوقت كل صلاة بالثبات؛ لأنها توهم في كل وقت أنه وقت خروجها من الحيض، ثم تصلي ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة يتيقن، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة؛ بالثبات، فبلغ الحساب أحدًا وعشرين يوماً، فلو كان حيضها ثلاثة أيام، فابتداء طهرها الثاني بعد أحد وعشرين، ولو كان حيضها عشرة، فابتداء طهرها الثاني من خمسة وثلاثين يوماً، ففي هذه الأيام، لأربعة عشر - أعني بعد أحد وعشرين يوماً إلى خمسة وثلاثين - تصلي بالاغتسال لوقت كل صلاة بالثبات؛ لا احتمال خروجها من الحيض في كل وقت من ذلك، ثم تصلي يوماً واحداً بالوضوء لوقت كل صلاة يتيقن، وذلك بعد ما [كانت] تختل عند غمام خمسة وثلاثين؛ لأن هذا اليوم من طهرها يتيقن ثم تصلي ثلاثة بالوضوء لوقت كل صلاة بالثبات؛ لشرود حالها فيه بين الحيض والظهور، ثم تختل بعد ذلك بالثبات بدءاً لوقت كل صلاة؛ لأنه لم يبق لها يقين الطهر بعده، في شيء، فعا من ساعة إلا وتوهم أنه وقت خروجها من الحيض.

١٠٢٧- وأما إن عرفت مقدار حيضها، ولم تعرف مقدار طهرها، بأن عرفت أن

حيضها كان ثلاثة أيام، ولم تدرى كم كان طهرها، ففى هذا الوجه تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستمرار يمين، وتغتسل، ثم تصلى خمسة عشر يوماً بالوضوء لوقت كل صلاة يمين، ويأتيها زوجها فيها، ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك، ثم تدرى حالها فيما بين الحيض والطهر، فبلغ الحسب أحداً وعشرين يوماً، ولم يبق لها يمين فى شيء من ذلك، فتصلى فيها بالاعتزال لوقت كل صلاة بالشك؛ لأن ما من وقت بعدها إلا وتوهم أنه وقت خروجها من الحيض.

١٠٢٨ - وأما إن عرفت مقدار طهرها خمسة عشر يوماً، وتردد رقبها فى الحيض بين الثلاثة والأربعة، وفى هذا الوجه تركت من أول الاستمرار ثلاثة، ثم اغتسلت وصالت فى اليوم الرابع بالوضوء بالشك، ثم تغتسل عند مضي اليوم الرابع مرة أخرى، ثم تصلى بالوضوء أربعة عشر يوماً يمين، فبلغ الحسب ثمانية عشر يوماً، ثم تصلى اليوم التاسع عشر بالوضوء بالشك، ثم تدع اليوم العشرين والحادى والعشرين يمين، وتغتسل لتسام الحادى والعشرين؛ لاحتمال أنه وقت خروجها من الحيضة الثانية، بأن كان حيضها ثلاثة، ثم تصلى اليوم الثانى والعشرين بالوضوء بالشك، ولا تغتسل لتسام الثانى والعشرين؛ لأنه بناء على الحيض فى الحال، بأن كان حيضها أربعة، وطهرها فى الحال، بأن كان حيضها ثلاثة، فلا تغتسل فيه، ولكن تصلى فيه بالوضوء بالشك.

ثم تغتسل عند تمام اليوم الثالث والعشرين؛ لاحتمال أنه أو أن خروجها من الحيضة الثانية، بأن كان حيضها أربعة، ثم تصلى ثلاثة عشر يوماً بالوضوء يمين، فبلغ الحسب ستة وثلاثين يوماً، ثم تصلى يومين بالوضوء بالشك، ثم تدع الصلاة يوماً واحداً؛ لأن هذا اليوم آخر حيضها، إن كان حيضها ثلاثة، أول حيضها، إن كان حيضها أربعة، فتغنى فيه بالحيض، فبلغ الحسب تسعة وثلاثين يوماً، ثم تغتسل؛ لجواز الخروج من الحيض، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء بالشك، فبلغ الحسب اثنين وأربعين، ثم تغتسل؛ لاحتمال أن ههنا أو أن خروجها من الحيض، بأن كان حيضها أربعة، ثم تصلى اثنين عشر بالوضوء يمين، فبلغ الحسب أربعة وخمسين، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء بالشك، ثم تغتسل وتصلى أربعة بالوضوء بالشك. وتسوق المسألة هكذا فأنمرها بالاعتزال فى كل وقت ينوهم خروجها من الحيض.

(١) وفى ط: بقاء، وفى ب: وف. - فاعاد.

(٢) وفى ب: ط، م: طهر من غير ما.

(٣) أتت من غيبة السمع.

١٠٢٩- وما ينصل بهذا النوع إذا كانت المستحاضة لا تذكر أيامها غير أنها تستيقظ بالطهر في اليوم العاشر والعشرين والثلاثين، فإثنا تصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لتردها بين الحيض والطهر، ثم تصلي ستة أيام بالاعتصال لوقت كل صلاة^(١)؛ لاحتصال خروجها من الحيض في كل ساعة، ثم تصلي اليوم العاشر بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين الطهر، ثم تصلي اليوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر بالوضوء لوقت كل صلاة بالنك؛ لتردها فيه بين الحيض والطهر، ثم تصلي بعد ذلك ستة أيام بالاعتصال لوقت كل صلاة، أو تكل صلاة؛ لتوهم خروجها من الحيض في كل ساعة، ثم تنوضأ في اليوم العشرين، وتصلّي بيقين الطهر، ثم تصلي ثلاثة أيام بعدها بالوضوء بالنك، ثم تصلي ستة أيام بالاعتصال، ثم تصلي اليوم الثلاثين بالوضوء بيقين الطهر.

ولا يجزئها صومها في تسعة أيام من رمضان، فلتصم ضمعتها ثمانية عشر يوماً، قال الحاكم الشهيد رحمه الله: لو فقت صوم رمضان في هذه الأيام الثلاثة: اليوم العاشر، واليوم العشرين، واليوم الثلاثين، كفاهما؛ ليقبها بالطهر فيها. والتابع في صوم القضاء ليس بشرط، وما فقت من الفرائض في غير هذه الأيام الثلاثة فلتعدها في هذه الأيام الثلاثة، فلا يأتيها زوجها إلا في هذه الأيام الثلاثة^(٢)؛ لأنها لا تنيق بالطهر إلا فيها.

١٠٣٠- وما ينصل بهذا النوع، إذا كان على المستحاضة صلوات فائنة، فقت ما عليها في يوم إن قدرت عليه، أو في اليرمين بالاعتصال لكل صلاة، ثم تعيدها بعد مضي عشرة أيام في اليوم الحادي عشر، والثاني عشر؛ لتيقن بالأداء في زمان الطهر.

نوع آخر في استخراجه معرفة الضالة:

١٠٣١- امرأة كانت أيام حبضها عشرة، وطهرها عشرين، وطهرت أشهراً، ثم استمر بها الدم، فلم تستفت في ذلك، حتى أتى عليها سنون يعارض اعترص، بأن جئنت، أو تركت الاستفتاء فسقا ومجانة، ثم ندمت على ذلك، وجاءت تستفتي أنها في الحيض، أو في الطهر في أوله، أو في آخره؟ روي تعلم يوم الاستمرار أنه أي يوم ومن أي شهر، ومن أي سنة، بأن علمت أن يوم الاستمرار مثلاً يوم الأربعاء الخامس من المحرم، سنة ثمان وستين وخمسمائة، ويوم الاستفتاء يوم الخميس الثامن عشر من رجب، سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، فإن على

(١) ساقط من الأصل، واستتركنا من جميع النسخ.

(٢) استترك من بقية النسخ.

المفتى أن يجمع عدد الأيام من أول الاستمرار إلى يوم الاستفتاء، فمأخذ السنين الكوكلية، وهي في هذه الصورة ثلاث سنين، وبغيرها هي شهور السنة، وهي اثنا عشر، فبغير سنة وثلاثين.

ويأخذ أيضاً الشهور الكوكلية بعد ثلاث سنين، وذلك ههنا ستة. فيصم إلى الأول، وذلك منه وثلاثون، فيصير اثني وأربعين، ثم يصرف ما اجتمع وذلك اثنا وأربعين في عدد أيام الشهور، وهو ثلاثون في الأصل، فيصير ألفاً ومائتين وثمانين. فيصم زايها ما بقي من الأيام من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء، بعد السنين الكاملة، وأشهر الثلاثة عليها، وهي ثلاثة عشر، فيصير ألفاً ومائتين وثلاثة وسبعين، إلا أن كل الشهر لا تكون كاملة، ولكنها لا تكون ناقصة (س يكون نقصها كاملة، ونقصها ناقصة^١)، هذا هو الغالب.

وبنحوه ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه. والذي اجتمع عنده من الشهور اثنا وأربعين. يتفحص عما اجتمع عنده من الأيام أحد وعشرون، والذي اجتمع عنده من الأيام ألف ومائتين وثلاثة وسبعين، فيطرح عندهم أحد وعشرون، ويبقى هناك ألف ومائتان وأثنان وخمسون.

ثم ينظر المفتي في دورها، وذلك بالبرز رقماً، حبسها عشرة من أولها، ثم طهرها عشرون، وهذا عدد نه ثلاث صحيح وعشر صحيح، فيطرح من حسنة ما اجتمع عندنا نه ثلاث صحيح وعشر صحيح، وذلك ألف ومائتان وثلاثون، يبقى هناك اثني وعشرون إلى تمام ألف ومائتين والثلث وخمسين، وليس نه ثلاث صحيح وعشر صحيح، حسنة منها من أولها خمس، وثلث عشر مضى من مهرها، وقد بقي من مهرها نه اثني، ثم بقي تسعة أن المفتي يجوز أن يكون معساً في هذا الطرح، لأن عدد الكوكلية من الشهور مثل عدد التوافيق من الشهور، ويجوز أن يكون مختلفاً فيها، بأن كان عدد الكوكلية والتوافيق أكثر، فالتوجه من معرفة الصواب والخطأ في انفرج أن بعد المفتي ما حصل معه من الأيام من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء بأيام الجمعة سبعة سبعة، إذ أيام الجمعة سبعة لا تزيد على السبعة، ولا تنقص، فيحط سبعة سبعة، ويحط عدد الأيام التي نقصت من السبعة على العاقبة، فيقابله بعد ما مضى من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء في أيام الجمعة، وذلك سبعة.

فيقال استوي أظهر أنه كان مصباً في الطرح (وإن تفاوت، ظهر أنه كان من هذا).

يخال للمرأة إذا رأت أديم عقيب، لمولادة نفسها، فإذا لم ترى الدم، لم تكن نفسها، وانفصل من حكم النفاس في هذه الصورة.

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله: إن النفاس مأخوذ من كل واحد مما ذكرنا، وكل واحد لا يخلو عن بلة الدم. وأكثر المشايخ رحمهم الله أخذوا بقول أبي حنيفة. وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله. وبعضهم أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله.

١٠٣٣- ثم الأئمة اجتمعوا على وجوب الغسل بالنفاس، فإذا أن يكون إجماعهم بناء على نص ورد فيه، واكتفىوا بالإجماع عن نفي النص؛ لتكون الإجماع أكدته، أو يكونوا قد سدوا على دم الحيض العلة أنه دم خارج من الرحم^(١)، واكتفىوا بالإجماع^(٢) عن انفاس وليس لفيلسفة غاية على ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى؛ لأنه لم يرد الشرع بتقديره، والقبيل منه كالكثير في حق كونه حدثاً، فيكون نفاساً، بخلاف قليل الحيض، حيث يتقدر هو في نفسه؛ نورود الشرع بتقديره، ولا تقدير ههنا، فينسحق فيه القياس، ولأن الدم أكثر ما يكون من الرحم. ولهم النفاس علامة يستدل بها على أنه من الرحم، وهو خروج الولد، بخلاف دم الحيض، فإنه لا علامة عليه، يستدل على ذلك بالامتداد، ومقدار الامتداد عرف بالشرع.

١٠٣٤- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه قال: أقل مدة النفاس مفترق بأحد عشر يوماً، وهذا أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قدره بخمسة وعشرين يوماً، وأكثر مدة النفاس مفترق بأربعين يوماً عندما، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يستين يوماً، وقال مالك رحمه الله تعالى: بسبعين يوماً. واعتمادنا على حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها حيث قالت^(٣): كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً^(٤).

وفي حديث أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما قالا: أوفت رسول الله ﷺ أربعين صباحاً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك. وفي حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال: أوفت رسول الله ﷺ للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك^(٥). وإن زاد الدم على الأربعين، فالزيادة على الأربعين استحاضة، والأربعون نفاس في المبتدئة. وفي صاحبة العدة

(١) مشترك في ب، حذف.

(٢) وفي ف، ب: ويجوز بمقادير الإجماع عن القياس. إلخ.

(٣) أخرجه الترمذي: ١٢٩، وأبو داود: ٢٦٦، والترمذي: ٩٢٠.

(٤) وفي ب، وفي صياحها.

(٥) أخرجه أبي ماجة: ٦٤٦.

معروف عنها نفاس، والزيادة عليها استحاضة.

قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس:

١٠٣٥ - قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الطهر المتخلل بين الأربعين هي النفاس لا يعتبر فاصلاً بين الدمين، سواء كان أقل من خمسة عشر، أو خمسة عشر، أو أكثر منها، ويجعل إحاطة الدمين بظرفه كالدم المتوالي لأن الأربعين في النفاس عنده بمنزلة العشرة في الحيض، ثم الطهر يوم العشرة في الحيض لا يعتبر فاصلاً بين الدمين عنده، ويجعل إحاطة الدمين عنده بظرفه كالدم المتوالي^(١)، فكذلك في النفاس.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا كان الطهر المتخلل بين الأربعين خمسة عشر فصاعداً، يعتبر فاصلاً بين الدمين، ويجعل الأول نفاساً، والثاني حيضاً إن أمكن، وإن كان أقل من خمسة عشر - لا يعتبر فاصلاً بين الدمين، ويجعل كالدم المتوالي فأبو يوسف رحمه الله تعالى سوى بين نفاس وبين الحيض. فلم يجعل الطهر أقل من خمسة عشر فاصلاً بين الدمين فيهما. ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما، فجعل الطهر أقل من خمسة عشر في العشرة فاصلاً، ولم يجعله في الأربعين فاصلاً، ووجهه أنه إذا جسد ما دون خمسة عشر من الطهر في العشرة فاصلاً، إذا كان الطهر غالباً على الدم (أو بتصور أن يكون الطهر ما دون خمسة عشر غالباً على الدم^(٢) في العشرة، أما لا بتصور أن يكون طهر ما دون خمسة عشر في الأربعين غالباً على الدم، فافترقا.

١٠٣٦ - وعلم هذا الأصل مسائل: إذا رأت بعد الولادة يوماً دماً، وثمانية وثلاثين يوماً طهرًا، ويوماً دماً فالأربعون كلها نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن نفاسها الدم الأول. وتورأت مبتدئة خمسة دماً بعد الولادة بأن بلغت بالخل، ثم خمسة عشر يوماً طهرًا، ثم رأت خمسة دماً، ثم خمسة عشر يوماً طهرًا، ثم استمر بها الدم، فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نفاسها هي الخمسة، وعادتها في الطهر تكون خمسة عشر، لأنها رأت ذلك مرتين. ولو رأت ذلك مرة، ألبس أنه يصير عادة لها؟ فهنا أولى، ويكون حيضها هي الخمسة التي رأتها بعد العشرين، ويصير ذلك عادة لها مرؤسها إليها مرة؛ تكونها مبتدئة في الحيض.

(١) استدل به من جهة النسخ.

(٢) استدل به من جهة وطأ.

وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نفاسها يكون خمسة وعشرين ، وانظر الأول عشر معشر عنده أصلاً ؛ لاحاطة لندم بطريقه في حمة الأربعين ، وتصير عادتيا في الطهر خمسة عشر لزوجتها ذلك مرة ؛ لتكونها مبتدئة ، ولا عادة لها في الخيض . يجعل خيفها من أول الاسمرار عشرة ، والطهر خمسة عشرة . وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وعندهما يجعل خيفها من أول الاسمرار خمسة ؛ لأنها صارت عادة لها ، وطهرها خمسة عشر وتصير عادتيا في النفس عدد أبي حنيفة رحمه الله تعالى خمسة وعشرين ، وعندهما خمسة . والله سبحانه وتعالى أعلم

قسم آخر في معرفة أول وقت النفاس

١٠٣٧ - وقد اختلف المصنف رحمه الله تعالى فيه : قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : هو من وقت ولادة الولد الأول . وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى : [هو من الولد الثاني ، ثمرة الحمل تظهر فيه ؛ أي ؛ ولادة ، ولداً ، وفي رواية الآخر ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : كما وردت الأدلة تصير نفساً . وقال محمد وزفر رحمهما الله] : لا تصير نفساً ما لم تلد الولد الثاني . حجة محمد وزفر رحمهما الله تعالى أن النفاس حكم يتعلق بالولادة ، كإفشاء العدة (ثم في حق انقضاء العدة) " يعتبر الولد الآخر ، فكذلك في حق النفاس . وهذا " بقولان : النفاس ينزلة الحيض من حيث إن كل واحد منهما ينزل من الرحم ، والحمل يتأخر ، الحيض ، وينتهي لعاش أيضاً . لأنى حبيبة رأى يوسف رحمهما الله تعالى : أن النفاس مأخوذ " من واحد مما ذكرناه ، وأنه يحصل بولادة الولد ، وهم الجاهل إنما يعطى له حكم الحيض ؛ لأنه ليس من الرحم ؛ لأن الله تعالى أخبرنا العادة أن الولد إذا حلت بتسليم رحمها ، وهذا المعنى لا يوجد ههنا ؛ لأن فم رحمها قد انفتح بخروج الولد الأول ، فكان نفاساً .

١٠٣٨ - واعتبار النفاس بانقضاء العدة لا يصح . لأن انقضاء العدة يتعلق غراغ الرحم ، ولا فراع مع بقائه ، من العمل . فأما النفاس متمم بخروج الولد ، فله وحده خروج الولد .

(١) آية ، من شأنه

(٢) استدراك من شأنه

(٣) وفي سطره : ربما مكاد هنا

(٤) هكذا في نسخة المسخ . لعله أن النفاس والحيض مأخوذ من واحد

١٠٣٩ - وإن كان بين الولدين أربعين يوماً فصاعداً ، فقد اختلفوا في استحباب غسلهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، قال بعضهم : يجب عليها الغسل من الولد الثاني أيضاً عنه ؛ لأن سبب النجاسة ولادة الولد ، وقد تحقق ولادته ، فاستقام إيجاب الغسلين بخلاهما الحيض ؛ لأن سبب الحيض الوقت ، ولا يجتمع وقتا الحيض على التوالي .

وقال بعضهم : لا يجب عليها الغسل من الولد الثاني على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وهو الصحيح . وبلى هذا أنشأ في الحامض الصغير ، فإنه ذكر المسألة الأولى ، وذكر بعدها ، وكذلك لو كان من الولدين أربعين يوماً

وحكى أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال لأبي حنيفة رحمه الله تعالى : رأيت لو كان بين الولدين أربعين يوماً ، قال : هذا لا يكون . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : وإن كان قال : لا بأس لها من الولد الثاني ، وإن وعم أنف أبي يوسف ، ولكنها تغسل ، كما تضع الولد الثاني . وتحلى ، وهذا صحيح ؛ لأنه لا ينو إلى نفاذ ليس بينهما طهر صحيح .

ومما يتصل بهذا القسم :

١٠٤٠ - امرأة ولدت ثلاثة أولاد ، بين كل واحد أقل من ستة أشهر أو بين الولد الأول والثالث أكثر من ستة أشهر ، في الأولاد الثلاثة هل يجعل من حبل واحد ؟ اختلفوا في الغسل بعضهم الله تعالى فيه ، فقال بعضهم ، منهم أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى : يجعل من حبل واحد ، لأن الحبل ينقطع عن المفلوج به ، يكون الأول مع الثاني من حبل واحد مقطوع به ، وكذلك هذا ، كون الثاني مع الثالث من حبل واحد مقطوع به ، بخلاف ما إذا لم يكن الثاني ؛ لأن تمه ليس ينقطع به ليحمل عليه ، أما هنا بخلاه .

ومما يتصل بهذا القسم أيضاً :

١٠٤١ - امرأة خرج بعض ولدها منها ، وراث القدم ، هل يصير به نجاسة ؟ اختلف الروايات فيه ، روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه يعتبر فيه خروج أكثر الولد ؛ إذ عرف أن أكثر النسبة له حكم كله . وروى الملقى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، أنه إذا خرج بعض الولد ، صارت به نجاسة ، وروى شام عن محمد رحمه الله : أنها لا تصير نجاسة حتى يخرج الرأس ، ونصف البدن ، أو الرجلان ، وأكثر

من نكح امرأة . وعن محمد بن رحمه الله . أنها لا تصير نفلاً . حتى يعرج به . ولذا ،
وهذا على أصحاه مستقيم ، فإن عنده النفاس معنى موصى به ليعمل كله . وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى : أنها تعبر ففساء بخروج بعض الولادة لانفتاح فم الرحم بخروج بعض الولد ، وهو
مستقيم على أصحاه ، فإن النفاس من الولد الأول ، وكذلك لو انقطع الولد في بطنها ، فخرج
أكثره ففساء في إحصائ الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، بخروج بعضه ففساء
بعض على الرواية الأخرى .

وما ينصل بهذا القسم .

١٠٤٢ - المراد إذا سقطت سقطاً . فإن كان شيئاً من حلقه . فهي مفاء فيما
رأت لدم ، فإن لم يستن تره من حلقه ، فلا نفاس لها . ولكن إن أمكن جعل المرئي من الدم
حيضاً ، بأن تقدمه طهر تام ، بجعل حيضاً ؛ لعله أنه دم خارج عن الرحم ، وإن لم يمكن جعله
حيضاً ، بأن لم تقدمه طهر تام ، فهي استحاضة .

١٠٤٣ - وإن رأت لدم قبل إسقاط السقط ، ورأت دمًا بعد إسقاط السقط ، فإن كان
السقط مستبين الخلق ، فما رآته قبل الإسقاط إلا يكون حيضاً ؛ لأنه تبين أنها حيض وإن كانت
حاملة ، وليس لدم الحامل حكم الحيض ، وهي نفساء فيما رأت بعد إسقاط السقط . وإن لم
يكن السقط مستبين الخلق ، فما رآته قبل الإسقاط "حيض" ، إن أمكن جعله حيضاً ، بأن ومن
أيام عادت ، أو كان مريضاً عقيب صهر صحيح ؛ لأنه تبين أنها لم تكن حاملة . ثم إن كان ما رأت
قبل الإسقاط مدة ثمة ، بأن كان أيامها ثلاثة ، فم رأت قبل الإسقاط ثلاثة ، ثم استمر بها الدم
بعد الإسقاط ، فما رآته بعده يكون استحاضة ، وإن لم تكن مدة ثمة ، بأن رأت قبل الإسقاط
يوماً ، أو يومين ، ثم تكمل مدتها بما رأت بعد إسقاط السقط ، ثم هي مستحاضة بعده . وإن
كانت لا تدري حال السقط ، بأن سقط في المخرج ، ولا تدري أنه كان مستبين الخلق ، أو لم
يكن ، فاستمر بها الدم ، وهي مبتدئة في التفاسر . وصاحبة عدة في الحيض والطهر ، كمن
عادت في الحيض عشرة ، وفي الطهر عشرين .

فقد دل على تقدم أن السقط مستبين الخلق - هي صماء ، ونفاسها يكون ، أربعين يوماً ،
لأنه مبتدئة في النفاس . وقد استمر بها الدم ، فيجعل نفاسها أكثر النفاس ، كما يجعل حيض
المبتدئة في الحيض إذا استمر بها الدم أكثر الحيض ، وهي عشرة أيام ، وعلى تقدير أن سقط له

مكره مستبين اجنبي لا يكون نفساً ، ويكون عشرة أيام عقيب الإسقاط حيفاً ، وإذا وافق
عادتها ، أو كان ذلك عقيب ظهر صحيح ، فترك في الصلوة عقيب الإسقاط عشرة أيام ، يعين
لأنها فيه إما حائض ، أو نفساً ، ثم تغسل ، وتعلم عشرين يوماً ولو فيه الوقت كل صلاة
بالشارع ، لتردد حالها بين الطهر والنفس ، ثم ترك الصلاة عشرة أيام مفقاً ، لأنها في هذه
الوقت ، إما اجنبي ، أو نفساً ، ثم تغسل ، ثم مدة لنفاس الحيف ، ثم بعد ذلك يكون
طهرها عشرين ، وحيفها عشرة ، وذات دلها

١٠٤٤ - وإن كانت رأت قبل الإسقاط دمًا ، فإن كان ما رأت قبل الإسقاط مستنداً
منه ، لا تترك هي الصلاة بعد الإسقاط ، وإن لم يكن ما رأت ، فإن الإسقاط مستنداً من
فونها تترك بعد الإسقاط لعدم يتم لها مدة حيفها ، ولا تترك الصلاة فيما رأت قبل
الإسقاط على كل حال ، ولو تركت فعينها ففسدها ، وإلا لا تترك الصلاة ، وبعد أن بين
الإسقاط ، لأن على تعذر أن السقط مستبر الخلق ، فهي مستحضة ، وما رأت قبل الإسقاط

١٠٤٥ - ثم إذا نكح ، ونبت في الخبير عشرة ، وفي الطهر عشرين ، ورأت قبل
الإسقاط عشرة دم ، اغتسلت وحملت عشرين يوماً بعد السقط ، لأنه تردد حالها فيه بين
النفس والطهر ، ثم تترك عشرة يعين ، لأن فيها نفساً ، أو حائض ، إن كان السقط مستبين
الجنس ، فهي نفساً ، لأن مدة في النفس ، فيكون نفوساً ، أو عشرين ، وإن كان غير
مستبين الخلق فهي حائض حيفاً ، ثم تغسل ، وتعلم عشرين يوماً ، عشرة بالشك ، لتردد
حالها فيه بين الطهر والنفس ، ثم تغسل ، وتعلم عشرة أخرى بغير الطهر ، ثم تعلم
عشرة أخرى بالشك ، لتردد حالها فيه بين الحيف والطهر ، ثم تغسل ، وهكذا دواليك أن تغسل
في كل وقت ، لتوهم أنه وقت خروجها من الجنس والنفس .

١٠٤٦ - فإن رأت قبل الإسقاط خمسة دمًا ، ثم استظنت هكذا ، فإنها تترك الصلاة
خمسة أيام بعد السقط ، لأن السقط إن لم يكن مستبين الخلق ، فهذه خمسة يتم منها حيفها ،
وإن كان مستبين الخلق فهو أول نفاسها ، فترك الصلاة ثم اغتسل يعين ، لأنها حيف أو
نفس ، ثم تغسل ، وتعلم عشرين يوماً بالوهم بالشك ، لتردد حالها بين النفس والطهر ،
ثم تترك عشرة يعين ، لأنها حيف أو نفس ، وبلغ الحسبان خمسة وثلاثين ، ثم تغسل وتعلم

(١) وهي : مقيم ، موقوف .

(٢) اشتراك من أدب

(٣) هكذا في نسخة الشيخ ، وكان في الأصل : ما ترأوه ، ملك ، وتردد بين اندس .

خمسة بالوصية بالثبوت، ثم اعتزل لعدم لأربعين، ثم تعالى خمسة عشر يوماً بالوصية،
يقين؛ لأنه ظهر، فبلغ الخصال خمسة وخمسون، ثم نضم خمسة بالوصية؛ للتردد بين أول
الحصى، إذ لم يكن القطع، حتى الحلق [وبين آخر الظاهر، إن كان من بين الخلق]، فبلغ
المصائب مائة، ثم ترك خمسة أيام؛ لأن أول حضتها، أو آخر حيضها، ثم نفست وتعالى
خمسة أيام بالوصية، بالثبوت، ثم تغسل مرة أخرى؛ لأنه آخر أيام حضتها، إذ كان السقط
سنتين الخلق، ثم تعالى خمسة عشر يوماً بالوصية، مائة

١٠٤٧ - رُبَّ نَاصِيَةٍ لَمْ تُسَبِّحْ فِي الْخَبْثِ، وَالظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَكَثُرَ عَادَتُهَا فِي الْخَبْثِ عَشْرًا، وَفِي الظُّهْرِ عَشْرِينَ، وَفِي الْعَصْرِ أَرْبَعِينَ، فَاسْتَفْتَى فِي أَوَّلِ أَيَّامِ حَيْضِهَا، وَلَمْ يَسِرْ خِلَافَ الْمَسْجِدِ، وَبِهِ تَمَّ صَلَاةُ عَشْرَةِ يَوْمَيْنِ، لِأَنَّهُ حَيْضٌ، أَوْ عَمَلٌ، ثُمَّ تَعَدَّلَ وَصَلَّى عَشْرِينَ مَلَوْضًا بِالنَّيْتِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسِرْ، أَوْ ظَهَرَ، ثُمَّ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَيْضًا، أَوْ عَمَلًا، ثُمَّ تَعَدَّلَ وَصَلَّى عَشْرِينَ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ، وَفِي الْأَحْوَالِ كَانَهَا - وَرَغَبَتْهُمُ - .

قسم آخر في الضمالات في المقاص:

١٠٤٨ - المرأة إذا كانت لها عدة معروفة من نكاحها، فنسبت عاداتها، وولدت بعد ذلك ولداً، ورأت الدم، فعلمت أن ذلك من غير الحمل أربعين يوماً، إذا كانت ترى الدم، وإن لم يجاوز دمها أربعين يوماً، وظهورت هي بعد الأربعين طهرها كاملاً، ثم تعد هي شيئاً مما تركت من أصلها، لأن الأربعة من اعتبارها في حقها، ٢٤، ١٥، وأما إذا دها من الخبث زيادة على عاداتها، ولم يجاوز الدم العشرة، فبها يعتبر ذلك كونه حيضاً في حقها، وإن جاوز الدم الأربعين، أو لم يجاوز، ولكن ظهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر يوماً، فإن عاينها أن تنحدر في ذلك، فإن وقع أكثر رأبها، وغالب ظنها على عدد أنه كان عادات نكاحها، ثبت على ذلك، وأعاد ما نزلته من لصلته في أكثر من أيام عاشها احتجاً.

وإن لم يكن لهارثي في ذلك احتياط فقصت مسلة الأربعين كلها؛ جليواً من نفسه؛
ثاني سبعة - وإن كان يوم - عتدوا بالحدود؛ انظر - هي عشرة أيام؛ ثم فقه - صلاة هاء
لأربعين ثانياً لأجل حصول النقص في أربع مرة في حال الجهر، والاعتناء في العبادات
واجب - والله اعلم -

[illegible]

(٢) وهو ب : اذ مقتضى آية

قسم آخر:

١٠٤٩ وإذا ولدت ولده ، واستمر به الدم ، وشكت في حيضها ، أو في طهرها ، أو فيهما ، فهي على ثلاثة أوجه : فإن شكت في حيضها أنه خمسة أو عشرة ، وتيقنت في الطهر أنه عشرون ، فإثم تعد الأربعين النفس ، ثم تغسل وتصلّى عشرين يوماً ييقن الطهر : ثم تدع حصة ييقن الحيض ، ثم تغسل ، فبلغ الحساب حصة وعشرين يوماً ،

ولها حسابان : الأقصر ، والأطول ، ففي الأقصر استقبلها طهر عشرين ، وفي الأطول بقي من حيضها خمسة ، فتصلّى فيها بالوضوء بالنكث ، ثم تغتسل ، وتصلّى حصة عشر بالوضوء ييقن الطهر ، فبلغ الحساب خمسة وأربعين

وفي الأقصر استقبلها طهر خمسة وفي الأطول بقي من طهرها خمسة ، فتصلّى خمسة بالوضوء بالنكث ، فبلغ الحساب خمسين ، فتغتسل^(١) .

وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين ، وفي الأطول استقبلها حيض عشرة ، فتصلّى عشرة بالوضوء بالنكث ، ثم تغتسل ، فبلغ الحساب ستين ، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة ، وفي الأطول استقبلها طهر عشرين ، فتصلّى عشرة ييقن ، فبلغ الجبر ، وفي الأقصر استقبلها حيض حصة ، وفي الأطول بقي من طهرها عشرة ، فتصلّى حصة بالوضوء بالنكث ، فبلغ خمسة وسبعين ، فتغتسل ، ثم في الأقصر استقبلها طهر عشرين ، وفي الأطول بقي من طهرها خمسة ، فتغسل ، فبلغ ثمانين ، ثم في الأقصر بقي من الطهر خمسة عشر ، وفي الأطول استقبلها حيض عشرة ، فتصلّى عشرة بالوضوء بالنكث ، فبلغ تسعين ، فتغتسل . وفي الأقصر بقي من طهرها خمسة ، وفي الأطول استقبلها طهر عشرين ، فتصلّى خمسة بالوضوء ييقن ، فبلغ خمسة وتسعين . ثم في الأقصر استقبلها حيض خمسة ، وفي الأطول بقي من طهرها حصة عشر ، فتصلّى حصة بالوضوء بالنكث ، ثم تغتسل ، فبلغ الحساب مائة . وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين ، وفي الأطول بقي من طهرها عشرة [فتصلّى عشرة ييقن ، فبلغ الحساب مائة وعشرة ، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة]^(٢) ، وفي الأطول استقبلها حيض عشرة ، فتصلّى عشرة بالنكث ، ثم تغتسل ، فبلغ مائة وعشرين ، ثم في الأقصر استقبلها حيض خمسة ، وفي الأطول استقبلها طهر

(١) وفي طوم . ثم تغتسل مكان فتغتسل .

(٢) أنت من قبلة الشيخ

عشرين ، فتصلي خمسة بالوضوء ، بالتك ، بلغ الحجاب مائة وخمسة وعشرين ، ثم في الأقصر استغسلها طهر عشرين ، وفي الأول : غس من طهرها خمسة عشرة ، فتصلي خمسة عشر ، بالوضوء يقيين يبلغ مائة وأربعين وفي الأقصر : غس من طهرها خمسة ، وفي الأول استغسلها أربعين ، عشرة ، فتصلي حصة بالوضوء بالتك ، بلغ مائة وخمسة وأربعين ، ثم في الأول : غس من حيضها خمسة ، وفي الأقصر : استغسلها أربعين خمسة ، فتترك هذه الخمسة يقيين ، ثم تغتسل ، بلغ الحجاب مائة وخمسين ، واستقام دورها .

وعلى هذا يخرج : إذا شك في الطهر ، أنه خمسة عشر ، أو عشرون ، واستقامت دورها ، يكون في مائة وخمسين .

وعلى هذا يخرج : إذا شك فيها ، شك في الحصى أنه خمسة أو عشرة . وشك في الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون ، واستقامت دورها ، يكون في ثلاثمائة - والله أعلم -

قسم آخر :

١٠٥٠ - امرأة ، لدت ، وانقطع دمها بعد يوم ، أو يومين . انتظرت إلى آخر الوقت ، اغتسلت وصلى ، أما الانتظار إلى آخر الوقت ؛ لتوهم أن يبعث دمها الدم . وأما الاعتسار في آخر الوقت والصلاة ، فلكونها طاهرة ، وقد بينا نظير ذلك في الحيض " والله أعلم " .

قسم آخر في المرأة إذا طلقها زوجها ، فأخبرت عن انقضاء العدة ، في كم تصدق ؟ :

١٠٥١ - وهذا فصل يختلف فيه العلماء رحمهم الله تعالى : روى أبو يوسف ومحمد رحمهما الله عن أم حنيفة رضي الله تعالى عنها أنها لا تصدق في أقل من خمسة وثلاثين يوماً . وفي رواية الحسن عنه : لا تصدق في أقل من مائة يوم .

وذكر الشَّيْخ الإمام الفقيه أبو سهل الغرضي رحمه الله تعالى في كتاب الحيض ، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنها لا تصدق في أقل من مائة وخمسة عشر يوماً ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً . وقال محمد رحمه الله تعالى : لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوماً وسبعة ، هذا إذا كانت حرة .

١٠٥٢ - فأن إذا كانت أمّة ، وقد طلقها الزوج بعد الولادة ، فعلى رواية محمد عن أبي

(١) استذكرك من ط ، ح ، م .

(٢) استذكرك من ط ، ح ، م .

حبيبة رحمته الله تعالى . لا تصدق هي في أقل من خمسة وسبعمائة يوماً ، وعلى رواية أخرى
 رحمه الله تعالى عنه ، لا تصدق هي في أقل من خمسة وسبعين يوماً ، وعلى رواية أبي سهل
 القريسي رحمه الله تعالى لا تصدق هي في أقل من تسعين يوماً ، وعلى رواية أبي يوسف رحمه
 الله تعالى لا تصدق هي في أقل من مائة وأربعين يوماً ، وعن قول محمد رحمه الله تعالى : لا
 تصدق في أقل من مائة وثلاثين يوماً ، والله

قسم آخر في ختم النفاس بالطهر القاسد :

١٠٥٣ - يجب أن يعلم بأن غاية صف رحمه الله تعالى كان يرى حتم النفس بالطهر
 القاسد ، كما يرى عدم الخبض بالطهر القاسد ، إذ لأجل هذه : أن كل طهر بين المومنين يكون
 هو أقل من خمسة عشر ، فهو عدم مستمر . فلو حبيبة رحمه الله تعالى عني ما يرى عنه أبو
 يوسف رحمه الله تعالى يرى ختم النفس بالطهر القاسد . وحي ما يروى عنه محمد رحمه الله
 تعالى لا يرى حتم النفس بالطهر القاسد .

واعتلّف المتأخرون حكمهم الله تعالى فيه على قول محمد رحمه الله تعالى : قال الشيخ
 الإمام الفقيه محمد بن إبراهيم العبداني ، والإمام الله به أبو بكر الأعمش رحمهما الله
 تعالى إن محمد لا يرى ختم النفس به ، كما لا يرى ختم الحيض به . وقال جماعة منهم : إن
 محمد رحمه الله تعالى يرى ختم النفس به ، ومرفوع بين النفاس والخبض .

١٠٥٤ - ويبان ذلك : امرأة بلغت بالحبلى ، فرأت الدم ثلاثين يوماً ، ثم ظهرت أربعة
 عشر يوماً ، ثم استعرب الدم أشهراً ، فتد من يرى حتم النفس بالطهر القاسد يكون نفاسها
 أربعين يوماً ، عادة أصليتها ، وظهرها عشرين يوماً ، عادة أصليتها ، وحيضها عشرة فصلى
 بعد الأربعين عشرين يوماً ، ونزع الحسلة عشرة أيام ، وتصل عشرين ، وذلك لأنها ادعت
 نزول الدم ، وعلى قول من لا يرى ختم النفس بالطهر القاسد ، يكون نفاسها ثلاثين يوماً ، عادة
 أصليتها ، وظهرها عشرين يوماً ، وحيضها عشرة ، عادة أصليتها . فافصل بعد
 الثلاثين عشرين ، وقعد عشرة ، ثم فصل عشرين « والله أعلم » .

قسم آخر في عدد انتقال النفاس :

١٠٥٥ - يجب أن يعلم بأن انتقال العادة في النفاس إما يكون بالخالص من النفاس ، وبخالصة : أن يكون عقب النفاس طهر تام خمسة عشر يومًا فصاعدًا ، وإذا قصر انطهر بعد النفاس عن خمسة عشر ، فذلك النفاس فاسد غير خالص ، ولا يفسد دم النفاس بدم يرى قبل الولادة ؛ لأنه لم يخرج من الرحم ، لانسداد فم الرحم بالوليد ، فتستقل العادة في نفاس برؤية المخالف مرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، ويصير ذلك عادة لها ، وعليه الفتوى .

١٠٥٦ - وبماه . امرأة كانت أيام نفاسها أربعين يومًا عادة أصيلة لها ، وأيام طهرها عشرين ، وأيام حيضها عشرة ، فولدت ورأت الدم ثلاثين ، ثم طهرت خمسة عشر . ثم أصغر بها الدم ، فتغل غداها في النفاس إلى ثلاثين ، وفي الطهر إلى خمسة عشر ، وفي غداها في الخبيص عشرة ، فتترك الصلاة من أول الأسبوع عشرة . ثم تصلى خمسة عشر ، وعلى هذا القياس ، فافهم .

ثم كتاب الطهارة بعون الله وحسن توفيقه ، وتتلوه كتاب الصلاة . والله أعلم .

فهرس الموضوعات للمجلد الأول من المخطوط البرهاني

كلمة المصنف	٣
تقديم الشيخ محمد تقي العنبري حفظه الله تعالى	٥
تقديم المحقق الدكتور شار محمد عمر، ف حفظه الله تعالى	٩
مقدمة التحقيق	١٣
الفصل الأول في تاريخ الفقه الحنفي شأنه وتصوره وتوسعه واستقراره	١٥
مراحل التطور العلي للذهب	١٧
المرحلة الأولى: دور التأسيس والتكوين	٢٠
المرحلة الثانية: دور التوسع والنمو والانتشار	٢١
المرحلة الثالثة: دور الاستمرار	٢١
١- دور التأسيس والتكوين	٢١
أصول استنباط المذهب	٢٤
تأويل آراء أصحابه ودور الصحابة	٢٧
ومن أشهر كتب محمد بن الحسن الفقيه	٣٢
كتب تصحيح ومزائها عدد علماء المذهب	٣٣
(٢) دور التوسع والمصر	٣٦
أشهر المؤلفات في هذا الدور	٣٨

٢٩	المختصرات أو المتن
٣٢	ب الشروح
٤٥	جـ الشانلون والرافعات :
٤٨	نقود كتب هذه الفترة :
٥٠	٣- دور لاستقرار
٥٠	قاعدين أساسيين في الصفه الحامي
٥٤	صاحب المذهب :
٥٧	علامات المتنوي والترجيح :
٦٠	أكتب المعتصم :
٦٢	الفتون العنقدة :
٦٦	٣- كتب الشروح
٧٠	٤- كتب الصاوي
٧٣	كتب لا تعبد :
٧٦	خاتم الحش
٨١	المختصر الثاني في الكلام على صاحب المحيط البرهاني
٨١	ترجمة المؤلف
٨١	سنة وسيرة :
٨٩	أخذ العلم ومشايخه :
٨٩	بعض أخصاء أسرته البارزين :
٨٤	ذكره في كتب الرجال والطبقات :
٨٦	مكانته العلمية
٨٨	أثره ومصفاته :
	نقص الثالث

- في الكلام على المحيط البرهاني ٩٠
- التعريف بالمحيط واسبب تأليفه ٩٠
- اسم الكتاب ووجه تسميته ٩١
- مشأ الأوهام الواردة في عبارات العلماء
- في مصداق للمحيط وسببه إلى المزالق ٩٢
- ذكر المؤلفات باسم المحيط ٩٣
- ترجمة العلامة رضي الدين النسرغسي رحمه الله ٩٤
- ذكر الأوهام في مصداق المحيط البرهاني ٩٥
- الدرجة العلمية للمحيط البرهاني بين الكتب الفقهية ١٠١
- متنح صاحب المحيط في تأليفه ١٠٤
- الفصل الرابع في ذكر
- المصادر والأعلام الذين ورد ذكرهم في المحيط وأحال إليهم مؤلفه ١٠٦
- إبراهيم بن إسماعيل أبو إسحاق ركن الإسلام الزاهد المعروف بـ انصاف ١٠٦
- إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي ١٠٦
- أبو الحسن الترمذيني ١٠٧
- أبو حفص الأسروسي ١٠٧
- أبو حمص الصغير ١٠٧
- أبو حنيفة الإمام ١٠٨
- أبو علي الدقاق ١١٣
- أحمد بن إسحاق بن شبيب أبو نصر الضعاف ١١٣
- أحمد بن الحسن بن علي أبو حامد القففي المروزي ١١٣
- أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري (١) ١١٤
- أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة انصار السعيد. تابع للدين أبو المؤنف ١١٥

- أحمد بن عبد الله أبو الزناد الصغار ١١٥
- أحمد بن علي أبو بكر الرزازي الخفصا ١١٥
- أحمد بن عمر بن عبد الخفصا ١١٦
- أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن البغدادي القادر ١١٧
- أحمد بن محمد بن حامد أبو بكر الطوسي ١١٧
- أحمد بن محمد بن سلامة أبو حاتم النخعي الأدي (١) ١١٨
- أحمد بن محمد بن عمرو أبو العباس الباطني الطبري ١١٩
- أحمد بن منصور القاضي أبو نصر الإسكندر ١٢٠
- أحمد بن موسى الكشي صاحب محسوس النوار ١٢٠
- إسماعيل بن الحسن بن علي أبو محمد ١٢٠
- بشر بن الوليد بن خالد الكندي القاضي ١٢١
- أحمد بن محمد بن القاضي أبو علي النخعي ١٢١
- أحمد بن القاضي الماتريدي ١٢٢
- أحمد بن أبي ميثم ١٢٢
- الحسن بن رباح المروزي الكوفي ١٢٦
- أحمد بن علي طاهر الدين الكبير بن عبد العزيز المغربي ١٢٢
- داود بن رشيد الخوارزمي ١٢٣
- رفيع بن الحسين بن فليس البصري ١٢٣
- عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي ١٢٤
- عبد العزيز (٢) بن أحمد بن نصر بن صالح شعير الأتمة الحلواني المعافى ١٢٤
- عبد الله بن الحسن أبو الحسن الكوفي ١٢٥
- عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي أبو زيد المدني ١٢٦
- علي بن الحسين ركن الإسلام أبو الحسن السعدي ١٢٦

عيسى بن محمد بن عبد الكريم بن وهب الشرازي ١٢٦

عمر بن عبد الله بن عمر بن مرة أبو محمد حجاج الدين المعروف
بألفه الشهيد ١٢٧

عمران وحماد بن أحمد يعني الثقلين كنيته ندين أبو حفص النخعي ١٢٨

نبيس بن أناس بن حمدلة القاضي أبو موسى ١٢٩

محمد بن إبراهيم الصوري البغدادي ١٣٠

محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف النخعي ١٣١

محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر مسمي الأئمة الرضوي ١٣٢

محمد بن أحمد بن محمود القاضي أبو جعفر النخعي ١٣٣

محمد بن الحسن (?) بن علي أبو عبد الله السيلاني ١٣٤

محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف بابكر خوافوراده ١٣٥

محمد بن الفضل أبو بكر التستلي الحضرمي البحاري ١٣٦

محمد بن جعفر بن طرخان أبو بكر الأسدي ١٣٧

محمد بن سلام أبو حمزة البجلي ١٣٨

محمد بن سماعه بن عبد الله بن سلام بن وثيع أبو عبد الله النخعي ١٣٩

محمد بن شاذان أبو عبد الله اللخمي ١٤٠

محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني ١٤١

محمد بن علي أبو عبد الله الدامغانى الكشي ١٤٢

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الخاقاني
القمي ١٤٣

محمد بن هارث بن عمار بن عمار ١٤٤

محمد بن موسى بن محمد أبو بكر الخوارزمي ١٤٥

مهدى بن منصور أبو جعفر الرازي ١٤٦

- موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني ١٣٧
- نصر بن أحمد بن العباس أبو أحمد العباسي ١٣٧
- نصر بن محمد بن أحمد بن يريم أبو الأيثم النقيب الصمقاني ١٣٧
- نصير بن يحيى البلخي ١٣٨
- نوح ابن أبي مريم أبو عصمة المروزي ١٣٨
- هشام بن عبد الله الرززي ١٣٩
- يحيى بن علي بن عبد الله الراشد الكندي ١٣٩
- يعقوب بن يراهم بن حبيب أبو يوسف ١٣٩
- يوسف بن محمد أبو عبد الله الجرجاني ١٤٠
- اختالفة ١٤١
- استعمال هذا الكتاب العظيم : ١٤١
- وصف النسخ المتبعة في التحقيق : ١٤٢
- منهج في التحقيق ١٤٧
- شكر وتقدير : ١٤٨
- صور المخطوطات ١٤٩
- خليفة الكتاب ١٥٧
- كتاب الخطابات ١٦١
- الفصل الأول في الموضوع ١٦١
- نوع منه في قرئته ١٦١
- نوع منه في تعريبه ١٦٩
- نوع منه في سائر من الموضوع وآدابه ١٦٠
- جنا إلى بيان الآداب تنقول ١٦٨
- الفصل الثاني : في بيان ما يرجب الموضوع ١٨٠

نوع آخر فاعل يوجب المضيء	١٩٣
نوع آخر في الأضراس	١٩٧
نوع آخر في حدائق الخي .. ما يتصل بها	١٩٨
وما يتصل بهذا النوع من الماشي	٢١٣
نوع آخر في نوم والإغماء والعشى وجنون الكرم	٢٠٤
الكلاب في لفظة	٢٠٨
نوع آخر من هذا الفصل : من المرأة الرجس والرجل المرأة	٢١٥
نوع آخر في من شك في بعض دعيه	٢١٦
وما يتصل بهذا الفصل : بيان أحكام الحجاب	٢١٩
الفصل الثالث في العمل	٢٢١
نوع منه في تعليم الأعمى	٢٢١
نوع منه في بيان فرائضه ومعه	٢٢٥
نوع منه في بيان آداب العمل	٢٢٦
حتا إلى طرف انفصال	٢٢٩
وما يتصل بغيره من أحوال الاختلاف	٢٣٠
نوع من هذا الفصل في المصروفات	٢٣٢
وما يتصل بهذا الفصل بيان أحكام جناته ومعه كثرة	٢٣٥
الفصل الرابع	
في المياه التي يجوز به وأنتى لا يجوز به	٢٣٨
نوع منه في الماء الجوى	٢٣٨
نوع آخر منه في ماء الحياض والنفقات والعبور	٢٤١
حتا إلى بيان مصادر العسل	٢٤٥
الشرع الثاني	٢٥٥

نوع آخر في الجباب والأولي :	٢٦٧
نوع آخر في ماء الحمام	٢٧٢
نوع آخر في بيان المنه التي لا يجوز الوضوء بها على التوافق وعلى الخلاف	٢٧٤
وما يتصل بهذا الفصل بين حكم الأمان	٢٨٢
وما يتصل بمصل مؤثر الهرة	٢٨٧
وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم عرق أغويئات ولعابها	٢٩١
وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم ما لا يجوز الوضوء به	
من المانعات سوى الماء وما يجوز	٢٩٢
الفصل الخامس في التيمم	٢٩٤
نوع آخر في بيان شرائطه	٢٩٧
نوع آخر في بيان وقت التيمم	٣٠٦
نوع آخر في بيان ما يجوز به التيمم	٣٠٧
نوع آخر في بيان من يجوز له التيمم ومن لا يجوز له	٣١١
نوع آخر في بيان ما قسم عنه	٣١٧
نوع آخر في بيان ما يبطئ به التيمم وما لا يبطئ	٣١٩
وما يتصل بهذه المسائل ما قال محمد رحمه الله تعالى في الزبدات	٣٢٦
نوع آخر في التيمم إذا أحدث في الصلاة، وفي إمامة التيمم للمتوضئين	٣٣٠
فصل صلاة الإمام بوجوب صلاة القوم	٣٣٢
نوع آخر من هذا الفصل في الشفرقات	٣٣٢
الفصل السادس في المسح على الخفين	٣٣٩
هذا الفصل يشتمل على أنواع	٣٣٩
نوع آخر في بيان محل المسح	٣٤١
نوع آخر في بيان ما يجوز عليه المسح من خفاف،	

٢١٦	وما يجرها، وما لا يجر
٢٤٨	نوع آخر في بيان شرط جواز المبيع خارج الحلف
٢٥١	نوع آخر في بيان مقدار مدة المبيع
٢٥٣	نوع آخر في بيان ما يبطل المبيع على التحيز
	نوع آخر في بيان أن شرطه في المبيع على الحلفتين
٢٥٤	بنية الزحل لاستواءه في المعنى المحيوز للمبيع
٢٥٦	نوع آخر
٢٥٧	نوع آخر
٢٥٨	نوع آخر في الشفرقات من هذا الفصل
٢٥٩	ما يحصل به الفصل
	الفصل السابع
٢٦٢	في الجحاشات وأحكامها، وفي معرفة الأغنيان النجسة وأصداها
٢٦٣	أنواع الأول في معرفة الأغنيان النجسة وأصداها
٢٧١	النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار النجاسة التي تمنع جوار الصلاة
٢٧٤	وما ينصل بهذا الفصل
٢٧٦	الفصل الثامن في تطهير الجحاشات
٢٩٢	الفصل التاسع في التحيض
٢٩٢	من منه في بيان نصيره
٢٩٢	نوع آخر في بيان الدماء العائنه التي لا تعلق بها حكم الحيض
٢٩٩	نوع آخر في بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضه وانقاس
٣٠١	وما ينصل بهذا النوع من المسائل
٣٠٩	نوع آخر في الأحكام التي تتعلق بالحبيس
٣٠٥	نوع آخر من هذا الفصل

٤٠٦	نوع آخر هو دالو بهذا الفصل
٤٠٨	نوع آخر من هذا الجنس
٤٠٩	نوع آخر في الأوقات والساعات وآخر النهار
٤١١	نوع آخر مما تقدم من المسائل
٤١٣	نوع آخر في نصب العادة للمبتدئة
٤٢٤	نوع آخر في الانتقال
٤٢٦	وما يتصل بهذا النوع معرفة أنواع العادة
٤٢٨	وما يتصل بهذا النوع من المسائل
٤٢٩	نوع آخر في البدل على قول من يرى ذلك
٤٣٢	جئنا إلى خريج المسائل على الأصول
٤٣٤	نوع آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض
٤٣٦	نوع آخر في تقديم الحيض وتأخير
٤٣٨	وما يتصل بهذا القسم
٤٤٠	وما يتصل بهذا القسم
٤٤٢	وما يتصل بما تقدم من المسائل
٤٤٤	نوع آخر في رسم الفتوى
٤٤٧	نوع آخر في الأضلال
٤٥١	[الضالة ومسائلها وأحكامها في صيام رمضان]
٤٥٧	نوع آخر في المرأة تفصل عدداً في عدد
٤٦٣	نوع آخر في استخراج معرفة الضالة
٤٦٥	نوع آخر في النفاس
٤٦٧	قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس
٤٦٨	قسم آخر في معرفة أول وقت النفاس

التمهيد ج ١	٤٨٧ -	فهرس من ابر قسم عحات
وفا بعل بننا القدم	٢٦٩	...
وفا بعل بننا القدم	٢٦٩	...
وفا بعل بننا القدم	٢٧٠	...
قسم آخر من اهلنا	٢٧٢	...
قسم آخر	٢٧٣	...
قسم آخر	٢٧٤	...
قسم آخر من اهلنا	٢٧٤	...
قسم آخر من اهلنا	٢٧٥	...
قسم آخر من اهلنا	٢٧٦	...